الدكتور علي فودة نيل





آثاره ومذهبه النحوي

١٤٠٦هـ

الناشر : عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود



الرياض

١٩٨٥م

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م).

طباعة شركة مطابع المطوع

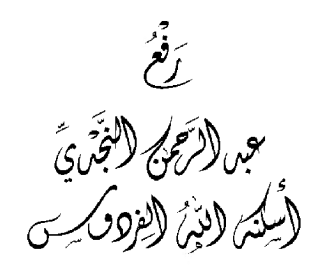
الدمام - المملكة العربية السعودية

ابن هشام الأنصاري

آثاره ومذهبه النحوي

الدكتور علي فودة نيل
الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة الملك سعود

الناشر : عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود
ص.ب ٢٢٤٨٠ الرياض - المملكة العربية السعودية



تقديم

ابن هشام الأنصاري أحد أئمة علم العربية القلائل الذين أثروا في الدراسات النحوية تأثيرا بعيدا، أوضح مظاهره ما خلّفه من آثار متعددة شغلت الباحثين عبر تاريخ طويل، وكان لبعضها من الشأن ما جعله حقا في طليعة تراثنا الخالد. وقد ظل عدد من هذه الآثار معتمد المؤسسات العلمية في دراسة العربية منذ قرون خلت حتى وقتنا هذا.

ومن توفيق الله لي أن توجهت إلى دراسة هذه الشخصية الفذة، فكان «ابن هشام في كتابه المغني» موضوعا لرسالة الماجستير التي قدمت فيها ترجمة مسهبة للمؤلف، ودراسة تحليلية مطولة لكتاب «المغني».

ثم كان «ابن هشام، آثاره ومذهبه النحويّ» موضوعا لرسالة الدكتوراه التي قدمت فيها دراسة وافية لبقية آثار ابن هشام كلها، ولمذهبه النحوي أيضا.

ولما رأيت نشر هذه الرسالة أضفت إليها زيادات كثيرة، منها تعليقات على عديد من المسائل، وتخريج للشواهد من قراءات، وأشعار، وأرجاز، وأحاديث، وعمل فهارس فنية متنوعة، ولم يكن ذلك كله من متطلبات رسالة الدكتوراه. كما رأيت إدخال شيء من التعديل والتفصيل على فصول هذه الدراسة التي بقيت كما كانت في تمهيد وبابين — فصارت على النحو الآتي:

في التمهيد ألقيت نظرة خاطفة على النهضة العلمية في مصر وذلك بعد سقوط بغداد، وقدمت لمحة قصيرة عن تطور الدراسات النحوية في عصر ابن هشام، توخيت فيهما الإيجاز الشديد، وكذلك كان شأني دائما في القضايا التي تتكرر عادة في الدراسات العلمية، وتعتبر مداخل لغيرها من موضوعات البحث.

والباب الأول خصّصته لآثار ابن هشام، وقد حرصت في دراستي لهذه الآثار على استيفاء الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الدراسة الدقيقة المستقلة لأي أثر من الآثار العلمية، وحرصت — ما استطعت — على استقصاء الموجود من مؤلفات ابن هشام المطبوعة والمخطوطة في مكتبات العالم المختلفة، كما حرصت أيضا على الربط بين آراء ابن هشام بهذه الآثار المتعددة، وإلقاء الضوء على الإضافات التي أضافها إليها هنا أو هناك، وعلى ما يكون بينها من اختلاف أحيانا.

وهذا الباب جاء في خمسة فصول:

الفصل الأول لآثار ابن هشام المطبوعة وقد اشتمل على دراسة تسع رسائل له وجدتها في كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي، وذلك إلى جانب ستة من كتبه المعروفة.

والفصل الثاني لمخطوطاته، تحدثت فيه عن ثلاثة من كتبه المخطوطة، وسبع من رسائله، ومنها مخطوطات نادرة، وأخرى مجهولة.

الفصل الثالث تحدثت فيه عن آثار منسوبة لابن هشام، منها طائفة من الكتب المخطوطة ظهر لي من دراستها أدلة تثبت أنها ليست لابن هشام، كما تحدثت عن كتب أخرى منسوبة له بعضها معروف عند المتخصصين أنه لغيره، والبعض الآخر لا وجود له.

الفصل الرابع لآثار ابن هشام المفقودة، ذكرتها له المراجع المعتمدة، ووُجِدت نقول من بعضها، وقد أوردت طائفة من هذه النقول في دراستي، وبيَّنت مصادرها.

الفصل الخامس لتقويم إنتاج ابن هشام العلمي، بينت فيه مصادر إنتاجه الأساسية التي تكررت بآثاره، وذلك في ضوء ما ذكر من مصادر كل أثر من آثاره التي حرص على الإشارة إلى مصادرها. وقد قدمت لهذا بالإلماح إلى ما يكتنف دراسة مصادر هذا الإنتاج من صعوبة.

وفي هذا الفصل تحدثت أيضا عن التطور الفكري في إنتاج ابن هشام، وختمته بنبذة خاصة عن مباحثه اللغوية.

والباب الثاني من هذه الدراسة كان لمذهب ابن هشام النحويّ، وقد جعلته في أربعة فصول:

الفصل الأول لموقف ابن هشام من المدارس النحوية التي سبقته على اختلاف اتجاهاتها

والفصل الثاني لموقفه من مشاهير النحاة المتقدمين والمتأخرين.

والفصل الثالث لاجتهاداته النحوية، وقد اشتمل على طائفة من آرائه التي قرنت بما يدل على أنه انفرد بها، وطائفة أخرى من اختياراته تختلف في طبيعتها عما سبق في موقفه من المدارس النحوية، وكبار النحاة الذين تقدموه.

الفصل الرابع لموقف ابن هشام من أصول النحو المعروفة، ذكرت له في بعضها ما يخالف المشهور عنه.

وقد أنهيت هذه الدراسة بخاتمة تلخص أهم ما انتهت إليه.

وبعد، فلا أتحدث عما بذلته في هذه الدراسة من جهد. وإنما الحديث عن توفيق الله الذي كان أكبر من جهدي مهما بلغ، هذه حقيقة عشتها بفكري ووجداني استشعرت فيها حقا مدى فضل الله عليّ، فله الحمد والشكر كفاء ما منَّ به وتكرّم.

وكان من هذا التوفيق أن أشرف على دراستي لابن هشام بشقّيها علم من أعلام العربية في عصرنا هو أستاذنا الجليل عبد السلام هارون الذي منحني في هذه الدراسة من علمه وفضله ما لا أنساه له فجزاه الله عني خير الجزاء.

أما الأصدقاء الأعزاء الذين أمدوني بكريم مساعدتهم فلهم في نفسي عرفان كبير بالجميل الذي صنعوا، ودعاء إلى الله أن يثيبهم من نعمه مثل ما أسدوا إليّ من أياد باقية.

د. علي فودة نيل

الرياض في شعبان ١٣٩٨هـ
يولية ١٩٧٨م

المحتويات

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الباب الثاني
مذهب ابن هشام النحوي

الصفحة

التمهيد

- الحياة العلمية في مصر بعد سقوط بغداد
- تطور الدراسات النحوية في عصر ابن هشام

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الحياة العلمية في مصر
بعد سقوط بغداد

كان للإرث الحضاريّ العريق، وللمزاج الطبيعيّ والفكريّ والنفسيّ أثر عميق في أن تبسط مصر حبّها للثقافة الإسلامية، وأن تمحّض لها عقليتها منذ أن عقدت الأواصر بينها وبين الدين الجديد. وربما كان أعمق من ذلك تأثيرا أن مصر أصبحت مهجرا مستطابا للعرب منذ فجر الفتح الإسلامي، ضمّهم إلى صدره، وخلطهم بنفسه ودمه[1].

وقد أحدث سقوط بغداد انقلابا كبيرا في كيان الأمة الإسلامية أوى فيه الفكر الإسلاميّ إلى القاهرة:

فمصر نجحت في صد المغول وطرد الصليبيين، وانتقلت إليها بذلك زعامة العالم الإسلاميّ[2].

وبها امتدت ظلال الأمن والرخاء فهاجر إليها علماء المسلمين من شتى البقاع رهبا ورغبا[3].

وفيها أخذ الحكام أنفسهم بالجد الصارم في إنهاض الحركة العلمية بالمشاركة البصيرة حينا، والبذل في سخاء دائما[4].

لهذا كله ارتقت الحياة العلمية في مصر بعد سقوط بغداد ارتقاء كبيرا كان أوضح مظاهره:

١ — كثرة حلقات تدريس العلوم المختلفة بالمساجد، وافتتاح أعداد كبيرة من دور العلم، وحبس الحكام الأموال الطائلة عليها[4].

٢ — إحياء التراث العلمي الذي كان من حسناته تأليف أوسع المعاجم اللغوية[5]، وأكثرها شهرة وهما: «لسان العرب» لجمال الدين محمد بن مكَرّم بن منظور الأفريقيّ المصريّ المتوفى سنة ٧١١هـ[6]، و«القاموس المحيط» لمحمد بن يعقوب بن إبراهيم الشهير بمجد الدين الفيروزاباديّ المتوفى سنة ٨١٦هـ أو ٨١٧هـ[7].

---

(١) ابن خلدون: المقدمة ٧٧٨، ٧٧٩، عبد اللطيف حمزة: الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول ١٩، غوستاف لوبون: حضارة العرب — ترجمة عادل زعيتر ٢٠٣، وانظر كتاب: البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب للمقريزي مع دراسات عن تاريخ العروبة في وادي النيل لعبد المجيد عابدين.

(٢) ستيفن ربستان: تاريخ الحروب الصليبية — ترجمة السيد الباز العرينيّ ٢: ٧٠٥ — ٧٦٥، سعيد عبد الفتاح عاشور: الحركة الصليبية ٢: ٧٠٥ — ٧٠٦، ١١٣٦ — ١١٣٧، عبد اللطيف حمزة: الحركة الفكرية ٢٤، ٤١ — ٤٢، ٣١٤.

(٣) جورجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية ٣: ١٢٢، عبد اللطيف حمزة: الحركة الفكرية ٢١، ٣١٤.

(٤) ابن بطوطة: تحفة النظار ١: ٢٠، ابن خلدون: المقدمة ٧٧٨ — ٧٧٩، المقريزي: الخطط المقريزية ٢: ٣٦٢ — ٤٠٤ عبد اللطيف حمزة: الحركة الفكرية، ١٩ — ٢٥، ٤١ — ٤٢، ١٤٩ — ١٥٦، ١٦٣، ١٧٢.

(٥) عبد اللطيف حمزة: الحركة الفكرية ٢٣٨، ٢٤٥.

(٦) ابن حجر: الدرر الكامنة ٥: ٣٢—٣٣، السيوطي: بغية الوعاة ١: ٢٤٨.

(٧) السيوطي: بغية الوعاة ١: ٢٧٤، السخاوي: الضوء اللامع ١٠: ٨٦.

وكان من حسناته أيضا ظهور الموسوعات الأدبية والعلمية الكبيرة التي يعد في طليعتها: «نهاية الأرب» لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويريّ المتوفى سنة ٧٣٣هـ[١]، و«مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» لشهاب الدين أحمد بن يحيى ابن فضل الله العمريّ المتوفى سنة ٧٤٩هـ[٢]، و«صبح الأعشى» لأبي العباس أحمد بن علي القلقشنديّ المتوفى سنة ٨٢١هـ[٣]

٣ـــ نشاط حركة التأليف بعامة، فقد ظهرت مؤلفات متعددة في فروع العلوم المختلفة إلى جانب المعاجم والموسوعات، وكان من هذه المؤلفات كثير من كتب النحو المعروفة لكبار النحاة المتأخرين الذي سيأتي ذكرهم[٤].

---

(١) ابن حجر: الدرر الكامنة ١: ٢٠٩ ـــ ٢١٠.

(٢) المصدر السابق ١: ٣٥٢ـــ٣٥٤.

(٣) السخاوي: الضوء اللامع ٢: ٨.

(٤) عبد اللطيف حمزة: الحركة الفكرية ٢٥، ٣٧١ـــ٣٧٢.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تطور الدراسات النحوية
في عصر ابن هشام

الحركة النحوية في عصر الأيوبيين والمماليك

نهضت الدراسات النحوية في عصر الأيوبيين والمماليك نهضة مباركة لارتباطها ارتباطا وثيقا بعلوم الدين التي كانت أجل أهداف النشاط العلمي المتقد في هذه الحقبة(١).

ففي هذا العصر عاش كبار النحاة المتأخرين أمثال: يحي بن معطي المتوفى سنة ٦٢٨هـ(٢)، وعثمان بن عمر بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ(٣)، ومحمد بن عبدالله بن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ(٤)، ومن جاء بعدهم من أئمة النحو.

وفيه ظهرت المنظومات النحوية التي كان أشهرها «ألفية» بن معطي، و«ألفية» ابن مالك، كما ظهرت مؤلفات نحوية عديدة ظل كثير منها محور الدراسات، وكتب الدَّرس المفضلة إلى يومنا هذا.

وآراء هؤلاء الأعلام، ومؤلفاتهم هي التي أقامت صرح المدرسة المصرية، أو مدرسة مصر والشام في النحو(٥).

كبار النحاة في عصر ابن هشام

عاصر ابن هشام عددا من الأئمة المبرّزين في النحو منهم: عبداللطيف بن المرحل المتوفى سنة ٧٤٤هـ(٦)، وأبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ(٧)، وإلى هذين العالمين انتهت مشيخة النحو بمصر في عهدهما، وعليهما تتلمذ ابن هشام(٨)، وكثير من نحاة زمانه، كما عاصره أيضا حسن بن قاسم بن عبدالله المرادي

---

(١) عبد اللطيف حمزة: الحركة الفكرية ١٧٢، ٢١٣—٢٣٠، ٣٦٥.

(٢) السيوطي: بغية الوعاة ٢: ٣٤٤.

(٣) المصدر السابق ٢: ١٣٤، ١٣٥.

(٤) المصدر السابق ١: ١٣٤.

(٥) شوقي ضيف: المدارس النحوية ٣٢٧—٣٦٥، عبد العال سالم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ١٧٩—٢١٢، عبد اللطيف حمزة: الحركة الفكرية ٢٢٥—٢٢٦.

(٦) ابن حجر: الدرر الكامنة ٢: ٢٠—٢١، السيوطي: حسن المحاضرة ١: ٢٣١، ابن العماد: شذرات الذهب ٦: ١٤٠.

(٧) ابن حجر: المصدر السابق ٥: ٧٠—٧٦، السيوطي: بغية الوعاة ١: ٢٨٠—٢٨٣، ابن العماد: شذرات الذهب ٦: ١٤٥—١٤٧، الشوكاني: البدر الطالع ٢: ٢٨٨—٢٩١.

(٨) انظر المصادر المذكورة في ٦، ٧ ورسالة: «ابن هشام في كتابه المغني» لعلي فودة—مخطوطة—١٠—١٣.

المصري المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩هـ[١]، وعبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ[٢].

أشهر المؤلفات

حفل عصر ابن هشام بمؤلفات نحوية كثيرة رزقت الشهرة والخلود، كان في طليعتها:

الكتب التي ألفت حول «ألفية» ابن مالك والتي منها: «شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم، و«منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك»[٣] لأبي حيان الأندلسي، و«توضيح الألفية»[٤] لابن أم قاسم المرادي، و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»[٥] لابن هشام، و«شرح ابن عقيل»[٦] لها.

والكتب التي ألفت حول كتاب «التسهيل» لابن مالك أيضا، وهي عديدة منها:

أربعة كتب لأبي حيان هي: «التنخيل الملخص من شرح التسهيل» و«التكميل في شرح التسهيل» و«التذييل والتكميل في شرح التسهيل» و«ارتشاف الضرب» وفيه لخص أبو حيان كتابه «التذييل والتكميل»[٧].

ومنها «شرح» الحسن بن أم قاسم المرادي[٨].

وقد ذكروا لابن هشام حول كتاب «التسهيل» ثلاثة كتب هي: «التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل» لأبي حيان و«حواشي التسهيل» و«شرح التسهيل»[٩].

وفي هذا العصر ظهرت عدة مؤلفات في حروف المعاني، من أشهرها كتاب «رصف المباني في حروف المعاني»[١٠] لأحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢هـ وكتاب «الجنى الداني في حروف المعاني»[١١] لابن أم قاسم المرادي.

وأكثر مؤلفات هذا العصر شهرة، وأعظمها خلودا في موضوع حروف المعاني وغيره من موضوعات النحو هو كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام.

---

(١) السيوطي: بغية الوعاة ١: ٥١٧.
(٢) المصدر السابق ٢: ٤٨.
(٣) ابن حجر: الدرر الكامنة ٥: ٧١، خديجة الحديثي: أبو حيان الأندلسي ١٢٤—١٣٣.
(٤) السيوطي: بغية الوعاة ١: ٥١٧.
(٥) المصدر السابق ٢: ٦٩.
(٦) المصدر السابق ٢: ٤٨.
(٧) المصدر السابق ١: ٢٨٢، خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي ١١٠—١٢٣، ١٣٤—١٣٩. وقد قال السيوطي عن كتابي أبي حيان الأخيرين: «... ولم أر في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدت في كتابي: «جمع الجوامع ...» انظر البغية ١: ٢٨٢.
(٨) السيوطي: بغية الوعاة ١: ٥١٧.
(٩) ابن حجر: الدرر الكامنة ٢: ٤١٦، السيوطي: بغية الوعاة ٢: ٦٩.
(١٠) السيوطي: بغية الوعاة ١: ٣٣٢.
(١١) المصدر السابق ١: ٥١٧.

منهج التأليف في النحو

من السمات البارزة في كثير من المؤلفات النحوية بهذا العصر التدرج فيها بين: مختصر ووسيط وبسيط. مراعاة لمستويات الطلاب: من مبتديء، وشاد، ومنته. وفي الآثار العلمية لكثير ممن مرّ ذكرهم بعض أمثلة لذلك.

والمتون وشروحها من المعالم الواضحة أيضا في حركة التأليف بهذا العصر. وقد كان في مقدمة الدوافع لكثرة تأليف المتون الرغبة القوية في التعويض السريع لما فقد من التراث من جهة، وتقديم مختصرات صغيرة للطلاب من جهة أخرى. إلا أن هذه المتون كانت من الإيجاز والتركيز بحيث احتاجت الى شروح لها. وربما قام مؤلف المتن نفسه بشرحه كما فعل بعض أئمة النحو السابقين. ولكثرة هذا النوع من المؤلفات في هذا العهد يراه بعضهم جديرا بأن يسمى: عهد المتون والشروح[1].

ومن الخصائص البيّنة في مصنفات هذه الفترة الطابع التعليمي أو المدرسي الذي يعنى بتنظيم المادة العلمية في أسلوب يعين الطلاب على استيعابها.

وكتب ابن هشام تعتبر في طليعة الأمثلة الجيدة للمؤلفات النحوية التي يتمثل فيها منهج التأليف في عصره.

(١) محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٢٨ــ٢٣٠.

الباب الأول

آثار ابن هشام

- آثار مطبوعة
- آثار مخطوطة
- آثار منسوبة لابن هشام
- آثار مفقودة
- تقويم إنتاج ابن هشام

الفصل الأول

آثار مطبوعة

- كتب
- رسائل

كتب

1 الإعراب عن قواعد الإعراب
2 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
3 شرح شذور الذهب
4 شرح قطر الندى وبلّ الصدى
5 شرح قصيدة بانت سعاد
6 كتاب ألغاز

الإعراب عن قواعد الإعراب

تعريف

هذا كتاب وجيز يقع مطبوعا في نحو عشرين[١] صفحة من الحجم الصغير — طباعة قديمة، بدون علامات ترقيم، أو تعليقات في أسفل الصفحات — كتب بلغة شبيهة بلغة المتون في اختصارها، واستيعابها.

والكتاب يختلف مضمونا عن جمهرة كتب النحو المعروفة، فموضوعاته هي: الجملة بأحكامها المختلفة، وشبه الجملة كذلك، وتفسير طائفة من الكلمات التي تكثر الحاجة إليها، وعرض لبعض مبادىء أساسية في الإعراب. وقد جعل ذلك في أربعة أبواب:

الباب الأول:

في الجملة وأحكامها وهو يشتمل على أربع مسائل:
المسألة الأولى: في شرح الجملة.
المسألة الثانية: في الجمل التي لها محل من الإعراب.
المسألة الثالثة: في الجمل التي لا محل لها من الإعراب.
المسألة الرابعة: الجملة الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزوما وإعرابها بعد النكرة والمعرفة[٢].

الباب الثاني:

في الجار والمجرور، وهو يشتمل أيضا على أربع مسائل:

المسألة الأولى: في متعلق الجار والمجرور، وبيان ما لا متعلق له منهما.
المسألة الثانية: في حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة.
المسألة الثالثة: تقدير متعلق الجار والمجرور إذا كان صفة، أو صلة، أو خبرا، أو حالا.
المسألة الرابعة: ما يجوز من إعراب في الجار والمجرور وما بعدهما في هذه المواضيع الأربعة إذا وقعا بعد نفي أو استفهام.

وينهي هذا الباب بتنبيه يقول فيه: «جميع ما ذكرناه للجار والمجرور ثابت للظرف»[٣]. ويأتي بأمثلة لذلك[٤].

---

(١) من صفحة ١٠٨—١٢٧ ضمن مجموعة طبعت بمطبعة الجوائب بالآستانة سنة ١٢٩٩هـ، وهو آخر شيء في هذه المجموعة التي تشتمل أيضا على: «نزهة الطرف في علم الصرف» للميداني، و «الأنموذج» للزمخشري.

(٢) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ١٠٨—١١٣.

(٣) ابن هشام: المصدر السابق ١١٤.

(٤) انظر المصدر السابق ١١٣—١١٤.

الباب الثالث:

في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب، قال المؤلف: وهي عشرون[١] وقد جعلها ثمانية أنواع:

الأول	:	ما جاء على وجه واحد وهو أربع: قط، وعوض، وأجل، وبلى.
الثاني	:	ما جاء على وجهين وهو: إذا.
الثالث	:	ما جاء على ثلاثة أوجه وهو سبع: إذ، ولمّا، ونعم، وأي، وحتى، وكلا، ولا.
الرابع	:	ما يأتي على أربعة أوجه وهو أربع: لولا، وإن، وأن، ومن.
الخامس	:	ما يأتي على خمسة أوجه وهو شيئان. أيّ، ولو.
السادس	:	ما يأتي على سبعة أوجه وهو: قد.
السابع	:	ما يأتي على ثمانية أوجه وهو: الواو.
الثامن	:	ما يأتي على اثنى عشر وجها وهو: ما[٢].

الباب الرابع:

في الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة. يشير فيه إلى أوليات دقيقة في كيفية الإعراب[٣].

ومع أن هذا الكتاب أقرب الى أن يكون رسالة مختصرة، فإن مباحثه مركزة جامعة في أسلوب موجز جدا لخلاصة المسائل التي اشتمل عليها غالبا.

من ذلك ما جاء فيه عن «أيّ» فقد أتى به ما يأتي: «... أيّ .. تقع شرطية نحو ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَ عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾[٤]. واستفهامية نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هذِهِ إِيمَاناً﴾[٥]، وموصولة نحو ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٦] أي الذي هو أشد، (قاله سيبويه ومن تابعه، وقال من رأى أن أيّا الموصولة لا تبنى هي هنا استفهامية مبتدأ وأشد خبر)[٧]، ودالة على معنى الكمال فتقع صفة لنكرة نحو هذا رجل أيّ رجل، أي

---

(١) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ١١٥. ولكن بإحصاء هذه الكلمات كما أوردها المؤلف عقب ذلك وجدناها إحدى وعشرين. وقد قال خالد الأزهري في كتابه: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٦٢: «بل اثنتان وعشرون كلمة». وذلك تعقيبا على قول ابن هشام: وهي عشرون: ويبدو أن الأزهري أدخل في هذا العدد كلمة «أبدا» التي جاءت في كتاب ابن هشام استطرادا وهو يتحدث عن «عوض» انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ١١٥.

(٢) انظر: المصدر السابق ١١٥—١٢٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ١٢٤—١٢٦.

(٤) القصص، من الآية ٢٨.

(٥) التوبة، من الآية ١٢٤.

(٦) مريم، من الآية ٦٩.

(٧) ما بين القوسين هو عبارة المؤلف كما وردت في كتابه مطبوعا على هامش «موصل الطلاب»، ٩٥، ٩٦، وفي المخطوطة الأولى بقسم المخطوطات بجامعة الملك سعود، الورقة ٢٤. وذلك ما يوافق المعروف من مذهب سيبويه في هذه المسألة كما جاء في كتاب «المغني»— ١: ٧٧— وغيره. أما ما ورد في طبعة الجوائب وهو: «قال سيبويه ومن تابعه هي هنا استفهامية مبتدأ وأشد خبر»— انظر ١١٩— فإنه ظاهر التحريف وفي الكلام حذف وصححته كما نقلته وأشرت إليه سابقا.

هذا رجل كامل في صفات الرجال، وحالا لمعرفة نحو مررت بعبد الله أيَّ رجل. ووصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو (يَأَيُّها الإِنْسَانُ)(١) ...»(٢).

بهذا القدر اليسير من العبارات نجد المصنف قد أحاط في مؤلفه هذا باستعمالات (أيّ) مع التمثيل لكل استعمال، والإشارة إلى الخلاف في بعضها. ولو قارنا بين ما ورد في كتاب «المغني» عن (أيّ)، وما ورد عنها في كتاب «قواعد الإعراب» لوجدنا الثاني قد ألم بالأحكام الأساسية لهذه الأداة كما جاءت في الأول، وأن بينهما اشتراكا في كثير من الأمثلة(٣).

وابن هشام قبل أن يؤلف كتابه «المغني» كان يشعر أن بعض مباحثه في كتاب: «الإعراب عن قواعد الإعراب» قد أوفت على الغاية إحاطة بمسائلها، فهو في كتابه «شرح قصيدة بانت سعاد» عند حديثه عن قول كعب:

أَكْـرِمْ بِهـا خُلَّةً لـو أَنَّها صَدَقَتْ ... مَوْعُودَهَـا أَوْ لَـو انَّ النُّصْحَ مَقْبُولُ

يشير إلى بعض مباحثه في مؤلفه الذي نحن بصدده قائلا: «وقد شرحت معنى (لو) الشرطية في مقدمة «قواعد الإعراب» شرحا شافيا فأغنى ذلك عن ذكره هنا...»(٤).

تحقيق اسم الكتاب

ذكر بعض(٥) من ترجم لابن هشام ثلاثة كتب مختلفة له —ضمن كتبه— تحمل الأسماء التالية: «الإعراب عن قواعد الإعراب» و«القواعد الكبرى» و«القواعد الصغرى». كما ذكر له صاحب(٦) «الهدية» كتابين باسمي: «الإعراب عن قواعد الإعراب» و«القواعد الكبرى».

---

(١) ﴿يَأَيُّها الإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ الانفطار، الآية ٦،﴿يَأَيُّها الإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إلى ربك كَدحاً فَمُلاقِيهِ﴾ الانشقاق، الآية ٦.

(٢) ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب، ١١٩.

(٣) انظر: المغني ١: ٧٧—٧٩.

(٤) ابن هشام: شرح قصيدة بانت سعاد، ٢٨، وانظر: شرح ديوان كعب بن زهير، ص ٧ وقد ورد البيت به برواية أخرى هي:

يا ويحها خُلَّةً لو أنها صَدَقَتْ ... مَا وعَدَتْ أو لَوَ انَّ النُّصْحَ مَقْبُولُ

(٥) محيي الدين عبد الحميد في ترجمته لابن هشام بأوائل كتبه: «مغني اللبيب»، و«أوضح المسالك» و«شرح شذور الذهب»، و«شرح قطر الندى»، ورشيد عبد الرحمن العبيدي في ترجمته أيضا لابن هشام بأول كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» الذي قام بتحقيقه ونشره.

(٦) البغدادي: هدية العارفين ١: ٤٦٥.

وإذا رجعنا إلى أهم من ترجم لابن هشام قديما فإننا نجد ابن حجر[١] يذكر له كتاب «قواعد الإعراب» ولا يذكر «القواعد الكبرى» أو «القواعد الصغرى». ونجد السيوطي[٢] يذكر «القواعد الكبرى» و«القواعد الصغرى» ولا يذكر «الإعراب عن قواعد الإعراب» مع أنه ينقل في ترجمته عن ابن حجر حتى أنه يذكر كتب ابن هشام بالترتيب الذي ذكرها به ابن حجر تقريبا. وفي ترجمة السيوطي للكافيجي[٣]: «وأكثر تآليف الشيخ مختصرات، وأجلها وأنفعها على الإطلاق: «شرح قواعد الإعراب»...»[٤]. وفي ترجمة السخاوي له أيضا قال عنه: «... وزادت تصانيفه على المائة، وغالبها صغير، ومن محاسنها «شرح القواعد الكبرى لابن هشام»...»[٥].

وفي صنيع ابن حجر، والسيوطي، والسخاوي ما يحمل على الشك في وجود ثلاثة كتب مختلفة لابن هشام بالأسماء الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها وإلى من ذكرها له.

وقد عنيت بتحقيق هذا الأمر فهداني الله إلى وجود مخطوطة بالمتحف البريطاني[٦] هي حاشية على شرح خالد الأزهري لـ«القواعد الكبرى» لابن هشام، جاء في مقدمتها: «... وبعد فيقول العبد الضعيف... محمد بن عبد الرحمن التهامي اللهيف: لمّا وجدت الحواشي التي لسيدنا وشيخنا... أبي هزاع محمد الحسيني الحسني المكي نسبا نزيل «إبّ»[٧] المحمية... على شرح الأزهري لـ«القواعد الكبرى» الذي لابن هشام... فاستأذنته في تجريدها فأذن لي فيه... وسميتها: «المنهل المري من حواشي السيد محمد بن عنقا على شرح القواعد» للأزهري... فحيث أقول: قوله، فرادي الشيخ المذكور[٨]، وحيث أقول: قال، فرادي شيخنا المذكور[٩]، أدام الله به النفع على مر العصور، والله أسأل عموم النفع بها، إنه سميع مجيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب[١٠]».

---

(١) الدرر الكامنة ٢: ٣٠٨—٣١٠.

(٢) السيوطي: بغية الوعاة ٢: ٦٩.

(٣) محيي الدين أبو عبد الله الكافيجي، ولد سنة ٧٧٨هـ، وتوفي سنة ٨٧٩هـ، وهو عالم كبير أثنى عليه السيوطي كثيرا وقال: «إنه أخذ عنه ولازمه أربع عشرة سنة». انظر: بغية الوعاة ١: ١١٧—١١٩.

(٤) السيوطي: بغية الوعاة ١: ١١٨.

(٥) السخاوي: الضوء اللامع ٧: ٢٦٠.

(٦) برقم 924 or 3162 وهذه الحاشية ضمن مجموعة، وتبدأ هذه الحاشية بالرقم ٨٦ وتنتهي بـ ١٠٨.

(٧) بلدة باليمن شمالا.

(٨) يعني: خالد الأزهري.

(٩) يعني: ابن عنقا.

(١٠) ابن عنقا: حاشية «المنهل المري» مخطوطة، الورقة ٨٦، الوجه الثاني.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله الذي شرع
هذا الدين على سائر الأديان ونصب علمه لحبيبه المصطفى من عدنان
وحفظه به الكفرة الملحدين وعباد الأوثان وجزم بأن تابع طريقته خالد
في الجنان ومخالفها خالد في دار الذل والهوان وأشهد أن لا إله إلا الله
الواحد الديان وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي أنزل
عليه القرآن بأفصح بيان صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ما ذكره الذاكرون
وغفل عن ذكره الغافلون وبعد فيقول العبد الضعيف تراب نعال [illegible]
العلم [illegible] ابن عبد الرحمن [illegible] وجدت الحواشي
[illegible] شيخنا ومولانا الإمام الكامل والسيد الجليل المحقق المدقق
[illegible] القناوي [illegible]
[illegible] ومولانا أبي [illegible] محمد الحسيني الحنفي
[illegible] طول الله عمره وشغله في طاعته ونفع به
المسلمين أمين على شرح الأزهري للقواعد الكبرى الذي لابن هشام
قدس الله روحهما ونور ضريحهما [illegible] عبارته مبينة
لما أبهم منها [illegible] مع زيادة فوائد وزوائد لم يسبق إليها ونفائس جدا [illegible]
[illegible] عليها [illegible] عند إقرائه لبعض تلامذته
النجباء فاستأذنته في تجريدها فأذن لي فيه لأنه منتهى طلبة الطلبة
وسميتها المنهل المرتجى في حواشي السيد محمد ابن عنقا على شرح
القواعد للأزهري [illegible] على العبد [illegible] إيثارا للاختصار
فحيث أقول قوله [illegible] الشرح المذكور وحيث أقول قال فمراده
[illegible] شيخنا المذكور أدام الله النفع [illegible] على مر العصور والله أسأل عموم
النفع بها إنه قريب مجيب وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

[illegible]

مقدمة حاشية ابن عنقا

ولما كان لخالد الأزهري شرح مطبوع لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام هو «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب». فإنني قرأت الأقوال الكثيرة المنسوبة للأزهري في «حاشية ابن عنقا على شرح الأزهري للقواعد الكبرى» وقابلتها بما قاله في الموضوعات نفسها بكتابه «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» فوجدت النصوص في الكتابين واحدة.

فما جاء في حاشية ابن عنقا منسوبا لخالد الأزهري من شرحه لـ«القواعد الكبرى» لابن هشام ما يأتي:

«قوله: لأنه كان يجب ذكر المتعلق بالسلام[1] الخ» و«قوله: لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها...

(١) مخطوطة حاشية ابن عنقا، الورقة ٨٧، الوجة الأول.

الخ[١]» و«قوله: وردّ على من قال بترادفهما كالزمخشري[٢] الخ و«قوله: وعلى من قال: جملة جواب الشرط كلام بخلاف جملة الشرط كالرضي[٣] و«قوله: وإنما [لم[٤]] يتعلق الزائد بشيء الخ[٥]». و«قوله: فالزائد [لا معنى له[٦]] وإنما يؤتى به تقوية وتأكيدا[٧]».

وهذه العبارات موجودة بألفاظها في كتاب «موصل الطلاب» وهو شرح الأزهري لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب».

فالعبارة الأولى ذكرها في تعليقه على قول ابن هشام في مقدمة كتابه المذكور: «والصلاة والسلام على سيدنا» فقد قال الأزهري: «متعلق — أي على سيدنا — بالسلام على اختيار البصريين، ومتعلق الصلاة محذوف تقديره: عليه ولا يجوز أن يتعلق المذكور بالصلاة، **لأنه كان يجب ذكر المتعلق بالسلام**...»[٨]

والعبارة الثانية ذكرها قريبا من ذلك في تعليقه على قول ابن هشام. «وعبده محمد» فإن الأزهري قال: «بدل — أي محمد — من، سيدنا **لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها** أعرب بحسب العوامل وأعربت المعرفة بدلا...»[٩].

والعبارة الثالثة والرابعة أتى بهما متابعة لابن هشام فيما ذهب إليه من التفرقة بين الكلام والجملة مستدلا على ذلك بأن كلا من جملة الشرط والجواب لا تسمى كلاما، لأنه لا يحسن السكوت على واحدة منهما، فخالد الأزهري يعلق على ذلك قائلا: «... في ذلك دليل على ما ادعاه من عدم ترادف الجملة والكلام **ورد على من قال: بترادفهما كالزمخشري، وعلى من قال: جملة جواب الشرط كلام، بخلاف جملة الشرط كالرضي**...»[١٠].

والعبارة الخامسة والسادسة وردتا في تعليله لما ذكره ابن هشام من أن الحرف الزائد لا متعلق له وذلك وهو يسرد حروف الجر التي لا تتعلق بشيء فقد قال الأزهري. «...**وإنما لم يتعلق الزائد بشيء**،لأن التعلق هو الارتباط المعنوي **والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله، وإنما يؤتى به في الكلام تقوية وتوكيدا**...»[١١].

(١) مخطوطة حاشية ابن عنقا، الورقة ٨٧، الوجه الأول.
(٢) المصدر السابق، الورقة ٨٨، الوجه الأول.
(٣) المصدر السابق، نفس الورقة والوجه.
(٤) ساقطة من الأصل.
(٥) المصدر السابق، الورقة ١٠٦، الوجه الثاني.
(٦) ساقطة من الأصل.
(٧) المصدر السابق، نفس الورقة والوجه.
(٨) خالد الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٣.
(٩) المصدر السابق، نفس الصفحة.
(١٠) خالد الأزهري: موصل الطلاب ٩.
(١١) المصدر السابق، ٥٢.

وجميع الأقوال الأخرى الواردة بحاشية ابن عنقا منسوبة لخالد الأزهري في شرحه لـ«القواعد الكبرى» لابن هشام وجدتها بنفسها للأزهري في كتابه: «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» لابن هشام.

وبهذا يثبت لنا ثبوتا مؤكدا أن كتاب «القواعد الكبرى» المنسوب لابن هشام هو عينه كتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب»، ويتبين لنا خطأ ما ذهب إليه بعضهم من عدهما كتابين له.

أما كتاب «القواعد الصغرى» فقد ذكر بروكلمان أنه مختصر لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وأنه توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة بلدية الإسكندرية. وسيأتي تحقيق حوله أيضا عند الحديث عن مختصرات «قواعد الإعراب».

مخطوطات الكتاب

أشار «بروكلمان» في كتابه: «تاريخ الأدب العربي» إلى ما وجده من مخطوطات هذا الكتاب في فهارس المخطوطات لمكتبات العالم المختلفة بما يأتي:

في الأصل: برلين: ٦٧٠٥، ٦٧٠٦، جوتا ٣١٨، ٣١٩ (حيث توجد نسخة خطية أخرى)، هامبورج: ١٢٠، برنستون جاريت ٤٥٥، الإسكندرية ١٧١ فنون رقم ١٠، قوله ٢ : ٥٩، سباط ٩١٦، الموصل ٢٤١ رقم ١٢٤٥، طهران ١ :١٥، ٢ :٣١٠[1].

في الملحق: جوتنجن: ٥٥، ليبزج ٤٤٠، ٨٩٧، رقم ٤، باريس ٤٤١٦، ٤١٤٤، ٤١٤٥، ٦٣١٧، الجزائر ١٤٣٦ رقم ٤، المتحف البريطاني — الملحق (ثاني) ٩٧٥ رقم ١. كمبردج ٤١، بريل، طبعة أولى ١٧٧، طبعة ثانية ٣٦٦، فاتيكان ثالث (الملحق) ٢٥٥، ١٠٩٣، بولونيا ٣٥٦، بطرسبرج رابع ٩٢٢، الرباط ٤٠٧، رقم ١١، فاس — القرويين ١٤٥٨، ١، قليج علي ٩٦١، طهران ١ :١١٥. بتافيا — الملحق — ٧٤٨، ٧٤٩[2].

ويوجد غير ما أشار إليه «بروكلمان» عدد من مخطوطات هذا الكتاب بالمكتبات الآتية:

بالمكتبة الأزهرية نحو تسع نسخ[3] أقدمها مخطوطتان: واحدة بتاريخ ٩٦٣هـ برقم (٩٣٦) أباظة ٦٤٨١[4]، والثانية بآخرها تمليك سنة ٨٤٧هـ برقم (٣٩٠٣) ٢٠٢٨[5].

وبالمكتبة الأحمدية بتونس ١١ نسخة، منها نسخة قديمة سنة ٩٥٣هـ[6]. وبدار الكتب بالزقازيق

(١) GAL II 29

(٢) GALS II 18

(٣) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١١٠—١١١.

(٤) المصدر السابق، ص ١١٠.

(٥) المصدر السابق، ص ١١١.

(٦) فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٢٣٢—٢٣٤.

نسختان[1]، وبمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ثلاث نسخ، إحداها برقم ٦١، والثانية برقم ١٠٤، والثالثة ضمن مجموعة برقم ١٨٧ مجاميع. وبفهرست المتحف البريطاني للمخطوطات التي لم تدخل في فهرس مطبوع نسخة برقم ٩٠٣٠ ضمن مجموعة. وبمكتبة طنطا نسخة[2]، وبالظاهرية نسختان برقم ١٠٣٧٣، ١٠٥٨٦.

وقد ذكر محقق[3] «الإعراب عن قواعد الإعراب» أنه توجد خمس نسخ مخطوطة بمكتبة الحرم بمكة، وكان عليها اعتماده في تحقيق هذا الكتاب.

ومن مخطوطات هذا الكتاب نسختان بقسم مخطوطات جامعة الملك سعود، الأولى برقم ٢١٤٠ جاء في آخرها أنها كتبت في ١٠ شهر رجب من سنة ٩٧٢هـ وتقع في ٣٧ ورقة من الحجم الصغير في كل صفحة ثمانية أسطر وبالسطر نحو عشر كلمات مكتوبة بخط نسخي جميل مضبوطة كلها ضبطا دقيقا. وهذه النسخة أقرب إلى الدقة من جميع النسخ التي اطلعت عليها مخطوطة ومطبوعة. وإذا كانت النسخة المطبوعة مع «موصل الطلاب» أكثر صحة من غيرها فإن هذه تفضلها في بعض المواطن. من ذلك أنه قد جاء عن الجملة الواقعة مفعولا به في نسخة القسطنطينية[4] طبعة مطبعة الجوائب ما يأتي: «... والمفعولية تقع في ثلاثة مواضع: محكية بالقول نحو: ﴿قال: إنيِّ عَبْدُاللّهِ[5]﴾ وتالية للمفعول الأول في باب ظن نحو ظننت زيدا يقرأ، وتالية للمفعول الثاني في باب أعلم نحو أعلمت زيدا عمرا أبوه قائم، ومعلقا عنها العامل نحو ﴿لِنَعْلَم أيُّ الْحِزبَيْنِ أحْصَى﴾[6]، ﴿فَلْيَنْظُرْ أيُّهَا أزْكَى طَعَاماً﴾[7]. [8] فقد ورد فيها أن الجملة تقع مفعولا به في ثلاثة مواضع، ولكن الذي ذكره أربعة. ومثل هذا ورد في النسخة المحققة[9] متابعة لجمهرة النسخ التي اعتمد عليها المحقق، وكانت النسخة المطبوعة مع «موصل الطلاب» أدق من هذه النسخ، لأنه ورد فيها عن هذه المسألة: والمفعولية تقع في أربع (كذا) مواضع الأولى (كذا) أن تقع محكية بالقول... والثاني تالية للمفعول الأول في باب ظن... وتالية للمفعول الثاني في باب أعلم... ومعلقا عنها العامل[10]..» أما نسخة قسم مخطوطات جامعة الملك سعود التي سبقت الإشارة إليها فإنها أدق هذه النسخ جميعا، فقد أتى فيها: والمفعولية تقع في أربعة مواضع محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ: إنّي

(١) مجلة معهد المخطوطات، مجلد ٩، ص ٨١،٨٢،٩٢.
(٢) المصدر السابق، مجلد ٩، ص ٢٥٦.
(٣) رشيد عبد الرحمن العبيدي: مقدمة الطبعة المحققة، ٤٣.
(٤) وكذلك جاء في طبعة بولاق ١٢٥٣ هـ، انظر ص ١٢٦.
(٥) سورة مريم، الآية ٣٠.
(٦) الكهف، الآية ١٢.
(٧) الكهف، الآية ١٩.
(٨) ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب ١٠٩، طبعة الجوائب، ١٢٦، طبعة بولاق.
(٩) انظر المصدر السابق، ٦٤، تحقيق رشيد العبيدي.
(١٠) المصدر السابق المطبوع مع موصل الطلاب، ص ١٦.

عَبْدُ اللَّهِ﴾ (١)، وتالية للمفعول الأول في باب ظن نحو ظننت زيدا يقرأ، وتالية للمفعول الثاني في باب أعلم نحو أعلمت زيدا عمرا أبوه قائم، ومعلقا عنها العامل نحو ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى﴾ (٢)، وهناك أمثلة أخرى غير هذا.

والنسخة الثانية بقسم مخطوطات جامعة الملك سعود ضمن مجموعة من سبع رسائل برقم ١٦٠٣ وتقع في ٣٨ ورقة، من الحجم الصغير، فسطور الصفحة تتراوح بين سبعة سطور وتسعة، وكلماتها بين ست وتسع، وقد كتبت بخط جميل متقن، ولكنها غير مضبوطة، وهي لا تقل كثيرا في دقتها عن النسخة الأولى، إلا أنها حديثة العهد جدا، فقد كتبت سنة ١٣٢٠هـ وناسخها هو عبدالله بن سعيد الحلّي كتبها في اليوم الرابع عشر من شهر رمضان من السنة المذكورة.

نشره

طبع كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» عدة طبعات، أقدمها طبعة بولاق سنة ١٢٥٣هـ مع شرح قطر الندى(٣). وطبع مع الكتاب المذكور ببولاق أيضا سنة ١٢٦٤هـ، ١٢٧٤هـ، ١٢٨٢هـ(٤). كما طبع بالقاهرة سنة ١٢٧٨هـ، ١٢٨٠هـ (٥) ثم طبع بالآستانة بمطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩هـ مع «نزهة الطرف في علم الصرف» للميداني، و«الأنموذج» للزمخشري(٦). وقد نشره المستشرق الفرنسي دي ساسي (De Sacy) مع ترجمة فرنسية سنة ١٨٢٩م ضمن مختارات (٧) من النحو العربي. وذكر محقق «الإعراب عن قواعد الإعراب» أن له طبعة بمطبعة حجازي بمصر نشر جامعة القاهرة بدون تاريخ. وآخر المعروف من طبعاته طبعة دار الفكر ببيروت سنة ١٣٩٠هـ — ١٩٧٠م للمحقق المشار إليه (٨).

---

(١) مريم، الآية ٣٠.

(٢) ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب، مخطوطة جامعة الملك سعود، الورقة الثالثة، الوجه الثاني. وفي نسخة الكافيجي أن المواضع أربعة، وقد علق على ذلك بقوله: «... اختلفت النسخ ها هنا فوقع في بعضها: في ثلاثة مواضع، وفي بعضها: في أربعة مواضع. وهذا الاختلاف مبني على إثبات باب (أعلمت) وعدم إثباته في الكتاب. لكن إثباته أولى، لحصول تغاير المعنى في الجملة الواقعة تالية للمفعول الأول في باب (ظن)، وتالية للمفعول الثاني في باب: (أعلمت) — انظر: شرح الإعراب للكافيجي الورقة ٢٣.

(٣) انظر: معجم سركيس ١: ٢٧٥، وقد وصلت أخيرا إلى قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود نسخة من هذه الطبعة و«الإعراب عن قواعد الإعراب» فيها من ص ١٢٥—١٤٠.

(٤) انظر: لهذه الطبعات المصدر السابق أيضا.

(٥) انظر: فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١١٠.

(٦) المصدر السابق، وأيضا GALS II 18, وعلى نسخة من هذه الطبعة مصورة من نسخة بمكتبة الكونجرس برقم Pj 6131. M 3 1882 ORIEN اعتمدت في دراسة هذا الكتاب.

(٧) Anthologie grammatical arabe ou morceaux choisies de divers grammariens et scholiastes arabes, avec une traduction francaise et de notes Paurant faine suite a la chrestomatie arabe Paris 1829

(٨) بالرجوع إلى عدد الطبعات التي ذكرناها لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» يتبين عدم الدقة في قول المحقق المذكور: «... ولا نعلم له طبعة أخرى غير هذه الطبعات الثلاث التي ذكرناها، وعندئذ تكون طبعتنا هي الرابعة» ... انظر مقدمة الكتاب المذكور ص ٥٠. وقد جعل المحقق طبعة الآستانة — ١٢٩٩ هـ لا ١٢٩٨ هـ كما ذكر — هي الطبعة الأولى، انظر ص ٤٩ من مقدمته، والحقيقة أنها السابعة كما يتضح مما بيّناه.

الطبعة المحققة

قام المحقق بجهد مشكور في التقديم لهذه الطبعة بمقدمة طويلة تقع في ثلاث وخمسين صفحة، وفي تحقيق النص معتمدا على تسع نسخ كما ذكر في المقدمة.

ومع تقديري للجهد الذي بذله فإن لي ملاحظات حول عمله وجدت استكمالا لدراستي هذه أن أذكر شيئا منها هنا هو:

١ — في مقدمة المحقق عدة أخطاء تتعلق بكتب ابن هشام منها:

وهمه في جعل عنوانين لكتاب واحد كتابين مختلفين، وقد سبقت الإشارة إلى متابعته بعض من أخطأوا في ذكرهم لابن هشام كتابين باسم: «الإعراب عن قواعد الإعراب» و«القواعد الكبرى» وبيّنت أنهما كتاب واحد[١].

نسبته للمؤلف ما ليس له كنسبته له كتاب «نزهة الطرف في علم الصرف»[٢] وهو معروف للميداني.

خلطه بين أسماء عدد من آثار ابن هشام. فقد زعم أن «كتاب الألغاز» هو «ألغاز ابن هشام» وأنّه يسمّى أيضا: «موقد الأذهان وموقظ الوسنان»[٣]. والحقيقة أن هذه ثلاثة مؤلفات مختلفة لابن هشام توجد منها مخطوطات بدار الكتب المصرية بالقاهرة[٤]، وعندي مصورات لها.

إبقاؤه بعض أسماء مصنفات ابن هشام محرفة كما وجدها في المراجع التي اعتمد عليها مثل: «إقامة الدليل على صحة **التحليل**»[٥]. والصواب أن هذا المصنف رسالة اسمها: «إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل» وسيأتي الحديث عنها[٦].

٢ — في النص كثير من الأخطاء الظاهرة:

منها: «المسألة الرابعة في الجملة الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزوما: بعد النكرات المحضة صفات، وبعد المعارف المحضة أحوال[٧].

---

(١) انظر ص ص ١٧—٢١

(٢) انظر مقدمة المحقق ص ٣٤.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب، الطبعة المحققة، ١٩.

(٤) انظر ص ١٨٢، ٣١٠، ٣١٦

(٥) انظر مقدمة المحقق ص ١٩.

(٦) انظر ص ٢٩٨

(٧) الإعراب عن قواعد الإعراب، الطبعة المحققة، ٨١.

والعبارة بهذه الصورة ركيكة، والمعنى بها غير واضح، والأقرب إلى الصواب فيها أنّها كالآتي:

«المسألة الرابعة: **الجمل** الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما **إن وقعت** بعد النكرات المحضة فصفات، **وإن وقعت** بعد المعارف المحضة فأحوال». وهكذا وردت في كثير من النسخ المخطوطة والمطبوعة[1].

ومنها «المسألة الثانية: في الجملة التي لها محل من الإعراب وهي سبع، إحداها الواقعة خبرا، وموضعها رفع في بابي — المبتدأ وإنّ — نحو (زيد قام أبوه) و(إن زيدا قام أبوه). ونصبت بابي كان وكاد»[2].

فقد عبر في هذا النص عما له محل من الإعراب بـ(الجملة) وكذلك عبر في نص آخر عما لا محل له[3]. والمألوف أن يعبر عن ذلك بـ(الجمل) كما جاء في كتاب «المغني»[4] والمحقق نفسه أشار في تعليقه إلى أنه جاء في طبعة حجازي مكان (الجملة) (الجمل)[5]. فكان ينبغي أن يؤثر الكلمة الثانية، لأنها المناسبة لما ذكر بعد من أقسام.

وفي هذا النص أيضا: (ونصبت في بابي كان وكاد) وصوابها: (وَنَصْبٌ)[6] — بسكون الصاد — لأنها معطوفة على قوله: (وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإن).

ومنها: وقد تكون (أي لولا) للاستفهام نحو ﴿لولا أخَّرْتَني إلى أجَلٍ قَريبٍ﴾[7] و﴿لَوْلا أُنْزِلَ إلَيْه مَلَكٌ﴾[8] قال الهروي: والظاهر في الأول للعرض، وفي الثانية للتحضيض[9].

وقد علق المحقق على كلمة (الأول) بقوله: «كذا في جميع النسخ، ونرى أن الاصوب: (الأولى)[10]».

والعبارة بهذا التعليق لم يتم تصويبها، لأن بها كلمة ساقطة، وصحتها: (والظاهر **أنّها** في الأولى للعرض)[11].

---

(١) مخطوطة جامعة الملك سعود، الورقة العاشرة، طبعة «موصل الطلاب» ٤٦، طبعة الجوائب ١١٢. إلا أنه ورد بالمرجع الأخير كلمة: (صفات) و(أحوال) بدون فاء في الأول.

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب، الطبعة المحققة، ٦٣، ٦٩.

(٣) المصدر السابق، ٦٩.

(٤) المغني ٢: ٣٨٢، ٤١٠.

(٥) الإعراب عن قواعد الإعراب، الطبعة المحققة، ٦٣، ٦٩.

(٦) مخطوطة جامعة الملك سعود، الورقة الثالثةأ. وطبعة «موصل الطلاب» ١٥، وطبعة الجوائب ١٠٩.

(٧) المنافقون، من الآية ١٠.

(٨) الفرقان، من الآية ٧.

(٩) الإعراب عن قواعد الإعراب، الطبعة المحققة، ١١٠، ١١١.

(١٠) المصدر السابق، الطبعة المحققة، ١١٠.

(١١) مخطوطة جامعة الملك سعود: الورقة ٢١أ، طبعة «موصل الطلاب» ٨٤.

والمحقق ذكر في تعليقاته على النص الأخير أن قوله تعالى: ﴿لَوْلا أُنزِلَ إِلَيْه مَلَكٌ﴾ من سورة الأنعام[١]، الآية الثامنة، والصواب أنها من الفرقان الآية السابعة، أما الذي في الأنعام فهو: ﴿لولا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾.

هذه بعض نماذج للأخطاء الظاهرة التي لا مظنة فيها لسهو الكتابة أو الطبع، أما الأخطاء التي يمكن أن يعتذر عنها بهذا فهي كثيرة، وأول ما تقع عليه العين منها هو اسم ابن هشام على غلاف الكتاب فقد جاء به هكذا: «الإعراب عن قواعد الإعراب» لأبي محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام المصري الأنصاري».

وواضح أن كلمة (ابن) الأولى مقحمة في الاسم فهو: أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام.

شروحه[٢]

حظي كتاب «قواعد الإعراب» بعناية كبيرة من العلماء على مر التاريخ لجدة فحواه، وعظيم فائدته، وكان من مظاهر هذه العناية كثرة المؤلفات المتعلقة به، وقد حفظت لنا يد الزمن من شروحه ما يأتي:

١ـ شرح أوثق الأسباب[٣]

تأليف أبي عبدالله عز الدين محمد بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩هـ.

توجد من الكتاب مخطوطة بالمكتبة الأزهرية جاءت في فهرسها باسم: «شرح ابن جماعة»[٤]. كما توجد منه مخطوطة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، برقم ١٤٤ مجاميع، وبقسم المخطوطات بجامعة الملك سعود مصورة لهذه المخطوطة، وقد جاء في أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الإمام العلامة المحقق رحمه الله تعالى: «يقول محمد بن جماعة: الحمد لله الذي جمّل أولى الألباب، بحلل مفاخر جمال الإعراب، وكمّلهم بإحكام معاقد الإيجاز والإطناب، وصلى الله على أفضل العرب والعجم وعلى آله والأصحاب، والتابعين لهم في السنن الواضح والقول الصواب، وبعد فهذا شرح حسن الأسلوب، صحيح الانتساب، بديع الترتيب قويم الانتخاب، وضعته على كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وسميته: «أوثق الأسباب» وعلى الله الاتكال، وإليه المرجع والمآل، وهو حسبي ونعم الوكيل. «أما» كلمة فيها معنى الشرط ولهذا كانت الفاء لازمة...»[٥].

---

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب، الطبعة المحققة، ١١٠.

(٢) راعيت في ترتيب هذه الشروح تواريخ وفيات مؤلفيها.

(٣) انظر: كشف الظنون ١: ١٢٤.

(٤) انظر: فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ٢٠٨.

(٥) ابن جماعة: أوثق الأسباب، الورقة الأولى.

وفي آخر هذه النسخة أنها «نقلت من نسخة نقلت من خط المصنف». فهي نسخة قديمة موثقة ومصورتها بقسم مخطوطات جامعة الملك سعود برقم ١٠٣ ص، وهي تقع في ٩٨ ورقة من الحجم المتوسط. المتن فيها ممزوج بالشرح ولكنه مميز عنه بنوع المداد. والشارح أحيانا يخالف ابن هشام في آرائه ويستدرك عليه، من ذلك تعليقه على قول ابن هشام: «وقول العامة: ما أفعله قط لحن...» فإن ابن جماعة يعقب على ذلك قائلا: «...قلت وما ذكره من اللحن مشكل غير صحيح، وذلك لأن قصاراه أنهم استعملوا اللفظة في غير ما وضعت له فيكون مجازا، ولا مانع من ذلك. فكيف يكون لحنا؟ فإن قلت لم ينقل عن أهل اللغة أنهم استعملوها في غير ذلك لا حقيقة ولا مجازا، قلت عدم النقل عنهم ليس بمانع من الاستعمال مجازا، والعلم الكافل بتحقيق هذا أصول الفقه، فاعلم ذلك. فإن قلت: فما العلاقة؟ قلت المجاورة الخيالية، فتنبه لهذه الدقيقة، وقد حققتها في غير هذا. قلت: وجعله ذلك من اللحن وهم عجيب، إذ اللحن إنما هو الخلل الكائن فيما يتعلق بالإعراب، أما ما يتعلق باستعمال اللفظ في غير مدلوله الأصلي فليس كذلك قطعا، وهو مقتبس لذلك من الجوهري، ولكن عبارة الجوهري أسلم حيث عبر بلا يجوز فاعلم ذلك...»[1].

٢ــ شرح قواعد الإعراب

تأليف جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ٨٦٤هـ ــ ١٤٦٠م.

توجد منه مخطوطة بفهرس دار الكتب المصرية ثاني ٢: ١٠٤.

وبقسم مخطوطات جامعة الملك سعود نسخة منه برقم ٢٤٠ عدد أوراقها ٣٥ قياس ٢٢×١٦ سم. جاء في أولها: «قال الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق المدقق المصنف شيخ الشافعية جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلي الشافعي رحمه الله: «الحمد لله، هذا شرح على قواعد الإعراب قوله: أما...». والشارح لا يأتي بكل كلمات «قواعد الإعراب» ويعلق عليها وإنما يختار بعضها فقط، وما يختاره يذكر قبله كلمة: «قوله» مكتوبة بخط أحمر كبير. والشرح خاص بالأبواب الثلاثة الأولى فقط، وفي نهايته: «الباب الرابع في الإشارة إلى عبارات محررة. هذا آخر ما وجد بخط مؤلفه الشيخ الإمام العالم قدوة المحققين شيخ الإسلام مفتي المسلمين، شيخ الشافعية، صاحب التصانيف المشهورة، الأستاذ جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلي الأنصاري الشافعي قدس الله روحه ونور ضريحه. نقل ذلك من خطه تلميذه أبو الفضل محمد بن محمدين بهادي المويني الطرابلسي الشافعي عفا الله عنه بتاريخ آخر رجب بالقاهرة ٨٦٩هـ وكتبت هذه النسخة من نسخة منقولة من خط مؤلفه المذكور بتاريخ أواخر جمادي الآخرة ٩٧٧هـ، هكذا ذكر تلميذ المؤلف والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده».

---

(١) ابن جماعة: أوثق الأسباب ٣٨ب، ٣٩أ.

٣ــ شرح الإعراب عن قواعد الإعراب

تأليف محمد بن سليمان الكافيجي ٨٧٩هـ — ١٤٧٤م

كان هذا الكتاب أكثر حظا وشهرة من سابقيه فبقي منه لنا عدد غير قليل من النسخ المخطوطة أشار بروكلمان الى ما وجده منها في فهارس المكتبات المختلفة بالآتي:

في الأصل: برلين ٦٧٠٧، ٦٧٠٨، برنستون جاريت ٤٥٧[١] في الملحق: قليج على ٩٤٦، سليم أغا ١١٤٢، سرفيلي ٣١١، ٣١٢، القاهرة ثاني ٢: ١٢١[٢].

وتوجد من مخطوطات هذا الكتاب غير ما تقدم خمس نسخ بالمكتبة الأحمدية بتونس[٣] ونسختان بخزائن الأوقاف ببغداد[٤]، ونسخة بمكتبة الحرم المكي[٥]، وبالظاهرية ثلاث نسخ بالأرقام التالية: ١٨٠٤، ٨١٧٢، ٩٦٥٠.

وبقسم المخطوطات بجامعة الملك سعود نسخة حسنة من هذا الكتاب برقم ١٠٩٨، عدد أوراقها ١٧٠ ورقة قياس ٢٠×١٤,٥سم لم يذكر تاريخ نسخها، ولكن عليها تمليك سنة ١١٣٢هـ. وقد اطلعت على هذا الشرح فوجدته أحسن شروح «الإعراب عن قواعد الإعراب» التي عرفتها سعة وإحاطة بكثير من المباحث الجيدة، لذلك كان شرحا كبيرا بدأه صاحبه بقوله: «الحمد لله الرافع لقواعد الدين والإسلام، الناصب لرايات الهدى إلى دار الخلد والسلام، والصلاة والسلام على الرسول محمد سيد الأنام، وعلى آله وأصحابه النجبا الكرام، ما ركع الساجد مع الإمام، وأزهر النّوْر في الأكمام. أما بعد، فإن العبد المستمد من فيض فضل العزيز الوهاب، محمد بن سليمان المشهور بكافيجي بين الأصحاب، يقول: لما رأيت الكتاب المسمى بـ«الإعراب عن قواعد الإعراب»، للشيخ الإمام جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام رزقه الله حسن المآب، في غاية حسن الوقع عند ذوي الألباب، ونهاية عموم النفع لمن تأمله من الطلاب، لكنه غير مستغن عن شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب، ويبرز خفي مكنوناته من وراء الحجاب، استخرت الله تعالى أن أرتب له شرحا ليسهل بذلك أبيات شوارده الصعاب، ويكشف عما أودع في قواعده لتحقيق شبه الشك والارتياب، ويجعل الخفي من لطائف مستودعاته كالشمس مشرقة بعد تكشف السحاب، وأضفت إلى ذلك من المباحث التفسيرية وغيرها ما يناسب سياق الكتاب...»[٦].

---

(١) GAL II 29

(٢) GALS II 18

(٣) فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٢٧٤، ٢٧٥.

(٤) الكشاف عن خزائن الأوقاف ببغداد ١٨١—٨٢.

(٥) رشيد العبيدي: مقدمة الإعراب عن قواعد الإعراب ٤٠.

(٦) الكافيجي: شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، مخطوط، الورقة الأولى.

ومن نماذج هذه المباحث التفسيرية المفيدة تعليقه على كلمة «الأول» من قول ابن هشام: «الباب الأول» فقد علق على ذلك قائلا: «... هو — أي الأول — نقيض الآخر، أصله: أوأل على وزن أفعل، قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت الواو في الواو، وقيل أصله: ووأل، فقلبت الواو الأولى همزة ثم قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت الواو في الواو أيضا. وله استعمالان: أحدهما أن يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم: أولا وآخرا. والثاني أن يكون صفة أي أفعل التفضيل بمعنى الأسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف...»[١].

والكافيجي معجب بكتاب «قواعد الإعراب» تدل على ذلك عبارته عنه في مقدمة شرحه له التي سبق ذكرها. ولهذا نجده يرد على ما وجه من نقد لبعض آراء ابن هشام في كتابه هذا.

فما سبق[٢] من اعتراض ابن جماعة على ما ذهب إليه ابن هشام من أن قول العامة: «ما أفعله قط لحن...» يعلق عليه الكافيجي بقوله: «... وقول العامة لا أفعله قط لحن، أي استعمال على سبيل الخطأ فيكون تقولا من عند أنفسهم فلا يلتفت إليه كما لا يلتفت إلى المحرفات فيكون وجوده كعدمه. فإن قلت: لا يكون اللحن الخطأ في الاستعمال بل في الإعراب كما قال الجوهري: اللّحن الخطأ في الإعراب، قلت: سلمناه، لكن استعمل هاهنا في الخطأ في الاستعمال على سبيل المجاز. فإن قلت لا يلزم من استعمال العامة مع نفي الفعل المضارع أن يكون خطأ لجواز أن يكون استعماله معه على سبيل المجاز، وأما القول بأن أئمة اللغة لم ينقل عنهم أنهم استعملوه معه لا حقيقة ولا مجازا فهو لا يمنع الاستعمال لجواز أن يوجد الاستعمال مع عدم نقله عنهم. قلت: إن استعماله مع نفي الماضي قد ثبت عند أرباب اللغة، ولم يثبت استعماله مع نفي الفعل المضارع عندهم، ويكفي في ذلك استقراء كلامهم، وتتبع كتبهم. وقد ثبت أيضا أن استعماله مع نفي المضارع قول العامة، وقولهم ملحق بأصوات الحيوانات عند أهل البلاغة فلا تكون أقوالهم معتبرة أصلا سواء كانت حقائق أو مجازات، فكذا لا يستدل بأقوالهم على شيء أصلا، ولا يخفى عليك أن المصنف في صدور أثبات اللغة، فإذن مقصوده أن هذه اللغة لا تثبت بمجرد قول العامة سواء كان قولهم حقيقة أو مجازا، وإن كان يفيد معنى عندهم كالمحذوفات...»[٣].

ا — درر الفرائد وغرر الفوائد على شرحي القواعد للكافيجي وخالد

تأليف محمد بن علي الحريري ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م[٤]

---

(١) الكافيجي: شرح الإعراب، الورقة ١١، الوجه الثاني.

(٢) انظر ص ٢٧

(٣) الكافيجي: شرح الإعراب. الورقة ٧٨، ٧٩ وقد ردّ البغدادي في «الخزانة» ٣: ٣٠٤، ٣٠٥ على ابن جماعة في تخطئة ابن هشام، فقال: «... واعترض عليه ابن جماعة في «شرح القواعد» بأنه غير صحيح، وغايته استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازا لا لحنا، وجعله من اللحن عجيب؛ إذ لا خلل في إعرابه. وليس بشيء؛ لأن اللحن بمعنى مطلق الخطأ، وهم كثيراً ما يستعملونه بهذا المعنى.

(٤) ويلقب بالحرفوش أيضا، انظر: معجم المؤلفين ١٠: ٣٠٤.

وهذه الحاشية منها مخطوطة بمكتبة عارف حكمت برقم ١٠ نحو، وهي حاشية كبيرة تقع في نحو ٥٣٤ صفحة جاء في أولها: «... وبعد فإن علم النحو من أرفع العلوم قدرا... وإن الرسالة المسماة بالقواعد للإمام العلامة، الحبر الفهامة، سيبويه زمانه، ونادرة وقته وأوانه، تذكرة السلف، وقدوة الخلف، وأوجه المحققين، وأستاذ المؤلفين... رسالة شاع ذكرها في الأقطار... فمن جملة من حقق مسائلها،... مولى العالمين... محمد بن سليمان المشهور بالكافيجي، هذا وإن بعض الأعزة عليّ... التمسوا مني تعليقا عليه كافيا... فأجبتهم إلى ما طلبوا، وفي بيانه رغبوا... مضيفا إليه جل ما وقفوا... في شرح العلامة... الشيخ خالد الأزهري، ناويا أن أسميه بعد الفراغ «بدر الفرائد وغرر الفوائد».

وفي آخر النسخة ذكر ناسخها عبد الرحمن بن عبد الباقي أنه أتم كتابتها بدمشق في شهر ذي الحجة سنة ١١١٣هـ.

٤ـ توضيح الإعراب في شرح قواعد الإعراب

تأليف محمود بن إسماعيل الخربري أو الخرتبرتي ٩١٠هـ[١]

أشار بروكلمان إلى عدة مخطوطات له بما يأتي:

في الأصل: برلين ٦٧١٥، ليبزج ٢٧ رقم ٢، دي يونج ١٩ رقم ٢، باريس ٤٠٠٦ رقم ٥، ٤١٤٨، ٤١٤٩، ٦٥٥١[٢].

في الملحق: القاهرة ثاني-٢: ٩٠[٣].

وتوجد أيضا من هذا الكتاب نسخة بدار الكتب القطرية[٤].

٥ـ شرح محمد بن يحيى المقدسي ٩٢٣هـ ١٥١٧م

وقد أشار بروكلمان إلى ما وجد من مخطوطاته بما يأتي:

برلين ٦٧١٢، جوتا ٣٢١[٥]

---

(١) هكذا ورد في بروكلمان. ولكن في مخطوطة دار الكتب القطرية: الخيربوني

(٢) GAL II 29

(٣) GALS II 19

(٤) مجلة معهد المخطوطات، المجلد التاسع ١: ٣١.

(٥) GAL II 29 – GALS II 19 انظر: الشوكاني: البدر الطالع ٢٧/٢٦/١. والمذكور بالمكان المشار اليه هو: ابراهيم بن محمد بن أبي بكر بن علي بن سعود بن رضوان المقدسي ٩٢٣ هـ، له شرح على قواعد الإعراب في نحو عشر كراريس.

٦ـ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

تأليف خالد بن عبدالله الأزهري ٩٥٠هـ/١٤٩٩م

هو أكثر شروح «قواعد الإعراب» شهرة وذيوعا، احتفى به العلماء والطلاب على مر العصور، وكان من مظاهر هذا الاحتفاء وجود مخطوطات كثيرة له في أنحاء العالم. أشار بروكلمان إلى معظمها على الوجه الآتي:

في الأصل: برلين ٦٧٠٩، ٦٧١٠، جوتا ٣٢٤، ٤٢٥ حيث توجد نسخ خطية أخرى، هامبورج ٧٥ رقم ١، برنستون جاريت ٤٥٨، القاهرة أول ٤: ١١٦، ثاني ٢: ١٠٨، قولة ٢: ١٢٥، مكرم ٦٠، الإسكندرية ٢٠ نحو، ٤٣ نحو، الموصل ٢٤١ رقم ٢٤٥[١].

في الملحق: هامبورج ١١٤ رقم ٤، توبنجن ٥٣، فاتيكان ثالث ٣٣٦ رقم ٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٥١، ٩٥٤، بولونيا ٤١٤ رقم ٢، الجزائر ١٢٨ — ١٣٠، ١٩٥ رقم ٣، المتحف البريطاني (الملحق) ٩٢٤ رقم ٢، باريس ٥٧٨٩، ٦٣٦٧، أمبروزيانا NF ، ٤٣٨، ١٨٢ رقم ١، هاويت ٢٣٢—٢٣٣، مدريد ١٥١، أسكوريال ثاني ١٥٢٣ رقم ٢، القاهرة ثاني ٢: ١٦٨، رابع ٢٣ب، دمشق عمومية ٧٦ رقم ١٣٣، الموصل ٤٤ رقم ٥٥، ٦٩ رقم ٣٣٤، ٧٤، ٤٨ رقم ١١، مشهد ١٢: ٣٩ رقم ٣٨، بتافيا الملحق ٧٥٠، ٧٥١[٢].

وهناك مخطوطات أخرى لهذا الكتاب في مكتبات غير التي ذكرها بروكلمان ففي مكتبة الأزهر نحو ٣٧[٣] نسخة، منها نسختان قديمتان: واحدة بتاريخ ٩٧٩هـ رقمها (٣١٦) ٢٢٤٩[٤]، والأخرى بتاريخ ٩٩١هـ رقمها (٥٤٨) ٣٤٧٤[٥].

وفي خزائن الأوقاف ببغداد ثماني نسخ[٦]، وفي المكتبة الأحمدية بتونس خمس نسخ[٧]، وبدار الكتب القطرية أربع[٨]، ونسختان بمكتبة الرباط[٩]، ونسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة برقم ١٩٨، كما

---

(١) GAL II 29.

(٢) GALS II 18.

(٣) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ٣٢٥—٣٢٧.

(٤) المصدر السابق ٤: ٣٢٦.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الكشاف عن خزائن الأوقاف ببغداد ١٨٢، ١٨٩.

(٧) فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٣٢٥.

(٨) مجلة معهد المخطوطات، المجلد ١٠، ج ٢، ص ٢٠٤.

(٩) فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة برباط الفتح ٢٧٦.

توجد نسخة بكل من خزانة سعيد الديوه جي بالموصل[١]، والمكتبة العباسية بالبصرة[٢]، ومكتبة المسجد الأحمدي بطنطا[٣]. وفي مكتبة الحرم الشريف بمكة بضع نسخ[٤]، وبالمكتبة الظاهرية نسخة برقم ٩٣٥٧، وبقسم المخطوطات بجامعة الملك سعود نسختان: واحدة برقم ١٢٥٥، والثانية ضمن مجموعة برقم ٢٢٠١/١ عام.

نشره

طبع «موصل الطلاب» طبعات متعددة، أقدمها طبعة استانبول ١٢٨٥[٥]هـ وطبع ببولاق ١٢٩٢[٦]هـ ثم طبع طبعات أخرى بالقاهرة: ١٢٩٩، ١٣٠١، ١٣٠٢هـ، ١٣٠٥، ١٣٠٨، ١٣١٠، ١٣١٢[٧]، ١٣٥٥[٨]هـ.

حواشي موصل الطلاب

أُلّفت عدة «حواش» على هذا الكتاب عرف لنا منها ما يأتي:

١ــ هداية ذوي الألباب إلى موصل الطلاب:

حاشية لأبي بكر الشنواني ١٠١٩هـ/١٦١٠م.

وجدت لهذه الحاشية مخطوطات وردت الإشارة إليها في كتاب «بروكلمان» على النحو الآتي:

في الأصل: القاهرة أول ٤:١١٩، ثاني ٢:١٧٣[٩].

في الملحق: الفاتيكان ثالث ٨٣٠ رقم ٢، المتحف البريطاني ٥٦٩١، القاهرة ثاني ٢:١٧٥[١٠].

---

(١) مجلة معهد المخطوطات، المجلد التاسع ٢:٢١٠.
(٢) فهرس مخطوطات المكتبة العباسية بالبصرة ٦٩.
(٣) فهرس مخطوطات المسجد الأحمدي بطنطا ١٠٥.
(٤) رشيد العبيدي: مقدمة لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» ٤٠.
(٥) GALS II 18.
(٦) GAL II 29.
(٧) معجم سركيس ١: ٨١٢.
(٨) طبعة المطبعة العثمانية وهي موجودة بالمكتبات.
(٩) GAL II 29.
(١٠) GALS II 19.

وبالإضافة إلى ما سبق توجد من هذه الحاشية خمس نسخ بخزائن الأوقاف ببغداد[١].

نشرها: نشر الجزء الأول من هذه الحاشية باسم: «حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب» طبعة ثانية — بتونس ١٣٧٣هـ. وهذا الجزء هو المقرر تدريسه بجامع الزيتونة ويشتمل على البابين: الأول والثاني فقط، وقد طبعه وصححه الشيخ محمد شمّام المدرس بالجامع المذكور مع ترجمة مسهبة لصاحب الحاشية، وموجز عن حياة صاحبي المتن والشرح.

ب— «حاشية محمد بن عبد الرحمن الحموي أتمها عام ١٠٣١هـ/١٦٢٢م.

وقد أشار بروكلمان الى ما عثر عليه من مخطوطات هذا الكتاب بما يأتي:

الإسكندرية ١١ نحو والقاهرة ثاني ٢: ٩٥[٢].

ج— حاشية الزرقاني

تأليف أحمد بن محمد الزرقاني من علماء القرن الحادي عشر الهجري.

وقد جاءت في كتاب «بروكلمان» الإشارات الآتية إلى ما وجده من مخطوطاتها:

في الأصل: برلين ٦٧١٦ باريس ٤١٤٧، الإسكندرية ٩٦ فنون رقم ٣[٣].

في الملحق: المتحف البريطاني (الملحق) ٩٢٤، أمبروزيانا ١٦، فاتيكان — ثالث — ٩٥٤ رقم ١٠، القاهرة ثاني ٢: ٩٦[٤].

وتوجد أيضا من هذه الحاشية ثلاث نسخ بالمكتبة الأحمدية بتونس[٥]، ونسختان بالمكتبة الأزهرية[٦]. ونسخة بالمكتبة الوطنية بتونس برقم ٣٧٥م[٧]، وثانية برقم ١٤٦٩م[٨] وثالثة برقم ٣٧٦٣م[٩]، ورابعة برقم ٨٦٦م[١٠].

---

(١) الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٨٠، ١٩٠.

(٢) GAL II 29.

(٣) GAL II 30.

(٤) GAL II 30.

(٥) فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٢٥٢.

(٦) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١٥٩.

(٧) مجلة معهد المخطوطات م ١٨ج١ص ٧٧.

(٨) المصدر السابق م ١٨ جـ ٢ ص ٢١٣.

(٩) المصدر السابق م ١٨ جـ ٢ ص ٢٤١.

(١٠) المصدر السابق م ١٨ جـ ١ ص ١٠.

د ــ حاشية المدابغي

تأليف جلال الدين حسن بن علي بن أحمد بن عبدالله المنطاوي الشافعي الأزهري المعروف بالمدابغي (١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م).

توجد منها بضع نسخ بمكتبة الأزهر[١]، ونسخة بالمكتبة الأحمدية بتونس[٢]، وأشار بروكلمان إلى ما وجده من مخطوطاتها بما يأتي:

القاهرة (دار الكتب المصرية) ثاني ٢: ١٠٢[٣].

هـ ــ المنهل المري من حواشي ابن عنقا على شرح القواعد للأزهري

تأليف محمد بن عنقا أبي هزاع الحسيني الحسني ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م[٤]. جمعها تلميذه محمد بن عرب التهامي.

توجد من هذه الحاشية مخطوطة بالمتحف البريطاني سبقت الإشارة إليها مع نماذج منها[٥] وهي حاشية غير كاملة الموجود منها إلى الحرف الثالث من حروف الجر التي لا متعلق لها وهو «لولا» وذلك في أوائل الباب الثاني من أبواب كتاب «قواعد الإعراب» وقد جاء في آخرها: «تم الموجود من الحاشية المسماة: «المنهل المري من حواشي السيد عنقا على شرح القواعد للأزهري» رحمه الله تعالى... وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يعين على تمامه بحوله وقوته وصلى الله على محمد... تم الكتاب بحمد الله الوهاب يوم الربوع[٦]. لعله باقي ربيع الأول سنة ١١٨٨هـ».

و ــ حاشية العطار

تأليف الشيخ حسن العطار ١٢٥٠هـ.

من هذه الحاشية مخطوطتان بمكتبة الأزهر[٧]، وبمكتبة عارف حكمت نسخة برقم ٤٣ كتبت سنة ١٢١١هـ بخط عربي في ٢٢٨ صفحة جاء في أولها: «... أما بعد فيقول المفتقر إلى رحمة ربه الغفّار حسن بن محمد العطار: هذا ما أشرقت به مرآة الخاطر، وسمح به الذهن الفاتر... على شرح العلامة الشيخ خالد الأزهري

---

(١) فهرس المكتبة الأزهرية ١٨٧.

(٢) فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٢٥٣.

(٣) GALS II 19.

(٤) انظر: إسماعيل البغدادي: هدية العارفين ٢: ٢٨١، حاجي خليفة: كشف الظنون ١٥٩، ١٢٤٣.

(٥) انظر ص ١٨-٢٠.

(٦) كذا وردت بالنص.

(٧) فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١٨٠.

المسمى بـ«موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» اقتطفت ثمراتها من شروح الكتاب وحواشيه، وحليتها بما يلاحظه العقل ويناجيه... ثم لما أخذته من الغير فإني ناسبه... رامزا بصورة «ق» للشيخ الزرقاني، و«م و د» للشيخ المدابغي، و«ش» للشيخ الشنواني... و«م» للشيخ الشمني و«ك» للكافيجي وغيرهم أصرح باسمه...».

وجاء في آخرها: «... وكان الفراغ من تأليفه عصر يوم الجمعة المبارك بالجامع الأزهر وذلك في شهر رجب سنة ألف ومائتين وتسع من الهجرة النبوية... ووافق الفراغ من تبييضها على يد المؤلف يوم السبت المبارك من شهر جمادى الثانية من شهور سنة ألف ومائتين وإحدى عشرة».

وهذه النسخة مختومة في أولها بخاتم المؤلف وعلى هوامشها تعليقات بخطه.

ز ــ حاشية على موصل الطلاب

لمجهول.

منها نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر ضمن مجموعة (٢٢٧ مجاميع) ٥٤٧٦[١].

٧ــ كاشف القناع والنقاب بإزالة الشبه عن وجوه [٢] قواعد الإعراب

تأليف محمد بن عبدالكريم بن عبدالوهاب البركلي زلف نكار[٣] المتوفى سنة ٩٦٤هـ ــ ١٥٨٥م[٤].

لهذا الكتاب عدة مخطوطات ذكر بروكلمان منها ما يأتي:

القاهرة، ثاني ٢ :١٥٣، بولونيا ٣٥٤ رقم ١، سليم أغا ١١٤١، داماد زاده ١٦٨٨[٥]. وبمكتبة الأزهر من الشرح المذكور مخطوطتان[٦]، وبمكتبة الحرم المكي نسخة برقم ٣٥٩ نحو.

وبقسم مخطوطات جامعة الملك سعود نسخة جيدة برقم ١٥٣٨ عدد أوراقها ١٠٥، وقياسها ٢٢×١٣سم، وتاريخ نسخها ١١٣٥هـ، وناسخها هو عبدالله بن علي الصابر التوقاني، ومتن «الإعراب عن قواعد الإعراب» فيها مكتوب بمداد أخضر، وكلمة «اعلم» بالخط الأحمر، وهي تتكرر في هذا الشرح كثيرا قد

---

(١) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١٨٢.

(٢) هذا هو اسم الكتاب كما في نسخة قسم مخطوطات جامعة الملك سعود، وفي فهرس مكتبة الأزهر ٤: ٢٩٧ أن اسمه: «كاشف القناع والنقاب بإزالة شبهة عن وجه قواعد الإعراب».

(٣) انظر: رضا كحالة: معجم المؤلفين ١٠: ١٨٩، وفي فهرس مكتبة الأزهر ٤: ٢٩٧ أن اسمه هو: محمد بن عبد الكريم الكافي، أما في مخطوطة جامعة الملك سعود فلم يذكر من اسمه إلا: محمد بن عبد الكريم.

(٤) انظر: رضا كحالة: المصدر السابق ١٠: ١٨٦.

(٥) GALS II 19.

(٦) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ٢٩٧.

يكون سببا في أن المعلق على هذه النسخة ذكر في تعليق له استعمالاتها فقال: «قاعدة: اعلم أن... اعلم قد يستعمل بثم إذا كان ما بعده منقطعا عما قبله، وبالفاء إذا كان ما بعده تعريفا لما قبله، وبالواو إذا كان لتحقيق المقام، وبالتجريد عنها إذا كان ما بعده جوابا لسؤال مقدر...»[1]، وعناوين المسائل بهذه النسخة مكتوبة على الهامش بمداد مغاير: أحمر وأخضر، كل منها تحت كلمة «مطلب» وهوامش النسخة حافلة بالتعليقات الكثيرة التي لا تكاد تخلو صفحة منها، ومعظم هذه التعليقات منسوبة لأصحابها: كابن هشام، والكافيجي، وخالد الأزهري، والشمني، والجوهري، وغيرهم. والتعليقات المنقولة من كتاب «موصل الطلاب» يكتب فيها متن «الإعراب عن قواعد الإعراب» بالمداد الأخضر وقد يكتب بالأحمر، وبعض التعليقات في هذه النسخة بتوقيع ناسخها.

وقد جاء في أول هذا الشرح ما يلي: «...أما بعد فيقول العبد المعترف بهفواته ونقصانه، والمغترف من بحار نفحات ربه وغفرانه: محمد بن الشيخ المسمى بعبد الكريم... لما... نجمي من حضيض الذل والافتقار... فتوسلت بتأليف شرح هذه الرسالة إلى خدمة السلطان سليمان خان بن السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان[2]...»

نشره

طبع هذا الشرح بالآستانة سنة ١٣٢٨هـ وعلى هامشه كتاب: «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»[3].

٨ــ حل معاقد القواعد التي تثبت بالدلائل والشواهد

شرح لـ«قواعد الإعراب» ألّفه أبو الثناء أحمد بن محمد الزيلي الشهير بالشمسي (وسمي الشمني[4] خطأ) من علماء القرن العاشر الهجري أتمه سنة ٩٦٧هـ/١٥٥٩م.

وقد أشار بروكلمان إلى عدة مخطوطات لهذا الشرح وجدها في المكتبات الآتية:

في الأصل: برلين ٦٧١٣، ٦٧١٤، بطرسبرج ١٩١، بطرسبرج رابع ٩٢٢، باريس ٤٠٠٦ رقم ٤، المتحف البريطاني ــ الملحق ــ ٩٧٤، الإسكندرية ١٣ نحو، القاهرة أول ٤: ٤٨[5].

---

(١) كاشف القناع ــ مخطوطة جامعة الملك سعود هامش الورقة السادسة، الوجه الثاني.

(٢) المصدر السابق، الورقة الثانية.

(٣) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ٢٩٧.

(٤) GALS II 19 وانظر ايضا: فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٢٦٤، أما تسميته بالشمني فقد جاءت بفهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١٨٦، ولكن الشمني اسمه: تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، وقد توفي سنة ٨٧٢هـ. وهو أحد شيوخ السيوطي وقد ترجم له ترجمة مسهبة وأثنى عليه كثيرا. ولم يشر إلى هذا الكتاب عندما ذكر مؤلفاته انظر: بغية الوعاة ١: ٣٧٥/٣٨١.

(٥) GAL II 29.

وبالإضافة إلى ما سبق توجد مخطوطة بفهرست المخطوطات التي لم تدخل في فهرس مطبوع بالمتحف البريطاني برقم or 11033 ، جاء في وصفها. Foll. 8x5 1/2 in

كما توجد لهذا الكتاب أيضا مخطوطة بمكتبة الأزهر[١] ، وأخرى بالمكتبة الأحمدية بتونس جاء في أولها: الحمد لله الذي رفع العلماء بفعل الخشية في قوله تعالى: ﴿إنما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ[٢]﴾: إن المختصر الموسوم بالقواعد للإمام ابن هشام[٣].

وقد طبع هذا الشرح طبع حجر بالآستانة سنة ١٣١١[٤].

٩ــ هداية الطلاب إلى معرفة قواعد الإعراب

مخطوطة كاملة بدار الكتب المصرية، في آخرها: لقد تم هذا الشرح على يد الفقير المتوكل على الرب الستار الغفار.

ولم يذكر اسم مؤلفها[٥].

١٠ــ كاشف النقاب عن الإعراب عن قواعد الإعراب[٦]

تأليف سعيد بن حمد بن محمد بن سليمان الجانكي (من علماء القرن الثالث عشر الهجري)

منه نسخة بخط مؤلفه بمكتبة عارف حكمت رقم ١٧٠ فرغ منها سنة ١٢٧٠هـ وهو كتاب إعراب لكلمات «الإعراب عن قواعد الإعراب» جاء في أوله: «... أما بعد فيقول العبد المحتاج إلى ربه الغني سعيد بن محمد بن سليمان الجانكي الملتجيء إلى لطفه الجلي والخفي لما كان قواعد الإعراب في علم النحو والإعراب الذي هو الهادي إلى الصواب للشيخ الإمام الهمام جمال بن هشام معبرا عن ذوي العقول والألباب، محتاجا إلى حل إعرابه تسهيلا لطلاب، ولم أر له معربا يشفي الغليل ويزيل الحجاب، سنح لبالي الفاتر، وطلع لروعي القاصر، أن أكتب كلمات متعلقة بحل إعرابه.

ولما أراد المصنف الامتثال بحديث البسملة قال: بسم الله الرحمن الرحيم. الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب متعلق بفعل مقدر مؤخر أو مقدم والاسم مجرور به...».

---

(١) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١٩٨، وهي في ٦٠ ورقة ضمن مجموعة برقم (٥٦١ مجاميع) رافعي ٢٧٥٩٨

(٢) فاطر، من الآية ٢٨

(٣) فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٢٦٤.

(٤) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١٨

(٥) فهرس دار الكتب المصرية ٢: ١٧٣ برقم ١٢٣٦.

(٦) جاء تعريفي بهذا الكتاب بعد تعريفي بما سبقه من شروح؛ لاختصاصه بالإعراب دون ما عداه.

وقد جعل المؤلف كتابه هذا هدية إلى السلطان سليم خان.

ومن شروح «الإعراب عن قواعد الإعراب» عدد من الكتب تفرد بذكره بروكلمان، أصحاب هذه الشروح غير مشهورين، والترجمة لهم ناقصة ولم أجد فيا لديّ من المراجع ما يكمل ترجمتهم ويوثق مؤلفاتهم، ويوضح علاقتها بكتاب «القواعد» فأغفلت ذكرها لذلك[١].

مختصراته

ذكر بروكلمان بعض مختصرات لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» وأشار إلى ما وجده من مخطوطاتها بما يأتي:

١ــ **القواعد الصغرى للمصنف، مع شرح أقرب المقاصد** لابن جماعة ٨١٩هـ ــ ١٤١٦م.

الإسكندرية ٣ نحو[٢].

٢ــ **النكت** للمصنف

جوتا ٣٢٠[٣].

وبالإضافة إلى ما ذكره بروكلمان توجد بالمكتبة الوطنية بتونس مخطوطة باسم «نكت مختصرة من كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام وهي برقم ٤٤٧٨م[٤].

وبالمتحف البريطاني مخطوطة باسم «نكتة يسيرة مختصرة من «قواعد الإعراب» لابن هشام. جاء عنها في قائمة المخطوطات التي لم تدخل في فهرس مطبوع ما يأتي: نكتة يسيرة مختصرة من قواعد الإعراب

NUKTAH YASIRAH MUKHTASARAH min KAWAID AL-IRAB, An abridgment in three Babs, by Ibn Hisham, of his al-Irab.

(...Evidently the same work as no. 320 of the Gotha Catalogue)

---

(١) انظر: GALS II 19

(٢) GAL II 30

ويتضح من صنيع بروكلمان ومما سأذكره بعد أن كتاب «القواعد الصغرى» إنما هو مختصر للكتاب الذي سمي في بعض المراجع باسم «القواعد الكبرى»، والذي أثبتنا فيما سبق أنه هو نفسه المعروف باسم «الإعراب عن قواعد الإعراب» وقد أرسلت خطابا إلى السيد/مدير مكتبة بلدية الإسكندرية بتاريخ ١٩٧٠/١١/٤م طالبا تصوير هذه المخطوطة للتأكد من حقيقتها. فرد سيادته بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢١م معتذرا بأن المخطوطات في وضع لا يمكّن من الاطلاع عليها. وفي فهرس الفنون المنوعة للمكتبة المذكورة ٥: ١٦٧ أنه توجد من هذا المختصر نسخة ضمن مجموعة برقم ١٩٩٧.

(٣) GAL II 30

(٤) مجلة معهد المخطوطات م ١٨ــ١ ص ٧٥.

ويفهم من هذا التعريف بالمختصر المذكور ما يأتي:

أولا: أن ابن هشام هو الذي صنع ذلك المختصر.

ثانيا: أن هذه النكتة اليسيرة المختصرة هي نفس «النكت» التي نسبها بروكلمان سابقا للمصنف وذكر أنه توجد منها نسخة بجوتا.

وقد حصلت على مصور لهذا المختصر من المتحف البريطاني فوجدته رسالة صغيرة تقع في خمس صفحات، هي تلخيص مختصر جدا للأبواب الثلاثة الأولى من كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» بها تصرف كبير في عبارة الأصل وأمثلته، أولها: «هذه نكتة يسيرة مختصرة من قواعد الإعراب لابن هشام رحمه الله تعالى.

بسم الله الرحمن الرحيم هذه نكتة يسيرة اختصرتها من قواعد الإعراب، تسهيلا على الطلاب، وتقريبا على أولي الألباب، وتنحصر في ثلاثة أبواب، الباب الأول في الجملة وفيه أربع مسائل: المسألة الأولى أن اللفظ المفيد يسمى كلاما وجملة، وأن الجملة تسمى اسمية إن بدئت باسم نحو زيد قائم، وفعلية إن بدئت بفعل نحو قام زيد، وصغرى إن بنيت على غيرها كقام أبوه من قولك زيد قام أبوه، وكبرى إن كان في ضمنها جملة كمجموع زيد قام أبوه. المسألة الثانية في الجمل التي لها محل من الإعراب...»(1).

الورقة الأولى من مخطوطة «نكتة يسيرة»

(1) ابن هشام: نكتة يسيرة مختصرة من قواعد الإعراب، مخطوطة المتحف البريطاني، الصفحة الأولى.

وقد زيدت الأدوات في هذا المختصر وجعلت خمسا وعشرين[1]، كما أنها عولجت بطريقة أخرى في ذكر أحكامها وترتيبها فكان مما جاء عنها به: «الباب الثالث فيما يقال عن ذكر أدوات يكثر دورها في الكلام، وهي خمس وعشرون، يقال في الواو: حرف عطف لمطلق الجمع، وفي حتى حرف عطف لمطلق الجمع والغاية، وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب... وفي قد حرف تحقيق وتوقع وتقليل...»[2].

وقد كنت في شك من نسبة هذا المختصر لابن هشام، لأن عنوانه: «هذه نكتة يسيرة مختصرة من قواعد الإعراب لابن هشام» ليس نصا في ذلك فهو يحتمله، كما يحتمل أنه لبيان نسبة كتاب «القواعد» إليه كما أن بدء مقدمة هذا المختصر يختلف عما ألّف في غالب مقدمات المصنف المذكور، ولكنني وجدت بين مخطوطات المكتبة الظاهرية شرحا لهذا المختصر اسمه: «لب الألباب شرح نبذة الإعراب لابن هشام» وقد جاء في أوله: «... هذا شرح لطيف بعبارات رائعة وضعته على المقدمة الموسومة بنبذة الإعراب للإمام جمال الدين أبي محمد عبدالله بن هشام...» وفي هذا الشرح وجدت نصوص «النبذة» المنسوبة لابن هشام هي نفسها عبارات «النكتة» التي سبقت الإشارة اليها، فكان هذا دليلا قاطعا على أن المختصر المسمى بـ«النكتة» هو لابن هشام، وأن هذا المختصر هو «القواعد الصغرى» كما ذكره بروكلمان ونسبه للمصنف[3]، وسبقه الى ذلك السيوطي[4] ومن تابعه.

ومن هذه «النبذة» أو «النكتة» نسخة بقسم مخطوطات جامعة الملك سعود باسم «مختصر قواعد الإعراب» ضمن مجموعة برقم $\frac{١٣٧٦}{٦}$ م وصلت أخيرا، وناسخها هو الحاج عبد الكريم بن محمد، بدون تاريخ وتقع في ٤ ورقات ٢٢,٥×١٦سم.

١ــ لب الألباب شرح «نبذة الإعراب» لابن هشام

تأليف محمد سعيد بن علي أحمد الأسطواني ــ عاش في القرن الثالث عشر الهجري.

سبقت الإشارة إلى هذا الشرح[5]، وإلى نسخته الموجودة بالظاهرية برقم ٥٨٦٧ وتقع في ٢٥ ورقة قياس ١٦×١٠ سم. وناسخها هو محمد صالح الأسطواني، وقد جاء في آخر هذه النسخة: «قال مؤلفها: وهذا آخر ما تيسر جمعه على هذه المقدمة، والحمد لله أولا وأخيرا، وكان الفراغ من ذلك في يوم الأربعاء تاسع شوال المبارك سنة ست ومائتين وألف، وكان سن جامعها قريبا من سبع عشرة سنة والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الأدوات: في كتاب «قواعد الإعراب» عشرون كما ذكر المصنف. انظر ص ١٦

(٢) ابن هشام: نكتة ...، مخطوطة، الصفحة الثالثة.

(٣) انظر ص ٣٨

(٤) انظر ص ١٨

(٥) انظر ما سبق في هذه الصفحة

٣— وسيلة الطلاب إلى قواعد الإعراب

تأليف عبدالله بن علي سويدان ١٢٣٤هـ/١٨١٩م[1].

وهو مختصر لكتاب «قواعد الإعراب» توجد منه مخطوطتان بمكتبة عارف حكمت. الأولى تقع في ٢٠ صفحة ضمن مجموعة برقم ١١٤، والثانية تقع في خمس صفحات ضمن مجموعة أخرى برقم ٦٣. وقد جاء في أول هذا المختصر ما يأتي: «... أما بعد فيقول الفقير إلى الرحمن الرحيم عبدالله بن علي سويدان غفر الله له ولوالديه ولمشايخه آمين: قد سألني بعض الأحباب أن أختصر له «قواعد الإعراب» فأجبته لذلك مستعينا بالله القادر المالك، وسميته: «وسيلة الطلاب إلى قواعد الإعراب» وأسأل الله أن ينفع به كما نفع بأصله، وهو حسبي ونعم الوكيل. ورتبته على أربعة أبواب: الباب الأول في الجمل...».

شواهده

استشهد ابن هشام في هذا الكتاب بنحو خمس وعشرين ومائة آية من القرآن، وستة عشر بيتا من الشعر، وقد أفرد بعض العلماء هذه الشواهد — على قلتها — بمصنفات، المعروف منها:

١— شرح الشواهد

أبو القاسم بن محمد البجائي ٨٦٦هـ/١٤٦١م.

ذكره بروكلمان ضمن كتب شواهد «قواعد الإعراب» وأشار إلى ما وجد من مخطوطاته بما يلي: برلين ٦٧١٧[2].

٢— لطائف الإعراب

تأليف حاجي بابا بن عبد الكريم الطوسيوي، في حكم محمد الثاني ٨٥٥—٨٨٦هـ (١٤٥١—١٤٨١م) هكذا ذكره بروكلمان[3] وقال عنه إنه في تحليل الشواهد القرآنية، وأشار إلى ما وقف عليه من مخطوطاته بالآتي: باريس ٤١٥٠.

وجاء في فهرس المكتبة الأحمدية بتونس[4] عن هذا الكتاب ما يأتي:

---

(١) انظر: رضا كحالة: معجم المؤلفين ٦: ٨٩.

(٢) GAL !! 30.

(٣) GAL II 30.

(٤) انظر الفهرس المذكور، ٢٧٥.

«**شرح الإعراب لابن هشام**» تأليف حاجي بابا بن عبد الكريم الوسيوي. والمخطوطة الموجودة منه في هذه المكتبة تقع في ٨٧ ورقة. فهل هي — على طولها — شرح فقط لآيات القرآن المستشهد بها كما ذكر في سابقتها، أم شرح للكتاب كله، وهل المؤلف واحد؟

٣— رفع الحجاب عن شواهد قواعد الإعراب لابن هشام

تأليف عبد القادر بن خالد الجياني التونسي المتوفى سنة ١١٢٢هـ/١٧١٠م[١] أوله: الحمد لله رافع الدرجات لذوي العلم والألباب.

منه نسخة بالمكتبة الأحمدية بتونس برقم ٤١٧٧[٢].

نظمـــه

نظم بعض العلماء كتاب «قواعد الإعراب» تيسيرا لحفظه، وقد عرف لنا من هذه المنظومات ما يأتي:

١— منظومة قواعد الإعراب

تأليف أحمد بن محمد الهائم ٨١٥هـ/١٤١٢م صنفه سنة ٧٩٥هـ/١٣٩٣م، منها نسخة مخطوطة في مكتبة برلين برقم ٦٧١٨[٣]، وفي فهرس دار الكتب المصرية ثاني برقم ٢: ١٢٥[٤]، ومنها أيضا نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت برقم ٢١٩ مجاميع من الورقة ٢٠٣ إلى ٢٠٦.

ولهذه المنظومة شرح اسمه:

ا— ريحانة الألباب بشرح تحفة الطلاب

تأليف محمد أفندي التافلاني.

منه نسخة مخطوطة بمكتبة عارف حكمت برقم ٧٨ كتبت بتاريخ ١١٨١هـ وتقع في ٩٨ صفحة، وقد جاء في أولها: «... أما بعد فيقول محمد التافلاني الحنفي، غفر له مولاه جميع المآثم، هذا شرح لطيف على منظومة مقاصد الإعراب (كذا) للعلامة أحمد بن الهائم............ ولقد بذلنا بعض الوسع في تحرير النظام وكشفنا عن مخدراته اللثام..... وخالفنا المصنف في أشياء من نظمه وإن كان صاحب البيت أدرى بالكلام...».

٢— نظم قواعد الإعراب

للجواد بن شعيب بن دحية من علماء القرن الحادي عشر الهجري، عليه تقريظات للشيخ عبد الله

(١) رضا كحالة: فهرس معجم المؤلفين ٢: ٢٨٧.

(٢) فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٢٦٩.

(٣). GAL II 30

(٤). GALS II 19

الدنوشري، توجد منه مخطوطة بدار الكتب المصرية[1].

٣ــ بلوغ الأمل في تفصيل الجمل

لأبي محمد عبدالله بن حمد السلمي (القرن التاسع عشر الميلادي).

هو منظومة لـ«قواعد الإعراب» مع شرح لها للمؤلف المذكور توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية[2].

٤ــ منظومة القواعد

للإمام العارف يوسف بن العارف الشهيد.

من هذه المنظومة مخطوطة بقسم مخطوطات جامعة الملك سعود تقع في ست ورقات وناسخها هو عبدالله بن سعيد الحليّ، وقد تم نسخها في اليوم السابع عشر من رمضان ١٣٢٠هـ. وهي مثل مخطوطة «قواعد الإعراب» التي سبقت الإشارة إليها خطا وحجما[3]، وتقع بعدها مباشرة ضمن المجموعة التي تحمل رقم ١٦٠٣ وعدد أبياتها ثمانون تقريبا.

وهناك عدد من المنظومات النحوية بعضه ذكره بروكلمان[4] مع المنظومات المتعلقة بكتاب «القواعد» والآخر جاء في كتاب «المباحث اللغوية في مؤلفات العراقيين المحدثين»[5] على أنه لكتاب «القواعد» المذكور أيضا، ولكن البيانات التي وردت معها غير كافية في إثبات صلتها بكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» ولم أجد فيما لديّ من المراجع ما يعين على ذلك. فأغفلت ذكرها هنا.

الإعراب عن قواعد الإعراب و مغني اللبيب

بين كتاب «قواعد الإعراب» و«المغني» صلة موضوعية وثيقة، إذ أن مباحث الجملة، وشبه الجملة، والأدوات التي تدور في الكلام كثيرا، وبيان كيفية إعراب بعض الكلمات والتراكيب أمر مشترك بين الكتابين. فهذه الموضوعات تمثل الأبواب الأربعة التي اشتمل عليها كتاب «قواعد الإعراب» وهي في الوقت نفسه تمثل أربعة أبواب من أبواب «المغني» الثمانية.

---

(١) فهرس دار الكتب المصرية ثاني ٢: ١٧١.

(٢) المصدر السابق ٢: ١٢٥.

(٣) انظر ص ٢٣.

(٤) انظر: GALS II 19

(٥) لكوركيس عواد، ص ٣٨، ٥٧، وهو لم يذكر شيئا من مخطوطات أو مطبوعات هذه المنظومات.

وعرض المسائل العلمية داخل المباحث السابقة بالكتابين يتقارب إلى حد ما في كثير من المواطن. فنحن في مواضع متعددة نجد تشابها بيّنا في هذا العرض بينهما، من ذلك ما سبقت الإشارة إليه من أقسام «أي»[(١)] وأنها عرضت في كتاب «المغني» بنفس الترتيب الذي عرضت به في كتاب «قواعد الإعراب».

ومن ذلك أيضا تقسيم «الواو» فقد قسمت في «قواعد الإعراب» إلى ثمانية أنواع هي:

«... واوين يرتفع ما بعدهما، وهما واو الاستئناف نحو ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ في الأَرْحَامِ﴾[(٢)]، فإنها لو كانت واو العطف انتصب الفعل، وواو الحال وتسمى واو الابتداء أيضا نحو جاءني زيد والشمس طالعة، وسيبويه يقدرها بإذ. وواوين ينتصب ما بعدهما، وهما واو المفعول معه نحو سرت والنيل، وواو الجمع الداخلة على المضارع المسبوق بنفي أو طلب نحو ﴿ولَمّا يَعْلَمِ اللّهُ الّذِينَ جَاهَدوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ الصّابِرِينَ﴾[(٣)]، وقول أبي الأسود:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ[(٤)]

والكوفيون يسمون هذه الواو واو الصرف. وواوين ينجرّ ما بعدهما وهما: واو القسم نحو ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾[(٥)]، وواو رب كقوله[(٦)]:

---

(١) انظر ص ١٦ — ١٧

(٢) الحج، الآية الخامسة.

(٣) آل عمران، الآية ١٤٢.

(٤) البيت بتمامه:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم

وهو في ملحقات ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٦٥ وقد نسبه سيبويه- ١: ٤٢٤- إلى الأخطل، ونسب في «شرح شواهد المغني-٢: ٧٧٩ للمتوكل الليثي، وللطِّرماح، ولحسّان، ولسابق البربري. وانظر «المقتضب» ١٦٤.

(٥) التين، الآية الأولى.

(٦) نسب عبد القادر البغدادي في «خزانة الأدب»- ٤: ١٩٧/١٩٨- هذا الشاهد لجَران العَوْدِ وذكر أنه من رجز له أوله:

قَد نَدَعُ الْمَنْزِلَ يا لميسُ يَعْتَسُّ فيه السَّبُعُ الجَرُوسُ
الذئبُ أو ذو لَبِدٍ هَمُوسُ وَبَلْدَةٍ ليس بِهَا أنيسُ
إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ وبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

كأنّما هُنَّ الجواري الميسُ

وقال هذا ما رأيته في ديوانه ... ثم قال: ورأيت في «أمالي» ثعلب هذا الرجز هكذا غير معزوّ لأحد:

دار لليلى خَلَقٌ لَبِيسُ ليس بها من أهلها أنيسُ
إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ وبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

ورواه رواية ثالثة قائلا: «ورأيته أيضا في كتاب «أبيات المعاني» بخط أبي الفتح بن جنى وعليه إجازة بخط أبي علي الفارسي كتبها لابن جني لما قرأه عليه وهو تأليف أبي عثمان الأشناندانى سعيد بن هرون من رواية ابن دريد كذا:

ياليتني وأنت يا لميسُ في بَلَدٍ ليس به أنيسُ

إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ.

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه ، وقد وردت هذه الأبيات بالرواية الأولى في ديوان جرّان العود طبعة دار الكتب ٥٢.

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إلاّ الْيَعَافِيرُ وإلاّ الْعِيسُ

وواو يكون ما بعدها على حسب ما قبلها وهي واو العطف. وواوا يكون دخولها في الكلام كخروجها وهي الواو الزائدة نحو ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ —[1] بدليل الآية الأخرى[2]، وقيل: إنها عاطفة والجواب محذوف والتقدير كان كيت وكيت، وقول جماعة: إنها واوالثمانية، وإن منها ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[3] لا يرضاه النحوي، والقول به في آية الزمر أبعد منه في ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[4] والقول به في ﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾[5] «ظاهر الفساد...»[6].

أما في «المغنى» فإن أقسام «الواو» أكثر من ذلك، ولكن كان من أقسامها به هذه الأنواع الثمانية التي وردت فيه بنفس ترتيبها السابق في كتاب «قواعد الإعراب» وقد بدأت بقوله: «... والثاني والثالث من أقسام الواو واوان يرتفع ما بعدهما، إحداهما واو الاستئناف نحو ﴿لِنُبَيِّنَ لكم ونقرُّ في الأرحامِ مَا نَشَاءُ﴾[7].

وانتهت بقوله: «... والتاسع: واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذانا بأن السبعة عدد تام، وأن ما بَعْدَهَا عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات...»[8].

ورغم ما تقدم من وجوه الشبه القوية بين الكتابين فإنهما يختلفان اختلافات كبيرة نلمسها فيما يأتي:

١ — أن «المغنى» انفرد بأربعة أبواب هي: الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها، والباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، والباب السادس في ذكر أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، والباب الثامن وهو خاص بقواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

٢ — أن كتاب «قواعد الإعراب» يختلف عن «المغنى» في تنظيم أبوابه، وطريقة علاجه للأدوات، فالأول بدأ بالجملة وشبهها، ثم أتى بالأدوات عقب هذا — وذلك عكس الثاني الذي بدأ بالأدوات وثنى

(١) الزمر. الآية ٧٣

(٢) هي قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ الزمر. الآية ٧١.

(٣) ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ الكهف. الآية ٢٢.

(٤) ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ...﴾ التوبة. الآية ١١٢.

(٥) ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾ التحريم. الآية الخامسة.

(٦) ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب ١٢٢.

(٧) الحج، من الآية الخامسة.

(٨) ابن هشام: المغني ٢: ٣٥٩—٣٦٢.

بمباحث الجملة — كما أنه مع اقتصاره على عدد قليل من الأدوات فإنه قد قسم هذه الأدوات إلى أنواع حسب عدد استعمالاتها، ورتبها ترتيبا تصاعديا تبعا[1] لذلك على حين نجد أن «المغني» قد رتب الأدوات ترتيبا معجميا.

٣— أن بين المؤَلَّفيْن فارقا آخر أكثر وضوحا ذلك أن كتاب «قواعد الإعراب» كتاب مختصر جد الاختصار أريد به أن يكون رسالة صغيرة في موضوعها للطلاب، أما «المغني» فهو موسوعة ضخمة في النحو، وهذه حقيقة تعكسها النظرة الأولى لحجم الكتابين وعدد صفحاتهما[2]، وتؤكدها المقارنة بين مباحثهما المشتركة[3]، ويعبر عنها تعبيرا جيدا قول ابن هشام في مقدمة كتابه «المغني»: «ومما حثني على وضعه —أي كتاب المغني — أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ«الإعراب عن قواعد الإعراب» حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعته فيها، بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر...»[4].

وبعد فإن كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» خلاصة مركزة ممتازة لطائفة من المسائل النحوية لا نجدها بصورتها هذه في كتاب قبله، وهي مسائل تشتد إليها حاجة طلاب العربية، وبخاصة أولئك الذين يعدون أنفسهم للتخصص فيها. وقد أدرك المشتغلون بالنحو شأن هذا الكتاب من قديم، فقال عنه الكافيجي: «...وسبب جلالة القدر كون وضع الكتاب على نظم أنيق بحيث لم يسبق إليه أحد غير الشيخ...»[5] كما أقبل الناس عليه دراسة له وتأليفا حوله حتى بلغت المصنفات المتعلقة به قدرا كبيرا يلفت النظر وتنوعت: شروحا، وحواشي، ومختصرات، واعتناء بشواهده، ومنظومات له.

إنه كتاب جدير حقا بأن يكون في طليعة كتب النحو التي ينبغي أن يهتم بها، ويستفاد منها.

---

(١) انظر محتوى الباب الثالث في صفحة ١٦ من هذا البحث.

(٢) «قواعد الإعراب» ٢٠ صفحة تقريبا، و «المغني» ٧٠٠ صفحة.

(٣) مبحث «ما» مثلا أخذ صفحة وبضعة أسطر في كتاب «قواعد الإعراب» ١٢٢ — ١٢٣. أما في كتاب «المغني» فإنه أخذ نحو ثلاث وعشرين صفحة، انظر: المغني ١: ٢٩٦—٣١٨. ولهذا نجد في «المغني» من مسائل الموضوعات المشتركة وأحكامها وأمثلتها ما لا نجده في «قواعد الإعراب».

(٤) ابن هشام: المغني ١: ٩—١٠.

(٥) شرح الإعراب: الورقة السابعة، الوجه الأول، وذلك وهو يعلق على قول ابن هشام في تقديم الكتاب: «هذه فوائد جليلة..».

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

تعريف

«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» المعروف بـ«التوضيح»[1] كتاب شرح به ابن هشام «ألفية» ابن مالك. جاء في أوله: «أما بعد حمد الله مستحق الحمد وملهمه... فإن كتاب الخلاصة الألفية «في علم العربية» نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك الطائي — رحمه الله — كتاب صغر حجما وغزر علما.. وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه.. وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهدا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه...»

في هذه العبارات إشارة إلى أهم خصائص هذا الشرح التي يمكن أن نبينها فيما يأتي:

خصائص هذا الشرح

اتبع ابن هشام في تبويب «أوضح المسالك» طريق ابن مالك في تبويب «ألفيته» باعتباره شارحا لها، غير أن لابن هشام في شرحه هذا مميزات أهمها:

١ — أنه في تنظيم المادة العلمية داخل الأبواب، كانت له طريقته الخاصة التي لم يتقيد فيها بأسلوب الألفية في عرض هذه المادة، ولكنه ينثر ما تضمنته في إيضاح له، ويضيف إليه ما يضيف، ثم يجعل ذلك كله في قالب جديد، يقسم فيه الأبواب إلى فصول غالبا تبعا لما اشتملت عليه من وحدات موضوعية، ثم ينظم المسائل بعد ذلك تنظيما يقوم على ترتيب المعلومات، وحصرها، وجمع الأشباه بعضها إلى بعض. ففي باب «إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل» على صغره نجد ابن هشام بعد تعريفه للصفة المشبهة يقسم مباحثها إلى قسمين في فصلين: فصل خاص بالفروق بين الصفة المشبهة، واسم الفاعل، وآخر خاص بمعمول الصفة المشبهة. وفي الفصل الأول نجده يحصر هذه الفروق في خمسة أمور:

«أحدها: أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي كـ«حسن» و«جميل» وهو يصاغ منهما كقائم وضارب.

الثاني: أنها للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

الثالث: أنها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه كـ«طاهر القلب» و«ضامر البطن» و«مستقيم الرأي» و«معتدل القامة»، وغير مجارية له، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كـ«حسن» و«جميل» و«ضخم»

---

(١) في دائرة المعارف الإسلامية ١: ٢٩٥ عند ذكر كتاب «أوضح المسالك» ضمن مؤلفات ابن هشام ورد بها أنه يعرف خطأ باسم «التوضيح»، والحقيقة أن الذي أطلق عليه هذا الاسم اختصارا هو ابن هشام نفسه، فقد سمّاه «توضيح الخلاصة» في كتابه «تخليص الشواهد» الورقة ١١٠. وجاء خالد الأزهري فألف شرحا له وسماه «شرح التصريح على التوضيح».

و«ملآن»، ولا يكون اسم الفاعل إلا مجارياً له.

الرابع: أن منصوبها لا يتقدم عليها، بخلاف منصوبه، ومن ثم صح النصب في نحو «زيدا أنا ضاربه» وامتنع في نحو «زيد أبوه حسن وجهه».

الخامس: انه يلزم كون معمولها سببيا، أي: متصلا بضمير موصوفها، إما لفظا نحو «زيد حسن وجهه» وإما معنى نحو «زيد حسن الوجه» أي: منه وقيل: إن «أل» خلف عن المضاف إليه...»[1].

وهذه الفروق واردة في «الألفية»، وفي «شرح ابن عقيل» لها، ولكنها ليست مرتبة هذا الترتيب، ولا محصورة هذا الحصر، فابن مالك يقول:

وَصَوْغُهَا مِنْ لازِمٍ لِحَاضِرِ ... كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ
وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلٍ المُعَدَّى ... لها، عَلَى الحدِّ قد حُدَّا
وَسَبْقُ ما تَعملُ فيه مُجْتَنَبْ ... وَكَوْنُه ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

فأشار في البيتين الأول والثالث إلى هذه الفروق. وجاء ابن عقيل فشرحها، ولكنه لم يأت بها مرتبة بعضها إثر بعض، بل فصل بينها —تبعا للناظم— بعمل الصفة المشبهة الذي أشار إليه ابن مالك في البيت الثاني. كما أن ابن عقيل لم يحصر هذه الفروق في عدد محدد[2]

ومما يتضح فيه بجلاء حصر المسائل العلمية عند ابن هشام في شرحه هذا، وضم الأشباه بعضها إلى بعض في ترتيب منسق تقسيمه ما يحذف لياء النسب إلى أمور في الآخر، وأمور متصلة بالآخر. وحصر كل نوع منها وذكره على الوجه الآتي:

«ويحذف لهذه الياء —أي ياء النسب— أمور في الآخر، وأمور متصلة بالآخر: أما التي في الآخر فستة:

أحدها: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين، أو كانت إحداهما زائدة والأخرى أصلية، فالأول نحو كرسيّ، وشافعيّ...

وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط، وقلبت الثانية ألفا ثم الألف واوا، فنقول في أمية: أمويّ...

الثاني: تاء التأنيث، تقول في مكة: مكّي...

الثالث: الألف إن كانت متجاوزة للأربعة، أو رابعة متحركا ثاني كلمتها، فالأول يقع في ألف التأنيث

---

(١) ابن هشام: أوضح المسالك ٢: ٢٦٩، ٢٧٠.
(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢: ١٤١—١٤٣.

كحبارى، وألف الإلحاق كحبركي، فإنه ملحق بسفرجل — والألف المنقلبة عن أصل كمصطفى. والثاني لا يقع إلا في ألف التأنيث كجمزى. وأما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب والحذف، والأرجح في التي للتأنيث كحبلى الحذف، وفي التي للإلحاق كعلقى، والمنقلبة عن أصل كملهى القلب...

الرابع: ياء المنقوص المتجاوزة أربعة كمعتد ومستعل، فأما الرابعة كقاض فكألف المقصور الرابعة في نحو مسعى وملهى، ولكن الحذف أرجح...

الخامس والسادس علامة التثنية، وعلامة جمع تصحيح المذكر...

وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضا:

أحدها: الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى، فيقال في طيّب وهيّن طيبيّ وهينيّ..

الثاني: ياء فعيلة كحنيفة وصحيفة...

الثالث: ياء فُعيلة كجهينة وقريظة...

الرابع: واو فَعُولة كشنوءة...

الخامس: ياء فَعِيل المعتل اللام نحو غنيّ وعليّ...

السادس: ياء فُعيل المعتل اللام، نحو قصيّ... (١)

٢ — أنه وفاء لمنهجه في تنظيم المادة العلمية من ناحية، ورغبة في الإيجاز من ناحية أخرى — لم يذكر في شرحه أبيات الألفية إلاّ نادرا، لإبراز مواطن نقده لابن مالك، وتخطئته فما ذهب إليه. فمن ذلك إيراده قول ابن مالك:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ في حَالٍ ...

ليشرحه ويعقب عليه بقوله: «وفي هذا الحد نظر، لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور.» (٢)

وإيراده قوله:

«..يُنْصَبُ تمييزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ...»

ليبين بطلان عمومه، وأن الناصب لتمييز النسبة هو المسند، لا النسبة (٣)

---

(١) ابن هشام: أوضح المسالك ٣: ٢٧٥—٢٨٠

(٢) المصدر السابق ٢: ٧٨،٧٩.

(٣) انظر المصدر السابق ٢: ١١٠.

ثم إيراده قوله:

والْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ والَّذِي لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تا احْتُذِي

ليعلق عليه قائلا: «وفي التعريفين نظر: أما الأول فلأن الواو من «كوكب» والنون من «قرنفل» زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يسقطان، وأما الثاني فلأن الفاء من «وعد» والعين من «قال» واللام من «غزا» أصول مع سقوطهن في «يعد» و«قل» و«لم يغز»...»[1].

٣ــ أن الإيجاز المركز سمة بارزة في «أوضح المسالك» والموازنة بينه وبين «شرح ابن عقيل» تؤكد هذه الحقيقة، وتبين أن «أوضح المسالك» على إيجازه أكثر امتلاء بالمادة العلمية. فابن عقيل كثيرا ما يقتصر في شرحه على ما ورد في «الألفية» دون زيادة، فمن ذلك قول ابن عقيل تعليقا على بيت الناظم:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مـا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ

«ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه، والمراد بواجب الاستتار: ما لا يحل محله الظاهر، والمراد بجائز الاستتار: ما يحل محله الظاهر.

وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة:

الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل، التقدير أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه، لأنه لا يحل محله الظاهر، فلا نقول: افعل زيد، فأما «افعل أنت» فأنت تأكيد للضمير المستتر في «افعل» وليس بفاعل لأفعل لصحة الاستغناء عنه، فتقول: افعل، فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير، نحو اضربي، واضربا، واضربوا، واضربن.

الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة، نحو «أوافق» والتقدير أنا، فإن قلت «أوافق أنا» كان «أنا» تأكيدا للضمير المستتر.

الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله النون، نحو «نغتبط» أي نحن.

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد، نحو «تشكر» أي أنت، فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير، نحو أنت تفعلين، وأنتما تفعلان، وأنتم تفعلون، وأنتن تفعلن.

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

ومثال جائز الاستتار: زيد يقوم، أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار، لأنه يحل محله الظاهر،

---

(١) ابن هشام: أوضح المسالك ٣: ٣٠٦.

فنقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كل فعل اسند إلى غائب أو غائبة نحو هند تقوم، وما كان بمعناه، نحو زيد قائم، أي هو.»[1]

فأنت ترى في هذا النص أن ابن عقيل لم يزد شيئا على المواضع التي ذكرها الناظم لاستتار الضمير وجوبا، وأنه أتى بالأمثلة نفسها التي وردت في بيت ابن مالك وهي: افعل، وأوافق، ونغتبط، وتشكر.

أما ابن هشام في «أوضح المسالك» فإنه يقول عن ذلك:

وينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا، وهو: مالا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو المرفوع **بأمر الواحد** كـ«قـم»، أو **بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد** كـ«تقوم»، أو **بمضارع مبدوء بالهمزة** كـ«أقوم»، أو **بالنون** كـ«نقوم»، أو «**بفعل استثناء** كـ«خلا، وعدا، ولا يكون، في نحو قولك: «قاموا ما خلا زيدا، وما عدا عمرا، ولا يكون زيدا»، **أو بأفعل في التعجب، أو بأفعل التفضيل** كـ«ما أحسن الزيدين» و﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً﴾[2]، **أو باسم فعل** غير ماض كـ«أوّه، ونزال». وإلى مستتر جوازا، وهو: ما يخلفه في ذلك، وهو المرفوع **بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة، أو اسم الفعل الماضي** نحو «زيد قام؛ وهند قامت، وزيد قائم، أو مضروب، أو حسن، وهيهات»، ألا ترى أنه يجوز؛ «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو»، وكذا الباقي.»[3]

بهذا الأسلوب المركز يستوعب ابن هشام حالات الاستتار وجوبا وجوازا ويعقب على ذلك بنقد ورأي فيقول:

«تنبيه: هذا التقسيم تقسيم ابن مالك، وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو «زيد قام» واجب، فإنه لا يقال: «قام هو» على الفاعلية، وأما «زيد قام أبوه»، أو «ما قام إلا هو» فتركيب آخر. والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى مالا يرفع إلا الضمير المستتر كـ«أقوم» وإلى ما يرفعه وغيره كقام.»[4]

لقد أحاط ابن هشام في نصه بكثير مما لم يحط به ابن عقيل في نصه، ومع ذلك فلم تزد ألفاظ ما قيل في «أوضح المسالك» حول هذه المسألة إلا قليلا عن نصف ما قيل عنها في شرح ابن عقيل، والسر في ذلك هو اقتدار ابن هشام البارع على اختيار الكلمة التي تغني عن كلمات.

---

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ١: ٩٥—٩٧.

(٢) مريم، من الآية ٧٤.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك ١: ٦٣، ٦٤.

(٤) المصدر السابق ١: ٦٤.

وتحقيقا للرغبة في الإيجاز نجد المؤلف يقتصر على موطن الشاهد شعرا وقرآنا إلا قليلا.

٤ـ أنه إلى جانب ما نراه في «أوضح المسالك» من استكمال لما فات «الألفية» من تفصيل في أسلوب مرتب مركز، نجد أيضا به نقدا لصاحب «الألفية» وخلافا معه حين تتطلب الحقيقة العلمية ذلك في رأي ابن هشام. وقد سبقت الإشارة إلى أمثلة من هذا[(١)].

ومنه أيضا: «واشترط ابن مالك[(٢)] في أنّ وأن أمن اللبس، فمنع الحذف في نحو «رغبت في أن تفعل» أو «عن أن تفعل» لإشكال المراد بعد الحذف، ويشكل عليه ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾[(٣)] فحذف الحرف مع أن المفسِّرين اختلفوا في المراد.»[(٤)]

ومن هذا النقد أن ابن هشام بعد ذكره لما يعرض للاسم المشتغل عنه من إعراب قال: «لم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم، لأن حد الاشتغال لا يصدق عليه. وسيتضح ذلك.»[(٥)]

ومنه كذلك أنه ذكر في موضوع تقديم المفعول على الفاعل أن من المسائل التي يجوز فيها ذلك: زيدا ضربت. ثم قال: «وكلام الناظم يوهم امتناع التقديم، لأنه سوّى بين هذه المسألة، ومسألة ضرب موسى عيسى. والصواب ما ذكرنا»[(٦)]

بين أوضح المسالك و شرح ابن الناظم

سبق ابن الناظم غيره بتأليف شرح لألفية والده قيل عنه: «إنه أحسن شروحها[(٧)]. ومن الطبيعي أن يستفيد منه من جاء بعده من شرّاحها.

وقد عنى ابن هشام عناية خاصة بشرح ابن الناظم فألف كتابا في شواهده سماه: «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» سيأتي الحديث عنه، وفي «التوضيح» ذكر ابن هشام ابن الناظم كثيرا، ولكنه في معظم ذلك كان ينقده، أو يخالفه.

ففي موضوع نون الوقاية نسب إليه الغلط في مسألتين من مسائلها:

الأولى: حيث قال: «وغلط ابن الناظم فجعل «ليتي» نادرا و«لعلّني» ضرورة.»[(٨)]

---

(١) انظر ص ٥٠، ٥١

(٢) أي في حذف حرف الجر مع (أنّ وأن).

(٣) النساء، من الآية ١٢٧.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك ٢: ١٩.

(٥) المصدر السابق ٢: ٥.

(٦) ابن هشام: أوضح المسالك ١: ٣٧١. وما قاله الناظم هو:
وأخر المفعول إن لَبْس حذر ... أو أضمر الفاعل غير منحصر.

(٧) انظر ما قاله الصفدي عنه بهامش كشف الظنون ١: ١٥١.

(٨) ابن هشام: أوضح المسالك ١: ٨٢.

والثانية: حيث قال: «وغلط ابن الناظم، فجعل الحذف في قد وقط أعرف من الإثبات ومثالها: — أي الإثبات والحذف— ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْراً﴾(١) قريء مشددًا ومخففا.

وفي حديث النار: «قطني قطني» و«قطي قطي».

وقال(٢):

قَدْنِيَ من نَصْر الخُبَيْبَيْن قَدِي»(٣)

ولمجيء الحال وصفا ثابتا استشهد المؤلف —فيما استشهد— بقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتابَ مُفَصَّلاً﴾(٤) وذكر أن مثل هذا لا ضابط له، وإنما هو موقوف على السماع، ثم قال: «ووهم ابن الناظم فمثّل بمفصلا في الآية للحال التي تجدد صاحبها(٥)

ولإضافة لبيّ شذوذا إلى الاسم الظاهر استشهد المصنف بقول الشاعر:

فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ(٦)

ثم قال: «وفيه رد على يونس في زعمه أنه مفرد، وأصله لبًا فقلبت ألفه ياء لأجل الضمير كما في لديك وعليك. وقول ابن الناظم: إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم»(٧)

---

(١) الكهف، من الآية ٧٦.

(٢) في كتاب سيبويه ١: ٣٨٧ أنه أبو نخيلة، وفي شواهد المغني ١: ٤٨٧— نسب إلى حميد بن مالك الأرقط، وإلى أبي بجدله وتمام البيت:

ليس الإمام بالشحيح الملحد

وانظر أيضا ماقاله البغدادي في الخزانة ٢: ٤٤٩ حول الشاهد في هذا البيت، وحول نسبته لحميد بن الأرقط، وما روي مع هذا البيت من أبيات أخر. وما قاله في شرح أبيات المغني ٤: ٨٣—٨٥. وانظر أيضا: سمط اللآلي، ٦٤٩، الإنصاف ١٣١، و «اللسان» (لحد).

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك ١: ٨٦.

(٤) الأنعام، من الآية ١١٤.

(٥) ابن هشام: أوضح المسالك ٢: ٧٩.

(٦) هذا عجز بيت، وصدره.

دَعَوْتُ لِمَا نابني مِسْوَراً

وهو من الأبيات التي لم يعرف قائلها، انظر: سيبويه ١: ١٧٦، شرح المفصل لابن يعيش ١: ١١٩، الدرر ١: ١٦٥، المقاصد النحوية: ٣: ٣٨١، الخزانة ١: ٢٦٨، شرح التصريح ٢: ٣٨، وقال عن قائله: إنه إعرابي من بني أسد.

(٧) ابن هشام: أوضح المسالك ٢: ١٩١—١٩٢. ويقصد بأخواته ما يختص بالإضافة لضمير المخاطب من الأسماء وهو: سعديك، وحنانيك، ودواليك.

وفي باب ما تعرف به الأصول والزوائد قال: «وتزاد السين في الاستفعال وأهملها الناظم وابنه»[1].
وقال أيضا: «وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء (أي الزائدة في الكلمة) بنحو لمه ولم تره. وللام بذلك وتلك فمردود، لأن كلاً من هاء السكت، ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزءاً من غيرها»[2]

وقد تابع ابن هشام البصريين في اشتراطهم للمبتدأ الوصف المكتفى بمرفوعه أن يكون معتمدا على نفي أو استفهام خلافا للكوفيين والأخفش في عدم اشتراط ذلك. ثم قال: «ولا حجة لهم في نحو:

خَبيرٌ بنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً[3]

خلافا للناظم وابنه، لجواز كون الوصف خبرا مقدما، وإنما صح الإخبار به عن الجمع، لأنه على فعيل، فهو على حدّ ﴿والْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾[4]...»[5]

وإذا كانت هذه ظاهرة واضحة في «أوضح المسالك» فهناك ظاهرة أخرى فيه ينبغي أن تسجل في الموازنة بينه وبين «شرح ابن الناظم» هي ظاهرة التوافق بينهما في أشياء يمكن أن تفسر بتأثر ابن هشام بابن الناظم في كتابه.

من ذلك أن ابن الناظم ذكر في أول باب الموصول خمسة الأبيات الأولى من الألفية في هذا الباب التي مطلعها:

مَوْصـولُ الاسماءِ الّذي، الأنثى الّتِي   واليا إذا مَا ثُنِّيا لا تُثْبِتِ

واستهل شرحه بعدها بقوله: «الموصول على ضربين: اسمي وحرفي. فالموصول الاسمي ما افتقر إلى الوصل بجملة معهودة مشتملة على ضمير لائق بالمعنى، والموصول الحرفي هو كل حرف أُوِّل هو مع صلته بمصدر نحو أن في قولك: أريد أن تفعل، وما في نحو قوله تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[6]، وكي نحو جئتك لكي تحسن إليَّ، ولو في مثل قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُم لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[7] المعنى — والله أعلم — يود أحدهم التعمير.

(1و2) ابن هشام: أوضح المسالك: ٣:٣٠٨.
(٣) تمامه:

مقالة لهبيّ إذا الطير مرت

وهو من الأبيات التي لم يعرف قائلها انظر: المقاصد النحوية ١: ٥١٩ وذكر أن قائله رجل من الطائيين لم نقف على اسمه، وانظر أيضا «شرح التصريح» ١:١٥٧.

(٤) التحريم، من الآية ٤.
(٥) ابن هشام: أوضح المسالك ١: ١٣٣—١٣٧.
(٦) التوبة، من الآية ١١٨.
(٧) البقرة، من الآية ٩٦.

نص على ذلك أبو علي الفارسي. ومنه قول قتيلة: [١]

مـا كان ضـرّكَ لو مَنَنْتَ وَرُبَّمَـا مـنَّ الفتى وهـو المغِيظُ الْمُحْنَقُ

تقديره: ما كان ضرّك منّك عليه.» [٢]

وبدأ ابن هشام الباب نفسه بقوله: «وهو — أي الموصول — ضربان: حرفيّ، واسميّ. فالحرفيّ: كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر. وهو ستة: أنّ، وأن، وما، وكي، ولو، والذي. نحو ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِم أَنَّا أنزلنا﴾ [٣] ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [٤] ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [٥] ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [٦] ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُم لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [٧] ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [٨] ...» [٩]

فكلا الرجلين قسم الموصول إلى حرفيّ واسميّ، وبدأ بالكلام عن الموصول الحرفي الذي لم يذكره الناظم في أبياته، غير أن ابن هشام انفرد بما يأتي:

١ — لم يذكر أبيات الألفية كما ذكرها ابن الناظم.

٢ — زادت الموصولات الحرفية عنده حرفين: أنّ، والذي، وقد ذكر عددها في مستهل الحديث عنها.

٣ — استشهد لهذه الموصولات كلها بآيات قرآنية.

٤ — نجد عبارته أكثر إيجازا ودقة من عبارة ابن الناظم، ومن مظاهر إيجازها أن ابن الناظم عرَّف الموصول الحرفي بما يلي: «والموصول الحرفيّ هو كل حرف أُوِّل هو مع صلته بمصدر» على حين قال ابن هشام عنه «فالحرفيّ كل حرف أول مع صلته بمصدر»، ومن مظاهره أيضا: أن ابن هشام عدد هذه الموصولات ثم ذكر شواهدها على التوالي دون أن يكرر كلمة نحو مع كل شاهد أو يذكر كلمة: قوله تعالى، أو يبين تقدير بعض الأمثلة كما فعل ابن الناظم.

---

(١) قتيلة بنت النضر، وقيل: ليلى بنت النضر بن الحارث، من أبيات قيلت حين قتل النبي أباها صبرا عقب بدر، انظر: شرح شواهد المغني ٢: ٦٤٨—٦٤٩، وشرح ديوان الحماسة ٢: ٩٦٦— منسوبة فيه لقتيلة، وقد نسبها الجاحظ في «البيان والتبيين» ٤: ٤٤ إلى ليلى بنت النضر. وفي المقاصد النحوية ٤: ٤٧١ أنها لقتيلة بنت الحارث ترثي به أخاها النضر بن الحارث بن كلدة، وفي شرح التصريح ٢: ٢٥٤ أن قائلته قتيلة بنت النضر بن الحارث الأسدية تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا.

(٢) ابن الناظم: شرح الألفية ٣١.

(٣) العنكبوت، من الآية ٥١.

(٤) البقرة، من الآية ١٨٤.

(٥) ص، من الآية ٢٦.

(٦) الأحزاب، من الآية ٣٧.

(٧) البقرة، من الآية ٩٦.

(٨) التوبة، من الآية ٦٩.

(٩) ابن هشام: أوضح المسالك ١: ٩٧، ٩٨.

وهناك خلاف جوهري آخر بين الكتابين نجده واضحا في كل مباحثهما هو أن ابن الناظم تقيد في عرض المادة العلمية في كتابه بالطريقة التي وردت بها في الألفية، لأنه يذكر أبياتها ثم يقوم بشرحها. على حين أن منهج ابن هشام في كتابه يختلف عن ذلك كما أسلفنا.

وفي بعض المواضع من «أوضح المسالك» نجد عبارات وأمثلة وردت بالصورة التي وردت بها في «شرح ابن الناظم» أو بصورة قريبة منها. من ذلك أن ابن الناظم قال عما ينصب على الظرفية من أسماء المكان ما يأتي:

«... وأما أسماء المكان فالصالح منها للظرفية نوعان:

الأول: اسم المكان المبهم **وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه** كأسماء الجهات نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت وشبهها في الشياع كجانب وناحية ومكان. وكأسماء المقادير نحو ميل وفرسخ وبريد.

والثاني: ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل كمذهب ومرمى من قولك: ذهبت مذهب زيد، ورميت مرمى عمرو. فلو كان مشتقا من غير ما اشتق منه العامل كما في نحو ذهبت في مرمى عمرو، ورميت في مذهب زيد لم يجز في القياس أن يجعل ظرفا. وإن استعمل شيء منه ظرفا عدّ شاذا كقولهم: هو مني مقعد القابلة، وعمرو مزجر الكلب، وعبدالله مناط الثريا. فلو أعمل في المقعد قعد، وفي المزجر زجر، وفي المناط ناط لم يكن في ذلك شذوذ ولا مخالفة للقياس.»[1]

وابن هشام قال في الموضوع نفسه:

«والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان:

أحدهما: **المبهم وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه:** كأسماء الجهات نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت، وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان، وكأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد.

والثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد، ورميت مرمى عمرو، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[2]. وأما قولهم: هو مني مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا فشاذ، إذ التقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة، فعامله الاستقرار ولو أعمل في المقعد قعد، وفي المزجر زجر، وفي المناط ناط لم يكن شاذا.»[3]

---

(١) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ١٠٨.

(٢) الجنّ، من الآية ٩.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك ٢: ٥٢، ٥٣.

فعبارة ابن هشام في تعريف المبهم من أسماء المكان هي عبارة ابن الناظم نفسها، وقد علق على ذلك صاحب «شرح التصريح على التوضيح» بقوله: «وهذه العبارة أخذها من الشارح»[1] أي من ابن الناظم. وهناك في هذين النصين — عدا ذلك — تشابه في معظم الأمثلة وفي عرض بعضها.

ومن مظاهر التوافق الذي يمكن أن يفسر بالتأثر والمتابعة أن ابن مالك ذكر من شروط إعمال اسم الفاعل ما جاء في قوله:

وَوَلِيَ استفهاماً أو حرفَ ندا أوْ نَفْياً اوْ جَا صفةً أو مُسْنَدًا

وقد مثل ابن الناظم في شرحه لحرف النداء المعتمد عنيه بقوله: يا طالعا جبلا. ثم قال: «والمسوغ لإعمال طالعا هنا هو اعتماده على موصوف محذوف تقديره: يا رجلا طالعا جبلا، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء، لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل، لأن النداء من خواص الأسماء»[2]

وعن هذه المسألة قال ابن هشام: «ومنه — أي من الاعتماد على المقدر — يا طالعا جبلا: أي يا رجلا طالعا جبلا، وقول ابن مالك: إنه اعتمد على حرف النداء سهو، لأنه مختص بالاسم، فكيف يكون مقربا من الفعل؟»[3]

ولكن هذا التوافق بين الكتابين في تقسيم بعض المباحث، أو في بعض العبارات والأمثلة والتعليقات. هو توافق محدود لا يغير شيئا من حقيقة واضحة في كتاب «أوضح المسالك» وهي أنه شرح لألفية ابن مالك له خصائصه التي يتميز بها عن شرحي ابن الناظم وابن عقيل، والتي سبق أن تحدثنا عنها.

بين **التوضيح** و **شرح الأشموني**

لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني المتوفى سنة ٩٢٩هـ، شرح مشهور لألفية ابن مالك سماه: «منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك» عرف باسم «شرح الأشموني». وهذا الشرح هو أوسع شروح الألفية. وقد اعتمد الأشموني في شرحه على «توضيح» ابن هشام كثيرا، فنقل منه في تنبيهاته مباحث كثيرة كاملة بألفاظ ابن هشام نفسها أحيانا من ذلك:

١ — ما ذكره الأشموني عن الفرق بين لدن وعند فإنه قال:
«تنبيه: لدن بمعنى عند، إلا أنها تختص بستة أمور:

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١: ٣٤١.
(٢) ابن الناظم: شرح الألفية ١٦٣.
(٣) ابن هشام: أوضح المسالك ٢: ٢٥٠.

أحدها. أنها ملازمة لمبدأ الغايات، ومن ثَمّ يتعاقبان في نحو: جئت من عنده، ومن لدنه، وفي التنزيل: ﴿آتَيْنَاه رَحْمَةً مِن عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾[١] بخلاف: جلست عنده، فلا يجوز جلست لدنه؛ لعدم معنى الابتداء هنا.

ثانيها: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن.

ثالثها: أنها مبنية إلا في لغة قيس، وبلغتهم قُرِيء: ﴿مِنْ لَدْنِهِ﴾[٢]

رابعها: أنه يجوز إضافتها إلى الجمل، كما سبق.

خامسها: جواز إفرادها قبل غدوة على ما مر.

سادسها: أنها لا تقع إلا فضلة، تقول: السفر من عند البصرة، ولا تقول: من لدن البصرة[٣]».

٢ــ ما أورده عن مواضع امتناع اقتران الجملة الحالية بالواو، فقد قال:

«وتمتنع الواو في سبع مسائل:

الأولى: ما سبق[٤]

الثانية: الواقعة بعد عاطف نحو ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[٥]

الثالثة: المؤكدة لمضمون الجملة نحو: هو الحق لا شك فيه، ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيه﴾[٦]

الرابعة: الماضي التالي إلا نحو: ما تكلم زيد إلا قال خيرا، ومنه ﴿إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[٧]

الخامسة: الماضي المتلو بأو، نحو: لأضربنه ذهب أو مكث، ومنه قوله:[٨]

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا ... ولا تَشِحَّ عليه جاد أو بَخِلا

---

(١) الكهف، من الآية ٦٥.

(٢) النساء، من الآية ٤٠؛ الكهف، من الآية ٢، وهذه هي قراءة أبي بكر، (شعبة بن عياش) انظر؛ البحر المحيط ٦:٩٦.

(٣) الأشموني: شرح الأشموني ٣: ٤٥٦ــ٤٥٧ تحقيق محيي الدين عبد الحميد. وهذا المبحث كله موجود بألفاظه في «أوضح المسالك» ٢: ٢٠٧ــ٢٠٩. ولا يختلفان إلا في تصرف محدود بالأشموني.

(٤) أي المضارع المثبت غير المقترن بقد كقوله تعالى: ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ ــ المدثر، الآية٦.

(٥) الأعراف، من الآية ٤.

(٦) البقرة، من الآية٢.

(٧) الحجر، من الآية ١١.

(٨) قال العيني: «أقول: لم أقف على اسم قائله، والظاهر أنه من كلام المحدثين، انظر: الخزانة ٣:٢٠٢ وانظر أيضا «شرح الأشموني» تحقيق محيي الدين ٣:٦٥.

السادسة: المضارع المنفي بلا نحو ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾(١)...

السابعة: المضارع المسبوق بما كقوله(٢):

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبةٌ فما لك بعد الشَّيْب صبًّا مُتَيَّماً...»(٣)

٣— وعن الموصول الحرفي قال:

«الموصول الحرفي: كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر، وذلك ستة:

أنّ، وأن، وما، وكي، ولو، والذي، نحو ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِم أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكم﴾، ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾، ﴿لِكَيلاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُم لَوْ يُعَمَّرُ﴾، ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾»(٤)

٤— وعن مجيء اسم الفاعل من كاد وكرب قال:

«.. أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب، وأنشدوا على الأول قوله(٥)»:

أموتُ أسى يوم الرِّجَام وإنني يقينا لَرَهْنٌ بالَّذِي أنا كَائِدُ

وعلى الثاني قوله(٦):

أَبُنَيَّ إنَّ أباك كاربُ يومه فإذا دُعِيتَ إلى المكارم فاعْجَلِ

والصواب أن الذي في البيت الأول كابد — بالباء الموحدة — كما جزم به ابن السكّيت في شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله، إذ القياس مكابد....، وأن كاربا في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة، نحو قولهم: كرب الشتاء، أي: قرب، كما جزم به الجوهري وغيره.(٧)

---

(١) المائدة، من الآية ٨٤.

(٢) قائله غير معروف، انظر: شرح التصريح ١:٣٩٢، شرح الأشموني ٣: ١٠٢ تحقيق محي الدين عبد الحميد.

(٣) الأشموني: شرح الأشموني تحقيق محي الدين عبد الحميد ٣:٩٥، وهذا المبحث موجود بنصه في «أوضح المسالك» ٢: ١٠٤—١٠٥ إلا أن الحالة الأولى في «الأشموني» هي السابعة في «التوضيح».

(٤) الأشموني: شرح الأشموني ١:٢١٥. تحقيق محي الدين عبد الحميد وهذا المبحث موجود بنصه وترتيبه في أوضح المسالك ١: ٩٧، ٩٨ وقد سبق في ص ٥٥.

(٥) هو كثيّر عزة، انظر: ديوانه ٣٢٠، وشرح الأشموني ١:٤٥٧ تحقيق محي الدين.

(٦) هو عبيد بن قيس بن خفاف، انظر: الأصمعيات ٢٢٩، والنوادر في اللغة ١١٤، والأشموني ١:٤٥٩. ورواية «الأصمعيات» هي:

أجيل إن أباك كارب يومه فإذا دعيت إلى العظائم فاعجل

(٧) الأشموني: شرح الأشموني ١: ٤٥٧—٤٦٠ تحقيق محي الدين عبد الحميد، وهذا المبحث لا يختلف إلا في تصرف قليل عن الموجود في أوضح المسالك ١: ٢٣٠—٢٤٣ ويبدو أن الأشموني لم يطلع على عدول ابن هشام عن تخطئة الناظم في الاستشهاد بالبيت الأول لمجيء اسم الفاعل من كاد فهو في كتاب «تخليص الشواهد» الورقة ١١١ ذكر أنه تبين له أن الحق مع ابن مالك في روايته لهذا البيت، أي على أن الكلمة في آخره هي كائد لا كابد ووضح سبب عدوله عنه ... انظر ص ٢٣٢—٢٣٣ من هذا البحث.

وهناك نوع آخر من المباحث أخذه الأشموني من «توضيح» ابن هشام مع بعض التصرف أو الزيادة. كمبحث الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام[1]، واستعمالات: حسب، وعل[2]، ومواضع استتار الضمير.[3]

والذي لاحظته أن الأشموني لم يلزم نفسه بالإشارة إلى ابن هشام في معظم ما نقله عنه بلفظه، أو تابعه فيه بتصرف.

وفي ضوء هذه المشابه المتعددة بين الكتابين يمكن القول في اطمئنان إن الأشموني اعتمد —إلى حد كبير— على كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» في كتابه: «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك».

مصادر الكتاب

من أهم المصادر التي وردت بكتاب «أوضح المسالك» أو أشار إليها خالد الأزهري في شرحه له ما يأتي:

١ — الأصول لابن السراج
٢ — الإيضاح لأبي علي الفارسي
٣ — الترشيح لخطاب الماوردي
٤ — التسهيل لابن مالك
٥ — التكملة لأبي علي الفارسي
٦ — الحجة لأبي علي الفارسي
٧ — الحلبيات لأبي علي الفارسي
٨ — الحواشي للأخفش
٩ — الخصائص لابن جني
١٠— شرح الجمل لابن عصفور
١١— شرح العمدة لابن مالك
١٢— شرح الكافية لابن مالك
١٣— شرح ابن الناظم لألفية والده
١٤— الشيرازيات لأبي علي الفارسي
١٥— الغرة لابن الدهان
١٦— كتاب سيبويه
١٧— الكشاف للزمخشري
١٨— المفصل للزمخشري
١٩— المقرب لابن عصفور
٢٠— معاني القرآن للفراء
٢١— الوقف والابتداء لابن الأنباري

وأبرز أئمة النحو الذين تردد ذكر أسمائهم به هم:

الأخفش، الزجاج، الزمخشري، ابن السراج، الفارسي، الفراء، ابن عصفور، الكسائي، ابن مالك، ابن الناظم.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢: ٢٢٦—٢٣٠، وشرح الأشموني، تحقيق محي الدين عبد الحميد ٣: ٥٠٤—٥١٢.

(٢) المصدر السابق ٢: ٢١٨—٢٢٢، وشرح الأشموني ٣: ٤٧٨—٤٨٢.

(٣) المصدر السابق ١: ٦٣—٦٤، وشرح الأشموني ١: ٨٩.

مخطوطاته

أشار بروكلمان في كتابه: «تاريخ الأدب العربي» إلى ما عثر عليه في مكتبات العالم من مخطوطات أوضح المسالك بما يأتي:

في الأصل: برلين ٦٦٣٩/٤٠، ليدن ١٩٥ (حيث توجد نسخ أخرى)، برنستون جاريت ٤٠٩[١].

في الملحق: فاتيكان ثالث ٥٦٢، ٨٣٠ رقم ٢، بريل أول: ١٦٤، ثاني: ٣٤٧، الرباط ٢٤٨، ٢٤٩، فاس القرويين ١٢٠٠، سرفيلي ٣٠٠، سليم أغا ١٠٨١، ١٠٨٢، دمشق عمومية ٧٤ رقم ٩٦ (بخط المؤلف)، القاهرة ثاني: ٢: ٨٠: مشهد (إيران) الثاني عشر ٢، ١، بتافيا —ملحق— ٧٩٥[٢].

وهناك مخطوطات أخرى لـ«أوضح المسالك» لم يشر إليها بروكلمان منها:

عدد كبير من النسخ المخطوطة بالمكتبة الأزهرية[٣]، أقدمها نسخة كتبت بتاريخ ٧٨٣هـ، ورقمها (٢٧٤٧) ٣٦٢٥٤[٤]، ثم أخرى بتاريخ ٨٣٠هـ، ورقمها (٩٤٥) ٧٣٨٦[٥].

وبفهرس المكتبة الأحمدية بتونس سبع نسخ مخطوطة، منها نسخة قديمة جدا كتبت سنة ٧٦١هـ. وهي برقم ٧٠٩٤[٦].

وبمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة نسختان، منها نسخة قديمة كتبت سنة ٨٨٤هـ تحت رقم ٦، أما الثانية فقد كتبت سنة ١١٣٢هـ، تحت رقم ١٤.

وفي مخطوطات المسجد الأحمدي بطنطا نسخة[٧]، وفي خزائن كتب الأوقاف ببغداد بضع نسخ[٨].

نشره

طبع «أوضح المسالك» في كلكتا ١٨٣٢م، ١٨٣٧م، وفي مطبعة الأعلام بالقاهرة ١٣٠٤هـ، وفي بولاق ١٣١٠هـ. وفي مطابع أخرى بالقاهرة ١٣١٢هـ، ١٣١٦هـ، ١٣٢٢هـ، ١٣٢٣هـ، ضمن مجموعة، ١٣٢٦هـ، ١٣٣٢هـ، ١٣٤٨هـ، ١٣٥٤هـ[٩].

---

(١) GAL I 360.

(٢) GALS I 523.

(٣) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١١٤—١١٦.

(٤) المصدر السابق ص ١١٥.

(٥) المصدر السابق.

(٦) فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس ٢٣٧، ٢٣٨.

(٧) فهرس مخطوطات المسجد الأحمدي ١١.

(٨) الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٨٠، المستدرك ٢٣٨.

(٩) انظر: معجم سركيس ١: ٢٧٤، GALS I 523, GAL I 274، وفهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١١٥.

«أوضح المسالك» مع تعليقات عليه، أو تهذيب له

ظهرت طبعات حديثة لكتاب «أوضح المسالك» مع تهذيب له أو تعليق عليه هي:

١ــ تهذيب أوضح المسالك

لمحمد سالم وأحمد مصطفى المراغي.
فيه تنقيح وتبسيط لعبارة الأصل مع الاختصار طبع بالقاهرة ١٣٢٩هـ.

٢ــ منار السالك إلى أوضح المسالك

لمحمد عبد العزيز النجار وعبدالعزيز حسن

جعل فيه أوضح المسالك في أعلى الصفحة، والتعليقات في أسفلها، وقد عنى في هذه التعليقات بتوضيح الغامض من عباراته، وتكميل الناقص من شواهده، وإعراب المغلق منها، وإجمال معناها. وفي نهاية كل باب طائفة من الأسئلة والتمرينات.

وقد طبع هذا الكتاب سنة ١٣٤٩هـ[١]، ١٩٢٥م، ١٩٢٧م[٢] بالقاهرة في جزأين. وفي سنة ١٩٥٣م ــ ١٩٥٤م انفرد محمد عبد العزيز النجار بإخراج طبعة جديدة منه اعتمد فيها على الأصل مع شيء من التنقيح والزيادة وإتمام أبيات ألفية ابن مالك التي سايرت مسائل الكتاب.

٣ــ ضياء السالك إلى أوضح المسالك

لمحمد عبد العزيز النجار

نظم هذا الكتاب على غرار سلفه، ولكن التعليقات فيه أوسع وقد عنى فيها بشرح الأمثلة والشواهد وإعراب الغامض منها وبيان موطن الشاهد فيها وإضافة ما تمس الحاجة إليه في شتى الموضوعات وبخاصة في المباحث الصرفية التي أغفلها ابن هشام تبعا لابن مالك. كما عرّف المعلق بأئمة النحو والقراءات الذين وردت أسماؤهم بكتاب «أوضح المسالك»، وأعرب ألفية ابن مالك، وختم كل باب بطائفة من الأسئلة والتمرينات، وصدر الكتاب بمقدمة موجزة عن نشأة النحو وتطوراته. وهذا الكتاب في طبعته التي ظهرت سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م بالقاهرة يقع في أربعة أجزاء.

٤ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

ومعه كتاب «بغية السالك إلى أوضح المسالك» تأليف عبد المتعال الصعيدي. وهو تعليقات محدودة بأسفل الأصل فيها نسبة الشواهد وتكملة الناقص منها وإعرابات قليلة جدا وإيضاح بعض المفردات الغامضة.

(١و٢) GALS I 522

وكتاب «أوضح المسالك» مع كتاب «بغية السالك» يقعان في جزء واحد بالطبعة الثالثة التي ظهرت عام ١٣٨٤هـ/١٩٤٤م بالقاهرة.

٥— أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

ومعه كتاب «هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك» تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد أتم فيه الناقص من الشواهد، ونسبها لقائليها، وبيّن معانيها، وأعربها، وذكر مواطن الاستشهاد فيها بالإضافة إلى تعليقات قليلة جدا في بعض المواطن. وطبعته الخامسة تصوير دار إحياء التراث العربي ببيروت سنة ١٩٦٦ تقع في ثلاثة أجزاء.

٦— أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

ومعه كتاب «عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك» تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، وهو الشرح الكبير الذي كان قد وعد به مؤلفه لمّا أخرج كتابه السابق. ففي هذا الكتاب زيادات كثيرة، وطبعته الخامسة نشر المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ظهرت سنة ١٩٦٧.

حواشي أوضح المسالك

١— حاشية حفيد ابن هشام

شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف بن هشام المتوفى ٨٣٥هـ/١٤٣١م وفي مقدمة هذه الحاشية ما يفيد أنها جمعت في كتاب مستقل بعد وفاة صاحبها. فقد جاء بها ما يأتي: «....أما بعد فإن الشيخ العالم العلاّمة الشيخ شهاب الدين أحمد بن هشام تغمده الله برحمته، وأسكنه فسيح جناته كتب على «التوضيح» تصنيف جده «حواشي» نافعة فأردت أن أجمعها حفظا لها من الضياع. قوله: منشيء الخلق ومعدمه، المنشيء. الموجد...»[1]

وليس في المقدمة أو الخاتمة ذكر لجامعها. وكل ما ورد في الخاتمة هو: «.... انتهى ما كتبه رحمه الله ورحم أسلافه من الحواشي.

تم الكتاب بحمد الله الملك الوهاب. واتفق الفراغ من نسخه قبيل الغروب نهار الأحد التاسع من شهر جمادى الأخرى سنة أربع وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية. على صاحبها أفضل الصلاة والسلام. وغفر الله لكاتبه ولقارئه ولوالديه ولمن نظر فيه ولمن دعا لهما بالمغفرة ولجميع المسلمين آمين.»[2]

---

(١) حاشية حفيد ابن هشام ١— مخطوطة المتحف البريطاني — الملحق — رقم ٩٦٤ الورقة الأولى ب.

(٢) المصدر السابق، الورقة ١١٦ ب.

ولكن جاء في «الضوء اللامع» أن الذي جرد هذه الحاشية في كتاب مستقل هو الشهاب البلاطنسي[1].

وصاحب الحاشية يذكر كلام جده مسبوقا بكلمة: قوله، كما هو شأن أصحاب الحواشي، ويعلق عليه، وهو في تعليقاته يذكر آراء كثير من النحاة. من ذلك تعقيبه على ما جاء في «التوضيح» عن إفادة: عسى، واخلولق، وحرى رجاء وقوع الخبر بما يأتي: «قوله: ما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة عسى ... اعلم أن كلام الجزولي وابن الحاجب يفهم منه أن عسى معناه: رجاء دنو الخبر، فإذا قلت: عسى مريضي أن يشفى. دل على أنك ترجو قرب شفائه. ونازع الرضيّ في هذا. فإنه قال: ليس عسى متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى من قرب أو بعد مدة مديدة. تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة، وعسى النبي أن يشفع لي. فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج فهو بمعنى لعله أن يخرج، ولا دنو في لعل اتفاقا، وبهذا يعلم حسن صنيع الشيخ في قوله..»[2]

وعن جواز مجيء صاحب الحال نكرة إذا تقدم يقول حفيد ابن هشام: «قوله: كأن يتقدم عليه الحال. هذا موافق لما قاله في باب المبتدأ وهو أنه من جملة المسوغات للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص مقدم عليها فجعل التقديم هناك وهنا مسوغا للابتداء بالنكرة ولمجيء الحال منها. وقال في «المغني»: إن التحقيق أن المسوغ في باب المبتدأ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص. والتقديم إنما هو لرفع التباس الخبر بالصفة. وقال أيضا: إن تقدم حال النكرة عليها ليس لأجل تسويغ مجيء الحال منها، بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا. وكلام الرضيّ يوافق ما قاله في «المغني».[3]

ونحن نلاحظ في هذين النصين عناية صاحب الحاشية بالإشارة إلى ما قاله الرضيّ في الموضعين. وهذا أمر يتكرر كثيرا في مواضع أخرى بالحاشية فهو مهتم بصفة واضحة بآرائه. وصاحب الحاشية حريص أيضا على المقارنة بين آراء ابن هشام في «التوضيح» وآرائه في بعض مؤلفاته الأخرى وبخاصة «المغني» كما في النص الثاني. ومن ذلك أيضا ما ورد في تعليقه على إيثار جده اصطلاح (النائب عن الفاعل) على قولهم:[4] (مفعول ما لم يسم فاعله) فقد جاء به ما يأتي: قال في شرح الشذور إن عبارة النائب عن الفاعل أولى من قولهم: مفعول ما لم يسم فاعله لوجهين: أحدهما أنه لا يشمل غير المفعول به. الثاني: أنه صادق على المفعول الثاني من باب أعطى نحو: أعطى زيد درهما، لأنه مفعول ما لم يسم فاعله. وقال في «المغني» إن عبارة النائب عن الفاعل أولى لوجهين: أحدهما أنها أخصر، وثانيها أنها أوضح في المراد. والمعرب ينبغي أن يختار الأوضح والاخصر، ويمكن

---

(١) السخاوي: الضوء اللامع ١:٣٢.

(٢) أحمد بن عبد الرحمن بن هشام: حاشية التوضيح الورقة ٢٣أ.

(٣) المصدر السابق الورقة ٤٩أ.

(٤) في الأصل: (قوله) لكن ما أثبته أنسب، لأنه يتحدث عن جماعة يرون ذلك.

أن يجاب عما ذكره المتقدمون عن (مفعول مالم يسم فاعله) بأنهم قالوا: (مفعول ما لم يسم فاعله)، لأنهم يرون أن الفعل إذا بني للمفعول إنما يكون إسناده حقيقة ــ إذا أسند ــ إلى المفعول به. أما إذا أسند إلى غيره فلا يكون حقيقة، وبه صرح أهل المعاني وعلى هذا فعبارتهم أولى، لأنها لا تشمل غير المقصود. وأما صدقها على المفعول الثاني من باب أعطى فمدفوع بأن كلامهم في المرفوعات لا في المنصوبات، وأما الأخصرية فموجودة في كلامهم لأنه لا عبارة أخصر مما ذكروا في تأدية ما قصدوا. وأما الأوضحية فموجودة أيضا.»[1]

وفي هذا النص مخالفة من الحفيد لابن هشام فهو لا يوافقه دائما في كل ما يذهب إليه. ولكن يبدو أن إحاطة الحفيد بآثار جده لم تكن كاملة فإنه قد ذكر تخطئة صاحب التوضيح لابن مالك في الاستشهاد ببيت كثير:

أموت أسى يوم الرِّجَام وإنني يقينا لَرَهْنٌ بالذي أنا كائد

على مجيء اسم الفاعل من كاد بأن الصواب أن الذي في البيت كابد ــ بالباء الموحدة ــ من المكابدة والعمل، وعلق على ذلك بما يأتي: «قوله: والصواب، أن الذي في البيت... إلى آخره. حكى ولد المصنف عنه أنه رجع بعد ذلك، وكان يقول: الصواب ما قاله ابن مالك. إلا أنه لم يغير ما وقع هنا لأنه كان قد شاع في النسخ...»[2] ورجوع المصنف عن رأيه هذا ورد بكتابه «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» المشهور بـ«شرح شواهد ابن الناظم»[3] فلو أن الحفيد اطلع على هذه المسألة بالكتاب المذكور لذكرها منسوبة إلى المصنف بدلا من أن ينسبها إلى ولده. وقد أشار إلى هذه المسألة في مصدرها الذي وردت به خالد الأزهري في كتابه «شرح التصريح على التوضيح»[4]

ويمكن القول: إن «حاشية الحفيد» ليست أفضل الكتب التي ألفت حول «التوضيح» عناية بمصادره، وتعليقا على ما ورد به من آراء.

مخطوطات هذه الحاشية

أشار بروكلمان إلى ما وجده من مخطوطات هذه الحاشية بما يأتي:

في الأصل: المتحف البريطاني ٥٠٥، ٥٠٦، المتحف البريطاني ــ الملحق ــ ٩٦٤[5]

والنسخة الأخيرة هي التي اطلعت على مصورة لها، وتقع في ١١٧ ورقة.

---

(١) أحمد بن عبد الرحمن بن هشام: حاشية التوضيح، الورقة ٣٧ أ.

(٢) المصدر السابق، الورقة ٢٣ ب.

(٣) انظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، الورقة ١١٠. وسيأتي هذه المسألة مفصلة في دراستنا لهذا الكتاب.

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١: ٢٠٨.

(٥) GAL I 360.

وتوجد من هذه الحاشية بعض مخطوطات لم يشر إليها بروكلمان هي: نسخة بمكتبة الأزهر بقلم معتاد قديم بخط الحسن علي بن الحسن بن أحمد السروي الشافعي الأزهري سنة ٨٩٠هـ بأولها نقص، وبها آثار رطوبة، وتقع في ١٢٢ ورقة، مسطرتها ١٥ سطرا — ١٨سم. وهي برقم [١١٥] ١١٦٣[١].

وبالخزانة العامة برباط الفتح نسخة مكتوبة بخط مغربي جميل مشكول ومحلى بالألوان، تقع في ١٢٠ ورقة سطورها ٢١، وقياسها ٢٢٠/١٨٠. وهي برقم: 1665 (D 714)[٢]

٢ — شرح التصريح على التوضيح

تأليف خالد بن عبدالله الأزهري المتوفى ٩٠٥هـ/١٤٩٩م.

فرغ من تأليفه سنة ٨٩٦هـ. وهو من مراجع النحو المشهورة. كما أنه من المصادر المهمة لآراء ابن هشام النحوية في كتبه المختلفة وبخاصة بعض ما فقد منها كحواشي التسهيل[٣]، وحواشي الألفية[٤]. وقد قدمه بمقدمة جيدة ذكر فيها الأمور العشرة المهمة التي اشتمل عليها[٥]، والتي أهمها:

١ — تتبع المصادر التي أخذ منها ابن هشام — وقد سبقت الإشارة إلى جانب من هذه المصادر التي بينها، ومن أمثلة هذا التتبع ما ورد في قوله عن بعض الموصولات الحرفية: «(وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في «الحواشي» (وكي) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذي) على وجه حكاه الفارسي في «الشيرازيات» عن يونس، وأنه جعل منه ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ[٦]﴾» قاله الموضح في «الحواشي[٧]». ومنه أيضا في باب الموصول ما ورد في تعليقه على (ذو) من هذا النص:

«(والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة إعراب ذو بمعنى صاحب، وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر، لأنه مسموع (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسي».

فإمَّا كرامٌ موسرون لقيتهُم (فحسبي مِنْ ذي عندهم ما كفانيا)

---

(١) فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١٥٤.

(٢) فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة برباط الفتح ٣٤١

(٣) انظر: ص ٣٦٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١: ٤.

(٦) الشوري، من الآية ٢٣.

(٧) خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١: ١٣٠.

(فيمن رواه بالياء) وهو أبو الفتح بن جني في كتابه «المحتسب[1]»،... (المشهور) عنهم (أيضا إفرادها)، وإن وقعت على مثنى أو جمع (وتذكيرها) وإن وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن الفحل الطائي:

فإن المـاء مَـاءُ أبـي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذو حفرتُ وذو طَوَيْتُ[2]

... (وقد تؤنث وتثنى وتجمع)... (حكاه ابن السراج) في «الأصول» عن جميع لغة طيء على الإطلاق وتبعه ابن عصفور في «المقرّب» (ونازع في ثبوت ذلك) المحكي على الإطلاق (ابن مالك) في شرح التسهيل...(و) ابن السراج، وابن عصفور، وابن مالك (كلهم حكى) عن بعض طيء (ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين)... و(كقوله) وهو رجل من بني طيء كما قال الفراء في «لغات القرآن» سَمِعْنا إعرابيا من طيء يسأل ويقول: (بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به)[3]».

٢ـــ تكملة كل شاهد ذكره الموضح غير كامل، وقد أشرت في خصائص «التوضيح» إلى أن من مظاهر الإيجاز به الاقتصار في الأبيات المستشهد بها على مواطن الشاهد إلا قليلا، فصاحب «شرح التصريح» أكمل جل الشواهد، كما أنه نسب كل شاهد إلى صاحبه ما لم يظفر به وذلك في عدد محدود من هذه الشواهد. ومن أمثلة عمله هذا ما مر في النص الثاني من نصيّ تتبع المصادر السابقين. ومن أمثلته الطريفة ما ورد في تعليقه حول مجيء الفعل ماضياً غير ناسخ بعد (إن) المكسورة المخففة فقد قال به: «(وندر) عند غيرهم (أي جمهور البصريين) (كونه ماضيا غير ناسخ كقوله) **وهو الشخص المسمى عاتكة** بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل:

[شَلَّتْ يَمينُك إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً] حَلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمِّـدِ[4]

فأدخلت (إن) المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ...»[5]

٣ـــ ذكر الآراء النحوية المختلفة في بعض المسائل، وعرض حجج أصحابها، وربما بين الراجح منها،

---

(١) لم أجده في كتاب «المحتسب» وقد جاء مرويا بالياء في «شرح ديوان الحماسة» ٣: ١١٥٨، وفي «شرح شواهد المغني» ٢: ٨٣٠، وفي «شرح شواهد شروح الألفية» ١: ١٢٧.

(٢) انظر: شرح الحماسة ١: ٥٩١، والخزانة ٢: ٥١١.

(٣) خالد الأزهري: شرح التصريح ١: ١٣٧، ١٣٨.

(٤) انظر: شرح شواهد المغني ١:٧١، والخزانة ٤:٣٤٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ١:٨٩.

(٥) خالد الأزهري: شرح التصريح ١:٢٣١.

من ذلك ما أورده في أعراب (السموات) من قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾[1]) فإنه قال: «فالسموات منصوبة بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور، ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني، ومحمود الزمخشري، وأبي عمر بن الحاجب، وصوبه الموضح في «المغني» ووضحه بأن قال: المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه. ثم أوقع الفاعل به فعلا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتا: لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعا اهـ. وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر فقال في «أسرار البلاغة» إذا قلنا: خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به، بل هو مفعول مطلق، لأن المفعول به هو الذي كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر، كقولك: ضربت زيدا، فإن زيدا كان موجودا، وأنت فعلت به الضرب، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك، والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا، والله أوجده وخلصه من العدم...[2]».

ومن ذلك ما أورده في ختام بيان أحكام العطف بأم المتصلة فإنه قال: «والحاصل أن أم المتصلة منحصرة في نوعين، لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية، أو همزة يطلب بها وبأم التعيين، وإنما سميت في هذين النوعين متصلة، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر، وقيل: لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لأنهما جميعا بمعنى: أي. ورجح هذا على الأول بأن اعتبار هذا المعنى راجع إليها نفسها لا إلى أمر خارج عنها. بخلاف الأول، فإن الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق، فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها. وعورض بأن الوجه الثاني إنما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله النوعين، وعليه اقتصر في «المغني»...»[3]

وقريب من الأمر الثالث هذا عناية صاحب «شرح التصريح» بذكر مالم يذكره صاحب «التوضيح» من أحكام بعض المسائل، ومن أظهر الأمثلة لذلك أن ابن هشام ذكر أربعة استعمالات للواو العاطفة، فجاء الأزهري وأورد لها واحدا وعشرين استعمالا تختص بها، بيّنها في تفصيل[4].

مخطوطات شرح التصريح

لكتاب «شرح التصريح» مخطوطات كثيرة في مكتبات العالم أشار بروكلمان إلى عدد كبير منها على الوجه الآتي:

في الأصل: برلين ٦٦٥١، ٦٦٥٢، ٢٠٥٩ جوتا ١٠٢ حيث توجد مخطوطات أخرى، باريس

---

(١) العنكبوت، من الآية ٤٤.

(٢) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ١: ٧٩، ٨٠. وانظر ما جاء عن هذا في المغني ١: ٦٦٠—٦٦١.

(٣) المصدر السابق ٢: ١٤٣، ١٤٤.

(٤) المصدر السابق ٢: ١٣٥—١٣٨.

٤٠٧٨، ٤٠٨٥، قولة ٢: ٦٦، ٨٨، مكرم ١٠، باتنا ١. ١٦٣ رقم ١٥٢٩، ١٥٣١[١].

في الملحق: أبسالا ٢: ٦٥، المتحف البريطاني ٥٩٢٥ (ثاني: ٥١)، فاس — جامع القرويين — ١٢٢٨ — ١٢٣٠، الرباط ٢٥٠، تلمسان ٤، دحداح ١٤١، قليج علي: ٩٣ رقم ١، القاهرة ثاني ٢: ٨٦، سباط ١٢٤٣، دمشق عمومية ٧٤ رقم ٩٦، ٩٩، الموصل ٦٨، ٢٨٨، ١١٨، ٢٧٤، آصفية ٢: ١٦٤١ رقم ١٢٢ وما بعدها، ثالث: ٦١٤ رقم ٣٤٠[٢].

وبالإضافة لما أشار إليه بروكلمان يوجد كثير من مخطوطات «شرح التصريح» بالمكتبة الأزهرية[٣]، منها نسخة بخط المؤلف نفسه كتبها سنة ٨٩٦هـ برقم (١١٨) ١١٧٧[٤].

وبفهرس المكتبة الأحمدية بتونس بضع نسخ[٥]، وبفهرس مخطوطات المسجد الأحمدي بطنطا نسختان[٦]، كما توجد نسخة بخزانة سعيد الديوه‌جي بالموصل بتاريخ ٩٧٦هـ[٧].

نشره

طبع «شرح التصريح» في جزأين ببولاق ١٢٩٤هـ وبمطبعة مصطفى محمد ١٣٠٥هـ، وبالمطبعة الأزهرية ١٣٢٥هـ، ١٣٢٦هـ[٨]. وجاء بفهرس المكتبة الازهرية أنه طبع أيضا بمطبعة مصطفى محمد ١٣١٢هـ وبالمطبعة الأزهرية ١٣١٣هـ[٩] ومن طبعاته طبعة دار إحياء الكتب العربية — عيسى البابي الحلبي وشركاه — الموجودة حاليا بالمكتبات وهي بدون تاريخ.

٣ — حاشية يس على شرح التصريح

تأليف يس بن زين الدين العليمي الحمصي المتوفى سنة ١٠٦١هـ جاء في أولها: «وبعد فيقول الفقير لرحمة ربه... هذه حواش... على شرح توضيح العلامة ابن هشام للشيخ الإمام العلامة الهمام خالد الأزهري ضمنتها المهم مما كتبه المشايخ الأعلام والأئمة الكرام: الشهاب أحمد بن عبد الحق السنباطي، والشهاب أحمد الزرقاني الشهير بابن فجلة، وشيخنا عبدالله الدنوشري بهوامش نسخهم. وأكثرهم كتابة شيخنا، رحمهم الله

---

(١) GAL I 360.

(٢) GAL i 523.

(٣) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١٢٣—١٢٧.

(٤) المصدر السابق: ١٢٤.

(٥) فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٢٤٣، ٢٤٤.

(٦) فهرس مخطوطات المسجد الأحمدي بطنطا ١٠١.

(٧) مجلة معهد المخطوطات، المجلد التاسع ٢: ٢٠٩.

(٨) معجم سركيس ١: ٨١١، ٨١٢.

(٩) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١٢٥، ١٢٦.

أجمعين، ورفع قدرهم في عليين. ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر اللقاني على المتن من التحقيقات، وما للعلامة الشهاب القاسمي معه من المناقشات. وضممت إلى ذلك أبحاثا يبتهج بها المحصّلون...»[١]

وهذه الحاشية من مراجع النحو المعروفة، وهي أيضا مصدر من المصادر المهمة لآراء ابن هشام ببعض كتبه المفقودة مثل كتاب «التذكرة»[٢]، و«حواشي التسهيل»[٣]. ومما جاء بهذه الحاشية بعض تعليقات لابن هشام على هوامش ألفية ابن معطي وجدها يس العليمي بخط الموضح[٤].

ومن الأبحاث النفيسة بهذه الحاشية بحث مطول عن التضمين يعتبر من الأصول المهمة المعتمد عليها في هذا الموضوع[٥].

وصاحب هذه الحاشية شديد الإعجاب بابن هشام ينتصر له كثيرا بها. ومن مظاهر هذا الإعجاب أنه جاء بأوضح المسالك أن يمين وشمال من الظروف التي تشبه قبل وبعد في أنها قد تجيء مقطوعة عن الإضافة[٦] فاعترض على ذلك اللقاني بما يأتي: «قال الرضيّ: اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عَلُ ومن عُلو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك «اهـ. **فقول المصنف كيمين وشمال غير مسموع** اهـ». فعلق على ذلك يس بقوله: ولا يخفى ما فيه، فإن كلام الرضيّ لا يقضي على المصنف، وليس المصنف ممن يُرَدُّ عليه بكلام الرضي، فإنه كان نحويّ عصره بشهادة أئمة عصره كالتاج السبكي صاحب جمع الجوامع»[٧].

نشر حاشية يس

نشرت هذه الحاشية مع «شرح التصريح على التوضيح» بأسفله في طبعاته التي أشير إليها سابقا.

٤ـــ حاشية على أوضح المسالك

تأليف ناصر الدين أبي عبدالله محمد اللقاني المالكي المتوفى سنة ٩٥٨هـ/١٥٥١م

---

(١) حاشية يس على التصريح ١: ٢.

(٢) انظر ص ٣٥٨ـــ٣٦٠

(٣) انظر ص ٣٦٢.

(٤) انظر حاشية يس على شرح التصريح ١: ٢٠٨، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣١، ٢: ٣٢٤.

(٥) المصدر السابق ٢: ٤ـــ٨.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٢: ٢١٦.

(٧) حاشية يس على شرح التصريح ٢: ٥١ وقد جاء في «الهمع» ١: ٢١: «مثل (بعد) فيما تقدم من إعرابها في الأحوال الثلاثة، وبنائها في الحالة الرابعة على الضم للعلة المذكورة، أوّل، وأمام، وقدّام، ووراء، وخلف، وأسفل، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، وعل، ودون، وحسب، وغيره».

أشار بروكلمان إلى بضع نسخ مخطوطة منها هي:

في الأصل: الأسكوريال ٢: ١٠٠، ١٠٣ رقم ٢[١]

في الملحق: القاهرة ثاني ٢: ١٠٢، سليم أغا ١٠٨٢[٢]

٥ـ هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك

تأليف أبي بكر إسماعيل الشنواني المتوفى سنة ١٠١٩هـ/١٦١٠م. توجد منها مخطوطة بقسم مخطوطات جامعة الملك سعود برقم ٢٠٣ تقع في ٢٣٠ ورقة قياس ٢٠×١٤سم. وتوجد منها نسخة غير كاملة بدار الكتب المصرية[٣].

٦ـ حاشية تأليف يٓس بن محمد غرس الدين الخليلي المتوفى ١٠٨٦هـ/١٦٦٩م

توجد منها نسخة بمكتبة الرباط ٢٥٢ رقم ٤، وأخرى بجامع القرويين بفاس رقم ١٢٣١[٤].

٧ـ حاشية ابن كيران

تأليف أبي عبدالله محمد الطيب بن عبد المجيد المعروف بابن كيران المتوفى ١٢٢٧هـ/١٨١٢م. توجد منها نسخة بمكتبة الرباط برقم ٢٥٥[٥]. وقد نشرت بفاس في جزأين بمجلدين ١٣١٥هـ[٦].

٨ـ شرح لأبي القاسم علي بن إدريس قصارة الحميري المتوفى ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م.

أتمّه في ١٤ صفر الموافق ١٢٥٩هـ الموافق ١٠/٨/١٨٤٣م، منه مخطوطة بمكتبة الرباط تحت رقم ٢٥١[٧].

٩ـ حاشية كشف الغطا والخفا (كشف الخفا والغطا)[٨] أو حاشية ابن الحاج

تأليف أبي عبدالله محمد بن حمدون السلمي المرداس المعروف بابن الحاج المتوفى سنة ١٢٧٤هـ. وهي

---

(١) GAL I 360.

(٢) GAL I 523.

(٣) فهرس دار الكتب المصرية ثاني ص ٩٧.

(٤) GALSI 523.

(٥) المصدر السابق.

(٦) فهرس دار الكتب المصرية ثاني ٢:٩٣.

(٧) GALSI 523

(٨) المصدر السابق.

على نظمه لأوضح المسالك، وقد طبعت بفاس سنة ١٣١٨هـ[١].

حــواش أخــر

وهناك حواش أخر على «أوضح المسالك»، لم تعرف أماكنها. وقد ورد ذكرها في كشف الظنون[٢] وهي:

١ ـــ حاشية جلال الدين السيوطي ٩١١هـ سماها التوشيح.
٢ ـــ حاشية عز الدين بن جماعة المتوفى ٨١٩هـ[٣].
٣ـــ حاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى ٨٥٥هـ.
٤ ـــ حاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمري المتوفى ٨٧٠هـ تقريبا.
٥ ـــ حاشية محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم السعدي المالك المكي المتوفى ٨٨٠هـ[٤].
٦ ـــ حاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي المتوفى ٨٩٠هـ تقريبا.
٧ـــ حاشية محمد بن إبراهيم بن أبي الصفا من تلامذة ابن الهمام.
٨ـــ شرح أبي بكر الوفائي.

وجاء في الكواكب السائرة من الكتب المتعلقة بأوضح المسالك ما يأتي:

١ ـــ حاشية محمد التونسي المتوفى ٩٧٢هـ[٥].
٢ ـــ شرح على التوضيح لبدر الدين الغزي المتوفى ٩٨٤هـ[٦].

شروح شواهد أوضح المسالك

استشهد ابن هشام في «أوضح المسالك» بنحو ٥٨٣ بيتا من الشعر، وقد وقفت على بعض مؤلفات حول هذه الشواهد، هي ما يأتي:

١ـــ تكميل المرام، بشرح شواهد ابن هشام

تأليف أبي عبدالله محمد بن أبي محمد بن عبد القادر بن علي يوسف الفاسي المتوفى ١٠٩١هـ. طبع

---

(١) فهرس دار الكتب المصرية ثاني ٢:٩٢.
(٢) حاجي خليفة: كشف الظنون ١: ١٥٤، ١٥٥.
(٣) انظر: بغية الوعاة ١:٦٥.
(٤) انظر: شرح التصريح ١:١٢، وبغية الوعاة ٢:١٠٥.
(٥) الكواكب السائرة ٢:٦.
(٦) المصدر السابق ٣:٧٧.

بمدينة فاس ١٣١٠هـ[1] منه نسخة بدار الكتب بالقاهرة، ثاني ٢: ٨٩.

ومنه أيضا مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس برقم ٤١٠٠ بالعنوان المذكور سابقا منسوبة لمؤلفها محمد بن عبد القادر الفاسي ولكنه ذكر أن وفاته كانت سنة ١١١٦هـ/١٧٠٤م[2].

وقد ذكر «بروكلمان» هذا الكتاب على أنه متعلق بشواهد شرح قطر الندى. وقال عنه ما يأتي: «تكميل المرام بشرح شواهد ابن هشام» لأبي عبد الله محمد بن أبي محمد عبد القادر الفاسي (نحو) فاس ١٣١٠[3]. وهذا لا شك من باب السهو، بدليل أن «بروكلمان» نفسه نسب لهذا المؤلف —عند حديثه عن أوضح المسالك— كتابا متعلقا بشواهده، وذكر المرجع نفسه الذي اعتمدنا عليه[4]، والذي يوجد به اسم الكتاب كاملا خاصا بالتوضيح.

٢— روضة المنى، وبلوغ المرام، بجمع شواهد المكودي وابن هشام

تأليف العربي بن محمد الهاشمي الزرهوني العزوزي. طبع بفاس سنة ١٣٢١هـ[5].

ومما يرجح أن الشواهد التي بهذا الكتاب لابن هشام هي شواهد «أوضح المسالك» ما عرف من أن الكتاب الذي عنى بشرحه كل من المكودي وابن هشام هو «الألفية»[6]

٣— المقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى

تأليف محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ.

شرح فيه شواهد شروح الألفية لابن الناظم، ولابن أم قاسم المرادي، ولابن هشام، ولابن عقيل.

وشرح الشواهد الكبرى مطبوع على هامش «خزانة الأدب» للبغدادي.

٤— فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد

تأليف محمود العيني.

وهو مختصر للشواهد الكبرى السابق ذكرها معروف باسم الشواهد الصغرى. نشر بمصر سنة ١٢٩٧هـ[7].

---

(١) فهرس دار الكتب المصرية ثاني ٢: ٨٩.

(٢) فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٢٤٦.

(٣) GALS I 17.

(٤) GALS I 360.

(٥) انظر معجم سركيس ١: ٩٦٩.

(٦) المصدر السابق ٢: ١٧٨٧.

(٧) المصدر السابق ٢: ١٤٠٤.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب

«شذور الذهب في معرفة كلام العرب» متن مختصر يقع في نحو ٣٤ صفحة[١]، كتبه ابن هشام بأسلوب مركز دقيق كما هو الشأن في المتون، وقد شعر صاحبنا بحاجة «مختصره» إلى ما يكشف غوامضه، ويكمل فوائده، فألف لذلك «شرح شذور الذهب» جاعلا عبارات «المختصر» مسبوقة بكلمة: قلت. وعبارات الشرح بعدها متميزة عنها، ومسبوقة بكلمة: أقول. وهذا الكتاب بتحقيق محمد محيي الدين يقع في ٤٨٠ صفحة تقريبا[٢].

منهجــه

اتبع ابن هشام في تبويب «شذور الذهب» طريقة تختلف — في معظم أبوابه — عما ألف في كتب النحو المعروفة ككتاب قطر الندى، والألفية وشروحها. فإنه بدأ الكتاب المذكور، كغيره من الكتب المشار إليها — بمقدمة عن الكلمة والكلام، فباب عن الإعراب وأنواعه وعلاماته الأصلية وعما خرج عنها إلى الإعراب بالعلامات الفرعية ثم فصل في الإعراب التقديري. ولكنه بعد ذلك عرف البناء وذكر المبنيات وقسمها في إحاطة دقيقة بها تقسيما جديدا يقوم على علامات البناء. فكانت عنده ثمانية أبواب:

الباب الأول ما لزم البناء على السكون، الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائبه، الباب الثالث ما لزم البناء على الفتح، الباب الرابع ما لزم الفتح أو نائبه، الباب الخامس ما لزم البناء على الكسر، الباب السادس ما لزم الضم، الباب السابع ما لزم الضم أو نائبه، والثامن ما ليس له قاعدة مستقرة. فمنه: ما يبنى على السكون، وما يبنى على الفتح، وما يبنى على الكسر، وما يبنى على الضم.

وعقب المبنيات يذكر «النكرة والمعرفة» ويبوّب مباحثهما بالطريقة المألوفة في كتب النحو تقريبا. ثم تأتي «المعربات» فيقسمها — هي الأخرى — تقسيما مبتكرا يقوم على نوع الإعراب، فهو يذكر المرفوعات من الأسماء والأفعال، فالمنصوبات من الأسماء والأفعال أيضا، فالمجرورات، فالمجزومات، وعندما ينتهي من ذلك يأتي بمباحث (عامل) الإعراب فعلا فاسما. ويردف هذا بما يتصل بـ(العامل) من (تنازع) و(اشتغال)، وبالتوابع التي تتأثر في إعرابها بعامل المتبوع. ويختم كتابه بموانع صرف الاسم، وبالعدد.

إن أسس التبويب في «شذور الذهب» هي علامات البناء، ونوع الإعراب، وعوامله، وبذلك يكون الاعتبار الأول في موضوعات الكتاب لضبط أواخر الكلمة، وبيان سببه. وهذه هي وظيفة علم النحو الأولى. أما الطريقة التقليدية في الكتب الأخرى فيقوم التبويب فيها على نوع الكلمة اسما وفعلا وحرفا وذكر مباحث كل

(١) طبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.

(٢) نشر المكتبة التجارية لمصطفى محمد – الطبعة العاشرة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م بمطبعة السعادة بمصر.

منها على حدة، إعرابا وغير إعراب.

أي الطريقتين أكثر نفعا من الناحية التعليمية؟ ذلك بحث آخر. ولكن الشيء المؤكد أن ابن هشام كان معتزا بما في طريقته هذه من جدة، فهو يقول بعد أن بيّن لنا معنى البناء: «ولما فرغت من تفسيره شرعت في تقسيمه تقسيما غريبا لم أسبق إليه»[1].

وقد كان صاحبنا حريصا على طريقته هذه في جل الموضوعات تقريبا إلا أن بعض المباحث كانت تضطره إلى الاستطراد فيستجيب لها، ومن أمثلة ذلك ما أشار إليه في باب «المستثنى» بقوله: «ولما انتهيت إلى هنا استطردت إلى بقية أنواع المستثنى، وإن كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة، وبعضه متردد بين المنصوبات وغيرها»[2].

قيمته العلمية

ترجع قيمة هذا الكتاب إلى أشياء أهمها في نظري ما يأتي:

١ — منهجه المبتكر الذي سبق بيانه.

٢ — اشتماله على عدد من المباحث المستوفاة التي لا نجدها بصورتها هذه في كتاب آخر لابن هشام. من هذه المباحث:

مبحث المبنيات

استعرض ابن هشام في «شرح شذور الذهب» جميع المبنيات من أسماء وأفعال وحروف في تقسيم بديع وإحاطة بالغة وشواهد متنوعة متعددة فأخذت منه نحو ثلاث وستين صفحة[3] أصبح بها الكتاب المذكور من المراجع ذات الشأن في هذا الموضوع، وقد سبق ذكر الأبواب التي قسّم إليها هذا المبحث.

مبحث تقسيم الفعل بحسب المفعول به

وهذا بحث نفيس قسّم فيه المؤلف الفعل إلى سبعة أنواع:

أحدها: ما لا يطلب مفعولا به البتة وذكر له سبع علامات.

الثاني: ما يتعدى إلى واحد دائما بحرف الجر نحو غضبت من زيد، ومررت به أو عليه.

الثالث: ما يتعدى لواحد بنفسه دائما كأفعال الحواس نحو رأيت الهلال.

---

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب ٦٨.

(٢) المصدر السابق ٢٦٤.

(٣) من ص ٦٧—١٣٠.

الرابع: ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد فتقول: شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له، وقصدته وقصدت له أو إليه.

الخامس: ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار نحو فغر وشحا. تقول فغر فاه وشحاه بمعنى فتحه، وفغر فوه وشحا فوه بمعنى انفتح.

السادس: ما يتعدى إلى إثنين وهو نوعان:

أحدهما: ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو نقص، تقول: نقص المال، ونقصت زيدا دينارا. ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً﴾[1]

الثاني: ما يتعدى إليهما دائما وهو ثلاثة أقسام:

أحدها: ما ثاني مفعوليه كمفعول شكر وقد ذكر أنها عشرة أفعال هي: أمر، واستغفر، واختار، وكنى، وسمّى، ودعا، وصدق، وزوّج، وكال، ووزن. وقد استشهد لهذه الأفعال كلها بشواهد جلها من القرآن وبعضها من الشعر.

والثاني: ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو: كسوته جبته، وأعطيته دينارا.

والثالث: ما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل وهو ظن وأخواتها.

السابع: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وعددها سبعة هي: أرى وأعلم وأخواتها[2].

مبحث الأسماء التي تعمل عمل الفعل

ذكر أنها عشرة هي: المصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم الفعل، والظرف والجار والمجرور المعتمدان، واسم المصدر، واسم التفضيل. وقد عالج هذه الموضوعات كلها بتفصيل أحاط بأهم مسائلها[3].

وهذه الأسماء العاملة عمل الفعل لا نجدها ــ هكذا ــ مستوفاة محصورة في باب واحد بكثير من كتب النحو.

مبحث الأجوبة الثمانية

وهي الأجوبة التي ينصب فيها المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية أو واو المعية المسبوقين بنفي أو طلب بأنواعه السبعة: الأمر، والنهي، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني، والاستفهام. وقد ناقش

---

(١) التوبة، من الآية ٤.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ٢٥٣ــ٣٨٠.

(٣) انظر المصدر السابق ٣٨١ــ٤١٩.

هذا الموضوع مناقشة مفصلة أورد فيها ما لم يورده في «شرح القطر» أو «أوضح المسالك»[(١)]

مبحث المجرور بالمجاورة

ذكر فيه أن من أنواع المجرورات المجرور بالمجاورة وذلك في بابي النعت والتوكيد، فالنعت مثل قولهم: هذا حجر ضب خرب، والتوكيد كقوله:[(٢)]

يا صاح بَلِّغْ ذوي الزَّوْجَاتِ كلِّهم   أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذَّنَبِ

فكلهم توكيد لذوي لا للزوجات وإلا لقال: كلِّهن، وذوي منصوب على المفعولية، فكان حق (كلهم) أن يكون منصوبا ولكنه جاء مجرورا لمجاورة المجرور.

وذكر أيضا أنه قيل: إن من أنواع المجرور بالمجاورة المعطوف كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلى الصَّلاةِ فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وأَيْدِيَكُم إلى المَرافق وامْسَحُوا بِرُؤُسِكُم.وَأرْجُلَكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ﴾[(٣)] في قراءة من جر الأرجل لمجاورتها للمخفوض وهو الرؤوس، وإنما كان حقها النصب عطفا على الوجوه والأيدي. وقد بين ابن هشام أن المحققين اعترضوا على هذا التخريج لأن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف، لوجود حرف العطف. وقالوا: إن الأَوْلى أن تكون الأرجل معطوفة على الرؤوس ذاكرين علة ذلك. وقد رجح المؤلف هذا التخريج وبين ما به رجح عنده. وذكر أنه لا يمتنع في القياس العطف على الجوار في عطف البيان.[(٤)].

مبحث ﴿إن هذان لساحران﴾[(٥)]

أورد ابن هشام القراءات الواردة في هذه[(٦)] الآية وتوجيه كل قراءة من جهة الإعراب. وهذه القراءات هي: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرانِ﴾ بتشديد إنّ، و﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بتخفيفها. و﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرانِ﴾ بالتشديد. وتوجيه الإعراب في الأخيرة هو المشكل، وقد أورد فيه ابن هشام خمسة أوجه، ورد على ما قيل من أن هذه القراءة لحن، وأنه روى عن عثمان أنه قال: إن في المصحف لحنا وستقيمه العرب بألسنتها، ورد أيضا على ما نسب لعائشة أنها رضي الله عنها سئلت عن قوله تعالى في سورة النساء: ﴿والْمُقِيمَينَ الصَّلاَةَ﴾[(٧)] بعد قوله: ﴿لَكِنْ الرَّاسِخُونَ﴾ وعن قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿إِنَّ الَّذينَ آمَنُوا والذينَ هَادُوا

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب ٣٠٠—٣١٧، وشرح القطر ٩٨—١٠٨، وأوضح المسالك ٣: ١٧٥—١٧٩.

(٢) هو أبو الغريب، انظر: الدرر اللوامع ١: ٧٠، ٧١.

(٣) المائدة، من الآية ٦.

(٤) انظر: شرح شذور الذهب ٣٣٠، ٣٣٢.

(٥) طه، من الآية ٦٣.

(٦) انظر ما قيل حول القراءات الواردة في هذه الآية في «الحجة في القراءات السبع» ٢١٧—٢١٩؛ والبحر المحيط ٦: ٢٥٥، وإتحاف فضلاء البشر من القراءات الأربع عشر ٣٠٤.

(٧) النساء، من الآية ١٦٢.

والصَّابِئُونَ﴾[1]، وعن قوله تعالى: ﴿إنّ هَذانِ لَسَاحِرانِ﴾ فقالت. إن هذا خطأ من الكاتب[2].

٣ــ تضمنه إعراب كثير من آيات القرآن، أو الأجزاء المهمة منها ومن الأبيات المستشهد بها وذلك بقصد التدريب:

من إعراب بعض الآيات ما جاء به عن إعراب ﴿أخي﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وتِسْعون نَعْجَةً﴾[3] وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخي﴾[4] فإنه لبيان ما يجوز من توجيه إعرابي في هذه الكلمة. قال: «وقد تكون أي الأسماء المضافة لياء المتكلم ــ في الموضع الواحد محتملة لوجهين أو أوجه.

«فالأول كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ فيحتمل «أخي» وجهين، أحدهما: أن يكون بدلا من «هذا» فيكون منصوبا، لأن البدل يتبع المبدل منه، فكأنه قال: إن أخي، والثاني: أن يكون خبرا، فيكون مرفوعا، وجملة ﴿له تسع وتسعون نعجة﴾ خبر ثان على الوجه الثاني، وهي الخبر على الوجه الأول.

والثاني كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إني لا أَمْلِكُ إلاَّ نَفْسي وأَخي﴾ فيحتمل أخي ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون مرفوعا وذلك من ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون عطفا على الضمير في «أملك» ذكره الزمخشري، وفيه نظر، لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر، لا تقول: «أقوم زيد»، فكذلك لا يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به. فإن قلت: وأيضا فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُم أَنْتُمْ وَآباؤُكم في ضَلالٍ مُبين﴾[5]؟ قلت: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقام التوكيد. الثاني: أن يكون عطفا على محل إن واسمها والتقدير: وأخي كذلك. والثالث: أن يكون مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وأخي كذلك. والفرق بين الوجهين أن المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين، كما تقول؛ إن زيدا منطلق وعمرا ذاهب، وفي الوجه الثالث جملة على جملة، كما تقول: إن زيدا منطلق وعمرو ذاهب.

الثاني: أن يكون منصوبا، وذلك من وجهين، أحدهما: أن يكون معطوفا على اسم إن، والثاني أن يكون معطوفا على نفسي.

---

(١) المائدة، من الآية ٦٩.
(٢) انظر شرح شذور الذهب ٤٦ــ٥١.
(٣) ص ، من الآية ٢٣.
(٤) المائدة، من الآية ٢٥.
(٥) الأنبياء، من الآية ٥٤.

«والثالث: أن يكون مخفوضا، وذلك من وجه واحد، وهو أن يكون معطوفا على الياء المخفوضة بإضافة النفس، وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين، لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض»[1].

ومن إعراب الكلمات المهمة ببعض الشواهد الشعرية ما ذكره تعليقاً على قول الشاعر[2]:

فَغَدَتْ كِلاَ الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ ... مَوْلَى الْمَخَافَةِ، خَلْفُها، وَأَمامُها

فإنه قال: «... فموضع (كلا) رفع بالابتداء، و(خلفها) بدل منه، و(أمامها) عطف عليه، والجملة التي هي (تحسب) وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ، والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأنّ. وإنما يصف الشاعر بقرة وحش بالتبلد، وأنها لا تدري على أي شيء تقدم. ولا بد من تقدير واو حال قبل (كلا) فكأنه قال: فغدت هذه الوحشية وكلا النقرتين اللتين هما خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة، أي: المكان الذي تؤتى فيه»[3]

والمؤلف في هذا النص لم يكتف بما أعربه من البيت، ولكنه أضاف إليه بيان المعنى ليزيل غموضه، ويساعد على تصور إعرابه.

٤ ــ العناية فيه بتفسير طائفة من الألفاظ الغريبة والعبارات الغامضة بشواهده مثل:

الحقيقة

استشهد ابن هشام للظرف المركب بقول الشاعر[4]:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وبَعْضُ الْقَوم يَسْقُطَ بَيْنَ بَيْنَا

وكان من تعليقه عليه قوله: «... والحقيقة: ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة، يقال: رجل حامي الحقيقة، أي: أنه شهم لا يضام»[5]

أخول أخول، ويتخوّل ويتخوّن

ومثل للحال المركب بقول العرب: (تساقطوا أخول أخول) أي متفرقين، واستشهد لمجيئها لهذا المعنى بقول الشاعر[6] يصف ثورا يطعن الكلاب:

---

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب ٤١ــ٤٢.

(٢) هو لبيد بن عامر، انظر: شرح ديوانه ٣١١، وشرح القصائد العشر ٢٨٣، وكتاب سيبويه ١: ٢٠٢، شذور الذهب ١٦١، واللسان «كلا»: (فرج).

(٣) ابن هشام: شرح الشذور ١٦١ــ١٦٢.

(٤) عبيد بن الأبرص، انظر ديوانه ١٣٦.

(٥) ابن هشام: شرح الشذور ٧٤،٧٥.

(٦) ضابيء بن الحارث، انظر (الخصائص) لابن جني ٢: ١٣٠، وشرح ديوان الحماسة ١١٤٥، واللسان: (سقط).

يُسَاقِطُ عَنْهُ روقُـهُ ضَارِيَاتِها سِقَاط شرَارِ الْقَيْنِ أَخْـوَلَ أخْـوَلاَ

ثم علق عليه بقوله: «وفي الحديث: (كان يتخولنا بالموعظة) أي: يتعهدنا بها شيئا فشيئا مخافة السآمة علينا، قال أبو علي: هو من قولهم: تساقطوا أخول أخول: أي شيئا بعد شيء. وكان الأصمعي يرويه: يتخوننا — بالنون — ويقول: معناه يتعهدنا»[1].

أجمع وجمع

كان من شواهده للمفعول معه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُم وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[2] وجاء في تعليقه عليه: «... ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفا على (أمركم)، لأنه حينئذ شريك له في معناه، فيكون التقدير: أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، وذلك لا يجوز، لأن أجمع إنما يتعلق بالمعاني دون الذوات، تقول: أجمعت رأيي، ولا تقول: أجمعت شركائي... ومن قرأ[3] (فاجْمَعوا) بوصل الألف صح العطف على قراءته من غير إضمار، لأنه من (جمع) وهو مشترك بين المعاني والذوات تقول: جمعت أمري، وجمعت شركائي، قال الله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾[4] ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالاً وعَدَّدهُ...[5]...﴾[6]

﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[7]

استشهد بهذه الآية في مباحث (أمس)، وكان من تعليقه عليها قوله: «وفي الآية إيجاز ومجاز، وتقديرهما: فجعلنا زرعها في استئصاله كالزرع المحصود فكأن زرعها لم يلبث بالأمس. فحذف مضافان واسم كأن، وموصوف اسم المفعول، وأقيم فعيل مقام مفعول، لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جرح في أنملته: جريح، ويقال له: مجروح»[8].

﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[9]

استشهد بهذه الآية لـ(أيّ) الموصولة المبنية على الضم، وأعربها، وأشار إلى رأي من يقول: إن (أيا)

---

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب ٧٥—٧٦.

(٢) يونس، من الآية ٧١.

(٣) هي قراءة الزهري، والأعمش، والجحدري، وأبو رجاء، والأعرج والأصمعي عن نافع ويعقوب بخلاف انظر: البحر المحيط ٥:١٧٩.

(٤) طه، من الآية ٦٠.

(٥) الهمزة، من الآية ٢.

(٦) ابن هشام: شرح شذور الذهب ٢٣٧، ٢٣٨.

(٧) يونس، من الآية ٢٤.

(٨) ابن هشام: شرح شذور الذهب ١٠٢.

(٩) مريم، من الآية ٦٩.

معربة في أحوالها كلّها، وإلى قراءة: «أيّهم» بالنصب[١]، وما قيل حول إنكار استعمال (أيّ) مبنية على الضم. ثم قال: «والمعنى: أقسم بربك لنجمعن المنكرين للبعث وقرناءهم من الشياطين الذين أضلوهم مقرنين في السلاسل، كل كافر معه شيطانه في سلسلة، ثم لنحضرنهم حول جهنم جاثين على الركب، ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا: أي: جراءة، وقيل: فجورا وكذبا، وقيل: كفرا، أي: لننزعن رؤساءهم في الشر فنبدأ بالأكبر فالأكبر جرما...» ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا﴾[٢] أي أحق بدخول النار، يقال صَلِيَ يَصْلَى صليًا. كما يقال: لقِيَ يلقى لقيًا، ويقال صلى يَصْلِي صليا مثل مضى يمضي مضيا»[٣]

دعـــوى

جاء في مقدمة «شرح شذور الذهب»: «وبعد، فهذا كتاب شرحت به مختصري المسمى بـ«شذور الذهب، في معرفة كلام العرب» تمّمت به شواهده، وجمعت به شوارده، ... والتزمت فيه أنني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب»[٤].

في هذه العبارات من المقدمة يذكر لنا المؤلف **منهجا سار عليه** في تأليف هذا الكتاب، والذي يهمنا من هذا المنهج دعواه فيه:

١ــ أنه التزم في الشرح إعراب شواهد الأصل.

٢ــ أنه التزم فيه أيضا ــ كلما أنهى مسألة ــ الإتيان بآية تتعلق بها، يعرب منها، ويبين ما يحتاج إلى إعراب وتبيين.

ومن حق البحث علينا أن نعرف إلى أي حد تحقق هذان الجانبان من المنهج.

إن الشواهد التي وردت بالأصل (المتن) سبعة عشر[٥] شاهدا. ذكر المؤلف منها في الشرح خمسة عشر شاهدا فقط، ولم يعرب المؤلف أي شاهد[٦] منها. بل الذي لاحظناه أنه أغفل ذكر شاهدين من شواهد الأصل ولم يأت بهما في الشرح هما:

---

(١) هي قراءة طلحة بن مُصرِّف، ومعاذ بن مسلم الهراء، وزائدة عن الأعمش انظر: البحر المحيط ٦:٢٠٩.

(٢) مريم، من الآية ٧٠.

(٣) ابن هشام: شرح شذور الذهب ١٠٨ـــ١١٠ وقد جاء في كتاب «الحجة في القراءات السبع لابن خالويه» ــ ص ٢١٠ــ ماياتي: «قوله تعالى: ﴿وقد بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾- مريم من الآية ٨- يقرأ بالكسر والضم وما شاكله من قوله: «صِلِيًّا» و «جِثِيًّا» و «بُكِيًّا».

(٤) ابن هشام: شذور الذهب ١٠.

(٥) المصدر السابق ٧١، ١٣٥؛ ١٩٣، ٢٣٠، ٢٤٤، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٩٤، ٣٣٠، ٣٤٣، ٤٣٤. في عبارات المتن المسبوقة بـ «قلت».

(٦) انظر المصدر السابق ٧٤، ٧٨، ٨٠، ١٣٧، ١٩٦، ٢٣٥، ٢٤٧، ٢٦٣، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣١، ٣٤٥، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧ الشواهد رقم: ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٦٦، ٩٢، ١١٣، ١١٤، ١٨٨، ١٢٤، ١٥٦، ١٦٦، ١٧٤، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١.

أ ـــ على حين يستصبين كل حليم[1]

ب ـــ وماذا عسى الحَجَّاجُ يبلغ جهده[2]

فمن أين للمؤلف دعواه هذه؟ إن الحقيقة التي ينبغي أن تسجل في هذا المكان هي أن ابن هشام أعرب ما يحتاج إلى إعراب من بعض[3] شواهد الشرح، أما الأصل فلم يعرب من شواهده شيئا.

وفيما يتعلق بالشق الثاني من الدعوى، وهو ختم كل مسألة بآية، وإعراب ما يحتاج منها إلى إعراب، فإن هذا أيضا لم يتحقق بالصورة التي تفهم من عبارة المقدمة، لقد ذكر المؤلف آيات من هذا النوع، اهتم بإعرابها، أو إعراب أَوْلَى كلماتها بالإعراب، وبيان معانيها، ولكن الآيات التي عالجها هذه المعالجة لا تتجاوز العشرين[4] إلا قليلا، ويقع معظمها في أوائل الكتاب، وهناك آيات تقرب من هذه عددا كان يعرب موطن[5] الشاهد منها فقط. وهذا النوع الأخير جله أيضا في النصف الأول. معنى ذلك أنه توجد أبواب متعددة ــ لا مسائل فقط ــ لم يأت عقبها المؤلف بآيات ويتناولها التناول الذي أشار إليه في مقدمته.

هل هذه أمنية لابن هشام في منهج الكتاب لم يتمكن من تحقيقها في أجزائه كلها؟ أم أنها عبارات أعوزتها الدقة العلمية المعهودة عنده؟

ومما يتصل بقضية «الدقة العلمية»، أن نجد لابن هشام في «شرح شذور الذهب» رأيين مختلفين في مسألة واحدة، هي ما تضاف إليه «حيث»، فإنه يقول في موضع منه. : «ومثال ما بني منها على الضم «حيث» وهو ظرف مكان يضاف للجملتين، وربما أضيف لمفرد كقوله:

---

(١) ابن هشام: شذور الذهب ٧١، والبيت بتمامه:

لَأَجْتَذِبَنْ منهن قلبي تحلما ... على حين يستصبين كلَّ حليم

انظر المغني ٢: ٥١٨، المقاصد النحوية ٣: ٤١٠، شرح شواهد المغني ٢: ٨٨٣، الأشموني ٣: ٤٢٥ تحقيق محيي الدين عبد الحميد ولم أقف له على قائل. انظر: معجم الشواهد ١: ٣٦٧.

(٢) نفس المصدر ٢٦٧، والبيت بتمامه:

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ... إذا نحن جاوزنا حفير زياد

انظر المقاصد النحوية ٢: ١٨٠، شرح التصريح ١: ٢٠٥، همع الهوامع ١: ١٣١، الأشموني ١: ٤٥٢ تحقيق محيي الدين عبد الحميد وقد نسبه العيني وخالد الأزهري إلى الفرزدق، ولكن لم أجده بديوانه طبعة الصاوي بالقاهرة أو طبعة بيروت.

(٣) انظر المصدر السابق: ١٦١ــ١٦٢، ١٨٦، ١٨٧، ٢٣٢ــ٢٣٣، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٤ــ٢٨٥، الشواهد رقم: ٧٤، ٨٦، ١١٢، ١٢٠، ١٤٠.

(٤) انظر المصدر السابق ١٢ــ١٣، ١٤ــ١٥، ١٩ــ٢٠، ٢٤، ٣٢، ٣٦، ٣٩، ٤١ــ٤٢، ٤٣، ٤٤ــ٤٥، ٤٦ــ٥٠، ٥٣ــ٥٤، ٥٤ــ٥٥، ٥٦، ٦٣، ٧٠، ٨١، ١٠٨، ١٠٩، ٢٣٨، ٣٥٥ــ٣٥٦، ٣٧٦.

(٥) المصدر السابق ٣٥، ٣٨، ٥٢، ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٨١، ١٢٥، ١٤٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٧٩، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٠، ٣٣١.

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعا[1]»

ثم يقول في موضع آخر من الكتاب نفسه عند الحديث عن مواطن كسر همزة إن.

الخامسة: أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة — وهو إذ وإذا وحيث — نحو: (جلست حيث إن زيدا جالس) وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح «أن» بعد «حيث» **وهو لحن فاحش، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة**..[2]»[3].

مصادر شرح شذور الذهب

١ — الإكمال[4]...؟
٢ — البسيط للواحدي
٣ — التحرير في شرح مسلم
٤ — التسهيل لابن مالك
٥ — شرح العمدة لابن مالك
٦ — شرح الهداية للمهدي
٧ — ما تغلط فيه العامة لأبي منصور الجواليقي
٨ — المقرب لابن عصفور
٩ — المحتسب لابن جني

أما أكثر من نسبت إليهم أقوال، أو نوقشت لهم آراء بهذا الكتاب من أئمة النحو فهم حسب عدد تردد أسمائهم به: الزمخشري، والكسائي، والفارسي، وسيبويه، والفراء، وابن مالك، والأخفش، وابن السراج، وابن الحاجب، وابن الخباز.

تاريخ تأليفه

لم يعلم بعد على وجه التحديد تاريخ تأليف كتاب «شرح شذور الذهب» شأنه شأن كثير من مؤلفات ابن هشام. ولكن يبدو لي أن هذا الكتاب ألّف في فترة تفتحت فيها مواهب ابن هشام، وتطور بها فكره وإنتاجه لما يأتي:

---

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب ١٣٠، والبيت بتمامه:

أما ترى حيث سهيل طالعا   نجماً يضيء كالشهاب لامعا

وقائله غير معروف، انظر شواهد المغني ١: ٣٩٠؛: المقاصد النحوية ٣: ٣٨٤، الخزانة ٣: ١٥٥، شرح أبيات مغني اللبيب: ٣: ١٥١/١٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤: ٩٠.

(٢) المصدر السابق ٢٠٥.

(٣) مال ابن هشام في كتابه «المغني» إلى الرأي الأول وبه جوز ما اعترض عليه من قول الفقهاء في الرأي الثاني. انظر: المغني١، ١٣١.

(٤) في كشف الظنون ٢: ١١٧٠ أن لابن مالك كتاباً اسمه: «الإكمال» صنعه إكمالا للكتاب «العمدة» فلعله هو هذا الذي ذكره ابن هشام من مراجع «شرح شذور الذهب».

١ ــ أن شخصية ابن هشام أكثر ظهورا في هذا الكتاب منها في بعض مؤلفاته الأخرى كـ«شرح قطر الندى». وهذه حقيقة يدل عليها ما سبق الحديث عنه في بيان قيمة هذا الكتاب من منهجه المبتكر فيه، واستفائه لكثير من مباحثه بصورة لا نظير لها في عدد من الكتب المماثلة. كما تدل عليها آراء انفرد بها سيأتي أمثلة منها في الجزء الخاص بآرائه.

٢ ــ عنايته فيه بالإعراب، وببعض المباحث اللغوية وهذا اهتمام ظهر في إنتاجه المتأخر، وفيما يأتي من البحث إشارة إليه.

وبعد فهذا مجرد ظن رشحته بعض الظواهر، ولعل البحث يهدي إلى وجود مخطوطة من الكتاب فيها تاريخ تأليفه، تجعل الظن حقيقة.

مخطوطاته

أشار بروكلمان في كتابه: «تاريخ الأدب العربي» إلى ما وجده في مكتبات العالم من مخطوطات «شرح الشذور» على النحو الآتي:

في الأصل: برلين ٦٧٣٢، ٦٧٣٣، ميونخ ٧٤٤، باريس ٢٦٧٧ رقم ١١، ٤١٦١، ٤١٩٢، المتحف البريطاني ثاني (ملحق) ٩٧١، ٩٧٣، الأسكوريال ثان ٤٧: ٢، الجزائر ١٣١، (مكتبة جمعية المستشرقين الألمان ٧٩)، أيا صوفيا ٤٥٤٣، الإسكندرية نحو ٣٤٥ فنون ١٤٢ رقم ٦، القاهرة أول ٤: ٦٨، ١٠٠، ثاني ٢: ١٢٧، مكرم: فهرس مكتبة مكرم (القاهرة) رابع) ٣٩، برنستون جاريت ٤٥٩، الموصل، بغداد سنة ١٩٢٧، ١٤٨ رقم ١٣٨، ١٨٩ رقم ١٠١[1].

في الملحق: هاويت بهالة: ٢٥٣، ٢٥٤، بريل ١٧٨، ثاني ٣٦٧، ميونخ ١٤٨ رقم ٢٨، باريس ٥٣٢١، المتحف البريطاني (براون): ٦٨٨٠ ثالث ٥١، بودليانا ١: ١١٥٣، ٢: ١٨٣، القيروان بفاس ١٢٠٩، السليمانية ١١٣١، القاهرة ثاني ٢: ١٢٧، ٢٣٥، القاهرة رابع ب١٧، دمشق عمومية ٧٥ رقم ١٢٠، ١٢١، مشهد ١٢، ٢٨ رقم ١٠١[2].

وهناك مخطوطات أخرى كثيرة لـ«شرح شذور الذهب» لم يشر إليها بروكلمان منها:

مخطوطات مكتبة الأزهر التي تزيد على خمسين[3]، أقدمها اثنتان: واحدة بتاريخ ٨٣٨هـ رقمها (٥٤٩) ٣٤٧٥[4]. والثانية بتاريخ ٩٩٦هـ ورقمها (٩٦٨) ٧٥١٤[5].

---

(١) GAL II 30.

(٢) GALS II 19.

(٣) فهرس مكتبة الأزهر ٤: ٢١٩ــ٢٢٤.

(٤) المصدر السابق ٤: ٢٢٠.

(٥) المصدر السابق ٢٢١.

مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس وهي نحو[١] خمس عشرة مخطوطة أقدمها بتاريخ ٩٢٠هـ ورقمها ٤١٥١[٢].

وفي مكتبة المسجد الأحمدي بطنطا أربع نسخ[٣]، وفي خزائن كتب الأوقاف ببغداد أربع أيضا[٤]. وفي مخطوطات المكتبة العباسية بالبصرة نسخة[٥].

وجاء في مخطوطات المتحف البريطاني منذ ١٩١٢ التي لم تدخل في فهرس مطبوع نسخة من «شرح
Entries of manuscripts acquired since 1912, which have not yet been published in a printed catalogue
الشذور» برقم ١٥٨٣ ((or 8083)).

وفي مكتبة عارف حكمت بالمدينة نسخة قديمة بتاريخ ٩٩٣هـ رقمها ١٣٤. وفي مكتبة بلدية المنصورة نسخة مخطوطة بتاريخ ١٠٦٦هـ[٦].

نشره

أقدم طبعات «شرح شذور الذهب» المعروفة كانت بمصر ١٢٥٣هـ في[٧] ١٩٤ صفحة، ثم في المطبعة الأزهرية بالقاهرة ١٢٧٩هـ[٨]، وطبع بعد ذلك بمطبعة بولاق ١٢٨٢هـ[٩] ١٢٩٢هـ[١٠]، وفي القاهرة ١٢٨٩هـ[١١]، ١٢٩٤هـ[١٢]، ١٢٩٩هـ[١٣]، وبالمطبعة الشرقية بالقاهرة ١٣٠٣هـ[١٤]، وبالخيرية بالقاهرة ١٣٠٤هـ[١٥]، وبالمطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٠٥هـ[١٦]، وبالخيرية مرة أخرى ١٣٠٧هـ[١٧]، وأعادت مطبعة بولاق طبعه ١٣١٠هـ، ١٣٢٠هـ، ١٣٤٤هـ ضمن مجموعة[١٨]. ثم طبع بمطبعة البابي الحلبي ١٣٤٥هـ،

(١) فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٢٨٥، ٢٨٦.
(٢) المصدر السابق ٢٨٥.
(٣) علي سامي النشار: فهرس مخطوطات المسجد الأحمدي بطنطا ١٠٥.
(٤) أسعد طلس: الكشاف عن خزائن كتب الأوقاف ١٨٢، ١٨٣.
(٥) مخطوطات المكتبة العباسية بالبصرة ٧٠.
(٦) مجلة معهد المخطوطات: المجلد الرابع ٢:٢٧٦.
(٧) معجم سركيس ٢٧٥.
(٨) نفس المصدر.
(٩) نفس المصدر.
(١٠) GALS II 19
(١١) GAL II 36
(١٢) GALS II 19
(١٣) GAL II 30
(١٤) معجم سركيس ٢٧٥.
(١٥) نفس المصدر.
(١٦) نفس المصدر.
(١٧) نفس المصدر.
(١٨) GALS II 19

١٣٤٩هـ وبهامشه حاشية الأمير على الشرح المذكور[١].

وقد قام محمد محيي الدين عبد الحميد بتحقيق الكتاب ونشره مع كتاب: «منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب» الذي وقفه على شواهده. ومن أحدث نشرات الكتاب المذكور مع التحقيق المشار إليه الطبعة الحادية عشرة بالمكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٦٨م.

ونشر هذا الكتاب أيضا محمد سيد كيلاني مع مقدمة له وعناية بشواهده: نسبةً لقائليها، وشرحاً لمفرداتها اللغوية، ومعانيها وإعرابا لها مع بعض تعليقات من حاشيتي الأمير وعبادة. وسماه: «الإفادة من حاشيتي الأمير وعبادة على شرح شذور الذهب» وذلك سنة ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م مطبعة البابي الحلبي بمصر.

ومن طبعاته الحديثة طبعة مكتبة محمد علي صبيح ١٣٨٦هـ/١٩٤٦م باعتناء عبد المتعال الصعيدي الذي جعل فيها المتن مشكولا في أعلى الصفحة، والشرح تحت المتن مع ضبط ما يحتاج إلى ضبط. وتحت ذلك تعليقاته التي سماها «شذرات على شرح شذور الذهب».

شروح أخر لشذور الذهب

لـ«شذور الذهب» عدة شروح غير شرح ابن هشام له، من هذه الشروح ما يأتي:

١ــ السرور، في شرح الشذور

تأليف بدر الدين حسن بن أبي بكر بن حمد القدسي الحنفي ٨٣٦هـ/١٤٣٢م القاهرة ثاني ٢: ١١٦[٢].

٢ــ شرح الصدور، لشرح زوائد الشذور

لشمس الدين أبي عبدالله محمد أمين زين الدين عبد الدائم بن شرف الدين موسى المعروف بالبرماوي الشافعي من علماء القرن التاسع الهجري، على مواضع في شذور الذهب لم يتعرض لها مؤلفه في شرحه. فرغ من تأليفه ٨٧٩هـ. وفي كشف الظنون أنه لبدر الدين حسن بن أبي بكر بن أحمد القدسي الحنفي ٨٣٦هـ[٣].

وتوجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر برقم (١١٩٧) ١٢٥٩٤[٤].

وقد نسب «بروكلمان» هذا للحسن بن أبي بكر الحلبي ٨٣٦هـ/١٤٣٢م نقلا عن حاجي خليفة، وأشار إلى الموجود من مخطوطاته بالأسكوريال ٤٤٩ رقم ٢، ثم نسبه لمحمد بن عبد الدايم البرماوي

---

(١) فهرس دار الكتب المصرية ــ الملحق الثالث ــ ٢: ٤٦.
(٢) GALS II 20.
(٣و٤) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ٢٥٧.

٨٣١هـ/١٤٢٧م[١] (وهذا الأخير هو ما نسب إليه الكتاب في فهرس مكتبة الأزهر)[٢]. وقد أشار بروكلمان عقب ذلك إلى ما علم به من مخطوطاته بالإسكندرية نحو ٣٦، وقولة ٢: ٩٢[٣].

٣ــ شفاء الصدور، في حل ألفاظ الشذور

تأليف كمال الدين محمد بن عبد المنعم الجوجري المصري سنة ٨٨٩هـ[٤].

وذكر بروكلمان أن وفاته كانت سنة ٩٢٦هـ/١٥٢٠م وأشار إلى ما يوجد من مخطوطات هذا الكتاب برامبور ١: ٥٤١ رقم ١٣٣[٥].

٤ــ بلوغ الأرب، بشرح شذور الذهب

تأليف شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السنبكي المتوفى ٩٢٥هـ[٦]، وقد فرغ من تأليفه ٨٨٢هـ[٧].

أشار «بروكلمان» إلى مخطوطات هذا الشرح التي علم بها على النحو الآتي: برلين ٦٧٣٤، ٦٧٣٥، هامبورج المجموعة الشرقية السامية ٤٩ رقم ٢[٨]. القاهرة ثاني ٢: ٨٢، الظاهرية بدمشق ٦٧، (عمومية بدمشق ٧٥) ١٢٣[٩].

وتوجد ــ غير ما ذكره بروكلمان ــ خمس مخطوطات لهذا الشرح بمكتبة الأزهر أقدمها نسخة بتاريخ ٨٩٩هـ برقم (٣٦٣) ٢٤٨١. بخط أحمد بن حسن المشهور بابن أخت جلال الدين المحلي[١٠].

كما أنه توجد بعض مخطوطات لهذا الشرح بالملحق الثالث لفهرس دار الكتب المصرية ٢: ٣٤، ومنه نسخة بمكتبة بلدية المنصورة بخط محمد بن أحمد بن شعيب الطرابلسي[١١].

---

(١) GAL II 30.
(٢) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤:١٥٧.
(٣) GAL II 30.
(٤) انظر: حاجي خليفة ١: ١٠٣٠.
(٥) GALS II 19.
(٦) فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١١٧، وفي بروكلمان أنه توفي ٩٢٦هـ. انظر: GAL II 30
(٧) انظر: فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١١٧.
(٨) GAL II 30.
(٩) GALS II 19.
(١٠) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤:١١٧.
(١١) مجلة معهد المخطوطات، المجلد الرابع ٢:٢٧٤.

٥ــ شفاء الصدور، بشرح الشذور

لعبد الملك بن جمال العصامي بن صدر الدين إسماعيل بن عصام الدين الأسفراييني، المشهور بملا عصام ١٠٣٧هـ[١].

وقد ذكره «بروكلمان» وأشار إلى نسخه الخطية بما يأتي:

القاهرة أول ٤: ٧٨، ثاني ٢: ١٣٨، باتنه ١: ١٧١ رقم ١٥٨٥[٢]، بنكيبور ٢٠: ٢١٢٧[٣].

وبالإضافة إلى ما وردت الإشارة إليه عند «بروكلمان» من مخطوطات هذا الكتاب توجد نسخة بمكتبة الأزهر برقم (١٧٨٨) ٢٠٧٣٧[٤].

وهناك بضعة شروح أخرى، لم نقف عليها إلا عند بروكلمان الذي لم يذكر لنا أسماءها، وكانت تعريفاته لأصحابها غير كاملة، وإنما أشار إليها وإلى مخطوطاتها على النحو الآتي:

١ــ شرح جمال الدين عبدالله بن محمد ــ سباط ١٩٥[٥].

٢ــ شرح محمد أمير ــ رامبور بالهند ١: ٥٣٣ رقم ٥٢[٦]، ولعلها حاشية الأمير الآتية.

٣ــ شرح ابن ملا ــ صنفه سنة ٩٩٥هـ/١٥٨٧م بطرسبرج ١٨٩[٧].

٤ــ شرح لمجهول ــ سباط: مكتبة المخطوطات الخاصة ببولس سباط ــ القاهرة ١٨٣، ١٩٥، الموصل ٢٢٤ رقم ٢٠٦[٨].

حواشي شرح شذور الذهب

١ــ حاشية على شرح الشذور لابن هشام

تأليف أبي القاسم بن محمد البجائي ٨٦٦/١٤٦١م خط مغربي قياس ١٤/٢٠، ١٧٨ ورقة ٢٢ سطرا. رقم ٤١٦٠[٩].

---

(١) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ٢٧٣.

(٢) GAL II 30.

(٣) GALS II 19.

(٤) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ٢٧٣.

(٥) GALS II 20.

(٦) GALS II 20.

(٧) GAL II 30.

(٨) GAL II 30.

(٩) فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس ٢٦٣.

٢ــ حاشية الفيشي

ليوسف المالكي الفيشي ١٠٦١هـ/١٦٥١م[١]. وتوجد بعض مخطوطات من هذه الحاشية بدار الكتب المصرية[٢].

٣ــ حاشية عبادة

لمحمد عبادة العدوي ١١٩٣هـ/١٧٧٩م[٣]. وقد جاء في فهرس مكتبة الأزهر وصف لمخطوطتين لهذه الحاشية واحدة بتاريخ ١٢٦٢هـ برقم (٢٩٦٩) صعايدة ٣٩٦٩٠، والثانية بتاريخ ١٢٦٨هـ ورقم (٩٧٢) ٧٦٠٦[٤].

وقد طبعت هذه الحاشية بالمطبعة الوهبية بالقاهرة سنة ١٢٩٢هـ[٥]، وبالمطبعة العثمانية بالقاهرة سنة ١٣٠٣هـ[٦]، وبالمطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٨هـ[٧].

٤ــ حاشية الدسوقي

لمحمد بن أحمد بن عرفة المعروف بالدسوقي المالكي ١٢٣٠هـ. من هذه الحاشية توجد مخطوطة بمكتبة الأزهر برقم (٣٣٢٥) ٤٣٠٦١[٨].

٥ــ حاشية الأمير

لمحمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباوي المالكي الأزهري المعروف بالأمير ١٢٣٢هـ/١٨١٧م. وهي من أشهر الحواشي المعروفة لـ«شرح شذور الذهب»[٩].

وقد أشار «بروكلمان» إلى ما وقف عليه من مخطوطاتها بـالقاهرة ثاني ٢: ٩٤[١٠]. ويوجد غير ما أشار إليه نحو ١٩ مخطوطة من هذه الحاشية بمكتبة الأزهر معظمها مدوّن معه تاريخ نسخه. وأقدم هذه المخطوطات نسخة ضمن مجموعة برقم (٣٩٠٢) ١٦٥٣ نسخت سنة ١٢٤٠هـ[١١].

---

(١) GALS II 20.

(٢) انظر: فهرس دار الكتب المصرية الثاني ٢: ١٠١.

(٣) GALS II 20.

(٤) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١٧٣.

(٥) المصدر السابق.

(٦) GALS II 20.

(٧) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١٧٣.

(٨) انظر: المصدر السابق ٤: ١٥٨.

(٩) المصدر السابق ٤: ١٤٨.

(١٠) GALS II 19-20.

(١١) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١٤٨، ١٤٩.

نشرهـا

طبعت هذه الحاشية بالقاهرة سنة ١٢٧٢[١] ، ١٢٧٥ ، ١٣٠٥هـ[٢] ، وطبعت ومعها تقرير الإمبابي (١٣١٣هـ[٣]/١١٩٥م) بالقاهرة سنة ١٢٨٥هـ[٤]. ثم بمطبعة المعارف البهية بالقاهرة سنة ١٢٩٥[٥] ، وبالمطبعة العلمية بالقاهرة سنة ١٣١٠هـ[٦]. وعلى الهامش حاشية على قطر الندى.

٦ـــ حاشية الدر المنثور، على شرح الشذور

لمحمد منصور اليافعي الحنفي من علماء القرن الثالث عشر الهجري[٧] وذكر بروكلمان أنه أتمها سنة ١٢٣٧هـ نحو ١٨٢١م[٨].

وتوجد مخطوطتان لهذه الحاشية بمكتبة الأزهر: واحدة برقم (٥٦٨) ٣٦٣٢ والثانية برقم (٣٢٥٧) عروس ٤٢٥٨٤[٩].

وقد أشار «بروكلمان» إلى ما وقف عليه من مخطوطات هذه الحاشية بـ: الإسكندرية نحو ١٦[١٠].

٧ـــ حاشية الجارم

لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أحمد بن عبد المحسن الحسني الإدريسي المعروف بالجارم الرشيدي الحنفي من علماء القرن الثالث عشر فرغ من تأليفها سنة ١٢٤٠هـ[١١].

توجد منها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية بالقاهرة برقم ٣٨٦[١٢]. ونسخة أخرى بفهرس مكتبة الأزهر ٤ : ١٥٣ برقم (١٤٥٧) ١٥٨٢٦[١٣].

---

(١) GAL II 30.
(٢) GALS II 20.
(٣) GALS II 20.
(٤) معجم سركيس ١:٤٧٣، فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١٤٨، وبه طبعات أخرى.
(٥) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١٣٠.
(٦) انظر: معجم سركيس ١: ٤٧٨.
(٧) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١٩٥.
(٨) GAL II 30.
(٩) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤:١٩٥.
(١٠) GAL II 30.
(١١) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١٥٣ وأيضا: GALS II 20.
(١٢) انظر: فهرس دار الكتب ٢:٩٥.
(١٣) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤:١٥٣.

٨ـ **حاشية نعمة الله**

لنعمة الله بن عبدالله الحسيني الجزائري. ذكرها بروكلمان وأشار إلى ما عرفه من مخطوطاتها بما يأتي: القاهرة ثاني ٢: ٩٥[1].

٩ـ **حاشية على شرح شذور الذهب**

تأليف محمد الأمين.

توجد منها مخطوطة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٥٦ نحو.

التقاريـر

١ـ **تقرير الإمبابي على حاشية الأمير**

لشمس الدين محمد بن الإمبابي الشافعي ١٣١٣هـ. جاء في فهرس مكتبة الأزهر وصف لبضع مخطوطات لهذا التقرير، منها نسخة بتاريخ ١٢٩٢هـ ورقم (٣٤٨٥) ٤٦٦٨٠[2]، وفي دار الكتب المصرية بالقاهرة ٢: ٩٤، وبالمسجد الأحمدي بطنطا نسخة برقم ج٦٣، ع٦٤ بخط جيد كتبت سنة ١٢٩٤هـ[3].

وقد سبقت الإشارة إلى ما طبع من هذا التقرير مع حاشية الأمير.

٢ـ **تقرير الشرشيمي على حاشية الأمير**

للسيد الشرشيمي الصغير الشرقاوي الشافعي من علماء أواخر القرن الثالث عشر الهجري[4].

توجد منه أربع مخطوطات بمكتبة الأزهر: نسخة بخط السيد محمد صادق الحلبي سنة ١٢٥٧هـ برقم (٢٢٩٣) رافعي ٢٧١٩٨، ونسخة بخط عبد الرحمن بن إبراهيم الإبياري سنة ١٢٦٥هـ برقم (٧٦٢٤) الإمبابي، ٤٨٥١٧، ونسخة بخط يوسف عبد السلام الورداني سنة ١٢٧٠هـبرقم (١٤٣٨) ١٥٨٠٧، والنسخة الرابعة ـــ وهي أحدثها ـــ بخط المؤلف سنة ١٢٧٣ برقم (٢٢٩٣) رافعي ٢٧١٩٨[5].

٣ـ **تقرير الإمبابي على ختم شرح الشذور**

في مكتبة الأزهر نسختان إحداهما المسودة بخط المؤلف رقمها (٣٦٤٢) الإمبابي ٤٨٥٣٥[6].

---

(١) GALS II 20.

(٢) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١٣٠.

(٣) انظر: فهرس مخطوطات المسجد الأحمدي بطنطا ١٠٢.

(٤و٥) انظر: فهرس مكتبة الأزهر ٤: ١٣٢، ١٣٣.

(٦) المصدر السابق ٤: ١٣٢.

بعض مصنفات أخرى حول شرح الشذور

١ــ مختصر شرح شذور الذهب

لشهاب الدين أحمد بن صلاح الدين بن محمد المحلي توجد منه مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٠٦٤) تم نسخها بتاريخ ٨٤٦هـ[١]

٢ــ نكت على شذور الذهب

لجلال الدين السيوطي ٩١١هـ ضمن نكته على الألفية، والكافية، ونزهة الطرف في علم الصرف. بدأ في تأليفها سنة ٨٦٧هـ وانتهى منها سنة ٨٩٥هـ.

توجد بدار الكتب المصرية مخطوطة منها تمت كتابتها من خط المؤلف في ١٣ شعبان ٨٩٦هـ وعلى هذه النسخة في مواضع متعددة بخط المؤلف ما يفيد قراءة صاحبها زين الدين عبد الجبار الشاذلي لها على المؤلف والنسخة المذكورة برقم (٣٥٩)[٢] كما توجد بضع نسخ أخرى[٣].

وتوجد نسختان من (النكت) بمكتبة الأزهر[٤]. ومن هذه الحاشية مخطوطة بقسم المخطوطات بجامعة الملك سعود برقم ٨٤٥ عليها تمليك سنة ١١٩٤هـ، وبمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة نسختان الأولى برقم ٢٠٢ نحو، والثانية برقم ٢٠٧.

وبالمكتبة الوطنية بتونس نسخة برقم ١٥٤٨[٥]م، وثانية برقم ٥٠١[٦]م، وثالثة برقم ٣٥٠٣[٧]م.

شواهــده

جاء في متن «شذور الذهب» وشرحه مئتان وواحد وأربعون شاهدا[٨]. منها أحد عشر لشعراء محدثين[٩] لا يستشهد بشعرهم، إنما جيء بها للتمثيل أو الاستطراف ويسمى الجميع شواهد تجوزا. وقد ألفت شروح لهذه الشواهد ما علمناه منها هو:

---

(١) GALS II 20.

(٢) انظر: فهرس دار الكتب المصرية الثاني ٢: ١٧١.

(٣) المصدر السابق ٢: ١٧١، ١٧٢.

(٤) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ٣٣١.

(٥) انظر: مجلة معهد المخطوطات م ١٨ جـ ١ ٥٤.

(٦) المصدر السابق ٧٢.

(٧) المصدر السابق ٢: ٢٣٦.

(٨) باحتساب شاهدين وردا بالمتن ولم يذكرا بالشرح. انظر ص ١٠٧، ١٠٨.

(٩) انظر: ص ١٥، ٢٣، ٣٦، ٥٨، ٦٥، ٦٦، ٩٧، ١٦٨، ١٧٨، ١٩٨، ٢٠٣.

١ــ الشرح الأطول لشواهد شذور الذهب

تأليف أبي القاسم بن محمد البجائي المتوفى سنة ٨٦٦هـ/١٤٦١م أوله: الحمد لله الذي بحمده نستفتح... وبعد فهذا شرح لطيف على شواهد شذور الذهب...

وتوجد من هذا الشرح مخطوطتان بالمكتبة الأحمدية بتونس: الأولى ضمن مجموعة برقم ٤١٥٧ من الورقة ٢١ إلى ١٠٣. والثانية ضمن مجموعة برقم ٤١٧٧ من الورقة ٤٦ إلى ١٦٧ [١]. وبالمكتبة الوطنية بتونس نسخة برقم ٦١١م [٢].

٢ــ شرح شواهد الشذور

تأليف شمس الدين محمد علي الفيومي؟

جاء في أوله: «... وبعد فهذا تعليق على ما في «شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب» من الشواهد لخصته من شرح لها وقفت عليه لمولانا الأستاذ أبي القاسم محمد البجائي... غير أنه رحمه الله تعالى قد أطال فيه بزيادة ما يستغني المقام عنه. فأحببت تلخيصه مختصرا على ما يتعلق بكل بيت من اللغة حيث احتيج إليه، والإعراب، وما يكتفي به مما يتعلق بالقائل بعد تسميته، مقلدا له رحمه الله فيما ذكره. وقد ذكر رحمه الله ما نقل منه من الكتب المعتمدة وعبارته: وبعد، فإن كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» من أنفس ما ألف في علم النحو، غير أن شواهده لم أر من تعرض لشرحها فأردت أن أجعل عليه شرحا... ناقلا عن الإمام العيني مما كتبه على شواهد الكتب الأربعة، ومن «شرح أبيات شواهد الجمل» للشيخ الفهري، ومن «شرح شواهد المغني» للإمام السيوطي، ومن الدماميني الكبير على المغني. ومن غيرها مما تدعو الحاجة إليه.

وقد نشر هذا الشرح بالقاهرة سنة ١٢٨١هـ [٣]، ١٢٩١هـ [٤]، ١٣٠٤هـ [٥]، ١٣٩٤هـ [٦].

٣ــ إعراب آيات الشذور

تأليف أبي القاسم البجائي.

توجد منه مخطوطة بمكتبة الحرم النبوي برقم ٢ نحو، الملحقة بالمكتبة العامة بالمدينة المنورة.

---

(١) انظر: فهرس المكتبة الأحمدية ٢٨٨.

(٢) انظر: مجلة معهد المخطوطات م ١٨ جـ ١ ص ٢٦.

(٣) انظر: فهرس دار الكتب المصرية ثاني ٢:١٢٩، فهرس المكتبة الأزهرية ٤:٢٦١ وانظر أيضا GALS II 20.

(٤) انظر: معجم سركيس ٢: ١٤٧٧، فهرس المكتبة الأزهرية ٤:٢٦١ وانظر أيضا GALS II 20.

(٥) GAL II 30

(٦) انظر: أوائل الكتب العربية ١٣١،١٣٢.

٤ـــ شرح شواهد الشذور

تأليف بعض الأفاضل[1].

٥ـــ منتهى الأرب بتحقيق وشرح شذور الذهب

تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد

نسب فيه الشواهد لقائليها، وشرح مفرداتها اللغوية، وأعربها. وعلق على بعض المسائل. وقد نشره بهامش طبعاته لشذور الذهب.

٦ـــ شذرات على شرح شذور الذهب

تأليف عبد المتعال الصعيدي.

عني فيه بنسبة الشواهد لقائليها، وشرح المفردات وإعرابها في إيجاز مع بعض تعليقات من حواشي الكتاب. وقد نشر بهامش طبعته التي سبقت الإشارة إليها.

---

(١) انظر: فهرس دار الكتب المصرية ثاني ٢:١٢٩.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح قطر الندى وبل الصدى

تعريف

«**قطر الندى، وبل الصدى**» مقدمة، أو متن صغير يقع مطبوعا في تسع وعشرين صفحة من القطع الصغير[1]. ألفه ابن هشام للمبتدئين في النحو بعبارة موجزة مركزة جعلته صالحا للاستظهار، جامعا للمبادىء الأساسية. إلا أن ما به من إيجاز وتركيز أكسبه صعوبة في اجتلاء بعض معانيه، وقصورا في اكتمال بعض مباحثه، مما حدا صاحبه أن يشرحه بكتابه: «**شرح قطر الندى، وبل الصدى**» الذي يقول في مقدمته: «وبعد: فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بـ«قطر الندى، وبل الصدى» رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها.»[2]

وقد جعل المؤلف شرحه هذا مشتملا على المتن، وكلمات «المتن» مسبوقة بـ«ص». وما يعقبها من شرح لها مسبوق بـ«ش» للتمييز بينهما.

موضوع الكتاب وتبويبه

اقتصر الكتاب على مباحث النحو فليس به من مباحث الصرف إلا قليل: كأنواع المشتقات، والوقف، وهمزة الوصل.

وقد سار ابن هشام في تبويب هذا الكتاب على الطريقة التي عرفت في ألفية ابن مالك وشروحها. ولم يخالف هذه الطريقة إلا مخالفة يسيرة في بعض الأبواب. فمثلا نجد أنه ذكر إعراب المضارع: رفعه، ونصبه، وجزمه، وأدوات نصبه، وجزمه — عقب الكلمات التي تعرب بالعلامات الفرعية، والتي كان آخرها المضارع المعتل الآخر. وبذلك جاء إعراب المضارع بين أول الأبواب في قطر الندى، على حين أنه في الألفية وشروحها يأتي مع المباحث الأخيرة. كذلك يأتي ابن هشام بالمنادى عقب المفعول به مباشرة، ملاحظا أن المنادى نوع من المفعول به، على حين نجد أن ابن مالك وشراح ألفيته ذكروا المنادى عقب التوابع.

وهناك اختلافات أخرى يسيرة في التبويب، ولكن مجموع هذا لا يؤثر في المشابهة الكبيرة بين تبويب القطر، وتبويب الألفية وشروحها.

---

(١) طبعة ١٣٥٧هـ ١٩٣٨م. البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

(٢) ابن هشام: شرح قطر الندى ٤.

أهــم خصائصـه

١ــ الاختصـــار

«شرح القطر»، كتاب مختصر عالج فيه صاحبه المباحث التي اشتمل عليها علاجا يميل فيه بعامة إلى ما يليق بالمختصرات من إيجاز، وبعد عن التفصيلات الكثيرة:

ــ مسوغات الابتداء بالنكرة

ففي الابتداء بالنكرة يكتفي من مسوغاتها بالعموم والخصوص[١]، على حين نجد ابن مالك يذكر في ألفيته من هذه المسوغات ستة في قوله:

ولا يجُوزُ الابْتِدا بالنَّكِـره ما لـم تفد: كعندَ زيـد نَمـره
وَهَـل فَتىً فيكـم؟ فَمَا خلٌّ لنـا ورجـلٌ مِـن الكـرامِ عندَنا
وَرغَبةٌ في الخيرِ خيرٌ، وعَمَـلْ برٍّ يزيـن، وَلْيُقَسْ مـا لَمْ يُقَلْ

وابن عقيل يذكر منها أربعة وعشرين في شرحه للألفية[٢]...

ــ شروط ما الحجازية

وفي شروط «ما» الحجازية العاملة عمل ليس يذكر ابن هشام ثلاثة شروط هي: «أن يتقدم اسمها على خبرها، وألاّ تقترن بإن الزائدة، ولا خبرها بإلاّ»[٣]. وابن مالك يذكر لـ«ما» هذه أربعة شروط، الثلاثة التي ذكرها ابن هشام، ورابعا هو: عدم تقدم معمول الخبر إلا إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا. وذلك كما يفهم من قوله:

إعمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلت «مَا» دون «إن» مَعَ بَقَا النَّفْـي، وتَرْتيبٍ زُكِـنْ
وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ او ظرفٍ كـ«مـا بي أنت مَعْنِيًّا» أجـاز الْعُلَمَا

ويزيد ابن عقيل على ذلك شرطين هما: ألا تتكرر «ما»، وألا يبدل من خبرها موجب[٤].

---

(١) انظر شرح قطر الندى ١٦٢ــ١٦٣.
(٢) انظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١: ٢١٦ــ٢٢٧.
(٣) ابن هشام: شرح قطر الندى ١٩٨.
(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١: ٣٠٦.

— مسائل باب الحال

ولا يقتصر اختصار ابن هشام كتابه «شرح القطر» على طريقة تناوله لمسائل الموضوع الواحد، واكتفائه بإيراد ما يراه أهم شروط هذه المسائل أو أحكامها، وإنما يتعدى ذلك إلى أنواع هذه المسائل وعددها.

في باب الحال مثلا اقتصر من مسائله على: تعريف الحال، وشرط تنكيره، وشروط صاحبه. وقد عالج هذه المباحث في نحو ثمانية وثلاثين سطرا(1).

فإذا انتقلنا إلى كتاب «أوضح المسالك» للمؤلف نفسه، ونظرنا في باب الحال، وجدنا في هذا الكتاب من مسائله ما يأتي: تعريف الحال، الحال المؤسسة، والحال المؤكدة، أوصاف الحال، الأصل في صاحب الحال التعريف، الحال مع صاحبها من حيث التقديم والتأخير، شروط مجيء الحال من المضاف إليه، الحال مع عاملها من حيث التقديم والتأخير، تعدد الحال، الحال مفردا وجملة وشبه جملة، رابط الحال، حذف عامل الحال.

وعلى الرغم من أسلوب ابن هشام المركز في كتابه — أوضح المسالك — وعبارته التي بالغ في إيجازها فقد بلغت سطور باب الحال في هذا الكتاب حوالي مائة واثنين وتسعين سطرا(2).

— الاستغناء عن أبواب

ونوع آخر من الاختصار نجده في كتاب «شرح القطر» هو أنه لم يستوعب كل أبواب النحو التي نجدها في ألفية ابن مالك وشروحها، فنحن لا نجد فيه: باب «أفعال المقاربة»، وباب «التحذير والإغراء»، وباب «الاختصاص» وذلك فضلا على أنه لم يأت به من مباحث الصرف إلا ما سبقت الإشارة اليه.

وهذا كله لا يخل بقيمة الكتاب، لأن صاحبه أراده مختصرا للشادين في علم النحو. وقد رزق هذا الكتاب من التوفيق في أداء الغاية التي ألف من أجلها بما لم تحظ به إلا قلة من الكتب. وبقي منذ قرون توالت حتى يومنا هذا وهو معتمد كثير من المؤسسات العلمية في تعليم العربية.

٢ — التفصيل في بعض المواطن

ومع أن الطابع العام لـ«شرح القطر» هو الاختصار، فإن ابن هشام يأتي في بعض مباحثه بتفاصيل لا نجدها في كتب أطول منه.

---

(١) انظر شرح قطر الندى ٣٢٧—٣٣١.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢: ٧٧—١٠٧.

— شروط «لا» العاملة عمل ليس

فمن ذلك شروط «لا» العاملة عمل ليس فهو يشترط لعملها أربعة شروط: الثلاثة التي ذكرها ابن عقيل وهي:

١ — أن يكون الاسم والخبر نكرتين
٢ — وألا يتقدم خبرها على اسمها
٣ — وألا ينتقض النفي بإلا[١]

ويزيد عليها شرطا آخر هو: أن يكون ذلك في الشعر لا في النثر[٢].

—شروط عمل المصدر

ومن ذلك أيضا عمل المصدر فهو من المسائل التي بسط فيها القول، فقد ذكر له ثمانية شروط هي — في إيجاز —:

١ — أن يصح حلول فعل مع أن أو ما محله.
٢ — ألا يكون مصغرا.
٣ — ألا يكون مضمرا مثل ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح، لأنه ليس لفظه لفظ الفعل، وقد أجاز ذلك الكوفيون.
٤ — ألا يكون محدودا فلا تقول: أعجبني ضربتك زيدا.
٥ — ألا يكون موصوفا قبل العمل فلا تقول: أعجبني ضربك الشديد محمدا.
٦ — ألا يكون محذوفا، ولهذا ردوا على من قال في: (بسم الله): ابتدائي باسم الله ثابت.
٧ — ألا يكون مفصولا عن معموله، ولهذا ردوا على من قال في ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[٣]: إنه معمول لرجعه، لأنه قد فصل بينهما بالخبر.
٨ — ألا يكون مؤخرا، فلا يجوز: أعجبني زيدا ضربك. وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى: ﴿لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾[٤]، وقولهم: «اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا»[٥].

فهذه الشروط الثمانية لعمل المصدر التي ذكرها ابن هشام مفصلة في «شرح قطر الندى» لا نجد منها شيئا

---

(١) انظر شرح ابن عقيل للألفية ١: ٣١٣—٣١٦.
(٢) انظر: شرح قطر الندى ٢٠١.
(٣) ﴿إنه على رجعه لقادر، يوم تبلى السرائر﴾ الطارق، الآية ٨، ٩.
(٤) الكهف، من الآية ١٠٨.
(٥) انظر: شرح قطر الندى ٣٦٦—٣٧٤.

في «شرح الألفية»[1] لابن عقيل. وما ورد منها في «أوضح المسالك»[2] هو الشرط الأول فقط، أما ما ورد منها في «شرح شذور الذهب»[3] فهو أربعة.

٣ــ الاختيار، والنقد

والإيجاز الذي يغلب على مباحث «شرح قطر الندى» لم يجعله مجرد مختصر دقيق لما قرره السابقون، أو اتفق عليه جمهورهم. فإن ابن هشام في مواطن كثيرة من الكتاب يعرض آراء النحاة فيما اختلفوا فيه، ويختار منها ما يراه أولى بالترجيح، أو يشير إلى مخالفته لهذه الآراء، أو يخطيء منها ما يراه خطأ.

ــ رافع المضارع

فمن ذلك ما قاله السابقون حول رافع المضارع: «أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً، كقولك «يقوم زيد، ويقعد عمرو» وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له، ما هو؟ فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم، وقال الكسائي: حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعته للاسم، وقال البصريون: حلوله محل الاسم، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحو «أن ولن ولم، ولمّا» امتنع رفعه، لأن الاسم لا يقع بعدها. فليس حينئذ حالا محل الاسم.

«وأصح الأقوال الأول، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم.

«ويفسد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه، وقول ثعلب أن المضارعة اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما، ولا قائل به.

ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو «هلاّ يقوم»، لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض»[4]

وابن هشام في هذه المسألة لم يكتف بعرض الآراء المختلفة فيها، واختيار ما يراه أولاها وأصحها، وإنما قدم لنا أسباب رفضه للآراء الأخرى، ومن بينها رأي البصريين.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل: باب إعمال المصدر ٢: ٩٣ــ١٠٥.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢: ٢٤١.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ٣٨١ــ٣٨٢.

(٤) ابن هشام: شرح قطر الندى ٧٨، ٧٩.

— إذ مــا

وقريب من هذا موقفه مما قاله النحاة حول «إذ ما». فإنه يقول: فأما «إذ ما» فاختلف فيه سيبويه وغيره، فقال سيبويه: إنها حرف بمنزلة «إن» الشرطية، فإذا قلت: «إذ ما تقم أقم» فمعناه: إن تقم أقم، وقال المبرد، وابن السراج، والفارسي: إنها ظرف زمان، وإن المعنى في المثال: متى تقم أقم، واحتجوا بأنها قبل دخول «ما» كانت اسما، والأصل عدم التغيير، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعا، بدليل أنها كانت للماضي، فصارت للمستقبل، فدل على أنه نزع منها ذلك المعنى البتة، وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر.[1]

— تخطئــات

ومن تخطئاته للمتقدمين قوله: «وزعم الزجاجيّ أن من العرب من يبني «أمس» على الفتح وأنشد عليه قوله: «مذ أمسا»[2] وهو وهم، والصواب ما قدمناه من أنه معرب غير منصرف»[3]

ومن هذه التخطئات قوله في بحث جوازم الفعل الواحد وأن أحدها الطلب المتقدم عليه: «ولو كان المتقدم نفيا، أو خبرا مثبتا لم يجزم الفعل بعده. فالأول نحو: «ما تأتينا تحدثنا» برفع تحدثنا وجوبا، ولا يجوز لك جزمه، وقد غلط في ذلك صاحب الجمل»[4].

٤— سهولة التعبير ويسره

وهناك خصيصة أخرى بارزة في كتاب «شرح القطر» — إلى جانب ما تقدم — هي الميل إلى السهولة واليسر في التعبير رغبة في تقريب المعاني إلى أذهان المبتدئين، ولهذا قد يعدل عن تعريف مشهور إلى تعريف آخر أكثر وضوحا. فالتعريف المشهور للتابع هو: «الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا»[5] أو هو: «التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد»[6]. وتحتاج كلمة «مطلقا» في التعريف الأول الى بيان للقصد منها وذكر محترزاتها. كما أن عبارة «الحاصل والمتجدد» في التعريف الثاني تتطلب إيضاحا لها من صاحبه، فيأتي بشرح لمعناها تحقيقاً لهذا الإيضاح. أما ابن هشام فإنه يحرص في كتابه «شرح القطر» على أن يعرف التابع تعريفا أكثر

(١) ابن هشام: شرح قطر الندى ٤٨ وجاء في «حاشية السجاعي على شرح القطر» ص ١١٨— تعليق على ذلك بما يأتي: «وجهه أنه لا يلزم من تغيير الكلمة عن أحد الزمانين إلى الآخر خروجها عن معناها بالكلية، بدليل أن الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي. وإذا دخل عليه «إن» صار للمستقبل نحو: إن قام. ولا يخرج بذلك عن كونه فعلا ماضيا، وأن المضارع موضوع للحال والاستقبال، وإذا دخل عليه «لم» صار للزمان الماضي، ولا يخرج بذلك عن كونه فعلا مضارعا.

وقد جاء في «المغني»— ١ :٧٨— عرض الرأيين حول «إذ ما» في حياد، وكذلك جاء في «شرح شذور الذهب» ص ٣٧٤.

(٢) يشير بذلك إلى قول الشاعر:

لقد رأيت عجبا مذ أمسا ... عجائزاً مثل السعالي خمسا

(٣) ابن هشام: شرح قطر الندى ٢٤.

(٤) المصدر نفسه ١١١.

(٥) ابن عقيل: شرح الألفية ٢: ١٩٠ ، السجاعي: حاشية على شرح القطر ١١٠.

(٦) ابن الناظم: شرح الألفية ١٩١.

يسرا، لا يضطره شيء منه إلى بيان أو تفسير، فيقول: «التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها»(١).

وتعريف ابن هشام للتابع يبدو أكثر احاطة ودقة: فالتابع عنده «كلمة» وهو بذلك يشمل عطف الفعل الذي له أحكامه الخاصة في بابي: العطف والجزم. على حين نجد التابع في أحد التعريفين السابقين «اسما». فلا يشمل هذا النوع من العطف.

مصـــادره

أهم الكتب التي أشار إليها ابن هشام في «شرح قطر الندى» هي:

١ ــ الإجازة لابن عصفور ٢ ــ الأنموذج للزمخشري
٣ ــ الحلبيات لأبي علي الفارسي ٤ ــ شرح الجمل لابن عصفور
٥ ــ الكشاف للزمخشري

أما أئمة النحو الذين وردت أسماؤهم بالكتاب المذكور فأكثرهم ترددا به: سيبويه، والأخفش، والفراء، والكسائي، وابن سراج، والمبرد، والزجاج، وابن خروف.

مخطوطاته

توجد من كتاب «شرح قطر الندى» مخطوطات كثيرة متفرقة في أنحاء العالم، ذكر بروكلمان معظمها في كتابه «تاريخ الأدب العربي»، وفي ملحق هذا الكتاب. محددا ــ على عادته ــ أماكن وجودها مبينا أرقامها بهذه الأماكن كما يأتي:

في الأصل: جوتا ٢٣٨ ــ ٢٣٩ (حيث توجد مخطوطات أخرى)، مكتبة جميعة المستشرقين الألمان ٦٧ب، الإسكندرية ١١٠ (فنون) رقم ١، مكتبة المخطوطات الخاصة ببولس سباط ــ ٢٠٠، الموصل ٣٩ رقم ٢٤١، ٤٤ رقم ٥٠ــ٥١، ١٤٨ رقم ١٣٢، ١٦٣ رقم ٣٤٣، ٢٢٤ رقم القاهرة ٢٠٧، ٢٤٤ رقم ٣٢٣، ٣٢٤ باتنه ١: ١٦٩ رقم ١٥٦٦، برنستون، جاريت ٤٥٠ رقم ٢، فيلادلفيا ٣١(٢).

في الملحق: أمبروزيانا أول ١١ رقم ٣، ثاني ٤٣٨ رقم ٣، الفاتيكان ثالث ٨٤٨، الجزائر ١٣٢ ــ ١٣٣، الرباط ٤٩٧ رقم ٥، جامع القرويين بفاس ١٢٠٩، كمبردج ثالث ٩٢٢، برنستون ٦٨، ٧٠، أسكوريال ثاني ٤٧ رقم ١، بطرسبرج خامس ١٤٢، هاويت بهالة ٢٥٠ ــ ٢٥٢، باريس ٤١٥١ رقم ١ بالقاهرة ثاني ٢: ١٤٩، دمشق عمومية ٧٥ رقم ١١٢، مشهد ١٢: ٢٩، ١٠٤، آصفية ٢: ١٦٥٤ رقم

---

(١) ابن هشام: شرح قطر الندى ٣٩٩.
(٢) GAL II 28.

٢٠٨، ١٠١، رامبور ١: ٥٤٣ رقم ١٥٣، ١٥٥، ٥٥١ رقم ٢١٩، بنكبيور ٢٠: ٢١١٥، باتافيا ٧٣٦ — ٧٣٨[١].

وهناك نسخ أخرى من مخطوطات «شرح قطر الندى» لم يذكرها بروكلمان منها:

نسخة بالمتحف البريطاني وردت في قائمة: «المخطوطات منذ سنة ١٩١٢ التي لم تدخل بعد في فهرس مطبوع» وهذه النسخة تحت رقم OR ٨٥٥٢ وتقع في ١٣٧ ورقة قياس ٦,٥ × ٤,٥ بخط نسخي كتبت سنة ١١٩٠هـ/١٧٧٦م تقريبا. وفي هذه القائمة نفسها إشارة إلى وجود نسخة أخرى من هذا الكتاب بالمتحف البريطاني تحت رقم ٥٠٨٤ في ٥٧ ورقة قياس ٨/٨٥×٨/٦٥ بخط مغربي كتبت في القرن الثامن عشر الميلادي[٢].

ومن هذه المخطوطات نسخة بخزانة سعيد الديوه جي كتبت سنة ١٢٨٥هـ بخط محمد بن حاج حسن بن حاج علي دباغ زاده الموصلي وبالحاشية نظم قطر الندى لمحمد سعيد النويصري العمري المسمى: «نشأة الطلاب، وبهجة الأحباب». وبالخزانة المذكورة نسخة أخرى كتبت سنة ١٢٩٨هـ[٣].

ومنها عدة نسخ بخزائن كتب الأوقاف ببغداد بالأرقام والأوصاف الآتية: ١٢٢٥ قياس ٢٢×١٦سم، ١٤٩٥ قياس ٢١×١٥، ١٥٥٥ قياس ٢١×١٥، ١٠٠٤٦ قياس ٢٢×١٤، ٦١٠٤ قياس ٢١×١٤، ٦١٠١ قياس ٢١×١٤، ٦٠٨٧ قياس ٢١×١٥، ٦١٦٤ قياس ٢١×١٥، ١٢٤٨ قياس ٢١×١٣[٤]، ١٢٣٢ قياس ٢١×١٦[٥]، كما توجد بالخزائن النسخ الآتية: ١٢٢٣٧/٢٢١ مجلد لطيف... على الصفحة الأولى منه تمليك باسم السيد/ عبد الرحيم بن السيد أبي بكر الحاج محمد منصور المعروف بفيض زاده ١١٥١هـ، خطة قديم جيد — ٢٢سم × ١٦ سم، ورقة ٧٥، سطر ٢٥[٦]، ونسخة برقم ١٣١٨٤/٢٤٤ من مخطوطات القرن الحادي عشر، ورقة ٢٠٤ سطر ١٤[٧]، ونسخة برقم ١٢٤٨١/٢٤٥ تجليد قديم ورق سميك ١٢×١٦، ورقة ٢٠١ سطر ١١[٨].

وفي مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة النسخ المخطوطة التالية: نسخة رقم ٩٢ كتبت سنة ٩٤٧هـ بخط نسخي في ٥٠٤ صفحة قياس ١٩×١٢ مذهبة مزخرفة، ونسخة ثانية رقم ١١٥ بخط نسخي تاريخ نسخها

---

(١) GALS II 16.

(٢) Entries of manuscripts acquired since 1912 which have not yet been published in a printed catalogue.

(٣) مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد التاسع ٢: ٢٠٩.

(٤) محمد أسعد طلس: الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٨٣.

(٥) المصدر السابق ١٨٧.

(٦) عبد الله الجبوري: المستدرك ٢١١،٢١٢.

(٧) المصدر السابق ٢٣١.

(٨) المصدر السابق ٢٣٢.

١٠١٧ وفي ١٩٠ صفحة قياس ١٩×٢١ وناسخها مصطفى عبد الرحيم، ونسخة ثالثة رقم ٨٧ كتبت بخط نسخي سنة ١٢٧٤هـ في ٢٢٢ صفحة قياس ٢٥×١٧ مذهبة مزخرفة.

وتوجد بمكتبة بلدية المنصورة نسخة مخطوطة بتاريخ ٩٩٨هـ[١].

وبقسم مخطوطات جامعة الملك سعود نسخة برقم ١٦٩٠ عام، تقع في ٧٦ ورقة قياس ٣١,٥×٢٠,٥سم، تم نسخها سنة ١٢٢٦هـ بقلم يحيي بن حمود بن محمد بن عز الدين النعمي.

نشره

طبع «قطر الندى» طبعات كثيرة، أقدمها طبعة بولاق عام ١٢٥٣هـ في ١٥٨ صفحة[٢]، وطبع في الهند عام ١٢٦١هـ[٣]، وأعيد طبعه في بولاق عام ١٢٦٤هـ[٤]، وطبع بعد ذلك في القاهرة عام ١٢٧٤هـ[٥]، وفي تونس عام ١٢٨١هـ في ٣٧٥ صفحة وعليه حاشية لحسن الشريف[٦]. ثم في القاهرة عام ١٢٨٢هـ وبهامشه «نظم القطر» للشيخ عبد العزيز الفرغلي الأنصاري ويليه «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام و«تتميم الفوائد بسرد أبيات الشواهد مرتبة على حروف المعجم»[٧]. وطبع في إيران عام ١٢٨٥هـ[٨] وفي تونس عام ١٣٢٦هـ[٩] وفي القاهرة عام ١٣٣٠هـ[١٠]، ١٣٤٤هـ[١١].

ومن أحدث طبعات «شرح قطر الندى» طبعة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م بمطبعة السعادة بمصر مع تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد المسمى: «سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى» الذي عني فيه بشواهده: نسبة لها، وإعرابا، وهذه هي الطبعة الثانية عشرة له مع هذا التعليق. والكتاب في الطبعة المشار إليها يقع في ٤٨٨ صفحة. وعليها اعتمدت في دراستي له.

وقد نشر طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي معا شرح قطر الندى مع تعليقات منهما عليه عنيا فيها بإعراب الشواهد، وبإضافات وإيضاحات لبعض الموضوعات، كما تمتاز طبعتهما بالتطبيقات التي يأتيان بها عقب بعض الموضوعات بقصد تدريب الطلاب. وهذه الطبعة تقع في جزأين بمجلد واحد، والتعليقات التي عليها

---

(١) مجلة معهد المخطوطات العربية: المجلد الرابع ٢: ٢٧٦.
(٢) معجم سركيس ٢٧٥ وأيضا GALS II 16.
(٣) GALS II 17.
(٤) GALS II 17.
(٥) GAL II 28.
(٦) معجم سركيس ٢٧٥. وهو حسن عبد الكبير المتوفى سنة ١٢٣٢هـ، وسيأتي ذكر حاشيته ضمن حواشي هذا الكتاب.
(٧) معجم سركيس ٢٧٥.
(٨) GALS II 17.
(٩) معجم سركيس ٢٧٥ وأيضا GALS II 17.
(١٠) المصدر السابق ٢٧٥. GALS II 17.
(١١) GALS II 17.

أكثر من التعليقات التي على طبعة محيي الدين، كما أنها تفضلها أيضا بالتطبيقات. وطبعة محيي الدين أفضل في ورقها الأبيض الجيد وفي تجليدها، وطبعة الزيني وخفاجة التي اطلعت عليها ظهرت بالقاهرة بمكتبة ومطبعة محمد علي صبيح سنة ١٣٨٨/١٩٦٩م.

ترجمته

ترجم المستشرق الفرنسي: (جوجويه) كتاب «شرح قطر الندى» إلى الفرنسية، وكتب مقدمة لهذه الترجمة في ١٨ صفحة أشاد فيها بالنحو العربي، وبيّن جانبا من مزاياه، وقارن بينه وبين نحو بعض اللغات الأخرى. وفي أول هذه المقدمة أشار إلى أهمية (قطر الندى) في تعلم العربية. وقد فرغ المترجم من كتابة مقدمته بتونس في ٣١ ديسمبر ١٨٨٣م.

ونشر الكتاب بمقدمته وتعليقاته في ليدن عام ١٨٨٧م.

حواشيه

١ــ حاشية على قطر الندى

تأليف يوسف المالكي الفيشي ١٠٦١هـ/١٦٥١م.

ذكر بروكلمان مخطوطاتها فيما يأتي:

محيي الدين ٤: ٥١٠، فاتيكان ثالث ٨٣٠ رقم ٧، والإسكندرية ١٢٠ نحو[١].

ومن هذه الحاشية نسخة بمكتبة طنطا بخط أبي بكر بن صافي الحلبي المتوفى ١١١٧هـ[٢]. ومنها نسخة بقسم مخطوطات جامعة الملك سعود ضمن مجموعة برقم ١٦٣٠ عام، تقع في ٣٦ ورقة تم نسخها سنة ١١٩٨هـ.

٢ــ حاشية على شرح القطر

تأليف أحمد بن أحمد الدلجموني (عاش في القرن الثاني عشر الهجري).

أشار بروكلمان إلى مخطوطاتها بما يأتي:

القاهرة أول ٤: ٨٤، ثاني ٢: ١٠٣[٣].

وقد ذكر صاحب إيضاح المكنون أن اسمها: «حسن بيان الندا بشرح قطر الندى» وأن صاحبها فرغ من كتابتها سنة ١١٧٨هـ[٤].

---

(١) GAL II 28.

(٢) مجلة معهد المخطوطات ٣: ٢٦٣.

(٣) GAL II 28.

(٤) البغدادي: إيضاح المكنون ٢٣٥.

٣ــ **حاشية السجاعي**

تأليف أحمد بن محمد السجاعي المتوفى ١١٩٠هـ/١٧٧٦م.

ذكر بروكلمان مخطوطة منها في برلين برقم ٦٧٤١[١].

ومن هذه الحاشية نسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٢٥٧ عدد صفحاتها ٢٥٤، مسطرتها ٢٢ سطرا. ومنها أيضا نسخة بقسم مخطوطات جامعة الملك سعود تحت رقم ٩٢٨ عام كتبها سنة ١٢٥٩هـ أحمد بن حسن بن علي الحسيني.

وقد طبعت هذه الحاشية في بولاق ١٢٧٢هـ، ١٢٧٩هـ، ١٢٨٠هـ، ١٢٨٩هـ. وفي القاهرة ١٢٩٩هـ، ١٣٠٣هـ، ١٣٠٦هـ، ١٣٠٨هـ[٢]. وفي الأزهرية بالقاهرة ١٢٩٨هـ. وبولاق ١٣٠٦هـ[٣].

وطبعت وعليها تقرير محمد الإمبابي المتوفى ١٣١٣هـ/١٨٩٥م بالقاهرة ١٣٠٥هـ، ١٣٠٦هـ[٤]، ١٣١٠هـ[٥].

وطبعت بالمطبعة الميمنية ١٣٢٥هـ وعليها التقرير المذكور.

وعلى حاشية السجاعي تقرير آخر تأليف سيد الشرشيمي الشرقاوي أتمه سنة ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م.

ومنه نسخة بالإسكندرية برقم ٧ نحو[٦].

٤ــ **حاشية على قطر الندى**

تأليف حسن عبد الكبير المتوفى ١٢٣٣هـ/١٨١٨م

نشرت في تونس سنة ١٢٨١هـ[٧].

٥ــ **حاشية على قطر الندى**

تأليف عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحمن بن عبدالله الحسين بن مرعي بن ناظر الشهير بالسويدي المتوفى ١٢٣٧هـ/١٨٢١م.

وهذه الحاشية بخط المؤلف، فرغ منها يوم السبت ٢٤ شعبان ١٢٣١هـ[٨] تقع في ٢٣٠ صفحة برقم

---

(١). GAL II 28

(٢). GALS II 17

(٣). GALS II 18

(٤). GALS II 18

(٥). GALS II 17

(٦). GALS II 18

(٧). GALS II 17

(٨). GALS II 17

ح—١١٢ بالمكتبة العباسية بالبصرة[١].

٦— حاشية على قطر الندى

تأليف محمود الألوسي المتوفى ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م.

وقد وصل فيها إلى باب الحال[٢] ثم أتمها ابنه خير الدين نعمان. توجد منها مخطوطة بالقاهرة ثاني ٢ : ١٣٩[٣].

وتوجد منها نسخة بخزائن الأوقاف برقم ٦١٠٢ سنة ١٢٢٩هـ[٤].

وتكملة نعمان تسمى: «الطارف والتالد في تكملة حاشية الوالد». توجد منها نسخة بخط المؤلف في خزائن الأوقاف ببغداد برقم ٦١٠٠[٥].

وقد نشرت هذه الحاشية في القاهرة ١٣٢٠هـ. وفي القدس سنة ١٣٢٠هـ أيضا في ٣٩٤ صفحة. وفي الإسكندرية مخطوطة منها برقم ١٢ نحو[٦].

٧— حاشية على شرح قطر الندى

تأليف أحمد بن عبد الكريم بن عيسى الترمانيني.

أتمها سنة ١٢٧٨هـ/١٨٦١م.

أشار بروكلمان إلى ما وجده من مخطوطاتها بما يأتي:

القاهرة ثاني ٢: ٨٩[٧].

٨— حاشية هدية الأريب لأصدق الحبيب

تأليف أبي عبدالله محمد بن عاشور الطاهر نقيب الأشراف بتونس المتوفى ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م طبعت بالقاهرة سنة ١٢٩٦هـ[٨].

---

(١) مخطوطات المكتبة العباسية بالبصرة ٦٥، مجلة المجمع العلمي العراقي — المجلد الثامن ٢٩٢، ويقول عباس العزاوي في كتابه: تاريخ الأدب العربي في العراق ٢ : ١٣٥، : إن منها نسخة في خزانة آل باش أعيان. كما ذكر أنها طبعت بمطبعة الآداب في بغداد ١٣٢٩ هـ بتصحيح السيد محمد سعيد بن السيد عبد الغني الراوي المتوفى سنة ١٩٣٦م.

(٢) كوركيس عواد: المباحث اللغوية في مؤلفات العراقيين المحدثين ص ٣٦.

(٣). GAL II 17

(٤) محمد أسعد طلس: الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٧٩.

(٥) المصدر السابق ١٨٠.

(٦). GALS II 17

(٧) وانظر معجم المؤلفين ١: ٨١. GALS II 17

(٨). GAL II 28

٩ـــ حاشية

تأليف محمد بن غوث بن محمد ناصر الدين بن صبغة الله.

أشار بروكلمان إلى ما وجده من مخطوطاتها بما يأتي:

مدارس ١٣٠١: ٢[١].

١٠ــ حاشية على قطر الندى

تأليف أبي بكر الشنواني[٢] المتوفى ١٠١٩هـ.

١١ــ حاشية ابن القاسم على القطر

توجد منها نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس[٣].

شواهـده

أورد ابن هشام في متن قطر الندى وشرحه مائة وخمسين شاهدا من الشعر[٤]. منها سبعة لشعراء محدثين جاء بأبيات لهم تمثيلا، هم: أبو العتاهية[٥]، وأبو نواس[٦]، والمتنبي[٧]، وأبو فراس[٨]، وابن عنين[٩]. والباقي جاء به للاستشهاد[١٠]، ويطلق على الجميع شواهد تجوزا. وقد عني كثيرون بهذه الشواهد وصنفوا فيها المؤلفات الخاصة بها، منها:

١ــ شرح شواهد قطر الندى لابن هشام

تأليف أبي القاسم بن محمد البجائي المتوفى ٨٦٦هـ/١٤٦١م.

توجد منه نسخة بالمكتبة الأحمدية بتونس[١١].

---

(١) GALS II 17.

(٢) محمد الطنطاوي: نشأة النحو ٢٥٥، لم أجد شيئا عن مخطوطاتها أو طبعاتها ولذلك أثبتها في آخر الحواشي.

(٣) انظر: مجلة معهد المخطوطات م ١٨ جـ ١ ص ٣٦.

(٤) انظر الشاهد ٨٠ بصفحة ٢٧٤ وهو:

جفوني ولم أجف الأخلاء

فقد ورد في المتن ولم يرد بالشرح.

(٥) انظر: شرح قطر الندى ٢٠٥.

(٦) انظر: المصدر السابق ١٥٧، ٤٥٠.

(٧) انظر: المصدر السابق ٢٠١، ٣٠٩.

(٨) انظر: المصدر السابق ٤١.

(٩) انظر: المصدر السابق ٢٢٤.

(١٠) استشهد – ٢٠٨– بقول الشاعر:

فوالله ما فارقتكم قاليا لكـم ... ولكن مَا يقضـى فسوف يكـون

على إهمال (لكن) لدخول (ما) عليها. وقد خطىء، بأن (ما) هنا موصولة وليست كافة.

(١١) انظر: فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٢٨٨، وفي مجلة معهد المخطوطات: م ١٨ جـ ١ ص ٥١ أنه توجد منه نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس برقم ١٥٩٨م. وفي المصدر نفسه ص ٨٠ أنه توجد نسخة أخرى برقم ٣٢٦م.

٢ــ شرح شواهد قطر الندى

تأليف صادق بن علي بن حسن الحسيني المتوفى ٨٨٥هـ/١٤٦١م.

توجد منه مخطوطات في:

القاهرة ثاني ٢: ١٢٩، برلين ٦٧٤٢، ٦٧٤٣[١]

٣ــ شرح شواهد قطر الندى

تأليف محمد بن أحمد الشربيني المتوفى ١٥٦٩/٩٧٧م.

من مخطوطاته ما يوجد في:

فاتيكان ثالث رقم ٨٢٣، ٨٣٤ رقم ٢، الظاهرية بدمشق ٦٧ عمومية ٧٥ رقم ١١٧[٣].

وقد نشر بالقاهرة سنة ١٢٨٣هـ، ١٢٨٨هـ، ١٢٩٨هـ، ١٣٠٤هـ[٤]، ١٣١٠هـ[٥].

٤ــ شرح شواهد قطر الندى

تأليف أبي العباس أحمد بن قاسم الصباغ بن قاسم العبادي المتوفى ٩٩٢هـ/١٥٨٤م.

من مخطوطاته ما أشار إليه بروكلمان وهو:

القاهرة ثاني ٢: ١٣١[٦].

٥ــ شرح شواهد قطر الندى

تأليف جمال الدين بن علوان الكعبي القباني المتوفى حوالي ١٠٧٨هـ[٧]/١٦٦٧م.

أشار بروكلمان إلى ما وجد من مخطوطاته بما يأتي:

كمبردج ثالث ٩٩٤[٨].

٦ــ شرح شواهد قطر الندى

تأليف صادق بن السيد علي بن الحسن بن حاتم الحسني الأعرجي الفحام المتوفى ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م.

وقد بين المؤلف في شرحه هذا محل الشاهد، ونقد فيه الكعبي في شرحه السابق، ويقول العزاوي: إنه

---

(١) GALS II 17. ولم أجده فيما لدي من المراجع.

(٢) انظر: معجم سركيس ١١٠٩.

(٣) GALS II 17.

(٤) GALS II 17.

(٥) انظر: معجم سركيس ١١٠٩.

(٦) GALS II 17.

(٧) ذكر عباس العزاوي في كتابه «تاريخ الأدب العربي في العراق» ص ١٢٤ أن وفاته كانت سنة ١٠٩٥هـ/١٦٨٣م، وأنه يعرف بالكعبي.

(٨) GALS II 17.

مختصر وقد رآه[1].

توجد منه نسخة بخط عبد الرحمن بن محمود الرديني. فرغ من كتابتها يوم الأحد ٢٢ صفر عام ١٢١٨هـ، بالمكتبة العباسية بالبصرة برقم ح ـ١٣[2].

وتوجد من هذا الشرح عدة نسخ مخطوطة بخزائن كتب الأوقاف ببغداد بالأرقام والأوصاف الآتية: ١٤٤٦ قياس ١٥×١٠، ١٥٢٠ قياس ٢٠×١٥، ٦١٠٩ قياس ٢١×١٥، ١٠٠٣٥ قياس ٢٠×١٢، ٦١٠٣ قياس ٢٠×١٤[3].

كما توجد نسخة بهذه الخزائن برقم ١١٧٥ قياس ٢١×١٥، ٨٧ ورقة ٢٢ سطرا بخط السيد ملا علي[4].

٧ــ شرح شواهد[5] قطر الندى

تأليف محمد أمين المدرس المتوفى ١٢٣٢هـ[6]/١٨١٦م. أتمه في السابع من شهر رمضان ١٢١١هـ[7].

توجد منه مخطوطتان بمكتبة الأزهر[8].

٨ــ معالم الاهتداء شرح شواهد قطر الندى

تأليف عثمان بن مكي الزبيدي شيخ جامع الزيتونة الأعظم المعروف بابن المكي التوزي[9].

وقد طبع هذا الكتاب بالقاهرة سنة ١٣٢٤هـ[10]، وطبع عدة مرات بتونس[11].

٩ــ شرح شواهد قطر الندى

لمجهول

أشار بروكلمان إلى ما وجد من مخطوطاته بما يأتي:

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي في العراق للعزاوي ٢: ١٢٤، ومجلة معهد المخطوات المجلد الرابع ٢: ٢٢٦ حيث ذكرت له مخطوطة أخرى بمكتبة محمد السماوي بالنجف.

(٢) انظر: مخطوطات المكتبة العباسية بالبصرة ٦٩، ومجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الثامن ٢٨٢.

(٣) محمد أسعد طلس: الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٨٥.

(٤) عبد الله الجبوري: المستدرك على الكشاف ٢٤٣.

(٥) اسمه ــ في فهرس مكتبة الأزهر ٤: ٢٣٤ــ: شرح البغدادي لشواهد قطر الندي.

(٦،٧) انظر: تاريخ الأدب العربي في العراق للعزاوي ٢: ١٣٤ وص ٤٠ أيضا.

(٨) انظر: فهرس مكتبة للأزهر ٤: ٢٣٤، ٢٦٩.

(٩) انظر: مقدمة حاشية الشنواني على موصل الطلاب ص ح

(١٠) معجم سركيس ٢: ٧٨٧ وأيضا. GAL II 28

(١١) مقدمة حاشية الشنواني على موصل الطلاب ص ح

الموصل: ٧٩ رقم ١٢، ١٨٦ رقم ٢٩٣[1].

١٠ــ شرح شواهد القطر

تأليف تاج الدين أبي بكر الأحمدي القفصي.
منه نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس[2]

شروح أخرى لغير ابن هشام

١ــ مجيب النداء إلى شرح قطر الندى للفاكهي

لمتن قطر الندى شروح غير شرح ابن هشام له. وأهم هذه الشروح، وأكثرها ذيوعاً «مجيب الندا إلى شرح قطر الندى» لعبد الله بن أحمد الفاكهي ٩٧٢هـ/١٥٦٤م الذي ألفه سنة ٩٢٤هـ/١٥١٨م.

مخطوطات هذا الشرح

من «مجيب الندا» مخطوطات متعددة في أنحاء العالم ذكر «بروكلمان» جانبا كبيرا منها هو:

الأصل: جوتا = فهرست المخطوطات العربية بمكتبة غوطا: ٣٣١ (حيث توجد منه نسخ خطية أخرى بها)، ليدن ٢١٦، المكتب الهندي بلندن ٩٨٦، الإسكندرية ٣٥ نحو رقم ٤، ٣٩، القاهرة أول ٤: ١٠٨، ثاني ٢: ١٥٦، مكرم ٥٤[3].

الملحق: أمبروزيانا ثاني ٤٠٥ رقم ٣، أول ٢٠٩ رقم ٣، قليج علي ٩٤٥، دمشق عمومية ٧٥ رقم ١١٣، ١١٤، الموصل ١٤٨، ١٣٣، القاهرة ثاني ٢: ١٥٦، رامبور ١: ٦٤٣ رقم ٢٤٥، باتافيا ثاني ٧٤٢، ٧٤٦[4].

وتوجد نسخ أخرى من مخطوطات «مجيب الندا» لم يذكرها بروكلمان منها:

■ نسخة بالمتحف البريطاني في قائمة المخطوطات من ١٩١٢ التي لم توضع بعد في فهرس مطبوع وهذه النسخة تحت رقم ٨٠٨٣ ضمن مجموعة من ورقة ١ إلى ٥٩ب[5].

---

(١) GAL II 28.
(٢) مجلة معهد المخطوطات م ١٨ جـ ١ ص ٧٣.
(٣) GAL II 28.
(٤) GALS II 17.
(٥) Entries of manuscripts acquired since 1912 which have not yet been published in a printed catalogue.

■ نسخة بخزانة سعيد الديوه جي — مدير متحف الموصل — بخط عبد الوهاب بن الحاج نور الدين المجدل آلطفة تاي الشافعي الأحمدي سنة ١٠٢٠هـ[1].

■ نسخة أخرى بهذه الخزانة لم يذكر تاريخ نسخها ولا ناسخها جاء فيها أنه فرغ من تأليف الكتاب في ١٣ رجب ٩٢٤هـ[2].

■ نسخة بدار الكتب القطرية كتبها سنة ١١٠٨هـ وبخط لا بأس به محمد أبو المكارم البدوي في ٢٤٣ ورقة قياس ١٢×١٦سم ناقصة من الأول مسطرتها نحو ٢١ سطرا[3].

■ نسخة أخرى بدار الكتب القطرية كتبها حسين بن إبراهيم بن صالة بن علي مكي الحسني في ١٤٧ ورقة قياس ٢١×١٤سم مسطرتها نحو ١٧ سطرا[4].

■ نسخة بالمكتبة العباسية بالبصرة فرغ من نسخها محمد سعيد الوركزتلي ليلة الأربعاء ١٤ ربيع الثاني ١٢٤٤هـ. وعلى هامشها كثير من التعليقات وهي برقم ب—١٠[5].

■ نسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٨٢ نسخها صالح أحمد حجازي سنة ١٢٠٨ بخط رقعة في ٢٤٢ صفحة عدد الأسطر ٣٣ قياس ٢٢×١٧.

■ نسخة أخرى بمكتبة عارف حكمت في مجموعة برقم ١٨٥ كتبها أحمد ناصر الدين البقاعي بدأ في نسخ هذه المجموعة سنة ١١١٧هـ وانتهى منها سنة ١١١٨هـ وعدد صفحات نسخة مجيب الندا ٧٧ صفحة قياس ٢٠×١٦ وعدد الأسطر ٢٩.

وبخزائن كتب الأوقاف ببغداد نسخ مخطوطة لكتاب «مجيب الندا» أرقامها وأوصافها كما يأتي:

نسخة رقم ١٣٨٥ قياس ٢٠×١٥، نسخة رقم ١٤٥٨ قياس ٢١×١٤، نسخة رقم ١٥٠٤ قياس ٢١×١٥، نسخة رقم ٦٠٨٤ قياس ٣٠×٢٨، نسخة رقم ٦٠٦١ قياس ٢١×١٥[6].

وبقسم المخطوطات بجامعة الملك سعود نسخة عليها حواش وتعليقات كتبت سنة ١٢٣٢هـ، وهي برقم ١٣٩، وعدد أوراقها ١١٤ قياس ٢١×١٥سم، ونسخة ثانية تم نسخها سنة ١٢٥٩هـ بخط أحمد بن حسن الطنطاوي، وتقع في ١٠٤ ورقة قياس ٢١×١٥,٥سم برقم ٩٣١ عام.

---

(١) مجلة معهد المخطوطات العربية — المجلد التاسع ٢:٩٠٢.

(٢) المصدر السابق ٢١٠.

(٣) المصدر السابق ١: ٣٢.

(٤) المصدر السابق ١:٣٢

(٥) مخطوطات المكتبة العباسية بالبصرة ٧٣

(٦) الدكتور محمد أسعد طلس. الكشاف عن خزائن كتب الأوقاف ١٨٧.

نشره

طبع «مجيب الندا إلى شرح قطر الندى» وحده في القاهرة بمطبعة حمد شاهين سنة ١٢٨١هـ في ٢٣١ صفحة، وفي بومباي بالهند سنة ١٨٨٠م في ١٩٤ صفحة[١].

وكان قد طبع قبل ذلك ببولاق عام ١٢٦٤هـ ومعه قواعد الإعراب لابن هشام، وشواهد شرح القطر مرتبة على حروف المعجم باعتبار أوائلها، وبالهامش نظم القطر للفرغلي[٢].

وطبع مع حاشية يس الحمصي العليمي سنة ١٢٩٩هـ[٣]، ١٣٠٧هـ[٤]، ١٣٢٣هـ[٥].

شواهد مجيب الندا

للسيد/ محمد سعيد ١٢٧٣هـ/١٨٥٧م شرح لشواهد مجيب الندا. ويبدو أنه مطبوع لأن العزاوي يقول: إنه من كتب الدرس عندنا[٦].

حواشي مجيب الندا

١ـــ حاشية هداية مجيب الندا إلى شرح قطر الندى[٧] لأبي بكر إسماعيل الشنواني ١٠١٩هـ/١٦١٠م[٨].

القاهرة ثاني ٢: ١٧٣، دمشق عمومية ٧٥ رقم ١١٨[٩].

نسخة أخرى من هذه الحاشية باسم «منهج الهدى إلى مجيب الندا» بخزائن الأوقاف ببغداد برقم ١٥٦٣ قياس ٢١×١٥[١٠]، ونسخة ثانية بهذه الخزائن برقم ١٤١٥ قياس ٢١×١٥ وهي نسخة حسنة كتبها الشيخ اللقاني[١١].

نسخة باسم «منهاج الهدى...» أيضا بالمكتبة العباسية بالبصرة كمل أولها ونقص آخرها في ٤٧٨ صفحة برقم دـــ١٩[١٢]. نشرت بالقاهرة ١٣٥١هـ. ونسخة بالمكتبة الوطنية بتونس برقم

---

(١) معجم سركيس ١٤٣٣ وأيضا. GALS II 17

(٢) معجم سركيس ١٤٣٣.

(٣) GAL II 28 and GALS II 17.

(٤) GAL II 28.

(٥) معجم سركيس ١٩٤٦ـــ٤٧.

(٦) عباس العزاوي: تاريخ الأدب العربي في العراق ٢:١٤١.

(٧) محمد طنطاوي: نشأة النحو ٢٥٥.

(٨) GALS II 17.

(٩) GALS II 17.

(١٠) محمد أسعد طلس: الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٨٩.

(١١) المصدر السابق ١٩٠.

(١٢) على الخاقاني: المكتبة العباسية بالبصرة ٧٥.

٤٦٣٩م[1]

٢ــ حاشية دليل الهدى على مجيب الندا، لمحمد بن علي الحرفوشي ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م. الموصل ٢٤٣، ٣٠٤[2].

وبخزائن كتب الأوقاف ببغداد النسخ الآتية من هذه الحاشية: نسخة رقم ١٢٤٦ قياس ٢٠×١٤، نسخة رقم ١٤١٦ قياس ٢٢×١٥، نسخة رقم ١٤٣٣ قياس ٢٢×١٥، نسخة رقم ٦١١٢ قياس ٢٠×١٥[3].

٣ــ حاشية إجابة طلاب الهدى (في شرح مجيب الندا[4] إلى شرح قطر الندى) لعلي بن عبد القادر بن عجم النبيتي حوالي ١٠٦٠هـ/١٦٥٠م.

محيي الدين ٣: ١٦١ ملحق، رقم ٩٥٠، القاهرة أول ٤: ٢١[5]. القاهرة ثاني ٢: ٧٤[6]. ومنه نسخة في الإسكندرية برقم ١٢ نحو نشر في القدس ١٣٢٠هـ[7].

٤ــ حاشية يس زين الدين العليمي الحمصي الشافعي ١٠٦١هـ/١٦٥١م[8]. مخطوطات هذه الحاشية:

الأصل: باريس رقم ٤١٥٤، جاريت رقم ٤/٤٥٣، الإسكندرية نحو ١٢[9].

الملحق: برنستون ٧١، ٧٢، القاهرة ٢: ١٠٣، دمشق عمومية ٧٥ رقم ١١٩، بتانيا ــ ثاني رقم ٧٤٧[10].

ومنها عدا ذلك

■ نسخة بدار الكتب القطرية نسخها بخط لا بأس به مصطفى محمد الدمشقي سنة ١١١٨هـ بها خروم كثيرة، قياس ٢٢×١٥، مسطرتها ٢٧[11].

■ نسخة بخزائن كتب الأوقاف ببغداد برقم ١٣٥٦٩/٢٢٩ في مجلد كبير تجليد حديث خطه اعتيادي

---

(١). GALS II 17

(٢) مجلة معهد المخطوطات م ١٨ جـ ١ ص ١٥.

(٣) محمد أسعد طلس: الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٨١.

(٤) ذيل كشف الظنون ٢٧٥.

(٥). GAL II 28

(٦). GALS II 17

(٧). GAL II 28

(٨). GAL II 28

(٩). GAL II 28

(١٠). GALS II 17

(١١) مجلة معهد المخطوطات العربية ٢:٢٠٣.

أتم الفراغ من نسخها سنة ١١٤١هـ إبراهيم بن الشيخ زين الدين بن الشيخ سعد العليمي في قرية عتبة في دار الشيخ عبد العزيز العليمي العمري. وعلى الصفحة الأولى تمليك باسم سليمان بن رشيد جرجيس في سنة ١٢٢٥هـ في دمشق، تقع هذه النسخة في ٢٩٧ ورقة قياس ٢١×١٩ مسطرتها ٣٨(١).

■ نسخة أخرى بخزائن كتب الأوقاف ببغداد برقم ١٢١٩ قياس ٢٢×١٤(٢).

وقد نشرت هذه الحاشية مع «مجيب الندا» عدة مرات كما سبق أن أشرنا إلى ذلك(٣).

٥ــ حاشية على مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، لعبد الله البيتوشي المتوفى سنة ١٢١١هـ وقد فرغ منها في ٨ رمضان ١٢٠٩هـ منها نسخة مخطوطة في خزانة الحاج الملا سعيد في السليمانية، وأخرى في خزائن حسن النائب ببغداد(٤).

٦ــ حاشية محمد بن عبدالله النبراوي أتمها ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م. القاهرة ثاني ٢: ١٧٢(٥).

٧ــ حاشية على مجيب الندا، لإبراهيم الفتال بخزائن الأوقاف ببغداد برقم ٦١٢٤ قياس ١٨×١٢سم(٦).

٨ــ حاشية (على شرح(٧) الفاكهي) لإبراهيم الرياح التونسي بخزائن جامع الزيتونة(٨).

٢ ــ شرح معمر بن يحيى بن أبي الخير بن عبد القوي المالكي، صنفه سنة ٨٨٢هـ/١٤٧٧م. القاهرة ثاني ٢: ١٣٢(٩)

٣ــ بلوغ المرام شرح عبد الملك بن جمال الدين حسين العصامي ١١١١هـ، لكتيب قطر الندى لابن هشام في ١٣٥ ورقة برقم OR ٥٧٨٩ بالمتحف البريطاني(١٠).

وقد أشار بروكلمان إلى هذه النسخة برقمها المذكور سابقا بدون ذكر لاسم الكتاب (وأضاف إلى اسم المؤلف كلمة الاسفرائيني، وذكر أن وفاته كانت سنة ١٠٣٨هـ/١٦٢٧م. وأضاف إلى ذلك النسخ الآتية:

---

(١) محمد أسعد طلس: الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٨١.

(٢) عبد الله الجبوري: المستدرك على الكشاف ٢٤٩.

(٣) انظر ما ورد عن «نشر مجيب الندا» ص ١٤٢.

(٤) عباس العزاوي: تاريخ الأدب العربي في العراق ٢:١٣٣.

(٥) GALS II 17.

(٦) محمد أسعد طلس: الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٧٩.

(٧) إسماعيل البغدادي: ذيل كشف الظنون ٢٣٥.

(٨) مقدمة حاشية الشنواني على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص د.

(٩) GALS II 17.

(١٠) الفهرس الوصفي بالمتحف البريطاني للمخطوطات من سنة ١٨٩٤م.

باريس ٦٥٧٧، المتحف البريطاني ثالث ٤٠، القاهرة ثاني ٢: ٩٩[١].

وتوجد نسخة من هذا الكتاب بخزائن الأوقاف ببغداد برقم ١٥٤٣ قياس ٢٥×١٧سم[٢].

٤— **شرح لمجهول**: الموصل ٧٩ رقم ١٢، ١٨٦ رقم ٢٩٣[٣].

٥— **شرح لمجهول**: بنكيبور بالهند ٢٠: ٢١١٦[٤].

٦— **شرح وحاشية لمجهول**: برلين ٦٧٣٧: ٤٠، دي يونج ليدن ١١: ٩[٥].

٧— **مرقص الأخبار**، شرح لمجهول، إعراب قطر الندى: مكرم ٥٥[٦].

٨— **شرح إسماعيل بن الشيخ تميم الجوهري** جوتا رقم ٣٣٠[٧].

٩— **شرح ملفي أريتزا علي خان** .Moulvi Irtizi Ali Khan **مدراس ١٨٨٩**[٨].

١٠— **شرح قطر الندى**

لأبي إسحاق إبراهيم الأندلسي. منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية بتونس برقم ١٥٣٨[٩].

مختارات وشروح للديباجة والخاتمة

١— **مختارات من كتاب القطر** لصادق بن علي بن حسن الحسيني ٨٥٥هـ/١٤٥١م برلين ٦٧٤٢. ٣[١٠].

٢— **شرح ديباجة شرح قطر الندى**، لإسماعيل بن غنيم الجوهري حوالي ١١٦٠هـ/١٨٨١م، القاهرة ثاني ٢: ٨٢[١١].

٣— **شرح (الديباجة)** لخير الدين نعمان الألوسي. القاهرة ثاني ٢: ١١٠[١٢].

توجد منه نسخ مخطوطة بخزائن الأوقاف ببغداد باسم: الذبالة الوهاجة في دياجي الديباجة منسوبة لأبي الثناء محمود الألوسي (والد خير) إحداها برقم ٦٠٨٣ وقياس ٢٦×٢١سم، والثانية برقم ٩٩١٨ وقياسها

---

(١) GALS II 17 وقد جاء عن المؤلف في فهرس دار الكتب المصرية ٢:٩٩— أنه ولد في مكة سنة ٩٨٨هـ.

(٢) محمد أسعد طلس: الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٧٧.

(٣) GAL II 28.

(٤) GALS II 17.

(٥) GAL II 28.

(٦) GAL II 28.

(٧) GAL II 28.

(٨) GAL II 28.

(٩) مجلة معهد المخطوطات م ١٨ جـ ١ ص ٣٦.

(١٠) GAL II 28.

(١١) GALS II 17.

(١٢) GALS II 17.

٢٠×١٤سم، والثالثة برقم ٩٧٨٤ وقياسها ٢٢×١٤سم[1].

وورد في المباحث اللغوية نسبة «الذبالة الوهاجة في دياجي الديباجة» إلى نعمان خير الدين. وأنه طبع في ص١ ــ ١٥ من كتاب «الطارف والتالد في إكمال حاشية الوالد على شرح القطر لابن هشام[2].

٤ ــ **خاتمة شرح قطر الندى**، لمحمد بن أحمد عليش ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م، القاهرة ثاني ٢:١٠٥[3].

نظـم قطـر النـدى

١ ــ **نظم قطر الندى**، لعبد العزيز الفرغلي.

طبع على هامش مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، ومعه قواعد الإعراب لابن هشام، وشواهد القطر مرتبة على حروف المعجم باعتبار أوائلها. بولاق ١٢٦٤هـ[4].

■ شرح منظومة عبد العزيز الفرغلي على هامش طبعة القاهرة لشرح قطر الندى لابن هشام، ١٢٥٣هـ، ١٢٨٠هـ[5].

٢ ــ **نظم القطر** لسعيد بن عبدالله بن شاوي بك العبيدي الحميري حوالي ١١٧٨هـ/١٧٦٤م.

برلين ٦٧٤٦[6].

٣ ــ **نظم القطر**، لسلمان بك الشاوي ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م.

في خزانة الغزاوي نسخة منه، وشرحه ومخطوطته لدى عبد الله مخلص بن أحمد السالم الشاوي ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م[7].

٤ ــ **نظم قطر الندى المسمى «نشأة الطلاب وبهجة الأحباب»** لمحمد سعيد البويصري العمري[8].

---

(١) محمد أسعد طلس: الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٨٠.

(٢) كوركيس عواد: المباحث اللغوية في مؤلفات العراقيين المحدثين ٣٧.

(٣) GALS II 17.

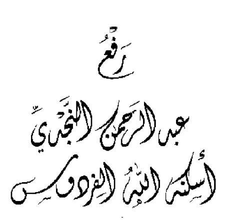
(٤) معجم سركيس ١٤٣٣.

(٥) GALS II 17.

(٦) GAL II 28.

(٧) عباس العزاوي: تاريخ الأدب العربي في العراق ٢:١٣٢.

(٨) مجلة معهد المخطوطات العربية ــ المجلد التاسع جـ ٢ ص ٢١٠.



شرح قصيدة بانت سعاد

تعريف

قصيدة «بانت سعاد» لكعب بن زهير بن أبي سلمى لها تاريخ أدبي وعلمي مجيد، بوّأها مكانة متميزة بين تراث العربية، فألفت حولها مؤلفات متعددة متنوعة على مر العصور، وكانت أهم المؤلفات المتعلقة بها، هذه الشروح الكثيرة التي أفردت لها، والتي ذكر بروكلمان[١] منها نحو خمسة وثلاثين مع أنه لم يحط بها[٢] جميعا.

وشرح ابن هشام لهذه القصيدة أثر علمي رائع حقا، قال عنه عبد القادر البغدادي[٣]:

«... شرح هذه القصيدة شرحا يجلّ عن الوصف، ويكل الذهن عن درك مزاياه وهو حديد الطرف، وهو مع صغر حجمه، وقلة جرمه، **قد اشتمل على مباحث شريفة، ونكات لطيفة، وتحقيقات غريبة، وتدقيقات عجيبة، ودلائل أنيقة، ومسائل دقيقة، خلا عن أكثرها جميع مصنفاته، بل لم توجد في كتب نحو، ولم أشك في أنه أدركه في هذا الشرح من النور النبويّ لمعة، وأوقد في ضميره من سبحات القدس شمعة، حتى نسج شرحه بهذا المنوال، البعيد المنال، ووفق لتحبيره بهذا الطراز، وفيه مسحة من الإعجاز...»**

وابن هشام ألف هذا الشرح متأثرا بمناخ معين تضمنت الإشارة إليه هذه العبارة: «...والذي دعاني إلى هذا التأليف غرضان سنيان، أحدهما: التعرض لبركات من قيلت فيه صلى الله عليه وسلم، والثاني: إسعاف طالبي علم العربية بفوائد جليلة أوردها، وقواعد عديدة أسردها...»[٤]

وقصيدة «بانت سعاد» سبعة وخمسون [٥] بيتا، وشرح ابن هشام لها يقع في ثمان وثمانين

---

(١) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ١: ١٥٨—١٦٠.

(٢) ذكر البغدادي في خزانة الأدب ١: ١٠ بعض شروح قصيدة «بانت سعاد» فقال: «... وشرح بانت سعاد لابن الأنباري، ولأبي العباس الأحول، ولابن خالويه، ولابن هشام الأنصاري، ولابن كتيلة البغدادي...». وفي موضع آخر من الخزانة— ٤: ٨ قال: «... والذي يحضرني من شروحها ... شرح أبي عبد الله نفطوية النحوي...» ولم يذكر بروكلمان من هذه الشروح التي ذكرها البغدادي إلا شرح ابن هشام.

(٣) البغدادي: حاشية شرح بانت سعاد— مصورة مخطوطة كوبريلي— الورقة الثانية.

(٤) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٣.

(٥) القصيدة في «ديوان كعب» شرح السّكري خمسة وخمسون بيتا بحذف البيتين المتواليين الآتيين:

غلباء وجناء عُلْكُومٌ مُذَكَّرَةٌ ... في دَفِّها سَعَة قدّامها ميلُ

وجلدها من أُطُوم ما يؤيِّسُهُ ... طَلْحٌ بضاحية المتنين مهزول

مع اختلاف في ترتيب بعض الأبيات.

صفحة [١] من القطع الكبير طباعة قديمة على ورق أصفر. وقد قدم لهذا الشرح في فصلين:

الفصل الأول

تحدث فيه عن نسب كعب، وعن مكانته الشعرية، ومكانة أبيه، ثم ذكر تقديم عمر رضي الله عنه له على جميع الشعراء، والأبيات التي فضّله من أجلها في معلقته المشهورة، وبعد ذلك أورد بعض ما يستحسن من شعر كعب، وأشار إلى شاعرين مجيدين من ذريته، هما: عقبة بن كعب، والعوام بن عقبة، وأنشد استحسانا لحفيده العوام قوله [٢]:

ألاَ ليت شِعْري هل تغيّر بعدَنا   ملاحةُ عَيْنَيْ أُمِّ عمرو وجيدُها
وهل بليتْ أَثْوابُها بعد جِدّةٍ   ألا حبَّذا أخلاقُها وجَديدُها

وانتقل ابن هشام إلى الحديث عن قصة [٣] ميلاد قصيدة «بانت سعاد»، فذكر البيئة التي هيأت لدخول الإسلام بيت كعب، وسَبْق بجير إلى اعتناقه، وتحدث عن موقف كعب من الرسول ودعوته، والشعر الذي تبادله مع أخيه في هذا، وتَوعُّد الرسول له، ثم بيّن كيف ضاقت الدنيا في وجه كعب إثر ذلك، وانتهاء هذا الضيق به إلى قوله القصيدة التي ذهب بها إلى الرسول فأسلم، وأنشدها أمامه، فخلع عليه بردته [٤]، إعجابا بها، وتقديرا لصاحبها.

وينهي المصنف هذا الفصل — الذي يقع في أكثر من خمس [٥] صفحات — بشرح الأبيات الواردة في هذه القصة وهي الأبيات التي أرسلها كعب إلى بجير لما علم بإسلامه، والتي رد بها بجير عليه، وجميعها تسعة أبيات، وقد سلك في شرحها منهجه الذي سار عليه في شرح «بانت سعاد»، والذي سنتحدث عنه فيما بعد.

والفصل الثاني

ذكر فيه بحر هذه القصيدة وعروضها وضربها، وقطّع البيت الأول منها ليكون نموذجا يقتدى به، ثم

---

(١) طبعة البابي الحلبي — القاهرة — ١٣٤٥هـ، وفي طبعة ليـك — نشر جويدي — ٢٣٠ صفحة.

(٢) انظر: شرح الحماسة ٣: ١٤١٤ هـ والرواية به:

فيا ليت شعري هل تغير بعدنا   ملاحة عيني أم عمرو وجيدها
وهل أخلقت أثوابها بعد جدة   ألا حبذا أخلاقها وجديدها

(٣) حرص ابن هشام على أن يبين المصادر التي اعتمد عليها في خبر قول كعب، لهذه القصيدة فقال: إن رواته هم: محمد بن إسحاق، وعبد الملك بن هشام، وأبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، وأبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري — دخل حديث بعضهم في بعض — انظر: شرح قصيدة بانت سعاد ٣.

(٤) قال البغدادي في حاشيته: «... ولهذا سميت هذه القصيدة بقصيدة «البردة»، وقد سمى الناس قصيدة البوصيري بقصيدة البردة تشبيها بها للتبرك. والصواب تسميتها بقصيدة البرءة، لبرء ناظمها من الفالج.» انظر مخطوطة مكتبة عارف حكمت: الورقة التاسعة، الوجه الثاني. وفي مقدمة هذه الحاشية — مصورة مخطوطة كوبريلي بمكتبة الجامعة الأمريكية — الورقة الأولى —: «وقصيدة كعب يقال لها قصيدة «بانت سعاد»، لأنه أولها، واسمها في الحقيقة «قصيدة البردة». ومن هنا صح أن يسمى «شرح بانت سعاد» لابن هشام بـ «شرح البردة» وقد وهم ابن حجر في الدرر الكامنة ٢: ٣٠٨، والسيوطي في بغية الوعاة ٢: ٦٩، وبعض من جاء بعدهم فظنوا «شرح البردة» كتابا آخر لابن هشام غير «شرح بانت سعاد» والحقيقة أنهما كتاب واحد.

(٥) من ص ٢ — ٧ طبعة دار إحياء الكتب العربية.

تحدث عن المعاني الإجمالية التي اشتملت عليها القصيدة من: تشبيب، ووصف الشاعر لناقته، وحديثه عن الوشاة وموقفه منهم، ثم مدح الرسول والاعتذار اليه وطلب العفو منه، والتَّبرِّي مما قيل عنه، وذكر خوفه من سطوته، ومهابته له، ومدح أصحابه المهاجرين.

وهذا الفصل صغير لا يزيد عن صفحة إلا[1] قليلا. وعقب الفصل الثاني بدأ المصنف في شرح أبيات القصيدة.

منهج الشرح

لخص ابن هشام منهج شرحه في مستهل تقديمه له بهذه العبارة: «... أما بعد ... فإني مورد في هذا الكتاب قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه... **ومردف كل بيت منها بشرح ما يشكل من لغته وإعرابه ومعناه...**»[2]

المباحث اللغوية فالنحوية ثم المعاني

وقد التزم المؤلف بهذا المنهج فهو غالبا يبدأ بالمباحث اللغوية لمفردات البيت، ويثنّي بالمسائل النحوية المتعلقة به، وينهي شرحه بما قد يحتاج إليه من بيان المعنى، وربما يذكر أحيانا ما يتصل بشرح البيت من بحث في الأدب، أو البلاغة، أو العروض.

نموذج للبحث اللغوي والنحويّ

فمن أمثلة منهجه في شرحه ما اتبعه في البيت الأول من القصيدة:

بانت سعادُ فَقَلْبِي اليومَ مَتْبولُ مُتَيَّمٌ إِثْرَها لم يُفْدَ مَكْبولُ

فإنه قد ذكر عن (اليوم) ما يأتي: وقوله: (اليوم) فيه مسألتان:

إحداهما: أنه يطلق على أربعة أمور:

أحدها: مقابل الليلة، ومنه: ﴿سَخَّرها عَلَيْهِم سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾[3].

الثاني: مطلق الزمان، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَومَئِذٍ دُبُرَه﴾[4]، ﴿وآتوا حَقَّه يَوْمَ

(١) من نهاية ص ٧ إلى آخر ص ٨.
(٢) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٢.
(٣) الحاقة، الآية السابعة.
(٤) الأنفال، الآية ١٦.

حَصَادِهِ﴾ (١)، ﴿إلى رَبِّكَ يومئذ المَسَاقُ﴾ (٢) المراد ساعة الاحتضار، وتقول: فلان اليوم يعمل كذا، قال الشاعر(٣):

إذا جاءَ يوماً وارثي يَطْلُبُ الْغِنى

ومنه بيت كعب هذا، ويستعمل هذا الاستعمال (الساعة)، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوه في سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ (٤) المراد به زمن غزوة تبوك، وكذلك (الغداة) وسيأتي في البيت بعد هذا.

والثالث: مدة القتال، نحو: (يوم حنين)، (ويوم بعاث)، وهو يوم للأوس والخزرج، وهو بضم الباء الموحدة، وبالعين المهملة، وبالثاء المثلثة.

والرابع: الدولة، ومنه: ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ.﴾(٥)

المسألة الثانية: أنه ظرف لما بعده وهو (متبول)، لا لـ(متيم)، لأنه لم يجيء حتى استوفاه الأول، ولئلا يلزم فصل العامل من معموله بالأجنبي. ومن جوز تنازع العاملين المتأخرين، وجعل منه: ﴿بِالْمؤمنينَ رءوفٌ رحيمٌ(٦)﴾ جاز ذلك عنده هنا، وبأن التنازع يجوز فيه ما لا يجوز في غيره من الفصل، وإذا قيل بذلك فيترجح إعمال الأول عند الجميع، لاجتماع صفتي القرب والسبق فيه. ولا يجوز فيه أن يتعلق بكون محذوف على أن يكون خبرا، لأن الزمان إنما يكون خبرا عن الأعراض دون الجواهر.(٧)»

والذي صنعه المصنف في شرح كلمة (اليوم) من البدء بالبحث اللغوي، ثم الإتيان بعد ذلك بالأحكام النحوية المتصلة بها نجده قد صنعه أيضا مع معظم كلمات البيت الذي منه هذه الكلمة وهي الكلمات: (بانت)، (سعاد)، (إثر)، (تفد)، (مكبول).

البدء بالمباحث النحوية أحيانا، وبالمعنى حينا

ولكن المؤلف قد يعكس الوضع ويقدم إعراب الكلمة على ما يتعلق بها من اللغة كما فعل مع كلمتي:

---

(١) الأنعام، الآية ١٤١.

(٢) القيامة، الآية ٣٠.

(٣) هذا صدر بيت لحاتم الطائي، والبيت بتمامه:

إذا جاء يوما وارثي يطلب الغنى   يجدْ جمع كف غير ملأى ولا صفر

«وإذا» هنا شرطية. وقد جزمت جوابها مع كون شرطها ماضيا. ولا نجزم إلاّ في الشِّعر. انظر: حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد نسخة التيمورية ١: ١٩٩/٢٠٠.

والرواية في الديوان ـــ ص ٤٧ ـــ هكذا:

متى يأت يوما وارثي يطلب الغنى   يجدْ جمع كف، غير ملء ولا صِفْرِ

(٤) التوبة، الآية ١١٧.

(٥) آل عمران، الآية ١٤٠.

(٦) التوبة، الآية ١٢٨.

(٧) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٩ـــ١٠.

(متبول) و(متيم) في هذا البيت. فإنه قال: (وقوله متبول) خبر، ويقال: (تبلهم الدهر) أي أفناهم، والحب أي أسقمهم وأضناهم ومن الأول قول الأعشى:

أأن رأت رجلا أعشى أَضرَّ بِهِ ... رَيْبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ تَبِل[1]

أي ودهر مفن للأهل والمال. ومن الثاني بيت كعب...

(وقوله متيم) خبر ثان عند من أجاز تعدد الخبر، وأما من منعه فهو عنده خبر عن هو محذوفا، أو صفة لمتبول عند من جوز وصف الصفة. وحجة المانع أنها كالفعل وهو لا يوصف. ولو صح هذا لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف نعلمه. ويقال: (تيّمه الحب) و(تامه) بمعنى: استعبده وأذله. ومن الثاني تيم اللات، سُمُّوا بالمصدر، وقول الشاعر:

تامت فؤادَك لـو يحزنك مـا صنعت ... إحدى نساء بني ذهـل بن شيبانا...[2]

وربما بدأ في شرح البيت ببيان المعنى كما فعل في الأبيات الثلاثة الأخيرة وهذا قليل، وذلك مثل صنيعه في البيت:

مهلاً هداك الذي أعطاك نافلـةَ الـ ... قرآنِ فيهـا مواعيظٌ وتفصيـلُ

فقد استهل تعليقه عليه بقوله:

«هذا البيت وما بعده تتميم للاستعطاف، والاستعطاف فيه من جهات: إحداها: ما اشتمل عليه من طلب الرفق به، والأناة في أمره بقوله: (مهلا) وأصله إمهالاً، وهو مصدر أنيب عن فعله، وحذف زائداه: الهمزة والألف.

(والثانية)[3]: الدعاء له في قوله: (هداك الذي) فإنه خبر لفظا، ودعاء معنى، ومثله غفر الله لك. وصلى الله على محمد، وهو أبلغ من صيغة الطلب.

(والثالثة)[4]: التذكير بنعمة الله عليه، ليكون ذلك أدعى إلى العفو شكراً للنعمة، ووجه اشتماله على التذكير بالنعمة أمران:

أحدهما: أن معنى هداك الله: زادك هدى، فاقتضى ذلك هدى سابقا، وطلب هدى متجدد.

الثاني: أن في قوله: (نافلة القرآن) إشارة إلى أن الله أنعم على رسوله عليه الصلاة والسلام بعلوم عظيمة

---

(١) ورد هذا البيت في ديوان الأعشى ٥٥ برواية أخرى هي:

أأن رأت رجلا أعشى أضرّ به ... ريب المنون ودهر مفند خبل

وهكذا رواه ابن هشام في كتابه «تخليص الشواهد» في ١٢٥ الوجه الثاني.

(٢) ابن هشام: شرح قصيدة بانت سعاد ١٠.

(٣،٤) بالأصل مذكرتان، والصواب تأنيثها لأنها بيان لقوله: «والاستعطاف فيه من جهات ...»

علّمه إياها، وجعل الكتاب زيادة على تلك العلوم. وهذا أحسن ما يظهر لي في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تماماً عَلَى الَّذي أَحْسَنَ﴾[1] أي زيادة على العلم الذي أحسنه، أي أتقن معرفته، والذي دل على إرادة ذلك قوله: (نافلة القرآن)، إذ النافلة العطية المتطوع بها زيادة على غيرها، ومنه قيل لما زيد على الفرض من العبادات نافلة، وقال الله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾[2]، ولهذا أيضا سمي ابن الابن نافلة، قال الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾[3].

(والرابعة)[4]: الإقرار بالتنزيل، وما اشتمل عليه من المواعظ، والتفصيل.

(والخامسة)[5]: التذكير بما جاء في التنزيل من قوله تعالى ﴿خُذْ العَفْوَ وأْمُرْ بالْعُرْفِ وأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾[6]. روي أنها لما نزلت سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عنها فقال: لا أدري حتى أسأل، فمضى ثم رجع فقال: «يا محمد إن ربك أمرك أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك». وعن جعفر الصادق رضي الله عنه أمر الله نبيه بمكارم الأخلاق. قيل وليس في التنزيل آية أجمع لمكارم الأخلاق منها. قيل: والمراد بالقرآن القراءة وليس بشيء، وإنما المراد الكتاب المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلاً متواترا...»[7]

العناية بالمباحث النحوية واللغوية

وإذا تتبعنا شرح ابن هشام لهذه القصيدة وجدنا أن عنايته منصرفة إلى المباحث النحوية واللغوية. أما الاهتمام ببيان المعنى المراد من التراكيب المختلفة: جملة، أو بيتا، أو أكثر، فذلك قليل في شرحه، ومن مظاهر هذه القلة أنه قد تمر عدة أبيات دون أن يلتفت إلى شرح معنى نمط من أنماط التعبير السابقة، ففي سبعة الأبيات الأولى من القصيدة التي يمثل شرحها أكثر من ربع الكتاب[8] نجد المصنف قد وقف ثلاث مرات فقط من أجل المعنى المراد:

المرة الأولى عند شرحه للبيت الرابع من القصيدة وهو:

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ من مَـاءِ مَحْنِيَةٍ صَـافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُـولُ

فإنه وهو يشرح كلمة (شجت)، ويذكر الاستعمالات المختلفة لمادتها استطرد إلى بيان معنى (مزجت)

---

(١) الأنعام، من الآية ١٥٤

(٢) الإسراء، من الآية ٧٩.

(٣) الأنبياء، من الآية ٧٢.

(٤، ٥) بالأصل مذكرتان، والصواب تأنيثها، لأنها بيان لقوله: «والاستعطاف فيه من جهات ...» وكذلك وردتا مذكرتان بمخطوطة الظاهرية من «شرح بانت سعاد» ـ الورقة ٨٣. وفي «حاشية البغدادي» نسخة التيمورية ـ ٢ : ٦٥١ ـ جاء ما يأتي «قوله: من جهات إحدها، المناسب: إحداها، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة بالتأنيث لقوله، من جهات.»

(٦) الاعراف، من الآية ١٩٩.

(٧) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٧٦.

(٨) من ص ٨ ـ ٣٣.

و(شعشعت) واستشهد بقول عمرو بن كلثوم[1]:

ألا هُبِّي بِصَحْنِكِ فاصْبحينا ... ولا تُبقِي خُمُورَ الأندرينا
مُشَعْشَعَةً كأنَّ الحُصَّ فيها ... إذا ما الماءُ خالَطها سَخِينا

وبعد أن شرح المفردات اللغوية في البيت الأول بين معناه فقال: «والمعنى: لا تبقيها لغيرنا وتسقينا سواها...»[2]

والمرة الثانية في أثناء شرحه للبيت الخامس:

تنفي الرِّياحُ القذَى عنه وَأَفْرَطَهُ ... من صَوْبِ ساريةٍ بيضٌ يعاليلُ

فإنّه بعد أن شرح مفردات جملة: (تنفي الرياح القذى عنه) قال: «... وفي الجملة من قوله (تنفي الرياح القذى عنه) بحثان:

أحدهما: بالنسبة إلى الإعراب وهي باعتباره محتملة لثلاثة أوجه:...

البحث الثاني: بالنسبة إلى المعنى وهي باعتباره محتملة لثلاثة أوجه أيضا: أحدها أن تكون تعليلا لقوله: (صاف)[3]، والثاني أن تكون توكيدا له وتتميما، والثالث أن تكون احتراسا، وذلك لأن الماء الصافي قد يعرض له أن يعلوه شيء من الأقذاء، ويكون بحيث لو أزيل عنه لظهر صفاؤه وأن لا كدورة فيه، فنفى أن يكون هذا الماء من هذا القبيل...»[4]

أما **المرة الثالثة** فكانت في نهاية شرحه للبيت السابع:

لكنّها خُلَّةٌ قد سِيطَ من دَمِها ... فَجْعٌ وَوَلْعٌ وإخلافٌ وتبديلُ

فقد أتم شرحه بقوله: «... ومعنى البيت أن هذه المرأة قد خلط بدمها الإفجاع بالمكروه، والكذب في الخبر، والإخلاف في الوعد، وتبديل خليل بآخر وصار ذلك سجية لها لا طمع في زواله عنها»[5].

---

(١) وذلك في مطلع معلقته، وانظر: شرح القصائد العشر للتبريزي ٣٨٠.

(٢) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٢٠.

(٣) من البيت السابق لهذا البيت وهو الرابع من القصيدة.

(٤) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٢٤.

(٥) المصدر السابق ٣٣. وقد ذكر الشارح معنى بعض العبارات في بضعة مواطن أخرى من الصفحات المتعلقة بشرح سبعة الأبيات الأولى التي أشرنا إليها ولكن شرحه لهذه العبارات كان أقل مما مثلنا له شأنا، لأنه إنما أتى به تبعا للمباحث اللغوية والنحوية تكلة لها انظر ص ١٠ شرح عبارة: (كلها يتّقي بأثر)، وص ٢١ شرح عبارة: (كلتاهما حلب العصير)، وص ٢٥ شرح عبارة: (إن ما أهلكت مال..) وهي عبارات من أبيات أخرى غير أبيات قصيدة كعب أتى بها في اثناء الشرح.

الاستطراد إلى شرح ما يستشهد به من أبيات

وابن هشام في شرحه لا يقتصر على أبيات القصيدة، وإنما يتجاوز ذلك بالاستطراد إلى شرح كثير من الأبيات التي يستشهد بها. فمن أمثلة ذلك: ما سبقت الإشارة[1] إليه من شرحه لبيتي عمرو بن كلثوم، ومن أمثلته:

أنه في ختام شرحه لبيت كعب:

أمست سعادُ بأرضٍ ما يُبَلِّغُها　　إلا العِتاقُ النَّجِيبَاتُ الْمَرَاسِيلُ

قال: «... و(المراسيل) جمع (مرسال) مفعال من قولهم: (ناقة رَسْلَةٌ)[2] إذا كانت سريعة وضع اليدين في السير، ونظيره جمع: (مطعان) و(مطعام) و(مجزاع) على مفاعيل...»

وإنما تمنع الصفة المبدوءة بالميم من التكسير في مسألتين: (إحداهما)[3] أن تكون على وزن مفعول كـ(مضروب)... (والثانية)[4]: أن تكون الميم مضمومة كـ(مكرم) و(منطلق)، ويستثنى من هذا (مُفْعِل) و(مُفَعَّل) المختصة بالمؤنث كـ(مُرْضِع) و(مُكَعَّب) فيجوز تكسيرهما قال الله تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ[5]﴾ وقال أبو ذؤيب:[6]

وإن حديثاً منك لو تَبْذُلِينَهُ　　جَنَى النَّحْلِ في أَلْبَانِ عُوذٍ مَطَافِلِ
مطافيلَ أبكارٍ حديثٍ نتاجُها　　يشابُ بماءِ مثلِ ماءِ الْمفَاصِلِ

(العوذ) بذال معجمة: جمع (عائذ) كـ(حائل) و(حول)، و(العائذ): القريبة العهد بالنتاج من الظباء والإبل والخيل، ويجمع أيضا على (عوذان) مثل (راع) و(رعيان)، و(حائر) و(حوران)، فإذا تجاوزت عشرة أيام من نتاجها أو خمسة عشر فهي (مطفل)، وسميت بذلك لأن معها طفلها، وجمعها (مطافل)، و(المطافيل) بالياء إشباع كقوله:

---

(١) انظر ص ١٢٣ من هذا البحث، وانظر أيضا «شرح بانت سعاد» ٢٠

(٢) بالأصل «مرسلة»، وهو تصحيف، والصواب ماأثبته، انظر مخطوطة الظاهرية من «شرح بانت سعاد» الورقة ٥٣ ا ـ، وفي اللسان مادة رسل وناقة رسلة، سهلة السير.

(٣،٤) بالأصل مذكرتان، والصواب تأنيثها، لأنها لبيان قوله: (في مسألتين).

(٥) القصص، الآية ١٢.

(٦) شرح أشعار الهذليين ١: ١٤٠/١٤١، واللسان ـ طفل ـ، وسيبويه ١: ١٠، والخصائص لابن جني ٢: ٣١٥، وشرح التصريح ٢: ٣٧٠.

نَفْيَ الدَّراهيمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ[1]

الشاهد في (الصياريف)، فإنه جمع (صيرف)، وأما (الدراهيم)، فإنه جمع (درهام) لغة في (درهم) قال:

لَـو كان عِنْدي مائتـا دِرْهـامِ ... لابْتَعْتُ دارا في بَني حِـرام[2]

و(المفاصل) قال الأصمعي: منفصل الجبل من الرملة يكون بينهما ضراض وحصى صغار، فإن ماء ذلك يكون صافيا ذا بريق[3]...»

وشرح ابن هشام لما يستشهد به أوجز وأقل استقصاء من شرحه لأبيات قصيدة كعب، وذلك كما فعل في بيتي أبي ذؤيب اللذين استشهد بهما آنفا، فإنه اقتصر في شرحه لهما على الكلمات: (عوذ)، (مطافل)، (مطافيل)، (ومفاصل)[4]، فذكر معانيها، وبعض ما يتصل بها من مسائل صرفية. وكما فعل في شرح أبيات الشنفري التي استشهد بها في شرح بيت كعب:

يمشي القـراد عليهـا ثم يُزْلِقُهُ ... منهـا لَبَانٌ وأقـرابٌ زهاليل

فإنه قال في آخر شرحه لهذا البيت: «... قوله: (زهاليل) صفة للبان و(أقراب) معا ومعناها: ملس، والواحد (زهلول) قال الشنفري في لاميته — وتعرف بلامية العرب —:

أَقيمـوا بني أمِّي صدورَ مطيِّكـم ... فإنـي إلى قـوم سواكـم لأميـلُ
فقد حُمَّت الحاجات والليـل مقمـرٌ ... وشُدَّت لِطيَّاتٍ مطايـا وأرْحُـلُ

---

(١) البيت للفرزدق، وهو بتمامه:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

انظر الديوان ٥٧٠، الأمالي لابن الشجري ١: ١٤٢، ٢٢٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤: ٨٨٤، والخزانة ٢: ٢٥٥/٢٥٦. وينشد أيضا: نفي الدراهم بدون ياء، انظر سيبويه ١: ١٠ والأمالي لابن الشجري ٢:٩٣، وحاشية البغدادي بـ التيمورية ٢:٣٣٢، كما ينشد أيضا نفي الدنانير. انظر: سيبوية ١:١٠.

(٢) في الأصل: في بني حزام، ولكن في مخطوطة الظاهرية ٥٣ب: في بني حرام، و(بني حرام) محلة في البصرة انظر: حاشية البغدادي – التيمورية ٢: ٣٤٤ وقد ذكر البغدادي في هذا الموضع من حاشيته أن رواية الجوهري هي:

لو أن عندي مائتي درهام ... لجاز في آفاقها خاتامي.

وهكذا جاءت روايته في «اللسان» مادة درنف—وقد علق في حاشية اللسان على هذه الرواية بما يأتي:

«قوله: لو أن عندي ... الخ في «التكملة» ما نصه: هذا الإنشاد فاسد، والرواية:

لو أن عندي مائتي درهام ... لابتعت داراً في بني حرام
وعشت عيش الملك الهمام ... وسرت في الأرض بلا خاتام

والبيت غير منسوب في «حاشية البغدادي» ولم ينسب كذلك في «اللسان».

(٣، ٤) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٤٦، ٤٧. وقد فسر ابن هشام كلمة ماء المفاصل من بيت أبي ذؤيب الهذلي هذا في ص ٦٩ من كتابه: «شرح بانت سعاد» فقال: «... والمراد بماء المفاصل مياه تجري في مواضع صلبة بين الجبال، وذكر لي بعض الطلبة أنه أقام مدة يسأل عن معناه فلم يجد من يعرفه وهو مشهور...»

وفي الأرض منأى للكريم عن الأذى   وفيها لمن رامَ العُلا[1] مُتَعَزَّلُ
ولـي دونكـم أهلـون سيدٌ عَمَلَّسٌ   وأرقَطُ زهلولٌ وَعرْفـاءُ جيـأل
هـم الأهـل لا مستودعُ السِّرِّ ذائـعٌ   لديهـم ولا الجاني بما جرَّ يُخْذَلُ

... وأميل في البيت الأول بمعنى فاعل كأعلم في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ﴾[2]. و(دونكم) ظرف للاستقرار، أو حال من (أهلون)، وكان في الأصل صفة له، فعلى هذا فمعناه: غيركم، و(السيد): الذئب و(عملس) بوزن سفرجل، من أسماء الذئب واشتقاقه من العَمْلسة وهي: السرعة، و(الأرقط): النمر، و(العرفاء) من صفات الضبع، و(الجيأل) من أسمائها. فهو بدل من عرفاء، ولا يجوز أن يعرب بيانا، لأنها علم وما قبلها نكرة، و(سيد) وما بعده بدل تفصيل من (أهلون)، وجاز جمع أهل بالواو والنون مع أنها لما لا يعقل وهي الحيوانات المذكورة، لأنه أقامها مقام من يعقل في الأهلية..»[3].

فالذي شرحه ابن هشام من هذه الأبيات قليل لا يتجاوز بيان معنى صيغة (أميل) في البيت الأول، ومعاني كلمات البيت الرابع —وهو موطن الشاهد—، وإعرابها أثناء ذلك.

وإنه لشيء طبيعي أن تكون عناية المصنف بأبيات الشواهد أقل من عنايته بأبيات القصيدة التي يشرحها.

صور أخـرى للاستطراد

والاستطراد ظاهرة واضحة بمنهج ابن هشام في هذا الكتاب، وما تقدم في شرح بعض أبيات الشواهد نموذج من نماذجه. وإليك صورا أخرى له:

ا— استقصاء لهيئات بعض الكلمات ومعانيها

وقد يأخذ هذا الاستطراد حينا شكل استقصاء شامل للصور المختلفة لكلمة وردت — بإحدى صورها — في بيت من أبيات كعب، ولمعانيها تبعا لصورها، وذلك كما فعل المؤلف مع كلمة (لبان) في البيت السابق ذكره الذي استشهد من أجله بأبيات الشنفري، فإنه قال: «... و«اللّبان» بفتح اللام ويكون بكسرها وبضمها ومعانيهن مختلفة:

(١) كذا بالأصل، ولكنها بمخطوطة الظاهرية — الورقة ٦٥ ب —: (القلى) وكذلك بطبعة ليبزج— ص ١٣٩—. أما في «لامية العرب»— ص ٢٨— تحقيق محمد بديع شريف فالرواية: (لمن خاف القلى). وكذا في «أعجب العجب في شرح لامية العرب»— ص ١٨-- للزمخشري.

(٢) النجم، الآية ٣٢.

(٣) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٥٩.

فأما المفتوحها — وهو المذكور في البيت — فقيل: الصدر، وقيل وسطه وقيل: ما بين الثديين يكون للإنسان وغيره، وقيل: الصدر من ذي الحافر فقط، فعلى هذا يكون ذكره هنا استعارة كقوله[1].

فلـو كنتَ ضَبِّيـاً عَرَفْتَ قَرابَتِي ولكِنّ زنجـيٌّ عظيـمُ المشَافِرِ

وإنما المشفر للبعير.

وأما المكسورها فهو الرضاع، يقال: (هذا أخوه بلبان أمه)، ولا يقال: (بلبن أمه).

وأما المضمومها فهو الصمغ المسمى بالكندر.

فإن زدت على المضموم هاء فقلت: (لُبانة) فهي الحاجة كذا أطلق الجوهري وغيره، وقال صاحب المحكم: الحاجة من غير فاقة ولكن من همة، والجمع (لبان) كـ(حاجة وحاج) و(لُبَانات)، ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس.....:

هُرَيْرَةَ ودِّعهـا وإن لام لائـمُ غـداةَ غـد، أم أنت للبين واجـمُ
لقد كان في حـولٍ ثـواء ثويتَه تُقَضّى لبانَـاتٌ، ويسأمُ سائـمُ[2]

الواجم الشديد الحزن حتى ما يطيق الكلام، يقال منه: وجم بالفتح وجوما.

---

(١) أي الفرزدق، وهكذا رواه سيبويه في الكتاب ١:٢٨٢، وفي ديوان الفرزدق ٢:٤٨١.

ولو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولـكنّ زنجيّ عـظيم المشـافـر

وفي اللسان (شعر)

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولـكّن زنجيـا عـظيم المشـافـر

وقد قال البغدادي: إن قافية البيت اشتهرت هكذا عند النحويين، ولكن صوابه:

ولكن زنجيا غلاظا مشافره

وأنه من قصيدة هجا بها أيوب الضبي بن عيـسى الضبي وبعده:

منبت له بالرحم بيني وبينه فـألـفيـتـه مني بعيداً أواصره
وقلت: امرؤ من آل ضبة فاعتزي لـغيرهـم لـون استـه ومحاجـره
فسوف يرى النوبي ما اكتدحت له يداه إذا ما الشعر عنت نوافره

انظر: الخزانة ٤:٣٧٩، وحاشية بانت سعاد نسخة التيمورية ٢:٤٥٣، وفي الدرر ١:١١٤– وقافية البيت اشتهرت هكذا عند النحويين وصوابه:

ولكن زنجيا عظيما مشافره

ورواية الأغاني ١٩:٢٤.

فلو كنت قيسيا إذا ما حبستني ولـكّن زنجيـا عـظيما مشـافـره

وفيها:

فسوف يرى النوبي ما اجترحت.

(٢) انظر: ديوان الأعشى ٧٧ ويروى: تَقَضىًّ لُبَانات.

فإن زدت على لُبان بالضم نونا بعد إسكان بائه فقلت: (لبنان) فهو جبل.

فإن حذفت النون بعد هذا فقلت: (لبنى) فهي شجرة لها لبن، واسم من أسماء النساء، وكذلك مصغره، ومنه قول عديّ بن زيد[1]:

يــا لُبَيْنَى أَوْقِدي نارًا إن مَــن تهويــن قــد جــارا
رُبَّ نــار بتّ أرمُقُهــا تَـقْضَـمُ الهنــديَّ والغـــارا
عنـدهـــا ظبــيٌ يُؤَرِّثُهــا عاقـد في الجيـد تِقْصَــارا

تقضم بفتح الضاد المعجمة: تأكل، والغار: نوع من الشجر له دهن، والتقصار بكسر التاء: قلادة...[2]»

٢ــ من قضايا الأدب

ومن تمام بيان منهج ابن هشام في شرحه لقصيدة كعب أن يشار إلى أنه كان أحيانا يستطرد إلى بعض قضايا أدبية تتصل بما هو بصدده من بحث. من ذلك أنه أنهى شرحه لبيت كعب:

وَجِلْدُهــا مِنْ أُطُـومٍ مَـا يُؤَيِّسُه طِلْحٌ بِضاحيةِ المَتْنَيْنِ مَهْـزُولُ

بما يأتي: «وهذا البيت وقع في شعر الشماخ، واسمه معقل بن ضرار بن حرملة وهو صحابي مثل كعب رضي الله عنهما إلا أنه قال:

طِلْحٌ بضاحيةِ الصيداءِ مَهْزُولُ[3]

ونظير ذلك أن امرأ القيس قال:

وقوفـا بهــا صحبي عليّ مطيَّهــم يقولون لا تَهْلِكْ أسى وتجمَّــلِ[4].

وقال طرفة كذلك إلا أنه قال: وتجلد[5]، لأن قوافي معلقته دالية. ودون هذا قول أبي نواس...[6]

فتــى يشتري حسنَ الثّنــاء بمالِـه ويعلــم أنَّ الدائــراتِ تــدور

وقال الأسود اليربوعي قبله:

فتــى يشتري حسنَ الثنــاء بمالــه إذا السنّةُ الشّهباءُ أعـوزَهـا القطـرُ

وهذا ونحوه محتمل للأخذ، ولتوارد الخواطر»[7].

---

(١) انظر ديوانه ١٠٠، ورواية البيت الأخير به.

عنـــدها ظبي يؤرثها عـــاقـــد في الخصر زنـــارا

وقد روي البيت الأول:

يــا لبــيـنـى أوقـدي نــارا إن من تهوين قــد حــارا

بحاء مهملة.

(٢) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٥٨.

(٣) انظر: ديوان الشماخ ٧٩.

(٤) انظر ديوانه ٤٤ طبعة السندوبي، ص ٩ طبعة أبي الفضل.

(٥) انظر: شرح ديوانه للأعلم الشنتمري تحقيق فكس سلفسون ٥. وشرح القصائد العشر للتبريزي ١٣٤.

(٦) انظر ديوانه ٤٨١.

(٧) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٥٦.

٣— مسائل بلاغية

وربما يكمل ابن هشام شرحه للبيت بذكر بعض مسائل بلاغية تتعلق به، فقد قال عقب شرحه لبيت كعب:

أرجـو وآمـلُ أَنْ تَدْنُـو مودَّتُهـا ... ومـا إخـال لدينـا مِنك تَنْوِيـلُ

الآتي: «... فإن قلت: كيف جاز أن ينفي ظن حصول التنويل بعد ما أثبت رجاء دنو المودة؟ قلت: المودة، والتنويل شيآن، لا شيء واحد، فلا يمتنع أن توده بقلبها، وتمنعه من نوالها، على أنهما لوكانا شيئا واحدا لا يضر ذلك فإن للشعراء طريقة مألوفة يعود أحدهم على ما قرره بالنقض إيذانا بالدهش والحيرة ويسمى ذلك في علم البديع **رجوعا**، ومنه قوله[1]:

قف بالدّيـار التي لـم يَعْفُهـا القِدَمُ ... بَلَـى وغيَّرهـا الأرواحُ والدِّيَمُ

وقولـه: [2]

فإنك لَـم تَبْعُـدْ على مُتَعَهِّدٍ ... بَلَى، كُـلُّ مَنْ تَحْتَ التُّرَابِ بَعيدُ

وأمَّا قولـه: [3]

وقـد زعمـوا أن المُحِبَّ إذا دنـا ... يُمَلُّ، وأن النأي يَشْفِي مـن الصَّد
بكـلٍّ تداوينا فلـم يشفِ مـا بنا ... على أنّ قربَ الدّار خيرٌ مـن البعد
على أن قربَ الـدار ليس بنافـعٍ ... إذا كان من تهـواه ليس بذِي ودّ

فليس من ذلك خلافا لمن وهم، وإنما هو من باب **التخصيص والتقييد**، وذلك أن صدر البيت الثاني لما اقتضى أنه لا خير للمحب في قرب الدار استدركه بما ذكر في عجزه، ولما اقتضى هذا العجز أن قرب الدار نافع بكل حال استدركه بما ذكر في البيت الثالث...»[4]

٤— مباحث في علم العروض والقافية

وقد يرى الشارح أن يأتي بشيء من مباحث علم العروض والقافية إتماما لبيان المسائل العلمية المختلفة

---

(١) زهير بن أبي سلمى وهو مطلع قصيدة له في مدح هرم بن سنان انظر شرح ديوانه ١٤٥.

(٢) هو أبو عطاء السندي، والبيت آخر أربعة أبيات رثى بها عمر بن هبيرة، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢: ٨٠٠.

(٣) هو عبد الله بن الدمينة الختعمي: وقبل هذه الأبيات ثلاثة أولها:

ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد ... فقد زادني مسراك وجدا على وجد

وقد ذكر البغدادي أن في البيت الرابع تحريفا، وأن صوابه كما في «الحماسة» وغيرها:

وقد زعموا أن المحب إذا دنا ... يُمَلّ، وأن النأي يَشْفِي من الوجد

انظر: حاشية البغدادي نسخة التيمورية ١: ١٣٣، ٢: ٣٢٧—وشرح الحماسة للمرزوقي ٣: ١٢٩٩.

(٤) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٤٥.

لبيت من الأبيات. وذلك كما صنع في شرح بيت كعب:

أَكرِمْ بها خُلَّةً لو أنّها صدقت   موعودَها أو لو انّ النصحَ مقبول

فإنه قال في تعليقه على قول الشاعر: (أو لو انّ النصح مقبول) ونطقها بتخفيف همزة (انّ): «... فيه أربع مسائل... المسألة الثانية: زعم الخليل أنه لا يجوز الجمع بين نحو: «يسوء ويسيء» في قافيتين، وإن جاز جمع (يعود ويعيد)، واحتج باختلاف الرويّ إذا خفف الهمز، إذ يصيران واوا وياء، وخالفه أبو الحسن محتجا بأن الشاعر إذا بنى القصيدة على التحقيق أمن الاختلاف واستدل أبو الفتح لأبي الحسن بقول الحماسي[1]:

لكل أناس مقبر بِفنائِهم   وهم ينقصون والقبور تزيد
وما إن يزالُ رَسْمُ دارٍ قَدْ اخْلَقَتْ   وعهد لِمَيْتٍ بالفِناءِ جديدُ

وذلك أن الشاعر بناه على تخفيف همز اخلقت، ولولا ذلك لانكسر الوزن، وإذا جاز بناء الشعر على التخفيف، فبناؤه على التحقيق أولى، لأنه الأصل، وبيت كعب نظير بيت الحماسي.

«وأغرب من الاحتياط الذي ذكره الخليل رحمه الله في القوافي. ما قاله أبو محمد بن الخشاب رحمه الله من أنه لا يجوز أن تكون القوافي المقيدة لو أطلقت لاختلف إعرابها، واعترض على أبي القاسم الحريري في قوله في المقامة التاسعة والعشرين[2].

يا صارفا عنّي المودَ   ةَ والزَّمانُ له صروفْ
ومعنِّفي في نصح من   جاورتُ تعنيفَ العَسُوف
لاَ تَلْحَنِي فيما أتيـ   تُ، فإنني بهم عَروفْ
ولقد نزلت بهم فلم   أَرَهُم يراعون الضيوف
وَبَلَوْتُهُمْ فوجدتُهم   لمَّا سَبَكْتُهم زُيُوف

ألا ترى أنها إذا أطلقت ظهر الأول والثالث مرفوعين، والرابع والخامس منصوبين، والثاني مجرورا، وكذا باقي القصيدة.

«واعلم أن أشعارهم ناطقة بالغاء هذا الذي اعتبره ابن الخشاب، بل قالوا في الأسجاع مع أنها أوسع مجالا من القوافي إن مبناها على سكون الأعجاز كقولهم: (ما أبعد ما فاتْ، وما أقرب ما هو آتْ) فإنهما لو حركا لاختلفا. ومن مجيء ذلك في الشعر قول امريء القيس:

---

(١) هو عبد الله بن ثعلبة الحنفي، انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي ٢: ٨٩١. وقد جاءت رواية البيتين به هكذا:

لكل أناس مقبر بفنائهم   فهم ينقصون والقبور تزيد
وما إن يزال رسم دار قد اخلقت   وبيت لميت بالفناء جديد

(٢) انظر: مقامات الحريري ٢٣٦—٢٣٧.

إذا ذقت فاهـا قلت: طعمُ مُدَامَةٍ معتّقةٍ ممـا تجيء بـه التُّجُـرْ

ثم قـال:

إذا قامتـا يضَـوَع المسك منهمـا برائحـة مثل اللطيمة والقَطْرْ[1]...»[2]

مباحث تفـرد بهـا هذا الكتاب

في «شرح بانت سعاد» لابن هشام مباحث متعددة تستوقف القاريء حيالها إعجابا بما فيها من دقة واستقصاء، وهي مباحث صورها البغدادي[3] تصويرا جيدا في تقديمه لحاشيته على هذا الكتاب.

مباحث مفصلة

كثير من هذه المباحث يتمثل في مسائل حققها ابن هشام في هذا الشرح تحقيقاً علمياً دقيقاً مفصلا لا نجده في كتاب آخر له، ومن أمثلة ذلك:

١ — ربط الجملة الحالية بالواو وقد

في ربط الجملة الحالية بـ(الواو) و(قد) إذا كان فعلها ماضيا — وذلك عند إعرابه لجملة: (شجّت) من البيت الرابع في قصيدة كعب قال: «... وفي محل الجملة من قوله: (شجّت) وجهان، أحدهما: النصب على الحال من (الرّاح)[4]، فإن قلت: كيف وقع الماضي حالا مع تجرده من (الواو) و(قد)؟

«قلت: **إنما يلزم** ذلك إذا كان الماضي مثبتا ولا ضمير معه كقوله:[5]

وجالـدتهـم حتـى اتَّقُـوكَ بِكَبْشِهـم وقـد حـان من شمس النهـار غُروب

ويمتنعان إن كان الماضي في المعنى شرطا نحو: (لأضربنّه ذهب أو مكث)، أو وقع بعد (إلا) نحو: (ما تكلّم إلا قال خيرا).

وتجب (الواو) **وتمتنع** (قد) إذا نفي الفعل ولم يكن ضمير نحو: (جاء زيد وما طلعت الشمس).

---

(١) في الديوان ص ١١٠ روي هذا البيت كما يأتي:

اذا قامتا تضوّع المسكُ منهما نسيم الصبا جاءت بريح من العُطُرْ

(٢) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٢٩، ٣٠.

(٣) انظر ص ١١٧ من هذا البحث.

(٤) في البيت:

تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت كـأنـه منهـل بـالـرّاح مـعـلـول

(٥) هو علقمة الفحل، والبيت من قصيدة مدح بها الحارث الغساني ملك العرب بالشام، انظر: ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري ٤٤ والرواية به فجالدتهم.. و«المفضليات ٣٩٥. والرواية به: فقاتلتهم..

«**وتجوز الواو وتمتنع** (قد) إذا نفي الفعل ووجد الضمير، نحو: (جاء زيد وما درى كيف جاء)، أو كان الفعل (ليس)، نحو: ﴿ولا تَيَمَّمُوا الْخبيثَ مِنْه تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بآخِذِيه... الآيَة﴾[1]، وقول الرّاجز:

إذا جرى في كفّه الرِّشَاءُ   جَري الْقَلِيب لَيْسَ فِيهِ مَاءُ[2]

ويجوز فيما عدا ذلك أن تأتي بهما، وأن تتركهما، وأن تقتصر على الواو، وأن تقتصر على قد.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّم عَلَيْكُم﴾[3].

والثاني: كقولهِ تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهم﴾[4]. ولهذا قرأ الحسن؛ ﴿حَصِرَةً صدورُهم﴾[5]، ومنه: ﴿هذهِ بضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[6]، ﴿وَلاَ عَلَى الّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلّوْا﴾[7]، وقول كعب رضي الله عنه: (شجّت) (في البيت المُشار إليه سابقا).

والثالث: كقوله تعالى: ﴿أَنُؤمِنُ لَكَ واتّبَعَكَ الأرْذَلُونَ﴾[8]، ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللّهِ وكُنْتُم أَمْواتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾[9].

والرابع: كقول الشاعر[10]:

وقفت بربعِ الدَّار قد غيَّر البلى   معارفَها والسارياتُ الهواطِلُ

. ولا تحتاج في الوجه الثاني، والوجه الثالث إلى أن تضمر قد خلافا للمبرد، والفارسي، والفراء، وأكثر المتأخرين...»[11]

---

(١) البقرة، الآية ٢٦٧.

(٢) في «حاشية شرح بانت سعاد» نسخة التيمورية- ١: ٤٨٩/٤٩٠ ذكر البغدادي أن هذا البيت أورده ابن الإعرابي في «نوادره» غير معزو إلى قائله، كما ذكر البغدادي أن صوابه:

خَلِّي القليب ليس فيهِ

وأنّ (جَرَى) ليس برواية.

(٣) ﴿وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصّل...﴾ الأنعام، الآية ١١٩.

(٤) النساء، الآية ٩٠.

(٥) في «البحر المحيط» ٣١٧/٣: «وقرأ الحسن وقتادة ويعقوب «حَصِرةً» على وَزْنِ نَبِقَة، وكذا قال المهدوي عن عاصم في رواية حفص».

(٦) يوسف، الآية ٦٥.

(٧) التوبة، الآية ٩٢.

(٨) الشعراء، الآية ١١١.

(٩) البقرة، الآية ٢٨.

(١٠) هو النابغة الذبياني وذلك من قصيدة رثى بها النعمان بن الحارث أبن أبي شمّر الغساني. انظر: ديوانه ١٨٤.

(١١) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٢١، ٢٢،

إن استقصاء حالات ربط الجملة الحالية بالواو وقد: من وجوبهما معا، وامتناعهما معا، ووجوب الربط بالواو وامتناع قد، وجواز الربط بهما معا، أو تركهما معا، أو الاقتصار على الربط بأحدهما ـــ هذا الاستقصاء الشامل شيء انفرد به هذا الكتاب بين كتب ابن هشام المعروفة.

فهذه المسألة وردت بعض حالاتها في ثلاثة كتب أخرى للمؤلف على الوجه التالي:

في «أوضح المسالك[1]» جاء عنها ما يأتي:

«.... وتجب الواو قبل قد داخلة على مضارع، نحو ﴿لِمَ تُؤْذُنَنِي وقَدْ تَعْلَمُونَ﴾[2].

وتمتنع في سبع صور:

إحداها: الواقعة بعد عاطف، نحو ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونْ﴾[3].

الثانية: المؤكدة لمضمون الجملة، نحو (وَهُوَ الْحَقُّ لاَ شَكَّ فيه) و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[4].

الثالثة: الماضي التالي إلا، نحو ﴿إلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[5].

الرابعة: الماضي المتلو بأو، نحو (لأضربنه ذهب أو مكث).

والخامسة: المضارع المنفى بلا، نحو ﴿ومَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بَاللَّهِ﴾[6].

السادسة: المضارع المنفي بما كقوله:

عهدتك ما تَصْبُو وفيكَ شَبِيبَةٌ[7].

السابعة: المضارع المثبت كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[8].

فهذا الكتاب اقتصر على حالتين من حالات هذه المسألة، هما: حالة وجوب الربط بالواو مع قد، وحالة امتناع الربط بالواو ـــ مع تفصيل مستقص لصور حالة المنع هذه ـــ ولم يذكر الحالات الأخرى.

---

(١) أوضح المسالك ٢: ١٠٣ـــ١٠٤.

(٢) الصف، من الآية ٥.

(٣) الأعراف، من الآية ٤.

(٤) البقرة، من الآية ٢.

(٥) الحجر، من الآية ١١، وقبلها: ﴿وما يأتيهم من رسول..﴾.

(٦) المائدة، من الآية ٨٤.

(٧) سبق بتمامه في صفحة ٥٩ وقائله غير معروف.

(٨) المدثر، من الآية ٦.

وفي كتاب «الجامع الصغير» عن هذه المسألة ما يأتي:

«وتمتنع الواو: من التالية عطفا، نحو ﴿بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ ومن الإسمية المؤكدة، نحو ﴿لاَ رَيْبَ فيه﴾، والمضارع المنفي بلا، نحو: ﴿مَالِيَ لاَ أَرىَ الْهُدْهُدَ﴾[1]، أو ما، نحو:

عَهِدْتُكِ ما تصبو وفيك شبيبة

والمثبت المجرد من قد، نحو: ﴿ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾، والماضي التالي إلا، نحو: ﴿إلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾، والمتلو بأو، نحو (لأضربنه ذهب أو مكث).

وتجب في نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُنَنِي وقَدْ تَعْلَمُونَ...﴾[2].

وهكذا نجد أن ما أتى في «الجامع الصغير» إنما هو تلخيص موجز لما أتى في «أوضح المسالك».

وفي كتاب «المغني» عند بيان استعمالات «قد» وردت بعض صور هذه المسألة حيث قال: «... الثاني: تقريب الماضي من الحال، تقول: (قام زيد)، فيحتمل الماضي القريب، والماضي البعيد، فإن قلت: (قد قام)، اختص بالقريب.

وانبنى على إفادتها ذلك أحكام:

الثاني: وجوب دخولها — عند البصريين الا الأخفش — على الماضي الواقع حالا، إما ظاهرة نحو: ﴿وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾[3] أو مقدرة نحو: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ ونَحْو ﴿أَوْ جَاءوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمَ...﴾[4]»، وقد ذكرت هذه الصورة مرة أخرى بـ«المغني»[5].

٢— الفائدة كما تحصل بالخبر تحصل بصفته

ومن هذه المباحث بحثه لمسألة: أن الفائدة كما تحصل بالخبر، تحصل بصفته، فإنه قد عالجها في استيعاب عند شرحه لبيت كعب:

لَكِنَّهـا خُلَّةٌ قـد سِيطَ مـن دَمِهَا فَجْـعٌ وَوَلْـعٌ وإخْلاف وتَبْدِيلُ

وإعراب جملة: (قد سيط...) وذلك بقوله: «... قد سيط... الخ، جملة في موضع الرفع صفة لخلة، ولولا

---

(١) النمل، من الآية ٢٠.

(٢) الجامع الصغير— مخطوطة التيمورية— الورقة ٢٣ ب.

(٣) البقرة، من الآية ٢٤٦.

(٤) ابن هشام: المغني ١: ١٧٢—١٧٣.

(٥) المصدر السابق ٢: ٦٣٦.

هي لم تحصل الفائدة، ونظيرها الجملة التي بعد قوم في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[1] ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[2]. وعلم بذلك أن الفائدة كما تحصل من الخبر، كذلك تحصل من صفته.

وهذا يشكل على أبي علي في مسألة، وذلك أنه حكي عن أبي الحسن رحمه الله أنه امتنع عن إجازة: «أحق الناس بمال أبيه ابنه»، لأنه ليس في الخبر إلا ما في المبتدأ. ثم قال: فإن قلت: (أحق الناس بمال أبيه ابنه البار به، أو النافع له) أو نحو ذلك، كانت المسألة على فسادها أيضا، لأن الخبر نفسه غير مفيد، ولا ينفعه مجيء الصفة من بعده، لأن وضع الخبر على تناول الفائدة منه لا من غيره، حكى ذلك عنه عبد المنعم الإسكندري في كتاب «التحفة».

ونظير تصحيح الصفة للخبرية تصحيحها للابتدائية في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[3]، وتصحيحها لدخول الفاء في الخبر في قوله تعالى. ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[4]. ومن هنا أجاز يونس في الندبة. (وازيد الطويلاه)، تنزيلا للصفة والموصوف منزلة الشيء الواحد، ويشهد له قول بعض العرب: (واجُمْجُمتَيْ الشّامِيَّتَيْنَاه)، وإذا جاز للحال أن تحصل به الفائدة المقصودة من الكلام كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[5] ﴿فَمَا لِلَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾[6] — إذ السؤال إنما هو في المعنى عن الحال — فجواز ذلك في الصفة أجدَر[7]...»[8].

٣— الخبر لا يكون مؤكدا للمبتدأ

ومن هذه المباحث بحث آخر يتعلق بالخبر أيضا، وهو: أنه لا يكون مؤكدا للمبتدأ، لأن الخبر غير المبتدأ وذلك عند إعرابه لكلمة: (مجهول) من قول كعب:

مِن كُلِّ نَضَّاخَةِ الذِّفْرى إذا عَرِقَتْ   عُرْضَتُهَا طامسُ الأعـلامِ مجهـولُ

فقد أورد عنه ما يأتي: «وقوله. مجهول، صفة لطامس مؤكدة! لأن كل طامس مجهول، ولهذا لم

---

(١) النحل. من الآية ٥٥.

(٢) الشعراء. من الآية ١٦٦.

(٣) البقرة. من الآية ٢٢١.

(٤) الجمعة، الآية ٨.

(٥) المدثر. الآية ٤٩.

(٦) المعارج، الآية ٣٦.

(٧) لأن الحال فضلة. والصفة ليست كذلك.

(٨) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٣١. وقد وردت إشارة موجزة إلى هذه المسألة في كتاب «تخليص الشواهد» للمؤلف— مخطوط— الورقة ١٣٩—١٤٠، حيث قال: «مسألة» من تعدي (هب) بمعنى اعتقد قوله:

فـقـلـت: أجـرني أبـا مـالك   وإلا فـهـبني امـرأ هـالـكا

وقوله ...

فأما البيت الأول فإنه لابن همام السّلولي، و(امرأ) مفعول ثان موطيء لقوله: (هالكا) و (هالكا): صفة له، وهو المقصود بالمفعولية ونظيره في باب الخبر «بل أنتم قوم تجهلون» وفي باب الحال: «أقبل زيد رجلا راكبا...».

أقدره خبرا، لأن الخبر لا يكون مؤكدا. ولهذا قيل في قوله:

إذا مَا بكى مِنْ خَلْفِها انحرفت له   بشقٍّ وشقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ[1]

إن الظرف خبر؛ ولم يحول جملة حالية مؤكدة، وابتديء بالنكرة لوقوعها تفصيلا، ومثله: (الناس رجلان: رجل أكرمته، ورجل أهنته» ولا يكون (عندنا صفة) (ولم يحول) خبر، لأن الشق إذا كان عنده كان غير محول، والخبر لا يكون مؤكدا بخلاف الحال...»[2]

٤ــ الأصل في العطف المغايرة

في شرح المصنف لبيت كعب:

أرجو وآمُل أَنْ تَدْنُو مودَّتُها   وما إخالُ لدينا منك تَنْوِيلُ

عدة أبحاث نحوية ولغوية جيدة:

منها بحث حول عطف (آمل) على (أرجو) وقد فسر الأمل بالرجاء والأصل في العطف المغايرة، فعلل لمخالفة هذا الأصل بما يأتي: «... قيل وإنما عطف عليه، لأنه يكون في الممكن والمستحيل. والرجاء يخص الممكن، قلت: وإنما هذا الفرق بين التمني والرجاء، وإنما المصحح للعطف اختلاف اللفظ نحو: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُم في سَبِيلِ اللهِ وَمَا ضعُفُوا﴾[3]، وقوله[4]:

أقوى وأقفَر بعد أُمّ الهَيْثَم

ومثله في الأسماء: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إلى اللَّهِ[5]﴾ ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[6] ﴿لاَ تَرَى فِيهَا عِوَجاً وَلاَ أَمْتاً﴾[7]، وقوله[8]:

---

(١) هو امرؤ القيس وفي ديوانه ١٤٧ طبعة السندوبي روى البيت هكذا:

إذا ما بكى من خلفها انصرفت له   بشق، وتحتي شقها لم يحوّل

كذلك روي في «شرح القصائد العشر» للتبريزي ٧٤.

(٢) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٥١.

(٣) آل عمران، من الآية ١٤٦.

(٤) هو عنترة، والبيت بتمامه:

حييت من طلل تقادم عهده   أقوى وأقفر بعد أمّ الهيثم

انظر: ديوانه ١٤٣، و شرح القصائد العشر للتبريزي ٣٢٠.

(٥) يوسف، من الآية ٨٦.

(٦) البقرة، من الآية ١٥٧.

(٧) طه، من الآية ١٠٧.

(٨) هو عدي بن زيد العبادي، والبيت بتمامه:

وقدّمت الأديمَ لراهشيْهِ   وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً ومَيْنا

انظر: ديوانه ٣٨٣، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد، التيمورية، ٢:٢٨٤، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ٢:٧٧٧ــ فقدمت.

وأَلْفَى قولها كَذِباً ومَيْناً

ولا يعطف هذا النوع إلا بالواو، قال ابن مالك: وقد أنيبت (أو) عنها في اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أو إِثْماً﴾[1] وفيه نظر لإمكان أن يراد بالخطيئة ما وقع خطأ، وبالإثم ما وقع عمدا[2].

فإن قلت: هلاّ قدرت الجملة حالا من فاعل (أرجو) لتسلم[3] من مخالفة الأصل في العطف؟ قلت: إن سلمت من ذلك وقعت في مخالفة أصلين: إذ الأصل في الحال أن تكون مبينة لا مؤكدة، والأصل في المضارع المثبت الخالي من قد إذا وقع حالا ألا يقترن بالواو نحو: «ولا تَمْنُنْ تَستَكثِر﴾[4] ونحو: ﴿وَنَذَرُهُمْ في طُغْيانِهم يَعْمَهُون[5] ﴾...[6]»

٥ــ إخال، وحركة حرف المضارعة بعامة

ومنها بحث عن (إخال) تناول فيه الأحكام المشتركة بينه وبين (ظن)، ثم انتقل إلى حديث مفصل عن ضبط همزته، وعن حركة حرف المضارعة بعامة فقال: «... وكسر همزة (إخال) فصيح استعمالا شاذ قياسا، وفتحها لغة أسد، وهو بالعكس.

وحكم حرف المضارعة في غير هذا الحرف أن يضم بإجماع إن كان الماضي رباعياً نحو (أدحرج)، (أكرم)، ويفتح في لغة الحجازيين فيما نقص أو زاد كـ(يضرب)، و(ينطلق)، و(يستخرج) أما غيرهم فيكسر غير (الياء) في ثلاث مسائل:

إحداها: في (تفعَل) بالفتح مضارع (فعِل) بالكسر كـ(علمت) (تعلم)، بخلاف (تذهب) فإن ماضيه مفتوح و(تثق)، فإن المضارع مكسور. ومن قال: (تحسب) بالفتح كسر، ومن كسر فتح، وقرىء: ﴿ولا تِرْكنوا﴾[7]. وقال الشاعر[8]:

قلت لبــواب لديــه دارهـــا تِيذَنْ فإنــي حمؤُهــا وجارُهـــا

---

(١) النساء، من الآية ١١٢.

(٢) ذكر ابن هشام في «المغني»، ٢: ٣٥٧ رأي ابن مالك في العطف بأو في هذه الآية دون أن يعلق مثل هذا التعليق عليه. فقال ــ أثناء حديثه عما تنفرد به الواو العاطفة من أحكام: «وزعم ابن مالك أن ذلك ــ أي عطف الشيء على مرادفه ــ قد يأتي في «أو» وأن منه ﴿ومن يكسب خطيئة أو إثما..﴾.

(٣) في الأصل: «ليسلم» وهو تصحيف، وقد وردت بدون هذا التصحيف في مخطوطة الظاهرية الورقة ٤٦أ.

(٤) المدثر، الآية ٦.

(٥) الأنعام، من الآية ١١٠.

(٦) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٤١.

(٧) ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار﴾، هود، الآية ١١٣. وفي «البحر المحيط» ٥: ٢٦٩ عن هذه القراءة: أنها عن أبي عمر بكسر التاء على لغة تميم في مضارع علم بغير الياء.

(٨) هو منظور بن مرثد الأسدي، انظر: المقاصد النحوية ٤: ٤٤٤، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤: ٣٤١/٣٤٠.

أي: (لِتَأْذَنْ)، أمر الفاعل المخاطب باللام، وحذفها، وبقي عملها، وكسر أول المضارع. وسمعت بدويا يقول في المسعى: (إنكَ تِعْلم ما لا نِعْلم) بكسر التاء والنون.

الثانية: أن يكون الماضي مبدوءا بهمزة الوصل نحو: (ينطلق) و(يستخرج) وقريء: ﴿يَوْمَ تِبْيضُ وُجُوهٌ وتِسْوَدُ وجُوهٌ﴾[1]. ﴿وإيَّاكَ نِسْتَعِين﴾[2] وأما من كسر في «نعبد» فكأنه ناسب بين النونين.

الثالثة: أن يكون مبدوءا بتاء المطاوعة أو شبهها نحو (تِتذكر) و(تِتكلم)، وكأنهم جعلوا هذا الكسر عوضا عن كسر أول الماضي في نحو نِستعين، وثانيه في نحو تِعلم؛ وأما نحو تِتكلم فكأنهم حملوا (تفعّل) على (انفعل) لأنهما للمطاوعة، نحو (كسّرته) بالتشديد (فتكسّر) و(كسرته) بالتخفيف (فانكسر).

وإنما لم يجيزوا كسر الياء لثقل الكسرة عليها، ولكنهم جوزوه إذا تلاها (واو) ليتوصلوا به إلى قلبها (ياء) نحو: (وجل)، (يِيْجل)...[3] ...».

٦ــ رجحان كسر همزة إنّ على فتحها

ومن هذه المباحث ما يتمثل حينا في ترجيح أحد أمرين جائزين في مسألة مع بيان العلة. من ذلك أن من مواضع جواز كسر همزة (إنّ) وفتحها، موضع التعليل، وقد ذكر المصنف ذلك في كتابه: «أوضح المسالك»[4]، ومثل له بقوله تعالى: ﴿إنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ أنَّه هُوَ البَرُّ الرَّحِيمُ﴾[5]، وقال: إن نافعا والكسائي قرءا: ﴿أنَّه هُوَ البَر الرَّحيمَ﴾ بالفتح على تقدير لام العلة، وأن الباقين قرءوا بالكسر على أنه تعليل مستأنف[6]، ومثل له أيضا بقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إنّ صَلاَتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾[7] وبقول الملبي: «لبيك إن الحمد والنعمة لك». ولم يزد على ذلك.

أما في «شرح بانت سعاد» فإن ابن هشام عند شرح قول كعب:

---

(١) آل عمران: من الآية ١٠٦. وفي «البحر المحيط» ٣/٢٢-: وقرأ يحيى بن وثاب، وأبو رزين العقيلي، وأبو نهيك: يوم تِبيض، وتِسودّ بكسر التاء فيهما وهي لغة تميم.

(٢) ﴿إياك نعبد، وإياك نستعين﴾: الفاتحة. الآية ٥ وقراءة كسر نون نِستعين قرأ بها عبيد بن عمير الليثي، وزرّ بن حبيش، ويحيي بن وثاب، والنخعي، والأعمش، وهي لغة قيس، وتميم، وأسد بن ربيعة. وقال أبو جعفر الطوسي هي لغة هذيل انظر: البحر المحيط ١: ٢٤/٢٣ وانظر: إتحاف فضلاء البشر ١٢٢.

(٣) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٤٢، ٤٣.

(٤) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ١: ٢٤٣، ٢٤٤.

(٥) الطور، الآية ٢٨.

(٦) في «البحر المحيط» ٨/١٥٠. «وقرأ الحسن، وأبو جعفر، ونافع، والكسائي: «أنه بفتح الهمزة، أي لأنه. وباقي السبعة، إنهّ بكسر الهمزة، وهي قراءة الأعرج وجماعة، وفيها معنى التعليل.

(٧) التوبة. من الآية ١٠٣.

فلا يغرّنك ما منّت وما وعـدت إن الأمانـيّ والأحلام تضليـــل

ذكر أن الرواية بكسر الهمزة من (إن) في قول الشاعر: «إنّ الأماني»، وذلك على أنه تعليل مستأنف، وبين أنواع التعليل المستأنف: من تعليل للنهي، وتعليل للأمر، وتعليل للخبر، مع الاستشهاد لكل نوع بآية أو أكثر ثم قال: «وفتح أن فيهن على إضمار لام العلة جائز لغة، وقد جاءت الرواية بالوجهين في آية الطور[1]، وجوزوهما في قول الملبي: (لبيك إن الحمد والنعمة لك) والكسر أرجح، لأن الكلام حينئذ جملتان، لا جملة واحدة، وتكثير الجمل في مقام الثناء والتعظيم مطلوب، ولأن إطلاق الثناء أولى من تقييده، وإنما يلزم التقييد على الكسر إذا قدر استئنافا بيانيا، أعني أن يقدر جوابا لسؤال مقدر، أما إذا قدر استئنافا نحويا فلا...»[2].

مباحث قصيرة

وهناك ــ عدا هذه المباحث ــ مسائل نحوية وردت في «شرح بانت سعاد» على صورة مباحث جزئية موجزة من أهمها ما يأتي:

١ــ الفرق بين إضافة (إذ) و (إذا)

فرق ابن هشام بين حكم إضافة (إذ) و (إذا) إلى الجملة، فهي بعد الأولى تكون في موضع خفض باتفاق النحويين، أما بعد الثانية فقد اختلفوا في موضعها، وسبب ذلك أن (إذا) مرتبطة بما بعدها ارتباط أداة الشرط بجملة الشرط، فلم يلزم من عدم ادعاء الإضافة عدم الربط، أما (إذ) فلولا الإضافة لم يكن هناك ربط[3].

٢ــ ما يقع من الأحرف الستة هو ومعمولاه حالا وما لا يقع

بين ابن هشام ما يمكن من الأحرف الستة أن يكون هو ومعمولاه حالا، وما لا يمكن، فقد ذكر أن (إنّ) و (كأنّ) مع معموليها هما الصالحان لأن يقعا حالا، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِين لَكارِهُونَ﴾[4]، وقوله: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمِ كَأَنَّهُم لاَ يَعْلَمُونَ﴾[5] أما بقية الحروف فهي غير صالحة، وذلك أن (أنّ) المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال أن تكون نكرة، و(ليت) و(لعل) طلبيتان وشرط الجملة الحالية أن تكون خبرية، وأما

---

(١) في قوله تعالى: ﴿إنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوه إنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ الآية ٢٨.

(٢) ابن هشام: شرح بانت سعاد ص ٣٨.

(٣) شرح بانت سعاد ص ١٤.

(٤) الأنفال، الآية ٥.

(٥) البقرة، من الآية ١٠١.

(لكن) فإنها مستدعية لكلام قبلها ولهذا لا تقع جملتها صفة، ولا صلة، ولا خبرا، ولا حالا[1].

٣ــ مجيء المصدر على مفعول

ذكر رأي أبي الحسن الأخفش في جواز مجيء المصدر على وزن (مفعول)، وذلك مثل (موعود) في قول كعب:

أكرم بها خُلَّةً لو أنها صدقت ۝ موعودها أو لو انَّ النّصْحَ مقبول

ومثل (معسور) و(ميسور) في قولهم: (دعه من معسوره إلى ميسوره) وأنه قد حمل على ذلك قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[2] أيْ بأيِّكُم الفتنةُ. وأشار للخلاف حول هذه المسألة في مواطن متعددة من الكتاب[3].

٤ــ جمع مفعول على مفاعيل

منع جمع ما كان على وزن (مفعول) صفة جمع تكسير، وذهب إلى أن نحو: مشائيم و«ملاعين» شاذ[4].

مصـــادره

مصادر ابن هشام في «شرح بانت سعاد» كثيرة ومتنوعة، والرجل لم يبين لنا جميع المصادر التي اعتمد عليها، شأنه في ذلك شأن كثير من أمثاله الأقدمين. ولكن جانبا كبيراً من هذه المصادر يعرف من دراسة الشرح المذكور: فبعضها صُرِّح باسمه، وبعضها أشير إليه عن طريق ذكر الآراء المختلفة منسوبة لأصحابها وذلك فيما يتعرض له من المسائل.

وهناك مصادر طويت عرفتنا بكثير منها حاشية البغدادي التي تتبعت بدقة مسائل هذا الشرح، ونسبت

---

(١) انظر: ابن هشام: شرح بانت سعاد ١٨.

(٢) القلم، الآية ٣.

(٣) انظر: شرح بانت سعاد: ٢٩، ٤٠، ٥٤، ٦٩.

(٤) انظر: شرح بانت سعاد ٤٠، ٤٦؛ وقد علق البغدادي في «حاشيته» ــ مخطوطة التيمورية ــ ٢ : ٢١١ ــ على ذلك بما يأتي: «قوله: نحو: مشائيم، وملاعين فشاذ؛ قال الرضي في «شرح الشافية» وجاء في مفعول الثلاثي نحو ميمون، ومشئوم؛ وملعون: ميامين، ومشائيم، وملاعين... وكذا قالوا في مكسور: مكاسير، وفي مسلوخ: مساليخ. وكذا قالوا في مُفعِل المذكر كموسر، ومفطر، وفي مُفْعَل كمنكر: مياسير. ومفاطير. ومناكير، وإنما أوجبوا الياء مع تكسيرها ليتبين أن تكسيرها خالف الأصل، وقياسه التصحيح..» وأشار عباس حسن في كتابه «النحو الوافي» ــ ٤ : ٤٤٩ ــ إلى رأي ابن هشام ومن تابعه في هذه المسألة ثم قال:

«غير أن كتاب «المعاني الكبير» ــ لابن قتيبة يحوي أعدادا كثيرة صحيحة من جمع مفعول على مفاعيل مِمَّن يحتج بكلامهم. وبعض المحققين المعاصرين نشر بحثا لغويا مُسْتقى من الكلام العربي الصحيح والمعجمات اللغوية الأصيلة أثبت فيه صحة جمع مفعول على مفاعيل قياساً مطردا وعرض عشرات من الأمثلة الصحيحة منسوبة لأصحابها الذين يحتج بكلامهم، أو مأخوذة من مراجعها اللغوية الوثيقة.

وقد صدرت موافقة مجمع اللغة العربية بالقاهرة بدورته السادسة والثلاثين ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠. على صحة جمع مفعول على مفاعيل جمعا قياسيا. انظر: البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والثلاثين ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ ــ ص ١٥٨/١٦٠.

معظم ما لم ينسب منها إلى مصادره.

استمداده من النحـاة

وإذ كانت المباحث النحوية أهم ما اشتمل عليه شرح ابن هشام فإن جل كبار النحويين وردت أسماؤهم به مقرونة بآرائهم التي قد يستحسنها، أو ينقدها، أو يعرضها في حياد بمباحثه المشار إليها.

لكن أكثر هؤلاء النحويين ذكرا، وأجلّهم شأنا في هذه المباحث هم: سيبويه، والأخفش، وأبو علي الفارسي من المتقدمين، وابن مالك من المتأخرين.

سيبويه

ورد اسمه في نحو ستة وعشرين موضعا من كتاب «شرح بانت سعاد»[1]. ومن آرائه التي ذكرها له ابن هشام بهذا الشرح ما يأتي:

١ــ جواز تعدد الظروف التي من نوع واحد وشرطه:

ذكر له مذهبه في إجازة تعدد الظروف التي من نوع واحد إذا كان عاملها واحدا، وكان الزمان الأول أعم من الثاني نحو: (لقيته يوم الجمعة غدوة)، وقال: إنه يحتمل أن يكون منه قول كعب:

وما سعادُ غـداةَ البين إذ رحلـوا　　　إلا أَغَنُّ غضيضُ الطَّرفِ مكحـولُ

وذلك إذا قدرت قوله: (إذ) ظرفا ثانيا للتشبيه[2].

وقد أشار ابن هشام إلى هذه المسألة في كتاب «المغني» أيضا فقال: «وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر، نحو: (آتيك يوم الجمعة سحر). وليس بدلا لجواز: (سير عليه يوم الجمعة سحر) برفع الأول ونصب الثاني. نص عليه سيبويه، وأنشد للفرزدق[3].

متـى تَرِدْن يومـا سِفار تجـد بهـا　　　أُدَيْهِمَ يرمـي المستجيزَ المُعَوَّرا

فـ(يوما) يمتنع أن يكون بدلا من (متى)، لعدم اقترانه بحرف الشرط[4].

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ــ طبعة ليبزج ــ ٢١٣.

(٢) انظر: شرح بانت سعاد ١٤.

(٣) انظر: الديوان ٣٥٥، والرواية به:

متى ما ترد يوما سفار تجدبها　　　أديهم يـرمي المستجيز المُعَوَّرا

(٤) ابن هشام: المغني ١:٩٧.

٢ــ نيابة (أل) عن الضمير

أشار إلى رأيه في نيابة (أل) عن الضمير، كما يفهم من قوله في: (ضرب زيد البطن والظهر) فيمن رفع: إن المعنى: ظهره وبطنه، ولم يقل: الظهر منه والبطن، كما يقول أكثر البصريين.[١]

٣ــ صحة اختلاف عاملي الحال وصاحبها

ذكر أن سيبويه يرى صحة اختلاف عاملي الحال وصاحبها، ولهذا قال في قوله تعالى: ﴿وإنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[٢]: إن «أمة» حال من «أمتكم» مع أن «أمتكم» معمول «إن» والحال معمول للتنبيه، أو للإشارة.

وقال في قول الشاعر[٣]:

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ٣٠.

(٢) المؤمنون. من الآية ٥٢.

(٣) هو كثير عزة. والبيت بتمامه:

لمَيّة موحشا طلل يلوح كأنه خِلَلُ

انظر: الديوان ٥٠٦. وسيبويه ١: ٢٧٦. والخصائص ٢: ٤٩٢. والأمالي لابن الشجري ١: ٢٦، والمقاصد النحوية ٣: ١٦٣. وشرح شواهد المغني ١: ٢٤٩

وقد جاءت رواية البيت في «مجالس العلماء» للزجاجي ــ ١١٤ ــ هكذا:

لعزة موحشا طلل

وعلق المحقق بأن هذا هو الصواب

وفي البيت رواية ثالثة هي:

لمَيّة موحشا طلل قديم عفاه كلّ أسحم مستديم

وقد جاءت رواية البيت بالخزانة ١: ٣١٣/٣٣١ ــ كروايته بـ «مجالس العلماء». وقد ذكر البغدادي أن من رواه:

لعزة موحشا.. الخ

قال: هو لكثير عزة، ومن رواه:

لمية موحشا...

قال: هو لذي الرمة، والشاهد المشهور في هذا المعنى هو:

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

وقال البغدادي في «شرح أبيات مغني اللبيب» ــ ٢: ١٨٤: إنه جاء في نسخة الأعلم من كتاب سيبويه كما رواه ابن هشام، ولكنه روى في نسخة السيرافي هكذا:

لعزة موحشا طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم

وأنه في النسختين منسوب لكثير، وذكر أن الرضي أيضا أنشده بهذه الرواية الأخيرة. وقال عقب ذلك: «ومية اسم امرأة كان يهواها ذو الرمة، وعزة اسم امرأة كان يهواها كثير، وبها اشتهر، ولا يبعد أنه كنى بمية عن عزة تمويها، وتسترا... وقد فتشت ديوان ذي الرمة فلم أجد هذا البيت به».

وبرواية السيرافي جاء أيضا في «أعجب العجب شرح لامية العرب» ص ٤٠.

وانظر: شرح التصريح ١: ٣٧٥ ــ أيضا برواية السيرافي.

لمَيَّةَ موحشاً طَلَلُ

: إن (موحشا) حال من (الطلل)، مع أنه لا يجيز ارتفاع (طلل) على الفاعلية، لعدم اعتماد الظرف، فـ(طلل) عنده مبتدأ عامله غير عامل الحال[1].

٤ــ (لدى) مرادفة لـ(عند)

قال: إن الصحيح: أنها مرادفة لـ(عند) وهو قول سيبويه، فتكون للقرب الحسي، نحو قوله تعالى: ﴿إذ القُلُوبُ لَدَى الحَنَاجِرِ كاظِمِينَ﴾[2]، وقوله: ﴿ألفيا سَيِّدها لَدَى البابِ﴾[3]. وللقرب المعنوي نحو قولك: (فلان لديه فقه وأدب)[4].

وقد ذكر ابن هشام عن هذه المسألة في «المغني» ما يأتي: «... تعاقب (عند) كلمتان: (لدى) مطلقا، نحو: ﴿لَدَى الحَنَاجِرِ﴾، ﴿لَدَى الْبَابِ﴾، ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِم إذْ يُلْقُونَ أَقْلاَمَهُمْ أَيُّهُمُ يَكْفُلُ مَرْيَمَ، وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِم إذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[5]...

ثم اعلم أن (عند) أمكن من (لدى) من وجهين:

أحدهما: أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني، تقول: (هذا القول عندي صواب) و(عند فلان علم به). ويمتنع ذلك في (لدى)، ذكره ابن الشجري في «أماليه» ومبرمان في «حواشيه».

والثاني: أنك تقول: (عندي مال) وإن كان غائبا، ولا تقول: (لديّ مال) إلا إذا كان حاضرا. قاله الحريري، وأبو هلال العسكري، وابن الشجري.

وزعم المعري أنه لا فرق بين (لدى) و(عند)، وقول غيره أولى»[6].

٥ــ (لما) المختصة بالماضي

قال: إن سيبويه يرى أن (لمّا) المستعملة مع الماضي في مثل: (لما جاءني أكرمته) حرف، لأنه ــ أي سيبويه ــ قال: «أما (لو) فَلِمَا كان سيقع لوقوع غيره، وأما (لمّا) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره» فجمع بينها وبين (لو) في الذكر.

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ٤٤.

(٢) غافر، من الآية ١٨.

(٣) يوسف، من الآية ٢٥.

(٤) انظر: شرح بانت سعاد ٤٣.

(٥) آل عمران، من الآية ٤٤.

(٦) ابن هشام: المغني ١: ١٥٦ــ١٥٧.

وقد ذكر ابن هشام عقب ذلك مباشرة رأي ابن السراج، ومن تابعه في أن (لمّا) في مثل هذا التعبير ظرف، دون أن يرجح رأيا على آخر[1].

ولكنه في «المغني» مال إلى اسميتها كما يفهم من قوله: «... الثاني: من أوجه (لمّا) أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: (لمّا جاءني أكرمته) ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب.

وزعم ابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعها ابن جني، وتبعهم جماعة: أنها ظرف بمعنى (حين). وقال ابن مالك: بمعنى (إذ)، وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة.

وردّ ابن خروف على مدعي الإسمية بجواز أن يقال: (لمّا أكرمتني أمس أكرمتك اليوم)، لأنها إذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس.

والجواب: أن هذا مثل ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[2] والشرط لا يكون إلا مستقبلا. ولكن المعنى: إن ثبت أني كنت قلته، وكذا هنا، المعنى: لمّا ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك»[3].

الأخفش

ذكره ابن هشام في نحو ثمانية عشر موضعا من «شرح بانت سعاد»[4] وأورد له من آرائه ما يأتي:

١ــ زيادة الواو مع الجملة الواقعة خبرا

أجاز ابن هشام في قول كعب:

شُجّتْ بـذي شبم مـن مـاء محنية ... صـاف بأبطح أضحـى **وهـو مشمول**

أن تكون جملة: (وهو مشمول) خبرا إذا أعربت (أضحى) ناقصة. وقال: إن زيادة الواو مع الجملة الواقعة خبرا تشبيها لها بالجملة الحالية يجيزه الأخفش[5].

٢ــ توسط الحال بين الظرف المؤخر وبين المخبر عنه

ذكر ابن هشام للأخفش إجازته لهذه المسألة مستدلا بقراءة الحسن[6] ﴿والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ٦٩.

(٢) المائدة، من الآية ١١٦.

(٣) ابن هشام: المغني ١: ٢٨٠.

(٤) انظر: شرح بانت سعاد، طبعة ليبزج ٢١٠.

(٥) انظر: شرح بانت سعادــ الحلبيــ٢٣.

(٦) في «البحر المحيط»ــ ٧/٤٤٠ــ: أنها قراءة عيسى والجحدري.

بيَمِينِهِ﴾[١]، وقراءة آخر[٢] ﴿ما في بُطُونِ هَذِهِ الأنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا﴾[٣] بنصب «مطوياتٍ» بالكسر، و«خالصةً» بالفتح[٤].

٣ـــ حذف فاء جواب الشرط في سعة الكلام

وذكر له ذهابه إلى أن الفاء الواقعة في جواب الشرط قد تحذف في سعة الكلام، وأن من ذلك قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم إذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾[٥]. وقال ابن هشام: إن المختار أن الجواب في هذه الآية محذوف، أي: فليوص، والدال على ذلك «الوصية» إذ هي في نية التقديم، لأنها على هذا التقدير مرفوعة بقوله: «كتب» لا بالابتداء[٦]. وهذا هو أيضا ما اختاره في هذه المسألة بكتابه: «المغني»[٧].

٤ـــ (أو) تأتي بمعنى (الواو)

قال ابن هشام: إن الأخفش، ومن تابعه ـــ: يرون مجيء (أو) بمعنى (الواو) مستدلّين بقوله تعالى: ﴿وأَرْسَلْنَاه إلى مائةِ أَلْفٍ أَوْيَزِيدُونَ﴾[٨]، وبقول الشاعر[٩]:

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بأَنِّيَ فَاجِرٌ ... لِنَفْسِي تُقاها أَوْ عَلَيْهَا فجورُها

وبقول جرير:

جاء الخلافةَ أو كانت له قدراً ... كَمَا أَتى رَبَّه موسى عَلَى قَدَرِ

وقد عقب ابن هشام في هذا الموضع على ما استدل به هؤلاء بأن بيت كعب:

أكرم بها خلة لو أنها صدقت ... موعودها أو لو ان النصح مقبول

أظهر من هذه الأدلة، وعلل ذلك بقوله: «... لأن (أو) في الآية الكريمة محتملة للإبهام وللشك مصروفا إلى المخاطبين، أي لو رأيتموهم لشككتم في عدتهم فقلتم: «مائة ألف أو يزيدون»، وللإضراب عند من أثبته لأو. وكل ذلك مقول في الآية.

وأما البيت الأول فمعناه: لنفسي تقاها إن كنت تقيا، أو عليها فجورها إن كنت فاجرا. فـ(أو) فيه لأحد الشيئين، وليست بمعنى (الواو).

---

(١) الزمر، من الآية ٦٧.

(٢) هي قراءة ابن عباس، والأعرج، وقتادة، وابن جبير؛ انظر: البحر المحيط ٤:٢٣١.

(٣) الأنعام، من الآية ١٣٩.

(٤) انظر: شرح بانت سعاد ٤٤. وانظر هذه المسألة مفصلة في دراستي عن «رسالة ولله على الناس حج البيت» بهذا البحث ص ٢٩٥.

(٥) البقرة، من الآية ١٨٠.

(٦) انظر: شرح بانت سعاد ٥٠.

(٧) انظر: المغني ١:٩٨.

(٨) الصافات، ١٤٧.

(٩) هو توبة بن الحمير، انظر ص ١٤٦.

وأما البيت الثاني: فالذي وقفت عليه في إنشاده في كتب الشعر والأدب: (إذ كانت) فلعل الذال تصحفت بالواو وهو تصحيف قريب»[1].

وقد جاء في «المغني» عن مجيء «أو» بمعنى الواو ما يأتي:

«والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون، والأخفش، والجرمي، واحتجوا بقول توبة[2]:

وَقَدْ زَعَمَت ليلى بأنِّيَ فاجرٌ   لنفسي تُقاها أو عليها فُجُورُها

وقيل: أو فيه للإبهام. وقول جرير:

جاء الخلافةَ أو كانت له قدرا   كما أتى ربَّه موسى على قدر

والذي رأيته في «ديوان جرير»: (إذ كانت). وقوله:

وكان سيّان ألاّ يَسْرَحُوا نَعما   أو يسرحوه بها، واغبرَّتِ السّوح[3]

أي: وكان الشأن ألاّ يرعوا الإبل، وأن يرعوها سيان، لوجود القحط وإنما قدرنا (كان) شأنية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة. وقول الراجز[4]:

إنّ بها أَكْتَلَ أو رِزاما   خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفانِ الهاما

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ٢٩. وقد رواه العيني في هامش الخزانة: ٢:٤٨٥ بـ (إذ). وفي ٤:١٤٥بـ (أو). وجاء في شرح الديوان طبعة الصاوي ص ٢٧٥، وفي أمالي ابن الشجري ٢:٣١٧: نال الخلافة إذ... وفي همع الهوامع ٢:١٣٤، والدرر اللوامع ٢:١٨١ أن أبا حيان قال: إن الرواية المشهورة: (إذ). وفي «حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد» ـ التيمورية ١:٦٤٠ ـ روي البيت كما يأتي:

نال الخلافة إذ كانت...

وكان مما علق به قوله: «وقوله: نال الخلافة اذ كانت، روي أيضا: جاء الخلافة إذ. أي أتاها. وكذا رأيته في جميع الروايات (إذ) ولم أر في رواية (أو) بالواو».

(٢) هو توبة بن الحمير المتوفى سنة ٧٦ هـ وليلى: هي ليلى الأخيلية، انظر حاشية البغدادي ـ التيمورية ـ ١:٣٣٦.

(٣) في «الخزانة» ـ ٢: ٣٤٤ ـ «قال أبو علي «في إيضاح الشعر»: زعم أبو عمرو أن الأصمعي أنشدهم هذا البيت لرجل من هذيل. وجميع النحويين رووا هذا البيت كذا ـ أي كما سبقت روايته. وقد رأيته ملفقا من بيتين في قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي وهما:

وقال راعيهم سيان سيركم   وأن تقيموا به واغبرّت السوح

وكان مثلين ألا يسرحوا نعما   حيث استرادت مواشيهم وتسريح

وعلى هذا لا شاهد فيه...

وقد ورد البيتان في شرح ديوان الهذليين ١: ١٢٢ على النحو الأتي:

وقال ماشيهم سيان سيركم   أو أن تقيموا به واغبّرت السوح

وكان مثلين ألاّ يَسْرَحُوا نَعَمًا   حيث استرادت مواشيهم وتسريح

وعلى هذا لا شاهد فيه.

(٤) قائله مجهول، انظر: كتاب سيبويه ١:٢٨٧ وقد قال: إنه لرجل من بني أسد، و «اللسان» (خرب) و «معجم شواهد العربية» ٢:٥٣٤، وهامش كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون ٢:١٤٩.

إذ لم يقل: (خويربا) كما تقول: (زيد أو عمر لص) ولا تقول: لصان. وأجاب الخليل عن هذا بأن (خويربين) بتقدير: أشتم، لا نعت تابع. وقول النابغة: [١]

قالت: ألا ليتما هـذا الحمـامُ لنا   إلى حمامتنـا أو نصفـه فقــدِ
فَحَسَّبوه فألفـوْهُ كمـا ذكـرت   ستًّا وستينَ لم تَنْقُصْ ولـم تَزِد،

ويقويه أنه روى: (ونصفه). وقوله [٢].

قـوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهـم   ما بين ملجـم مُهْرِه أو سافع....» [٣]

٥— (مضوفة) و(معوشة) جائزان قياسا

يذهب سيبويه إلى وجوب إعلال الضمة بقلبها كسرة إذا وقعت قبل ياء هي عين الكلمة، لئلا تنقلب تلك الياء واواً.

ويقول في قول الشاعر: [٤]

وكنت إذا جاري دعــا لمضوفـةٍ   أشمّر حتى يَنْصُف السّاقَ مِئزري

إنه شاذ.

وقد ذكر ابن هشام أن الأخفش يجعل (المضوفة) قياسا، ويرى أنه إذا بنى من (العيش) مَفْعُلة بالضم قيل: (معوشة). وأنه يوجب في نحو: (ديك) و(فيل) و(معيشة) أن يكون وزنها على الظاهر [٥]، ويقول: إنما تنقل الضمة في هذا النحو في باب الجمع مثل: (بيض) و(عيس)، وفي الصفة التي على وزن (فِعلى) مثل (مشية)، و(حيكى) و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [٦] على حين أن سيبويه يجوز عنده في نحو (فيل) و(ديك) أن يكون

---

(١) انظر: الديوان ٨٥. والبيت الأول روي به كما هو في «المغني» أما البيت الثاني فكانت روايته به هي:

فحسبوه فألفوه كما حسبت   تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزدَ

(٢) قائله حميد بن دثار الهلالي. انظر: المقاصد النحوية ٤:١٤٦ و «شرح شواهد المغني» ١: ٢٠٠، ٢٠١ والمعاني الكبير ٢: ١١١٩. والرواية به كرواية ابن هشام له.

(٣) المغني ١: ٦٢—٦٣.

(٤) المضوفة: الأمر يُشْفَق منه ويُخاف. وهذا البيت يُرْوَىَ على ثلاثة أوجه: المضُوفة، والمضِيفِةَ، والمضافة. انظر لسانِ العربـ— ضيفـ—. والبيت لأبي جندب الهذلي كما جاء في «اللسان» و «شرح أشعار الهذليين» ١:٣٥٨، والرواية به:

وكنت إذا جارٌ دعا لمضُوفة   أشـمّـر حتـى يَنْصُفَ السـاقَ مئزري

والمعاني الكبير ٢: ١١١٩. والرواية به كرواية ابن هشام له. وقد نسبه البغدادي في «الحاشية ــ ٢: ٤٠١— لأبي جنيد بن مرة الهذلي

(٥) أي يوجب أن يكون وزن الأولين: (فِعْلا) ووزن الثالث مفْعِلاً.

(٦) النجم. من الآية ٢٢

على وزن: (فِعْل) و(فُعْل)، وفي (معيشة) أن تكون على (مفعِلة) و(مفعُلة)[١].

أبو علي الفارسي

جاء في نحو ثلاثة عشر موضعا من «شرح بانت سعاد»[٢]، ومن آرائه به ما يأتي:

١ــ صحة تنازع العاملين معمولا توسطها:

ذكر له ابن هشام في هذا الشرح رأيه في صحة تنازع العاملين معمولا توسطها، إذ ذهب في قول الشاعر:[٣]

مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

إلى أن (أفقا) ظرف، و(من) زائدة، و(بارق) مطلوب لكل من (تصب) و(تشم) فأعمل أحدهما وحذف معمول الآخر.[٤]

٢ــ متى يجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية؟

الجمهور يجيز عطف الجملة الاسمية على الفعلية مطلقا، وهناك من يمنع عطف الاسمية على الفعلية بالواو أو بغيرها.

وابن جني ذكر في كتابه: «سر الصناعة» أن الفارسي يجيز ذلك بشرط أن يكون العطف بالواو[٥].

وقد ذكر ابن هشام في «المغني» أيضا هذه الأقوال الثلاثة في هذه المسألة بترتيبها هنا مع شيء. من التفصيل. ثم عقب عليها بقوله: «وأضعف الثلاثة القول الثاني» وعلق على اعتماد الرازي عليه في كتابه في مناقب الشافعي[٦].

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ص ٥٢.

(٢) انظر المصدر السابق ــ طبعة ليبزج ــ ص ٢١٥.

(٣) هو سَاعِدة بن جُؤَيَّة الهذلي، والبيت بتمامه:

قَدْ أُوبِيتْ كُلَّ ماءٍ فهْي صادية ... مهما تصب أفقا من بارق تشم

وهو من قصيدة رثى بها جماعة قتلوا.

انظر: حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ــ التيمورية ــ ١:٤٢٩، وشرح ديوان الهذليين ٣:١١٢٨ والرواية به:

قد أوبيتْ كلَّ مَاءٍ فَهْيَ طَاوِيةٌ ... مَهْمَا تَصِب أفقاً من بَارِقٍ تَشِمِ

واللسان «أبي» أما في «شرح شواهد المغني» ــ ١:١٥٧ ــ فالرواية هي:

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ صَاوِيَةٌ: ...

و«المعاني الكبير» ٢: ٧٢٧.

(٤) انظر: شرح بانت سعاد ١٩.

(٥) انظر: شرح بانت سعاد ٩.

(٦) انظر: المغني ٢: ٤٨٥، ٤٨٦.

٣ــ إعراب معمول الصفة المشبهة المرفوع

أورد ابن هشام رأي أبي علي الفارسي في إعرابه معمول الصفة المشبهة المرفوع بدل بعض من ضمير مستتر في الوصف، وقال: إنه ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾[١] ثم عقب على ذلك ابن هشام بأنه تكلف خلاف الظاهر، وأنه ليس بمتأت في مثل: (مررت بالرجل الكريم الأب) ولا مخلص من دعوى تقدير الضمير، أو كون (أل) نائبة عنه، لأن الصفة كما تفتقر إلى ضمير يربطها بالموصوف، كذلك بدل البعض يفتقر إلى ضمير يربطه بالمبدل منه[٢].

وقد أشار ابن هشام في «أوضح المسالك» إلى رأي الفارسي هذا دون أن يعلق عليه بشيء[٣].

أما في «المغني» فإنه قال في إعراب الآية السابقة — التي أعربها الفارسي على مذهبه — ما يأتي: «... «والأبواب» مفعول ما لم يسم فاعله، أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى، لضعف مثل: (مررت بامرأةٍ حسنةٍ الوجهُ). وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل: الأبواب منها، أو أبوابها، ونابت (أل) عن الضمير، وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافاً للزمخشري»[٤]

٤ــ (غِيوب) بكسر أوله على وزن فعول

ذهب الفارسي إلى جواز أن يقال: (غِيوب) بكسر أوله على وزن فِعول ليخف ويقرب من الياء، ومثل ذلك: (بِيوت) و(عِيون)، واستدل على جوازه بأنه يجوز في تحقير (بيت) و(عين) كسر الأول[٥].

٥ــ أصالة اللام في (لا أبا لزيد)

ذهب الفارسي إلى أن اللام غير[٦] زائدة في نحو قولهم: (لا أبا لزيد) وأنها ومجرورها خبر، يتعلق بكون محذوف مرفوع، وأن اسم (لا) مفرد مبني ولكنه جاء على لغة من يقول:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها[٧]

وقد رد ابن هشام على رأي الفارسي بأمرين:
أحدهما: أن الذي يقول: (جاءني أباك) بعض العرب، والذي يقول: (لا أبا لزيد) جميع العرب.

---

(١) ص، الآية ٥٠.

(٢) انظر: شرح بانت سعاد ٣٠.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢: ٢٧١.

(٤) ابن هشام: المغني ٢: ٥٠٧.

(٥) انظر: شرح بانت سعاد ٥١.

(٦) كلمة (غير) ناقصة من الأصل، والسياق يقتضيها، وهي موجودة في طبعة ليبزج ١٧٦.

(٧) انظر ص ٢٣١ لمعرفة ما قيل حول هذا البيت.

الثاني: قولهم: (لا غلامي له) بحذف النون[١].

ابن مالك

أما النحاة المتأخرون فربما كان أظهرهم في هذا الشرح هو ابن مالك الذي ذكره ابن هشام في نحو أربعة عشر موضعا[٢]، عارضا رأيه في عدد من المسائل التي منها:

١ــ تأكيد الفعل بعد النفي

جمهور النحاة يرى أن تأكيد الفعل بعد النفي خاص بالشعر كما في قول الشاعر[٣]:

تالله لا يُحْمَدَنَّ المرءُ مُجْتَنِباً   فعلَ الكرام وإن فاق الورى حسبا

ولكن ابن مالك وآخرين معه يرون أن ذلك جائز في النثر أيضا، وذلك تمسكا بظاهر قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وادي النَّمْلِ قالَتْ نَمْلَةٌ يا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾[٤]، وقوله ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً[٥]﴾...»[٦]

وقد ذكر ابن هشام في «المغني» هذه المسألة حين قال «... اختلف في (لا) من قوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُم خَاصَّةً﴾ على قولين:

أحدهما: أنها ناهية...

الثاني: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين:

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ٧٣.

(٢) انظر: شرح بانت سعاد، طبعة ليبزج ٢١٦.

(٣) ذكر البغدادي أنه لم يقف على قائله، وهو يرى أن الرواية:

وإن فاق الورى نسبا

لأنه إذا اجتنب فعل الكرام فلا حسب له أصلا، إذ الحسب ما يعده المرء من فضائل نفسه— راجع حاشيته على شرح بانت سعاد—٢: ١٢٨—التيمورية. وفي «اللسان» (حسب) أن الحسب ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، وفيه أيضا أن الحسب ما يعده الانسان من خصائل نفسه. وهذا المعنى الثاني، الذي ذهب إليه البغدادي هو الذي قامت عليه معظم الأدلة في اللسان؛ وعلى ذلك فرواية البيت المستشهد به كما صححه البغدادي هي المرجحة وهذا البيت مجهول القائل، انظر: معجم الشواهد ١: ٣٠.

(٤) النمل، الآية ١٨.

(٥) الأنفال: من الآية ٢٥.

(٦) انظر: شرح بانت سعاد ٣٧.

أحدهما: أن الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة لإضمار قول، لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذا، مثله في قوله[1].

. فلا الجارة الدّنيا بها تلحينّها   ولا الضيف عنها إن أناخ محوّل

بل هو في الآية أسهل، لعدم الفصل، وهو فيهما سماعي، والذي جوزه تشبيه (لا) النافية بـ(لا) الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشري، لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم؟

والثاني: أن الفعل جواب الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضا خارجا عن القياس شاذا، وممن ذكر ذلك الوجه الزمخشري، وهو فاسد...

نعم يصح الجواب في قوله: ﴿ٱدْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ الآية، إذ يصح: إن تدخلوا لا يحطمنكم، ويصح أيضا النهي على حد: (لا أرينّك ههنا). وأما الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجملة حالا، أي ادخلوها غير محطومين.

والتوكيد بالنون على هذا الوجه، وعلى الوجه الأول سماعي، وعلى النهي قياسي..»[2]

٢ــ (فقُر) بضم القاف وكسرها

سيبويه وأكثر النحاة قالوا: إنه لم يسمع عن العرب فَقُر وإنما سمع (افتقر). ولكن ابن مالك ذكر أن جماعة من أئمة اللغة نقلوا مجيء (فقر) بضم القاف، وكسرها. وعلى ذلك فقولهم في التعجب: «ما أفقره» صحيح عنده، وليس بشاذ[3].

٣ــ ما يشترط لزيادة الواو مع الجملة الواقعة خبرا

الأخفش[4] والكوفيون أجازوا زيادة الواو مع الجملة الواقعة خبرا تشبيها لها بالجملة الحالية. وقد تابعهم ابن مالك في ذلك. ولكنه ذكر أن ذلك يكثر بشرطين:

---

(١) روي هذا البيت في «شواهد المغني» للسيوطي ــ٦٢٨ــ كالآتي:

فلا الجارة الدّنيا لها تلحينّها   ولا الضيف عنها إن أناخ محوّل

وقد رواه العيني ــ المقاصد النحوية ٤: ٣٤٢ هكذا.

فلا الجارة الدنيا لها تلحينّها   ولا الضيف منها إن أناخ محول

أما الأشموني فرواه ــ ٣: ٢١٨ ــ على الوجه الآتي:

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها   ولا الضيف فيها إن أناخ محول

والبيت للنمر بن تولب العكلي.

(٢) ابن هشام: المغني ١: ٢٤٦ــ٢٤٧. وانظر ص ٤٣٤ من هذا البحث في الرد على فساد رأي الزمخشري في أن الفعل جواب الأمر.

(٣) انظر: شرح بانت سعاد ٤٢.

(٤) انظر ص ١٤٤.

أحدهما: كون عامل الخبر (كان) أو (ليس).

الثاني. كون الخبر موجبا بـ(إلا) كقول الشاعر[1]:

ما كان من بشر إلا وميتتهُ محتومةٌ، لكن الآجالُ تختلف

وقول آخر[2].

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عينُ اللبيبِ اعتبارُ

وأنه يقل في غير ذلك كقوله[3].

وكانوا أناسا يَنْفَحُون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزرا[4]

٤ــ إعراب آخر في (لا أبا لكم)[5]

سيبويه وجمهور النحاة يرون في (لا أبا لكم) أن (لا) نافية للجنس، و(أبا) اسمها، وهو معرب، و(الكاف) و(الميم) مضاف إليه، و(اللام) زائدة لتأكيد معنى الإضافة فلا تتعلق بشيء. وهي لام معتد بها من وجه دون وجه. أما وجه الاعتداد فإن اسم (لا) التبرئة لا يضاف للمعرفة فهذه اللام مزيلة لصورة الإضافة، وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بدليل ثبوت الألف، وإنما يعرب اسم (لا) إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف. واللام المذكورة مقحمة بين المتضافين كما أقحمت في قول الشاعر[6]:

يا بؤسَ للحرب التي وضعت أراهِطَ فاستراحوا

ولكن ابن مالك وبعض النحويين يذهبون إلى أن هذه اللام غير زائدة، وأنها وما دخلت عليه صفة للأب فهما متعلقان بكون محذوف مرفوع أو منصوب، وقد نزلوا الموصوف منزلة المضاف لطوله بصفته، ولمشاركته للمضاف في أصل معناه، إذ أن معنى (أبوك) و(أب لك) شيء واحد.

---

(١) قائله مجهول، انظر: معجم الشواهد ١: ٢٣٨.

(٢) قائله مجهول، انظر: معجم الشواهد ١: ١٧١.

ورواية الهمع له ــ ١:١١٦ هي:

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار

وقد جاءت الإشارة إلى الروايتين بحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ــ التيمورية ١:٥٢١.

(٣) ورواية همع الهوامع له. ١:١١٦ وكذلك رواية معجم الشواهد ٢٣٨ هي:

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشّزرُ

ورواية الرفع هذه ظاهرة الإعراب، والبيت في المرجعين غير منسوب لأحد، ولكن جاء في «الأمالي» لابن الشجري ١:١٢٣ــ أنه لأعشى تغلب، وذكر أيضا أنه قيل: هو لنعمان بن نجران.

(٤) انظر: شرح بانت سعاد ٢٣.

(٥) انظر: إعراب الفارسي له ١٤٩.

(٦) هو سعد بن مالك، انظر: كتاب سيبويه ١:٣١٥، والخصائص لابن جني ٣:١٠٦، والأمالي لابن الشجري ١:٢٥٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢:٥١٠.

وقد رجح ابن هشام رأي ابن مالك ومن معه، فإنه استشكل على رأي سيبويه والجمهور بقول القائل: (لا أبا لي)، لأنه لا يجوز أن تعرب الأسماء الستة بالحروف إذا كانت مضافة للياء، ولم يرد على هذا الاستشكال.

واستشكل على رأي ابن مالك ومن معه بأن الأسماء الستة لا تعرب بالحروف الا اذا كانت مضافة، وأنهم يقولون: (لا غلامي له) فيحذفون النون. وقد أجاب عن هذا الاستشكال الأخير بأنه لما نزل منزلة الموصوف أخذ حكمه، لأن شبيه الشيء جار مجراه[1].

٥ــ (الرحمن) صفة غالبة ملتحقة بالأعلام

جمهور النحاة يرى أن (الرحمن) صفة محضة، ولكن الأعلم وابن مالك يذهبان إلى أنه صفة غالبة ملتحقة بالأعلام، فهو في البسملة بدل، والرحيم صفة له، أي للرحمن لا صفة لله، لأنه لا يتقدم البدل على النعت[2]. وقد رجح ابن هشام في «المغني» هذا الرأي فقال: «لان الحق قول الأعلم وابن مالك: إن الرحمن ليس بصفة بل علم[3]».

من مصادره اللغوية

أما اللغويون الذين نسبت إليهم أقوال في «شرح بانت سعاد» فهم كثرة، منهم: الجوهري، والحريري، وأبو عمرو بن العلاء، والأصمعي، وأبو عبيدة، وأبو زيد الأنصاري، وابن سيده، وأبو عمرو الشيباني، وثعلب، وأبو منصور الجواليقي، واللحياني، وابن فارس، وابن الأعرابي، وابن دريد، البطليموسي، والواحدي، وأبو حاتم (وقد ذكرت مع بعض هؤلاء كتبهم التي اعتمد عليها).

الجوهري

ولكن أهم من اعتمد عليه ابن هشام في هذا الشرح من هؤلاء اللغويين، أو انتقده، إنما هو: الجوهري الذي ذكره وذكر كتابه «الصحاح» في نحو عشرين موضعا[4].

١ــ (معلول)

فقد أخذ عنه إجازته أن يقال: (معلول) من (علّ) الثلاثي، بمعنى أصابته العلة. وَصَحَّحَ بذلك قول المحدّثين: (حديث معلول) منتقدا من ذهب إلى أنه لحن[5].

٢ــ غول

وذكر تفسيره لقوله تعالى: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾[6] بأن المعنى: ليس فيها غائلة الصداع، وأنه استدل

(١) انظر: شرح بانت سعاد ٧٣.
(٢) انظر: المصدر السابق ٧٤
(٣) ابن هشام: المغني ٢: ٤٦١.
(٤) انظر: شرح بانت سعاد ــ طبعة ليزج ــ ٢١١ــ٢١٢، ٢١٩.
(٥) انظر: المصدر السابق ١٩.
(٦) الصافات، الآية ٤٧.

بقوله تعالى: ﴿لاَ يُصَدَّعُونَ عَنْهَا﴾[1] ...[2]

٣ـ اليسرات

ورجح له ما ذهب إليه من أن (اليسرات) هي: القوائم الخفاف، معللا هذا الترجيح باشتقاقها من اليسر الذي يكون وجوده مع الخفة أكمل[3].

٤ـ الآلة

وأورد له أن من معاني (الآلة) النعش، وأنه أنشد عليه قول كعب:

كُلُّ ابن أنثى وإن طالت سلامتهُ ... يوما على آلـة حدبـاءَ محمولُ[4]

٥ـ جمع (الريح)

وانتقد ابن هشام الجوهري في قوله: «إن (الريح) واحدة (الرياح) و(الأرياح)،وقد تجمع على (أرواح)، لأن ذلك يقتضي أن (الأرياح) هو الكثير، وليس كذلك، وإنما الكثير (أرواح)، واستدل لذلك بقول ميسون[5]:

لبيتٌ تخفـق الأرواح فيـــه ... أحـبّ إلـيّ من قصـرٍ مَنيفٍ[6]

٦ـ يصــوب

واعترض عليه في تفسير: (يصوب) بمعنى: ينزل في قول رجل[7] من عبد القيس يمدح النعمان بن الحارث بن المنذر:

---

(١) الواقعة، من الآية ١٩.

(٢) انظر: شرح بانت سعاد ٣٥.

(٣) انظر: المصدر السابق ٦٢.

(٤) انظر المصدر السابق ٧٤.

(٥) هي ميسون بنت بحدل، انظر: شرح التصريح ٢:٢٤٤ والمقاصد النحوية ٤: ٣٩٧، والخزانة ٣: ٥٩٢/٥٩٣..

(٦) انظر: المصدر السابق ٢٤. وقد جاء في تاج العروس مادة (روح). «ج ـ أي جمع الريح ـ «أرواح» وفي الحديث: «هبت أرواح النصر»... وقد حكيت «أرياح» و «أرايح» وكلاهما شاذ. ومن جمع ريح على «أرواح» قول ذي الرمة: ديوانه ٢: ٦٩٢:

وهبت بها الأرواح حتى تنكرت ... على العين نكباواتها وجنوبها

وله أيضا نفس القصيدة ـ ٢:٦٩٤:

إذا هبت الأرواح من نحو جانب ... به أهل حي هاج شوقي هبوبها

(٧) قيل: هو علقمة بن عبدة الفحل، انظر: المفضليات ٣٩٤ والرواية به... ولست ...

وقد جاء البيت الثاني في زيادات الديوان بشرح الأعلم الشنتمري ص ١١٨. وعن هذا البيت ورد في «اللسان» صوب: «وقال ابن بري البيت لرجل من عبد القيس يمدح النعمان، وقيل: هو لأبي وجرة يمدح عبد الله بن الزبير، وقيل: هو لعلقمة بن عبدة.

تعاليت أن تعـزى إلى الإنس جلَّـةً(١) وللإنس مـن يعـزوك فهـو كذوب
فلست لإنْسيٍّ، ولكـــن لملأكٍ تنـزّل مـن جـوّ السماء يَصُـوبُ

وذلك لما يترتب عليه من التكرار، وقال: إن الصواب أنه بمعنى: يقصد إلى الأرض، هذا هو الصواب في تفسيره، وهو قول أبي محمد بن السيد(٢).

٧ــ الأوب

وذكر ابن هشام أن من معاني (الأوب): سرعة تقليب اليدين والرجلين في السير، وأنه يقال: (ناقة أووب) على فعول، وخطأ كتابة (أؤوب) بهمزتين في «الصحاح»(٣).

٨ــ (رَكَضَت الدّابة) بفتح الراء والضاد

ولحن الجوهري وآخرون أن تقول: (ركضت الدابة) ــ بفتح الراء والضاد ــ بمعنى عدت. وقالوا الصواب. (رُكِضَت) بالبناء لما لم يسم فاعله. ولكن ابن هشام اعترض على الجوهري، وقال: الصواب عندي الجواز، لقولهم: (ركض الطائر ركضا) إذا أسرع في طيرانه، ولقول الشاعر(٤):

كـأنّ تحتي بازيا ركاضًــا

وقول سلامة بن الجندل يبكي على فراق الشباب:

إن الشباب الـذي مجـد عواقبـه فيـه نلـذ ولا لـذات للشيب
ولّـى حثيثـا وهـذا الشيب يتبعه لـو كـان يدركـه ركض اليعاقيب(٥)

---

(١) هكذا وردت في «شرح بانت سعاد» ولكن في «حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد» ــ ١: ٥٦٣ــ وردت مكانها: (خَلَّة)ــ بفتح الخاء المعجمة، وتشديد اللام الخصلة

(٢) انظر: شرح بانت سعاد ٢٥. وفي لسان العرب ١: ٥٣٤ مادة (صوب) وصاب، أي «نزل» قال الشاعر:

فـلست لإنسـي ولـكن لملأك تنزل من جوَ السّماء يصوب

وفي تاج العروس ــ المادة نفسها ــ وكل نازل من علو إلى استفال فهو صاب يصوب، وأنشد:

فلست لإنسي........

ولكنه في الصفحة نفسها قال: والصوب: القصد، كالإصابة قال الأصمعي: يقال: أصاب فلان الصواب فأخطأ الجواب، معناه أنه قصد الصواب وأراده فأخطأ مراده، ولم يعمد الخطأ، ولم يصب. انتهى».

(٣) انظر: شرح بانت سعاد ص ٦٤ وجاء في الصحاح ٢: ٨٩: «.... تقول منه «ناقة ؤوب» على فعول.

(٤) لم أجد له تخريجا، والبيت بتمامه كما ورد في «حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد» ــ ٢: ٥٥٥ ــ هو

كـأن تحتي بـازيـا ركـاضـا أخدر خمسا لم يذق عَضَاضا

أي لزم وَكْرَه خمس ليالي بأيامهن لم يذق فيها مايُعَضُّ فيُؤكَلُ أي لم يذق فيها طعاما

(٥) انظر: شرح بانت سعاد ٦٧. وفي «لسان العرب» مادة: ركض: «وركضت الدابة نفسها. وأباها بعضهم. وفلان يركض دابته: وهو ضربه مركليها برجليه، فلما كثر هذا على ألسنتهم استعملوه في الدواب فقالوا: تركض، كأن الركض منها.

وقد خطًّأ ابن هشام في كتابه «شرح شواهد ابن الناظم» ق ١٣٠ ابن مالك في روايته صدر البيت الأول هكذا: أودى الشباب... وقال: ان صحته كما رواه هو هنا. ولكن البغدادي في الخزانة ٢: ٨٥/٨٦ روي البيت كما رواه ابن مالك: ورد على ابن هشام في اتهامه ابن مالك بتحريف البيت: بأن في كلامه تعسفا في الرواية، وتخطئة للمصيب.

مصــادر أخــرى

نوع آخر من مصادر ابن هشام في شرحه هذا هو عدد من شروح قصيدة «بانت سعاد» التي تيسر له الاطلاع عليها، وبخاصة شرح التبريزي وشرح عبد اللطيف بن يوسف البغدادي.

شرح التبريزي لقصيدة «بانت سعاد»

وقد كان شرح التبريزي هو أكثر الشروح التي ذكرها ابن هشام. وهو ينتقده في معظم ما نسبه إليه.

١ــ البيض

من ذلك أنه ذكر أن أبا عمرو فسر «البيض» بالسحاب في قول كعب:

تنفـي الرياحُ القـذى عنـه وأفـرطه مـن صوبِ سارية بيضٌ يعاليـل

وأن التبريزي، وعبد اللطيف وابن الأنباري تابعوه على هذا التفسير. وقد رد ذلك ابن هشام، لاقتضائه أن السحابة السارية أمدت السحائب البيض التي ملأت الأباطح، وأن هذا ليس هو مراد المتكلم، ولا هو الواقع. وقال: والذي يظهر لي أنها الجبال المفرطة البياض، وأن المعنى وملأ هذا الأبطح من ماء سحابة آتية بالليل ماء جبال شديدة البياض، وذلك لأن ماء السحاب يتحصل أولا في الجبال، ثم ينصب منها عند اجتماعه وكثرته إلى الأباطح، وفي هذا تأكيد لوصف الماء بالبرد والصفاء[1].

٢ــ أفرطه

وعقب هذا مباشرة قال: إن التبريزي جوز أن يكون (أفرطه) من هذا البيت بمعنى: تركه، أي ترك ماء المطر في هذا الأبطح سحائب بيض. قال: ومن ثَمّ سمى الغدير غديرا، لأن السيل غادره، أي تركه، وأنه يقال: (أفرطت القوم) إذا تركتهم وراءك، وأن من ذلك الحديث: (أنا فَرَطُكُم على الحوض)[2] والآية ﴿وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾[3] أي مؤخرون. وقد رد ذلك ابن هشام، لأنه يترتب عليه ما ذكره سابقا من أن بعض السحب يستمد من بعض، ولأنه أيضا لم يثبت مجيء (أفرطه) بمعنى تركه في موضع. بل جاء بمعنى سبقه، وكل ما سبقته خلفته وراءك. وأن هذا ليس مرادا هنا[4].

٣ــ الأطوم

وفي بيت كعب:

وجلدهـا مـن أُطُومٍ مـا يؤيِّسهُ طِلْحٌ بضاحيـة المتنين مهـزول

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ٢٦.

(٢) ورد (أنا أفرطكم) في طبعة ليبزج ص ٥٥، والصواب ماأثبته: وهو ما جاء في «لسان العرب»: مادة فرط، ٧: ٣٦٦ــ وفي مختصر صحيح مسلم ١٧٣.

(٣) النحل، الآية ٦٢.

(٤) انظر: شرح بانت سعاد ٢٦. وفي لسان العرب: مادة فرط، الفارط المتقدم السابق... وفرطت القوم أفرطهم فرطا، أي سبقتهم إلى الماء....

ذكر أن التبريزي جزم بأن (الأطوم): الزرافة. وأن الجامع بينهما الملاسة، وعلق على هذا بأنه غير متعين، وأنه يجوز أن يراد به: السلحفاة البحرية، وأن هذا أولى لوجهين:

أحدهما: أن استعمال (**الأطوم**) بهذا المعنى كثير، بخلاف استعماله بمعنى الزرافة فإنه قليل، حتى أن الجوهري وصاحب المحكم، وكثيرا من أئمة اللغة لم يذكروه.

والثاني: أن ملاسة جلد **السلحفاة** أكثر فالتشبيه بها أبلغ[١].

٤ــ محنية

ذكر ان التبريزي قال: إن (محنية) في قول كعب:

شُجَّتَ بذي شَبَمٍ مـن مـاء مَحْنِيـة ... صـافٍ بأبطحَ أضحـى وهـو مشمـول

أصلها: (مَحْنِوَة)، وقد قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة بعد كسر. وقد اعترض ابن هشام على هذا القول اعتراضين:

الأول: أن فيه زيادة ما ليس بشرط وهو كونها رابعة بدليل أنها واجبة القلب في: (قوي) و(رضي) و(شجية)، لأنها من (القوة) و(الرضوان) و(الشجو).

الثاني: نقص ما هو شرط وهو التطرف إما تقديرا كما في (شجية) و(محنية) أو لفظا كما في (قوي) و(رضي)[٢].

٥ــ اعتراض على إعراب

في شرح بيت كعب:

لـذاك أهيب عنـدي إذ أكلِّمُــهُ ... وقيــل: إنـك منسوب ومسئول

أورد: أن التبريزي قال: إن (إذ أكلمه) جملة في موضع الحال. وإن (الواو) في: (وقيل: إنك منسوب) واو الحال. والتقدير: لذاك أهيب عندي متكلما ومسئولا ومنسوبا.

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ٥٥. وقد ذكر ابن هشام في هذا الموضع أنه جاء في «المحكم»: «الأطوم»: سلحفاة بحرية غليظة الجلد، وقيل سمكة غليظة الجلد في البحر يشبّه بها جلد البعير الأملس، ويتخذ منها الخفاف للجمّالين وتخصف بها النعال. وقيل: الأطوم القنفذ، والبقرة، وقيل إنما سميت بذلك على التشبيه بالسمك لغلظ جلدها».

(٢) انظر: «المصدر السابق ٢٢.

وقد اعترض على ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن (إذ أكلمه) ليس بجملة، بل (إذ) مفرد مضاف إلى جملة.

الثاني: أنه ليس في (أكلمه) شيء منتصب على الحال، بل (إذ) ظرف، و(أكلمه) مضاف إليه، ولا تكون (إذ) متعلقة بكون منصوب هو حال، لأن الزمان لا يكون حالا من الجثة.

الثالث: أن الجملة المقرونة بالواو ليس تقديرها منسوبا ومسؤولا وإنما تقديرها: مقولا: إنك منسوب ومسئول[1].

شرح عبد اللطيف البغدادي

وقد رجع ابن هشام كثيرا إلى شرح عبد اللطيف بن يوسف البغدادي لهذه القصيدة. وانتقده أيضا في جل ما نقله عنه.

١ــ تفسير آخر للأطوم

من ذلك قوله: إن عبد اللطيف جزم بأن (الأُطُوم) بضمتين هي: الحصون، وأنه شبّه جلدها بالحصون لقوته. وقد رد ابن هشام بأنّ في هذا بعدا، وأن مما يزيده بعدا أنه قال: من أطوم، ولم يقل شبه أطوم، وأنه لا يحسن أن يقال: إن جلدها من حصن أو قصر[2].

٢ــ وهمــان

في شرح بيت كعب:

يومـا يظـل به الحربـاء مُصْطَخِـدا كأنّ ضاحيه بالشمس مملـول

ذكر ابن هشام ما قاله ابن عمر لرجل محرم قد استظل: (أَضْحِ لمن أحرمت له). ثم ذكر أنه وقع لعبد اللطيف في شرح هذا البيت وهمان.

أحدهما: أنه جعل قائل: أضح لمن أحرمت له النبي (ص) وإنما القائل له هو ابن عمر[3].

والثاني: أنه قال: (والمصطخم)[4] منصوب لأنه خبر أضحى[5] وليس في البيت أضحى وإنما هو

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ٧٩ــ٨٠.

(٢) انظر: المصدر السابق ٥٥ــ٥٦.

(٣) في لسان العرب ــ مادة ضحا: وفي الحديث: أن ابن عمر رضي الله عنهما رأى رجلا محرما قد أستظل، فقال: أَضْحِ لمن أحرمت له ــ أي اظهر واعتزل الكنّ والظّل ــ هكذا يرويه المحدثون بفتح الألف وكسر الحاء من أضحيت. وقال الأصمعي: أيْ: إضح لمن أحرمت له، بكسر الهمزة، وفتح الحاء من ضحيت أضحى. لأنه إنما أمره بالبروز للشمس، ومنه قوله تعالى: ﴿وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى﴾ ــ طه الآية ١٩.

(٤) رواية أخرى للبيت، انظر شرح بانت سعاد٦٦.

(٥) هذه رواية أخرى للبيت، ويبدو مز كلام ابن هشام أنها الرواية التي اعتمدها عبد اللطيف.

خبر (يظل)[1].

٣ــ الصوب اسم وليس مصدرا

وقال: إن عبد اللطيف جزم بأن (الصوب) في بيت كعب

تنفـي الرِّياحُ القـذى عنه وأَفْرَطـه ... مـن صـوب سارية بيض يعاليـل

مصدر، وأن الاسم بعده المخفوض بإضافته في موضع رفع على الفاعلين. وقد علق على ذلك ابن هشام بأنه ليس بشيء. وأن (الصوب) هنا مراد به المطر، ولا محل للاسم بعده فهو مضاف إليه فقط مثل زيد في (غلام زيد[2].)

٤ــ معنى (مِنْ) في أحد الأبيات

وفي شرح بيت كعب:

مـن كُـل نضّاخةِ الذِّفْـرَى إذا عَرِقت ... عُرْضَتُهـا طامسُ الأعـلامِ مجهـول

ذكر أن عبد اللطيف قال: إن (من) تبعيضية، أو مبينة للجنس، أي التي هي كل ناقة نضاخة. ثم علق على ذلك بأن التفسير الثاني لمعنى (من) قد يظهر أنه أحسن وأبلغ، لأنه جعلها جميع هذا الجنس كما في قول الشاعر: [3].

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمـَاؤُهُـمْ ... هُـمُ الْقَوْمُ كُـلُّ الْقَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ

ولكن التحقيق أنه لا يجوز، لأنه لا بد أن يتقدم (من) المبينة، شيء لا يدرى جنسه، فتكون (من) ومجرورها بيانا له، كما في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأوثَانِ﴾[4]، والذي تقدم هنا معلوم الجنس وهي الناقة العذافرة. ثم يعترض عليه في تفسير بيانها للجنس بقوله: (أي التي هي كل ناقة نضاخة)، لأن الْمُفَسَّر: (عذافرة)[5] وهي نكرة، والنكرة لا تفسر بالمعرفة. ويرى أن الصواب أن يقال: «هي نضاخة، ليكون المفسر جملة كما قالوا في ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ، ويلبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ﴾[6]».

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ٦٦.

(٢) انظر المصدر السابق ٢٥.

(٣) هو الأَشْهَبُ بْنُ رُمَيْلَة، انظر: سيبويه ١: ٩٦، وشواهد المغني ٢: ٥١٧، والخزانة ٢: ٥٠٧، وشرح أبيات المغني ٤: ١٨٠/١٩٣، والمقتضب ٤: ١٤٦ وفي البيان والتبيين ٤: ٥٥ والرواية به:

وإن الألي حانت بفلج دماؤهم:

(٤) الحج، من الآية ٣٠.

(٥) في البيت السابق لهذا البيت وهو:

ولـن يـبـلـغـهـا إلاّ عـذافـرة ... لها على الأين إرقال وتبغيل

(٦) الكهف، من الآية ٣١.

أن المعنى: من أساور هي ذهب، وثياباً خضرا هي سندس. ويرى أن الذي أوقع عبد اللطيف في هذا الخطأ، نظرة غير فاجصة لتمثيلهم لـ«من» الجنسية غالبا بقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوثانِ﴾ وقولهم: إن التقدير: الذي هو الأوثان، وهم إنما قدروها هذا التقدير لأن المفسر في الآية معرفة، فقدروا تفسيره معرفة أيضا. ويرى ابن هشام أن (من) هنا تحتمل وجها آخر أظهر من (التبعيض) أو (البيان) كما ذكر عبد اللطيف، وهو أن تكون لابتداء الغاية، أي عذافرة ابتداء خلقها وإيجادها من كل ناقة نضاخة؛ فالشاعر بذلك قد وصفها بكرم الأصل. وأيضا فإن ابتداء الغاية هو المعنى الغالب على (من) حتى ذهب جماعة من النحويين إلى أن سائر ما ذكر لها من المعاني راجع إليه[1].

وقد أشار ابن هشام إلى أن عبد اللطيف كان ينقل في شرحه عن التبريزي[2]، كما ذكر أنه نسخ بعض ما نقله عنه بحروفه[3].

شواهده

استشهد ابن هشام في شرحه لقصيدة «بانت سعاد» بنحو مائتين وثلاثين آية من القرآن، وعشرين حديثا، وأربعمائة بيت من الشعر، وهذا قدر كبير جدا من الشواهد إذا قيس بحجم الكتاب وموضوعه.

وقد استشهد في مواطن متعددة بالقراءات التي ينسبها أحيانا لأصحابها من القراء المعروفين[4]، وأحيانا يشير إلى القراءات دون ذكر لمن قرأ بها[5].

أما الشواهد الشعرية فإن ما نسبه منها لأصحابها أقل مما لم ينسبه بكثير، ومع ذلك فإننا نجد بهذا الشرح أسماء معظم الشعراء الجاهليين والإسلاميين، كما أنه ذكر في بضعة مواضع بعض المولدين وهم: أبو نواس، والمتنبي، وأبو العلاء المعري[6]. وقد سبق أن بيّنا موقفه من هذه الشواهد، وأنه كان يتناول الكثير منها بالشرح بمنهجه نفسه في شرح أبيات قصيدة كعب[7].

وهذه الشواهد المتنوعة استعان بها المصنف في مباحثه المختلفة التي اشتمل عليها شرحه من نحو، ولغة، وبيان للمعنى. وقد لاحظت في دراستي لهذا الشرح ان شواهد ابن هشام القرآنية به كانت في النحو أكثر منها في اللغة[8]. على حين نجد أن شواهده من الحديث كانت في اللغة أكثر منها في النحو[9]. وقد يكون لهذا دلالته في موقف ابن هشام من بعض أصول النحو، وسأتحدث عن ذلك في الباب الخاص — من هذا البحث — بمذهب ابن هشام النحوي.

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ٤٩.

(٢) انظر: المصدر السابق ٦٧.

(٣) انظر: المصدر السابق ٧٩.

(٤) انظر: المصدر السابق: ١٠، ١٣، ٢٣، ٣٤، ٤٢، ٧١، ٧٣.

(٥) انظر: المصدر السابق: ١٤، ٢٥، ٣٢، ٣٥، ٤٣، ٤٥، ٧٩.

(٦) انظر: المصدر السابق: ٢٢، ٣٦، ٥٦، ٨٥.

(٧) انظر ص ١٢٤ من هذا البحث وما بعدها

(٨) الشواهد القرآنية في المسائل النحوية بلغت نحو مائة وثمانين آية. وفي المسائل اللغوية كانت نحو خمسين آية.

(٩) شواهد الحديث في المباحث اللغوية كانت نحو خمسة عشر حديثا، وفي المباحث النحوية كانت نحو خمسة أحاديث.

مخطوطاته

أشار بروكلمان[1] في كتابه إلى عدد من مخطوطات هذا الشرح. وهناك عدا ذلك ست نسخ بالمكتبة الأزهرية[2]، ونسختان بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة: واحدة برقم ١٨ القصائد النبوية، والأخرى برقم ١٤٠/ القصائد النبوية ضمن مجموعة، وبالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة — التي ضمت إلى المكتبة العامة — نسخة برقم ١٠ أدب، ونسخة بمكتبة صوفيا برقم ٢٢٠٣[3]. وجاء في مقدمة المستشرق جويدي[4] لطبعته لشرح ابن هشام المذكور أنه توجد منه مخطوطة بمكتبة الفاتيكان برقم ٤٢٢ كتبت عام ٩٨٨هـ، وهي النسخة التي كان عليها اعتماده في تحقيقه له. ونسخة أخرى بباريس لم يذكر رقمها، كان يستعين بها أحيانا.

وبالمكتبة الظاهرية بدمشق ثلاث نسخ ليست بذات شأن أولاها: كاملة برقم ٣٦٧٤ (فنون مختلفة ٥٣) كتبها محمد بن سليمان البحري سنة ١٠٠٥هـ، وثانيتها خرمت من أولها إلى أثناء شرح البيت الأول من قصيدة كعب، مكتوبة بخطوط حديثة وهي برقم ٣٣٦٤ (الشعر ٣٨١)، وثالثتها خرم من آخرها أغلبها فالموجود منها إلى أثناء شرح قول كعب:

لكنها خلة قد سيط من دمها فجع وولع وإخلاف وتبديل

وهذه النسخة برقم ٥٠٧٨[5].

أقدم مخطوطاته

بالمكتبة الظاهرية نسخة رابعة لـ«شرح بانت سعاد» لابن هشام عظيمة الشأن حقا، لأنها نسخة قديمة جدا، وموثقة.

فقد فرغ من نسخها سليمان بن عبد الناصر بن إبراهيم الشهير بالأبشيطي في يوم السبت السادس أو السابع والعشرين من شعبان سنة ست وخمسين وسبعمائة ٧٥٦هـ. **أي أن كتابتها تمت في حياة المؤلف بعد الفراغ من تأليف الشرح المذكور بأقل من أربعين يوما، إذ أن ابن هشام أتم تأليفه في اليوم الثامن عشر من رجب سنة ست وخمسين وسبعمائة ٧٥٦هـ.**

وجاء في الصفحة الأخيرة من هذه المخطوطة ما يدل على أنها منقولة من نسخة المؤلف، فناسخها يقول: «... وهذا آخر ما كتبه سيدنا وشيخنا الشيخ الإمام الأوحد، العلامة جمال الدين أبو محمد عبدالله بن هشام الأنصاري **أبقاه الله تعالى وعفا عنه بخطه الكريم على** هذه القصيدة المباركة...»

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي، ترجمة النجار، ١—١٥٨.
(٢) انظر: فهرس المكتبة الأزهرية ٥: ١٤٩—١٥٠.
(٣) انظر: مخطوطات عربية بمكتبة صوفيا ٥٥.
(٤) المقدمة ٤.
(٥) انظر لهذه النسخ الثلاث: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية— الشعر ٢٥٧—٢٦٠.

وعلى الهامش الأيمن للصفحة الأخيرة أيضا ما: «بلغ **مقابلة بأصل المؤلف أبقاه الله تعالى**. فصح إن شاء الله» فهذه المخطوطة منقولة من أصل المؤلف ومقابلة به في حياته.

لهذا كله كان للمخطوطة المذكورة شأنها وقيمتها. وهي أقدم مخطوطة عرفت بها لهذا الكتاب.

وبحواشي هذه المخطوطة تعليقات مختلفة بخط غير خط الأصل. وفي الصفحة الأخيرة منها تعليق تحته توقيع صاحبه: محمد الطرابلسي، وتاريخ التعليق هو: سنة ثمان ومائة وخمسين وألف ١١٥٨هـ.

وبالصفحة الأولى عدة تملكات، وبها أيضا بيان عن مجموعة بها عدة كتب بخط الشيخ علي سليمان الأبشيطي.

خاتمة شرح قصيدة بانت سعاد * مخطوطة الظاهرية

نشره

نشر «شرح بانت سعاد» لابن هشام بالقاهرة أول مرة سنة ١٢٧٣هـ. وعلى هامشه شرح الشيخ إبراهيم الباجوري المتوفى ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م — لهذه القصيدة أيضا. ثم نشر وبهامشه الشرح المذكور عام ١٢٨٦هـ — ١٢٩٠هـ، ١٣٠٢هـ، ١٣٠٤هـ، ١٣٠٥هـ، ١٣٠٧هـ، ١٣١٧هـ، ١٣٤٥هـ[1].

وقد حقق الكتاب المذكور ونشره في ليبزج سنة ١٨٧١م، المستشرق الإيطالي أغناطيوس جويدي معتمدا في تحقيقه على مخطوطة الفاتيكان[2]، مستعينا في بعض المواطن بمخطوطة باريس[3].

والكتاب في هذه الطبعة يقع القسم العربي منه في ٢٣٠ صفحة. وفي آخره فهرس جيد للمصطلحات النحوية والصرفية والبلاغية التي اشتمل عليها. وبه فهارس أخرى للشواهد الشعرية، وأسماء الرجال، والنساء، والقبائل، وأسماء الكتب، والألفاظ اللغوية، والاصطلاحات... وهوامش التحقيق لم تكتب في أسفل الصفحات، وإنما أفردت بأربع وثلاثين صفحة ملحقة بالكتاب.

والذي يؤخذ على هذه النشرة أن النص بها لم يسلم من الأخطاء الكثيرة، والنقص في بعض المواطن، وربما كان سبب هذا هو عدم دقة المخطوطتين اللتين اعتمد عليهما في التحقيق. كما أن المحقق لم يخرّج الآيات القرآنية، والأبيات الشعرية، والأحاديث المستشهد بها.

والمحقق قدّم بين يدي الكتاب مقدمة باللغة اللاتينية تقع في أربع صفحات أشار فيها إلى أن الذي دفعه إلى نشر هذا الشرح هو ما اشتمل عليه من أشياء يمكن أن تساعد على فهم دقائق اللغة العربية. وهذه الأشياء أمور كثيرة ذات وزن وقيمة إلا أنها ربما لا تظهر للقاريء من أول وهلة.

وأثنى جويدي على قدرة ابن هشام العلمية، وقال: إنه — أي ابن هشام — أوضح في هذا الشرح آراء النحويين المشهورين فيما تعرض له، وأنه نحوي لا يجارى في معرفته التاريخية لفن النحو.

وذكر جويدي أنه معنيٌّ بالدراسات النحوية، ولذا وجه جهوده الأساسية إليها، ثم بين ما اعتمد عليه في تحقيق هذا الكتاب، وذكر الصعوبات التي واجهته في تحقيقه، وجهوده في تحقيق النص، وما أضافه للكتاب من فهارس وهوامش.

---

(١) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي — ترجمة النجار— ١٥٨:١.

(٢) انظر: مقدمة جويدي ص ٤، وانظر ص ١٦١ من هذا البحث.

(٣) المصدر السابق ص ٥، وانظر ١٦١ من هذا البحث.

كتب حول «شرح بانت سعاد»

ألفت حول كتاب «شرح بانت سعاد» لابن هشام بعض الكتب اختصارا لمباحثه، أو شرحا لها وتعليقا عليها. وهذه الكتب هي:

١ — مختصر شرح بانت سعاد

تأليف جمال الدين إبراهيم بن محمد الأميوطي اللخمي المتوفى سنة ٧٩٠هـ وهو أحد تلاميذ ابن هشام[١] وقد جاء في أوله:

«..هذا **وقد قصدت** — أرشدك الله — **اقتطاف** شيء من الزبد التي امتخضها بديع زمانه، ووحيد أوانه، شيخنا الإمام، حجة الأدب، وترجمان العرب، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، **أمتع الله ببقائه، وأدام له علو ارتفاعه،** من قصيدة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم: كعب بن زهير بن أبي سلمى رضي الله عنه المعروفة ببانت سعاد، ابتغاء لتوصيلها إلى المبتدئين ونحوهم، أن كان شأوها مرتفعا على هذا النمط من المتعلمين، وكان أحسن ما يدل على كلامه منه، فشرعت في ذلك متوخيا التخليص[٢] والتلخيص، مفصحا عما أضمره من ألقاب الإعراب بالتنصيص، مستجيبا لمن وجبت طاعته، وحقت براعته[٣] مستعينا بالله سبحانه وهو خير معين.

قال كعب بن زهير:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول   متيم إثرها لم يفد مكبول

(**بانت**): فعل ماض، وعلامة التأنيث. وهي حرف لا اسم للمؤنث كالياء من قومي، بدليل أنها تكون مع الضمير بخلاف الياء تقول: (قامتا) ولا تقول: (قوميا).

(**سعاد**): فاعل وهو علم مرتجل لامرأة يهواها حقيقة أو ادعاء وهو الصواب.

(**فقلبي**): الفاء قد تأتي للسببية والربط نحو: (إن جئتني فأنا أكرمك) وقد تأتي للعطف نحو (جاء زيد فعمر) وقد تأتي لهما كما في قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾[٤] ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[٥] ومنه التي في البيت، والمراد بالقلب هنا الفؤاد، سمي قلبا لتقلبه، وقيل: القلب أخص من الفؤاد، وقد يراد به العقل، ومنه ﴿إن في ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[٦] وقد يراد به خالص كل شيء ومحضه،

---

(١) ابن حجر: الدرر الكامنة ١: ٦٠، السيوطي: البغية ١: ٤٢٧، ابن العماد: شذرات الذهب ٦: ٣١٢، حاجي خليفة: كشف الظنون ٢: ١٣٣٠، على فوده: ابن هشام في كتابه المغني — مخطوط — ١٧.

(٢) في الأصل: التلخيص، والوجه ما أثبته.

(٣) كذا بالأصل.

(٤) القصص، من الآية ١٥.

(٥) البقرة، من الآية ٣٧.

(٦) ق، من الآية ٣٧.

ومنه (لكل شيء قلب، وقلب القرآن يس)...»[1].

وهذا النص يدل على أمرين:

الأول: أن هذا المختصر ألف في حياة ابن هشام، لقوله عنه فيه «أمتع الله ببقائه...».

الثاني: أن الكتاب المذكور لم يكن مختصرا للمسائل النحوية وحدها، كما ذكر بعض من كتب عنه[2]، ولكنه كان مختصرا أيضا للمسائل اللغوية بدليل ما ذكره من معاني كلمة (القلب) وربما كانت غلبة المباحث النحوية هي سبب ما وقع فيه هؤلاء من وهم.

والصورة التي ينبغي أن تستكمل في هذا المقام أن هذا المختصر إنما هو لـ«شرح بانت سعاد» كله، وأنه كما جاءت فيه المباحث النحوية واللغوية جاء فيه أيضا ما يتصل ببيان المعنى الإجمالي. من ذلك أن ابن هشام استهلّ شرح كل بيت من الأبيات الثلاثة الأخيرة من قصيدة كعب ببيان معناه. وأننا نجد مثل هذا في المختصر المذكور فعقب البيت الخامس والخمسين:

لا يفرحون إذا نالت رماحهم قوما وليسوا مجازيعا إذا نيلوا

جاء ما يأتي: «يقول: إذا ظفروا بعدوّهم لم يظهر عليهم الفرح، وإذا ظهر عليهم العدو لم يظهر عليهم الجزع. يصفهم بالشجاعة، وكبر الهمة، وشدة الصبر، وقلة المبالاة بالخطوب»[3].

وعقب البيت السادس والخمسين:

يمشون مشي الجمال الزُّهرِ يعصمهم ضربٌ إذا عرّد السودُ التنابيل

جاء ما يأتي: «يصفهم بامتداد القامة، وعظم الخلق، وبياض البشرة، والرفق في المشي وذلك دليل الوقار والسؤدد»[4].

وعقب البيت الأخير:

لا يقعُ الطَّعْنُ إلاَّ في نُحُورِهم وما لهم عن حياضِ الموتِ تهليلُ

جاء: «وصفهم بأنهم لا ينهزمون فيقع الطعن في ظهورهم، بل يقدمون على أعدائهم فلا يقع الطعن إلا في نحورهم...»[5]. وفي نهاية ما يتعلق بشرح هذا البيت ذكر معنى الشطر الثاني منه وهو: «... هلل عن الشيء

---

(١) ابراهيم الأميوطي: مختصر شرح بانت سعاد ٢،١.

(٢) انظر: كشف الظنون ٢: ١٣٣٠.

(٣) إبراهيم الأميوطي: مختصر شرح بانت سعاد مخطوط — ٨٦

(٤) المصدر السابق ٨٧.

(٥) المصدر السابق ٨٨.

إذا تأخر عنه، يقول: لا يتأخرون عن حياض الموت إذا تأخر غيرهم عنها ونكص»[1]. وهذه النصوص المتعلقة ببيان معاني الأبيات الثلاثة وردت بألفاظها في «شرح بانت سعاد» لابن هشام[2]. وفي الأماكن نفسها أيضا.

وبعد بيان معنى الشطر الثاني للبيت الأخير من قصيدة كعب، أنهى صاحب المختصر كتابه بقوله: «... وهذا آخر ما لخصته من كلام شيخنا أبقاه الله تعالى، ورضي عنه، تارة بمعنى لفظه، وتارة بصريحه، وتارة آتي بغير ذلك حتى لا يكيع المبتديء عن النظر في كلامه رضي الله عنه إذا تدرّب على هذا القدر؛ ومن الله نستمد التوفيق، إلى أرشد طريق، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله».

ولهذا المختصر مخطوطة بالمكتبة الظاهرية برقم ٥٤٨٢[3]، ومخطوطتان بمكتبة صوفيا: الأولى برقم ٣٣٧٣[4]، والثانية برقم ٣٠٧٢[5]، وقد نسبت الأولى من هاتين النسختين خطأً إلى ابن هشام على أنها شرح القصيدة لا مختصره، ولكن السطور التي كتبت من هذه النسخة في التعريف بها هي من المختصر المذكور لا من الشرح. وتوجد في دار الكتب القطرية نسخة مخطوطة لهذا المختصر لم تنسب لصاحبها وإنما جاء عنها في مجلة معهد المخطوطات[6] «أنه اختصره في حياته أحد تلاميذه» وعلى مصورة لهذه المخطوطة اعتمدت في الاطلاع على هذا المختصر.

وهذه النسخة تقع في ٨٩ صفحة قياس ٢١×٣١سم.

وبالمكتبة الأحمدية بتونس نسخة برقم ٤٤٧٢[7].

٢ــ (مختصر) شرح بانت سعاد

مختصر آخر لـ«شرح بانت سعاد» لابن هشام. ألفه زين الدين عبد العزيز (بن) محمد بن خليل.[8] جاء في أوله: «الحمد لله ذي الجلال والاكرام، أحمده، على ما أولى من الإنعام...» وفي آخره

---

(١) مختصر شرح بانت سعاد ٨٩.
(٢) انظر: شرح بانت سعاد ٨٧.
(٣) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ــ الشعر ٢٩٥.
(٤) انظر: فهرس مخطوطات عربية في مكتبة صوفيا ٥٧،٥٨.
(٥) انظر: المصدر السابق ١١٣.
(٦) انظر: «مجلة معهد المخطوطات» المجلد التاسع ١: ٤٠.
(٧) إنظر: فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ١٥،١٦.
(٨) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، الشعر ٢٦٠، ٢٦١.

«... أنه لما أنشد هذا البيت[1] نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى من كان يحف به من قريش كأنه يومىء إليهم أن اسمعوا..»

والنسخة الموجودة منه بالظاهرية برقم ٦٤٦٤، وهي تقع في ٨ ورقات، ويبدو من حجم هذه النسخة أن هذا المختصر موجز جدا.

٣ ـ حاشية شرح بانت سعاد

تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م وهي شامخة من شوامخ البغدادي الثلاث: «خزانة الأدب» و«شرح شواهد المغني»، وهذه الحاشية، التي فرغ من تأليفها ضحوة الاثنين التاسع والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة اثنتين وثمانين بعد الألف ١٠٨٢هـ كما جاء في آخرها. وقد بين في مقدمته لها مسلكه فيها بقوله: «... ولما قرأته — أي شرح بانت سعاد — بمنزلي في مصر مع جماعة في سنة إحدى وثمانين وألف كتبت عليه حاشية[2]، سلكت فيها أحسن المسالك، ونبهت على جميع ذلك، فصححت جميع ما نقله، بمراجعة ما أصّله، وشرحت مستغلقه، وأوضحت مجمله، وما فعلت ذلك إلا إظهارا للصواب، وابتغاء للثواب، فإن الإنسان مثاب بنيته، ومجازى بمضمر طويّته. ولم أقصد بذلك تنديدا به، وغضًا منه، وإزراء عليه، وجرّ نقيصه إليه، وهضم حقه، وغمط جلّه، ودِقه، كيف ورأس مالي من بضاعته، وشفوفي من نصاعته، ومن تصانيفه ذبرت ما ذبرت، ومن فوائده ضربت ما ضربت.

كالْبَحْرِ يُمْطِرُهُ السَّحَـابُ ومَالَـه فَضْـلٌ عليه، لِأَنَّه مِنْ مَائِـه

وشرحت شواهده، وهي زهاء أربعمائة بيت شرحا شافيا، ووضحتها توضيحا كافيا بمراجعة شروح أبيات الكتاب، وهي المعتمدة في هذا الباب، وزدتها فوائد من كتب الأدب، وشروح دواوين العرب، وضممت إليها تتمتها بما يليها، وترجمت بعد ذلك قائليها، كما ترجمت كل عالم ذكر فيه، وكل فاضل نبيه، وعزوت كل أثر وحديث إلى مخرجه في القديم والحديث، وزاحمته في أكثر المباحث، بما هو ألذ من نفحات المثاني والمثالث، وأضفت إليها ما منَّ الله به عليّ، وساقه فيضا إليّ...»[3].

ومن قول البغدادي — في هذا النص — : «.. ولما قرأته — أي شرح بانت سعاد — بمنزلي في مصر مع جماعة في سنة إحدى وثمانين وألف، كتبت عليه حاشية» يفهم أنه ألّف هذه الحاشية بمصر وقد تجاوز عمره الخمسين[4]، ولكن عبد العزيز الميمني في «مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق[5]» يقول: وكان وهو في شبيبته

---

(١) يشير إلى بيت كعب:

لا يقع الطعن إلا في نحورهم وما لهم عن حياض الموت تهليل

وهو آخر أبيات قصيدة «بانت سعاد»

(٢) سمّى البغدادي كتابه هذا «حاشية» ولكن الاسم المكتوب على نسخة مكتبة عارف حكمت هو «حواشي شرح قصيدة بانت سعاد» تأليف الإمام عبد الله بن يوسف الشهير بابن هشام الأنصاري لشيخنا المرحوم عبد القادر بن عمر البغدادي بوأه الله تعالى بحبوحة جنانه، بفضله وإحسانه، آمين. وفي هذا ما يدل على أن الاسم الثاني كتب على النسخة المذكورة بعد وفاة المؤلف. وتسمية هذا الكتاب «حاشية» يطابق ما جاء في أول مخطوطة التيمورية.

(٣) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد. مخطوطة كوبربللي ص ٣—٤.

(٤) ولد البغدادي سنة ١٠٣٠ هـ.

(٥) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٨:٥٣٢.

أيام أقام بمصر كتب على نسخة من الشرح «حواشي» **وفي حفظي أنه ألّفها بالشام...»** وهذا القول لا يعرف له أصل استند عليه، كما يفهم من العبارة المذكورة أنه ألّف هذه الحاشية بعد «خزانة الأدب» التي انتهى من تأليفها قبل «شرح شواهد المغني» الذي بدأ فيه ليلة عشرين رمضان ١٠٨٦هـ، وأتمّه ثالث رجب ١٠٩١هـ.

والنّص السابق يصور لنا في وضوح عمل البغدادي في حاشيته، وهو عمل ضخم حقا، ومن هنا كانت ضخامة حجم هذه الحاشية فبلغت في إحدى نسخها — وهي نسخة التيمورية — ١٤١٨ صفحة في مجلدين. المجلد الأول في ٦٦٧ صفحة والثاني ٧٥١ صفحة.

العناية بالمصادر

وإحدى المزايا البارزة في هذه الحاشية هي العناية الكبيرة بذكر مصادر مادتها العلمية الغزيرة وهي مصادر كثيرة. فمعظم نقولها، وأقوال العلماء الواردة بها، لا نجدها معزوة إلى أصحابها فقط، ولكننا نجدها مقرونة بمصادرها التي وردت بها. ويبدو هذا بشكل أوضح مع الشواهد عند تناول البغدادي لها بأبحاثه المختلفة حولها.

١ — وذلك كما في تعليقه على ما استحسنه ابن هشام من الأبيات المنسوبة لكعب والتي أولها:

إن كنت لا تَرْهب ذَمّي لما ... تَعْرِف مِن صَفْحِي عن الجاهل

فإنه قال: «قوله: إن كنت لا ترهب ذمّي، إلى آخر الأبيات الخمسة كذا نسبها إليه الحافظ بن عبد البر في «الاستيعاب»، والإمام السهيلي في «الروض الأنف»، وقد فتشت ديوان كعب رضي الله عنه فلم أجدها فيه من رواية أبي العباس الأحول، ورأيتها لمحمد بن حازم الباهلي، وأثبتها له إمام الأدب ولسان العرب إبراهيم الحصري في كتابه «زهر الآداب» وذكر بعدها بقيتها، وهي أبيات ثلاثة هي:

فلا تهجْ إن كنت ذا إربة ... حرْبَ أخي التجربة العاقل
فإن ذا العقل إذا هجتَه ... هجت به ذا خبل خابل
تبصر في عاجل شداتِه ... عليك غبّ الضّرر الآجل...»[1]

٢ — وفي مسألة جمع ضمير الواحد قال ابن هشام[2]، وما أحسن قول من قال:

تحمّلت من نعمان عود أراكة ... لهند ولكن من يبلّغه هندا
خليليّ عوجا بارك الله فيكما ... وإن لم تكن هند لأرضكما قصدا
وقولا لها ليس الضلال أجارنا ... ولكنّنا جرنا لنلقاكم عمدا

فقال البغدادي[3] معلقا على ذلك: «... قوله: تحمّلت من نعمان عود أراكة، الأبيات الثلاثة، وهي كما في

(١) البغدادي: حاشية شرح بانت سعاد— مخطوطة عارف حكمت— ص ٦

(٢) شرح بانت سعاد ١٤.

(٣) البغدادي: حاشية شرح بانت سعاد— مخطوطة عارف حكمت— ص ١٣٤.

«معجم ما استعجم» لأبي عبيد البكري، لعمر بن أبي ربيعة. وأوردها أبو تمام لورد بن الجعد في باب النسيب من «الحماسة»[1]، إلا أن البيت الأول هو ثالث الأبيات في بعض النسخ، ومحذوف في أكثر النسخ، قوله (تحمّلت) في رواية الحماسة وغيرها: (تخيرت)[2]...».

وفي هذا النص — فضلا عما ورد به من المصادر — إشارة إلى تحقيق بيت في النسخ المختلفة لمصدر منها.

٣— ومن مظاهر العناية بالمصادر في هذه الحاشية أن البغدادي يذكر فيها سور الآيات المستشهد بها في «شرح بانت سعاد». وهو أحيانا يكتفي بذكر السورة فقط، مثل: «قوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾[3]، هي من سورة آل عمران...، قوله: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[4] هي من سورة ص...»[5]. وقد يتبع ذلك بذكر آية، أو آيات مجاورة للآية المستشهد بها توضح جهة الشاهد فيها.

ومن أمثلته: أن ابن هشام[6] قال في شرح بيت كعب:

ولــن يبلّغهـــا إلا عذافـــرة   لهـــا على الأين إرقـــال وتبغيل

أنّ ضمير (يبلغها) راجع إلى (أرض) في البيت السابق، لأن تناسب الضمائر أولى من تنافرها، وأنه لهذا قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَنْ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ اليمُّ بالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ﴾[7]: إن الضمائر كلها لموسى، لما يؤدي إليه رجوع بعضها إليه، وبعضها إلى التابوت من تنافر النظم. فقال البغدادي[8] في تعليقه على ذلك قوله: ﴿أَنْ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ﴾، هي من سورة طه، وأولها: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يا مُوسَى، وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى، إذْ أَوْحَيْنَا إِلى أمِّك مَا يُوحَى، أَنْ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ﴾[9]، الآية».

٤— ومن مظاهر عناية البغدادي بالمصادر أيضا في هذه الحاشية ذكره جانبا من مصادر عدد من مسائل «شرح بانت سعاد» التي لم تعز إلى أصحابها، وبالتالي لم تعرف مصادرها به.

(١، ٢) وردت بشرح الحماسة ٢: ١٢٢—١٢٤— منسوبة لورد الجعدي، وفيها (تخيرت) بدل (تحملت) كما قال البغدادي.

(٣) آل عمران، من الآية ٧٥.

(٤) ص، من الآية ٣٢.

(٥) البغدادي: حاشية شرح بانت سعاد — مصورة مخطوطة كوبريللي. النصف الثاني الورقة ٤.

(٦) شرح بانت سعاد ٤٧.

(٧) طه، من الآية ٣٩.

(٨) حاشية شرح بانت سعاد، مصورة مخطوطة كوبرلي— النصف الثاني الورقة ١٨٠.

(٩) طه، الآية ٣٦—٣٩.

ومن نماذجه أن ابن هشام ذكر في شرحه البيتين التاليين:

أعلمه الرماية كل يوم فلما استدَّ ساعده رماني
وكم علمته نظم القوافي فلما قال قافية هجاني

وعلق على البيت الأول بقوله[1]: الرواية الجيدة استد بالمهملة من السداد وهو الصواب، ومن أعجمها ذهب به إلى معنى الاشتداد والقوة. فعقّب على ذلك البغدادي[2] قائلا: «قوله الرواية الجيدة استد بالمهملة الخ. قال الحريري[3]: الرواية الصحيحة فيه استد بالسين المهملة ويكون المراد به السداد في الرأي، وقد رواه بعضهم بالشين المعجمة التي هي بمعنى القوة انتهى».

وذكر ابن هشام بيت عنترة

إني امرؤ من خير عبس منصبا شَطْري وأحمي سائري بالمنصل

وعلق عليه بشرحه ثم قال[4]، وفي البيت استعمال (سائر) بمعنى الباقي لا بمعنى الجميع. فعقب البغدادي[5] على ذلك قائلا: «قوله: (سائر) بمعنى الباقي، وهو تابع في هذا للحريري[6] في «درة الغواص» وهي أول مسائلها، قال: يستعملون (سائر) بمعنى الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي»[7].

تحقيق المسائل العلمية

والحرص على تحقيق المسائل العلمية التي وردت بـ«شرح بانت سعاد» معلم آخر من المعالم البارزة في هذه الحاشية، وقد قاده ذلك إلى انتقاد ابن هشام في كثير من المواضع بها. من ذلك:

١ ـ أن ابن هشام أعقب تعليقه على استعمال (سائر) بمعنى الباقي في بيت عنترة السابق بقوله[8]: «ولا أعلم أحدا من أئمة اللغة ذكر أنها بمعنى الجميع إلا صاحب الصحاح وهو وهم». فعلق على ذلك البغدادي قائلا[9]: «... فيه أن أبا علي الفارسي وهو شيخ الجوهري قال: إن (سائرا) يأتي بمعنى الجميع، وتبعهما ابن بري، والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات» وقال الحفيد في «مجموعته» قد يكون (سائر) بمعنى

---

(١) شرح بانت سعاد ٣٢، والبيتان لمعن بن أوس. انظر: حاشية البغدادي، نسخة التيمورية ـ ٢: ٢٧.

(٢) حاشية شرح بانت سعاد، مخطوطة عارف حكمت ٢٦٥.

(٣) درة الغواص ١٣٥.

(٤) شرح بانت سعاد ٣٣.

(٥) حاشية شرح بانت سعاد، مخطوطة عارف حكمت ٢٥٠.

(٦) درة الغواص ٣ ـ ٤.

(٧) من الأمثلة السابقة تبدو لنا عناية البغدادي الفائقة بالمصادر وهي ظاهرة بارزة جدا في هذه الحاشية لها صلة وثيقة بمنهجه في التأليف ينبغي أن يوقف أمامها عند الحديث عن «مناهج التأليف» في تاريخ العربية.

(٨) شرح بانت سعاد ٣٣.

(٩) حاشية شرح بانت سعاد ـ مخطوطة عارف حكمت ـ ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

الجميع كذا ذكره جدي في تفسير قوله تعالى: ﴿يُورَثُ كَلَالَةً﴾ [1]، وقال شيخنا الخفاجي في «شرح الدرة» الكلام في (سائر) على ثلاثة أوجه: اشتقاقه، وإطلاقه على الجميع، وعمومه لكل باق قل أو كثر... الثاني: أنكر قوم إطلاقه على الجميع بناء على أنه من «السؤر» وهو البقية، وأجازه أبو علي ومن تبعه.... وقال محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي الشهير بابن الحنبلي في شرح الدرة المسمى بـ«عقدة الخلاص في نقد كلام الخواص». أنشد ابن بري أبياتا شتّى... وقع (سائر) فيها بمعنى الجميع. وقال عبدالله بن محمد المكرم الأنصاري الكاتب في كتابه: «تهذيب الخواص من درة الغواص» في كتب اللغة: وسائر الناس: جميعهم...»

٢ــ وابن هشام ذكر[2] بيت أبي تمام في وصف قلم ممدوحه:

لعاب الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ   وأرْيُ الجنى اشتارته أيدٍ عواسل

وجعله شاهدا على التشبيه المقلوب، يعني أن لعاب الأفاعي مثل قلم الممدوح، فعلق على ذلك البغدادي[3] بقوله: «...والحكم بالقلب إنما هو بقطع النظر عن المصراع الثاني، ولو تأمله لجزم بعدم القلب، فإن لعاب القلم قد شبه بشيئين: وهما السم والعسل باعتبارين، فإن لعاب قلمه بالنسبة للأعداء سم قاتل، وبالنسبة للأولياء شفاء عاجل، (فلعابه) مبتدأ مؤخر، (ولعاب الأفاعي) خبره، و(أرى الجنى) معطوف على الخبر، وجاز هذا مع تعريف الطرفين، لأن المعنى دال عليه، فلعاب القلم شبه بلعاب الأفاعي، وبالعسل، وإنما غرّ الشارح ــ حتى حكم بالقلب ــ القاعدة المشهورة وهي أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين وجب أن يكون المقدم هو المبتدأ. قال الرضي ليس هذا على الإطلاق، بل يجوز تأخير المبتدأ عن الخبر معرفتين، أو متساويين، مع قيام القرينة المعينة الدالة على تعيين المبتدأ...»[4].

٣ــ وذهب ابن هشام[5] إلى أن الصواب هو تفسير (يصوب) بمعنى يقصد في قول الشاعر[6]:

فلست لإنسيٍّ ولكــن لملأكٍ   تنـزّل مــن جــو السماء يصوب

(١) النساء، من الآية ١٢.

(٢) شرح بانت سعاد ١٣.

(٣) حاشية شرح بانت سعاد ــ مخطوطة عارف حكمت ــ ٣١٨.

(٤) لم يغِرّ الشارح بالقاعدة المشهورة ــ كما ذكر البغدادي ــ فهو يعلم ما استثني منها، وقد أورده في «أوضح المسالك» ــ ١: ١٤٥ ــ حيث قال: «وللخبر ثلاث حالات، إحداها: التأخير، وهو الأصل كـ(زيد قائم)، ويجب في أربع مسائل، إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين، ولا قرينة ..... بخلاف (رجل صالح حاضر) و(أبو يوسف أبو حنيفة) ....» وهذه من مسائل النحو المعروفة في كتبه المتداولة انظر: شرح ابن عقيل ١: ٢٣٢ ــ ٢٣٤.

(٥) شرح بانت سعاد ٢٥.

(٦) هو علقمة الفحل، وقيل أبو وجزة، انظر ص ٥٥..

فقال البغدادي[١] : «... وهذا يقتضي أن تفسيره بـ«ينزل» خطأ، وليس كذلك، فإن جملة (يصوب) حال مؤكدة من فاعل تنزل، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[٢] وقوله تعالى ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾[٣]، وقوله تعالى ﴿والشَّمْسَ والقمرَ والنُّجومَ مُسَخَّرَاتٍ بأمره﴾[٤] على قراءة النصب[٥] وكان ينبغي أن يقول: هذا هو الأولى، لأن التأسيس أولى من التأكيد...»[٦].

أهم ما في الحاشية:

أمّا ما يتعلق بشواهد «شرح بانت سعاد» في حاشية البغدادي فربما كان أبرز مزايا هذه الحاشية، وأعظمها شأنا. فهذه الشواهد التي بلغت زهاء أربعمائة بيت حقّقها البغدادي، وشرحها، ونسب ما أغفل نسبه منها وهو كثير، وأكمل ما استشهد بمصراع منه، وأتم ما له تتمة مناسبة. ولا شك أن لهذا صلة وثيقة بما عرف من فحولة البغدادي في موضوع الشواهد، ولا سيما أنه ألّف هذه الحاشية بعد تأليفه «خزانة الأدب».

وهناك عدا ذلك، الفوائد العلمية والأدبية المتعددة التي استطرد إليها البغدادي في حاشيته، مثل أول من تكلم بـ(أمّا بعد)، وأول من قصّد القصيد، وأوّل من طوّل الرجز، وأوّل من نظم الموشح، وأول من اخترع الدوبيت، وأول من اخترع الزجل، وأول من اخترع المواليا.. الخ. ومثل تراجم العلماء والأدباء الذين وردت أسماؤهم في شرح ابن هشام.

إنه ليس من المبالغة أن يقال: إن «حاشية شرح بانت سعاد» لابن هشام، التي ألّفها عبد القادر البغدادي هي أشبه شيء بموسوعة كبيرة لمعارف متنوعة في اللغة والنحو والأدب إلى جانب ما فيها من أبحاث رصينة وتحقيقات علمية دقيقة.

مخطوطات الحاشية

«حاشية» البغدادي على «شرح بانت سعاد» لابن هشام لها بضع نسخ مخطوطة في مكتبات مختلفة هي:

---

(١) حاشية شرح بانت سعاد. مخطوطة عارف حكمت ـــ ٢١٦.

(٢) البقرة. من الآية ٦٠.

(٣) التوبة. من الآية ٢٥.

(٤) الأعراف. من الآية ٥٤.

(٥) قرأ ابن عامر بالرفع والباقون بالنصب انظر: البحر المحيط ٤: ٣٠٩. و إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ٤٢٥.

(٦) لاحظت أن أمثلة الحال المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لصاحبها ـــ كما وردت في كتب النحو ـــ الحال فيها كلها مفردة كما في الأمثلة التي ذكرها البغدادي، وكما في قوله تعالى: ﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾ ـــ النساء. من الآية ٧٩ ـــ وقوله: ﴿لآمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾ ـــ يونس، من الآية ٩٩ ـــ انظر: شرح التصريح ١: ٣٨٧. وهمع الهوامع ١: ٢٤٥ وشرح الأشموني ٣: ٨١/٧٩ ـــ ولم يشر النحويون إلى هذه الظاهرة. فهل رفض ابن هشام تفسير (يصوب) بمعنى ينزل في هذا البيت لئلا تكون الحال المؤكدة جملة؟ على أن ابن هشام ذكر في قول امرىء القيس:

إذا ما بكى من خلفها انحرفت له بشق، وشق عندنا لم يحوّل

أن الظرف خبر، و(لم يحوّل) جملة حالية مؤكدة. انظر: شرح بانت سعاد ٥١.

نسخة المكتبة العامة في تطوان بالمغرب، وهي نسخة حديثة فرغ منها ناسخها في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٤٥هـ. وتقع في ثلاثة مجلدات[١].

نسخة الخزانة التيمورية في دار الكتب المصرية بالقاهرة برقم ٧٤٦ شعر، صفحاتها زهاء ١٤١٨ صفحة في مجلدين. وهي نسخة متأخرة، كتبت سنة ١٣٣٤هـ، وفي صدرها سبع فهارس بخط أحمد تيمور باشا هي: فهرس لأبيات قصيدة بانت سعاد، وفهرس المسائل المتعلقة بالعربية، وفهرس لغات القبائل، وفهرس ما يتعلق بالأدب والشعر والعروض، وفهرس مطالب متنوعة، وفهرس أسماء المترجمين في الكتاب، وفهرس شواهد الشرح[٢].

نسخة المكتبة الأحمدية بتونس، وتقع في جزأين:

الجزء الأول: أوّله: حمدا لمن كسا خواص عباده بردة المدائح والمحامد.... وينتهي إلى شرح قول كعب:

فما تدوم على حال تكون بها ... كما تلون في أثوابها الغول

وناسخه هو: الحسن البيوني سنة ١١٩٥هـ بخط مغربي ويقع في ٢١٦ ورقة قياس ٣١×٢٢، وسطوره ٢٩ سطرا، وهو برقم ٤٤٧٤.

الجزء الثاني: موال لما قبله، وينتهي بالخاتمة، ويقع في ٢٤٠ ورقة وهو برقم ٤٤٧٥[٣].

نسخة خزانة رامبور بالهند، باسم «حاشية على قصيدة البردة» والصواب أنها «حاشية على شرح بانت سعاد» لابن هشام. نسخت سنة ١١١٢هـ، وتقع في ٧٧٨ صفحة، وهي برقم ٧٤ أدب[٤].

نسخة مكتبة أيا صوفيا بتركيا وهي برقم ٤٠٦٩[٥].

نسخة مكتبة كوبريلي برقم ١٠٨ في مجلدين. وقد اطلعت على مصورة لهذه المخطوطة بمكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت برقم ١٣٠١، ١٣٠٢.

والنصف الأول من الحاشية في هذه النسخة يقع في مجلدين من المصورة المذكورة: الأول ينتهي بالورقة ٢٠٨، والثاني ينتهي بالورقة ٤١٠. وقد ختم هذا النصف بالتعليق على شرح قول كعب:

لكنّها خلة قد سيط من دمها ... فجع وولع وإخلاف وتبديل

---

(١) انظر: مجلة معهد المخطوطات، المجلد الأول ٢: ١٧٥.

(٢) مقدمة «خزانة الأدب» لعبد السلام هارون ١٤، ١٥.

(٣) انظر: فهرس المكتبة الأحمدية بتونس ٣٨.

(٤) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٨: ٥٣٢.

(٥) المصدر السابق.

بما يأتي: «.. قوله: قد خلط بدمها.. الخ، ظاهر هذا أن (من) في البيت بمعنى (الباء)، وهو خلاف ما قدمه من أنّها بمعنى (في). ويجاب بأن (الباء) هنا بمعنى (في). والله أعلم. تم النصف الأول من «حاشية بانت سعاد» بعون الله وحسن توفيقه تحريرا في الخامس والعشرين من شعبان المبارك سنة ١٠٨٠هـ»[1].

والموجود من النصف الثاني يقع في مجلد واحد من هذه المصورة في ١٨٠ ورقة لها ترقيمها المستقل عن النصف الأول. وبدايته بعد البسملة هي:

«فما تدوم على حال تكون بها   كما تلوّن في أثوابها الغول

قوله: الفاء للسببية، ظاهره أنها ليست للعطف...»

وآخر أبيات قصيدة كعب التي ورد ذكرها في هذا النصف هو قوله:

ولن يبلغها إلا عذافرة   فيها على الأين إرقال وتبغيل

وآخر ما ورد من الحاشية به هو: «قوله: الضمائر كلها لموسى. وقد اختصر كلامه وهذا قصده..».

والبيت الأخير هذا، هو البيت الرابع عشر من القصيدة حسب ترتيبها المذكور في «شرح بانت سعاد» لابن هشام. ومعنى ذلك أن نسخة كوبريلي من حاشية البغدادي بها نقص كبير في آخرها إذا كانت هي المصورة فقط. وقد تكون هذه النسخة هي النسخة التي أهداها البغدادي للوزير كوبريلي ثم عبثت يد الزمن بالقسم الأكبر والأخير من النصف الثاني منها...

أما النسخة السابعة التي عرفتها من مخطوطات حاشية البغدادي واستفدت منها كثيراً فهي نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة وهي نسخة لها شأن تستحق به أن تفرد بحديث خاص.

مخطوطة مكتبة عارف حكمت

هذه المخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٩ القصائد النبوية، وعدد صفحاتها ٥٦٥ صفحة من الحجم الكبير قياس ٢٩×١٩، وعدد أسطرها ٤١ سطرا، وناسخها محمد القطري، وهي نسخة نفيسة جداً لمزايا تفردت بها هي:

١ ــ أن هذه المخطوطة نسخت سنة ١٠٨٤هـ في حياة المؤلف، بعد الانتهاء من تأليف هذه الحاشية بنحو سنتين، فهي أقدم نسخة علمت بها من مخطوطات الحاشية المذكورة.

---

(١) كذا ورد بالنسخة المذكورة. وهو تاريخ الانتهاء من تاليف الجزء الأول. ولكن يبدو أن أرقام السنة التي تم فيها تأليف الجزء الأول غير دقيقة. فقد سبق في ص ١٦٧ أن البغدادي قال في مقدمة نسخة كوبريلي ــ ص ٣ ــ مايلي: «... ولما قرأته ــ أي شرح بانت سعاد لابن هشام ــ بمنزلي في مصر مع جماعة في سنة إحدى وثمانين وألف كتبت عليه حاشية...». وأغلب الظن أن الرقم الصحيح الذي أريد به بيان تاريخ إتمام تأليف الجزء الأول هو ١٠٨١هـ لأن البغدادي ذكر في نهاية هذه الحاشية أنه أتم تأليفها في ضحوة يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر جمادى الآخرة من شهور سنة اثنتين وثمانين بعد الألف. على أن التاريخ المذكور في نهاية الجزء الأول لم يرد بنسخة مكتبة عارف حكمت.

٢ــ أنها نسخة موثقة نقلت من نسخة المؤلف وقوبلت بها في حياته مقابلة دقيقة، فقد جاء في آخرها: «وافق الفراغ من كتابته من نسخة المؤلف في عاشر شهر جمادى الآخرة من شهور سنة أربع وثمانين وألف». كما جاء أيضا في الركنين الأسفلين للصفحة الأخيرة في شكل زخرفي ما: «بلغ مقابلة على نسخة مؤلفه حفظه الله تعالى، وذلك في مجالس غايتها يوم الأربعاء سابع شهر رجب قائلة العصر، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد...». وكلمة (بلغ مقابلة) أو (تمت مقابلة على نسخة مؤلفه حفظه الله) موجودة بكثرة على هوامش النسخة في مواضع مختلفة منها. وهي عادة تكتب عقب الانتهاء من مقابلة كل جزء من أجزائها.

٣ــ أن هذه النسخة لها قيمة تاريخية فإن مقدمتها تختلف عن المقدمة المعروفة في النسخ الأخرى، فأول هذه النسخة بعد البسملة هو:

«الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف أنبيائه محمد سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، أما بعد فيقول المفتقر إلى لطف ربه الهادي، عبد القادر بن عمر البغدادي، هذه فوائد جمعتها حين قرأ علي بعض الإخوان «شرح قصيدة بانت سعاد» لكعب بن زهير الصحابي رضي الله عنه، للإمام عبدالله بن يوسف الشهير بابن هشام الأنصاري رحمه الله تعالى:

فإن شملتنا بالجوائز رحمة كرحمة كعب فهو كعب مبارك

وأرجو من الله أن يعصمني من الزيغ والخطل، ويسددني لصواب القول والعمل، إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير. قوله: أما بعد حمد الله. كذا ابتدأ الشارح في غالب تأليفه، ومثله وقع في أول أدب الكاتب لابن قتيبة...».

أما المقدمة المعروفة في النسخ الأخرى(١)، فإن أولها بعد البسملة:

«حمدا لمن كسا خواص عباده بردة المدائح والمحامد، ونشر حلل الثناء على عواطف الأكارم الأماجد..» وهي مقدمة طويلة تقع في نحو عشر صفحات، تحدث فيها عن قيمة الشعر، وقدر الشعراء، وخلص من ذلك إلى موقف النبي صلى الله عليه وسلم من كعب بن زهير بعد أن سمع قصيدته «بانت سعاد» ودلالة هذا الموقف، ثم انتقل إلى الحديث عن هذه القصيدة وشرّاحها، وأثنى كثيرا على شرح ابن هشام لها، وبين ما دفعه إلى تأليف حاشية عليه، وفصّل مسلكه فيها، ثم قال:

إنه لما تمت هذه الحاشية قصد الوفادة بها إلى الوزير أحمد بن محمد يعني كوبريلي. الذي بالغ في مدحه، وذكر أنه لما قدم في هذه الوفادة دمشق في سابع ذي القعدة من سنة أربع وثمانين وألف سمع بهذه الحاشية نقيب السادة الطالبية، فاستعارها منه وقرأها فأعجب بها، وقرّظها بقصيدة **كتبها على ظهر الأصل بخطه**. وأورد البغدادي هذه القصيدة في مقدمته، وبعدها قال:

---

(١) نسخة التيمورية، والمكتبة الأحمدية بتونس، ورامبور، وكوبريلي.

«ومن هنا أشرع في القول، وإلى الله أضرع في إفاضة التوفيق والطول، وأرجو منه أن يعصمني من الزيغ والخطل، ويسددني لصواب القول والعمل، قوله: أما بعد حمد الله، كذا ابتدأ الشارح رحمه الله في غالب تآليفه.........» ومن هنا — أي من: قوله: أما بعد حمد الله.. — تتفق نسخة مكتبة عارف حكمت مع غيرها..

فمخطوطة عارف حكمت خالية من المقدمة الطويلة الموجودة في النسخ الأخرى، ويبدو أن النسخة الأصلية للمؤلف كانت بدون هذه المقدمة، وأن هذه النسخة هي التي اطّلع عليها نقيب السادة الطالبية وكتب على ظهرها بخطه قصيدته التي قرّظها بها. وأن البغدادي نقل منها نسخة لإهدائها الى الوزير كوبريلي وصدّرها بهذه المقدمة الطويلة المعروفة في نسخة التيمورية وغيرها، وأثنى فيها على كوبريلي، وأشار الى استعارة نقيب السادة الطالبية لنسخته الأصلية، وكتابته على ظهرها ما كتب، **وأنه من النسخة الأصلية الخالية من المقدمة الطويلة نقلت نسخة مكتبة عارف حكمت التي تمت كتابتها في عاشر جمادى الآخرة سنة ١٠٨٤هـ**، وتمت مقابلتها يوم الأربعاء، سابع شهر رجب سنة ١٠٨٤هـ وذلك في القاهرة قبل سفره إلى دمشق في سابع ذي القعدة سنة ١٠٨٤هـ في وفادته إلى الوزير كوبريلي.

ونسخة مكتبة عارف حكمت مصدّرة بثلاثة فهارس: أولها فهرس لأبيات قصيدة كعب، اكتفى فيه بذكر الشطر الأول للبيت، وقد ذكرت فيه أشطار أربعة وخمسين بيتا من القصيدة المذكورة، ونسيت أشطار ثلاثة أبيات هي:

ضَخْمٌ مُقَلَّدُها عَبْلٌ مَقَيَّدُها
و يمشي القُرادُ عليها ثم يُزْلقُه
و إذا يساور قِرْنا لا يَحِلُّ له

ويبدو أن هذا الفهرس غير موجود في نسخة المؤلف ولذلك لم يكتب تحته ما يدل على المقابلة كما كتب تحت الفهرسين التاليين له.

وثانيها فهرس شواهد «شرح بانت سعاد» وقد جاء في أوله: «... وبعد فهذه الأبيات التي وقعت في «شرح بانت سعاد» جردتها منه، وكمّلت مصاريعها، ورتبتها على حروف المعجم، لتسهل المراجعة...» وجاء في آخره: «قال مؤلفه فسّح الله في مدته: تمت الأبيات ولله الحمد وعدتها ثلاثمائة وأربعة وتسعون بيتا في يوم الأربعاء غرة رجب الحرام من شهور سنة ألف واثنتين[1] وثمانين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

(١) بالأصل: واثنين، والتصحيف واضح في ذلك.

أجمعين». وبعد ذلك كلمة: قوبل ولله الحمد. ويفهم من ذلك أن هذا الفهرس من صنع المؤلف، وأنه كان موجودا في نسخته الأصلية. ونقل منها في حياته، وقوبل بها.

وثالثها فهرس التراجم، وفي بدايته: «... وبعده فهذه فهرست تراجم العلماء والشعراء التي وقعت في «شرح بانت سعاد» **وترجمناهم في الحاشية التي كتبناها على الشرح المذكور**». وفي نهايته «.. تمت فهرست التراجم وعدتها مائتان واثنتان وخمسون ترجمة، ولله الحمد والمنة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطاهرين» وبعد ذلك كلمة: قوبل ولله الحمد. وواضح أيضا أن هذا الفهرس من عمل البغدادي، وأنه نقل من نسخته، وقوبل بها.

ومخطوطة عارف حكمت مكتوبة بخط نسخي جميل، وأبيات قصيدة «بانت سعاد» فيها مكتوبة بالحمرة بخط كبير، ومضبوطة، وأبيات الاستشهاد أيضا مضبوطة، وكذلك أكثر من نصف الحاشية مضبوط ضبطا كاملا لم يقتصر فيه على أواخر الكلمات. والعبارة المراد إبرازها تحتها خط أحمر، وبالنسخة هوامش اشتملت على أسماء العلماء والشعراء الذين ترجم لهم بها، وعلى عنوانات كثير من الفوائد والمسائل التي وردت فيها.

نشرهـا

ظهر الجزء الأول (المجلد الأول من المجلدين المخطوطين) وذلك ضمن سلسلة النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية التي تصدرها دار النشر: فرانزشتاينر بفيسبادن (١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م) بتحقيق نظيف محرم خواجة أستاذ اللغة الفارسية بكلية الآداب جامعة استامبول وقد طبع بدار صادر في بيروت بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ببيروت.

وذكر المحقق أنه اعتمد على نسختين من أصل أربع نسخ في تحضير النص: نسخة موجودة في مكتبة كوبريللي تحت رقم (١٣٠١، ١٣٠٢) والأخرى في مكتبة راغب باشا تحت رقم (١٠٨٩) كما ذكر أن نسخة كوبريللي بخط المؤلف صححت وقرئت عليه[1]. (١٠٨٢هـ — ١٦٧١م) ولذا اعتبرها النسخة الأم وتمت مقارنتها مع نسخة راغب التي كتبت والمؤلف على قيد الحياة (١٠٨٦هـ — ١٦٧٥م)

والمحقق لم يبذل جهدا كبيرا في التحقيق.

---

(١) انظر ص أ، ١٣-١٤ وكلام المحقق حول هذه النقطة يشوبه الغموض.

مقدمة «حاشية شرح قصيدة بانت سعاد» للبغدادي

مخطوطة عارف حكمت

خاتمة «حاشية شرح قصيدة بانت سعاد» للبغدادي

مخطوطة عارف حكمت

تقويم موجز

من تمام هذا البحث أن تقال كلمة عامة موجزة عن «شرح بانت سعاد» تلقي ضوءا على الملامح البارزة فيه، تتحدّد بها مكانته.

ولعلّه في هدي ما تقدم يمكن القول: إن صرف ابن هشام عنايته إلى المباحث النحوية واللغوية في هذا الشرح قد طغى على المباحث الأدبية التي كان يمكن أن تثار حول قصيدة «بانت سعاد»، وجعله أقل اهتماما بالمعاني الشعرية فيها[١]. ومن الواضح أن هذا الاتجاه كان متأثرا إلى حد كبير بطبيعة شخصية ابن هشام العلمية.

وفي الشرح المذكور عدد من الآراء يرد عليه النقد، والبغدادي تناول في حاشيته كثيرا من ذلك، وقد سبقت بعض نماذج منه[٢].

ومما أخذ على ابن هشام في هذا الشرح أنه لا ينسب بعض الآراء التي يستحسنها لأصحابها[٣]، وربما كان لأسلوب التأليف حتى عصر ابن هشام صلة بهذا، فإنه كان لا يعني كثيرا ببيان المصادر إلا عند النقد والاعتراض، وقد تكون تلك الآراء عامة قالها أكثر من عالم.

وفي نهاية «شرح بانت سعاد» قال ابن هشام: «...وهذا آخر ما لخصته في شرح هذه القصيدة المباركة...»، وربما يفهم من ذلك أن هذا الكتاب مجرد عرض موجز لآراء الآخرين في المسائل التي وردت به. غير أن ما تقدم ذكره في دراستي لهذا الشرح، وبخاصة ما كتبته تحت عنوان: «مباحث تفرد بها هذا الكتاب» يبدّد هذا الوهم. ففي الكتاب المذكور آراء كثيرة للمصنف، وفيه تحقيقات ومسائل دقيقة خلت منه كتبه، بل لم توجد في كتب نحو قبله كما قال[٤] البغدادي.

إن «شرح بانت سعاد» لابن هشام يعتبر من مصادر النحو الجيدة في كثير من المسائل، وقد ذكره البغدادي في صدر[٥] «الخزانة» وعدّه من مصادرها المهمة، كما أن خالد الأزهري جعله من مصادره في «شرح التصريح»[٦] وكذلك الصبان في «حاشيته على الأشموني»[٧].

وقد لقي هذا الشرح عناية لم يلقها شرح آخر من شروح «بانت سعاد» كان أكبر مظاهرها تأليف

---

(١) انظر ص ١٢٢.

(٢) انظر ص ١٧٠—١٧٢

(٣) انظر ص ١٦٩—١٧٠ .

(٤) انظر ص ١١٧ على أن من معاني التلخيص ما جاء في «القاموس المحيط»— ٢—٣١٧: والتلخيص: التبيين والشرح والتخليص. وجاء في «لسان العرب» في مادة (لخص): التلخيص التبيين والشرح.. والتقريب والاختصار.

(٥) البغدادي: خزانة الأدب ١: ١٠ وقد جاء ذكر الشرح المذكور في «الخزانة» بمواطن مختلفة غير ذلك هي: ١: ١٩٩، ٥٥٩— ٢: ١١٨، ٢٨٠—٣: ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ٥٢٦، ٥٢٩.

(٦) انظر: شرح التصريح ١: ١٨٣، ٢١٨، ٢٣٠.

(٧) انظر: حاشية الصبان ٤: ١٥١.

البغدادي عليه «حاشيته» **الضخمة التي سبق التعريف بها**.

وقد وازن البغدادي في الخزانة[1]، بين شرح ابن هشام لهذه القصيدة والشروح الأخرى لها، وبخاصة شرح أحمد بن محمد الحداد البجلي البغدادي فقال: «وقد اعتنى بشرحها — أي بانت سعاد — أجلّة العلماء، والذي يحضرني من شروحها الآن... وشرح أبي بكر بن الأنباري وهو شرح صغير قليل الجدوى، وشرح البغدادي المذكور، وشرح ابن هشام الأنصاري **وهما أجل الشروح**، ولكن شرح البغدادي أكثر استنباطا لمعاني الشعر، وأدق تفتيشا للمزايا والنكت، وشرح ابن هشام أوعى منه للمسائل النحوية، وتفسير الألفاظ اللغوية، وكل منهما في حجم الآخر، وعصر تأليفهما متقارب».

وفي «حاشية شرح بانت سعاد» وازن[2] البغدادي مرة أخرى بين شرح البجلي البغدادي، وبين شرح ابن هشام، فقال: «...وجوّز الشارح البغدادي ان تكون الفاء للاستئناف... ومما قررنا ظهر أن الفاء في «البيت» ليست استئنافية، فكان ينبغي لهذا الشارح ألا يذكرها هنا، فإنه زجل فاضل متضلّع في النحو وسائر العلوم العربية، وقد شرح هذه القصيدة شرحا جيدا، ووفق في النظر في إعرابها، واستنباط معانيها وجمع رواياتها، وابن هشام أجل منه في تنزيل المسائل النحوية عليها، وهو أجل من ابن هشام في فهم معانيها، وتقرير مبانيها، وشرحاهما متساويان في المقدار وعصرهما متقارب مع بعد الدار...[3].

---

(١) البغدادي: الخزانة ٤: ٨.

(٢) البغدادي: حاشية شرح بانت سعاد، مخطوطة عارف حكمت ٦٩، ٧٠.

(٣) لم أجد فيما اطلعت عليه من المراجع ذكرا لأحمد بن محمد الحداد البجلي البغدادي المعروف بابن كتيلة الذي وازن عبد القادر البغدادي بين شرحه وشرح ابن هشام. وابن هشام نفسه لم يشر إليه أية إشارة في شرحه. ولكنه ذكر عبد اللطيف بن يوسف البغدادي المتوفي سنة ٦٢٩هـ، وشرحه لقصيدة «بانت سعاد». والعجيب أن عبد القادر البغدادي لم يذكر شرح عبد اللطيف البغدادي هذا في «الخزانة»!!.

كتاب ألغاز

موضوعه

هذا الكتاب يقع في نحو ثلاث وعشرين صفحة[١]، جاء في أوله بعد البسملة «قال الشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين أبو محمد[٢] عبدالله بن يوسف بن هشام عفى الله عنه: الحمد لله...

وبعد فإني لما نظرت في علم العربية: ووقفت على دقائقه، وراجعت كتب العلماء وتصانيفهم وجدتها مشتملة على أبيات من الشعر مصعّبة المباني، مغمّضة المعاني. وقد ألغز قائلها إعرابها، ودفن في غامض الصيغة صوابها، وهي في الظاهر فاسدة قبيحة، وفي الباطن جيدة صحيحة. وكان العلماء المتقدمون — كالأصمعي وغيره — يتساءلون عنها، ويتباحثون بها، أردت أن أجمع منها ما تيسر، لأوضح مشكله، وأبين مجمله، مشيرا إلى موضوع النكتة منه، غير مشتغل بإيراد النظائر والأمثال، فيفضبي إلى الضجر والملال، ليكون ذلك داعيا إلى النظر فيه، وأنيسا لحافظه ومتأمله. وأقدّم على ذلك الكلام إعراب حديث عنه صلى اللهّ عليه فيه، لتكثر فائدته، وتعظم بركته.

وجعلته برسم الخزانة المولوية السلطانية الملكية الكاملية ...[٣]».

فموضوع الكتاب هو أبيات من الشعر في إعرابها إلغاز قام المصنف بإيضاح غموضها.

وقد قدم لذلك بإيراد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من أمنَّ الناس عليَّ في صحبته وماله أبو بكر»[٤]، وتوجيه إعراب روايتي النصب والرفع في الكلمة الأخيرة منه على الوجه الآتي:

ذكر أن النصب في الحديث لا إشكال فيه، فهذه الكلمة هي اسم (إنّ) قدم خبرها عليه. وأن التقديم في قيمته البلاغية يشبه قولنا: نعم الرجل زيد، في حثّ النفوس على الاستشراف لمعرفة الممدوح، والدلالة على امتيازه على غيره في الفضل.

---

(١) في مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٦٥٤٧ ضمن مجموعة.

(٢) بالأصل المخطوط ص ١، والمطبوع على هامش حاشية سيف الغزي على هذا الكتاب ص ٤، وبالحاشية نفسها ص ٢. أبو عبد الله يوسف بن هشام. وقد ذكر صاحب الحاشية تاريخ ميلاد مؤلف هذا الكتاب ووفاته في صفحة ٤، وأشار إلى بعض كتبه في صفحة ٢١ بما يقطع أنه هو صاحبنا. واسمه الصحيح هو ما ذكرناه لا ما جاء في نسختي الكتاب والحاشية.

(٣) ألغاز ابن هشام على هامش حاشية سيف الغزي ١—٢١ والسلطان المهدي إليه هو: الملك الكامل المتوفي سنة ٧٥٧هـ/١٣٥٦م، انظر: GAL II 30-31

(٤) الرواية في صحيح البخاري ١ :١٢٦ (طبعة دار الشعب) «كان أمنَّ الناس عليَّ في صحبته وماله أبو بكر، ولو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا، ولكن أخوة الإسلام ومودته، لايبقين في المسجد باب إلا سدّ إلا باب أبي بكر» والرواية في «الجامع الصحيح» لمسلم—٢ : ٢٣٠ «إن أمن الناس علي في ماله وصحبته أبو بكر..».

وقال عن الرفع: «وأمّا الرفع فيكون اسم إنّ محذوفا. وفي تقديره وجهان:

أحدهما: أن يكون ضمير الشأن والقصة، أي أن الأمر والشأن من أمنّ الناس ... وهذا كما أنشده سيبويه [1] من قول الشاعر[2]:

إن من يدخل الكنيسة يوما   يلق فيها جآذرا وظباء

أي إن الأمر من يدخل .. لأن (من) ها هنا شرطية، وأدوات الشرط لا يعمل فيها ماقبلها.

والوجه الثاني أن يكون للمحذوف اسما ظاهرا، تقديره: إنّ رجلا من أمنّ الناس.. وهذا كقوله تعالى: ﴿وإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾[4] أي أحد، وقوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[5] أي فريق، وقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُم﴾[6].

وأنشد سيبويه:

كأنك من جمال أبي قبيس   يُقَعْقَعُ حَوْلَ رجليه بشَنِّ[7]

أي جمل من جمال .. وأنشد أيضا[8]:

---

(١) لم يرد في شواهد سيبويه. انظر: معجم الشواهد، وفهرس شواهد سيبويه، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي.

(٢) ذكر السيوطي في «شرح شواهد المغني» ١:١٢٢— أنه الأخطل وقد جاء في شرح أبيات المغني—١: ١٨٥/١٨٦ للبغدادي ما يأتي:
قال السيوطي تبعا لابن السيد في «شرح أبيات الجمل» البيت للأخطل وبعده.

مالت النفس نحوها إذ رأتها   فهي رَيْحٌ وَصَار جِسْمي هَبَاء

وقال ابن هشام اللخمي في «شرح أبيات الجمل»: لم أجده في «ديوان الأخطل». أقول: وأنا أيضا فتشت ديوان الأخطل من رواية السكري فلم أجده فيه، والشعر أيضا ليس من نمط شعره. قال الأعلم في «شرح أبيات الجمل»: هذا البيت نسبه بعضهم إلى الأخطل، وحمله على ذلك تشبيه بالنصرانيات، لأنه كان نصرانيا. وليس كذلك، لأنه محال أن يتغزل بنسائه في متعبده، وموضع تنسكه، والأصح أن يكون غيره مسلما.

(٣) النساء، من الآية ١٥٩.

(٤) الصافات، من الآية ١٦٤.

(٥) النساء، من الآية ٤٦.

(٦) نوح، من الآية ٤.

(٧) كذا ورد بالأصل. وفي الخزانة ٢:٣١٢، وسيبويه ١: ٣٧٥:

كأنك من جمال بني أقيش   يقعقع خلف رجليه بشَنِّ

وهو للنابغة الذبياني: انظر المراجع السابقة، وديوانه ٧٩. وهكذا وردت روايته بـ «شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢:٧٠ منسوبا للنابغة الذبياني.

(٨) لم يذكر في شواهد سيبويه انظر: فهرس شواهد سيبويه للنفاخ، ومعجم شواهد العربية لعبد السلام هارون و «شرح أبيات سيبويه،» للسيرافي.

وما الدّهـر إلا تارتان فمنهما أموت، وأخرى أبتغي العيش كادح

أي فمنهما تارة أموت .. وهذا الباب واسع جدا. ومن أنكر أن يكون في الكلام أو القرآن مقدّر محذوف، أو أنّ بعضه لا يعمل في بعض، ولا يتعلق بعضه ببعض فقد اقتحم خطرا، وركب غررا. ثم هو محجوج بقول العرب: ضَرَبَ زَيْدٌ، من غير ذكر المضروب. ومن المحال وقوع الضرب من غير مضروب. والله أعلم[1]».

نماذج منه

اشتمل الكتاب على نحو خمسة وأربعين بيتا ملغزا استهلها المصنف بقوله: «وهذا أوان الابتداء بذكر ما تيسر من إيضاح ما ألغز من الإعراب مما وجدته منقولا عن أئمة العربية كالأصمعي، وأبي محمد اليزيدي[2]، وأبي علي الفارسي، وغيرهم[3] ويذكر بعد ذلك هذه الأبيات التي منها:

١ــ بيت فيه إشكالان:

«فمن ذلك ما أنشده أبو علي في تذكرته بقوله:

لا تقنطَن وكـن باللـه محتسبا فبينما أنت ذا يـأس أتــى الفرجا

موضع الإشكال فيه نصبه (ذا) وحقّه أن يكون مرفوعا، لأنه خبر المبتدأ الذي هو أنت في قوله: فبينما أنت. والجواب عن نصبه أنه خبر لكان المضمرة، تقديره: كنت ذا يأس، وهو كقول الشاعر[4] ــ أنشده سيبويه ــ:

أبـا خُرَاشَـة إمّـا أنت ذا نفرِ فإن قَوْميَ لم تأْكُلهم الضَّبُعُ

أي لأن كنت ذا نفر.

الإشكال الثاني نصبه (الفرجا) وحقّه أن يكون مرفوعا لأنه فاعل (أتى). والجواب عن النصب أنه مفعول (محتسبا) تقديره: لا تقنطنّ وكن بالله محتسبا الفرج. وفي (أتى) ضمير فاعل يعود على (الفرج) فتقدير الكلام إذا احتسبت في الله الفرج فبينما كنت ذا يأس أتاك الفرج والله أعلم»[5].

٢ــ بيت فيه إشكال واحد:

وربما كان الإشكال في موضع واحد من البيت كهذا الذي قاله عنه: «ومن ذلك ما امتحن به أبو

(١) ألغاز ابن هشام على هامش حاشية سيف الغزي ١٥ــ١٩.

(٢) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي الإمام أبو محمد اليزيدي النحوي المقرىء اللغوي المتوفى سنة ٢٠٢هـ انظر: بغية الوعاة ٢: ٣٤٠.

(٣) كتاب ألغاز ابن هشام على هامش حاشية سيف الغزي ١٩.

(٤) هو العباس بن مرداس، انظر: سيبويه ١: ١٤٨ والخصائص لابن جني ٢: ٣٨١، وشرح شواهد المغني ٤٣ وخزانة الأدب ٢: ٨.

(٥) ابن هشام: كتاب ألغاز على هامش حاشية سيف الغزي ١٩ــ٢٢.

محمد اليزيدي أحد أئمة العربية والقراء المشهورين أبا الحسن الكسائي بحضرة الرشيد وهو قول الشاعر[1]:

لا يكـــون العيـــر مهـــرا لا يكـــون، المهـــر مهـــر

قال اليزيدي للكسائي انظر هذا الشعر هل فيه عيب؟ قال الكسائي نعم قد لحن الشاعر، فإنه لابد أن ينصب المهر، لأنه خبر كان، فقال اليزيدي: أخطأت، فإن الشعر صحيح، وضرب بقلنسوته الأرض، وقال: أنا أبو محمد، إنما هو لا يكون العير مهرا (لا يكون)[2]. ثم ابتدأ بقوله: المهر مهر. فيكون الكلام قد تم عند قوله: لا يكون. وابتداء الكلام بعده. فقال يحيي بن خالد— وكان حاضرا— أتتكنّى في حضرة أمير المؤمنين، وتكشف رأسك؟ والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء أدبك— فقال: لذة الغلبة أنستني ما كنت أحسنه من ذلك. والله أعلم»[3].

٣— بيت فيه أكثر من إشكالين:

وقد يكون الإشكال في أكثر من موضعين في البيت: «من ذلك ما أنشده ابن السكّيت:

قـال زيدٍ سمعت صـاحبِ[4] بكـرِ قائـلٌ قـد وقعت فـي اللأواء

الإشكال فيه في أربعة مواضع:

أحدها: قال زيدٍ، بالجر، وحقه أن يكون مرفوعا فاعلا بقال. وجوابه أنه مخفوض بإضافة قال إليه، وقال مفعول سمعت مقدم. وقال ها هنا اسم وليس بفعل من قوله صلى الله عليه وسلم: نهى عن القال والقيل[5]. فيصير التقدير: سمعت قال زيد، أي كلام زيد.

الإشكال الثاني: قوله: صاحب بكر، بكسر[6] الباء من صاحب، وظاهره يقتضي أن يكون منصوبا بسمعت. وجوابه أن قوله: صاحب، منادي مرخّم، أي يا صاح، وببكر جار ومجرور خبر مقدم.

والإشكال الثالث: قوله: قائل، بالرفع. وظاهره يقتضى أن يكون منصوبا على الحال بسمعت. وجوابه أنه خبر متبدأ محذوف، أي هو قائل.

---

(١) لم أعثر له على قائل. انظر: مجالس العلماء ٢٥٥، ومعجم الأدباء ٣: ١٧٨.

(٢) ساقطة من الأصل، والسياق يقتضيها.

(٣) ألغاز ابن هشام على هامش حاشية سيف الغزي ٢٥.

(٤) كذا بالأصل المخطوط ٦، أما بالمطبوع على هامش حاشية الغري فهو:

قال زيد سمعت صاح بكر

وهو ظاهر التحريف.

(٥) كذا بالأصل المخطوط ٦، أما بالمطبوع فهو: نهى عن المقال والمقيل، وتصحيفه ظاهر.

(٦) بالأصل المطبوع: قوله: صاحب بكسر الباء من صاحب أي بإسقاط كلمة (بكر) وبالمخطوطة قوله: بكر بكسر الباء من صاحب والوجه ماأثبته.

الإشكال الرابع: قوله: في اللأواء، بالرفع. وظاهره يقتضي أن يكون مجرورا بفي. وجوابه أنّ قوله: في، فعل أمر من وفي يفي، واللأواء مرفوع بالابتداء، وخبره قوله: ببكر، المقدم ذكره فيكون تقدير البيت: سمعت كلام زيد وهو قائل: اللأواء ببكر قد وقعت ففي، أي: أعن. . .»[١].

ومن هذه النماذج يتبين لنا أن الكتاب ليس له قيمة علمية كبيرة. وأن بعض أمثلته بها تكلف ظاهر كالبيت الأخير.

مخطوطاته

جاء في بروكلمان عن مخطوطات هذا الكتاب مايأتي:

في الأصل: برلين ٦٧٥٠: ٦٧٥١، الإسكندرية ١٣٣ فنون رقم ١٠[٢].

في الملحق: بتافيا – الملحق – ٨٠٧ رقم ٧[٣].

وفي دار الكتب المصرية بالقاهرة مخطوطة ضمن مجموعة برقم ٦٥٤٧ هـ تقع في ثلاث وعشرين صفحة.

حاشية الغزي

ألف أحمد سيف الغزي حاشية على كتاب ألغاز ابن هشام جاء في أولها بعد البسملة: «يقول فقير ربه الخفي أحمد سيف الغزي الحنفي...

وبعد فلما قدّر لي ذو الجلال والإكرام مطالعة كتاب ألغاز الإمام الهمام سيدي أبي محمد عبد الله[٤] بن يوسف بن هشام، لازالت سحائب الغفران على ضريحه مدى الليالي والأيام، أحببت أن أكتب عليه بعض عبارات جليلة ولطائف مسائل جميلة. وإني وإن كنت لست من فرسان هذا المجال، فإنّ[٥] الفلاح في التشبه بالرجال. وإني أرجو ممن يطلع على هفواتي أن يغض النظر، إذ هي من قليل البضاعة وحقير البشر، والكريم يصلح، واللئيم يفضح. وها أنا اقول، وأتوكل على الله خير مسؤول: قال رحمه الله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم. الباء حرف جر أصليّ على الراجح ...»[٦].

من مخطوطات الحاشية

ذكر بروكلمان من مخطوطات هذه الحاشية ما جاء في: القاهرة: ثاني ٢: ٩٤[٧].

---

(١) ألغاز ابن هشام على هامش حاشية سيف الغزي ٢٤–٢٥.

(٢) GAL II 31

(٣) GALS II 20.

(٤) بالأصل. أبو عبد الله يوسف بن هشام الأنصاري وصوابه ماذكرته.

(٥) بالأصل: لكن. والصواب ماذكرته.

(٦) حاشية سيف الغزي ١، ٢.

(٧) GAL II 31.

نشره

نشر الكتاب مع الحاشية

ذكر بروكلمان أن حاشية الغزي نشرت سنة ١٣٠٤هـ[١]. وفي دائرة المعارف الإسلامية أن الكتاب وحده هو الذي نشر بهذا التاريخ[٢]. ولكن النسخة المطبوعة التي اطلعت عليها بها الكتاب والحاشية. وليس فيها تاريخ النشر. وطباعتها قديمة وهي تقع في ست وخمسين صفحة وعلى هامشها كتاب ألغاز ابن هشام.

نشر الكتاب وحده

طبع الكتاب وحده ونشر سنة ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م بتحقيق وترتيب أسعد خضير. وقد ذكر المحقق في مقدمته لهذه النشرة أن عمله في الكتاب عمل تحقيق وترتيب وتخير[٣]. والحقيقة أن الكتاب في هذه النشرة يختلف اختلافا كبيرا عن الأصل الذي وجد عليه، وقد بلغت فيه الأبيات الملغزة ثلاثة وخمسين بيتا.

والمحقق قال في المقدمة المشار إليها ما يأتي: «وقد تحقق لي أن ابن هشام تخير ألغازه من كتاب «توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب» للرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ. تحقيق أستاذنا الجليل سعيد الأفغاني، إذ كان يوردها متعاقبة بحسب كتاب الرماني، ويختار التوجيه الأقوى للغز من الأوجه المتعددة التي يوردها الرماني، وكان ابن هشام قد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه حيث قال: «راجعت كتب العلماء وتصانيفهم» وقد وجدت جميع ألغاز ابن هشام في كتاب الرماني إلا لغزين تقريبا [٤] .

---

(١). GAL II 31 وقد اطلعت على هذه النشرة مؤخرا وهي النشرة الأولى طبعت بالمطبعة الإعلامية بمصر. وبأعلى الهامش ألغاز ابن هشام وبأسفله ألغاز خالد الأزهري.

(٢) انظر: دائرة المعارف الإسلامية ١:٢٩٥.

(٣) انظر مقدمة المحقق لألغاز ابن هشام ٨.

(٤) أسعد خضير: مقدمة ألغاز ابن هشام ٨—٩.

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

رسائل

أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالُكَ (*)

هذا المثال موضوع رسالة لابن هشام تقع في ثماني صفحات [1]. قدم لها بذكر ما دفعه إلى تأليفها، وهو أسئلة لبعض علماء عصره حول أمور منها المثال المذكور. وقد بين المؤلف وجوه الإشكال، في إعراب هذا المثال، من جهة:

أن العطف فيه إن كان على المبتدأ يلزم مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الإخبار عنهما بـ (أعلم).

وإن كان على (أعلم) لزم مشاركته له في الإخبار بهما عن (أنت).

وإن كان على ضمير (أعلم) لزم نسبة العلم إليه، والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد، ولا فصل، وإعمال أفعل التفضيل في الظاهر.

وإن قيل: إنه مبتدأ حذف خبره، لزم تقديره: بـ (أعلم)، أو خبر حذف مبتدؤه، لزم تقديره: بـ (أنت). وكل ذلك معترض عليه من جهة المعنى، أو الصناعة [2].

(*) هذه هي الرسالة الأولى من تسع رسائل عثرت عليها في كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي منسوبة لابن هشام. وقد راعيت الترتيب الهجائي لها في تنظيم أجزاء بحثي حولها. وهناك غير الرسائل التسع هذه رسالتان صغيرتان: إحداهما: موضوعها: «كان يكفي من هو أوفى منك شعرا أو خير منك» ــ الأشباه والنظائر ٤: ٢٦/٢٨ ــ والثانية: موضوعها: «لا يقتل مسلم بكافر» ــ الأشباه والنظائر ٤: ٢٩/٣٢ ــ تركت التعريف بهما، لقلة شأنهما.

وقد جاءت مسألة إعراب قوله تعالى: وَقِيلِهِ يارب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون» الزخرف، الآية ٨٨ ــ في الأشباه والنظائر ٤: ٢٨ ــ ٢٩ للسيوطي ثانية ثلاث مسائل تحت عنوان بخط كبير هو «من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله» (٤: ٢٦) وتحت ذلك: «بسم الله الرحمن الرحيم»، وعقبها في وسط السطر (مسألة).. وجاءت المسألة الثانية، والثالثة في هذا الإطار.. وفي ختام الثالثة ما يأتي: «انتهى. هكذا وجدت بخطه رحمه الله». وليس هناك مرجع يعود إليه الضمير إلا ابن هشام في العنوان السابق. فهذا كله يوهم أن المسألة الثانية كأختيها لابن هشام، وربما يساعد على هذا الإبهام عناية ابن هشام بإعراب هذه الآية في كتابين آخرين له هما: المغني ٢: ٥٤٨ ــ ٥٤٩، وشرح بانت سعاد ٧١ ــ ٧٢.

ولكن بالرجوع إلى «البحر المحيط» لأبي حيان تبين لي أن ما ورد في «الأشباه والنظائر» عن إعراب قوله تعالى ﴿وَقِيلِهِ يارب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون﴾ إنما هو منقول بنصه من «البحر المحيط» ٨: ٣٠، مع تصرف محدود جدا في بعض الكلمات. وليس هذا معهودا في المباحث المشتركة بين أبي حيان وابن هشام، ومنها إعراب قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ الذي أفرد له ابن هشام رسالة خاصة ناقش فيها مسألة تقدم الحال على عاملها مناقشة طويلة في نحو أربع صفحات، انظر: الأشباه والنظائر ٤: ٢٣ ــ ٢٦ على حين أن ما قاله أبو حيان في إعراب هذه الآية لم يتجاوز ثلاثة أسطر انظر: البحر المحيط ٣: ١٠.

ومما يذكر أن لابن هشام في إعراب قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِ يارب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون﴾ في كتابيه «المغني» و «شرح بانت سعاد» ما يعتبر نقدا أو مخالفة لما ورد في إعرابها بكتاب «الأشباه والنظائر».

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٤: ١٥ ــ ٢٢.

(٢) انظر: المصدر السابق ٤: ١٥، ١٦.

وابن هشام يورد ما اطلع عليه من إعراب لهذا المثال، ويختار أن يكون أصله: أنت أعلم بمالك، ثم أنهم أنابوا الواو عن الباء، ليتناسب اللفظان المتجاوران، ويفاد بالحرف الواحد معنى الحرفين، فإن الواو حينئذ تفيد في المعنى الإلصاق لنيابتها عن الباء، وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الإعراب، اعتبارا بأصلها، وظاهر لفظها، وعلى هذا فلا إشكال في اللفظ، ولا في المعنى [1].

ثم يقول معلقا على ذلك: «... وهذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح ما يقال في المسألة، ومتبوعي فيه الجرمي من المتقدمين، وابن مالك من المتأخرين، فمن كلامهما أخذت، وعلى ما أشارا إليه اعتمدت. أما الجرمي فإنه نص على أن الواو هنا بمعنى الباء، ولكنه أهمل التنبيه على فائدة هذا العطف، وأما ابن مالك فإنه ذكر أن المقصود التناسب اللفظي، وأنه كالخفض على الجوار، ولكنه أهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء، وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضي التشريك في الحكم. وقد وفّيت بجميع ما قالا، وأضفت إليه ما لم يذكرا مما لابد منه»[2].

ويرى ابن هشام أن المعطوف عليه في هذا المثال ليس هو المبتدأ كما قال الجرمي، وابن مالك، وإنما هو الخبر كما يرى ابن طاهر، لأنه حَمْلٌ علّى الأقرب، وأن هذا العطف كالخفض في (هذا جحر ضب خرب) وهذا يقتضي تجاور الاسمين، ولأن الباء ملحوظة المعنى، ومعناهما متعلق الخبر، فكان العطف على الخبر أولى ليتحد التعلقان المعنوي واللفظي[3].

رأي الرضي

وقد ذكر ابن هشام قولهم: (أنت اعلم ومالك) في كتاب «المغني» عند الحديث عن حذف الخبر، وأشار في إيجاز الى إشكالاته، وإلى خلاصة رأيه في إعرابه على الوجه الذي وضحه في هذه الرسالة[4].
والشمني في كتابه «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام» علق على ذلك بإيراد رأي الرضي في إعراب هذا المثال فقال: «قال الرضي: أصل التركيب: أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك، ثم خفّف بحذف معمول (أعلم)، وحذف المبتدأ المعطوف عليه (مالك)، لقيام القرينة على كل من المحذوفين. والمعنى: أنا لا أدخل بينك ولا بين مالك؛ ولا أشير عليك بما يتعلق بإصلاحه فأنت أعلم بما يصلحه[5]». والدسوقي في حاشيته على المغني يعلق على رأي ابن هشام بقوله: «هذا التوجيه مخالف للقواعد، والحق ما قاله الرضي..» ويذكر قول الرضي السابق ذكره، ويقول في نهاية تعليقه: «فالواو حرف عطف للمعية، ومالك عطف على أنت المحذوفة، وجملة فأنت ومالك عطف على الجملة الأولى»[6].

---

(١) انظر: الاشباه والنظائر ٤:١٦.

(٢) ابن هشام: الاشباه والنظائر ٤: ١٧.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٤:١٧.

(٤) انظر: المغنى ٢:٦٣٠.

(٥) حاشية الشمني على المغني ٢:٢٥٩.

(٦) حاشية الدسوقي ٢:٢٦١.

رأي آخر للشمني

وفي موضع آخر من «المغني» عند بيان المعاني التي قد تخرج إليها «الواو» عن إفادة مطلق الجمع قال ابن هشام: «... والثاني أن تكون— أي الواو— بمعنى باء الجر كقولهم: (أنت أعلم ومالك) و (بعت الشاء شاة ودرهما) قاله جماعة، وهو ظاهر»[١]. وقد علق على ذلك الشمني بقوله: «... لأن المعنى عليه مع خلوه من الحذف والتقدير وفي التعليق على المغني» للدماميني — قلت: وأما بعت الشاء شاة ودرهما، فيمكن أن يكون على حذف عامل في (شاة) وعامل في (درهما)، أي بعت شاة وأخذت درهما، وحذف الناصب في الموضعين لقيام الدليل عليه، وفي «الشرح» للدماميني أيضا على المغني: واستظهار المصنف لكونها بمعنى الباء في المثالين غير ظاهر، وأقول: بل هو ظاهر لما ذكرنا— أي لأن المعنى عليه، مع خلوه من الحذف والتقدير...»[٢].

---

(١) المغني ٢:٣٥٨.

(٢) حاشية الشمني على المغني ٢: ١٠٧—١٠٨.

إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ

هذه رسالة أخرى لابن هشام تقع في نحو سبع صفحات[1] جاء في أولها: ﴿... إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[2]، في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور. الأدب في إيراده وإيراد أمثاله أن يقال: ما الحكمة في كذا؟ تأدبا مع كتاب الله تعالى، فيقال: ما الحكمة في تذكير (قريب) مع أنه صفة مخبر بها عن المؤنث وهو الرحمة؟ مع أن الخبر الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث، تقول: (هند كريمة وظريفة)، ولا يقال: كريم ولا ظريف. وإنما بينت كيفية السؤال، لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تفسير السؤال أنكرتها....

وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها فوقفت منها على أربعة عشر وجها[3] منها قوي وضعيف، وكل مأخوذ من قوله ومتروك، ونحن نسرد ذلك بحول الله وقوته متتبعين له بالتصحيح والإبطال بحسب ما يظهره الله تعالى، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل»[4].

وقد التزم ابن هشام منهجه الذي أشار إليه في نهاية النص السابق فصحّح ما رآه جديرا بالتصحيح مبينا ما اعتمد عليه، وذلك كما في الوجه الثالث عشر وهو أن المراد بالرحمة في هذه الآية المطر[5] فإنه يقول عنه: «وهذا القول يؤيده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾[6] وهذه الرحمة هي المطر فهذا تأنيث معنوي إلا أنه قد يعترض عليه من أوجه»[7]. ويذكر عقب هذا الاعتراضات التي يعترض بها على هذا الوجه، ويجيب عن بعضها، ويترك بعضها بدون إجابة. والأوجه التي ذكرها قبل الوجه الثالث عشر ذكر اعتراضات عليها كلها ما عدا الوجه السادس وهو أن فعيلا بمعنى فاعل قد يشبه بفعيل بمعنى مفعول فيمنع من التاء في المؤنث كما قد يشبهون فعيلا بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيؤنثونه، وأن من الأول قوله: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[8]. وقوله: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٣: ١١٠—١١٧.

(٢) سورة الأعراف، من الآية ٥٦.

(٣) جاء في «حاشية يس العليمي» على «شرح التصريح على التوضيح» ٢: ٣٢ مايلي: واعلم أن للمصنف— أي ابن هشام— رسالة في هذه الآية الشريفة نفيسة، ضمنها أقوال الأئمة، أوصلها إلى ستة عشر وجها وهي مذكورة في «الأشباه والنظائر».. «والمذكور في هذه الرسالة— مطبوعة ومخطوطة— أربعة عشر وجها فقط.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ٣: ١١٠.

(٥) في شرح التصريح ٢: ٣٢ أن صاحب هذا القول هو الأخفش، وكذلك جاء في لسان العرب مادة (قرب) وتاج العروس، للمادة نفسها.

(٦) سورة الأعراف، من الآية ٥٧.

(٧) انظر: الأشباه والنظائر ٣: ١١٤، ١١٥.

(٨) سورة يس، من الآية ٧٨.

﴿الْمُحْسِنِينَ﴾، وأن من الثاني قولهم: (خصلة ذميمة) و (صفة حميدة) حملا على قولهم: قبيحة وجميلة. فإن هذا الوجه قد ذكره دون تعليق عليه.

وبعد إيضاح الوجه الثالث عشر الذي كانت مناقشته أطول من مناقشة أيّ وجه من الوجوه التي سبقته أنهى ابن هشام بحثه حول هذه الآية بقوله «واعلم أنه لابد أن يقال: إن التذكير في قوله سبحانه «قريب» لمجموع أمور من الأمور التي قدمناها.

فنقول: لما كان المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير، وهي مقاربة للرحم في اللفظ، وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر، وكانت «قريب» على صيغة فعيل، وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يحمل على فعيل الذي بمعنى مفعول جاز التذكير.

وليس هذا نقضا لما قدمناه، لأنه لا يلزم من انتفاء اعتبار شيء من هذه الأمور مستقلا انتفاء اعتباره مع غيره. هذا آخر ما تحرر لي في هذه الآية الكريمة، والله تعالى أعلم بغيبه»[١].

وقد اشار ابن هشام إلى هذه المسألة في كتاب «المغني» عند الحديث عما يكتسبه الاسم بالاضافة فقال الخامس تذكير المؤنث..

ويحتمل أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ويبعده ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٢] فذكّر الوصف حيث لا إضافة، ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في (قريب) إذا لم يرد قرب النسب، قصدا للفرق. وأما قول الجوهري: إن التذكير لكون التأنيث مجازيا فوهم، لوجوب التأنيث في نحو (الشمس طالعة) و (الموعظة نافعة) وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمرين[٣].

وقد علق ابن هشام في رسالته على ما ذهب اليه الفراء بقوله: «وهذا القول عندي باطل، لأنه مبني على أن يقال في القرب النسبي فلان قريبي، وقد نصّ الناس على أن ذلك خطأ، وأن الصواب أن يقال فلان ذو قرابتي، كما قال:

---

(١) الأشباه والنظائر ٤: ١١٧.

(٢) الشوري، من الآية ١٧.

(٣) المغني ٢: ٥١٢—٥١٣.

يبكـي الغريب عليـه ليس يعرفـه   وذو قـرابته في الحـي مسرور»[1]

من مخطوطات الرسالة

توجد من رسالة «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قريبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» مخطوطتان بالمكتبة الظاهرية: إحداهما برقم ٨٧، والثانية ملحقة بكتاب في الطلب برقم ١٧ طب. وتقع الأخيرة في خمس صفحات من الورقة ٨٢—٨٤ وهي مكتوبة بخط نسخي جميل، ولم يذكر ناسخها ولا تاريخ النسخ.

وقد جاء في أولها بعد البسملة «قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ النحاة والأدباء، وحيد دهره، وفريد عصره، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري النحوي تغمده الله برحمته وأسكنه بحبوحة جنته: قال الله تعالى وهو أصدق القائلين: ﴿إِن رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ في هذه الآية الكريمة ...».

وهذه النسخة أصح في كثير من المواطن من الرسالة المطبوعة بكتاب «الأشباه والنظائر» والأبيات المستشهد بها مضبوطة فيها، كما أن الكلمات التي تحتاج إلى ضبط مضبوطة أيضا، إلا أنه حدث بها خطأ في عدّ أقوال الأئمة، فبعد الوجه الثالث، قال الوجه الخامس، وبسبب هذا الخطأ كانت الأوجه بها خمسة عشر وجها لا أربعة عشر»[2].

---

(١) الأشباه والنظائر ٣: ١١٤، وفي لسان العرب، مادة قرب قال ابن بري: ذكر الفراء أن العرب تفرق بين القريب من النسب، والقريب من المكان، فيقولون: هذه قريبتي من النسب، وهذا قريبي من المكان ... فعلي هذا يجوز: قريب مني، يريد قرب المكان، وقريبة مني، يريد قرب النسب. وفيه أيضا: «وتقول: بيني وبينه قرابة، وقرب .. وهو قريبي وذو قرابتي.. والعامة تقول: هو قرابتي ... ومنهم من يجيز فلان قرابتي، والأول— وهو فلان ذو قرابتي— أكثر.

وفي القاموس المحيط— المادة نفسها— هو قريبي، وذو قرابتي، ولا تقل: قرابتي— أي بدون (ذو)—

وقد جاء في شرح أبيات المغني للبغدادي ١: ١٧٤ حول ذلك ما يأتي: «..وقوله:

وذو قرابته في الحيّ مسرور

قال الحريري في درة الغواص يقولون، هو قرابتي، والصواب أن يقال: هو ذو قرابتي، كما قال الشاعر، وأنشد هذا البيت، ... وما أنكره صحيح فصيح، وقد ورد في حديث صحيح «هل بقي أحد من قرابتها»؟ قال ابن الأثير في النهاية أي: أقاربها، فسموا بالمصدر كالصحابة، وإطلاق المصدر على الوصف مطرد مقيس للمبالغة التي فيه.

وفي تهذيب اللغة للأزهري: ويقال فلان ذو قرابتي، وجائز أن تقول: فلان قرابتي بهذا المعنى.

وفي الأساس للزمخشري: وهو قريبي، وقرابتي، وهم أقربائي وقرابتي. والعجب من صاحب «القاموس فانه تبع الحريري، وقال لا تقل: هو قرابتي..»

والبيت كما جاء في درة الغواص ٧٢/٧٤ هو لعثيّرة بن لبيد العامري العذري وقيل: عثمان لبيد، وقيل: حريث بن جبلة، وفي الأخطاء الشائعة، ٢١٠ أنه نسب في كتاب الطرة للألوسي إلى عمير بن لبيد وانظر: نزهة الألباء، ٢٨ والمعمرون والوصايا ٥٢.

(٢) لابن القيم بحث مطول في بدائع الفوائد ٣: ١٨/٣٥ في الإخبار عن الرحمة وهي مؤنثة بالتاء بقوله «قريب» وهو مذكر أورد فيه اثني عشر مسلكا لتعليل ذلك وبين ما فيها من صحيح وسقيم ومقارب.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

إنَّمَا

حول هذه الأداة ألّف ابن هشام رسالة صغيرة تقع في ثلاث صفحات[١] تحدث فيها عن أمرين لها:

أحدهما: معنوي وهو إفادتها الحصر، أو عدم إفادتها له. وقد ذكر أربعة أدلة لمن أثبت ذلك لها، واعترض على دليلين منها[٢] وكأنه رجح أحد الدليلين الآخرين حين قال[٣]: «وقد قام الدليل الذي قدمناه على إفادتها الحصر وهو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد إلا المسبوقة بالنفي ولهذا قال المحققون: الأكثر أنها للحصر حتى لقد نقل النووي إجماع النحويين على إفادتها الحصر، ذكره في شرح مسلم، وهو غريب ...»

الأمر الثاني: لفظي وهو تركيبها فهو يذهب إلى أنها مركبة من (إنّ) الناصبة أصلا و (ما) الكافة التالية لنحو ليت في قولهم: (ليتما أخوك منطلق) والموجودة في (لعلّما) و (لكنّما) و (كأنّما). فـ (ما) الموجودة في (إنما) غير نافية كما يقول بعضهم[٤]، ومعاملة ما بعد (إنما) معاملة ما بعد (إلا) المسبوقة بالنفي لا ينهض حجة لهم عنده، إذ لا يمتنع أن يكون الشيء حكمه حكم شيء آخر وإن لم يكن مركبا منه، ولا من شيء يشبهه، وإنما الأمر في ذلك أمر استعمال من العرب لكلمة (إنما) في مواطن الحصر مثل استعمالهم لـ (ما) و (إلاّ) في ذلك[٥].

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ٩٧—٩٩.

(٢) انظر: المصدر السابق ٤: ٩٧، ٩٨.

(٣) المصدر السابق ٤: ٩٨، ٩٩.

(٤) ذكر ابن هشام في المغني ١: ٣٠٨، ٣٠٩ أنهم جماعة من الأصوليين والبيانيين وأورد دليلهم وردّ عليهم، ونفى ما نسب إلى الفارسي من القول بإفادتها النفي.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ٩٩.

توجيه النصب
في قولهم: فضلاً، ولغةً، واصطلاحاً، وخلافاً، وأيضا وهَلُمَّ جرّاً

لابن هشام رسالة في إعراب هذه الكلمات التي يكثر دورانها في الكلام، تقع في نحو تسع عشرة صفحة[1] بدأها بقوله:

«سألني بعض الإخوان وأنا على جناح السفر عن توجيه النصب في نحو قول القائل: (فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار) وقوله: (الإعراب لغة: البيان، واصطلاحا: تغير الآخر لعامل) و (الدليل: لغة المرشد) و (الإجماع لغة: العزم) و (السنة لغة: الطريقة) وقوله: (يجوز كذا خلافا لفلان) وقوله: (وقال أيضا) وقوله: (هلمّ جرّاً).

وكل هذه التراكيب مشكلة، ولست على ثقة من أنها عربية، وإن كانت مشهورة في عرف الناس، وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له، ووقفت لبعضها على تفسير لا يَشْفِي عليلا، ولا يبرد غليلا. وهأنا مورد في هذه الأوراق ما تيسر لي معتذرا بضيق الوقت، وسقم الخاطر..»[2].

فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار

ناقش ابن هشام هذا المثال مناقشة طويلة أخذت ست صفحات[3] من رسالته هذه، بيّن فيها المعنى المراد منه، وذكر الشاهد الذي استدل به بعضهم على أن مثل هذا التركيب عربي مسموع، وعلق عليه، ثم انتقل إلى إعراب (فضلا) فأورد الوجهين المحكيين عن أبي علي الفارسي في ذلك وهما:

أن يكون مصدرا لفعل محذوف تقديره (يفضل) وهذا الفعل نعت للنكرة قبله.

أو يكون حالا من (درهما).

ويبسط ابن هشام هذين الوجهين موضحا لها، مبينا ما سوغ مجيء الحال من النكرة، رادّا ما علّل به أبو حيان منع الفارسي أن يكون (فضلا) صفة لـ (درهما) ذاكرا علة أخرى لذلك ظهرت له هي أن أبا علي رأى (فضلا) منصوبا أبدا، سواء كان ما قبله منصوبا كما في المثال، أم كان مرفوعا كما في الشاهد المحفوظ لهذه المسألة وهو:

قلّما يَبْقى على هذا القلق صخرةٌ صماءُ فضلاً عن رمق

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٣: ١٨٧—٢٠٥.

(٢) المصدر السابق ٣:١٨٧.

(٣) المصدر السابق ٣: ١٨٨—١٩٤.

أم كان مخفوضا كما في قولنا: فلان لا يهتدي إلى ظواهر النحو فضلا عن دقائق البيان)[1].

وذكر صاحب الرسالة تخريج السابقين للمعنى المراد من المثال على قاعدة نفي المقيد بنفي قيده، فإن (فضلا) في إعراب الفارسي لها قيد للدرهم، ونفي ملك الدرهم يلزم منه نفي ملك الدينار، وقد اعترض عليه بأن القيد هو (فضلا عن دينار) فيصير المعنى: فلان لا يملك درهما فكيف يملك زائدا عن دينار، والكلام لم يُسَقْ لملك الزائد عن الدينار، بل لنفي ملك الدينار نفسه، وقال: إن الذي ظهر له هو أن أصل المثال جملتان مستقلتان دخل الثانية منهما حذف كثير، فأصله عنده في اللفظ أو في التقدير جواب لمستخبر قال: أيملك فلان دينارا؟ أو ردّ على مخبر قال: فلان يملك دينارا. فقيل في الجواب: فلان لا يملك درهما. ثم استأنف كلاما آخر يحتمل تقديرين:

الأول هو: أخبرتك بهذا فضلا عن دينار.

الثاني: فَضُل انتفاء الدرهم فضلا عن انتفاء الدينار عنه.

ثم حدث في الكلام حذف حتى صار إلى صورته الباقية في المثال... و (فضلا) تعرب حالا على التقدير الأول، ومصدرا على التقدير الثاني كإعراب الفارسي لها، ولكن توجيه الإعراب عند ابن هشام مخالف لتوجيه الفارسي، وتوجيه المعنى مخالف لما ذكره السابقون عنه. وعيب توجيه ابن هشام هو ما فيه من تكلف حذف كثير[2].

الإعراب لغة البيان، واصطلاحا تغير الآخر لعامل

أورد ابن هشام[3] خمسة أعاريب للمنصوب في هذا التركيب:

الأول: أن يكون على نزع الخافض،

الثاني: أن يكون تمييزا،

الثالث: أن يكون مفعولا مطلقا،

الرابع أن يكون مفعولا لأجله،

الخامس: أن يكون حالا.

وقد بين كل وجه من هذه الأوجه، واعترض على الأربعة الأولى منها، ورجح الخامس، موضحا له بأنه على تقدير مضاف إلى المرفوع، ومضافين إلى المنصوب، والأصل: تفسير الإعراب موضوع أهل اللغة أو

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٣: ١٨٨—١٩٠.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٣: ١٩٠—١٩٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ٣: ١٩٤—١٩٨.

موضوع أهل الاصطلاح ثم حذف المقدر، ولما أنيب الثالث عما هو الحال بالحقيقة إلتزم تنكيره، لنيابته عن لازم التنكير مثل قضية ولا أبا حسن لها، فالأصل ولا مثل أبي الحسن لها. كما ذكر أنه يمكن أن يكون الأصل: تفسير الإعراب موضوع اللغة، أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع إلى اللغة والاصطلاح مجازا، وحينئذ فلا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد[1].

يجوز كذا خلافا لفلان

ذكر المصنف أنه يجوز في إعراب (خلافا) وجهان:

— الأول: أن يكون مصدرا لعامل محذوف تقديره: اختلفوا، أو خالفوا، أو خالفت، واعترض على تقدير العامل الأول بأن مصدره الاختلاف لا الخلاف، وأنه يأبى أن يقال بعده: لفلان. وقال: إن تقدير: خالفوا أو خالفت قد يشكل عليه أن خالف لا يتعدى باللام وقد يجاب عنه بأن يقال: ن هذه اللام مثلها في (سقيا له).

— الثاني: أن يكون حالا، والتقدير: أقول: خلافا أي مخالفا[2].

قال أيضا

أفاد ابن هشام أن (أيضا) مصدر للفعل (آض). وهذا الفعل يأتي بمعنى رجع، وهو المستعمل مصدره في هذا التركيب، ويأتي بمعنى صار كما في قول الراجز[3].

رَبَّيْتُـهُ حتـى إذا تَمَعْـدَدَا[4] وآض نهـدا[5] كالحصـان أجـردا

كان جزائي بالعصا أن أُجْلَدا

وهو يرى أن (أيضا) في التركيب المذكور مفعول مطلق حذف عامله، والتقدير: أرجع إلى الإخبار رجوعا ولا أقتصر على ما قدمت، أو حال حذف عاملها وصاحبها، والتقدير: أخبر أيضا، أو أحكي أيضا. وأن تقدير عامل محذوف هو الذي يطرد في جميع استعمالاتها. ويستظهر لهذا بقولنا: (فلان عنده مال وأيضا علم)، فليس فيه ما يصلح للعمل في (أيضا).

وقد اشترط لاستعمال هذه الكلمة أن تذكر مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر،

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٣: ١٩٧، ١٩٨.

(٢) انظر: المصدر السابق ٣: ١٩٨، ١٩٩.

(٣) هو العجاج، انظر: معجم الشواهد ٢: ٤٦١.

(٤) تمعدد الغلام: شب وغلظ.

(٥) المراد به: عظيم الجسم.

فلا يجوز (جاء زيد أيضا) ولا (جاء زيد ومضى عمرو أيضا) ولا (اختصم زيد وعمرو أيضا)[١].

هلّم جرا

ناقش ابن هشام هذا التركيب في أكثر من خمس[٢] صفحات، وقال: إنه استعمل في العرف كثيرا، وإنه جاء في بعض كتب اللغة والنحو، وذكر ما عرف له من شواهد، وما وقف عليه من إعراب له وهو:

١ـــ أن يكون مصدرا وضع موضع الحال والتقدير: هلم جارين، أي متثبتين.
٢ـــ أن يكون مفعولا مطلقا، لأن في (هلّم) معنى جر، فكأنه قال: جروا جرا.
٣ـــ أن يكون تمييزا[٣].

وقد توقف المؤلف في كون هذا التركيب عربيا محضا، وبين أسباب توقفه التي من أهمها أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يذكروه، وأن الذي تفرد بذكره منهم هو الجوهري، وقد قيل: إنه لا يقبل ما تفرد به[٤].

ويذكر ابن هشام [٥] توجيها يظهر له في هذا التركيب ـــ على تقدير كونه عربيا ـــ هو:

أن تكون (هلمّ) به هي القاصرة التي بمعنى ائت وتعال، على أن بها تجوزين:

الأول: أن المراد بالإتيان فيها الاستمرار على الشيء، والمداومة عليه، كما أن المراد من الانطلاق في قوله تعالى: ﴿وانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُواْ﴾[٦] هو انطلاق الألسنة بالكلام لا الذهاب، ولهذا أعربوا (أن) تفسيرية، وهي إنما تأتي بعد جملة فيها معنى القول.

الثاني: أن يكون المراد بالطلب فيها الإخبار كما في قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُم﴾[٧] وقوله ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً﴾[٨].

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٣: ١١٩، ٢٠٠ في القصيدة المنسوبة لعمرة بنت العجلان في شرح شواهد المغني ١٠٦/١٠٩، والتي أولها:

سألت بعمرو أخي صَحْبَهُ ... فأفظعني حين ردُّوا السؤالا

قال السيوطي: إن العيني روى البيت:

كأنهم لم يحبُّوا به ... فيُخلوا النساء له والحجالا

برواية أخرى هي:

كأنهم لم يحِسُّوا به ... فَيَخْلوا نساءَهم وأيضا حِجَالاً

ثم علق على ذلك بقوله: فإن صحت هذه الرواية كان فيه شاهد لعربية «أيضا» وقد توقف فيها المصنف.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٣: ٢٠٠ـــ٢٠٥.

(٣) انظر: المصدر السابق ٣: ٢٠١.

(٤) انظر: المصدر السابق ٣:٢٠٢.

(٥) انظر: المصدر السابق ٣: ٢٠٤،٢٠٥.

(٦) ص ، من الآية ٦.

(٧) العنكبوت من الآية ١٢.

(٨) مريم، من الآية ٧٥.

وأن يكون (جرّا) مصدر (جرّ) بمعنى سحب، والمراد به التعميم لا الجر الحسي، وإعرابه مفعولا مطلقا على تقدير: واستمر ذلك استمرارا، أو حالا على تقدير: واستمر مستمرا.

ويرى ابن هشام أنه بهذا التأويل يرتفع إشكال التزام إفراد الضمير، إذ فاعل (هلم) فيه مفرد أبدا. ويرتفع إشكال عطف (هلم جرا) على جملة خبرية قبلها، فإن (هلمّ) مراد بها الخبر.

مخطوطات الرسالة

ذكر بروكلمان عدة نسخ مخطوطة لهذه الرسالة على الوجه الآتي:

في الأصل: برلين ٦٨٨٦، القاهرة أول ٤: ٥٣، ٥٩، ٧: ٥٦٤، ثاني ٢: ١١١، ٢٥٤، قوله ٢: ٨٦[١].

في الملحق: الرباط ٢٧٥ رقم ٣[٢].

وتوجد ـــ غير ماذكره بروكلمان ـــ نسخة بجامع الزيتونة ضمن مجموعة برقم ٤٠٦٩[٣].

وفي مكتبة جامعة ليدن مخطوطة ضمن مجموعة برقم ٢٢٨٨ تقع في سبع عشرة صفحة، وهذه المخطوطة تختلف عن المطبوعة في الصفحات المتعلقة بمناقشة ابن هشام للسابقين في تنزيلهم قول القائل: (فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار) على المعنى المراد منه، فعرض المادة العلمية فيها مختلف، كما أنه يوجد من أجزاء هذه المناقشة في إحدى النسختين مالا يوجد في الأخرى[٤].

---

(١) GAL II 31.

(٢) GALS II 20.

(٣) انظر مقدمة حاشية الشنواني على كتاب «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ص ح.

(٤) انظر مخطوطة جامعة ليدن الورقة ٢٤٧، ٢٤٨، والأشباه والنظائر ٣: ١٩٠ـــ١٩٣.

شرح حقيقة الاستفهام، والفرق بين أدواته

تقع هذه الرسالة في ثماني[1] صفحات، وقد جعلها المؤلف في ثلاثة فصول:

الأول: في تفسير الاستفهام.

والثاني: في بيان المطلوب بأداة الاستفهام، وتقسيمها باعتبار ذلك.

الثالث: في الفرق بين (أم) المتصلة، و(أم) المنقطعة.

وعقب الفصل الثالث ذكر المصنف تقريرا آخر مختصرا عن الفرق بين نوعي (أم) أورد به في إيجاز أهم ماذكره في الفصل الأخير، وأضاف بعض فروق أخر.

في الفصل الأول عرّف ابن هشام الاستفهام بأنه طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه. واعترض على ما ذهب إليه بعضهم من أن ذلك يكون للمتكلم وغيره مثل الاستغفار، وفرّق بين الاستفهام والاستغفار بأنّ طلب الإنسان المغفرة لغيره مما يقع في العادة كما يطلب ذلك لنفسه، أمّا طلبه لغيره أن يفهمه شخص آخر هو الموجه إليه الاستفهام مع كونه أي المتكلم عالما فشيء غير مألوف، وأنه أسهل من هذا الطلب أن يقوم هو بالإفهام المطلوب[2].

وفي الفصل الثاني قال: إن المطلوب حصوله في الذهن بالاستفهام إمّا أن يكون تصورا، أو تصديقا. وإن أدوات الاستفهام بالنسبة لهذين المطلوبين ثلاثة أنواع:

مختص بطلب التصور وهو (أم) المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام، ومختص بطلب التصديق وهو (أم) المنقطعة، و(هل)، ومشترك بينهما وهو (الهمزة).

وفي الفصل الثالث ذكر أربعة فروق لفظية، وأربعة فروق معنوية بين (أم) المتصلةو(أم) المنقطعة.

فالفروق اللفظية هي:

١ــ أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاما، وما قبل المنقطعة يكون استفهاما. ويكون خبرا.

٢ــ أن الاستفهام قبل المتصلة لا يكون إلا بالهمزة التي يطلب بها التصور أو التسوية، وقبل المنقطعة يكون بغير الهمزة، أو بالهمزة التي يطلب بها التصديق.

٣ــ المتصلة لا تدخل على الاستفهام، والمنقطعة قد تدخل عليه.

---

(١) الأشباه والنظائر ٤: ٢ــ٩.

(٢) انظر: المصدر السابق ٤: ٢، ٣.

٤ـــ المتصلة تقع بين المفردين، وبين الجملتين، والمنقطعة لا تكون إلا بين الجملتين.

والفروق المعنوية هي:

١ـــ أن المتصلة لطلب التصور، والمنقطعة لطلب التصديق.

٢ـــ المتصلة تفيد معنى واحدا هو الاستفهام، والمنقطعة تفيد معنيين غالبا هما: الإضراب والاستفهام.

٣ـــ المتصلة ملازمة لإفادة الاستفهام أو لازمه وهو التسوية، والمنقطعة قد تكون للإضراب وحده.

٤ـــ الاستفهام الذي تفيده المتصلة لا يكون إلا حقيقيا، والذي تفيده المنقطعة يكون حقيقيا، وغير حقيقي[1].

وفي المختصر الذي ختم به الفصل السابق ذكر ستة فروق بين نوعي (أم): ثلاثة منتخبة مما سبق، وأضاف إليها ثلاثة غيرها:

الأول: عن الفرق بينهما في الحاجة إلى الجواب.

الثاني: عن نوع هذا الجواب.

الثالث: عن أن (أم) المتصلة عاطفة، أمّا المنقطعة ففي اعتبارها عاطفة خلاف[2].

وقد اشتملت هذه الرسالة على فروق بين (أم) المتصلة و (أم) المنقطعة أكثر إحاطة وتنظيما مما ورد عنهما في كتاب «المغني»

فالفصل الذي عقد لهذه الأداة بالرسالة المذكورة كان خاصا بالفروق بين نوعيها، ولذا كان عنوانه: (الفصل الثالث في الفرق بين قسمي «أم»).

أما ما جاء في المغني عن (أم) فكان أكثر استقصاء لمسائل كل نوع من نوعيها على حدة. وأكثر عناية بعرض آراء النحاة المختلفة في هذه المسائل، وبصور استعمالات (أم) هذه، جعلته يأتي بأمثلة كثيرة لها ويستطرد إلى مسائل وتنبيهات تتعلق بها كان منها الموازنة بينها وبين (أو)[3].

---

(١) انظر: رسالة الاستفهام بالأشباه والنظائر ٤: صـ٩.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: المغني: ١: ٤١ـ٤٩.

شروط التنازع

في هذه الرسالة — التي تقع في نحو ست صفحات[1]— ذكر ابن هشام أنّه تتّبع الشروط التي يتحقق بها تنازع العاملين أو العوامل فوجدها منحصرة في خمسة شروط: شرطين في العامل وشرطين في المعمول، وشرط بينهما[2].

شرطا العامل

أحد هذين الشرطين أن يكون العامل فعلا أو اسما، فلا تنازع في الحروف مثل ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[3].

الشرط الثاني أن يكون كل من العاملين أو العوامل طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه، في قول الشاعر[4]:

عِدِينا في غد ما شئت إنا ... نحب — ولو مطلت — الواعدينا

لا تنازع بين نحب ومطلت في (الواعدين) لأن المطول موعود لا واعد، وإنما هي مفعول به لـ (نحب) فقط[5].

شرطا المعمول

الأول منهما: ألا يكون سببيا، فلا تنازع— عند الجمهور— بين (**ممطول**) و (معّنى) في قول الشاعر[6]:

قضى كلُّ ذي دين **فوفّى** غريمَه ... وعزةُ **ممطولٌ** معنّى غريمُها

وذكر ابن هشام أن سبب ذلك هو ما يترتب على دعوى التنازع من عدم ارتباط أحد الخبرين بالمبتدأ، وقد ناقش هذا الشرط وقال: إن عدم الربط ليس موجودا في كل سببي، لأنه إذا كان العاملان متعاطفين بفاء السببية أو واو العطف وهما مفردان فقد حصل الارتباط، فإذا قيل في المثال السابق: (وعزة

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ١٠٢—١٠٧.
(٢) المصدر السابق ٤:١٠٢.
(٣) المائدة، من الآية ٦٧.
(٥) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ١٠٢،١٠٣.
(٤) هو عبد الله بن قيس الرقيات، انظر: ديوانه ١٣٧.
(٦) هو كثير عزة، انظر: ديوانه ١٤٣.

ممطول ومعّنى غريمها) أو (وعزة ممطول فمعنى غريمها) فإنه لا يمتنع التنازع، ولذلك فالصواب عنده— أن يقال: إن الشرط ألاّ يكون الحمل على التنازع مؤديا إلى عدم الربط.

والثاني: ألاّ يكون محصورا فلا تنازع في: ما قام وقعد إلا زيد، وإنما هو محمول على الحذف من الأول، والتقدير ما قام أحد وقعد إلا زيد[١].

الشرط الذي بينهما

هو تقدم العاملين وتأخر المعمول، لأنه إذا تقدم المعمول كان كل من العاملين مشغولا بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الاسم السابق، فلا تنازع في نحو زيد قام وقعد، وقد اعترض ابن هشام على إطلاق هذا الشرط، وقال: إنما ذلك في المعمول المرفوع، أما غيره فيجوز تقدمه عند قوم، وقد جعلوا منه قوله تعالى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ﴾[٢] .... [٣].

وهذه الشروط موجودة في كثير من كتب[٤] ابن هشام، والجديد هنا هو إطالته في مناقشة بعضها، وعرض كثير من آراء النحاة فيها منسوبة إليهم[٥].

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ١٠٣—١٠٦.

(٢) التوبة، من الآية ١٢٨.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ١٠٦—١٠٧.

(٤) جاء في أوضح المسالك ٢: ٢١ في تعريف التنازع ما يأتي: «... وحقيقته: أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانها، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى». وفي المغني ٢: ٥٠٨، ٥٠٩ صفحتان عن ارتباط العاملين في التنازع ونوع الرابط، وجاء أيضا بعض هذه الشروط في «شرح شذور الذهب» ص ٤٢٠ و «شرح القطر» ٢٧٥ وفي شرح بانت سعاد ١٠، ١١، ٤٣ إشارات إلى ذلك.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ١٠٣—١٠٧.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفرق بين قولنا: والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا بتكرار (لا) وبدون تكرارها [1]

مهد ابن هشام لهذه المسألة ببيان حالات الاسمين المتفقي الإعراب، المتوسط بينهما واو العطف فذكر لها ثلاث حالات:

الأولى: يتعين فيها كونهما متعاطفين وذلك مثل: اختصم زيد وعمرو، واصطلح زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو، وهذان زيد وعمر، لأن كلاً من الاختصام، والاصطلاح، والبينية، والمبتدأ الدال على متعدد لا يكتفي بالاسم المفرد[2].

الثانية: يمتنع فيها كونهما متعاطفين بل يجب تقدير عامل بعد الواو ويكون الكلام من باب عطف الجمل، وذلك مثل: قامت هند وزيد، وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾[4]، ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ﴾[5]، ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾[6] ﴿لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾[7]، فهذه ونحوها يتعين فيها تقدير عامل مناسب بعد حرف العطف، ولولا ذلك لزم إسناد الفعل المؤنث إلى المذكر، وإعمال فعل الأمر، والمضارع ذي النون في الاسم الظاهر، أو الضمير المنفصل[8].

الثالثة: يجوز فيها الوجهان السابقان وذلك مثل: قام زيد وعمرو[9].

وبعد أن بيّن ابن هشام هذه الحالات ذكر: أنه إذا كرر المتكلم «لا» قائلا: (والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا) كان ذلك من باب عطف الجمل، لأن تكرار «لا» يؤذن بتكرار العامل، إذ أن حرف النفي لا يدخل على المفردات، وإنما تنفي النسبة. وعلى ذلك يكون قول المتكلم السابق أيماناً تلزمه بها كفارات، بمنزلة قوله: «والله لا كلمت زيدا ولا ماشيت عمرا، ولا رأيت بكرا».

أما إذا لم يكرر المتكلم «لا» فإن كلامه يحتمل أن يكون من عطف الجمل، أو عطف المفردات بناء على نية الفعل، أو عدم نيته، ويترتب على ذلك أن يكون يمينا واحدة أو أكثر من يمين[10].

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ٩٢—٩٧.
(٢) انظر: المصدر السابق ٤: ٩٢، ٩٣.
(٣) سورة البقرة، من الآية ٢٥٥.
(٤) سورة المائدة، من الآية ٢٤.
(٥) سورة طه، من الآية ٤٢.
(٦) سورة البقرة، من الآية ٣٥، وسورة الأعراف، من الآية ١٩.
(٧) سورة طه، من الآية ٥٨.
(٨) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ٩٣.
(٩) انظر: الأشباه ولنظائر ٤: ٩٤.
(١٠) انظر: المصدر السابق ٤: ٩٦.

كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل

تناول ابن هشام هذا القول بالبحث في رسالة له تقع في خمس صفحات[١]، اشتملت على مناقشة تتعلق بقائله، ومعنى «كأن» فيه، وإعرابه.

قائله

ذكر أنه نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كما نسب إلى الحسن البصري، وأنه قد جزم جماعة بنسبته إلى الحسن فلم يذكروا غير ذلك، منهم أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي[٢]، في «شرح المفصل» وأبو حيان المغربي في «شرح التسهيل»[٣].

معنى «كأن»

بيّن أن الكوفيين والبصريين اختلفوا في معناه:

فقال الكوفيون: إنّها حرف تقريب، وليس فيها معنى التشبيه إذ المعنى على تقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة.

وقال البصريون: إنها حرف تشبيه، وأنكروا مجيئها للتقريب. والمعنى: كأن حالك في الدنيا حال من لم يكن فيها، وكأن حالك في الآخرة حال من لم يزل بها، لأن الدنيا إلى زوال، والآخرة هي الباقية.

وقد رجح بن هشام رأي البصريين، لأن المعنى المشهور لـ «كأن» هو التشبيه، فإذا أمكن الحمل عليه فلا يعدل عنه[٤].

توجيه الإعراب

أورد المؤلف في هذه الرسالة ما حضره من آراء العلماء في توجيه إعراب هذا القول فبيّن:

أن الفارسي ذهب إلى أن الكاف فيه حرف خطاب، والباء زائدة في اسم كأن.

وأن ابن عصفور قال: إن الكاف حرف خطاب كفت «كأن» عن العمل، والباء زائدة في المبتدأ.

وأن جماعة من النحويين قالوا: إن الكاف اسم كأن، ولم تكن الخبر، والباء بمعنى في وهي متعلقة بـ

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ١٠—١٤.

(٢) توفي سنة ٦٤٩هـ. انظر: بغية الوعاة للسيوطي ١: ٢٣١.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ١٠؛ ولم يذكر ابن هشام— في شرح بانت سعاد ٣١— إلا نسبته للحسن البصري. وذكره في المغني ١: ١٩٢ دون نسبة. وفي طبعة دمشق لكتاب المغني وضع في فهرس الاحاديث ٢: ٨١٩ وفي الموضوعات الكبرى للملاّ على القاري تحقيق محمد الصباغ— ص ٢٦٢— أن السيوطي قال: لم أقف عليه مرفوعا. وأنّ أبا نُعيم أخرجه عن عمر بن عبد العزيز. لكنّ أبا نعيم في الحلية، ٢٧٣/٧— أخرجه عن سفيان بن عيينة.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ١٠.

«يكن». وفاعل «تكن» ضمير مستتر، أو الباء متعلقة بمحذوف خبر إن قدرت «تكن»

وأن ابن عمرون يرى أن الكاف اسم كأن وبالدنيا خبرها، وكل من جملتي: لم تكن، ولم تزل، في موضع نصب على الحال.

وقد أعقب ابن هشام رأي كل من الفارسي، وابن عصفور، ببعض اعتراضات عليهما. وبعد انتهائه من عرض هذه الآراء الأربعة، أشار إلى أنه خطر له وجه يظن أنه أجود هذه الأقوال، وهو أن الكاف اسم (كأن) ولم تكن الخبر، وبالدنيا في موضع نصب على الحال. وعلل لتفضيله هذا على ما ذهب إليه ابن عمرون بأمرين:

الأول: أنه على رأيه يكون الخبر محط الفائدة، وعلى رأي ابن عمرون، يكون الحال محط الفائدة، وكون الخبر محط الفائدة أولى.

الثاني: أن العرب قالت: كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت، فلفظوا بالمفرد الحال محلّ الجملة مرفوعا لا منصوبا[1].

وفي «شرح بانت سعاد» — وهو مؤلف بعد هذه الرسالة — لم يذكر ابن هشام في إعراب هذا القول إلا إعراب ابن عمرون فإنه قال: «... وعلى مسألة الحال — أي مسألة حصول الفائدة المقصودة من الكلام بها — يتخرج قول الحسن البصري: (كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل). وذلك بأن تقدر الظرف خبرا، والجملة المنفية حالا، ويؤيده أنها رويت مقرونة بالواو، فانتفى أن تكون خبرا، وعلى ذلك قولهم كأنك بالشمس وقد طلعت، وقول الحريري: كأني بك تنحط، إلى القبر وتنغطّ.. أيْ كأني بك منحطا...»[2].

وفي المغني ذكر ابن هشام الآراء الأولى المذكورة في هذه الرسالة، ولم يذكر رأيه الذي رجّحه بها[3].

غير أنّه في الرسالة المذكورة أشار إلى رواية القول المذكور بالواو، وعقب بأنّه إذا سلم ثبوت الرواية فالواو زائدة زيادتها في نظائر أخرى، وقال عن قولهم: كأنك بالشمس وقد طلعت: إنه مشكل بالنسبة لرأيي ورأي ابن عمرون أيضا، أمّا عن قول الحريريّ: كأني بك تنحطّ، وما فيه من تأييد لمذهب ابن عمرون، فذكر أن هذا تعبير آخر مغاير للقول الذي نحن بصدده[4]...

تاريخ تأليف هذه الرسالة

وقد ختم المؤلف هذه الرسالة بقوله: «وقد انتهى القول: في هذه المسألة على ما اقتضاه الحال، من ضيق الوقت، وإعجال المتقاضي للكلام المذكور، والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا. نجزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة أربع وخمسين وسبعمائة[5]».

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ١١—١٤.

(٢) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٣١.

(٣) انظر: المغني: ١: ١٩٢—١٩٣.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ١٣—١٤.

(٥) المصدر السابق ٤: ١٤

وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً[١]

رسالة ابن هشام حول هذه الآية تقع في نحو أربع صفحات[٢]، وقد صدّرها ببيان أوجه الإعراب الجائزة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ﴾ فذكر أنها أربعة:

أحدها: أن يكون الظرف الأول خبرا، والثاني متعلقا به.

والثاني: عكسه وهو أن يكون الثاني خبرا، والأول متعلقا به.

والثالث: أن يكونا خبرين وذلك عند من يجيز تعدد الخبر.

والرابع: أن يكون الأول خبرا، والثاني حالا.

أما عكس الرابع وهو أن يكون الأول حالا، والثاني خبرا، فإنه أشار إلى أن نصوص النحويين متضافرة على منعه وأن جماعة منهم ادّعوا الإجماع على ذلك[٣].

وقد ناقش ابن هشام مسألة تقدم الحال على عاملها مناقشة طويلة في هذه الرسالة شغلت معظم صفحاتها، عرض فيها كل ما وقف عليه من آراء حولها، وانتهى من هذا العرض بأن في المسألة ثلاثة مذاهب:

أحدها: المنع مطلقا وهو قول من عدا الأخفش، وابن برهان.

والثاني: الجواز مطلقا وهو قول الأخفش.

والثالث: الجواز إذا كان العامل ظرفا، والمنع إذا كان غير ظرف، وهو قول ابن برهان[٤].

وأنه بناء على هذين القولين يجوز في الآية وجه خامس هو عكس الوجه الرابع[٥].

وأخذ ابن هشام بعد هذا العرض ينقد مذهبي الأخفش وابن برهان في هذه المسألة— فذكر أنهما شاذان مخالفان لما يقضيه القياس والسماع. وقال: إنه اطّلع للأخفش على خلاف ما نقل عنه من إجازة إعراب «فداء» حالا في قولهم (فداء لك أبي)، ففي «كتابه الصغير» ما يفيد اشتراط تقدم صاحب الحال على الحال المتقدمة على عاملها الظرفي.

أما ما احتج به ابن برهان من قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[٦] وقول الشاعر:

(١) سورة آل عمران، من الآية ٩٧.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ٢٣—٢٦.

(٣) انظر: المصدر السابق ٤: ٢٣.

(٤) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان. أبو القاسم الأسدي العكبريّ. المتوفى سنة ٤٥٦ هـ انظر بغية الوعاة ٢: ١٢٠—١٢١.

(٥) انظر: المصدر السابق ٤: ٢٤.

(٦) الكهف، من الآية ٤٤.

ونحن منعنا البحر أن تشربوا به　　　وقد كان منكم ماؤه بمكان

وذهابه إلى أن (هنالك) حال، العامل فيها لام الجر، وأن (منكم) أيضا حال العامل فيها الباء، فقد ردّ عليه ابن هشام: بأن (هنالك) يجوز أن تكون ظرفا لـ «منتصرا»[١] وعلى هذا الوجه وقف بعض القراء عند (هنالك) واصلا لها بما قبلها، ثم ابتدأ بقوله: «الولاية لله..» ويجوز أن تكون خبرا و«لله» متعلق بـ «الولاية»، ويجوز أن يكونا خبرين. ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال بالآية.

أما البيت فإنه ذهب إلى أنّه يتخرج على ما نسبه الأبّذي[٢] في «شرحه الكبير على الجزولية» لأبي الحسن من إجازة تقدم الحال المعمولة للظرف مع توسطها بين المبتدأ والخبر، فإنه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلها. وفي البيت تقدمت (كان) على الحال وهي طالبة لاسمها وخبرها فكانا في نية التقدم وهي متأخرة عليهما تقديرا.

وختم ابن هشام نقده لمذهب ابن برهان بالاشارة إلى شكّه في نسبة هذه المقالة إليه في كتابه «شرح اللمع» وقال: إنه رآها في صدر حاشية أبي محمد بن الخشاب. فالظاهر أنها ألحقت بشرح ابن برهان، كما ألحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن «كتاب» سيبويه[٣].

وقد جاء في «شرح بانت سعاد» لابن هشام عن هذه المسألة ما يأتي: ولا يجوز ذلك – أي التقدم على العامل الظرفي— في الحال، لا تقول: (جالسا زيد في الدار). ونقل جماعة الإجماع على ذلك، وأن الخلاف إنما هو في التوسط بين الظرف المؤخر وبين المخبر عنه، فمنعه الجمهور لضعف العامل. وأجازه الأخفش ومتابعوه تمسكا بقراءة الحسن: ﴿والسمواتُ مطوياتٍ بيَمينِه﴾[٤] وقراءة آخر: ﴿مَا في بُطُونِ هذه الأنعام خالصةً﴾[٥] بنصب «مطوياتٍ» بالكسر، و «خالصةً» بالفتح[٦].

﴿وقيل لا إجماع[٧] في المسألة، لقول[٨] الأخفش في (فداء لك أبي): إن «فداء» حال، ولقول[٨] ابن برهان في ﴿هُنالِكَ الوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾: إن «هنالك» حال[٩]».

(١) من قوله تعالى قبل هذه الآية: «ولم تكن له فئة يدعونه من دون الله وماكان منتصرا» الكهف— الآية ٤٣.

(٢) هو أبو الحسن، علي بن محمد الأبذي، من شيوخ أبي حيان، توفي سنة ٦٨٠هـ.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ٢٤—٢٥.

(٤) الزمر— من الآية ٦٧.

(٥) الأنعام، من الآية ١٣٩.

(٦) انظر ما سبق في ص ٢٠٠ عن رأي الأخفش في ذلك، وما جاء فيها عن القراءتين.

(٧) في الأصل. وقيل الإجماع. وكذلك في مخطوطة الظاهرية— الورقة ٥٠ ب— ولكن في طبعة ليبزج ص ١٠١— وقيل لا إجماع وهو الصواب.

(٨) في الأصل: كقول: ولكن في مخطوطة الظاهرية— الورقة ٥٠ ب— وفي طبعة ليبزج— ص ١٠١— لقول: وما فيها يقتضيه السياق.

(٩) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٤٤.

الفصل الثاني

آثار مخطوطة

- كتب
- رسائل

كتب

1 تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد أو شرح الشواهد
2 الجامع الصغير
3 شرح اللمحة البدرية



تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد
أو
شرح الشواهد

اسم الكتاب وموضوعه

قال ابن هشام في مقدمة كتابه هذا: «... وبعد فقد شكا إليّ جماعة من الطلاب الراغبين في تحقيق علم الإعراب، ما يجدونه من نكد(١) الشواهد الشعرية، المستشهد بها في «شرح الخلاصة الألفية»، وأنّهم لم يجدوا من يحسن إيرادها، ولا من يسعف بمطلوبه مرتادها، ولا من يفتح بسعة علمه مقفلها، ولا من يوضح بلطف إداركه مشكلها. وأنهم عطشى الأكباد إلى تأليف يجمع ذلك، وتصنيف يهتدون(٢) به إلى تلك المسالك. فأنشأت لهم هذا المختصر المسمّى بـ«تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»(٣).

وقد سُمّي الكتاب في بعض المصادر باسم «شواهد ابن الناظم»(٤) و«شرح أبيات ابن الناظم»(٥) و«حواشي ابن الناظم»(٦) كما سمي بـ«شرح الشواهد الكبرى»(٧). ولكن الاسم الذي عرف به أكثر من غيره هو «شرح الشواهد»(٨) لابن هشام.

وموضوع الكتاب — كما تدل عليه بعض أسمائه السابقة، وكما جاء على غلاف مخطوطة مكتبة عارف حكمت — هو شواهد ابن الناظم على ألفية والده

---

(١) في الأصل: (فكل) وهو تصحيف، والوجه ما أثبته.

(٢) في الأصل: (إليه) والسياق يقتضي ما ذكرته.

(٣) ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد مخطوطة مكتبة عارف حكمت. الورقة الأولى ب.

(٤) انظر: خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١:٦٤، البغدادي: خزانة الأدب ١:٢١٣.

(٥) انظر: البغدادي: خزانة الادب ١:٩، ٤: ٧٧، ٣٠٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٥٩، ٣٦٤.

(٦) انظر: ياسين العليمي: حاشية على التصريح ١:١٦٧.

(٧) انظر: خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١:٢٠٨.

(٨) انظر: المصدر السابق ١:١٠٥، ١١٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ياسين العليمي: المصدر السابق ١: ١٠٥، ١١٧، ١١٨، ٢٠٤، البغدادي: «خزانة الأدب» ١: ٣٨، ١٩٦، ٢٧٧، ٤٦١، ٢: ٨٤، ١٠٢، ١٢٤، ١٢٩، ١٣١، ١٤٣، ١٥٦، ١٥٧، ٣٨٦، ٤٠٠، ٤٠٦: ٤١١–٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٦٠، ٤٦٧، ٥١١، ٥١٣، ٥٢٢، ٣: ٣٣، ٤٥، ١٩٩، ٣٥٢، ٣٩٠، ٣٩١، ٤١٣، ٤: ١٤، ٣٥، ٣٩، ٤٠، ٤٧، ٥٠، ٥٧، ٥٨، ٧٧، ٨٣، ٣٠١، ٣١٧.

عنوان «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»

مخطوطة عارف حكمت

[illegible]

... لة تقاربهما ... [illegible]

ودصف ... فلذلك لا انتقل ... [illegible]

وكثر اتيان المصدر والمقيس بحذف حركة العين ... الاول

من نحو قال وبعد الضمة لتجانسهما وانقلبت الواو ...

وان لم يتناسبا وشاهد الاول قوله

حولته على نبرين اذ غال محسط السوك فلا ...

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على

يد الفقير المعترف بالعجز والتقصير الراجي عفو ربه

القدير فخر الدين بن علي بن محمد الدسطي غفر الله له

ولوالديه ولجميع المسلمين امين والحمد لله

رب العالمين

وكان الفراغ من كتابته يوم الاربعاء اواخر شهر جمادى الثاني سنة تسع وثمانين وتسعمائة

٩٨٩

١

الصفحة الأخيرة من «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»

مخطوطة عارف حكمت

أبوابه

اشتمل الكتاب على عشرين باباً هي— وفق ترتيبها به—

١— شواهد باب الكلام وما يتألف منه
٢— شواهد باب المعرب والمبني
٣— شواهد باب النكرة والمعرفة
٤— شواهد باب العلم
٥— شواهد باب اسم الإشارة
٦— شواهد باب الموصول
٧— شواهد باب المعرف بالأداة
٨— شواهد باب المبتدأ والخبر
٩— شواهد باب كان وأخواتها
١٠— شواهد باب ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
١١— شواهد باب أفعال المقاربة
١٢— شواهد باب إنّ واخواتها
١٣— شواهد باب لا التي لنفي للجنس
١٤— شواهد باب ظن وأخواتها
١٥— شواهد باب أعلم وأرى
١٦— شواهد باب الفاعل
١٧— شواهد باب نائب الفاعل
١٨— شواهد باب الاشتغال
١٩— شواهد باب تعدي الفعل ولزومه
٢٠— شواهد باب التنازع [١] ولم يكمل

ويتضح من هذا أن ابن هشام تقيد في تبويب كتابه بترتيب الأبواب في «ألفية» ابن مالك وشرح ابنه لها، إذ كان كتابه متعلقا بشواهد هذا الشرح.

ويظهر منه أيضا أن كتاب ابن هشام لم يكمل، فقد وقف فيه عند باب التنازع[٢]. ونسخة مكتبة عارف حكمت، ونسخة دار الكتب المصرية تتفقان في هذه النهاية. وقد جاء في نهاية نسخة مكتبة عارف حكمت: «تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد الفقير، المعترف بالعجز والتقصير، الراجي عفو ربه القدير، فخر الدين بن علي بن محمد الديسطي غفر الله له ولوالديه، ولجميع المسلمين آمين، والحمد لله رب العالمين».

وفي آخر نسخة دار الكتب المصرية: «انتهى الموجود من نسخة بخط **الإمام** بدر الدين الزركشي الشافعي تلميذ المؤلف ابن هشام، ولا اعلم هل أكمل المؤلف هذا الكتاب، أم وقف قلمه هنا، فإن هذه البياضات تقرب ذلك»

ورغم أن ابن هشام وعدنا— في مواضع متعددة من هذا الكتاب— بمباحث في أبواب تقع بعد باب

---

(١) في الأصل: (الشارح) وهو تصحيف.

(٢) راجع فيما سيجيء في المعروف من نسخة—٢٤٣—ماوقع في آخر نسختي: عارف حكمت، ودار الكتب المصرية من اضطراب نتج عن أن المسألة التي ختمت بها النسختان مؤخرة من تقديم.

التنازع[1] فإنه مما يرجّح أن الكتاب لم يكمل، وأنّ المؤلف وقف فيه عند الباب الذي انتهت به النسختان السابقتان أننا نجد إشارات خالد الأزهري في كتابه «شرح التصريح على التوضيح» إلى آراء ابن هشام بكتابه الذي نحن بصدده — وكذلك إشارات يس العليمي في «حاشيته» على التصريح، وإشارات البغدادي في «الخزانة» — لا تتجاوز الباب الذي ذكرنا أنه آخر ما وصلنا من أبواب هذا الكتاب، والبغدادي[2] أشار في «خزانته» إلى أن «شرح أبيات ابن الناظم» لابن هشام لم يكمل.

وقد يعين على تفسير عدم إكمال كتاب صاحبنا ما سنذكره حول تاريخ تأليفه.

منهجه

أشار ابن هشام في مقدمة مؤلفه هذا إلى منهجه فيه بقوله: «... فأنشأت لهم هذا المختصر المسمّى بـ«تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» محتويا على **تفسير لفظها، وتحرير ضبطها، وبيان محل الشاهد منها، وإيراد بعض ما تقدمها من الأبيات، وما تأخر عنها مما اشتمل على حكم نحوي، أو شاهد لغوي، أو أودع حكمة أو مثلا، أو نسيبا مستلذا أو غزلا. وفصّلت ذلك كلّه مسألة مسألة، وتخيرت له العبارة الموجزة، والإشارة المستسهلة**[3].

«ثم إنّني رأيت أن من إتمام الفائدة، وإكمال العائدة[4] ألاّ أقتصر على شرح شواهد الشرح، ولا على مسائل تلك الشواهد، **فأردفتها بشواهد كثيرة لم يشتمل عليها، ووشحتها بمسائل عديدة (لم)**[5] **يتضمن التصريح بها، والإشارة إليها**...»[6].

والمؤلف يعقد الباب مسائل، مصدّرا كل مسألة ببيان موضوعها، ثم يذكر ما يتصل بهذا الموضوع من مباحث حسب ما تضمنه النص السابق، وإن كان لا يتقيد بترتيبها فيه.

---

(١) من أمثلة ذلك أنه — في الورقة السادسة ب — أورد ابن هشام قول رؤبة:

لواحق الأقراب فيها كالمقق

وعلق على ذلك بقوله: «ويأتي شرحه إن شاء الله تعالى في باب حروف الجر» — وفي الورقة الرابعة عشر ب — ذكر قول المثقب العبدي (ديوانه ٢١١—٢١٢).

فإمّا أن تكون أخي بصدق ... فأعرف منك غثي من سميني
وإلا فاطّرحني واتخذني ... عدوا أتقيك وتتقيني

وعلق عليه بقوله: «وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله في باب العطف، وفي الورقة الخامسة عشر أ، ذكر قول سحيم بن وثيل الرياحي

أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا ... متى أضع العمامة تعرفوني

وعلّق عليه بقوله: «وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله في باب مالا ينصرف»..

(٢) الخزانة ١ : ٩.

(٣) في الأصل: المستهلة، والصواب ما أثبته.

(٤) في الأصل: النائدة، والوجه ما أثبته.

(٥) غير موجودة بالأصل لكن السياق يتطلبها.

(٦) ابن هشام: تخليص الشواهد، الورقة الثانية أ.

وهذا المنهج في تأليف شرح الشواهد من ابتكار ابن هشام، لأن من سبقه كانوا يذكرون الشاهد أولا ويجعلونه موضع التعليق.

ومن أمثلة هذه المسائل قول ابن هشام: «مسألة: كما جاز إيقاع الضمير المتصل موقع المنفصل يجوز العكس وذلك بشرطين:

أحدهما: الضرورة كما في المسألة التي قبلها. والثاني كون الضمير مرفوعا أو منصوبا لا مجرورا. وهذا الشرط أهملوه.

وشاهد فصل المرفوع قوله:

وما أصاحبُ من قوم فأذكرهم إلاّ يزيدُهم حبّا إليّ همُ

وقائله رجل من بني عدّي— وهو زياد بن حمل عند أبي تمام، وزياد بن منقذ عند الجوهري والمرزباني، والمرّار بن منقذ (العدوي) عند القتبي[١].

ومعناه: أنّه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه إلاّ يزيد أولئك القوم قومه حبّا إليه، إمّا لما يرى من تقاصرهم عن قومه، أو لما يسمع منهم من الثناء عليهم. والذّكر على الأول بالقلب، وعلى الثاني باللسان، ويشهد للأول أنّه يروي: فأَخْبُرَهم.

ومحلّ الشاهد قوله: (هم) فإنّه فاعل يزيد، فكان حقّه أن يتّصل به فيقول: إلاّ يزيدونهم. وزعم بعض من فسّر الضرورة بما ليس للشّاعر عنه مندوحة أن هذا ليس بضرورة، لتمكن قائله من أن يقول: إلا يزيدونهم حبّا إليّ هم، ويكون الضمير المنفصل[٢] توكيدا للفاعل. ورده الناظم بأنه يقتضي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمّي واحد، وإنما يجوز ذلك في باب ظن نحو: ﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾[٣]. وهذا سهو، لأن مسمى الضميرين مختلفان، إذ ضمير الفاعل راجع لـ «لقوم»، وضمير المفعول لقومه الممدوحين. ويحتمل عندي أن يكون فاعل (يزيد) ضمير الذّكر ويكون (هم) المنفصل توكيدا لـ (هم) المتصل، فلا يكون في البيت شاهد.

ويجوز في (فأذكرهم) أو (فأخبرهم) الرفع عطفا على (أصاحب)، والنصب في جواب النفي، لأن انتقاض النفي إنما هو بالنسبة إلى المعمول، ونظيره: (ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار).

وزعم أبو حيان أن الناظم حرّف صدر هذا البيت، وأن صوابه:

---

(١) أشار البغدادي في الخزانة ٢: ٣٩٦/٣٩٤ إلى الاختلاف في صاحب القصيدة التي منها هذا البيت بما يشبه ما ذكره ابن هشام عنه، وختم ذلك بقوله: والصواب أنها لزياد بن منقذ العدوي، قاله ياقوت في معجم البلدان، وانظر: معجم شواهد العربية ١: ٣٤٦.

(٢) في الأصل: (المتصل)، والصواب ما أثبته، لأن المتصل هو الفاعل لا توكيده.

(٣) العلق، الآية السابعة.

لم ألق بعدهم حيًا فأخْبَرهم..

ولا مستند له في ذلك إلا أنه وجده في «حماسة» أبي تمام هكذا. والذي أورده الناظم هو رواية ابن قتيبة في طبقات الشعراء»[1] ورواه المبرد أيضا كذلك، إلا أنه أورده بالفاء في أوله فقال: «إذا اضطر الشاعر فصل الضمير كقوله[2]:

إليك حتى بلغتُ إيّاكا

وقوله:

أصرمت حبلَ القوم أم صرموا   يا صاح بل صرم الحبالَ همُ

وقوله:

فما أصاحب ... البيت.

وأول الأبيات:

لا حبَّذا أنت يا صنعاء من بلد   ولا شَعُوبُ هوى مني ولا نُقمُ
إذا سقى الله أرضا صوب غادية   فلا سقاهن إلا النارُ تضطَرِمُ
وحَبذا حين تمسي الريح باردة   وادي أُشَيٍّ وفتيانٌ به هضُمُ

ومنها:

هم البحورُ عطاء حين تسألهم   وفي اللقاء إذا تلقى بهم بُهَمُ
مُخدَّمون كرام في مجالسهم   وفي الرّحال إذا لاقيتهم خَدَمُ[3]

و (شَعُوب) بفتح[4] الشين المعجمة والعين المهملة، و (نُقُم) بضم النون والقاف، وهما و (صنعاء) بلاد كرهها

---

(١) قال البغدادي في الخزانة ٢:٣٩٤– روى ابن قتيبة– صدر البيت– في كتاب الشعر والشعراء، والأصبهاني في الأغاني:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم

وزعم أبو حيان أن الرواية كذا من تحريف ابن مالك، وهذا قصور منه». ثم ذكر بعد ذلك نقد ابن هشام لابن مالك في تخريجه لهذا البيت، وبيان ما يحتمله عنده.

(٢) هو حميد الأرقط انظر: ابن يعيش ٣: ١٠١/١٠٣ وصدره:

أتتك عنس تقطع الأراكا

(٣) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي :: ١٤٠١ روى هذا البيت كما يلي:

مخدّمون ثقال في مجالسهم   وفي الرحال إذا صاحبتهم خدم

(٤) بالأصل (بضم الشين) وهو تصحيف، فقد ضبطت بفتح الشين في شرح ديوان للحماسة ٣: ١٣٨٩، ١٣٩٠، وكذلك في «تاج العروس – شعب – وفي الخزانة ٢:٣٩٣. وقد ورد النص على ضبطها بالفتحة في الورقة ٦٢ ب من هذا الكتاب تعليقا على قول الشاعر:

تمنّوا لي الموت الذي يشعب الفتى   وكل امرىء والموت يلتقيان

فإنه قال: «ويقال شعبه بالتخفيف إذا فرقه، وفي الحديث: ما هذه الفتنة التي شعبت بها الناس. ومنه قيل للمنية: (شعوب)، وهو بفتح الشين.

هذا الشاعر حين أتى (اليمن) وحنّ إلى وطنه، و (الغادية) السحابة التي تمطر بالغداة. و (أشيّ) بضم الهمزة، وفتح الشين المعجمة أكمة ببلاد تميم يصرف ولا يصرف، و(هضم) بضمتين جمع هضوم وهو الطاوي الكشح، و البهم) بضم الموحدة وفتح الهاء جمع (بهمة) بضم فسكون الفارس الذي لا يدري من أين يؤتي، من شدة بأسه.

وشاهد فصل المنصوب قول الفرزدق، وقيل: أمية بن أبي الصلت — ولم أجده في ديوانه —:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت   إياهم الأرضُ في دهرِ الدّهارير

وقبله ...»[1].

إن ابن هشام تناول بالبحث في هذا النص ما يأتي:

١ — عرض موضوع المسألة مع مالها من شروط وملابسات.

٢ — ذكر الشاهد وإيراد الروايات المختلفة المتعلقة بقائله.

٣ — بيان معناه.

٤ — الإشارة إلى محل الشاهد، تبعتها مناقشة لرأي في الضرورة الشعرية، واعتراض على ابن مالك في دفعه لهذا الرأي في الشاهد، ثم إيراد المصنف تخريجا له في إعرابه تنتفي به الضرورة، ولا يوجد معه شاهد في البيت.

٥ — اعتراضا على أبي حيان في نص الشاهد، وتحقيق هذا النص.

٦ — ذكر أبيات من قصيدة الشاهد قبله وبعده.

٧ — ضبط بعض المفردات الغامضة في هذه الأبيات وبيان معناها.

استطراد إلى مسائل نحوية لا تتعلق بشواهد الشرح

وفي غير هذا النص نجد ابن هشام يستطرد أحيانا إلى مسألة نحوية أخرى غير المسألة المتعلقة بشاهد ابن الناظم.

من ذلك أنّه ذكر شاهد ابن الناظم لتسمية الكلام كلمة وهو قول الرسول: أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد:

ألا كلُّ شيء ما خلا اللّه باطلُ[2]   وكل نعيم لا محالةَ زائلُ

ثم أورد مباحثه حوله أبيات لبيد التي منها قوله:

وكلُّ أُناسٍ سوف تدخل بينهم   دُوَيْهِيةٌ تصفرّ منها الأنامل

---

(١) ابن هشام: تخليص الشواهد الورقة ١٧أ—١٨ب.

(٢) انظر: صحيح مسلم ٧:٤٩ وينتهي الحديث عند آخر الشطر الأول، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ١٠:٥٣٧.

واستطرد في تعليقه على هذا البيت إلى مسألة وقوع الجملة المصدرة بالسين وسوف خبرا، فذكر أن قول الشاعر: (سوف تدخل) دليل على جوازها. وأن هذا باتفاق إذا كان المخبر عنه مبتدأ عاما كما في هذا البيت، أو اسما لأن نحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ (١). وفي غير هذين الموضعين يمنع ابن الطراوة، وتلميذه السهيلي هذه المسألة والأكثرون على جوازها بدليل قول الشاعر (٢):

فلّما رأتـه أمُّنا هان وجدُهـا وقالت أبونـا هكـذا سوف يفعـل (٣)

استطراد إلى شواهد أخر

وقد يستطرد ابن هشام إلى ذكر شواهد أخر غير شواهد الشرح، من ذلك أنه بعد أن أورد شواهد ابن الناظم لإجراء القول مجرى الظن وناقشها قال: والشاهد الجيد هو قول الحطيئة (٤) في وصف جمل له:

إذا قُلْتُ أَنّي آيبُ أَهْـلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَـا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْـرِ

ووجهه أنه فتح الهمزة من (أني) وإنما تفتح الهمزة بعد القول إذا أجرى مجرى الظن (٥).

استطراد إلى مباحث أدبية

وربما استطرد إلى بعض المباحث الأدبية فهو يعلق على بيت طرفة:

وقوفـا بهـا صحبي عليّ مطيَّهم يقولـون لا تَهْلِكْ أسـى وتجلَّد

بأنه توارد فيه مع امرىء القيس في قوله:

وقوفـا بهـا صحبي عليّ مطيهـم يقولـون لا تهلك أسـى وَتَجَمَّـلِ

إلا في الكلمة الأخيرة (٦). ثم يقول: وكان أبو هلال صاحب الصناعتين ينكر المواردة حتى وارد غيره في قوله (٧):

---

(١) مريم، الآية ٩٦.

(٢) هو النمر بن تولب، انظر: جمهرة أشعار العرب ٢: ٥٣١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٧.

(٣) انظر: تخليص الشواهد الورقة الثالثة. وقد استدرك عبد الخالق عضيمة — في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢: ١٩٠—١٩٢» — على السهيلي وشيخه ابن الطراوة بمجيء هذا الأسلوب بالقرآن في آيات كثيرة بلغت خمس عشرة آية صريحة في ذلك، منها:

١ ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنّات تجري من تحتها الأنهار﴾ النساء، الآية ١٢٢.

٢ ﴿والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً﴾ النساء الآية ١٦٢.

٣ ﴿فأمّا الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل﴾ النساء، الآية ١٧٥.

٤ ﴿والذين كذّبوا بآياتنا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون﴾ الأعراف، الآية ١٨٢.

٥ ﴿ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله﴾ التوبة، الآية ٧١.

وقد لاحظت أن المبتدأ في هذه الآيات إمّا اسم موصول أو اسم إشارة، وأن الذي دخل على الخبر هو السين لا سوف.

(٤) انظر: ديوانه ٣٦٦.

(٥) انظر: تخليص الشواهد الورقة ١٤٩أ. وقد استشهد بهذا الشاهد ابن هشام في أوضح المسالك ١: ٣٢٦ وفي شرح الشواهد للعيني على هامش الخزانة ٢: ٤٣٢. ما يفيد أن ابن هشام قد تفرد بين شراح الألفية بهذا الشاهد فقد رمز له بالحرف (هـ).

(٦) انظر ١٢٨ من هذا البحث.

(٧) ورد في أمالي ابن الشجري ٢: ٢٧٤ — بدون نسبة.

سفـرن بـدورا وانتقبن أهلّـة ومِسْنَ غصونـا وانثنين جآذرا

فاعترف بها — ويذكر ابن هشام بعد ذلك أنّ المتنبي قال: إن الشعر ميدان، والشعراء فرسان، فربّما اتفق توارد الخواطر، كما قد يقع الحافر على الحافر. كما يذكر أن طرفة كان أول من ذمّ سرقة الشعر فقال:

ولا أغِيـرُ على الأشعـار أَسْـرِقُها عنها غنيتُ، وشرُّ الناس من سرقـا

وأن الأعشى أيضا قال:

فكيف أنـا وانتحالـي القـوا ف بعـد المشيب كفى ذاك عارا[1]

ومن المباحث الأدبية التي استطرد إليها ابن هشام في هذا الكتاب تعليقه على بيتي الأعشى:

صـدّت هريـرة عنـا مـا تكلمنـا جهلا بأم خليد. حبـل مـن تصـل؟
أأن رأت رجلا أعشى أضـرّ بـه ريب المنـون ودهـر مفنـد خبل؟

بقوله: صدت ... البيت والذي يليه من أحمق شعر قالته العرب، فإن النساء لا يكرهن من الرجال شيئا أكثر مما ذكره. فما وجه هذا الإنكار والتعجب[2]؟

الإعراب

أما الإعراب فإنه قليل اقتصر فيه غالبا على ما رآه موطن اختلاف بين المعربين يحتاج معه إلى بيان الأرجح فيه. من ذلك إعراب (أبؤسا) في المثل المشهور: (عسى الغوير أبؤسا). فهو يذكر رأي سيبويه وأبي علي الفارسي في أنّه منصوب بعسى. ورأي ابن الأعرابي، والكوفيين، وغيرهما في أنّ ناصبه عامل محذوف، ويقدر العامل في كل رأي من هذه الآراء مع بيان جهة الضعف أو القوة، ثم يقول في نهاية الأمر: وأحسن من ذلك كله أن يقدر يبأس أبؤسا فيكون مفعولا مطلقا، ويكون مثل قوله تعالى:﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾[3] أي يمسح مسحا[4].

وربما جمع كل ما للعلماء من أعاريب في شاهد من الشواهد دون ترجيح كما فعل في قول الشاعر[5]:

فكيف إذا مررتَ بـدار قـومٍ وجيـرانٍ لنـا كانـوا كرامٍ

---

(١) انظر: تخليص الشواهد الورقة ٣١ب، ٣٢، وقد ورد بيت الأعشى في شرح الحماسة للمرزوقي ٢: ٧٠٩— كما رواه ابن هشام. ولكنّه في الديوان ٥٣:

فـا أنـا أم ما انتحالي القوا ف بعد المشـيب كفى ذالك عـارا

(٢) انظر: تخليص الشواهد الورقة ١٢٥ب.

(٣) ص، من الآية ٣٣.

(٤) انظر: تخليص الشواهد الورقة ٩٨ب — ٩٩.

(٥) هو الفرزدق، انظر: ديوانه ٨٣٥، وسيبويه ١: ٢٨٩، وشرح شواهد المغنى ٢: ٦٩٣، والخزانة ٤: ٣٧. ورواية سيبويه: فكيف إذ رأيت ديار قوم...

فإنه قال: و (كرام) صفة لـ (جيران)، و (لنا) قيل خبر مقدم، ثم اختلف على قولين: أحدهما، أنه خبر مبتدأ، والأصل: (لنا هم) ثم زيدت كان بينهما فصار: (لنا كان هم)، ثم وصل الضمير إصلاحا للفظ، لقبح وقوعه [منفصلا][1] إلى جانب فعل غير مشتغل بمعمول.

والثاني: أنه خبر لـ (كان)، وأنها ناقصة، وهو قول المبرد وجماعة، وعليه فالجملة صفة لجيران، وتقدّمت على الصفة المفردة، والأكثر في الكلام تقديم المفردة.

وقيل: **(لنا) صفة لـ (جيران)** ثم اختلف على قولين أيضا:

أحدهما، أن (كان) تامة، والضمير فاعل، وردّ [بأنه][2] لا فائدة في الكلام على هذا القول.

والثاني، أنها زائدة ثم اختلف في الاعتذار عن الضمير على قولين:

أحدهما، أنّ الزيادة لا تمنع العمل في الضمير كما لم يمنع [إلغاء (ظن)[3]] عملها في الفاعل مطلقا. قاله ابن السيد والناظم، وفيه نظر، لأن الفعل الملغيّ لم ينزّل منزلة الحروف الزائدة حتى لا يليق له الإسناد إلى الفاعل، وإنما هو فعل وضع لقصد الإسناد.

والثاني، أن الأصل: (لنا) هم، على أن الضمير توكيد للضمير المستتر في (لنا) ثم زيدت كان بينهما، ووصل الضمير للإصلاح[4].

تحقيق الشواهد

من للمباحث الجيدة في هذا الكتاب تحقيق الشواهد الذي تناول نسبة معظم هذه الشواهد لقائليها مع ذكر الروايات المختلفة فيما اختلفت فيه الرواية أحيانا[5]، وتصحيح نسبة ما وقع وهم في نسبته لصاحبه. وتناول أيضا نص كثير من الشواهد وبيان الرواية الصحيحة لألفاظها، كما تناول كذلك الطعن في بعض هذه الشواهد بالانتحال:

---

(١) في الأصل: «مشتملا» والتصحيح من الخزانة ٢: ٣٩.

(٢) في الأصل بياض، والتكملة من المصدر السابق ٢: ٣٩.

(٣) في الأصل: (العمل في الضمير العاطف) والتصحيح من الخزانة ٢: ٣٩.

(٤) تخليص الشواهد الورقة ٧٩ب/٨٠أ. وقد جاء ملخص لهذه الأعاريب في كتاب المغنى ١: ٢٨٧، كما أشار إلى بعضها العيني في كتابه، المقاصد النحوية، على هامش الخزانة ٢: ٤٥، ٤٦، ونقل البغدادي هذه الأعاريب كلها في الخزانة ٤: ٣٨، ٣٩، وقدّمها بقوله: «وقد جمع ابن هشام في «شرح الشواهد» جميع ما للعلماء من التخاريج في هذا البيت، قال..».

(٥) انظر ص ٢٢٢ من هذا البحث.

١ـ استشهد ابن الناظم[١] لتنوين الترنم بقول الشاعر:

ياصاح ما هاجَ العيونَ الذُّرَّفَنْ   من طلل كَالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

وقد علق ابن هشام على ذلك بأن الشارح وهم في اعتقاده أن المصراعين من أرجوزة واحدة، لأن ذلك غير متأت، لاختلاف رويّهما. وأن ذلك يتضح إذا استعملتهما بحرف الإطلاق. وأنّ الصواب أنهما من أرجوزتين، والأول منهما صدر الأرجوزة وبعده:

من طلل أمسي يحاكي المُصْحَفَا

والثاني هو ثاني شطرين من الأرجوزة الأخرى وقبله:

ما هاج أحزانا وشجْواً قد شجا

وكلتاهما للعجاّج[٢].

٢ـ واستشهد ابن الناظم[٣] لكسر نون الجمع حينا بقول الشاعر:

أكلَّ الدَّهرِ حِلٌّ وارْتِحالٌ   أَمَا يُبْقي عليَّ ولاَ يَقِيني[٤]؟
ومـاذا يبتغي الشعراء مني   وقد جاوزت حد الأربعينِ؟

فذكر ابن هشام: أن هذين البيتين من قصيدتين لشاعرين. وأن الشارح غلط في ذلك كما غلط الناظم، فإن البيت الأول من كلمة للمثقّب العبدي أولها:

أفاطم قَبْل بيْنك نبئيني   ومنعكُ ما سألتُ كأَنْ تَبيني
ولا تَعِدي مواعدَ كاذباتٍ   تمرّ بها رياح الصَّيْفِ دوني

ومنها في وصف الناقة:

إذا ما قمت أَرْحَلُهَا بليل   تَـأَوَّهُ آهةَ الرَّجُل الحزين
تقول إذا دَرَأْتُ لها وَضِيني: أهذا دِينُهُ أبـدا ودِيني؟
أُكلّ الدهر حلّ وارتحال   أما يبقي عليّ ولا يقيني ...؟[٥]

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥.

(٢) انظر: تخليص الشواهد الورقة٤. وقد أشار العيني إلى ذلك في «شرح الشواهد الكبرى» بهامش الخزانة ١: ٢٨، ٢٩ ناقلا كلام ابن هشام بشيء من التصرف دون أن ينسبه إليه، وفي كتاب سيبويه ٢: ٢٩٩ـ مفصول بينهما بكلمة: وقال العجاج.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٧.

(٤) روي البيت في طبقات فحول الشعراء ١: ٢٣٧ على النحو الآتي:

أكلّ الدهر حلاّ وارتحالاً   أما يبقي عليّ ولا يقيني

(٥) ورد هذا البيت للمثقب العبدي بالمفضليات ٢٩٢ في قصيدته التي ذكر ابن هشام مطلعها هنا. وعقب الأبيات التي أوردها منها وليس في هذه القصيدة البيت الثاني الذي ذكره ابن الناظم وهو:

وماذا يبتغي الشعراء منّي   وقد جاوزت حد الأربعين

وورد في «طبقات فحول الشعراء» أول هذه القصيدة كما يأتي:

أفاطم قبل بينك متعيني   ومنعك ما سألتك أن تبيني

وأشار المحقق إلى رواية الشطر الثاني كما رواه ابن هشام، وليس في القصيدةـ كما جاءت في «الطبقات»ـ البيت الذي ذكره ابن الناظم انظر: طبقات فحول الشعراء ١: ٢٧٢ـ٢٧٣.

أما البيت الثاني فإنه لسُحَيْم بن وَثيل الرَياحي وروايته هكذا:

ومـاذا يـدّرِي الشَّعَـراء مِنِّي وقـد جاوزتُ حـدَّ الأَرْبَعَينِ

وقبله:

أنـا ابن جـلا وطلاَّع الثَّنايـا متى أَضَع العمامـةَ تعرفـونـي

وبعده:

أخـو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُـدِّي ونَجّـذني مـداورةُ الشُّـؤونِ

وهذه الأبيات الثلاثة تمثَّل بها الحجاج على منبر الكوفة يوم دخلها[١].

٣ــ وذكر ابن هشام من شواهد (ليس) قول الشاعر يمدح الرسول:

لـه نافلاتٌ مـا يَغِبُّ نوالُهَـا وليس عطـاءُ اليوم مانعَـه غـدا

وعلق عليه بأن الناظم نسب هذا البيت في نسخة من «شرح التسهيل» للنابغة الجعدي، وفي نسخة أخرى للأعشى الباهلي. ونقل أبو حيان هذا الثاني عنه. وكلاهما خطأ.

وأردف ذلك ببيان أن الصواب أن هذا البيت إنما هو للأعشى الكبير، أعشى قيس بن ثعلبة. وهو المعروف بصنّاجة العرب، قصـد النبيَّ عليه السلام ليسلم، وامتدحـه بالقصيدة التي منهـا هذا البيت والتي أولها:

ألـم تغتمض عينـاك ليلة أرمـدا وبتَّ كمـا بات السَّلِيمَ مُسَهَّـدا[٢]

٤ــ وقد استشهد ابن الناظم[٣] لوجوب ذكر خبر (لا)ــ إذا لم يكن معلوماــ بقول الشاعر:

وردَ جازرُهـم حرفًا مُصَرَّمَـةً ولا كريمَ مـن الولـدانِ مصبـوحُ

ونسبه لحاتم الطائي.

---

(١) انظر: تخليص الشواهد الورقة ١٣ب ــ ١٥ أ. وقد وردت هذه الأبيات الثلاثة في قصيدة سحيم بن وثيل الرباحي بكتاب: الأصمعيات ٣،٦. وهذه القصيدة هي الأصمعية الأولى. وبيت الشاهد ورد فيها كما رواه ابن هشام:

وماذا يدّري ... الخ

وبهذه الرواية أيضا ورد في الطبقات ١:٧٢. ولكنه ورد بها أيضا ٢:٥٨٠ على النحو الآتي:

ومـاذا يـغـمـز الأعـداء مـنـى وقـد جـاوزت رأس الأربعين

وورد برواية ابن هشام في الخزانة ٣:٤١٤ــ وورد بها أيضا ١ــ ١١٦ــ برواية ابن الناظم وهي:

وماذا يبتغى الشعراء مني

وقد ذكر العيني في كتابه «المقاصد النحوية» على هامش الخزانة: ١:١٩١ــ١٩٣ ما قاله ابن هشام حول تحقيق هذين البيتين، وقدّمه بقوله: ويقال، دون أن ينسبه لابن هشام.

(٢) انظر: تخليص الشواهد الورقة ٦٨ب. ورواية الشاهد في ديوان الأعشى ١٣٧ هي:

لـه صدقات ما تغبّ ونائل وليس عطاء اليوم مانعه غدا

(٣) انظر: شرح الألفية ٧٣.

فقال ابن هشام: «وهذا البيت مما ركب فيه صدر بيت على عجز آخر، وقد أورده هكذا سيبويه[١]، والجرمي في كتاب الفرخ[٢]، وأبو بكر في أصوله، وأبو علي في إيضاحه[٣]، وتبعهم على ذلك خلق كثير كالشارح، ولم يورد الزمخشري في مفصله إلا عجزه، فسلم من ذلك الغلط، ولكنه وقع في غلط آخر، وهو أنه نسبه لحاتم الطائي، كما غلط الجرمي، إذ نسب البيت كله لابي ذؤيب.

«والصواب إنه لرجل جاهلي من بني النبيت اجتمع هو وحاتم، والنابغة الذبياني عند ماوية بنت عفزر خاطبين لها، فقدمت حاتما عليهم وتزوجته فقال هذا الرجل:

هـلاّ سألت النَّبِيتِّينَ ما حسبي ... عنـد الشتاء إذا مـا هَّبتْ الريـحُ
وردَ جازرهُـم حـرفا مُصَرّمـةً ... في الرأسِ منها وفي الأَصْلاَءِ تمليحُ
إذا اللّقاح غـدت ملقَـى أَصِرَّتُهـا ... ولا كريـمَ مـن الولـدان مصبـوح

ويرثي:

هـلاّ سألت هداك الله»[٤]

٥ـ واستشهد ابن الناظم[٥] لزيادة (كان) بقول الشاعر[٦]:

سَـراة بنـي أبـي بكـر تسامـي ... على كـان المسومـةِ العِرَابِ

فعلق ابن هشام على هذا بقوله: «والسراة بفتح السين اسم جمع للسّريّ، وهو ذو السخاء والمروءة، ويروي مكانه: (جياد) فإن كان جمع (جّيد)، فهما متقاربان، أو (جواد) فالممدوح خيلهم، والمعنى حينئذ: على المسوّمة العراب من جياد غيرهم. وهذه الرواية، وهذا التفسير أظهر، إذ ليس بمعروف تفضيل الناس على

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١:٣٥٦.

(٢) انظر: ما ورد عنه في هامش إقليد الخزانة ص ٨٠.

(٣) انظر: الايضاح ٢٤٠

(٤) ابن هشام: تخليص الشواهد. الورقة ١٣٢ ب ـ ١٣٣ أـ وقد ذكر العيني في كتابه «المقاصد النحوية» على هامش الخزانةـ٢: ٣٦٨ـ٣٦٩ـ كلام ابن هشام حول هذا الشاهد بنصه. لم يغير فيه إلا قليلا فقد زاد على الأبيات الثلاثة الأخيرة التي ذكرها ابن هشام بيتا رابعا هو:

وقـال رائـدهـم سيـان مـاخـم ... مثلان مثل لمن يرعى وتسريح

وجعله ثالث هذه الأبيات.

وفي فرائد القلائد للعيني أيضاـ أيضاـ ص ١٣٧ـ أورد هذا الكلام بنصه ولم يذكر إلا الأبيات الثلاثة التي وردت بكتاب «تخليص الشواهد». وفي كلا الكتابين لم ينسب العيني هذا الكلام إلى ابن هشام.

(٥) انظر: شرح الألفية ٥٥.

(٦) قائله غير معروف، انظر معجم الشواهد ١:٦٣.

الخيل[1]. وتسامي إما مضارع أصله: تتسامى أو ماض على حد قولهم: الركب سار، ويؤيده أنه يروى: (تساموا) ... وروى الفراء المطهمة للصلاب[2].

٦ — واستشهد ابن الناظم[3] لوقوع خبر (أن) المفتوحة جملة اسمية بقول الشاعر:

في فتية كسيوف الهند قد علموا   أنْ هَالكٌ كلُّ من يحفى وَيَنْتَعِلُ

فعلق ابن هشام على هذا للشاهد قائلا: «... وأمّا البيت الأول فإنه للأعشى ميمون بن قيس والنحويون: سيبويه وغيره أوردوه على ما ذكره الشارح. والذي ثبت في ديوانه في عجز البيت:

أن ليس يدفع عن ذي الحيلِة الحيلُ[4]

وهو شاهد على مسألة الفعل الجامد. أما العجز الذي أوردوه فليس فيه من كلام للأعشى إلا قوله: (يحفى وينتعل). فإنه وقع في عجز بيت آخر من القصيدة هو:

إمّا ترينا حفاة لانعال لنا   إنّا كذلك ما نحفى ونَنْتَعِل[5]»

٧— وقد استدل ابن مالك [6] وغيره لمجيء الأسماء الخمسة مقصورة بقول الشاعر:

إنَّ أبَاها وأَبا أباها   قد بلغَا في المَجْدِ غايتاها

ورد ابن هشام الاستشهاد بهذا البيت، لأن أبا زيد الأنصاري قال في «نوادره»: قال المفضل: أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أيّ قلوص راكب تراها   شالوا علاهن فشل علاها
واشدد بمثني حَقَبٍ حقْوَاها   ناجية وناجيا أباها
إن أباها وأبا أباها   قد بلغا في المجد غايتاها

---

(١) أورد البغدادي كلام ابن هشام في الخزانة ٤: ٣٥، وعلق على هذا التعليل بقوله: «وكأنه فهم أن تسامي بمعنى التفاضل وليس كذلك». وفي ص ٣٤ قال: «وتسامي أصله تتسامي بتائين من السمو وهو العلو».

(٢) ابن هشام: تخليص الشواهد، الورقة ٧٩.

(٣) انظر: شرح الألفية ٦٩.

(٤) كذا ورد البيت في ديوان الأعشى ٥٩.

(٥) ابن هشام: تخليص الشواهد، الورقة ١٢٤. والبيت الأخير ورد في ديوان الأعشى ٥٩ كما رواه ابن هشام. وقد ذكر العيني هذا الكلام بشيء من التصرف في كتابه «المقاصد النحوية» على هامش الخزانة ٢: ٢٩٠، ٢٩١، دون أن ينسبه إلى ابن هشام.

(٦) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٢.

ثم قال: قال أبو حاتم: سألت عن هذه الأبيات أبا عبيدة فقال: انقط عليهن، هذا من صنعة المفضل. وذكر ابن هشام أن بعض نسخ «النوادر» سقط منها بيت الاستشهاد[1].

٨— ونون الوقاية لابد منها عند جر ياء المتكلم بمن أو عن. ومن النادر — كما قال ابن الناظم[2]— حذفها من إنشاد بعض النحويين:

أيها السائل عنهم وعَني ... لستُ من قَيسٍ ولا قَيْسُ مِنِي

وقد علّق ابن هشام على هذا الشاهد بقوله: «وفي النفس من هذا البيت شيء، لأننا لم نعرف له قائلا ولا نظيرا، ولاجتماع الحذف في الحرفين فيه. ولهذا نسبه ابن الناظم إلى إنشاد النحويين ولم ينسبه إلى العرب. وفي «التحفة» لم يجيء الحذف إلا في بيت لا يعرف قائله»[3].

٩— أكثرت في العذل ملحا دائما ... لا تكثرنْ إني عسيت صائما[4]

أنشد ابن هشام هذا البيت في باب أفعال المقاربة[5] وكان مما علق به عليه قوله: «وحرّف ابن الشجري هذا الرجز فأنشده:

قم قائما قم قائما ... إنّي عسيت صائما[6]

وإنما: (قم قائما) صدر رجز آخر يأتي شرحه إن شاء الله تعالى في (باب الحال)، ولا يتركب قوله: (إني عسيت صائما) عليه، بل على ما قدمنا، وأن معناه: أيها العاذل الملح في عذله إنه لا يمكن مقابلة كلامك بما يناسبه من السبّ، فإني صائم. وهو مقتبس من الحديث: (فليقل: إني صائم) ويروي: لا تلحني مكان لا تكثرنْ وهو بفتح الحاء، يقال لحيته بالفتح ألحاه لحيا إذا لمته..»[7].

١٠— وابن هشام في تحقيقه كان ينشد الحق. وفي سبيل ذلك نراه يعدل عن رأي رآه ثم تبين له عدم صحته. فالناظم استشهد لمجيء اسم الفاعل من كاد بقول الشاعر:

---

(١) انظر: تخليص الشواهد، الورقة٨. وفي النوادر— طبعة بيروت — ص ٤٥٨لم يرد بيت الاستشهاد الذي أشار ابن هشام إلى سقوطه من بعض النسخ. ولكن ابن هاشم استدل بهذا البيت في شرح الشذور ٥٨ باب المثنى، وفي المغني— ١: ٣٨— على لغة من يلزم المثنى الألف. وفي المغني— ١: ١٢٢، ٢١٦ على لغة من يلزم الأسماء الخمسة الألف. كما استشهد به للمسألة الأخيرة في أوضح المسالك ١: ٣٣.

(٢) انظر: شرح الألفية ٢٦.

(٣) تخليص الشواهد، الورقة ٢٦أ. وفي «أوضح المسالك» للمؤلف ١: ٨٤: وإن خفضها— أي ياء المتكلم— حرف فإن كان (من) أو (عن) وجبت النون إلا في الضرورة كقوله:

أيها السائل عنهم وعني ... لست من قيس ولا قيس مني

(٤) في الخزانة ٤: ٧٩— نسب إلى رؤبة بن العجاج، ولكن لم أجده في ديوان رجزه.

(٥) انظر: تخليص الشواهد، الورقة ٩٨ ب.

(٦) كذا ورد بالأمالي لابن الشجري ١: ١٦٤، ولكن في الخصائص لابن جني ١: ٩٨ وهمع الهوامع للسيوطي ١: ١٣٠ والدرر اللوامع للشنقيطي ١: ١٠٧، وشرح الأشموني تحقيق محيي الدين ١: ٤٣٤— ورد كما رواه ابن هشام.

(٧) ابن هشام تخليص الشواهد، الورقة ١٠٠أ. وانظر خزانة الدب ٤: ٧٧، ٧٨.

أمـوت أسـى يـوم الرِّجـام وإنني   يقينـا لرهـن بالـذى أنـا كائـد

وقد ذهب ابن هشام في بعض كتبه [1] إلى خطأ هذا الاستشهاد به قائلا: الصواب أن الذي في البيت هو (كابد)— بالباء الموحدة— من المكابدة والعمل، وهو اسم غير جار على الفعل [2] وبهذا جزم يعقوب في «شرح ديوان كثير».

وفي الكتاب الذي نحن بصدده أورد ابن هشام هذا الشاهد— وهو ليس من شواهد شرح ابن الناظم— وذكر: أن الناظم أورده في «شرح الكافية» بالهمزة المبدلة من عين (كاد) كما نقول: قام فهو قائم، وأن يعقوب بن إسحاق السكّيت أنشده في «شرح ديوان كثير» بالباء الموحدة من المكابدة أي الاجتهاد في العمل، وليس بجار على الفعل، وأنه يشهد لقول يعقوب عدم إتيانه بعد اسم الفاعل بم يكون خبرا له. وكأنّ الناظم ارتاب بعد ذلك في البيت. ولهذا لم يذكر في «التسهيل» (كائد) ولا في «الخلاصة» وأردف ابن هشام هذا بقوله:

وبعد، فالظاهر ما أنشده الناظم؛ وكنت أقمت مدة على مخالفته، وذكرت ذلك في «توضيح الخلاصة» ثم اتضح لي أن الحق معه، لأن الشاعر قال:

وكـدت وقـد سالـت مـن العين عبـرة   سهـا عانـدٌ منهـا وأسبـلَ عانِـدُ
قَذيـت بهـا والعيـنُ سَهـوٌ دموعها   وعُوَّارهـا فـي باطـن الجَفْـنِ زائـد
فإن تُركـت للكحـل لـم يتـرك البكـا   وتَشْـري إذا مـا حَثْحَثْها المَرَاودُ
أمـوت أسـى يـوم الرجـام وإنني   يقينـا لـرهن بالـذي أنـا كائـد

فقوله: (كدت) خبره قوله: (أموت) وما بينهما اعتراض، وكأنه قال: كدت أموت، ولا بدلي يقينا من هذا الأمر الذي أنا كائد به الآن [3].

تحقيق عدد من المسائل

يستوقف القارىء في هذا الكتاب تحقيق عدد من المسائل التي لا نجدها في مؤلف آخر لابن هشام. ولعل لطبيعة موضوع كتاب «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» ولزمن تأليفه أثرا في انفراده ببحث طائفة من هذه المسائل التي منها:

١— الضرورة الشعرية

المؤلف يناقش مسألة الإتيان بالضمير متصلا بعد «إلا» في الشعر، ثم يستطرد من ذلك إلى تحقيق المراد من الضرورة الشعرية فيقول:

---

(١) أوضح المسالك ١: ٢٣٠؛ ٢٣٤.

(٢)لأن اسم الفاعل الجاري على فعله من المكابدة هو مكابد.

(٣) انظر: تخليص الشواهد، الورقة ١٠٩ ب — ١١٠ أ. وقد علق العيني على هذا الشاهد بكتابه: «المقاصد النحوية» بهامش الخزانة— ٢: ٢٠١/٢٠٢— بما علق به ابن هشام عليه مع شيء من التصرف وذلك دون أن يذكر ابن هشام. وقد وردت الأبيات بالديوان محققا— ٣٢٠—بهذا النص والكلمة الأخيرة بالهمزة كما حققها ابن هشام.

«مسألة: لا يلي: (إلا) من الضمائر إلا المنفصل نحو: ﴿وَأَنْ لاَ إِلَهَ إلاَّ هُوَ﴾[١]، ﴿أَلاَّ تَعْبُدُوا إلاَّ إِيَّاهُ﴾[٢]. وقد يليها المتصل بشرطين: كونه بلفظ المنصوب لا المرفوع، وكون ذلك في الشعر كقوله[٣]:

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ألاَّ يجاورنُا إلاَّكِ ديَّارُ

وزعم الناظم في «شرح التسهيل» أن الفصل في البيت ليس بضرورة، لتمكن الشاعر من أن يقول:

ألا يكون لنا خلّ ولا جار

واذا افتح هذا الباب لم تبق في الوجود ضرورة. **وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر.**

«وزعم أبو الفتح أن الذي سوّغ لهم أن يرتكبوا في الشعر مالهم عنه مندوحة إرادة أن يسهل عليهم ارتكابه عند الاضطرار وجعل من ذلك قوله: [٤].

زجّ القلوصَ أبي مَزَادَه[٥]

فإنه فصل بين المتضايفين مفعول المضاف مع تمكنه من أن يضيف المصدر إلى للمفعول ثم يرفع الفاعل[٦].

ويظهر لي وجهان غير ماذكر:

أحدهما: أن أكثر أشعارهم كانت تقع عن غير روية فقد لا يتمكنون من غير الوجه الذي لا ضرورة فيه.

والثاني: أن الشعر لما كان مظنّة الضرورة استباحوا فيه ما لم يضطروا إليه كما أبيح القصر في الشعر لكونه مظنة

---

(١) هود، من الآية ١٤.

(٢) يوسف، من الآية ٤٠.

(٣) قائله غير معروف، انظر: معجم الشواهد ١: ١٦٤.

(٤) قائله غير معروف انظر: معجم الشواهد ١: ٩٩.

(٥) وقد روى صاحب «الخزانة» هذا البيت برواية أخرى ليس فيها شاهد على هذه المسألة. ثم قال: «وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه حتى قال السيرافي لم يثبته أحد من أهل الرواية، وهو بين زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه فأدخله بعض النساخ في بعض النسخ حتى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة أبياته. انظر: الخزانة ٢: ٢٥١. وقد أشار الزمخشري في «المفصل» إلى أن هذا البيت يوجد في بعض نسخ الكتاب وأن سيبويه بريء من عهدته انظر شرح ابن يعيش للمفصل ١٩/٣.

(٦) قال أبو الفتح ابن جني - الخصائص ٢: ٤٠٦ -: «ومن ذلك - أي من الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

فزججتها بمزجّة زجَّ القلوصَ أبي مزاده

أي زج أبي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به. هذا مع قدرته على أن يقول: زج القلوص أبو مزادة، كقولك: سرني أكلُ الخبزِ زيدٌ. وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم. وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة، مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول».

المشقة مع أنها قد تنتفي مع بقاء الرخصة»[١].

٢ـ عسى زيد أن يقوم

ومن هذه المسائل إعراب مثل (عسى زيد أن يقوم) فللنحويين أربعة أقوال في إعرابه ذكرها ابن هشام في كتابه «المغني»[٢] ولكنّه في كتابه الذي نحن بصدده يذكر رأيا آخر فيقول: « ... ومما يحتاج إلى النظر قول القائل: (عسى زيد أن يقوم) ــ فإنك إن قدرت (عسى) فيه فعلا إنشائيا كما قال النحويون أشكل، إذ لا يسند فعل الإنشاء إلاّ إلى منشئه وهو المتكلم كبعت، (واشتريت) و (أقسمت)و (قبلت) و (حرّرتك). وأيضا فمن المعلوم أن زيدا لم يترج، وإنما المترجى المتكلم، وإن قدرته خبرا كما في البيت[٣] والآية[٤] فليس المعنى على الإخبار، ولهذا لا يصح تصديق قائله ولا تكذيبه. فإن قلت: يخلص من هذا الإشكال أنهم نصّوا على أن كان وما أشبهها أفعال جارية مجرى الأدوات، فلا يلزم فيها حكم سائر الأفعال. قلت: قد اعترفوا مع ذلك بأنها مسندة، إذ لا ينفك الفعل المركب عن الإسناد إلا إن كان زائد، أو مؤكدا على خلاف في هذين أيضا، وقالوا: إن (كان) مسندة لمضمون الجملة. وقد بيّنا أن الفعل الإنشائي لا يمكن إسناده لغير المتكلم.

«**وإنما الذي يخلص من هذا الإشكال أن يدّعي أنها هنا حرف بمنزلة (لعل)** كما قال سيبويه والسيرافي بحرفيتها في نحو عساي وعساك وعساه. وقد ذهب أبو بكر وجماعة إلى أنها حرف دائما، وإذا حملناها على الحرفية زال الإشكال، والجملة الإنشائية حينئذ اسمية لا فعلية كما تقول: لعل زيدا يقوم فاعرف الحق، ودع التقليد، واستفت قلبك وإن أفتاك الناس...»[٥].

٣ـ إمّا كرام موسرون...

ومن هذه المسائل ما ذهب إليه في إعراب البيت الثاني من قول منظور بن سحيم الفقعسي:

---

(١) ابن هشام: تخليص الشواهد. الورقة ١٦ــ١٧أ. وقد جاء في كتاب «الضرائر، وما يسوغ للشاعر دون الناثر» لمحمود الألوسي ٦ــ٩ ما يفهم منه أن ما ذهب إليه ابن هشام في تفسير الضرورة الشعرية إنما هو رأي الجمهور. وأن الشاطبي، وأبا حيان قد سبقا ابن هشام في الرد على ابن مالك في تفسيره للضرورة، وأن الشاطبي في كتابه: «أصول العربية» قد بسط الرد على ابن مالك وذكر بطلان رأيه من أربعة وجوه. غير أنه من الحق أن يقال: إنّ الوجهين اللذين ذكرهما ابن هشام في ترجيح ما ذهب إليه ليسا من الأوجه التي ذكرها الشاطبي أو أبو حيان. وإبراهيم أنيس في كتابه: من أسرار اللغة ٣١٩ــ٣٣٥ عالج موضوع نظام الشعر وانتهى إلى أن للشعر لغته الخاصة وأنّ ما يسمى بالضروة الشعرية هو مظهر من مظاهر هذه اللغة الخاصة. وهذا هو ما ذهب إليه الجمهور ومنهم ابن هشام. ولكن يبدو من كلام إبراهيم أنيس أنّه فهم أن ما ذهب إليه ابن مالك هو رأى النحاة في هذه المسألةــ انظر ٣٢٦ــ٣٢٧ والحق خلاف ذلك. وقد عاب على النحاة اعتمادهم ــ في الغالبــ على الشواهد الشعرية في تقعيد النحو، لأن للشعر نظاما خاصا في تركيب كلماته يختلف فيه من وجوه عن نظام النثر. وهذه ملاحظة جيدة جديرة بالاعتبار.

(٢) المغني ١: ١٥١،١٥٢.

(٣) هو:

أكثرت في اللوم ملحّا دائما لا تكثرن إنّى عسيت صائما

(٤) هي: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا﴾ البقرة. من الآية ٢٤٦.

(٥) ابن هشام: تخليص الشواهد، الورقة ١٠٠ بــ ١٠١أ. وقد ذكر العينيــ في كتابه «المقاصد النحوية» على هامش الخزانة ٢: ١٦٤، ١٦٥ــ ما قاله ابن هشام بنصه في إعراب هذا المثال دون أن ينسبه إليه. أما البغدادي فإنه ذكر في الخزانة ٤: ٧٨ كلام ابن هشام كلّه كاملا وعزاه إليه، ولم يشر إلى العيني.

ولســت بهــاج في القِـرَى أهـلَ منزلٍ　　على زادهــم أبْكي وأُبكــي البـوَاكيا
فإمّـا كـرامٌ مـوسـرون أتيتهم　　فَحَسْبِي مـن ذي عنـدَهـم مـا كَفَانيـا
وإمّـا كـرامٌ معسـرون عَذَرْتُهُـمْ　　وإمّـا لئَـامٌ فـادخَرْتُ حَيَائيَـا
وَعِرْضيَ أبْقَـى مّا ادّخـرتُ ذخيـرةً　　وبَطْنِيَ أطوِيهِ كَـطَيِّ رِدائيـا

فإنه يقول: «... وقوله: (فإمّا) هو بكسر الهمزة كما ثبت في «نسخ الحماسة» وغيرها، وعليه شرح التبريزي. إلا أنه قدّرها من كلمتين: إن الشرطية، وما الزائدة، وقدر الاسم معمولا لفعل محذوف بعدها مبنى للمفعول [أي] فإمّا يقصد كرام، كما قدّروا في قوله[1]:

لا تجزعي إن منفس أهلكته

إن أهلك منفس. والصواب أنّها (إمّا) التي في قولك: (جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو)، وأن الاسم بعدها خبر لمبتدأ مقدر قبلها، أي: فالناس إمّا كرام، بدليل قوله (إما لئام) وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذي زعمه. والجملتان من قوله: (أتيتهم) و (عذرتهم) صفتان. وقوله: فحسبي .. البيت .. أي: فكاف من عطائهم مايكفيني لحاجتي. أي لا أبتغي منهم زيادة على الحاجة. ولولا هذا التأويل نفسه لاتّحد المبتدأ والخبر....»[2].

وقد تابع السيوطي ابن هشام في إعراب هذا البيت وذلك في كتابه «شرح شواهد المغني». فإنه قال: «و(إما) هي كلمة التفصيل الواقعة في نحو: إمّا زيد، وإمّا عمرو. فكرام خبر مبتدأ مقدر، أي فالناس إمّا كرام. وقيل: هي (إن الشرطية، وما الزائدة. وكرام: مرفوع بفعل مقدر دلّ عليه الفعل بعده، أي يقصد كرام. فحسبي جواب الشرط. والقول الأول هو الذي جزم به المصنف واستدل له بقوله: (وإما لئام) وليس بعده فعل يفسر المحذوف. والقول الثاني هو الذي جزم به التبريزي في «شرح الحماسة»، ووقع في «شرح الشواهد» للعيني أنه جعل (إمّا) للتفصيل، وكرام مرفوع بمضمر، وفحسبي جواب الشرط. **وهو تخليط منه دخل عليه قول في قول**. و(أتيتهم)و (عذرتهم) صفتان. وقوله: (فحسبي) مبتدأ، و (ما كفانيا) خبر، أي لكاف من عطائهم ما يكفيني لحاجتي. أي لا يبغي منهم زيادة على الحاجة، ولولا هذا التأويل لفسد، لاتحاد المبتدأ والخبر[3].

بين شرحي الشواهد لابن هشام والعيني

من كتب الشواهد المشهورة كتاب «المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية» المعروف باسم

---

(١) استشهد به سيبويه ١:٦٧— على نصب «منفساً» بإضمار فعل يدل عليه المذكور، والبيت آخر قصيدة للنمر بن تولب. انظر: الخزانة ١:١٥٢، ٤٥٠، ٣:٤٢، ٤٦٢، ٤:٤١، والمقاصد النحوية ٢:٥٣٥. والأمالي لابن الشجري ١:٣٣٢، والبيت بتمامه:

لا تجزعي إن منفس أهلكته　　فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

(٢) ابن هشام: تخليص الشواهد، الورقة ٦ ب، ٧ب.

(٣) السيوطي: شرح شواهد المغني ٢:٨٣١ وانظر ص ٦٦، ٦٧ من هذا البحث

«الشواهد الكبرى» للعيني[1]، والمنشور على هامش «الخزانة» للبغدادي. وقد لاحظت — عند رجوعي إلى هذا الكتاب — أن به كثيرا من المباحث الموجودة بكتاب «شرح الشواهد» لابن هشام: بعضها بنصه، وبعضها بشيء من التصرف وذلك دون إشارة إلى ابن هشام. وقد تقدمت في هذا البحث بضعة أمثلة لذلك[2]. وفيها أنه عندما يكون هناك رأي لابن هشام يذكره العيني مسبوقا بكلمة: وقيل، أو ويقال.

ومما يضاف إلى هذه الأمثلة، أن ابن هشام علق على شاهد (عسى):

أكثرتَ في اللّوم ملحا دائما   لا تُكْثِرَن إني عسيتُ صائما

بقوله: «...والشاهد في قوله (صائما) فإنه مفرد جيء به خبرا لـ(عسى)، كذا قالوا. والحق خلافه، وأنّ (عسى) هنا فعل تام خبري، لا فعل ناقص إنشائي. يدلّك على أنه خبري وقوعه خبرا لإنّ، ولا يجوز بالاتفاق: (إن زيدا هل قام). وأن هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب، وعلى هذا فالمعنى: إنّي رجوت أن أكون صائما. فـ(صائما) خبر لكان[3]، وأن والفعل مفعول لـ(عسى)) وسيبويه يجيز حذف أن والفعل إذا قويت الدلالة على المحذوف. الا ترى أنه قدّر في قوله: (من لد شولا): من لد أن كانت شولا. ومن وقوع (عسى) فعلا خبريا قوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إنْ كُتِبَ عَلَيْكُم القِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا﴾[4]. ألا ترى أن الاستفهام طلب، فلا يدخل على الجملة الإنشائية. وأن المعنى: هل طمعتم ألا تقاتلوا إن كتب عليكم القتال؟»[5].

وقد نقل العيني هذا الكلام بنصه في كتابه: «الشواهد الكبرى»[6] لم يتصرف فيه إلا في التقديم له قائلا: «الاستشهاد فيه في قوله (عسيت صائما)، وذلك لأن الأصل أن يكون خبر (عسى) فعلا مضارعا، وقد جاءها هنا مفردا وهو نادر، وقد قيل في هذا المقام: إن الحق خلاف هذا، وذلك لأن (عسى) ها هنا فعل تام خبري، لا فعل ناقص إنشائي،... وبقية النص أورده العيني بألفاظ ابن هشام نفسها كما ذكرنا سابقا.

وإذا كان العيني لم يصرح باسم ابن هشام وهو ينقل عنه هذه المباحث التي ذكرتها، ومباحث أخرى غيرها. فقد عثرت على خمسة مواطن ذكر فيها العيني ابن هشام وهو يشير إلى بعض أقوال له في كتاب «تخليص الشواهد» وهذه المواطن هي:

---

(١) هو: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود العنتابي المعروف ببدر الدين العيني. ولد سنة ٧٦٢ هـ، وتوفى سنة ٨٥٥هـ. انظر بغية الوعاة ٢: ٢٧٥.٢٧٦.

(٢) انظر ص ٢٢٨ وما بعدها.

(٣) الصواب لأكون كما وردت قبل ذلك. وقد نقل العيني هذا الخطأ أيضا في كتابه كما هو.

(٤) البقرة، من الآية ٢٤٦.

(٥) ابن هشام: تخليص الشواهد، الورقة ١٠٠.

(٦) انظر: الشواهد الكبرى بهامش الخزانة ٢: ١٦٣، ١٦٤.

١ — لابن هشام بحث مفصّل في مسألة وقوع الضمير المنفصل موقع الضمير المتصل في ضرورة الشعر والاستشهاد له بقول الشاعر:

وما أصاحب من قوم فأَذْكُرَهم   إلا يزيدُهم حبّا إليّ هم[1]

وقد ذكر العيني[2] جزءا صغيرا من هذا البحث منسوبا لابن هشام في ردّه على ابن مالك حيث يقول: « ...وقال ابن مالك: الأصل يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخّره عن ضمير المفعول.. وقال ابن هشام: وحامله على ذلك ظنّه أنّ الضميرين لمسمّى واحد، وليس كذلك فإن مراده أنّه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا يزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم..»

ورغم أن ما نقله العيني من البحث في هذه المسألة إنما هو جزء صغير فإن المراد من البيت كما أورده ليس هو كل ما قاله ابن هشام، فابن هشام قال: «ومعناه: أنه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه إلا يزيد أولئك القوم قومه حبا إليه، إمّا لما يرى من تقاصرهم عن قومه، أو لما يسمع من الثناء عليهم، والذكر على الأول بالقلب، وعلى الثاني باللسان، ويشهد للأول أنه يروي: فأخبرهم...»[3].

٢ — من شواهد (كأن) مخففة قول الشاعر:

ويوما توافينا بوجه مُقَسَّمٍ   كأن ظَبْيَةٍ تعطو إلى وارق السَّلَم

وقد نسب العيني هذا البيت إلى أرقم ابن عِلْبَاء اليشكري، ثم قال: «وقال الشيخ جمال الدين بن هشام هو لباغت اليشكري ثم قال: وباغت منقول من بغتة بالأمر إذا فاجأه به، ويشكر منقول من مضارع شكر»[4].

٣— ومن شواهد (كأن) المخففة أيضا قول الشاعر:[5]

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ اللون كأن ثدياه حقان

وقد علق عليه العيني بقوله: «...وقال الشيخ جمال الدين بن هشام: ووجه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف

---

(١) انظر ص ٢٥٨.

(٢) المقاصد النحوية بهامش الخزانة ١: ٢٧٢.

(٣) انظر ص ٢٢٢

(٤) العيني: المقاصد النحوية بهامش الخزانة ٢: ٣٠١ وقد جاء هذا البيت ثالث أبيات الأصمعية الخامسة والخمسين منسوبا لعلباء بن أرقم اليشكري، انظر: الأصمعيات ١٥٧. وانظر أيضا ما قيل في تخريجه بهامش شرح شواهد المغني ١: ١١١. وفي سيبويه ١: ٢٨١— إن قائله ابن صريم اليشكري.

(٥) قائله مجهول، انظر: معجم الشواهد ١: ٤١١.

تقديره: ولها وجه أو صدر. وهذا الكلام له وجه، ولكن غالب النحاة ومنهم الزمخشري نصوا على أن الواو ههنا واو رب»[1].

٤— من شواهد (لا) التي لنفي الجنس قول الشاعر[2].

إن الشباب الـذي مجـد عواقبـه   فيـه نلـذ ولا لـذّات للشيب

وقد ذكر العيني أبياتا من القصيدة التي منها الشاهد وفيها أن أوّله:

أودى الشباب الذي مجد عواقبه

ثم قال: «... وقال الشيخ جمال الدين بن هشام: أنشده ابن مالك: أودى الشباب الذي... والصواب: إن الشباب الذي.. وقوله: فيه نلذّ خبر لإن، وعلى ما أورده لا يكون له ما يرتبط به، والذي أوّله: أودى.. بيت آخر وهو أول القصيدة، وهو: أودى الشباب حميدا.. قلت: ما أورده المفضّل بن محمد الضبّي في «المفضليات» هو كما أورده ابن مالك:

أودى الشَّبَابُ الذي مجدٌ عواقبهُ

ثم قال في شرحه: ويروي: ذاك الشباب. ولم يتعرض أصلا إلى (إنّ). فلا فائدة حينئذ في التشنيع عليه..»[3].

٥— ولاستعمال (أحجو) بمعنى ظن شاهد معروف هو:

قـد كنت أحجـو أبا عمـرو أخـا ثقة   حتـى ألمّت بنـا يومـا ملمّـات

وقد بدأ العيني تعليقه عليه بقوله[4]: «أقول: قائله تميم بن مقبل[5] كذا قال ابن هشام».

ويلاحظ في المواطن التي صرّح فيها العيني بابن هشام فيما نقله عنه أن ذلك كان مع جزء صغير من بحث طويل نقله نقلا مخلاً بالمعنى. أوكان مع كلمات قليلة ليست بذات شأن، أوكان ذكره لبعضها توطئة لنقده فيه.

---

(١) العيني: المقاصد النحوية بهامش الخزانة ٢:٣٠٦.

(٢) هو سَلاَمَةُ بْنُ جَنْدل السعدي انظر: ديوانه ٩٣، و المفضليات ١١٩—١٢٠ والرواية في الديوان: أودى الشباب....

وانظر ما جاء حول ذلك ص ١٥٥ من هذه الدراسة.

(٣) العيني: المقاصد النحوية بهامش الخزانة ٢:٣٠١.

(٤) العيني: المقاصد الحوية بهامش الخزانة ٢: ٣٧٦.

(٥) في شرح التصريح ١: ٢٤٧ أن قائله: تميم بن مقبل، وقيل: أبو سنبل الإعرابي.

أما النصوص الطويلة التي نقلها عن ابن هشام فانه قد أغفل نسبتها لصاحبها، وفي بعضها كان يذكر فقط كلمة: (قيل) أو(ويقال)... وهذه النصوص كثيرة سبق أن أشرت إلى ثمانية منها.

قيمة كتاب ابن هشام العلمية

كتاب «شرح الشواهد» لابن هشام من المصادر المهمة في الدراسات النحوية رغم أنه لم يكمل. فقد كان في طليعة المؤلفات التي اعتمدت عليها كتب الشواهد المشهورة التي ألفت بعده، وسبق بيان أن العيني نقل منه نصوصا كثيرة طويلة بألفاظها أحيانا، وبتصرف فيها أحيانا أخرى وذلك في كتابه: «شرح الشواهد الكبرى»، وأن معظم ما نقله عن كتاب ابن هشام لم ينسبه إليه مما يجعل دراسة كتاب العيني وتقويمه تقويما صحيحا أمرا لا يمكن أن يتم بدقة وأمانة دون الرجوع لكتاب ابن هشام.

وقد اعتمد السيوطي في كتابه «شرح شواهد المغني» على «شرح الشواهد» لابن هشام وذكره في نحو خمسين موضعا[١].

والبغدادي عدّه من مصادر[٢] الخزانة، وذكره فيها نحو ست وستين مرة[٣]. وكان ينقل منه مباحث طويلة بأكملها وينسبها لابن هشام في كتابه هذا[٤].

والكتاب فيه تحقيق شواهد ومسائل ينفرد بها بين كتب المؤلف وقد سبقت أمثلة له[٥]، وبعض هذا التحقيق يمثل تطورا في آراء لابن هشام إذا أدخلنا في اعتبارنا تاريخ تأليف هذا الكتاب.

مصـــادره

أبرز المصادر التي ورد ذكرها بكتاب «تخليص الشواهد» لابن هشام هي:

١ــ الإرشاد: لابن درستويه
٢ــ الأصول: لأبي بكر بن السرّاج
٣ــ الأمالي: لثعلب
٤ــ الأمالي: لابن الشجري
٥ــ الأمالي: لمبرمان
٦ــ الإيضاح: لأبي علي الفارسي

---

(١) انظر: شرح شواهد المغني ١: ١٣، ١٤، ١٨؛ ٧٣، ٧٧، ٨٤، ١٠٧، ١١٦، ١٢٨، ١٣٧، ١٥٤؛ ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٢، ١٩٢، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣٦، ٣١٢؛ ٣٣٩، ٤٤٥، ٤٦٠، ٤٧٣، ٤٨٨، ٢: ٥٩٥، ٦٠١، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٧٢، ٧٣٢، ٨٠٧، ٨٢٨، ٨٣١، ٨٣٣، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٤٣؛ ٨٤٨، ٨٦٣، ٩٢٠، ٩٢١-٩٢٢، ٩٢٣، ٩٣٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٦٦، ٩٦٧.

(٢) انظر: خزانة الأدب ١: ٩.

(٣) سبقت الإشارة إلى معظم هذه المواطن في ص ٢١٧ من هذا البحث، ولبقيتها انظر إقليد الخزانة ص ١٤.

(٤) انظر مثلا ص ٢٢٧

(٥) انظر ص ٢٢٧—٢٣٦.

٧ــ البسيط: (لضياء الدين بن العلج[1])

٨ــ بغية الآمل ومنية السائل: لعبد الواحد الطرّاح

٩ــ التحفة: لابن مالك

١٠ــ التذكرة: لأبي علي الفارسي

١١ــ تعليقات على الحماسة: للشلوبين

١٢ــ التّمام: لابن جني

١٣ــ التنبيه: لابن جني

١٤ــ توضيح الخلاصة: لابن هشام

١٥ــ الجمهرة: لابن دريد

١٦ــ جمهرة الأمثال: للعسكري

١٧ــ كتاب الحرف: لأبي عمرو الشيباني

١٨ــ حلى العلا: لعبد الدايم بن مرزوق القيرواني

١٩ــ الحماسة: لأبي تمّام

٢٠ــ الحواشي: لمبرمان

٢١ــ الحيوان: للجاحظ

٢٢ــ الخاطريات: لابن جنى

٢٣ــ الخصائص: لابن جني

٢٤ــ الخلاصة. لابن مالك

٢٥ــ ديوان أنس بن عباس بن مرداس

٢٦ــ ديوان لبيد

٢٧ــ رسالة الغفران: لأبي العلاء المعري

٢٨ــ زلّات العلماء: لأبي محمد الأعرابي

٢٩ــ سقط الزند: لأبي العلاء المعري

٣٠ــ شرح الألفية: لابن الناظم

٣١ــ شرح التسهيل: لابن مالك

٣٢ــ شرح الحماسة: للتبريزي

٣٣ــ شرح الخلاصة: لابن مالك

٣٤ــ شرح الدّرة: للقواس

٣٥ــ شرح ديوان كثير: لابن السكيت

٣٦ــ شرح سقط الزند: لابن السيد

٣٧ــ شرح الفصيح: لأبي عمر الزاهد

٣٨ــ شرح الكافية: لابن مالك

٣٩ــ شرح الكامل: لابن السيّد

٤٠ــ شرح المفصل: للأندلسيّ

٤١ــ الصّحاح: للجوهري

٤٢ــ الصحيح: للبخاري

٤٣ــ كتاب الصناعتين: لأبي هلال العسكري

٤٤ــ طبقات الشعراء: لابن قتيبة

٤٥ــ العسكريات: لأبي علي الفارسي

٤٦ــ العين: للخليل

٤٧ــ غريب الحديث: لعبد اللطيف البغدادي

٤٨ــ الفرخ: للجرمي

٤٩ــ الاقتضاب: لابن السيّد

٥٠ــ الكامل: للمبرد

٥١ــ الكتاب: لسيبويه

٥٢ــ الكشاف: للزمخشري

٥٣ــ اللباب: لأبي البقاء العكبري

٥٤ــ اللامات: للزجاجي

٥٥ــ كتاب ليس: لابن خالويه

٥٦ــ مأدبة الأدباء

٥٧ــ المحتسب: لابن جني

٥٨ــ المحكم: لابن سيده

٥٩ــ المخصص: لابن سيده

٦٠ــ مرج البحرين وفوائد المشرقين والمغربين: لابن دحيه: عمر بن علي السبتي

٦١ــ معاني القرآن: لثعلب

(١) انظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢: ٣٧٠.

٦٢— المفصّل: للزمخشري
٦٣— النوادر: لأبي علي القالي
٦٤— النوادر: لأبي زيد الأنصاري
٦٥— النوادر لأبي عمرو الشيباني
٦٦— النهاية: لابن الخبّاز
٦٧— اليواقيب: لأبي عمر الزاهد

تاريخ تأليفه

أشار ابن هشام في «شرح الشواهد» إلى مصنفين له ألّف هذا الكتاب بعدهما.

أما الأول فهو «أوضح المسالك» الذي ذكره وهو يعلّق على استشهاد ابن مالك لمجيء اسم للفاعل من (كاد) بقول الشاعر:

أموت أسى يوم الرِّجامِ وإنني ... يقيناً لرهنٌ بالذي أنا كائد

فإنه قال: إنه كان قد ذكر في «التوضيح» مخالفته لابن مالك في الاستشهاد بهذا البيت، لأن يعقوب ابن السكيت أنشده بالباء الموحدة من المكابدة أي الاجتهاد في العمل، ولكن ظهر له أن الحق فيما ذهب إليه الناظم. وبيّن ذلك(1).

والثاني هو «شرح بانت سعاد» الذي ذكره وهو يعلق على بيت كعب بن زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويلُ

فإنه قال: «... أما البيت... فإنه لكعب بن زهير رضي الله تعالى عنه (من)(2) لاميته المشهورة التي صدرها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

وفيه شواهد:

أحدها: أنه يقال: أمل بالتخفيف يأمل كقتل يقتُل. وقد وهم بعض المتأخرين فزعم أنه يقال: أمّل بالتشديد. **وقد ذكرت حكاية ظريفة في ذلك في شرح القصيدة المذكورة..**»(3).

وإذا كان كتاب «أوضح المسالك» لم يحدد تاريخ تأليفه، فإن «شرح بانت سعاد» جاء في نهايته أنه تم تأليفه في الثامن عشر من شهر رجب سنة ست وخمسين وسبعمائة(4). ومعنى ذلك أن كتاب «شرح الشواهد»

---

(١) انظر ٢٣٣ من هذا البحث.

(٢) ليست بالأصل، ولكن السياق يقتضيها.

(٣) ابن هشام: تخليص الشواهد الورقة ١٤٧ أ.

(٤) انظر: شرح بانت سعاد ٨٨.

قد ألف في أواخر حياة ابن هشام الذي توفي سنة إحدى وستين وسبعمائة.

وقد ذكر البغدادي[1] في «الخزانة» أحد شواهد استعمالات (على) وهو قول الشاعر[2]:

فـوالله مـا أنسى قتيلا رُزِئْتُه   بجانب قوسي مـا مشيت على الأرض
على أنهـا تعفـو الكلومُ وإنمـا   توكّل بالأدنـى وإن جـلّ مـا يمضي

ثم أورد فيما أورده حوله — إعراب موطن الشاهد فيه فقال: «... قال التبريزي في موضع (على): إنها نصب على الحال، والعامل فيها: (ما أنسى)...

وقال ابن الحاجب في «أماليه» على أبيات «المفصل»: إن (على) هذه تقع في شعر العرب وكلامهم كثيرا، والمعنى فيها استدراك وإضراب عن الأول...

وأمّا تعلقها على الوجه الإعرابي فيحتمل أمرين: أحدهما أن تتعلق بالفعل المتقدم قبلها كما تتعلق (حاشا) الاستثنائية بما قبلها، لكونها أوصلت معنى ما قبلها إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج. وأظهر منه أن يقال: إنها في موضع خبر محذوف مبتدؤه...

وقد لخّص ابن هشام في «المغني»[3] هذا الكلام — يعني كلام ابن الحاجب — في (على). والعجب من ابن هشام، **فانه ذكر في «شرح شواهده» ما قاله التبريزي من كون (على أنها تعفو) حال، وعامله: (ما أنسى) وغفل عن كلام «المغني» هذا**[4]...»

فعبارة البغدادي الأخيرة يفهم منها أن «شرح الشواهد» لابن هشام ألّف بعد «المغني» الذي تأخر تأليفه عن كتاب «شرح بانت سعاد» وانتهى تأليفه وما ألحق به من الزيادات في شهر رجب سنة سبع وخمسين وسبعمائة[5]. أي قبل وفاته بنحو أربع سنوات.

فكتاب «شرح الشواهد» شغل ابن هشام بتصنيفه قبيل وفاته، ولعل سر عدم إكماله أن الموت فاجأه قبل أن يتمّه.

المعروف من نسخه

المعروف من مخطوطات «تخليص الشواهد» لابن هشام هو نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة برقم ١٨

---

(١) انظر: خزانة الأدب ٢: ٤٥٨—٤٦١.

(٢) هو أبو خراش، خويلد بن مرة الهذلي، انظر شرح شواهد المغني ١:٤٢١.

(٣) انظر المغني ١:١٤٥.

(٤) لابن هشام في كتاب «شرح الشواهد» بعض آراء لا توجد في كتاب (المغني) من ذلك ما سبق عن إعرابه «عسى زيد أن يقوم»انظر ص٢٣٥

(٥) انظر: المغني ١:٢٠٩، ٢: ٧٠٠، وانظر أيضا: ابن هشام فى كتابه «المغني»— مخطوط لعلى فوده ص ٣٨—٣٩، ٢: ١٠٢، ١٠٣.

نحو، وعدد أوراق هذه النسخة ٩٩ ورقة، وفي آخرها أنها منقولة من نسخة بخط الإمام بدر الدين الزركشي تلميذ المؤلف. ولم يذكر فيها اسم الناسخ أو تاريخ النسخ.

وقد عثرت على نسخة أخرى من مخطوطات هذا الكتاب بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة — صوّرتها — وعلى النسخة المصورة منها كان اعتمادي في دراسة هذا الكتاب:

ومخطوطة عارف حكمت تقع في ١٦٧ ورقة يعيبها ما بها من تصحيفات كثيرة جدا وكلمات ساقطة عديدة وقد سبب لي ذلك عنتا شديدا في قراءتها. وفي آخرها أن ناسخها هو فخر الدين بن علي بن محمد الديسطي، وأنّ الفراغ من كتابتها كان يوم الأربعاء أواخر شهر جمادي الثاني سنة تسع وثمانين وتسعمائة ٩٨٩هـ، وهي برقم ٣٠ نحو في فهرس المكتبة المذكورة.

ونسخة دار الكتب المصرية ومكتبة عارف حكمت تتفقان في أن ما جاء في نهاية الصفحة الأخيرة هو: مسألة بناء الفعل للمجهول من قال، وباع في لغة فقعس ودبير. فقد جاء في نسخة المدينة: «مسألة. يقال في نحو: قال وباع — مبنيين للمفعول — في لغة فقعس ودبير — وهما من فصحاء بني أسد — (قول وبوع)[١]، وذلك لأن الأصل فعل بضم الأول وكسر الثاني فقصدوا تخفيفه، بحذف حركة العين فسلمت الواو من نحو قال بعد الضمة لتجانسها، وانقلبت الياء من نحو بيع واوا لتجانسها وشاهد الأول قوله[٢]:

حُوكت على نيرين[٣] إذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاكُ

تم الكتاب بحمد الله...»

وزيد في نسخة القاهرة على ذلك: «... وشاهد الثاني قوله[٤]:

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شباباً بوع فاشتريت

وأمّا البيت الأول فيروي فيه: نولين ونيرين، والنول المنوال...»

فالنسختان تشتركان في هذا الاضطراب في النسخ مما يجعلني أرجح أن أصلها واحد.

ومن الخطأ في النسخ ما وجدته في مخطوطة مكتبة عارف حكمت من مجيء بعض مباحث شواهد «لا» التي لنفي الجنس ضمن مباحث باب «ظن وأخواتها»[٥].

---

(١) ساقطة من نسخة المدينة وموجودة بنسخة القاهرة.

(٢) رواه بعضهم لرؤبة، ولم يثبت، انظر: معجم الشواهد ٢: ٥٩٤.

(٣) في شرح ابن الناظم ٨٩: نولين.

(٤) هو رؤبة بن العجاج، وقد ورد في زيادات ديوانه- وقبله:

يا قوم قد حَوْقلت أو دنوتُ وبعض حيقال الرجال الموتُ

مالي إذا أجذبها صأيتُ أكِبَر قد عالني أم بَيْتُ

لَيْتَ وهل ينفع شيئا ليت . . . .

(٥) انظر: الورقة ١٣٩ ب - ١٤٤ . وانظر ص ٢٢٠ من هذا البحث

الجامع الصغير

حقيقته

في هذا الكتاب من خصائص المتون ما يأتي:

١ — أنّه كتاب بدون مقدّمة بدأه صاحبه — بعد البسملة — بقوله: «الكلمة: قول مفرد، وهي اسم، وفعل، وحرف.

فالاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها، غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة. ومن خصائصه: (أل) غير الموصولة كالرجل، والتنوين في غير القافية (كزيد، وإيه، ومسلمات، ويومئذ)[1]، والإسناد إليه بغير تأويل كالضمير في قم.

والفعل: كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة (بزمان)[2]. ومن خصائصه: تاء الفاعل كذهبتُ، وتاء التأنيث الساكنة كذهبتْ. والدلالة على الأمر مع قبول ياء المخاطبة، أو نون التوكيد كاذهب. ولم، أو حرف تنفيس كيذهب، ويسمى الأول ماضيا، والثاني أمرا، والثالث مضارعا. ولا بد في ابتدائه من حرف من (نأيت)، مضموم إن كان الماضي رباعيا كيدحرج، ويكرم، مفتوح إن كان أقلّ كيضرب، أو أكثر كيستخرج، إلاّ الهمزة من (إخال) فمكسورة، إلاّ في بني أسد، وإلاّ الأربعة من مضارع أهراق وأسطاع فمضمومة.

والحرف كلمة لا تدل على معنى إلاّ في غيرها.

والكلام قول مفيد. وهو خبر وإنشاء. وأقلّ ائتلافه من اسمين، أو فعل واسم، ويسمّى جملة اسمية، أو فعلية بحسب صدره، وكلمة مجازا نحو ﴿كلا إنّها كلمة[3]﴾...»[4].

وهذا النهج في التأليف من الدخول في الموضوع مباشرة دون مقدمة هو ما اتّبعه المؤلف فيما صنف من متون. ولعلّ أقرب متن لهذا الكتاب في مسائل الموضوع الذي بدأ به، وفي تحديدها وترتيبها هو متن «شذور الذّهب»[5].

٢ — أنّ به سمة أخرى من سمات المتون ربّما كانت أكثر ظهورا في هذا الكتاب هي عرض المادة العلمية في إشارات موجزة شاملة تحتاج الإحاطة بمراميها إلى شرح لها أحيانا، وبسط لمسائلها دائما.

(١) ساقطة من النسخة المطبوعة وهي بمخطوطتي التيمورية وباريس.

(٢) ساقطة من مخطوطة التيمورية، ومن النسخة المطبوعة، لكنها بمخطوطة باريس.

(٣) المؤمنون، من الآية ١٠٠.

(٤) ابن هشام: الجامع الصغير، مخطوطة باريس، ق ١ ب — ٢أ.

(٥) انظر: متن شذور الذهب ٢.

من ذلك ما سبق[1] عن ضبط الحرف الأول من الفعل المضارع فإنه قال: «... ولا بدّ في ابتدائه من حرف من (نأيت) مضموم إن كان الماضي رباعيا كيدحرج، ويكرم، مفتوح إن كان أقلّ كيضرب أو أكثر كيستخرج، إلاّ الهمزة من (إخال) فمكسورة إلاّ في بني أسد، وإلاّ الأربعة من مضارع (أهراق) و(أسطاع) فمضمومة..».

فما أشار إليه من حركة حرف المضارعة في (إخال) ومضارع (أهراق) و(أسطاع) فيه تركيز يبدو مبهما، ولذا يتولّى الشّارح[2] بيانه بقوله: «إلاّ في الهمزة من (إخال) مضارع خال بمعنى ظنّ فمكسورة على ما ورد به السماع إلاّ في لغة بني أسد فمفتوحة على القياس وكسر همزة (إخال) فصيح استعمالا شاذ قياسا. وإلا الحروف الأربعة من مضارع (أهراق) الماء إذا صبّه، وإلا الأربعة من مضارع أسطاع بقطع الهمزة وفتحها في لغة بعض العرب حكاها الأخفش وغيره من الأئمة من الإطاعة فمضمومة نحو (يهريق) و(يسطيع[3]) وأخواتهما، لأن الأصل: أراق يريق وأطاع يطيع فزيدت الهاء والسين فيهما شذوذا فكانا من الرباعي، نظرا إلى عدم الاعتداد بالزيادة الشاذة...»

ومن هذه الإشارة اكتفاؤه في باب حروف الجر عند مواطن زيادة الباء بقوله[4]: «... وتزاد الباء قياسا فيما مضى، وفيما يأتي...» ولمعرفة أبعاد هذه العبارة نضطّر إلى مراجعة الأبواب التي جاء فيها الحديث عن زيادة بعض حروف الجر، أو نستعين بالشّارح[5] الذي يبين ذلك بقوله: «... وتزاد الباء... قياسا فيما مضى ذكره (من)[6] الأبواب كالمبتدأ نحو بحسبك درهم، وخرجب فإذا بزيد، وكالخبر باقيا على خبريته كما في بحسبك زيد على تقدير زيادتها في الخبر كما هو مذهب ابن مالك وكما في قوله[7]:

مَا مَعْنٌ بتاركِ حقّهِ

على تقدير (ما) في ذلك تميمية، أو منسوخا كخبر ما الحجازية نحو ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾[8] وخبر ليس كما مرّ. وكالفاعل نحو ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[9]. أو كالحال نحو قوله:

---

(١) انظر ص ٢٤٥

(٢) إسماعيل إبراهيم العلوي: شرح الجامع الصغير. مخطوط. الورقة ١٠أ.

(٣) في الأصل بسطيع. وهو تصحيف.

(٤) ابن هشام: الجامع الصغير. مخطوطة باريس، الورقة ٢٥ب.

(٥) إسماعيل بن إبراهيم العلوي: شرح الجامع الصغير، الورقة ٢٠٨ ب — ٢٠٩أ.

(٦) في الأصل (في) وهو تصحيف.

(٧) القائل هو الفرزدق، انظر: ديوانه ٣٨٤، وسيبويه ١: ٣١، والخزانة ١: ١٨١.
والبيت بتمامه:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بتاركِ حَقّهِ وَلاَ مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسّر

(٨) البقرة من الآية ٧٤، ٨٥، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٩؛ آل عمران من الآية ٩٩.

(٩) النساء، من الآية ٧٩، ١٦٦؛ الفتح من الآية ٢٨.

فمـا انْبَعَثْتُ بمزءودٍ ولا وَكَلِ[1]

وفيما يأتي ذكره كالمتعجب منه نحو أحسن بزيد...»

ومن هذه الإشارة أيضا إيثاره تعبيرا جديدا مختصرا على تعبير مشهور، لطوله وذلك كقوله[2] في شرط ما يجمع جمع مذكر سالم من الصفات: «أو صفة يجمع مؤنّثها بالألف والتاء» فقد وضّح الشارح المراد من هذه العبارة ثم قال:[3] «... وهذا الشّرط في الصفة هو معنى اشتراطهم ألاّ يكون من باب فعلان فعلى، ولا فعلى أفعل، ولا ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث. وقد يعبّر عنه بقبول تاء التأنيث عند قصد معناه كما في «التسهيل» نحو: مسلم ومسلمة. إلاّ أنّه لا يشمل أفعل التفضيل، فلذلك عدل عنه المصنّف إلى ما ذكر مع الإيجاز والشمول وهو من محاسن هذا الكتاب، وهي كثيرة في كل باب، وستمرّ بك منبّها عليها غالبا».

٣— ومن خصائص المتون بهذا الكتاب أنّه يكتفي غالبا في شواهده القرآنية بذكر الكلمات التي هي موضع الشاهد فقط كقول مؤلفه عن الحال المتعددة: «.... ومتعددة جوازا لواحد بعطف نحو: ﴿وَسَيِّداً وَحَصُوراً ونَبِيّاً﴾[4]. ومتعددة بجمع في الاتحاد نحو ﴿دَائِبَيْنِ﴾[5] و﴿ مُسَخَّرَاتٍ[6]...[7]». وقوله عن المضارع مع نوع التوكيد: «.... وهو المباشر لفظا أو تقديراً لنون التوكيد نحو ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾[8]، و(اضربنّ). بخلاف نحو: ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾[9]، ﴿لَتُبْلُونَّ﴾[10]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[11] ﴿ولا يَصُدُّنَّكَ﴾[12]...[13]».

وإذا كانت هذه الملامح تجعلنا نقول: إن «الجامع الصغير» متن. فمن الحقّ أيضا أن نقول: إنه متن

---

(١) البيت بتمامه:

كائـن دعيتُ إلـى بأساء داهمـةٍ فما انبعثتُ بمزءودٍ ولا وَكَـلِ

وقائله غير معروف. انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ١: ٣٤٠. وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢:٣٩٣.

ومثله قول القحيف العقيلي:

فما رجعـت بخائبـةٍ ركـابُ حكيـمُ بن المسيِّبِ منتهاهـا

انظر: شرح شواهد المغني ١:٣٣٩. والخزانة ٤:٢٤٩.

(٢) ابن هشام: الجامع الصغير. مخطوطة باريس. الورقة ٢ ب.

(٣) إسماعيل بن إبراهيم العلوي: شرح الجامع الصغير، الورقة ١٩ب.

(٤) ﴿... إن الله يبشّرك بيحيي مصدقا بكلمة من الله وسيّدا وحصورا ونبيا ..﴾ آل عمران، من الآية ٣٩.

(٥) ﴿وسخّر لكم الشمس والقمر دائبين..﴾ إبراهيم، من الآية ٣٣.

(٦) ﴿ألم يروا إلى الطير مسخرات ..﴾ النحل، من الآية ٧٩.

(٧) ابن هشام: الجامع الصغير— مخطوطة باريس— الورقة ٢٢ب، ٢٣أ.

(٨) ﴿كلاّ لينبذّن في الحطمة﴾ الهمزة الآية ٤.

(٩) ﴿... فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون﴾ يونس من الآية ٨٩.

(١٠) ﴿لتبلونّ في أموالكم وأنفسكم..﴾ آل عمران، من الآية ١٨٦.

(١١) ﴿فإمّا ترينّ من البشر أحدا فقولي إني نذرت للرحمن صوما﴾ مريم، من الآية ٢٦.

(١٢) ﴿ولا يصدّنك عن آيات الله..﴾ القصص، من الآية ٨٧.

(١٣) ابن هشام: الجامع الصغير، مخطوطة باريس، الورقة ٢٩ ب.

كبير، يدل على ذلك عدد صفحاته التي بلغت في نسخته المطبوعة مائة وإحدى عشر، على حين أن متن الشذور لا يزيد على ثلاثين صفحة، وتؤكدها المقارنة التي سنعقدها بين «الجامع الصغير» وبعض مؤلفات ابن هشام الأخرى في الأبواب المشتركة بينهما.

ولعل في تسمية هذا الكتاب بـ«الجامع الصغير» ما يشير إلى الغرض منه، فأغلب الظن أن صاحبه أراده مختصرا جامعا لأهم قضايا النحو يمكن الاعتماد عليه في الاستظهار المركز الشامل لهذه القضايا، أو المراجعة السريعة لها. وقد سمّاه ابن هشام بالمقدّمة كما سمّى متن شذور الذهب هذه التسمية أيضا وذلك في إجازته التي كتبها بنهاية نسخة تلميذه: ابن الملاح الطرابلسي وأجاز له فيها روايتها عنه[1].

موضوعاته

الموضوعات التي اشتمل عليها كتاب «الجامع الصغير» هي:

١ــ الكلمة وأنواعها، والكلام وما يتألف منه.
٢ــ باب الإعراب، وأنواعه، وعلاماته الأصلية والفرعية وما يعرب بالعلامات الفرعية.
٣ــ فصل في الإعراب التقديري
٤ــ باب النكرة والمعرفة
٥ــ باب الضمير
٦ــ فصل في ضمير الفصل
٧ــ فصل في ضمير الشأن
٨ــ باب العلم
٩ــ باب الإشارة
١٠ــ باب الموصول
١١ــ باب المعرّف بالأداة
١٢ــ باب المبتدأ والخبر
١٣ــ باب كان وأخواتها
١٤ــ باب ما حمل على ليس
١٥ــ باب أفعال المقاربة
١٦ــ باب إن وأخواتها
١٧ــ فصل في مواضع دخول لام الابتداء
١٨ــ فصل في المعطوف على اسم انّ
١٩ــ باب لا النافية للجنس
٢٠ــ باب ظن وأخواتها
٢١ــ فصل في أعلم وأرى وما يعمل عملها
٢٢ــ باب الفاعل
٢٣ــ باب النائب عن الفاعل
٢٤ــ باب الاشتغال
٢٥ــ باب التنازع
٢٦ــ باب المفعول به
٢٧ــ المتعدي واللازم من الأفعال
٢٨ــ حذف المفعول به
٢٩ــ حذف عامله
٣٠ــ المنادى
٣١ــ فصل في تابع المنادى
٣٢ــ فصل في المشتقات

(١) انظر ص ٢٦٢ .

٣٣ــ فصل في المندوب
٣٤ــ فصل في الترخيم
٣٥ــ المنصوب على الاختصاص
٣٦ــ التحذير والإغراء
٣٧ــ باب المفعول المطلق
٣٨ــ باب المفعول له
٣٩ــ باب المفعول فيه
٤٠ــ باب المفعول معه
٤١ــ باب الحال
٤٢ــ باب التمييز
٤٣ــ باب الاستثناء
٤٤ــ باب حروف الجر
٤٥ــ باب القسم
٤٦ــ باب الإضافة
٤٧ــ باب اسم الفعل
٤٨ــ باب المصدر
٤٩ــ باب اسم المصدر
٥٠ــ باب اسم الفاعل
٥١ــ باب المثال
٥٢ــ باب اسم المفعول
٥٣ــ باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٥٤ــ باب اسم التفضيل
٥٥ــ باب المعرب والمبني
٥٦ــ باب إعراب المضارع
٥٧ــ باب التابع
٥٨ــ باب النعت
٥٩ــ باب التوكيد
٦٠ــ باب عطف البيان
٦١ــ باب عطف النسق
٦٢ــ باب البدل
٦٣ــ باب العدد
٦٤ــ باب موانع الصرف
٦٥ــ باب التعجب
٦٦ــ باب في شرح أدوات مهمة
٦٧ــ باب لا يمكن الابتداء بالساكن
٦٨ــ باب الوقف

بين الجامع الصغير وشرح قطر الندى

بالنظر في موضوعات «الجامع الصغير» نجد أنّ عناية ابن هشام في هذا الكتاب منصرفة إلى النحو، وأنّ ما أورده فيه من الموضوعات النحوية هو ما أورده في كتاب «شرح قطر الندى» وزاد عليه:
ضمير الفصل، ضمير الشأن، حذف المفعول به، حذف عامله، المنصوب على الاختصاص، باب القسم، باب اسم المصدر، باب في شرح أدوات مهمة.

وترتيب الأبواب في الكتابين يكاد يكون واحدا، لم يختلف إلا في القليل كإعراب الفعل المضارع الذي جاء في «شرح قطر الندى» عقب ما يعرب بالعلامات الفرعية التي آخرها المضارع المعتلّ الآخر، فاستطرد إلى رفع المضارع ونصبه وجزمه وأدواتها. على حين أن إعراب المضارع جاء في «الجامع الصغير» بين المشتقات والتوابع. كما أن هناك بعض اختلافات أخرى يسيرة في نظام التبويب كتقديم الترخيم على الاستغاثة والندب في «شرح القطر» وتأخيره عنهما في «الجامع».

وإذا كان الكتابان يتشابهان في الموضوعات والتبويب فإن كتاب «الجامع الصغير» يعتبر بصفة عامة أكثر إحاطة وشمولا من «شرح قطر الندى» ففي الأول من المسائل والأحكام ما لا نجده في الثاني.

من ذلك أنّه قد جاء عن الاسم الموصول في «الجامع الصغير» ما يأتي:

«الموصول الّذي والّتي، وياؤهما ساكنة أو مشدّدة، مكسورة أو معربة، أو محذوفة وحدها، أو مع الكسرة. واللّذان واللّتان، وبالياء جرّا ونصبا ولا يختص تشديد نونهما، ونوني الإشارة بالرفع خلافا للبصريين، ولجمع المذكر: الألي مطلقا، والذين واللّائين[1] للعقلاء أو شبههم، وبعضهم يرفعها بالواو. ولجمع المؤنث: اللّائي واللّاتي، وقد يتقارض الألى واللّاء.

وبمعنى الجميع: (من) لمن يعلم، أو لغيره منزّلا منزلته، أو مقارنا له، أو مخالطا، نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾[2]، ﴿مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾[3]، ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ[4]﴾.

و(ما) لما لا يعقل، أو لأنواعه[5]، أو له ولمخالطه، أو للمشكوك فيه، نحو ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾[6] ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾[7]، ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾[8]...» الآية، وتقول: انظر ما لاح. قيل: وللواحد العالم نحو ﴿وَمَا بَنَاها﴾[9] وقيل مصدرية.

---

(١) ذكر صاحب «شرح الجامع الصغير»— الورقة ٤٤— شاهدا لها قول الشاعر:

وإنّا من اللائين إن قدروا عفوا ... وإن أتربوا جادوا وأن تربوا عفّوا

وفي «شرح بانت سعاد»— ص ٣٧— ما يلي: «... وقول بني هذيل: جاء اللاءون فعلوا. قال:

هم اللاّءون فكّوا الغلّ عنى ... بمرو الشّاهجان وهم جناحي...»

وقد جاء في «حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد»— نسخة التيمورية ٢: ١٥٠— ما يأتي: «نسبوه إلى بني هذيل، ولم أره في أشعارهم. ولم أقف له على تتمة أيضا مع أنه شائع، قلما خلا عنه كتاب، وأورده أبو عبيد البكري في كتاب «معجم ما استعجم»، قال: مرو: مدينة بفارس، ومرو الروز، ومرو الشاهجان من بلاد فارس أيضا: والمرو بالفارسية: المرج. (والشاه) الملك و (جان) النفس، فمعنى مرو الشاهجان: مرج نفس الملك. والروز: الوادي. ومعناه: وادي المرج، لإن اضافتهم مقلوبة، أو مرج الوادي على الإضافة الصحيحه انتهي، والغل بضم العين المعجمة واحد الأغلال في الأعناق. وقد أنشد الشارح صدره في «المغني» [٢: ٤١٠] ولم يعرف شراحه بقيته، حتى قال بعضهم: وإلى الآن لم أقف له على تتمة، ولا أدري أهو صدر بيت، أم عجزه انتهى».

(٢) البقرة، من الآية ٨.

(٣) الأحقاف، من الآية ٥. وأولها: ﴿ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له﴾.

(٤) النور، من الآية ٤٥، وأوّلها: ﴿والله خلق كل دابّة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ...﴾.

(٥) علق إسماعيل العلوي— على ذلك— شرح الجامع الصغير، الورقة ٤٦ أ— بقوله «... أي لأنواع مالا يعقل، وصوابه: لأنواع من يعقل كما في «الأوضح» وغيره. قال أبو حيان: وهي عبارة أصحابنا— يعني المغاربة— وعبارة الفارسي وتبعه ابن مالك: لصفات من يعقل. وكل منهم قد مثل بالآية الآتية وهي: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء ..﴾.

(٦) النحل، من الآية ٩٦.

(٧) النساء، من الآية ٣.

(٨) الحشر، من الآية الأولى. وتمامها: ﴿سبح لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم﴾، الصف، من الآية الأولى أيضا.

(٩) الشمس، من الآية ٥، وأولها: ﴿والسماء وما بناها﴾.

و(ذو) لكلّ مذكر، و(ذات) لكل مؤنث. ويختصان بطَيء، ومنهم من يصرفهما، ومن يعربهما، ومن يستعمل (ذو) للجميع. و(ذا) إن لم تلغ ووليت استفهاما بما أو بمن.

و(أي) خلافا لثعلب، وقد تنصرف، ولا تضاف لنكرة، ولا يعمل فيها متأخر، ولا فعل غير مستقبل، ولا يلزم إعرابها خلافا لزاعمي ذلك، بل إذا أضيفت وحذف عائدها مبتدأ فالأفصح بناؤها نحو (أَيُّهُم أَشَدُّ)[1]، وقدّرها المخالف استفهامية، ثم قال الخليل: الجملة محكية، وقال يونس: «نتزع» معلق وقال الأخفش (من) زائدة.

و(أل) الداخلة على اسم فاعل، أو مفعول. قيل: أو صفة مشبهة. وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني. ولا حرف تعريف خلافا للأخفش. ولا يقاس على نحو:

من الْقَوْمِ الرَّسولُ اللّه منهم[2]
من لا يزال شاكرا على المَعَه[3]

باتفاق. ولا على:

ما أنتَ بالحكمِ التُرضى حكُومَتُه[4]

خلافا لابن مالك....»[5]

---

(١) مريم، من الآية ٦٩. وأوّلها: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾.

(٢) البيت بتمامه:

من القوم الرسول اللّه منهم لهم دانت رقاب بني معد

قال البغدادي في «شرح أبيات المغني» ـ ١ : ٢٩١ ـ ورأيت البيت في كتاب «مسائل الخلاف» ـ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ : ٥٢١ لابن الأنباري كذا:

بل القوم الرسول اللّه منهم هم أهل الحكومة من قصيً

وقد رواه في «الخزانة» ١ : ١٥ ـ هكذا:

بل القوم الرسول اللّه منهم هم أهل الحكومة من قصيٍّ

وقائله غير معروف انظر: معجم الشواهد ١ : ١٢٢.

(٣) البيت بتمامه:

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة

وقائله غير معروف انظر: معجم الشواهد ٢ : ٤٩٨.

(٤) هذا من بيت للفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

هو غير موجود بالديوان ـ طبعة الصاوي أو صادر ـ وقد نسب في «الدرر» ـ ١ : ٦١ ـ للفرزدق: وذكر أنه من بيتين هجا بهما إعرابيا فضَّل جريرا على الفرزدق والأخطل في مجلس عبد الملك وأولها:

يا أرغم اللّه أنفا أنت حامله ياذا الخنا ومقال الزور والخطل

ونسب أيضا له في «الإنصاف في مسائل الخلاف» ٢ : ٥٢١ والمقاصد النحوية انظر: أيضا الخزانة ١ : ١٤ وشرح التصريح ١ : ٣٨ وحاشية يس ٢ : ٢٢٩.

(٥) ابن هشام: الجامع الصغير، مخطوطة باريس، الورقة ٥ب ـ ٦أ.

وحين نقارن هذا بما جاء في «شرح القطر» عن الموضوع نفسه نجد ما ورد في الأخير أكثر سطورا، ولكنّه أقل مسائل وأحكاما بصورة واضحة.

فقد جاء في «شرح القطر» عن الأسماء الموصولة ما يأتي: «... وهي على ضربين: خاصة ومشتركة.

فالخاصة (الّذي) للمذكر، و(التي) للمؤنث، و(اللّذان) لتثنية المذكر، و(اللّتان) لتثنية المؤنث، ويستعملان بالألف رفعا، وبالياء جرا ونصبا، و(الألى) لجمع المذكر، وكذلك (الّذين) وهو بالياء في أحواله كلها، وهذيل وعقيل يقولون: (الّذون) رفعا، و(الّذين) جرا ونصبا، و(اللائي) و(اللّاتي) ولك فيهما إثبات الياء وتركها.

والمشتركة: (من)، و(ما)، و(أي)، و(أل)، و(ذو) و(ذا)، فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع، المذكر من هذا كله والمؤنث، تقول: في (من): يعجبني من جاءك، ومن جاءتك ومن جاءاك ومن جاءتاك، ومن جاءوك، ومن جئنك. وتقول في (ما) لمن قال: اشتريت حمارا، أو أتانا، أو حمارين، أو أتانين، أو حمرا، أو أتنا: أعجبني ما اشتريته، وما اشتريتها، وما اشتريتهما، وما اشتريتهم، وما اشتريتهن، وكذا تفعل في البواقي.

وإنما تكون (أل) موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل، وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب: واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة كالحسن... فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى فهي حرف تعريف.

وإنما تكون (ذو) موصولة في لغة طيء خاصة، تقول: جاءني ذو قام، وسمع من كلام بعضهم: لا وذو في السماء عرشه. وقال شاعرهم — هو سنان بن الفحل الطائي:

فان الماءَ ماءُ أبي وجدّي وبئري ذو حفرت وذو طويت

وإنما تكون (ذا) موصولة بشرط أن يتقدمها (ما) الاستفهامية نحو ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾[1] أو (من) الاستفهامية نحو قوله — هو الأعشى أبو بصير ميمون بن قيس[2]:

وقصيدةٍ تأتي الملوكَ غريبةٌ قد قلتها ليقال: مَنْ ذا قالها

أي: ما الذي أنزل ربكم؟ ومن الّذي قالها؟

فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة، خلافا للكوفيين،

---

(١) النحل، من الآية ٢٤، ٣٠.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ١٤٦.

واستدلوا[١] بقوله — وهو يزيد بن مفرغ الحميري:

عَدَس ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ أمنت وهذا تحملين طليقُ

قالوا: و(هذا) موصول مبتدأ و(تحملين) صلته، والعائد محذوف و(طليق) خبره، والتقدير: والذي تحملينه طليق.

وهذا لا دليل فيه، لجواز أن يكون (ذا) للإشارة، وهو مبتدأ و(طليق) خبره، و(تحملين) جملة حالية، والتقدير: وهذا طليق في حالة كونه محمولا لك، ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها للإشارة، لا موصولة.

فهذا خلاصة القول في تعداد الموصولات: خاصّها، ومشتركها»[٢].

يضاف إلى ذلك أنّه قد وردت عن مطابقة عائد صلة الموصول المشترك لمعناه، أو للفظه أحكام كثيرة في كتاب «الجامع الصغير» لم يرد شيء منها في «شرح القطر»[٣].

هذه فروق بين الكتابين في باب واحد، ولو قارنا بين الكتابين في معظم الأبواب الأخرى لوجدنا مثل هذه الفروق[٤].

بين الجامع الصغير وأوضح المسالك

كتاب «الجامع الصغير» عني فيه ابن هشام بالموضوعات النحوية التي سبق ذكرها. أمّا «أوضح المسالك» فهو شرح لألفية ابن مالك التي لخص فيها موضوعات النحو وجل موضوعات الصرف. ولكن في معظم المباحث المشتركة بين كتابي ابن هشام المذكورين نجد أن ما في «الجامع الصغير» إنما هو مختصر لما في «أوضح المسالك» قد ينقص عنه حينا، أو يزيد عليه حينا آخر حسب انتخابه أو إضافته لما يراه مهما.

ففي «أوضح المسالك» بيّن ابن هشام علامات الاسم الخمس[٥] التي ذكرها ابن مالك في قوله:

بالجرِّ والتنوين والندا وأل ومسندٍ للاسم تمييز حصلْ

وفي «الجامع الصغير» اكتفى بثلاث علامات هي: أل، والتنوين، والإسناد. وأشار لكل نوع من أنواع التنوين الأربعة الخاصة بالاسم بمثال واحد. فقال: «... والتنوين في غير القافية كزيد، وإيه، ومسلمات،

(١) انظر: شرح قطر الندى ١٤٦.
(٢) ابن هشام: شرح قطر الندى ١٤٠—١٤٨.
(٣) سأذكر هذه الأحكام عند المقارنة بين «الجامع الصغير» و «أوضح المسالك».
(٤) جعلت هذه المقارنة بين «الجامع الصغير» و «شرح القطر» دون «شرح الشذور» لأن مشابهة الأول للثاني في الموضوعات والتبويب أكثر.
(٥) انظر: أوضح المسالك ١: ١٢—١٨.

ويومئذ»(١). وهذه الأمثلة هي نفس أمثلة «أوضح المسالك» فالمثال الأول أتي به لتنوين التمكين، والثاني لتنوين التنكير، والثالث لتنوين المقابلة، والرابع لتنوين العوض(٢).

وفي مسألة كسر همزة (إنّ) وفتحها ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» عشرة مواضع لوجوب كسرها. «فالأول — أي وجوب الكسر — في عشرة، وهي أن تقع في الابتداء نحو ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾(٣)، ومنه ﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِم وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٤)، أو تالية لحيث نحو (جلست حيث إن زيدا جالس) أو لإذ كـ(جئتك إذ أنّ زيدا أمير) أو لموصول نحو ﴿ما إن مَفَاتِحَه لَتَنُوءُ﴾(٥) بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو (جاء الذي عندي أنه فاضل) وقولهم: (لا أفعله ما أنّ حراء مكانه) إذ التقدير ما ثبت ذلك، فليست في التقدير تالية للموصول، أو جوابا لقسم نحو ﴿حم والْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾(٦)، أو محكية بالقول نحو ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾(٧)، أو حالا نحو ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾(٨)، أو صفة نحو (مررت برجل إنه فَاضِل) أو بعد عامل علق باللام نحو ﴿واللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُه واللَّهُ يَشْهَدَ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾(٩)، أو خبرا عن اسم ذات نحو (زيد إنه فاضل) ومنه ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفصِلُ بَيْنَهُمْ﴾(١٠).»(١١).

أما في «الجامع الصغير» فإنه اقتصر من ذلك على سبعة (١٢) ذكرها على النحو الآتي: يلزم كسر (إنّ) في الابتداء نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾، ﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾، في أول الصلة نحو ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾ والحالية نحو ﴿وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾، وخبر اسم عين نحو: زيد إنه فاضل، وجواب قسم نحو ﴿حَم، والْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ ومحكية بالقول نحو ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾، وقبل لام معلقة نحو ﴿واللَّهُ يَعْلَم

---

(١) انظر: الجامع الصغير، مخطوطة باريس، الورقة ١.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١: ١٣، ١٤.

(٣) القدر، من الآية ١.

(٤) يونس، من الآية ٦٢.

(٥) القصص، من الآية ٧٦.

(٦) الدخان، الآية ١، ٢، ٣.

(٧) مريم، من الآية ٣٠.

(٨) الأنفال، من الآية ٥.

(٩) المنافقون، من الآية ١.

(١٠) الحج، من الآية ١٧ وأولها (إنّ الذين آمنوا ....) وهو اسم ذات.

(١١) ابن هشام: أوضح المسالك ١: ٢٤١.

(١٢) جاء في «شرح القطر» — ٢٢٥/٢٢٦ — من هذه المواضع أربعة. وفي «شرح الشذور» — ٢٠٤/٢٠٦. تسعة. ولم يرد شيء في «شرح القطر» عن مواضع وجوب الفتح أو جواز الوجهين. أما في «شرح الشذور» — ٢٠٦، ٢٠٧ — ففيه أن مواضع وجوب الفتح ثمانية. وهي نفس المواضع التي جاءت في «أوضح المسالك» — ١: ٢٤٢ — ولم يرد منها في «الجامع الصغير» — الورقة ١٢ ب — إلا ستة. أمّا جواز الوجهين في «أوضح المسالك» — ١: ٢٤٢/٢٤٦ — أنها تسعة، وفي «الجامع الصغير» الورقة ١٢ ب منها سبعة. أحدها لم يرد في «أوضح المسالك» وهو: بعد القول الذي بمعنى الظن والذي استشهد له بقول الفرزدق:

أتقول إنك بالحياة ممتع ... وقد استبحت دم امرىء مستلم

كما أنه ذكر من رجحان الكسر أو الفتح في هذه المواضع ما لم يذكره في «أوضح المسالك» وفي «شذور الذهب» — ٢٠٧/٢٠٨ — من هذه المواضع ثلاثة فقط

إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[١].

ونلاحظ في نص «الجامع الصغير» أن ما به من شواهد وأمثلة هو نفس ما في نص «أوضح المسالك».

وإذا رجعنا إلى باب المبتدأ والخبر في هذين الكتابين نجد أنه قد وردت في «أوضح المسالك» من مسائل هذا الباب ما يأتي[٢]:

١ــ تعريف المبتدأ وبيان رافعه، وأنه قد يجر لفظا بمن أو الباء.

٢ــ بيان متى يتعين أن يكون الوصف في صدر الجملة الاسمية مبتدأ، ومتى يتعين أن يكون خبرا، ومتى يجوز الوجهان.

٣ــ تعريف الخبر، وذكر أنواعه، وما يتحمل من الخبر المفرد الضمير وما لا يتحمل.

٤ــ جملة الخبر التي لا تحتاج إلى رابط، والتي تحتاج إليه، وأنواع هذا الرابط.

٥ــ الخبر ظرفا ومجرورا وبيان أن الخبر في الحقيقة هو متعلقها المحذوف. وتقديره. وأنه لا يخبر بالزمان عن أسماء الذوات إلا إذا حصلت فائدة.

٦ــ ذكر مسوّغات الابتداء بالنكرة.

٧ــ بيان مواضع وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ، ومواضع وجوب تقديمه عليه.

٨ــ ذكر مواضع حذف المبتدأ جوازا، وحذفه وجوبا.

٩ــ ذكر مواضع حذف الخبر جوازا، وحذفه وجوبا.

١٠ــ تعدد الخبر.

وفي كتاب «الجامع الصغير» من هذه المسائل[٣] الآتي:

١ــ تعريف المبتدأ، وبيان رافعه وأنه قد يجر لفظا بالباء.

٢ــ ذكر مسوغات الابتداء بالنكرة، وأن النكرة التي لها مسوغ هي المبتدأ عند سيبويه إذا تقدمت على معرفة.

٣ــ تعريف الخبر، وبيان رافعه، وأنه قد يجر بالباء في غير الإيجاب. وذكر أنواعه وما يتحمل من الخبر المفرد الضمير، وما لا يتحمل.

---

(١) ابن هشام: الجامع الصغير، الورقة ١٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١: ١٣١-١٦٢.

(٣) انظر: الجامع الصغير، مخطوطة باريس، الورقة ٨أ-١٠ب.

٤ — الجملة الواقعة خبرا قد تكون طلبية أو قسمية أو مصدرة بأن أو التنفيس، وما يحتاج منها إلى رابط، وما يحتاج، وأنواع هذا الربط.

٥ — الخبر ظرفا ومجرورا، وما يشترط فيهما، وما يجوز فيه الإخبار بالزمان عن الذات.

٦ — بيان مواضع وجوب تقديم الخبر على المبتدأ، ومواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر.

٧ — تعدد الخبر وحذف كل من المبتدأ والخبر جوازا، وحذفهما معاً.

٨ — ذكر مواضع وجوب حذف الخبر، وبيان متى يستغنى عنه لفظا وتقديرا.

٩ — إعراب المبتدأ الوصف إذا تطابق مع ما بعده.

وإذا قارنا مسائل الباب في الكتابين بعضها ببعض وجدناها تكاد أن تكون واحدة. وأن كتاب «الجامع الصغير» خلا فقط من مسألة: مواضع حذف المبتدأ وجوبا، وتفصيل مواطن حذف كل من المبتدأ والخبر جوازا.

وهناك إلى جانب ذلك من وجوه الخلاف أن بعض المسائل في أحد الكتابين قد زيدت فيها أحكام ليست في الكتاب الآخر.

ومن أمثلة هذه المسائل التي وضح فيها الخلاف في الإحاطة والشمول بين الكتابين مسألة الجملة الواقعة خبرا وروابطها بما هي خبر عنه. فقد جاء عنها في كتاب «الجامع الصغير»[١] الآتي: «ويأتي. أي الخبر — جملة، ولو طلبية أو قسمية، خلافا لثعلب، أو مصدرة بأن، أو بتنفيس على الأصح، ثم إن كانت إياه معنى اكتفى بها، كجملة ضمير الشأن والقصة، وإلا احتاجت لرابط:

١ — إما ضمير مذكور كزيد ضربته، أو مقدر إن جر بمن، كالسمن منوان بدرهم، ويحتمله: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ... الآية﴾[٢]، أو بفي نحو:

ويومٌ نُساءُ ويَوْمٌ نُسَرُ[٣]

أو نُصِب بفعل، نحو ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[٤]

وخالد تحمدُ ساداتُنا[٥]

---

(١) انظر: الجامع الصغير، مخطوطة باريس، الورقة ٨ ب ٩أ.

(٢) الشوري، الآية ٤٣.

(٣) هذا عجز بيت للنمر بن تولب وصدره:

فيوم علينا ويوم لنا

انظر: سيبويه ١: ٤٤، وشواهد الكشاف ٥٣، والدرر ٧٦.

(٤) الحديد، من الآية ١٠ وضبط (كلٌّ) بالرفع قراءة ابن عامر وعبد الوارث انظر: البحر المحيط ٨: ٢١٩.

(٥) في «شرح الجامع الصغير» — الورقة ١٧٤أ: أن ابن الأنباري رواه هكذا:

وخالد تحمد ساداتنا والحق لا يدفع بالباطل

وانظر: حاشية الدسوقي على المغني ٢: ٢٤٣ والبحر المحيط ٢١٩/٨ — ولم ينسب فيهما.

أو بوصف نحو:

غنيُّ نفسٍ العفافُ المغني [1]

٢ — «وإمَّا إشارة، فقيل مطلقا، نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [2]. وقيل: إن كانت للبعيد والمبتدأ موصول أو موصوف نحو ﴿والَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إلاَّ وُسْعَهَا، أُوَلئِكَ أَصْحابُ الْجَنَّةِ﴾ [3].

٣ — «أو إعادة المبتدأ إما بلفظه — والأصح أنه ليس ضعيفا ولا خاصا بالشعر، ولا بموضع التضخيم — نحو ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [4] لإجازتهم: أجل زيد أحرز زيدا. وإمّا بمعناه — عند الأخفش — كزيدٌ جاءني أبو عبدالله.

٤ — أو عطف بالفاء، كزيد يطير الذباب فيغضب، وعن البصريين منعها، وعن هشام الواو كالفاء.

٥ — «قيل: أو عموم نحو زيد نعم الرجل،

فإمّا القتالُ لا قتالَ لديكم [5]

وتلزمهم إجازة: زيد لا رجل في الدار.

٦ — أو شرط كزيد يقوم عمرو إن قام.

٧ — «أو ضمير نائب عن مضاف والضمير نحو ﴿والَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُم... الآية﴾ [6] أي يتربص أزواجهم، قلنا: يحتمل غيره. وهل التقدير: وأزواج الذين، أو مما يتلى حكم الّذين، أو يتربصن بعدهم، أو أزواجهم يتربصن؟ أقوال».

ففي هذات النص نرى ابن هشام قد بيّن حكم وقوع أنواع من الجملة خبرا هي: الجملة الطلبية، والجملة القسمية، والجملة المصدرة بأنّ والجملة المصدرة بحرفي التنفيس. كما أنه إلى جانب ذلك ذكر سبعة

---

(١) هو بتمامه — كما في «شرح الجامع الصغير» الورقة ٧٤ أ —

غنيُّ نفسٍ العفافُ المغني والخائف الإملاقَ لا يستغني

(٢) الأعراف، من الآية ٢٦.

(٣) الأعراف، من لآية ٤٢.

(٤) الحاقة. الآية ١-٢.

(٥) ذكر صاحب «الخزانة» — ١: ٢١٧ أن البيت بتمامه يروى هكذا:

فأمّا القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

وقد نسبه للحارث بن خالد المخزومي، وهو شاهد على أن حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد (إما) ضرورة. وقد حقق آخر البيت بأنه «المواكب» كما جاء في «الأمالي» لابن الشجري — ١: ٢٨٥ — وغيره، انظر: معجم الشواهد ١: ٥٦.

(٦) ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر﴾ البقرة. من الآية ٢٤٠.

أنواع من روابط الجملة بما هي خبر عنه. وأشار إلى حالات وأقوال في كثير منها[1].

أمّا في «أوضح المسالك» فإنه لم يذكر شيئا عن الجملة الطلبية أو القسمية. أو المصدرة بأنّ أو التنفيس. كما أنه اكتفى من الروابط بخمسة أنواع لم يشر فيها إلى ما أشار إليه في «الجامع الصغير» من آراء مختلفة فيها كما تقدم. وكان كل ما ذكره عنها ما يأتي:

«وهو — أي الرابط — إما ضميره — أي المبتدأ مذكورا نحو: زيد قام أبوه، أو مقدرا نحو: السمن منوان بدرهم، أي منه. وقراءة ابن عامر: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ أي وعده.

«أو إشارة إليه نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ إذا قدر: «ذَلِكَ» مبتدأ ثانيا لا تابعا للباس.

« قال الأخفش: أو غيرهما — أي غير الضمير والإشارة — نحو ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[2].

«أو على[3] اسم بلفظه ومعناه نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾، أو على اسم أعم منه نحو: زيد نعم الرجل، وقوله:

فأمّا الصَّبْرُ عنها فلا صبرا»[4]

شواهده

ورد في كتاب «الجامع الصغير» نحو ثلاثمائة وسبعة عشر شاهدا من القرآن الكريم، ومائة وواحد وسبعين شاهدا من الشعر، وعشرة أحاديث.

وهذا القدر من الشواهد في كتاب نحو يدل على أنه ليس متنا من المتون المعهودة، فالشأن في هذه المتون أن تقل فيها الشواهد كما في متن قطر الندى، وشذور الذهب، فإن الشواهد الشعرية في الأول لم تتجاوز ثمانية وعشرين شاهدا تقريبا، أما في الثاني فهي نحو سبعة عشر شاهدا فقط.

شيء آخر في هذه الشواهد هو أنّ كثيرا منها لا نجده في كتب ابن هشام الأخرى مثل:

١ — استشهاده لحذف حرف العلة المبدل همزة في المضارع عند جزمه بقول الشاعر:

[جرِيءٌ مَتَى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بِظُلْمِهِ   سريعاً] وإلاّ يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ[5]

---

(١) ذكر ابن هشام في «المغني» ٢: ٤٩٨—٥٠٢ روابط الجملة بما هي خبر عنه بالتفصيل وأوصل هذه الروابط إلى عشرة. وكثير مما جاء في «الجامع الصغير» عنها إنما هو في «المغني».

(٢) الأعراف، من الآية ١٧٠.

(٣) أي أن يكون الرابط هو اشتمال جملة الخبر على اسم بلفظ المبتدأ ومعناه.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك ١: ١٤٠-١٤١، والبيت بتمامه.

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر   سبيل؟ فأما الصبر عنها فلا صبرا

وهو للرماح بن أبرد انظر: معجم الشواهد ١:١٣٧.

(٥) انظر: الجامع الصغير، بخطوطة باريس، الورقة ٣أ هو لزهير بن أبي سلمى. انظر: ديوانه ٢٤، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٣٢.

٢ــ استشهاده لاستعارة اسم الإشارة المفرد لغيره بقول لبيد:

ولقــد سئمت مــن الحياةِ وطولِهــا وسؤالِ هذا النَّاسِ كيف لبيدُ[١]

٣ــ استشهاده لجر الخبر بالباء في غير الإيجاب بقول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ مــا مَعْنٌ بتاركِ حقِّهِ [ولا مُنْسِيءٌ معــن ولا مُتَيَسِّرُ][٢]

٤ــ استشهاده لربط الجملة الواقعة خبرا بضمير مقدر مجرور بني بقول النمر بن تولب:

[فيــومٌ علينــا ويومٌ لنــا] ويــومٌ نُسَاءُ ويــومٌ نُسَرُّ[٣]

قيمة الجامع الصغير العلمية

ترجع قيمة «الجامع الصغير» في الدرجة الأولى إلى أن صاحبه جعله مختصرا جامعا في إيجاز وشمول للمسائل النحوية يغني عن الكتب المتوسطة، ويمكن حفظه، أو الإلمام بما فيه في وقت قصير. وهو بأسلوبه ومحتواه كتاب للمتخصصين قبل غيرهم فقيمته الكبرى قيمة تعليمية.

وفي الكتاب إلى جانب ذلك زيادات في مواضع كثيرة على ما نجده في «أوضح المسالك» أو ما هو في مستواه من كتب كـ«شرح ابن الناظم» لألفية والده، أو «شرح ابن عقيل» لها.

ومن أمثلة هذه الزيادات:

١ــ ذكر ابن هشام[٤] في «الجامع الصغير» أن المعارف ستة، وأن سادسها هو المضاف لواحد من المعارف الخمسة: الضمير، العلم، الإشارة، الموصول، المعرف بأل. وأشار إلى أن من النوع السادس هذا: أجمع وأخواته. وقد علق الشارح[٥] على هذه العبارة بأن: أجمع وأخواته مضافة إلى مضمر ملتزم حذفه.

٢ ــ الاسم الموصول يحتاج إلى صلة وعائد مطابق له. وإذا كان الموصول مشتركا فتجوز مراعاة لفظه ومراعاة معناه، ومراعاة اللفظ أرجح إلا إذا كان الموصول (أل) فتجب مراعاة المعنى. هذه مسألة ذكرتها بعض الكتب التي سبقت الإشارة إليها[٦]. ولكن «الجامع الصغير» زاد في تفاصيلها وأوردها كما يأتي:

---

(١) انظر: الجامع الصغير مخطوطة باريس الورقة ٥ب. وانظر: ديوان لبيد ٣٥.

(٢) انظر: المصدر السابق، الورقة ٨ب، وشرح الجامع الصغير، الورقة ٧٠ ب وانظر ص ٢٤٦ من هذا البحث.

(٣) انظر: الجامع الصغير، الورقة ٨ ب، وص ٢٥٦ من هذا البحث.

(٤) انظر: الجامع الصغير، مخطوطة باريس، الورقة ٣ ب.

(٥) انظر: شرح الجامع الصغير الورقة ٢٩ ب.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم ٣٣.

«ومراعاة معنى الموصول المشترك واجبة إن كان (أل)، أو ألبست مراعاة اللفظ كأعط من سألك لا من سألتك. وراجحة إن عضدها سابق نحو:

وإن من النِسْوانِ من هي رَوْضَةٌ[1]

ومرجوحة فيما اتصل[2] بالموصول نحو:

لما نسجتها من جنوب وشمأل[3]

«ويجتمع الحملان[4]، فتقديم مراعاة اللفظ نحو ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ.. الآية[5]﴾ أولى من تأخيرها نحو:

أأنت الهلاليّ الذي كنت مرة   سمعنا به[6].....

«ويمتنع ما أدّى إلى مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه نحو: من كانا يقومان أخواك، بخلاف نحو ﴿إلاَّ مَنْ كان هُوداً﴾[7] أو إلى إيقاع ما لا يؤنث بالتاء من وصف خاص بالمذكر على المؤنث، أو بالعكس، نحو: من

---

(١) في «شرح الجامع الصغير». الورقة ٥١ ب أن البيت بتمامه

وإن من النسوان من هي روضة   تهيج الرياض مثلها ونفوح

وقد جاء في «اللسان». مادة صرق. عند هذا البيت ماياتي:

«وقال ثعلب: الصَّرَنْقَحُ: الشديد الخصومة والصوت. وأنشد لجران العود في وصف نساء ذكرهن في شعره فقال:

إن من النسوان من هي روضة   تهيج الرياض قُبْلَها وَتَصَوَّحُ
وَمِنهن غلّ مُقْفَلٌ ما يفكّه   من الناس إلا الأحوذيّ الصَّرَنْقَحُ
وفي التهذيب   إلا الشَّحْشَحان الصرنقح

(٢) في المصدر السابق، الورقة ٥٢. أن هذه العبارة فيها غموض جعل بعضهم يفسر: «ما اتصل» بالصلة القريبة من الموصول. أي مقابل البعيدة عنه. وقد علق الشارح على ذلك بأن المراد: هو صلة الموصول في غير حالتي: وجوب مراعاة المعنى. أو رجحانها فتكون مراعاة اللفظ أرجح. وأنّ هذا ما صرح به في كتب القوم كالارتشاف وغيره.

(٣) قاله امرىء القيس في معلقته وهو بتمامه:

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها   لما نسجتها من جنوب وشمأل

انظر: ديوانه ٨.

(٤) اي الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في عبارة واحدة.

(٥) البقرة، من الآية ١١٢ وتمامها ﴿... وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾.

(٦) ورد في شرح الجامع الصغير، الورقة ٥٢ ب هذا الشاهد كمايلي:

لأنت الهلالي الذي كنت مرة   سمعنا به والأرحبيّ المعلّف

وقد علق الشارح: بأن في التمثيل بهذا البيت نظر. لأن (الذي) ليس من الموصولات المشتركة؛ ثم استدرك: بأنه ربما مثل به بالنسبة إلى العائد: وأن مثله في ذلك قول بعض الأنصار:

نحن الذين بايعوا محمدا   على الجهاد ما بقينا أبدا

وفي «الهمع». ١: ٨٧ وردت روايته هكذا:

أأنت الهلالي الذي كنت مرة   سمعنا به والأرحبيّ المهلب

(٧) البقرة، من الآية ١١١.

كانت أحمر أو شيخا جاريتك، ومن كان حمراء أو عجوزا أمتك...»[١].

٣ــ لم تشترط الكتب التي سبقت الإشارة إليها لعمل المصدر إلا صحة حلول أن والفعل، أو ما والفعل محله[٢]. ولكن في «الجامع الصغير» اشترط ابن هشام لذلك ثمانية شروط فقال[٣]: «... ويعمل ــ أي المصدر ــ عمل فعله: إن صح حلول فعل أن أو ما محله، ولم يكن مصغرا، ولا مضمرا، ولا محدودا، ولا منعوتا قبل العمل، ولا محذوفا، ولا مفصولا من المعمول، أو مؤخرا عنه..»[٤].

٤ــ وجاء في «الجامع الصغير»[٥] أن صاحب الحال قد يكون مفعولا به ولو منادى على الأصح واستشهد له بقول الشاعر:

يا أيها الربع مبكيًا بساحته[٦]

وذكر أنه قد يحذف نحو ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾[٧]... وقد تجر الحال في النفي بباء زائدة نحو:

فما انبعثتُ بمزءودٍ ولاَ وَكَلِ[٨]

٥ــ وفي هذا الكتاب بيان لعمل اسم التفضيل في المفعول والفاعل. فقد أشار مؤلفه[٩] إلى أنّه إذا كان اسم التفضيل مبنيا من فعل قاصر فإنه يعدّى للمفعول بما يعدى به فعله، وإذا كان مبنيا من فعل متعد عدّي باللام إلا أن أفهم علما أو جهلا فيكون تعديه بالباء، أو دل على حب أو بغض فيكون بالى للفاعل، وباللّام للمفعول.

وفي «الجامع الصغير» من الشواهد ما لا نجده في كتب ابن هشام الأخرى. وقد ذكرت بعض نماذج منها في هذا الجزء من البحث وفي الجزء الذي تقدّمه.

---

(١) ابن هشام: الجامع الصغير، مخطوطة باريس، الورقة ٦ ب.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم ١٦٠، وأوضح المسالك ٢: ٢٤١، وشرح ابن عقيل ٢: ٩٣، ٩٤.

(٣) ابن هشام: الجامع الصغير مخطوطة باريس. الورقة ٢٧ أ.

(٤) وقد ذكر ابن هشام هذه الشروط الثمانية لعمل المصدر في «شرح القطر» ٣٦٦ ــ ٣٧٤.

(٥) انظر: مخطوطة باريس، الورقة ٢١ب، ٢٢أ، ٢٣أ.

(٦) في شرح الجامع ــ الورقة ٨١ أب ــ أن البيت بتمامه:

يا أيها الربع مبكيا بساحته ... كم قد بذلت لمن وافاك أفراحا

(٧) الفرقان من الآية ٤١.

(٨) في «شرح الجامع الصغير»، الورقة ١٨٢ أ، ورد البيت كاملا هكذا:

كائن دعيت إلى بأساء داهمة ... فما انبعثت بمزءود ولا وكل

انظر: ص ٢٤٧ من هذا البحث.

(٩) الجامع الصغير، مخطوطة باريس، الورقة ٢٨ ب ٢٩أ.

مخطوطاته

المعروف من مخطوطات «الجامع الصغير» أربع نسخ هي:

١ ـــ مخطوطة المكتبة التيمورية

تم نسخها عام ٧٤٩هـ بخط تلميذ المؤلف محمد بن علي بن مسعود الشافعي الشهير بابن الملاح الطرابلسي، وقوبلت وصححت على المؤلف. فقد جاء في آخرها:

«تمت والحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. علّقها لنفسه الفقير المعترف بالتقصير، الراجي رحمة ربه القدير، محمد بن علي بن مسعود بن أبي الحسن الشافعي الشهير بابن الملاح الطرابلسي الشامي في شهر ربيع الآخر سنة تسع وأربعين وسبعمائة بالقاهرة المحروسة، وحسبنا الله ونعم الوكيل.»

وبالهامش الأيمن من هذه الصفحة جاء ما يأتي:

«بلغت مقابلة ... وتصحيحا على مؤلفها شيخنا الإمام العلامة جمال الدين أبي محمد عبدالله ابن هشام الأنصاري، نفع الله تعالى به، وفسّح في أجله، وختم له بخير. وكان أصله بيده وذلك في مجالس آخرها أحد أيام العشر الوسط من جمادى الأولى سنة تسع وأربعين وسبعمائة، يقرأها كاتبها بنفسه».

ويلي ذلك ـــ بالهامش الأيمن وبأسفل الصفحة ـــ إجازة بخط المؤلف جاء فيها:

«قرأ كاتب هذه المقدمة المسماة بالجامع جميعها خلا قليلا من أواخرها ـــ فسمعه عليّ يقرأه الشيخ برهان الدين الآمدي ـــ كاتبها الفقيه الفاضل النحرير المحصّل محب الدين أبو عبدالله محمد الشافعي الطرابلسي أدام الله إقباله، وختم بالصالحات أعماله، وكثر في المسلمين أمثاله. وقد أذنت لصاحبه الشيخ برهان الدين المذكور نفع الله ببركته. وأذنت لهما أيضا أن يرويا عني مقدمتي الأخرى المسمّاة بشذور الذهب في معرفة كلام العرب بشرطه المعتبر عند أهله. والله تعالى المسئول أن ينفعني وإياهما بذلك دينا ودنيا. وأن يجمعني وإياهما في دار كرامته في المعز الأسمى إنه سميع قريب. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. وكتب عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري غفر الله ذنوبه، وستر عيوبه، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا».

فهذه المخطوطة هي أقدم المعروف من مخطوطات هذا الكتاب، وهي منقولة من نسخة المؤلف، ومقابلة عليها مقروءة عليه، ومختومة بإجازة منه بخطه، ومضبوطة ضبطا كاملا من أولها إلى آخرها.

إلا أنني لاحظت أن هذه المخطوطة بها نقص في بعض النصوص عن الموجود في ثلاث مخطوطات أخر: هي: مخطوطة الشارح[1] ومخطوطة المكتبة الأهلية بباريس، ومخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة — المطبوعة —.

ومن أمثلة ذلك أنّه جاء في هذه المخطوطات الثلاث في أول باب إن وأخواتها ما يأتي:

«باب: يعمل عكس عمل كان ستة: إن وأنّ للتوكيد، ولكن للاستدراك، وكأن للتشبيه المؤكد، أو الظن، وليت للتمني، ولعل إما للترجي والإشفاق **كعسى، فلذلك قد يقترن خبرها بأن كعسى كقوله**[2])

لعلَّكَ يوما أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ

وقد تعمل عسى عملها، كقوله[3]:

فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلّها

وإما للتعليل **كاللام فلذلك جرّت بها عقيل**. ولا يتقدمهنّ معمولها مطلقا ولا يتوسط خبرهن إلا ظرفا أو مجرورا...»[4].

أما ما جاء في مخطوطة التيمورية في الموضع المذكور فهو:

«باب تعمل عكس كان ستة: إن وأن للتأكيد، ولكنّ للاستدراك، وكأن للتشبيه أو الظن، وليت للتمني، ولعل للترجي أو الإشفاق أو التعليل ولا يتقدمهن معمولهن مطلقا، ولا يتوسط خبرهن إلا ظرفا أو مجرورا..»[5].

فالكلمات المميزة بالأسود الثقيل في النص الأوّل —وكلها تقريبا خاص بتفصيل في أحكام لعلّ — غير موجودة في نص مخطوطة التيمورية.

---

(١) قال عنها في شرحه، الورقة ٨أ: «وكأن المصنف رام التخلص عن ذلك بتأنيث (مقترن) كما في الأم الموجودة عندنا وهي مكتوبة بخط العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد الأميوطي، وذكر أنه مكتوبة على أصل المصنف، التي هي خطه، لكنها غير مقابلة بها».. والأميوطي هذا هو تلميذ ابن هشام وله مختصر شرح بانت سعاد لابن هشام. وقد توفى عام ٧٩٠هـ انظر: ابن هشام في كتابه المغني ١٧، رسالة ماجستير— مخطوطة— لعلي فودة.

(٢) البيت بتمامه روى هكذا:

لعلك يوما أن تلم ملمة ... عليك من اللائي يدعنك أجدعا

وهو لمتمم بن نويرة الصحابي: انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ٢: ٥٦٥/٥٦٧، والخزانة ٢:٤٣٣، والمفضليات ٢٧٠.

(٣) القائل: صخر بن جعد الخضري، وهو بتمامه:

فقلت: عساها نار كأس وعلّها ... تشكي فآتي نحوها فأعودها

انظر: شرح شواهد المغني ١:٤٤٧.

(٤) ابن هشام: الجامع الصغير، المخطوطة الأم بشرح الجامع الصغير، الورقة ٩٧أ—٩٩أ، ومخطوطة باريس، الورقة ١١ب، ومخطوطة مكتبة عارف حكمت المطبوعة ص ٣٠.

(٥) المصدر السابق، مخطوطة التيمورية، الورقة ١٣ أ.

وفي هذا الباب أيضا جاء في مخطوطة الشارح ومخطوطتي المكتبة الأهلية بباريس، ومكتبة عارف حكمت — المطبوعة — عن خبر (أن) المخففة وعن (كأن) المخفّفة واسمها وخبرها ما يأتي:

«... وكون خبرها — أي أن المخففة — جملة مفصولة — إن كانت فعلية فعلها متصرف غير دعاء — بقد، أو تنفيس، أو لا، أو لم، أو لن، أو لو، أو ربّ، أو أداة شرط نحو ﴿لِيُعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾[1]، ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾[2]، ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِم قَوْلاً﴾[3]، ﴿أَيحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[4]، ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾[5]، ﴿وأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾[6]، ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إذا سَمِعْتم﴾[7] وقوله:

تيقنت أنْ رب امريء خيل خائنــا أمــين، وخــوّان يخــال أمينــا

بخلاف نحو ﴿ وآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[8]، ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أجَلُهم﴾[9]، ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ في النَّارِ﴾[10] وشذّ نحو:

علموا أَنْ يؤملون فجادوا[11]

«وإذا خففت كأن قلّ ذكر اسمها، وإفراد خبرها، ولزم انفصال الفعل منها بلم أو قد نحو قوله:

كأنّ وَرِيدَيْهِ رِشاءُ خُلْبِ[12]

---

(١) الجنّ، من الآية ٢٨.

(٢) المزمل، من الآية ٢٠.

(٣) طه، من الآية ٨٩.

(٤) البلد، الآية ٥.

(٥) البلد، الآية ٧.

(٦) الجنّ، من الآية ١٦.

(٧) النساء، من الآية ١٤٠.

(٨) يونس، من الآية ١٠.

(٩) الأعراف، من الآية ١٨٥.

(١٠) النمل، من الآية ٨.

(١١) البيت بتمامه:

علمــوا أن يؤمّــلون فجــادوا قبــل أن يسألــوا بأعظــم سـؤل

انظر: شرح التصريح ١:٢٣٣.

(١٢) قائله: رؤبة بن العجاج، وهو هكذا بإفراد رشاء في كتاب سيبويه ١:٤٨٠ وأجاز فيه أيضا:

كأن وريداه رشاءا خلب

وقد خطأ صاحب الخزانة ٤:٣٥٨ رواية الإفراد وقال إن الصواب:

كأن وريديه رشاءا خلب

بالتثنية، لأنه خبر عن مثنى، وقد رد عليه بأنه يجوز أن يخبر عن المثنى بالمفرد. انظر «كتاب سيبويه» تحقيق عبد السلام هارون ٣:١٦٤.

وقوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[١] وقوله[٢]:

لا يهولنّك اصطلاء لظى الحـرب فمحذورها كأنْ قد ألمّا[٣]

وجاء في مخطوطة التيمورية في نفس الموضع ما يأتي:

«...وكون خبرها — أي أنْ المخفّفة — جملة مفصولة — إن كانت فعلية فعلها متصرف غير دعاء — بقد، أو تنفيس، أو لا، أو لم، أو لن، أو لو، أو ربّ، أو حرف شرط. أو كأنْ قل ذكر اسمها، وإفراد خبرها، ولزم انفصال الفعل منها بلم، أو قد...»[٤].

فما طبع بالأسود الثقيل في النص الأول — وكله تقريبا شواهد للأحكام المذكورة به — موجود في المخطوطات الثلاث: مخطوطة الشارح، ومخطوطتي باريس، وعارف حكمت. وغير موجود في مخطوطة التيمورية.

واختلاف النصوص — بهذه الصورة الواضحة في موضعين من باب واحد — بين النسخ الثلاث وبين نسخة التيمورية يطرح علينا سؤالا هو: **ما مدى قيمة ما ورد في نهاية نسخة التيمورية، من أنها نقلت من نسخة المؤلف، وقوبلت عليها مقروءة عليه، ومن ختمها بإجازة منه بخطه؟ أو ما مدى صحة الزيادات المشار إليها في المخطوطات الثلاث الأخرى مع القطع بأن أصلها ليس واحدا[٥] وقد اتفقت جميعا على هذه الزيادات؟**

يمكن أن يقال في تعليل هذا الاختلاف أنه يحتمل أن يكون كتاب «الجامع الصغير» قد خضع للتنقيح والزيادة من قبل مؤلفه. وما جاء في مخطوطة التيمورية هو الكتاب في صورته الأولى. ثم تناول المصنف بعد ذلك كتابه بالإضافة إليه على الوجه الذي نراه في المخطوطات الثلاث الأخرى. وقد عهد عن ابن هشام عودته إلى بعض مؤلفاته بالزيادة كما فعل في كتاب «المغني»[٦].

---

(١) يونس، من الآية ٢٤.

(٢) قائله غير معروف، انظر: معجم الشواهد ١: ٣٣٨.

(٣) ابن هشام: الجامع الصغير، مخطوطة الشارح الأم. الورقة ١٠١—١٠٢أ، مخطوطة باريس. الورقة ١٢أ، مخطوطة مكتبة عارف حكمت المطبوعة ٣١—٣٢.

(٤) انظر: الجامع الصغير، مخطوطة التيمورية، الورقة ١٣ ب.

(٥) مخطوطة الشارح بخط تلميذ المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد الأميوطي المتوفي ٧٩٠ هـ مكتوبة على أصل المؤلف التي هي بخطه كما سبق بيانه. ومخطوطة عارف حكمت منقولة عن نسخة نقلت عن أخرى بخط يس العليمي ومقابلة بها.

(٦) انظر: المغني ٢: ٧٠٠ ورسالة «ابن هشام في كتابه المغني»، مخطوطة. لعلي فودة ٣٨—٣٩.

عنوان «الجامع الصغير» مخطوطة التيمورية

ومخطوطة التيمورية تقع في ٣٨ ورقة[١] قياس ١٥×٢٠سم، وعلى وجه الورقة الأولى اسم الكتاب مع الإشارة إلى أنه مقروء على مؤلفه، وفي آخره خطه، وأن هذا الكتاب ضمن مجموعة بها ثلاثة كتب أخرى، وعلى الورقة الثانية ووجه الثالثة فهرس بموضوعات الكتاب. وهذه المخطوطة برقم ٦٦٩ نحو بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

٢ــ مخطوطة المكتبة الأهلية بباريس

تقع هذه المخطوطة في نحو ٤٠ ورقة، ومسطرتها ١٥ سطرا، وكلمات السطر نحو عشر كلمات وهي برقم ٤١٥٩ وفي آخرها: أنه تمت كتابتها في السابع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ٩٠٤هـ. وناسخها غير معروف وعلى الصفحات الخمس الأولى تعليقات كثيرة على الهوامش وبين معظم السطور.

وهذه المخطوطة هي أقدم المخطوطات بعد مخطوطتي التيمورية والشارح، ونصوصها ــ بصفة عامة ــ أكمل وأدق من مخطوطتي التيمورية وعارف حكمت وأقرب لمخطوطة الشارح. وقد سبقت بعض أمثلة[٢] لذلك. ومن هذه الأمثلة أيضا ما ورد فيها عن بعض صور التنازع وهو: «... وإذا احتيج إلى ضمير مخبر به عما يخالف المفسِّر أظهر، **كظننت وظنّاني قائما الزيدين قائمين**..»[٣].

فالتمثيل لهذه الصورة ورد أيضا في نسخة الشارح[٤]، ولكنه لم يرد في نسختي التيمورية[٥] وعارف حكمت[٦].

لهذه الأسباب ولأن مصورتها ــ أي مخطوطة باريس ــ لديّ جيدة جدا كان اعتمادي عليها في دراسة هذا الكتاب.

٣ــ مخطوطة طنطا

في مكتبة المسجد الأحمدي بطنطا نسخة كتبت سنة ٩٩٦هـ في ٨٠ صفحة قياس ٢١×١٥ برقم حـ٦٨، د٩٩[٧].

٤ــ مخطوطة مكتبة عارف حكمت

في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة نسخة من كتاب «الجامع الصغير» برقم ٣٩ نحو، عدد صفحاتها

---

(١) باحتساب ورقة العنوان وورقتي الفهرس التي لم يحتسبها مفهرس المخطوطة وقال: إنها تقع في ٧٠ صفحة.

(٢) انظر ص ٢٤٥ من هذا البحث.

(٣) الجامع الصغير، مخطوطة باريس. الورقة ١٦ ب.

(٤) انظر: شرح الجامع الصغير، مخطوط، الورقة ١٤١ب.

(٥) انظر: الجامع الصغير، مخطوطة التيمورية، الورقة ١٧ ب.

(٦) انظر: مخطوطة عارف حكمت المطبوعة، ٤٤.

(٧) فهرس المكتبة الأحمدية ١٠٢.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم علقها لنفسه الفقير المعروف بالتقصير [illegible]

[illegible] الشافعي [illegible]

الثاني في شهر ربيع الآخر سنة تسع وأربعين وسبعمائة بالقاهرة [illegible]

وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل

[illegible]

كاتبها الفقير العاجز [illegible]

[illegible]

الصفحة الأخيرة من «الجامع الصغير»

مخطوطة التيمورية



صفحة «عنوان الجامع الصغير»
مخطوطة المكتبة الأهلية بباريس

٩٤ قياس ٢٥×١٤، كتبت سنة ١١٠٨هـ بخط فارسي، وكاتبها محمد بردوسي زاده.

— وقد جاء في نهاية المخطوطة أنّ كاتبها فرغ من مقابلتها سنة ١١٠٩هـ بنسخة مكتوبة من نسخة هي بخط الشيخ ياسين[١].

فهذه المخطوطة أحدث من مخطوطة التيمورية، ومخطوطة الشارح، ومخطوطة المكتبة الأهلية بباريس.

نشره

١ — نشر مخطوطة عارف حكمت

نشر هذه المخطوطة محمد شريف سعيد الزيبق المدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٢٨٨هـ/١٩٦٨م. وقد قدّم لها بمقدمة في ست صفحات ترجم فيها لابن هشام وتحدث عن هذه المخطوطة وقيمتها، وعن عمله في تحقيقها الذي كان أهمه:

١ — أنه حاول تصحيح النص.

٢ — تمم نحو ١٢٥ شاهداً من شواهده الشعرية.

٣ — بيّن مواطن الآيات المستشهد بها من سور القرآن الكريم.

٤ — وضع لبعض الأبواب والفصول عناوين مميزة بقوسين دلالة على زيادتها.

وأهم من ذلك كله أن نشر الكتاب يسر للكثيرين الاطلاع عليه، وعرّف به من لا يعرفه فأفاد بعمله هذا فائدة كبيرة يستحق عليها الشكر والتقدير والمثوبة من الله.

وقد لاحظت على تحقيق هذه المخطوطة ما يأتي:

١ — أن اعتماد الناشر في تحقيقه على مخطوطة عارف حكمت وحدها ترك في عمله جوانب من النقص في النصوص أو الخطأ فيها كان يمكن تدراك بعض منها — على الأقل — لو يسر له الاطلاع على مخطوطة التيمورية مثلا، ولكن يبدو أنّه لم يكن يعلم بوجود هذه المخطوطة، لأنّه لم يشر إليها في مقدمته وإنما أشار إلى مخطوطة باريس[٢] فقط. ومن أمثلة هذا النقص ما سبقت الإشارة إليه في الصفحة الأولى من بحثنا حول هذا الكتاب في موضوع الكلمة وأقسامها. ومن أمثلته أيضا:

ا — ما ورد فيه عن إعراب ما سمي به من مثنى أو جمع فإنه قد جاء به: «وما سمي به من مثنى أو

---

(١) الجامع الصغير — طبعة دمشق — ص ١١٢.

(٢) انظر مقدمة الناشر ص و.

جمع تصحيح بقي بحاله، وقد يجري المثنى مجرى عثمان، وجمع المذكر مجرى الحين أو الدون (... آدهادون)...[1]». وصحة ما كتبه بين القوسين هو: أو هارون[2].

ب — ما ورد في أول باب المفعول المطلق فإنه جاء به «المفعول المطلق، وهو مصدر فضلة، سلط عليه عامل من معناه، لتوكيده، أو بيان نوعه، أو عدده.

ومنه التأكيدي، نحو ﴿لاَ أعذّبه أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ﴾[3].

وآلت حلفة[4]

﴿واللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾[5].

ومنه العدديّ، نحو: ضربته سوطا، ﴿فَاجْلدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[6].

ومنه النوعي، (نحو) ﴿فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[7]...»[8].

وظاهر أن كلمة (ومنه) — في قوله: ومنه التأكيدي... **ومنه العددي... ومنه النوعي** ! خطأ — لأنه ذكر أقسام المفعول المطلق الثلاثة قبل ذلك، وهذه محمولة عليها، وصحة الكلمة معها هو: (ومن)[9].

جـ — ومن التصحيفات أيضا ما جاء في باب العلم: «وقد ينكر العلم، كلا قريش بعد اليوم، ويجب ذلك إن ثنى أو جمع فيجر بأل»[10] وصحتها فيجبر بأل[11].

د — ومن هذه التصحيفات ما جاء في باب الإشارة. «... وللقريب ذي اللام لعظمة المشير نحو ﴿ومَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[12]...»[13].

---

(١) الجامع الصغير. طبعة دمشق. ص ٤.

(٢) انظر مخطوطة باريس. الورقة ٢ ب. وشرح الجامع الصغير. الورقة ٢٠ب.

(٣) المائدة. من الآية ١١٥.

(٤) لامرىء القيس. وهو بتمامه:

ويوما على ظهر الكثيب تعذرت   علي وآلت حلفة لم تحلّل

انظر: ديوانه ١٢.

(٥) نوح. الآية ١٧.

(٦) النور. من الآية ٤.

(٧) النساء. من الآية ١٢٩.

(٨) الجامع الصغير. طبعة دمشق، ٥٥.

(٩) انظر مخطوطة التيمورية، الورقة ٢١، ومخطوطة الشارح، الورقة ١٦٧ب–١٦٨أ، ومخطوطة باريس، الورقة ٢٠أ.

(١٠) الجامع الصغير، طبعة دمشق، ١٠.

(١١) انظر: مخطوطة التيمورية، الورقة ٦ب، ومخطوطة الشارح، الورقة ٤٠ب، ومخطوطة باريس، الورقة ٥أ.

(١٢) طه، الآية ١٧.

(١٣) الجامع الصغير، طبعة دمشق، ١١.

وصحتها. وللقريب ذو اللام[1].

٢ــ هناك عدد كبير من الشواهد لم يتممه المحقق[2] وقد كتب بعضه كمثال نثري لا كشاهد شعري[3]. و«شرح الجامع الصغير» فيه إتمام لهذه الشواهد كلها.

٣ــ في الجملة الواقعة خبرا المحذوف رابطها بالمبتدأ استشهد ابن هشام بقراءة ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ برفع كلمة (كل). وقد ذكر المحقق أنها من الآية ٩٥ بسورة النساء[4]. وهذا خطأ، لأن هذه القراءة إنما هي لآية سورة الحديد رقم ١٠. وهي قراءة ابن عامر، ولم يقرأ بها آية النساء. وابن هشام بين ذلك في كتابه: «المغني»[5].

٤ــ كتب بعض النصوص بطريقة فيها إخلال بالمعنى كما في النص الآتي:

«وتقدر الضمة والفتحة في نحو يخشى، والضمة في نحو يدعو ويرمي، والواو في نحو مسلميّ رفعا، والنون في نحو لتضربَانٍّ، ولتضرُبُنَّ، ولتضرِبِنَّ، مطلقا. ولتضرِبُنْ، ولَتَضْرِبِنْ وصلا، **أما في الوقف فتحذف نون التوكيد فترجع نون الرفع.**

والواو والياء والسكون في نحو ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾[6]...»[7].

والصواب الذي يقتضيه المعنى في كتابه ما طبع بالأسود الثقيل هو:

«... أما في الوقف فتحذف نون التوكيد فترجع نون الرفع والواو والياء.

«والسكون[8] في نحو ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾...»

٢ــ نشر مخطوطة التيمورية

تحقيق النسخة التيمورية كان القسم الثاني من رسالة الدكتوراه لأحمد الهرميل المدرس بكلية التربية (جامعة المنوفية ــ شبين الكوم) وقد صدر الكتاب بهذا التحقيق ضمن سلسلة روائع التراث اللغوي (١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠) ــ مكتبة الخانجي بالقاهرة. والمحقق بذل جهدا طيبا في هذه النشرة. وقد ذكر بحثي هذا (مخطوطاً) في مراجعه ولكنه لم يحدد مواطن الاستفادة فيها استفاده منه !!!

---

(١) انظر: مخطوطة التيمورية، الورقة ٧أ، ومخطوطة الشارح، الورقة ٤٣أ، ومخطوطة باريس، الورقة ٥ب.

(٢) انظر: الجامع الصغير، طبعة دمشق ٥، ١٥، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٤٣، ٥٠، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٨٢، ٨٣، ٩٢، ٩٦.

(٣) المصدر لسابق ٢٢.

(٤) المصدر السابق ٢٢.

(٥) انظر: المغني ٢:٤٩٨.

(٦) الأنعام، من الآية ٣٩.

(٧) الجامع الصغير، طبعة دمشق، ٦.

(٨) أي: يقدر السكون على همزة (يشأ) التي حركت بالكسره للتخلص من التقاء الساكنين.

السراج المنير شرح الجامع الصغير

تأليف إسماعيل ابن إبراهيم العلوي اليمني

وهو شرح كبير جدا. منه مخطوطة بالمكتبة الأهلية بباريس برقم ٤١٦٠ — لديّ مصورتها — تقع في ٣٤٤ ورقة، مسطرتها ٣٢ سطرا، وكلمات السطر نحو ست عشرة كلمة. وقد جاء في أولها بعد البسملة والاستعانة:

«الحمد لله الموفق لنصب عوامل الفكر إلى نحو كلامه المفيد. اللهم لرفع قواعد الشكر على مباني كلمة التوحيد...

وإن مصنفات الشيخ الإمام مالك زمام البراعة، في هذه الصناعة. أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري المصري — رحمه الله — تحل من تلك التصانيف محل الصدور من المواكب، والبدور من الكواكب، لقوة عارضته في التحرير، ونصاعة عبارته في التقرير. وإن مختصره الموسوم بـ«الجامع الصغير»، يجري من سائرها مجرى الروح في الأبدان، والعين في الإنسان، للطافة حجمه، وضخامة علمه، إلا أنه ليس له شرح يشرح صدرا، ويروي منه كبدا حرّا... وكنت قد عنيت به حفظا، وصرفت آونة من العمر إلى حلّه معنى ولفظا. فرأيت مع ما يهمني وضع تعليق عليه يشرح من مدلول لفظه مراده، ويسرّح من مضمون معناه مفاده.. بيد أنّي سميته «السراج المنير للجامع الصغير» وهذا حين آخذ فيه».

وكلمات «الجامع الصغير» — في نسخة باريس — ممزوجة بالشرح مميزة عنها ببروزها بروزا قليلا يحتاج إلى تأمل لإدراكها.

وفي نهاية هذه النسخة قال الشارح: «... وقد انتهى ما يسره الله الكريم من هذا التعليق، مستوليا من فن الإعراب على الأمد الأقصى في التحقيق، آتيا على النهج الذي يرتضيه الماهرون، وإن سخطه القاصرون، وعلى الوجه الذي يستقبله الكملة، وإن تولّى عنه الجهلة. والمسئول ممن كرم طبعه، ومال عن منبت الحسد نبعه، أن يغتفر ما طغى به القلم، أو زلت به القدم، في جنب ما أنحلته إيّاه من الفوائد، وقيدته له من الشوارد، وأرحته من التعب، وصيّرت القاصي يناديه من كثب... تم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وكان الفراغ من هذا الشرح المبارك وهو «شرح الجامع الصغير» لابن هشام في يوم الخميس المبارك ثاني عشر جمادى الأولى من شهور سنة خمس وخمسين وألف. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أبدا إلى يوم الدين.

وعلى الهامش الأيمن للصفحة الأخيرة التي بها الكلام السابق ورد ما يأتي:

«وجدت بالأصل المقابل عليه ما لفظ حكايته: قال مؤلفه: فرغت من زبر هذه النسخة عشية الأحد

رابع شهر محرم سنة ٩٣٢ من الهجرة النبوية... على صاحبها أفضل الصلاة والسلام. وفيه بالحكاية عن الأصل المنقول منه. كتبه إسماعيل بن إبراهيم بن إسماعيل العلوي حامدا مصليا، انتهى بحروفه ولله الحمد والمنة...!!!

قيمة هذا الشرح

يمكن أن أوجز قيمة كتاب «السراج المنير شرح الجامع الصغير» فيما يأتي:

١ — بسط ما أجمله ابن هشام في كتاب «الجامع الصغير» وبيان مرامي إشاراته المركزة الشاملة وإيضاح عباراته الغامضة. وأكبر مظاهر هذا البسط وأوضح أدلته هو حجم الشرح، أما تحديد إشارات ابن هشام في هذا الكتاب والكشف عن غموض عباراته فقد سبقت بعض أمثله[1]. وهذا هو الشأن في الشروح التي تتولى تفسير المتون.

٢ — تكملته شواهد «الجامع» الشعرية. فابن هشام في هذه الشواهد كلّها إلا قليلا جدا كان يكتفي بذكر موطن الشاهد فقط. فجاء الشارح وأكمل هذه الشواهد ونسب الكثير منها إلى أصحابها وقد تقدمت أيضا بعض نماذج من هذا[2].

٣ — الإشارة إلى ما قاله ابن هشام في المسألة الواحدة بكتبه المختلفة وبخاصة «المغني» فهو يذكره في المباحث المشتركة بينه وبين كتاب «الجامع الصغير»؛ من ذلك أنّ ابن هشام ذكر في الكتاب الأخير[3] — بإجمال — شروط ضمير الفصل، وفائدته، وحكمه. فجاء الشارح واعتمد في الدرجة الأولى على «المغني» في بسط ما أجمله ابن هشام[4]. واحتكم إليه في تصحيح عبارة وردت في «الجامع الصغير» فإن ابن هشام قال به عن موضع ضمير الفصل: «إنه بحسب ما قبله عند الكسائي، وما بعده عند الفراء». فعلق الشارح على ذلك بقوله: «وهذا النقل انقلب على المصنف سهوا، وصوابه ما قاله في «المغني» كغيره: بحسب ما بعده عند الكسائي، وما قبله عند الفراء»[5]. وقد ذكر «شرح اللمحة» أيضا عدة مرات في هذا الموضوع.

٤ — كشفه عن عدد من مصادر جانب كبير من آراء ابن هشام ككتاب سيبويه، وكتب المبرد، والفارسي، وابن مالك، وأبي حيان، وغيرهم. وبيانه لأهم ما اعتمد عليه هو في شرحه وفي مقدمتها كتب ابن هشام وكتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان، وشرح التسهيل لابن مالك، وشرح الكافية للرضي.

---

(١) انظر: ص ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠

(٢) انظر: ص ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١

(٣) انظر: الجامع الصغير. مخطوطة باريس. الورقة ٤.

(٤) شرح الجامع الصغير، الورقة ٣٥ب—٣٦.

(٥) شرح الجامع الصغير الورقة ٣٦ ب.

٥ — نقده لبعض عبارات المتن وقد سبق مثال لذلك، ومن أمثلته أيضا أن ابن هشام قال في تقسيم الضمير البارز: «إما متصل خاص بمحل الرفع... أو مشترك بين النصب والجر...» ولم يأت بعد ذلك بقسيم للمتصل، فعلق الشارح على ذلك قائلا: «وإما منفصل وهو ما يبتدأ به ويقع بعد إلا نحو أنا مؤمن، وما قال إلا أنا، وما أكرمت إلا إياك. ولعل إسقاطه في نسخة الأم من سهو الناسخ أو المصنف، إذ لا يظن به تركه للاختصار. فقد ذكره فيما هو أخصر من هذا الكتاب كالقطر، مع استدعاء الكلام له للزوم تكرار (أمّا) المكسورة في غير ندور كما صرح به في «المغني». وهذا يؤيد ما يقال: إن هذا الكتاب مات المصنف عنه وهو في المسودة لم يحرره[1]. على أنه يمكن أن يقال: استغنى عنه بذكر ما يقوم مقامه في المعنى وهو قوله بعد: ويجب فصل ثاني ضميرين... الخ. فكأنه قال: وإما منفصل واجب الفصل إذا كان ثاني ضميرين. وحسّنه بعد المعادل بسبب طول الكلام. إلا أن مقام التقسيم والتعليم ينبو عن ذلك كما لا يخفى»[2].

وتوجد من هذا الشرح نسخة أخرى في مكتبة قليج علي برقم ٩٣٢[3].

الرائد الخبير، بموارد الجامع الصغير

تأليف العلامة فخر الدين عبد الغفار بن إبراهيم العلوي

وهو شرح للجامع الصغير لابن هشام أوله: الحمد لله الذي رفع بفضله من أطاعه واتقاه.

توجد منه نسخة في مجلد بقلم معتاد، بخط محمد بن قاسم بن بدر الدين المصري الشافعي سنة ١٠٦٨هـ. بها خرم وآثار رطوبة وأكل أرضة في ٢٤٧ ورقة ومسطرتها ٢٩ سطرا — ٣٠سم.

وهي بالمكتبة الأزهرية برقم (٧٤٨) ٥٣٧٧[4].

(١) سبق أن رجحنا احتمال أن هذا المصنف من مصنفات ابن هشام قد خضع للتنقيح والزيادة عند إعادة كتابته. انظر ص ٢٦٥

(٢) شرح الجامع الصغير، الورقة ٣١.

(٣) GALS II 136.

(٤) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ٢٠٠.

شرح اللمحة البدرية

اللمحة البدرية

رسالة صغيرة في النحو لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٠٥٠ نحو تقع في نحو سبع ورقات. وقد جعل أبو حيان هذه الرسالة في مقدمة وسبعة أبواب على النحو الآتي:

مقدمة عن الكلمة وأقسامها، والكلام وأقسامه، والإعراب وألقابه وعلاماته الأصلية والفرعية، باب النكرة والمعرفة، باب المرفوعات، باب المنصوبات، باب المجرورات، باب التوابع، باب الفعل، باب غير المنصرف. وقد ألحق بالباب الأخير فصلا عن تأنيث الفعل مع الفاعل. وآخر عن تأنيث العدد وتذكيره، وثالثا عن الوقف.

شرح اللمحة البدرية

ألّف ابن هشام شرحا لهذه الرسالة جاء في مقدمته:

«... أمّا بعد حمد الله حق حمده، والصلاة والسلام على سيدنا وعبده محمد وآله من بعده. فهذه نكت حرّرتها على «اللمحة البدرية في علم العربية» لأبي حيان الأندلسي مكمّلة من أبوابها ما نقص، ومسبلة من أذيالها ما قلص، ومستهدية لواضعها من أولي الألباب دعاء يستجاب، وثناء يستطاب. والله المسئول منه حسن التوفيق، وأن يسلك (بي)[1] إلى الخيرات أسهل طريق بمنّه وكرمه.

«قال: الكلمة قول مفرد. أقول: قدّم النظر في الكلمة على النظر في الكلام، لأن المفرد سابق على المركب...»[2].

في هذه السطور أبان المؤلف عن أهم أهداف شرحه، وهو استكمال ما نقص في رسالة «اللمحة»، وقد ألحّ ابن هشام على الإشارة إلى هذا النقص في الرسالة المذكورة وذلك في كثير من نقده لأبي حيان بها كما سيأتي بيانه.

منهج الشرح

الشارح يذكر كلام أبي حيان في رسالته مسبوقا بكلمة: قال، ويعلق عليه مبتدئا تعليقه بكلمة: أقول، كما في النص السابق.

---

(١) ساقطة من الأصل والسياق يقتضيها.

(٢) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، مخطوطة حفيد ابن الشارح.٢.

وقد اتبع ابن هشام في شرحه تبويب أبي حيان في رسالته باعتباره شارحا لها. وهو في شرحه يشير إلى ما يراه من نقص، ويضيف ما يجده ضروريا للوفاء بالموضوع. كما أنه يذكر الخطأ ويبيّن الصّواب فيه. ومن أمثلته:

قال أبو حيان: «المصدر ما دل على معنى صادر من فاعل نحو ضرب وقتل»[1].

فعلّق على ذلك ابن هشام قائلا: «. . لما انقضى الكلام على المفعول به وما شبّه به، شرع في ذكر الثاني من المنصوبات وهو المفعول المطلق، وهو: اسم فضلة، مصدر أو نائب عنه، سلّط عليه عامل من لفظه ومعناه، أو معناه فقط. فالمصدر كقعدت قعودا، أو جلست جلوسا فهذان مثالا المصدر. وأما النائب عنه فهو ما شاركه في الحروف الأصلية نحو ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[2]، وأسماء الآلات نحو ضربته سوطا ومقرعة وعصا، وأسماء الأعداد كضربته عشرين ضربة، وقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ[3] جَلْدَةً﴾، وما دلّ على كليّة، أو جزئيّة، نحو ﴿فلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[4]، وضربته بعض الضرب، والوصف نحو ﴿واذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيراً﴾[5] أي ذكرا كثيرا. أو ضمير المصدر نحو ﴿لا أُعَذِّبه أحداً مِنَ الْعَالَمِين﴾[6] أي لا أعذّب التعذيب. والإشارة إليه نحو ضربته ذلك الضّرب، فذلك مفعول مطلق، والضّرب صفة له أو عطف بيان عليه. وما دلّ على نوع من الفعل نحو قعد القرفصاء واشتمل الصماء فهذه وما أشبهها تنصب على أنّها مفعولات مطلقة.

وقد بالغ المؤلف في الإخلال بهذا الباب، فإنّه لم يذكر حدّه، ولا مثاله، ولا اسمه. وذلك لأنّه ترجم عنه بالمصدر، وكان الصواب أن يترجم عنه بالمفعول المطلق لثلاثة أمور:

أحدها: أنّ ذلك هو اسمه الخاص به، وإلاّ فقولك: أعجبني القيام، وكرهت الذّهاب، يصدق فيه على كل من الفاعل والمفعول أنه مصدر وليس مما نحن فيه.

الثاني: أن ذلك هو الاسم المصرّح به لكونه من المنصوبات، وهو إنما ذكره هنا لذلك لا لأمر آخر.

الثالث: أنّه يشمل جميع مسائل الباب بخلاف المصدر فإنه ليس بجامع، بدليل كلّ وبعض وما ذكر معه.

وقوله في حدّ المصدر: ما دلّ على معنى صادر من فاعل. غير جامع ولا مانع.

أما الأول: فلأنه يخرج عنه نحو: علم، وجهل، وحسن، وقبح، وفصاحة، وملاحة، فإنها مصادر وليست صادرة عن فاعل، لأن المصادر — أي حسب تعريف أبي حيان — عبارة عما انتقل عن الفاعل إلى محلّ

---

(١) اللمحة البدرية، مخطوطة دار الكتب المصرية ٦.

(٢) المزمل، من الآية ٨.

(٣) النور، من الآية ٤.

(٤) النساء، من الآية ١٢٩.

(٥) آل عمران، من الآية ٤١.

(٦) المائدة، من الآية ١١٥.

آخر نحو الضّرب والأكل والشرب وهذا لا يعقل في الفعل القاصر.

وأما الثاني: فلأنه يصدق على الفعل كضرب وأكرم، وعلى الوصف كضارب ومكرم، وعلى اسم المصدر كسلام وكلام.

فكان الصّواب أن يقول: المصدر اسم دال بالإصالة على معنى مجرد صادر من فاعل أو قائم به. فقولنا. اسم مخرج للفعل. وقولنا: بالإصالة مخرج لاسم المصدر، فإنه إنما يدل بطريق النيابة عن المصدر. وقولنا: أو قائم به مدخل لما ذكرنا أنه خارج عن حد المصنف، وقولنا: مجرد مخرج للأوصاف فإنها تدل على الأحداث وعلى من قامت به أو وقعت عليه...»[1].

وفي بعض المواطن كان شرح ابن هشام مجرد تفصيل وبيان لما أجمله أبو حيان في رسالته. من ذلك: أن أبا حيان ذكر أن النعت إذا كان حقيقيا، فإنه يتبع المنعوت [غالبا[2]] في أربعة من عشرة. فعلّق ابن هشام على كلمة غالبا بما يأتي: «... وقوله: غالبا احتراز من ثلاثة أنواع:

أحدها: الصفة التي ألزمتها العرب الإفراد والتذكير كأفعل من، فإنها لا يتغير لفظها بحسب تغير لفظ موصوفها، بل تقول: هذا رجلان أفضل من عمرو، وهؤلاء رجال أفضل من عمرو، وهذه امرأة أفضل من عمرو، وامرأتان أفضل، ونساء أفضل.

والثاني: الصفات التي ألزمتها العرب التذكير كفعول بمعنى فاعل، وفعيل بمعنى مفعول، تقول: هذه امرأة صبور، وامرأة جريح وقتيل. فأمّا فعول بمعنى مفعول، وفعيل بمعنى فاعل فيجريان على القياس نحو هذه امرأة ظريفة، وهذه ناقة حلوبة قال الشاعر[3].

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسود

فأتى بها مؤنثة[4] في غير باب النعت، ففي باب النعت أولى.

الثالث: الصفات التي ألزمتها العرب التأنيث كرجل ربعة، وامرأة ربعة، ورجل همزة، وامرأة همزة...»[5].

وفي بعض المواطن كان شرح ابن هشام حصرا واستنتاجا للفوائد التي تضمّنها كلام أبي حيان مع التوضيح له. ومنه أنه بعد أن ذكر ما سرده أبو حيان من ألفاظ التوكيد المعنوي وعلّق عليها قال:

---

(١) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، مخطوطة حفيد ابن الشارح، ١٢٣—١٢٥.

(٢) غير موجودة بالمتن— نسخة دار الكتب المصرية— ولكن الشارح ذكرها في نسخته.

(٣) هو عنترة بن شداد العبسي، انظر: ديوانه ١٣ والخزانة ٣: ٣١١/٣١٠.

(٤) في الأصل: منونة، والصواب ماذكرته.

(٥) شرح اللمحة، مخطوطة حفيد ابن الشارح. ١٧٤/١٧٣.

«... وقد تضمن كلامه فوائد:

إحداها: أن هذه الألفاظ ما عدا أجمع وأخواتها تضاف لضمير المؤكد وذلك على سبيل الوجوب خلافا للفراء والزمخشري إذ أجازا إفراد كل في حالة التأكيد بها وجعلا منه قراءة بعضهم[1] ﴿إنَّا كُلاًّ فِيْها﴾[2].

الثانية: أنه يجوز أن يجمع بين الجميع في تركيب واحد وذلك للمبالغة في التأكيد. وما أظن العرب فاهت بجمع الجميع وإنما هذا قياس من النحويين.

الثالثة: أنّهم إذا جمعوا بينها أو بين بعضها لم يعطفوا بعضها على بعض، وذلك لأنها تفيد معنى واحدا والشيء لا يعطف على نفسه. وهذا بخلاف النعوت إذا اجتمعت.

والرابعة: أنّ أجمع وأخواتها لا تثنى بل يكتفى بكلا وكلتا عن تثنيتها وهذا هو الصحيح. وأجاز الكوفيون، وقوم من البصريين والمتأخرين أن نقول: أجمعين، وجمعاوين. وكذا باقي أخواتها.

الخامسة: أنّ النفس والعين يجمعان على أفعل إذا أكّد بهما المثنى كما يجمعان عليه إذا أكّد بهما الجمع، وذلك على سبيل الاختيار لا الوجوب، فإنه يجوز أن يقال: نفساهما عيناهما بالتثنية، ونفسها عينها بالإفراد..»[3].

نقد ابن هشام لأبي حيان

من الظواهر البارزة في «شرح اللمحة» نقد ابن هشام لأبي حيان. وكان أهم ما اتجه إليه نقده ما يأتي:

١ — انتقده في مواضع متعددة بأنّه اختصر في رسالته «اللمحة البدرية» اختصارا مجحفا بالموضوع أو مخلاً به، من أمثلة ذلك:

أن أبا حيان قال عن المبتدأ والخبر: «والمبتدأ ويكون عاما وخاصا والخبر ويكون مفردا وجملة»[4] فعلّق ابن هشام على ذلك قائلا: «... هذا الباب يذكر فيه النوع الثالث والرابع من المرفوعات وهما المبتدأ والخبر. ولقد أجحف المصنف جهده، وتجاوز بالاختصار حدّه، حيث لم يذكر حدّهما، ولا شروطها، ولا أقسامها، وتلخيص القول فيهما في ثلاثة فصول:

---

(١) هي قراءة ابن السميقع، وعيسى بن عمر، انظر: البحر المحيط ٧: ٤٦٩.

(٢) غافر، من الآية ٤٨.

(٣) ابن هشام: شرح اللمحة، مخطوطة حفيد ابن الشارح ١٧٨—١٧٩.

(٤) اللمحة البدرية، نسخة دار الكتب المصرية، ٣.

الأول: في حدهما. فأما المبتدأ فهو اسم أو ما في تأويله معرّى عن العوامل اللفظية غير الزّائدة مخبرا عنه أو وصفا[1] في قوة الفعل....»[2] وقد أخذت مباحث المبتدأ والخبر من «شرح اللمحة» لابن هشام نحو عشر صفحات[3]، على حين أنّ ما كتبه أبو حيان عنهما في رسالته لم يزد عن ثلاثة أسطر[4].

وبعد موضوع المبتدأ والخبر مباشرة ذكر أبو حيان موضوع الاشتغال في كلمات لا تزيد على سطر واحد إلا قليلا فإنه قال: «ويجوز في نحو زيد ضربته أن تنصب فتقول: زيدا ضربته، وتقديره: ضربت زيدا ضربته»[5]. وقد علق على ذلك ابن هشام بما يأتي: «أقول: هذا باب معترض به بين عدد المرفوعات ويسمى باب الاشتغال، وهو متسع الأطراف، ولقد بالغ المصنف في الأَجحاف به ما شاء، ولو شاء أحد أن يسرد جميع أبواب النحو على هذا النحو في نحو ورقة واحدة لقدر على ذلك، ولكن لا فائدة فيه...»[6].

وذكر أبو حيان حالات الاستثناء بإلا في نحو أربعة[7] أسطر ففصل ابن هشام هذه الأحكام في نحو ست صفحات[8] ثم قال: .وقد تبين لك بالتفاصيل التي ذكرتها ما في كلامه من الإخلال[9].

وقد سبق وصف ابن هشام لما قاله أبو حيان عن المصدر بالإخلال[10] أيضا.

٢ — وكما عاب ابن هشام على أبي حيان اختصاره المجحف أو المخلّ في رسالته، فإنه عاب عليه في بعض المواضع أنّه حمّلها بعض أحكام لا تليق بالمختصرات من ذلك:

أن أبا حيان ذكر في أحكام الاستثناء بإلاّ حكم المستثنى إذا كان الكلام تاما موجبا فقال عنه: «وإن لم يفرّغ والكلام موجب فالأفصح النصب نحو قام القوم إلا زيدا»[11] فعلّق ابن هشام على ذلك بما يأتي: «... قوله: فالأفصح النصب مخالف لما قدمنا من أن النصب واجب، والذي قدمناه هو الصواب، ويحتمل تخريج كلامه على وجهين:

أحدهما: أن يكون أشار به إلى ما حكاه الأخفش من أن من العرب من يجعل الاستثناء من المخفوض

---

(١) كذا بالأصل، والسياق يقتضي الرفع، لأنه معطوف على (اسم).
(٢) شرح اللمحة البدرية، نسخة حفيد ابن الشارح، ٥٦—٥٧.
(٣) انظر: المصدر السابق ٥٦—٦٦.
٤) انظر: اللمحة البدرية. نسخة دار الكتب المصرية، ٣.
(٥) انظر: المصدر السابق ٣،٤.
(٦) انظر: شرح اللمحة البدرية، ٦٦.
(٧) انظر: اللمحة البدرية، ٧.
(٨) انظر: شرح اللمحة البدرية ١٤٦—١٥١.
(٩) المصدر السابق ١٥١.
(١٠) انظر: ص. ٢٧٧.
(١١) انظر: اللمحة البدرية ٧..

مخفوضا بالحرف فيقول: مررت بالقوم إلا بزيد وهذا قليل في الاستعمال ضعيف في القياس.

والثاني: أن يكون [قد[1]] أشار به إلى أن إلاّ قد تستعمل صفة، فيكون ما بعدها على حسب ما قبلها... وأي الوجهين أراد المؤلف فليس بجيد، أما الأول فإن حكاية الأخفش بالجر، وكلامه يعمّ الجرّ وغيره، وأيضا فذكر اللغات النادرة في المختصرات المجحفة معيب لما فيه من أيهام شهرتها واطّرادها، إذ كان مبني المختصرات على أنه لا يذكر فيها إلا ما شأنه ذلك.»[2]

ومن هذا النوع من النقد قول ابن هشام في باب حروف الجر: «وبعد، فقد اشتملت هذه الأسطر اليسيرة من هذه اللمحة الصغيرة على نقود كثيرة، منها ما ذكرته فيما مضى، ومنها ما أنا ذاكره الآن، وذلك أنه أودع هذه المقدمة على صغرها حروفا غير مشهورة، ثم أنه خلطها بالمشهورة ولم يميز بينها فأوهم ذلك كثرتها كلّها...»[3].

٣ــ ومن نقد ابن هشام لأبي حيان مخالفته له في رأي اختاره. فأبو حيان يرى أن إضافة اسم التفضيل إضافة غير محضة لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا[4]. فيقول ابن هشام: «وقد تقدم لنا عند ذكر الإضافة المحضة التمثيل بأفعل التفضيل، وذلك هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك، ويشهد له أنهم لا يقولون: رب أفضل الناس، كما قالوا: رب غائظنا، وأنهم لا يقولون: (هذا زيد أسود الناس) بالنصب على الحال، بل يرفعونه على الصفة. وقال تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[5]» فاسم الله تعالى أعرف المعارف، والظاهر أن أفعل صفة له ويحتمل أن يكون خبرا لمحذوف.

وذهب الكوفيون وابن السراج، والفارسي إلى أن إضافته ــ أي أفعل ــ غير محضة. واختاره ابن عصفور، وتبعه المؤلف وهو لا يكاد يخالفه ظنا منه أنه لا يخرج عن مذهب البصريين، وأن الحق منحصر في مذهبهم وكلا الأمرين غير صحيح»[6].

ومن هذا النوع من النقد اعتراض ابن هشام على تعريف لأبي حيان لما فيه من نقص، فأبو حيان عرف التمييز بقوله: «التمييز اسم يبيّن الذات...»[7]. فعلّق ابن هشام على ذلك قائلا: «وأما في الاصطلاح فقال ابن

---

(١) ساقطة من الأصل.
(٢) شرح اللمحة البدرية، ١٤٨، ١٤٩.
(٣) المصدر السابق ١٦٣.
(٤) انظر: اللمحة البدرية ٨.
(٥) المؤمنون، من الآية ١٤.
(٦) شرح اللمحة البدرية ١٧٠.
(٧) اللمحة البدرية ٦.

عصفور: كل اسم نكرة منصوب مفسر لما انبهم من الذوات. وتلقف منه أبو حيان هذا الحد وأسقط منه قوله: نكرة منصوب فأفسده»[1].

قيمـة الكتاب

يعد كتاب «شرح اللمحة» مصدرا من المصادر المهمة التي يرجع إليها للوقوف على كثير من نقد ابن هشام لأبي حيان ومخالفته له. وفي النماذج التي تقدمت من هذا النقد دليل بيّن على هذه الحقيقة.

والكتاب إلى جانب ذلك فيه طائفة من الفوائد التي يهم دارس النحو الإحاطة بها وربما لا يجد بعضها في كثير من كتب النحو. من ذلك:

١ــ بيان وجه شاهد خفيّ

ذكر ابن هشام ما شرطه النحاة في خبر كاد وأخواتها وهو أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع. وأنه قد ندر مجيئه ماضيا بعد جعل كقول ابن عباس رضي الله تعالى عنه: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا. ثم قال: «وتقدير الاستدلال من هذا يخفى على كثير، ووجهه: أن أرسل هو أول الجملة في الحقيقة، لأن العامل في إذا جوابها على القول الصحيح[2]، فجوابها هو أول الجملة، وإنما قدّم عليه معموله، لأنه شرط، والشرط له صدر الكلام[3].

٢ــ إعراب تعابير مشكلة

من ذلك قول القائل: (خرجت فإذا به قائما)، الذي قال عنه: «ومما قد يخفى على الطلبة إعرابه نحو قولك: خرجت فإذا به قائما. وتقريره: أن الباء زائدة، والضمير مبتدأ، وأصله فإذا هو قائما. ثم إن قلنا بحرفية إذا الفجائية كما يقول الأخفش، أو بأنها ظرف زمان كما يقول الزجاج فالخبر محذوف، أي فإذا هو موجود أو حاضر في هذه الحالة. لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه، والزمان لا يخبر به عن أسماء الذوات، وإنما يخبر به عن المعاني كقولك: العمل اليوم، والجزاء غدا. وإن قلنا: إنها ظرف مكان ــ كما يقول المازني ــ جاز أن يجعل خبرا كأنك قلت: فبالحضرة زيد..، وأن تجعل الخبر محذوفا وإذا ظرفا له كما يجب على القولين السابقين.

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١٣٥.

(٢) ذكر ابن هشام في «شرح بانت سعاد» ص ٧٨، أن الأصح أن ناصب إذا هو فعل الشرط. ورجّح في المغني، ٩٦/١، هذا وقال: إنه رأي المحققين. وقال: إن المشهور هو أن الجواب ناصبها ولكن اعترض عليه باعتراضات. غير أنه في الباب السادس من المغني ٢: ٦٥١ آثر من الناحية التطبيقية القول المشهور الذي ذكر أنه مرجوح وقال: «وأحسن مما قالوه أن يقال ــ إذا أريد تفسيرها من حيث هي ــ ظرف مستقبل حافض لشرطه منصوب بجوابه .فهذا التقدير إنما هو على القول المشهور.

(٣) شرح اللمحة، مخطوطة حفيد ابن الشارح، ٧٦.

«ولو قلت: خرجت فإذا بالقتال أو فإذا به، وكنيت بالضمير عن اسم معنى جاز على قول المازني والزجاج أن يكون (إذا) خبرا ولم يجز على قول الأخفش. وأمّا الحال فعامله إما الخبر، أو ما في (إذا) من معنى المفاجأة والمصادفة»[1].

ومن هذا النوع من الفوائد إعراب الكلمات: يوما، وحيث، ووراء في بعض آيات القرآن الكريم. فإنه قال:

«إذا سئلت عن «يوما» من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْماً﴾[2] فقل نصبه على المفعولية لا على الظرفية الزمانية، لأنه ليس على معنى في، لأن المعنى: أنهم يخافون نفس اليوم كما تقول: خاف زيد العذاب، لا أنهم يخافون في اليوم.

فاذا سئلت عن «حيث» من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلَ رِسَالَتَهُ﴾[3] فقل نصبه على المفعولية لا على الظرفية المكانية، لأن المعنى أنه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا أنه يعلم في ذلك المكان.

وإذا سئلت عن ﴿وراءكم﴾ من قوله تعالى: ﴿ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ﴾[4] فقل: اسم فعل، ومعناها ارجعوا، وإنما جمع بينها وبين ارجعوا تأكيدا. وإنما لم يكن ظرفا، لأن الظرف إنما يجاء به لتقييد العامل، فإذا قيل: جلست وراءك فقد قيدت الجلوس بهذه الجهة، ولولا هذا القيد لكان الجلوس محتملا لأن يكون فيها وفي غيرها، وإذا قلت ارجع وراءك وأردت الظرفية كان بمنزلة قولك: ارجع في الوراء، والرجوع لا يكون إلا في الوراء، فهذا الظرف مستفاد من الفعل. والظرف لا تكون كذلك. فتنبه لهذه الدقائق فإنها تزل فيها الأقدام...»[5].

٣ـ توضيح بعض الاصطلاحات

النكرة في اصطلاح النحويين: الاسم الشائع في جنسه الذي لا يدل على معين، والمعرفة الاسم الخاص الذي يدل على معين[6] ويرى ابن هشام أن هذا التعريف يحتاج إلى تحديد يدفع عنه ما قد يستشكل به فيقول: «وهنا تنبيهان:

الأول: أنه لا يشترط في النكرة كثرة المعاني في الوجود، بل العبرة بالصلاحية، بدليل أن شمسا اسم للكوكب النهاري، وقمرا اسم للكوكب الليلي المعروف نكرتان، مع أنه لا ثاني لكل منهما في الوجود. وأما قوله:

---

(١) شرح اللمحة مخطوطة حفيد ابن الشارح ٥٧، ٥٨.

(٢) الإنسان، من الآية ١٠.

(٣) الأنعام، من الآية ١٢٤.

(٤) الحديد، من الآية ١٣.

(٥) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية ، مخطوطة حفيد ابن الشارح، ١٢٦.

(٦) اللمحة البدرية ٣.

حَمِيَ الْحَدِيدُ عَلَيْهُمُ فكأنّه لمعانُ برقٍ أو شعاعُ شُموسِ[1]

وقوله:

وُجُوهُهم كأنها أقمــار[2]

فإن العرب قد تنسب إليها التعدد باعتبار الأيام والليالي، وإن كانت حقيقتها واحدة فيقولون: شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس، وقمر هذه الليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول ذلك الشهر.

والثاني أن الاشتراك العارض لا يمنع دعوى التعريف والاختصاص ألا نرى أن غالب الأعلام تجدها مشتركة كزيد وعمرو، ولا نرى خاصا إلا النزر اليسير كمكة وبغداد»[3].

ومن هذا النوع توضيحه كلمة: (المبهمات) من أسماء المكان بقوله: «وأما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية إلا نوعان: أحدهما: المبهمات، وتنقسم الى قسمين:

مبهمة البقعة والمسلفة كأسماء الجهات كأمام، وتجاه، وتلقاء، وقدام، وخلف، ووراء، ويمين، وشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، وفوق، وأسفل.

ومبهمة البقعة معلومة المسافة وهي أسماء المقادير كالفرسخ، والميل، والبريد...»[4].

---

(١) وهو «الأشتر النخعي. انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١:١٥١، ولسان العرب، ماد: شمس. وروايته في «شرح الحماسة» وفي «اللسان»:

ومَضَانُ بَرق أو شعاع شموس

(٢) هذا عجز بيت ورد ضمن أبيات غير منسوبة في «البحر المحيط» ٦: ٩٣ كما يأتي: «وأنشده ابن الأنباري»:

والـلـه لولا صـبـية صـغـار كـــأنما وجوهـــهـــم أقمار
تضـــمـهـم من الـفـنـيك دار أخاف أن يصيبهم إقتار
أو لاطـم لـيـس لـه سوار لما رآني مـــلك جـــبـــار

ببابه ما وضح النهار

(٣) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، مخطوطة حفيد بن الشارح. ٣٢—٣٣.

وفي «شرح قطر الندى» ١٢٨.١٢٩، عن تعريف النكرة والمعرفة ما يلي: «فأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر. فالأول كرجل. فإنه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا. فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه.

والثاني كشمس، فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل؛ فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك. وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحا لها، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو، وإنما وُضع وَضْع أسماء الأجناس.

(٤) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ١٢٧، وقد جعل ابن هشام أسماء المقادير من المبهمات في كتاب: أوضح المسالك ٢:٥٠ حيث قال: «... المبهم، وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه: كأسماء الجهات .. وكأسماء المقادير..» وفي كتاب «شرح قطر الندى»— ص ٣٢٢— حيث قال «والمبهم ثلاثة أنواع:

أحدها: أسماء الجهات الست...

الثاني: أسماء مقادير المساحات...

ولكنه في «الجامع الصغير»، والورقة ٢١ أ، لم يجعلها من المبهمات لأنه قال: «وشرط المكان: الإبهام، كمكان، وناحية، وأسماء الجهات، أو إفادة المقادير كميل وفرسخ..

أما في «شرح الشذور»— ص ٢٣٤— فإنه فصّل فقال: «وأمّا ظرف المكان فعلي ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون مبهما، ونعني به مالا يختص بمكان بعينه...

القسم الثاني: أن يكون دالا على مساحة معلومة من الأرض، كسرت فرسخا، وميلا، وبريدا. وأكثرهم يجعل هذا من المبهم، وحقيقة القول فيه: أن فيه إبهاما واختصاصا: أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأمّا الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة، فعلي هذا يصح فيه القولان».

إنّ كتاب «شرح اللمحة» كتاب مختصر وصفه ابن هشام بذلك في أكثر من موضع منه[1]. ويؤيد هذه الحقيقة النظر فيما اشتملت عليه موضوعاته من مسائل، أو فيما اشتملت عليه هذه المسائل من أحكام، فباب الحال مثلا لم يرد بـ«شرح اللمحة» من مسائله إلا مسألتان: تعريفه وشروطه[2]. ومسألة عمل المصدر لم يذكر فيه من شروطها إلا خمسة[3]، وهكذا الشأن في باقي الموضوعات إلا في القليل منها كإعراب الأسماء الخمسة الذي ذكر فيه ستة مذاهب[4].

ويجيش بخاطري سؤال هو: ما سر اهتمام ابن هشام بهذا المؤلف الصغير من مؤلفات أبي حيان وقد انتقده بما انتقده به وسمّاه بالمختصر المجحف، ووصمه بالإخلال في غير موضع[5]؟ فهل أراد أن يكشف عيبه؟ أم يقوّم عوجه؟. ربما كانت الإجابة عن السؤال جزءا من قضية أخرى لها مكان آخر سيأتي في هذا البحث هي موقف ابن هشام من أبي حيان.

مصــادره

أهم المصادر التي وردت بكتاب «شرح اللمحة» هي:

١ــ أمالي ابن الحاجب
٢ــ التعليقة لبهاء الدين بن النحاس
٣ــ شرح التسهيل لأبي حيان
٤ــ الفصول لابن معطي
٥ــ الكافية لابن الحاجب
٦ــ الكامل للمبرد
٧ــ المفصل للزمخشري

ومن أهم الأئمة الذين وردت أقوال به: سيبويه، وعبد القاهر الجرجاني.

المعروف من مخطوطاته

توجد من كتاب «شرح اللمحة» مخطوطة بمكتبة سوهاج برقم ١٣٨ نحو بخط حفيد ابن الشارح محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله الشارح. أتم كتابتها في الثاني عشر من شهر المحرم سنة ٩١٥هـ، وعدد صفحاتها ٢١٥، قياس ١٣×١٩سم ومسطرتها ٢١ سطرا تقريبا. ومصورتها بمعهد المخطوطات العربية، وعلى نسخة من هذه المصورة اعتمدت في دراسة هذا الكتاب.

وتوجد أيضا مخطوطة أخرى بدار الكتب المصرية برقم ١٢٢٢ نحو، وعدد أوراقها ٧٨ ورقة كتبت سنة ١٠٦٦هـ.

---

(١) انظر: شرح اللمحة، مخطوطة حفيد ابن الشارح ٢٩، ٥١، ١٧٠.

(٢) انظر: المصدر السابق ١٢٩ــ١٣٤.

(٣) انظر: المصدر السابق ٩٩.

(٤) انظر: المصدر السابق ٢٤،٢٥.

(٥) انظر: ص. ٢٧٧. ٢٨٠ من هذا البحث.

الصفحة الأخيرة من «شرح اللمحة البدرية»

مخطوطة حفيد ابن الشارح بمكتبة سوهاج

رسائل

[١] اعتراض الشرط على الشرط
[٢] إعراب لا إله إلا الله
[٣] إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل
[٤] فوح الشذا بمسألة كذا
[٥] المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية
[٦] مسائل وأجوبتها
[٧] موقد الأذهان وموقظ الوسنان

اعتراض الشرط على الشرط

لابن هشام رسالة حول هذه المسألة تقع في خمس عشرة[1] صفحة من الحجم الصغير، جاء في أولّها بعد البسملة: «قال سيدنا وشيخنا الشيخ الإمام العلاّمة جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمده الله برحمته، وأسكنه وإيّانا بحبوحة جنته آمين. هذا فصل نتكلم فيه بحول الله وقوته على مسألة: (اعتراض الشرط على الشرط). اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الأصح...»[2].

وبعد أن عرض المؤلف خمس صور ظنّها بعض النحاة من اعتراض الشرط على الشرط وهي ليست منه كما بيّن ذلك، ذكر أن الصورة التي يتحقق فيها اعتراض شرط على آخر هي أن يتقدم شرطان وليس معهما إلا جواب واحد متأخر عنهما وذلك مثل قول الشاعر:

إن تَسْتَغِيثُوا بنـا إن تُذْعَـروا تجدوا   منّـا معاقـلَ عـزٍّ زانها كـرم[3]

وقد حصر ابن هشام مذاهب النحاة حول تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين في ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول

أن ذلك يقع بمجموع أمرين: حصول كل من الشرطين، وكون الثاني منهما واقعا قبل الأول. وهذا هو قول جمهور النحويين والفقهاء. والبيت السابق واضح فيه أن الشرط الثاني وقع قبل الأول.

والنحاة مختلفون في تأويله على رأيين: رأي الجمهور وهو أن الجواب المذكور للأول، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه.

ورأي ابن مالك وهو أن الجواب المذكور للأول كما يقول الجمهور، ولكن الشرط الثاني لا جواب له لا مذكور، ولا مقدر، لأنه مقيد للأول تقييده بحال واقعة موقعه، وتقدير البيت عنده: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا...

وقد اعترض ابن هشام على رأي ابن مالك بعدة اعتراضات ورجح رأي الجمهور عليه[4].

---

(١) في مخطوطة مكتبة جامعة ليدن ضمن مجموعة برقم or ٧٤٠ من الورقة ٢٢٣ إلى الورقة ٢٣٠.

(٢) المصدر السابق، الورقة ٢٢٣أ

(٣) المصدر السابق، الورقة ٢٢٣أ ــ ٢٢٥أ وقد ورد البيت في الأصل ــ ٢٢٥أ ــ هكذا.

إن يستغيثوا بنا أن يذعروا يجدوا   منّا معاقل عز زانها كرم

ولكنه جاء بتاء الخطاب في أول أفعال المضارعة وذلك في المغني ٢: ٦١٤، وفي شرح شواهد شروح الألفية للعيني ٤: ٤٥٢ وفي شرح التصريح ٢: ٢٥٤ وفي المخطوطة الثانية من مخطوطتي ليدن، الورقة ٢٣٧ب، ضمن مجموعة برقم or ٥٧٢٨٨٧ وكذلك الأشباه والنظائر ٤: ٣٤. ولم أعثر على قائل هذا البيت وقد ورد في شرح التصريح غير منسوب لأحد. وكذلك في حاشية الصبان على شرح الأشموني. ٤: ٣١.

(٤) اعتراض الشرط على الشرط، الورقة ٢٢٥ــ٢٢٧ أ، مخطوطة ليدن.

المذهب الثاني

هو المنسوب لإمام الحرمين وهو حصول الشرطين سواء وقعا على ترتيبهما في الكلام، أم متعاكسين، أم مجتمعين.

وقد رد ابن هشام هذا المذهب وبيّن وجوه فساده التي أهمها أن ما ورد في كلام العرب من استعمال اعتراض الشرط على الشرط كان وقوع الشرط الثاني فيه مقدما على وقوع الشرط الأول[1].

المذهب الثالث

أن الجواب يتحقق مضمونه بوقوع الشرط الأول قبل الشرط الثاني — عكس المذهب الأول — فعندهم الجواب المذكور للثاني، والثاني وجوابه جواب للشرط الأول.

وقد رد المؤلف هذا المذهب أيضا بعدة ردود أهمها أن هذا لا يتأتى في البيت المستشهد به، لأن الذعر مقدّم على الاستغاثة، والعكس ليس صحيحا[2].

ومثّل ابن هشام بعد ذلك لصورة اعتراض أكثر من شرطين وناقش المثال وقد ختمت الرسالة بالآتي: «تمت مسألة اعتراض الشرط على الشرط بحمد الله للشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين أبي محمد عبدالله بن هشام تغمّده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته على يد أفقر العباد: خسرو...؟».

والنسخة التي اعتمدت عليها مكتوبة بخط جميل، وقد ضبطت فيها الكلمات التي تحتاج إلى ضبط، وعلى بعض هوامشها تعليقات من «شرح الدماميني على المغني». وبصفة عامة هي أدق النسخ التي اطلعت عليها.

نسخة أخرى مخطوطة

من هذه الرسالة نسخة أخرى مخطوطة في مكتبة جامعة ليدن أيضا ضمن مجموعة برقم ٢٨٨٧ من الورقة ٢٣٧ إلى الورقة ٢٤٠.

مطبوعة «الأشباه والنظائر»

طبعت رسالة «اعتراض الشرط على الشرط» لابن هشام بكتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي،[3] إلا أن بها اضطرابا كبيرا نتج عن تقديم نهاية المذهب الأول، والمذهب الثاني كله تقريبا إلى صدر الحديث عن المذهب الأول[4]، عند بدء الكلام على قول الجمهور في تأويل المثال، فاختلط الكلام، وأصبح فهمه عسيرا، ولم يتيسر لي ذلك إلا بالرجوع إلى المخطوطة التي أعانتني بعد جهد في المقابلة على تحديد بداية الخلط ونهايته، ولهذا اعتمدت في دراستي لهذه الرسالة على النسخة الأولى من مخطوطتي جامعة ليدن.

---

(١) أنظر: المصدر السابق الورقة ٢٢٧—٢٢٨.

(٢) انظر: اعتراض الشرط على الشرط، الورقة ٢٢٨ ب/٢٢٩، مخطوطة ليدن.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ٣٢—٤٠.

(٤) أنظر: الأشباه والنظائر ٤: ٣٥—٣٩.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال سيدنا وشيخنا الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمده الله تعالى برحمته
وأسكنه وإيانا بحبوحة جنته آمين هذا فصل نذكر فيه بحول الله
وقوته مسألة اعتراض الشرط على الشرط اعلم أنه يجوز أن يتوارد
شرطان على جواب واحد [illegible] وكذلك أكثر من
شرطين وربما توهم متوهم من عبارة النحاة حين يقولون اعتراض
الشرط على الشرط أن ذلك لا يكون في أكثر من شرطين وليس
كذلك والأمر مراد لكم ولنقدم أولا الصور التي يقال فيها
في اصطلاحهم اعتراض الشرط على الشرط فإن ذلك مما يقع
فيه الالتباس والأغاليط فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسرين
ثم نتكلم على البحث في ذلك والمحذور في جوازه وفي توجيهه
فنقول ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة من
المسائل الخمس التي سنذكرها أحدها أن يكون الشرط الأول
مقترنا بجوابه ثم يأتي الشرط الآخر بعد ذلك كقوله سبحانه يا قوم
إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين خلافا لمن غلط
فجعله من الاعتراض وتأول [illegible] على [illegible]

جواب الأول تاليا فإني اعتراض هنا الثانية أن يقترن الثاني
بفاء الجواب لفظا نحو إن تكلم زيد فإن أجاد فأحسن إليه لأن
الشرط الآخر وجوابه جواب الأول الثالثة أن يقترن بها تقديرا
نحو فأما إن كان من المقربين خلافا لمن استدل بذلك على تعارض
الشرطين لأن الأصل عند النحاة مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى
من المقربين فجزاؤه روح فحذفت مهما وجملة شرطها وأنيب عنها
أما فصار أما فإن كان فتفروا من ذلك لوجهين أحدهما أن الجواب
لا يلي أداة الشرط بغير فاصل والثاني أن الفاء في الأصل للعطف
فحقها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما أخرجوها في
باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط
فوجب أن يتقدم ما في حيزها عليها فقدمت جملة الشرط
لأنها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فأما اليتيم فلا تقهر
فصار أما إن كان من المقربين ففروح فحذفت الفاء التي هي
جواب إن لئلا يلتقي فاءان فتلخص أن جواب أما ليس محذوفا
بل مقدما بعضه على الفاء فلا اعتراض الرابعة أن يعطف
على فعل الشرط شرطا آخر كقوله سبحانه وإن تؤمنوا وتتقوا
يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا

الورقة الأولى من رسالة «اعتراض الشرط» مخطوطة ليدن

إعراب لا إله إلا الله

هذه رسالة صغيرة تقع في نحو اثنتي عشر صفحة[1] مخطوطة. ذكر فيها ابن هشام وجوه الإعراب الجائزة في كلمة التوحيد: لا إله إلا الله.

استهلت الرسالة بما يأتي: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي. قال الشيخ العلامة جمال الدين (عبدالله بن)[2] يوسف بن هشام الأنصاري رحمه الله تعالى ونفعنا بتحقيقاته: أمّا بعد حمد الله، والصلاة على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، فهذه رسالة كتبتها في إعراب: لا إله إلا الله. سألني في وضعها بعض الأصحاب، فأجبته مستمدا من الكريم الوهاب:

يجوز الرفع فيما بعد (إلا) والنصب. والأول أكثر، نصّ على ذلك جماعة منهم العلامة محمد بن أبي البركات بن عمرون في شرحه على المفصّل...»[3].

وقد بيّن المؤلف في تفصيل أوجه الرفع والنصب، والآراء المختلفة في كل وجه منسوبة إلى أصحابها، والراجح منها والمرجوح بأدلته. وها هي هذه الأوجه في إيجاز:

توجيه الرفـع

ذكر ابن هشام أن لرفع ما بعد إلا ستة أوجه:

أولها: أن خبر (لا) محذوف. و(إلاّ الله) بدل من موضع (لا) مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخولها، وأشار المؤلف إلى أن هذا الإعراب مشهور أطبق عليه المعربون من المتقدمين وأكثر المتأخرين. ثم ناقش هذا الوجه مناقشة طويلة أخذت نحو ثلاث صفحات[4].

ثانيها: أن خبر (لا) محذوف، وما بعد (إلا) بدل أيضا، ولكن المبدل منه الضمير المستكن في الخبر. وقد ذهب إلى هذا الرأي بعض المتأخرين[5].

وقد أشار ابن هشام في المغني إلى هذين الوجهين ــ الأول والثاني ــ بقوله: «وزعم الأكثرون أنّ المرتفع بعد (إلا) في ذلك كله بدل من محل اسم لا، كما في قولك: ما جاءني من أحد إلا زيد، ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول. وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع (لا)، فإنهما كالشيء

(١) في مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) رسالة إعراب لا إله إلا الله، الورقة الأولى ب، والثانية أ.

(٤) انظر: رسالة إعراب لا إله إلا الله، الورقة ٢أ ــ ٣أ.

(٥) المصدر السابق، الورقة ٣أ.

الواحد، يصح أن يخلفها، ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال: الله موجود. وقيل: هو بدل من ضمير الخبر المحذوف...»[1].

ثالثها: أن الخبر محذوف كما سبق. أمّا (إلا الله) فصفة لاسم (لا) على موضع (لا) معه، أو على موضعه قبل دخول (لا) عليه. وذكر المصنف أن هذا شبيه بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2] وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[3] في وقوع (إلا) أو ما هي بمعناه صفة. كما ذكر أن الخبر قدّره بعضهم: في الوجود، وبعضهم؛ كائن، وبعضهم: لنا. وأشار إلى ترجيح بعض هذه التقديرات على الآخر[4].

رابعها: أن يكون الاستثناء مفرغا، واسم (لا) بني معها. و(إلا الله) الخبر. وقد نسب هذا الرأي للشلوبين وناقشه كثيرا في نحو ثلاث صفحات، وعرض في هذا النقاش آراء ابن عمرون فيما نسبه للزمخشري، وابن خروف، وابن عصفور، وابن الضايع، وسيبويه، والأخفش، وأبي البقاء، وأبي حيان، وابن الحاجب، والأندلسي، وأنهى ذلك برد ابن عمرون على من جعل (إلا الله) خبرا بجواز نصب (إلا الله) على الاستثناء. وأنه محال نصب خبر (لا) المشبهة بـ(أنّ) وأشار إلى ما يرد على هذا الردّ من اعتراض[5].

خامسها: أن (لا إله) في موضع الخبر، و(إلا الله) في موضع المبتدأ وقد نسب المؤلف هذا الرأي، للزمخشري تلقفه من بعض تلاميذه، وذكر ملخص كلام الزمخشري في ترجيحه لهذا الرأي كما ذكر من تابعه من العلماء فيه ثم قال: إن كلام الزمخشري قد ردّ بمخالفته الإجماع من وجهين:

أحدهما: أن (لا) إنما يبنى عليها المبتدأ لا الخبر. الثاني: جواز النصب بعد (إلا). وذكر أن في بقية الكلام المنسوب للزمخشري تعقباً[6].

وقد أشار ابن هشام في المغني إلى أن للزمخشري مؤلفا في إعراب (لا إله إلا الله) وذكر رأيه هذا في إعرابها واعترض عليه فقال: «ولم يتكلم الزمخشري في كشافه عن المسألة — أي إعراب لا إله إلا الله — اكتفاء بتأليف مفرد له فيها. زعم فيه أن الأصل: (الله إله) المعرفة مبتدأ، والنكرة خبر على القاعدة، ثم قدم الخبر، ثم أدخل النفي على الخبر، والإيجاب على المبتدأ، وركبت (لا) مع الخبر. فيقال له: فما تقول في نحو (لا طالعا جبلا إلا زيد) لم انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن (لا) عاملة عمل ليس فذلك ممتنع، لتقدم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريف أحد الجزأين، فأمّا قوله: يجب كون المعرفة المبتدأ فقد مرّ أن الإخبار عن النكرة المخصصة

---

(١) ابن هشام: المغني ٢:٥٧٣.

(٢) الأنبياء، من الآية ٢٢.

(٣) الأعراف، من الآية ٥٩.

(٤) انظر: رسالة اعراب لا إله إلا الله، الورقة ٣.

(٥) انظر: رسالة إعراب لا إله إلا الله، الورقة ٣ب—٥أ.

(٦) انظر: رسالة إعراب لا إله إلا الله، الورقة ٥.

بالمعرفة جائز نحو: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾[١]...»[٢].

سادسها: أن تكون (لا) مبنية مع اسمها، و(إلا الله) مرفوع بـ(إله) ارتفاع الاسم بالصفة، واستغنى بالمرفوع عن الخبر كما في مسألة ما مضروب الزيدان، وما قائم العمران. وقد مال ابن هشام إلى ترجيح هذا الرأي، ودفع اعتراضين يردان عليه[٣].

توجيه النصب

ذكر المؤلف أن نصب ما بعد إلا من وجهين:

أولها: أن يكون على الاستثناء إذا قدر الخبر محذوفا أي لا إله في الوجود إلا الله. وقال: إن الأبّذي يرجّح النصب هنا على الرفع لحصول المشاكلة، وأنه لهذا يرى أنك إذا قلت: لا رجل في الدار إلاّ عمرو كان نصب عمرو على الاستثناء أحسن. ومن جهة أخرى ذكر رأيا للكرماني يمنع فيه ذلك. كما ذكر أن في كلام بعضهم أرجحية الرفع[٤].

ثانيها: أن يكون الخبر محذوفا كما سبق و(إلا الله) صفة لاسم (لا) على اللفظ أو على الموضع بعد دخول (لا)[٥].

خاتمة الرسالة

قال ابن هشام في آخر هذه الرسالة[٦]: «وقد تلخّص في (لا إله إلا الله) عشرة أوجه: الرفع من ستة أوجه. غير أنه في البدل من الموضع: إمّا من موضع اسم (لا) قبل الدخول، وإمّا من (لا) مع اسمها فيتقدر سبعة، والنصب من وجهين إلا أن في وجه الصفة إما أنه صفة للفظ اسم لا إجراء لحركة البناء مجرى حركة الإعراب، وإمّا أن يكون صفة لموضعه بعد دخول (لا)، فيتقدر ثلاثة مع السبعة فتلك عشرة كاملة والذي في كلام ابن عصفور من ذلك أربعة أوجه... انتهى ما خطر لي في هذه المسألة من الأوجه الواضحة، والله يرزقنا فيه المسامحة. والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين. تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه».

---

(١) آل عمران، من الآية ٩٦

(٢) ابن هشام: المغني ٢: ٥٧٣.

(٣) انظر: رسالة إعراب لا إله إلا الله، الورقة ٥ ب، ٦أ.

(٤) انظر: المصدر السابق، الورقة ٦.

(٥) انظر: المصدر السابق، الورقة ٦ ب، ٧ ا.

(٦) انظر: رسالة إعراب لا إله إلا الله، الورقة ٧ أ.

مصادرهـــا

ذكر ابن هشام في هذه الرسالة عددا من المصادر التي أهمها:

١ــ إعراب لا إله إلا الله، للزمخشري

٢ــ التسهيل لابن مالك

٣ــ ريّ الظمآن، لأبي عبدالله بن محمد بن أبي الفضل المرسي

٤ــ حواشي ابن عمرون

٥ــ شرح الإيضاح، لابن عصفور

٦ــ شرح الخطب النباتية لأبي البقاء العكبري

٧ــ شرح الكراسة، للأبّذي

٨ــ شرح الكراسة، للعطار

٩ــ شرح المفصل، لابن عمرون

١٠ــ شرح المفصل، لابن يعيش

١١ــ الغرائب، لأبي القاسم الكرماني

١٢ــ اللباب، لأبي البقاء العكبري

١٣ــ المجد المؤثل مما كتبه على المفصل...؟

وليست قيمة ذكر هذه الكتب في الرسالة منحصرة في تعريفنا بأهم مصادرها فقط، ولكن لذلك قيمة أخرى هي تعريفنا بطائفة من الكتب المفقودة، أو المجهولة.

نسبة هذه الرسالة لابن هشام

لم أجد ــ فيما اطلعت عليه من كتب التراجم أو الفهارس المعروفة ــ من ذكر هذه الرسالة لابن هشام. ولم أقف لها إلا على مخطوطة نادرة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٨٨ مجاميع. غير أن ذلك لم يحملني ــ بعد دراسة المخطوطة ــ على الشك فيما جاء بأولها من نسبة هذه الرسالة لابن هشام، وذلك للأسباب الآتية:

١ــ أن ما جاء في مقدمتها من قول المؤلف: أما بعد حمد الله.... هو المألوف في تقديم معظم مصنفاته. وقد أشار إلى ذلك البغدادي في «حاشيته على شرح بانت سعاد» لابن هشام. حيث قال تعليقا على

بدئه هذا الشرح بالعبارة المشار إليها: «كذا ابتدأ الشارح في غالب تآليفه، ومثله وقع في أول «أدب الكاتب» لابن قتيبة[1]...».

٢ — أن منهج التأليف في هذه الرسالة من العرض الشامل للآراء المختلفة في كل مبحث ومناقشتها لبيان الراجح منها والمرجوح بأدلته، شبيه كل الشبه بمنهج ابن هشام في مؤلفاته الأخرى.

٣ — أن بعض ما ذكر في هذه الرسالة من آراء مذكور في كتاب «المغني» وقد سبقت الإشارة إليه[2].

٤ — أن الاعتداد في هذه الرسالة بآراء بعض العلماء السابقين كابن عمرون، ملحوظ في بعض رسائل أخر لابن هشام[3].

كما أن ابن هشام في موطن آخر ذكر رأي ابن عمرون في المقارنة بين قولنا (لا إله إلا الله) وبين قوله تعالى: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إلاَّ مَنْ رَحِمَ﴾[4] وذلك وهو يعلق على تمثيل ابن الناظم بالآية المذكورة للاستثناء المنقطع الواجب النصب، لعدم إمكان تسلط العامل على المستثنى. وقد نقل عنه يس في حاشيته[5] على أوضح المسالك بما يأتي:

«وكتب المصنف — يعني ابن هشام — بهامشه ما نصه: قالوا في قولنا: (لا إله إلا الله): أن اسم الله عز وجل بدل من محل (لا) مع اسمها، ومنعوا هنا — أي في الآية — الإبدال كما ترى. وقال ابن عمرون: يحتمل أن يحمل (عاصم) على شيء، وإطلاق البعض وإرادة الكل شائعة. قال: وحينئذ يمكن أن يكون (من رحم) بدلا على الموضع مثل: (لا إله إلا الله). قال فخر المشايخ: لا يمكن هنا البدل، لأنه لا يقال: لا شيء اليوم من أمر الله إلا من رحم، ولو رد المحذوف منه؛ أعني الخبر لم يجز أيضا الإبدال، لأنه لا يقال: لا لهم اليوم إلا من رحم، لأنه لا معنى له. وقد قيل: (عاصم) بمعنى معصوم وهو ضعيف لا يعتد به. وأجود منه أن يقال: (من رحم) هو الله تعالى، لأنه الراحم فكأنه قيل: إلا الله، فالاستثناء متصل...»

---

(١) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد، مخطوطة مكتبة عارف حكمت، الورقة الأولى.

(٢) انظر: ص ٢٩٢، ٢٩٣

(٣) انظر: ص ٢٠٨، ٢٩٣، ٣٠٨

(٤) هود: من الآية ٤٣.

(٥) انظر: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ١:٣٥٢.

لا نبي بعده محمد النبي
الأمي وعلى آله
وصحبه
وسلم
تسليما
كثيرا
آمين

إعراب لا إله إلا الله لابن هشام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قال الشيخ العلامة جمال الدين يوسف بن هشام
الأنصاري رحمه الله تعالى ونفعنا بتحقيقاته
أما بعد حمد الله والصلاة على رسوله محمد

الورقة الأولى من رسالة «إعراب لا إله إلا الله» مخطوطة مكتبة عارف حكمت

إقامة الدليل
على صحة التمثيل وفساد التأويل

موضوع الرسالة

موضوع هذه الرسالة يبين عنه قول ابن هشام في مقدمتها: «... وبعد، فإن الإمام العلامة الحافظ أبا عبدالله محمد بن مالك الطائي رحمه الله تعالى قال في كتابه «تسهيل الفوائد»: ولا يستبقى — دون شذوذ — في هذا الجمع [(١)] مع أربعة أصول زائد إلا أن يكون حرف لين رابعا [(٢)] انتهى. ولم أر أحدا من شارحي هذا الكتاب، ولا غيرهم تعرض لتمثيل قوله: دون شذوذ. وقد سئلت عن ذلك من جماعة فكتبت لهم ما معناه: أن لذلك ثلاثة أمثلة:

أحدها: قول بعضهم (عنا كبيت)

والثاني: قراءة جماعة [(٣)] من السلف ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيَّ حِسانٍ﴾ [(٤)]. إن قدر عباقريّ جمعا لعبقريّ لا إن قدر جمعا لعبقر، وأن الياءين بمنزلتها في (مدائنيّ).

والثالث: كلمة ثبتت في كتاب أبي الفتح ابن جني المسمّى بـ(المحتسب) في سورة الرحمن فلتراجع هنالك [(٥)].

ثم بلغني أنّ معترضا اعترض المثال الأول بأمرين:

أحدهما: أن نونه زائدة فهو من مزيد الثلاثي لا من مزيد الرباعي.

الثاني: أن الجمع قد تم عند الباء من (عناكبيت) وأن الزيادتين بعده في تقدير الانفصال.

«وأنه اعترض المثال الثاني بالاعتراض الثاني. وقد أذكر في ذلك حكايتين:

إحداهما عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال: ما رأيت أعجب من أهل مصر، سألوا مالكا عن مسائل فلم يعلمها، فلم يقبلوها بعد ذلك ممن علمها.

والثانية: حكاها الصولي: قال كتبت لبعض إخواني كتابا فورد علي جوابه: وصل إليّ كتابك وقد أعبت عليك فيه حرفا، فكتبت له: قد عبت قولك: أعبت...

---

(١) أي جمع التكسير.

(٢) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٧٩.

(٣) منهم عثمان بن عفان، ونصر بن علي، والجحدري، ومالك بن دينار، وأبي طعمة، وابن محيصن، نظر: المحتسب ٢: ٣٠٥، والبحر المحيط ٨: ١٩٩.

(٤) الرحمن، الآية ٧٦.

(٥) هي قول بعضهم للناقة الفارهة: تخربوت وجمعها تخاربيت انظر: المحتسب ٢: ٣٠٥/٣٠٦.

وها أنا مورد من الدليل ما يبين صحة ما ذكرته، وفساد ما اعترض به»[1].

فموضوع الرسالة هو إقامة الدليل على صحة التمثيل لبقاء الحرف الزائد غير اللّين في جمع الرباعي المزيد شذوذا بثلاثة أمثلة هي: (عناكبيت)[2] جمع (عنكبوت)، و(عباقريّ) —في قراءة— جمع (عبقريّ) لا عبقر، و(تخاربيت) جمع (تخربوت)، وذلك ردا على من اعترض على هذه الأمثلة بما ذكره ابن هشام.

وقد رد صاحب الرسالة على الاعتراض بالتمثيل بـ(عناكبيت) بعدة ردود.

فدفع الاعتراض الأول بما يأتي:

١— أن الأئمة: سيبويه، والفارسي، وابن عصفور، وابن الضائع، نصّوا على أن النون من (عنكبوت) أصلية.

٢— انه بالاستقراء وجد أن النون في حشو الكلمة لا يحكم بزيادتها إلا في ثلاث صور ليست (عنكبوت) منها.

٣— قول العرب في جمع (عنكبوت) (عناكب) فهذا دليل على أصالة النون[3].

ودفع الاعتراض الثاني بأن اعتبار أنّ الزيادة في تقدير الانفصال مردود من جهات هي:

١— أن الزيادات التي في تقدير الانفصال محصورة في زوائد بعينها مذكورة في باب التصغير وليست منها الزيادتان التي في آخر (عناكبيت).

٢— أن كون الزيادة في تقدير الانفصال إنما هو معتبر عند تصغير الكلمة لا تكسيرها.

٣— أنه يلزم من هذا الاعتراض تخطئة النحاة بل العرب لأنهم حذفوا الزيادة التي اعتبرها المعترض في تقدير الانفصال عند جمعهم عنكبوت على عناكب[4].

---

(١) ابن هشام: إقامة الدليل، مخطوطة عارف حكمت، الورقة الأولى ب.

(٢) في تاج العروس (مادة عنكب) ، عن جمع (عنكبوت): (عنكبوتات)، (وعناكب) و (عناكيب).. قال شيخنا: «عن الأصعمي وقطرب: (عناكيت). وهذا من الشاذ الذي لا يعول عليه، وكذا قالا في تصغيره (عنيكبيت) وهذا من المردود الذي لا يقبل ...»

(٣) في تاج العروس (مادة عنكب) ما يأتي: قال شيخنا: قد سبق «أن سيبويه قال: إذا كانت النون ثانية فلا تجعل زائدة إلا بثبت، وهذا الكلام نقله الجوهري عنه في (عندليب) كما أشرنا إليه ثمة، وذكر الجوهري (العنكبوت) في (عكب). فكلامه كالصريح في أصالتها كما قلنا في (عندليب) قبله. وكلام الجوهري أو صريحه أن النون زائدة، لأنه لم يجعل لها بناء خاصا، بل أدخلها في (عكب) من غير نظر: والله أعلم.

وصرح الشيخ ابن هشام في رسالة الدليل بأن أصالة النون هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه لجمعه على (عناكب)، وأطال في بسطه، وعليه فوزنه فعللوت، والله أعلم. وأما القول بزيادتها فيكون وزنه فنعلوت: انتهى.

قلت: الذي روي عن سيبويه أنه ذكرها في موضعين، فقال في موضع (عناكب): فناعل، وقال في موضع آخر: فعالل والنحويون كلهم يقولون: (عنكبوت) **فعللوت**، فعلى القول الأول تكون النون زائدة فيكون اشتقاقها من (العكب) وهو الغلظ حقّقه الصاغاني».

(٤) انظر: رسالة إقامة الدليل، الورقة ٢.

ورد ابن هشام على الاعتراض بالتمثيل لعباقريّ في القراءة المشار إليها سابقا بما يأتي:

١ ــ أن اعتبار أن الزيادة في تقدير الانفصال إنما هو عند التصغير لا التكسير كما ذكرنا من قبل.

٢ ــ أن كون عباقريّ جمع لعبقر ثم نسب إليه مع بقاء صيغة الجمع بعيد بل باطل.

أما بَعْدُه، فلأن الذين قرأوا بذلك قرأوا «رفارف» بالجمع فالظاهر أنهم أرادوا ازدواج الجمع وتناسب المتعاطفين. ولأنه قد وصف ب(حسان) وهو جمع.

وأمّا بطلانه فلأنّ القارئين بذلك قرأوا بمنع الصرف، ولا سبيل لذلك إذا كان من باب (مدائني)، وإنما يتأتى إذا قدر أنه من باب (كرسيّ) و(كراسيّ)[١].

أما تخربوت وتخاريبت فقد ردّ على توّهم زيادة التاء في أوّلها بأننا لا نحكم بزيادة حرف إلا بثبت وأن ممن نص على أصالة التاء فيها ابن سيده في كتابه «المحكم» في باب الرباعي من باب الخاء المعجمة، فإنّه قال: وناقة تخربوت: خيار فارهة، وإنما قضى على التاء الأولى بأنها أصل، لأنها لا تزاد إلا بثبت[٢].

واعترض ابن هشام بعد ذلك على التمثيل لهذه المسألة بـ(عشاوز) جمع (عشوزن) لأن مفردها إمّا مزيد ثلاثي عند المبرد، أو مزيد رباعي عند سيبويه لكن نونه أصلية وواوه زائدة، لإلحاقه بـ(سفرجل). ولهذا يجب أن يكون جمعه (عشازن) لا (عشاوز)[٣].

كما اعترض على التمثيل لها بـ(أسطوانة) وجمعها (أساطين) لأنها من مزيد الثلاثي، وعلى القول بأنها على وزن أفعلانه، وأنها رباعية فإنه يرد على (أساطين) ما يرد على (عشاوز) من أن الاصول لم تستوف في الجمع[٤].

اسم الرسالة

جاء في «الدرر الكامنة» لابن حجر أن اسم هذه الرسالة هو «إقامة الدليل على صحة النحيل» وفي الهامش صححت الكلمة الأخيرة بالتحليل[٥]. وفي «شرح التصريح على التوضيح» لخالد الأزهري أن اسمها «إقامة الدليل على صحة التحليل»[٦]. والاسم الصحيح للرسالة هو ما أثبتناه في أول الحديث عنها، وذلك بناء على ما جاء في مخطوطتها الوحيدة التي عثرت عليها بقسم مخطوطات جامعة الملك سعود ٨٠٦ مجاميع، وبناء على ما يدل عليه موضوعها كما بيناه. فما جاء في «الدرر الكامنة»، و«شرح التصريح» فيه تصحيف.

---

(١) انظر: إقامة الدليل، الورقة ٢ب ــ٣.

(٢) انظر: المصدر السابق، الورقة ٣ ب.

(٣) انظر: المصدر السابق، الورقة ٣ب، ٤أ.

(٤) انظر: المصدر السابق، الورقة ٤.

(٥) انظر: الدرر الكامنة ٢: ٤١٦.

(٦) انظر: شرح التصريح ١: ٥.

تاريخ تأليفها:

يبدو أن ابن هشام ألّف هذه الرسالة في أواخر حياته، فقد جاء فيها: «ومما يقضي منه العجب ما حكي لي عن بعض العصريين من أنه ذكر إن مثال مسألة التسهيل في كتاب سيبويه. وهذا مما يعلم من له أدنى ممارسة للكتاب أن الأمر بخلافه، فإن سيبويه رحمه الله تعالى لا يورد في كتابه الأمور المستبعدة جدا، ولهذا لم يورد أشياء كثيرة أوردها غير كالنصب بـ (لم) والجزم بـ (لن) وأصرّ على مخالفة عليٍّ بن حمزة الكسائي إذ أجاز: (فإذا هو إيّاها) وإن كان له مساغ على ما بينته مبسوطا في كتابي الكبير في قواعد الإعراب»[1] والكتاب الكبير في قواعد الإعراب الذي أشار إليه في كتابه «المغني» الذي بسط فيه هذه المسألة[2]. وقد ألّف ابن هشام «المغني» سنة ست وخمسين وسبعمائة قبيل وفاته ببضع سنوات[3].

وقد جاء في نهاية مسألة: (فإذا هو هي، أو فإذا هو إيّاها) — كما جاء في نهاية هذه الرسالة — الإشارة إلى عدم عناية سيبويه بالأمور المستبعدة جدا مما يؤكد أن الكتاب الكبير في القواعد المشار إليه هنا هو كتاب «المغني» فإن ابن هشام قال به: وأما (فإذا هو إيّاها) — إن ثبت — فخارج عن القياس، واستعمال الفصحاء كالجزم بـ(لن)، والنصب بـ(لم) والجر بـ(لعلّ)،وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم به بعض العرب»[4].

---

(١) رسالة إقامة الدليل، الورقة الرابعة ب.

(٢) انظر: المغني ١: ٩١—٩٢.

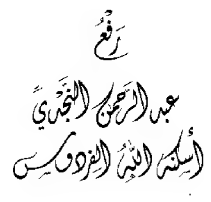
(٣) انظر: المغني ٩٤١ ورسالة «ابن هشام في كتابه المغني»— مخطوطة، ص ٣٨—٣٩ لعلي فودة

(٤) ابن هشام: المغني ١:٩١.

في إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل
للشيخ الإمام العلامة أبي محمد عبد الله
جمال الدين ابن هشام الأنصاري
تغمده الله برحمته
وأسكنه
فسيح جنته
آمين

الرقم العام ٦٠٨٦ مجاميع

صفحة عنوان رسالة «إقامة الدليل....» مخطوطة جامعة الملك سعود



فـوح الشّذا بمسألة كـذا

صدّر ابن هشام هذه الرسالة بقوله: «... وبعد: فإني لما وقفت على كتاب «الشّذا في أحكام كذا» لأبي حيان رحمه الله، رأيته لم يزد على أن نسخ أقوالا وجدها[1]، وجمع عبارات وعدّدها، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بيّن ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها، ولا نبّه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا، فرأيت الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكدّ والتعب، إلا على الاضطراب والشغب، فاستخرت الله في وضع تأليف مهذّب أبيّن فيه ما أجمل، واستئناف تصنيف مرتب أورد فيه ما أهمل، وسميته «فوح الشّذا بمسألة كذا» وبالله أستعين وهو حسبي ونعم الوكيل المعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم[2]...»

وقد جعل المؤلف رسالته عن (كذا) في خمسة فصول:

الفصل الأول: في ضبط موارد استعمالها

ذكر ابن هشام في هذا الفصل أن لـ(كذا) استعمالين:

أحدهما: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلها، فيقصد بالكاف التشبيه وبذا الإشارة، كما في قول الشاعر:

وأسلمني الـزّمـانُ كـذا فـلا طَـرَبٌ ولا أُنْسُ[3]

ولكون اسم الإشارة باقيا على معناه يصح أن تسبقه ها التنبيه، وأن يليه كاف الخطاب ولام البعد فتقول: رأيت زيدا فقيرا وعمرا هكذا أو كذاك وكذلك. قال المتنبي[4]:

ذي المعالي فليعلون من تعالى هكذا هكذا[5]، وإلاّ فلا

الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مستعملة كناية عن عدد، أو غيره.

---

(١) كذا في مخطوطة الظاهرية التي اعتمدت عليها في دراسة هذه الرسالة، وهي برقم ٣١٤٢ عام ١٧ خاص طب ضمن مجموعة. ولكن في «الأشباه والنظائر» ١١١، وفي «فوح الشذا بمسألة كذا». تحقيق أحمد مطلوب، ص ١٤ جاء ما يأتي: «لم يزد على أن نسج أقوالا وحدها» وفي هذا تصحيف ظاهر.

(٢) ابن هشام: فوح الشذا بمسألة كذا، مخطوطة الظاهرية، الورقة ٨٤ ب.

(٣) انظر: المغنى ١:١٨٧، وشرح شواهد المغني ٢:٥١٤ وشرح أبيات المغني ٤:١٦٧. ولم ينسبه أحد منهم.

(٤) انظر: شرح ديوان المتنبي ٣:٢٥٤.

(٥) استشهد ابن هشام لهذا الاستعمال في كتاب «المغني»، ١:١٨٧، بقوله تعالى: «أهكذا عرشك». النمل، من الآية ٤٢.

فالتي يكنّى بها عن غير عدد مثل قولهم: (قيل لبعضهم أما بمكان كذا وكذا وجذ[١]؟ فقال: (بلى وجاذا). وفي الحديث: «أنه يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا؟ فعلت فيه كذا وكذا».

والتي يكنى بها عن عدد مثل: (له عندي كذا وكذا درهما). وتكون (كذا) المركبة في موضع رفع أو نصب أو جر بحسب العوامل الداخلة عليها.

وقد ذكر ابن هشام أن هناك من يرى أن (كذا) في حالة الكناية بها تكون كلمتين باقيتين على أصلهما من غير تركيب، والكاف منها عند بعضهم اسم، وعند بعض آخر حرف أصلي أو زائد على اختلاف بينهم. ولكن ابن هشام يرجح عند استعمالها كناية أن تكون مركبة[٢].

الفصل الثاني: في كيفية اللفظ بها وتمييزها

قال المؤلف: إنه سمع في المَكْنِيِّ بها عن غير عدد الأفراد والعطف كما في المثالين السابقين لها. وفي المكْنِيِّ بها عن عدد العطف لا غير، كما في قول الشاعر:

عـد النفس نعمـى بعـد بؤساك ذاكــرا ... كـذا وكـذا لطفا به نسي الجهـد[٣]

وقال عن تمييزها: إن الصواب أن يكون منصوبا أبدا، وإن السماع والقياس يؤيدان ذلك. وردّ على من أجاز خفضه، أو خفضه ورفعه[٤].

الفصل الثالث: في إعرابها

ذكر ابن هشام أن ذلك مبني على الخلاف في حقيقتها فإذا قيل: (له عندي كذا وكذا درهما). فمن قال بالتركيب فهي عنده مبتدأ خبره الجار والمجرور، ومن ذهب إلى أنها غير مركبة فإن كانت الكاف عنده اسما فهي المبتدأ وإن كانت حرفا فالجار والمجرور صفة لموصوف محذوف، أما تمييزها فالصحيح أن يكون منصوبا كما سبق[٥].

الفصل الرابع: في بيان معناها عند النحويين

في هذا الفصل بيان خمسة أقوال في معنى (كذا) عند النحويين:

الأول: لابن مالك وابنه، وهو أنّها للتكثير بمنزلة (كم) الخبرية، ومقتضى هذا أنه لا يكنى بها عما نقص عن الأحد عشر، لأنه عدد قليل.

الثاني: لسيبويه والخليل ومن تابعهما وهو أنها للعدد مطلقا قليلا كان أو كثيرا.

---

(١) الوجذ: نقرة في الجبل تجتمع فيها المياه.

(٢) انظر: فوح الشذا بمسألة كذا، مخطوطة الظاهرية، الورقة ٨٤ ب ٨٥ أ.

(٣) انظر: المغني ١:١٨٧، وشرح شواهد المغني ٢:٥١٤، وشرح أبيات المغني ٤:١٦٧ ولم ينسبه أحد منهم.

(٤) انظر: فوح الشذا، الورقة ٨٥، مخطوطة الظاهرية.

(٥) انظر: المصدر السابق، الورقة ٨٥ ب.

الثالث: للكوفيين ومن ذهب مذهبهم وهو أنها بمنزلة ما استعملت استعماله من الأعداد الصريحة، وأن تمييزها هو الذي يحدّد ذلك، وأنه بمقتضى هذا يأتي منصوبا ومجرورا، ومفردا وجمعا.

الرابع: للمبرد والأخفش ومن وافقها وهو متابعة الكوفيين في مذهبهم إلا في مسألتي الإضافة إلى التمييز فإنهما ممتنعان عندهم، ويرون أن يقال في العدد القليل أو المائة أو الألف وما فوقها: (كذا من الدراهم).

الخامس: لأبي بكر بن طاهر وهو يرى أنّ الأمر كما قال الكوفيون في (كذا كذا درهما) وفي (كذا درهم) خاصة.

وقد رجح ابن هشام رأي سيبويه، وجعله رأي المحققين، واعترض على ما عداه من الآراء[1].

الفصل الخامس: فيما يلزم بها عند الفقهاء

بيّن ابن هشام في هذا الفصل ما يجب بـ(كذا) عند فقهاء المذاهب الأربعة على من التزم بها شيئا[2].

تاريخ تأليفها

وفي نهاية مخطوطة الظاهرية من هذه الرسالة ما يأتي: «**قال مصنفه. تم تأليفه في نصف ليلة سلخ شعبان سنة اثنتين**[3] وخمسين وسبعمائة ٧٥٢هـ. وذكر ناسخ هذه المخطوطة أنه كتبها لنفسه في شهر صفر سنة سبع وثمانمائة ٨٠٧هـ. وكتب اسمه بتوقيع غير واضح. وقد اعتمدت على المخطوطة المذكورة في دراسة هذه الرسالة، لأن بها تاريخ التأليف، وتاريخ النسخ، ولأنها إيضا أدق في بعض العبارات من غيرها[4] من النسخ التي اطلعت عليها. وهذه المخطوطة تقع في نحو ست صفحات ملحقة بكتاب في الطب برقم ١٧ بالظاهرية من الورقة ٨٤—٨٧.

نشر الرسالة

طبعت هذه الرسالة بكتاب «الأشباه والنظائر»[5] للسيوطي، كما قام بتحقيقها، ونشرها مع مقدمة جيدة لها أحمد مطلوب وذلك عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م. وقد اعتمد في تحقيقها على مخطوطة ليدن، ومطبوعة «الأشباه والنظائر»[6].

---

(١) انظر: فوح الشذا، الورقة ٨٥ب — ٨٧أ، مخطوطة الظاهرية.

(٢) انظر: المصدر السابق، الورقة ٨٧أ. وفي كتاب «المغني» ١: ١٨٧—١٨٨ تعرض ابن هشام— بطريقة موجزة— لاستعمالات (كذا) ولكنه زاد على ما قاله هنا في استعمالها مكنيا بها عن العدد. مقارنته بينها وبين (كأي) فذكر ما يتوافقان فيه وما يختلفان.

(٣) بالأصل: اثنين.

(٤) انظر: ما سبق في ٤٢٤ وقد ورد في طبعتي الكتاب عن استعمال (كذا) غير مركبة ما يأتي: «ويكون اسم الاشارة في هذا النوع باقيا على معناه يصح أن يسبقه حرف التنبيه»: الأشباه والنظائر ٤: ١١٢. ونشر أحمد مطلوب، ص ١٥— ولكن صحة هذه العبارة: «ولكون اسم الإشارة...»— انظر مخطوطة الظاهرية الورقة ٨٤ ب.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر ٤: ١١١—١٢٢.

(٦) انظر: فوح الشذا بمسألة كذا، نشرة مطلوب، ص ٦.

الصفحة الأخيرة من رسالة «فوح الشذا...» مخطوطة الظاهرية

المباحث المرضيّة
المتعلقة بمن الشرطيّة

في هذه الرسالة ذكر ابن هشام ثلاث مسائل متعلقة بـ(من) الشرطية، وقع البحث فيها بينه وبين العلامة تقي الدين السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٥٥هـ.

المسألة الأولى

خاصة بالفرق بين (مَن) و(إن) الشرطيتين. فقد سأله تقي الدين السبكي قائلا: أُجمع على اسمية (من) الشرطية، وحرفية (إن) الشرطية. فكيف يختلف نوعا الكلمة بالاسمية والحرفية مع تساويهما في المفهوم.

فأجاب ابن هشام بأنهما ليسا سواء لأن كلمة (إن) دالة على معنى واحد هو الشرط. أي عقد السببية بين الجملتين الواقعتين بعدها، فهي دالة على معنى في غيرها. أما (من) الشرطية فإنها دالة على شيئين:

أحدهما الشخص العاقل وهو معناها الوضعي وهذا هو المعنى الذي هي به اسم.

الثاني معنى الشرطية، وهذا المعنى عارض لتضمّنها معنى (إن)، وأسماء الشرط كلها مبنية لتضمنها معنى (إن) الشرطية وهي حرف[1].

المسألة الثانية

خاصة بخبر (من) الشرطية وغيرها من أسماء الشرط. فقد قال تقي الدين السبكي: إن الحنفية احتجت بأنه لا قراءة على المأموم بالحديث: «من له قراءة فقراءة الإمام له قراءة». لكن ردّ عليهم بأن الضمير في (له) راجعة إلى (الإمام) لا إلى (من) التي هي واقعة على المأموم. والمعنى: من كان له إمام فعليه أن يقرأ، لأن قراءة الإمام للإمام لا للمأموم والإمام. لكن هذا التأويل بعيد وفاسد، لأنه يلزم عليه خلو الجملة المخبر بها من ضمير يعود على المخبر عنه وهو (من).

وأجاب ابن هشام أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب. وأن توقف المعنى على الجواب إنما هو من حيث التعلق لا من حيث الخبرية. فإذا قيل: من يقم أقم معه، كان (من يقم) بمنزلة: شخص عاقل يقوم، وهذا لا شك في تمامه، فلما ضمن معنى الشرط توقف معناه على ذكر الجواب. ويدل على أن خبر اسم الشرط هو فعل الشرط لا فعل الجواب، وأن صحة الكلام تفتقر إلى ضمير يعود من الجواب إلى الشرط لا إلى (من)، الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد: «من ملك ذا رحم فهو حر» فإن الضمير من قوله:

---

(١) انظر: رسالة المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية، الورقة الأولى.

(هو حر) إنما يعود على المملوك لا على (من) الواقعة على المالك[١].

المسألة الثالثة

خاصة بالعموم المستفاد من (من) الشرطية. وأنه كما يسري إلى الفاعل يسري إلى المفعول أيضا ودليل ذلك قول العباس بن مرداس السلمي يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم:

وما كنت دون امرىء منهما ... ومن تخفض اليوم لا يرفع[٢]

فإن التقدير ومن تخفضه اليوم. وأن ابن عمرون ردّ بهذا على محمد بن الحسن الشيباني وابن جني في التفرقة بين قول القائل: أي عبيدي ضربك فهو حر، وأي عبيدي ضربته فهو حر، وقولها: أنه يعتق الجميع إذا ضربوه، أما إذا ضرب هو الجميع فلا يعتق إلا واحد، فقد ذهب إلى أنه لا فرق بينهما مستدلا بالبيت السابق[٣].

المعروف من مخطوطات هذه الرسالة

توجد من هذه الرسالة مخطوطة بدار الكتب المصرية[٤] تقع في نحو خمس صفحات وعلى مصورة لها اعتمدت في دراسة الرسالة المذكورة وبمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة نسخة برقم ١٨٥ عام مجاميع.

---

(١) انظر: رسالة المباحث المرضية، الورقة الأولى والثانية.

(٢) هذا أحد أبيات قالها العباس بن مرداس للنبي صلى الله عليه وسلم حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائةً مائة وأعطى العباس دون المائة وقد جاء في «سمط اللآلي» ١ :٣٣ كما يأتي:

أتجعل نهبي ونهب العُبَيـ ... ـد بين عُيَيْنَة والأقرع

وقد كنتُ في الحرب ذا تُدْرَإ ... فلم أعط شيئا ولم أمنع

وما كان حصن ولا حابسٌ ... يفوقان مرداس في مجمع

وما كنت دون امرىء منهم ... ومن تضع اليوم لا يُرْفع

وفي «المقاصد النحوية» ٤: ٣٦٥.٣٦٦ هكذا

فما كان حصن ولا حابس ... يفوقان مرداس في مجمع

أتجعل نهبي ونهب العبيـ ... ـد بين عيينة والأقرع

وما كنت دون امرىء منهما ... ومن تضع اليوم لا يرفع

رواية البغدادي في «الخزانة» ١: ٧٣ هي:

أتجعل نهبي ونهب العُبَيـ ... ـد بين عيينة والأقرع

وما كان حصن ولا حابس ... يفوقان مرداس في مجمع

وما كنت دون امرىء منهما ... ومن تضع اليوم لا يرفع

.. الخ. وانظر أيضا «شرح شواهد المغني» ٢: ٩٢٥

(٣) انظر: المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية، الورقة الثانية والثالثة.

(٤) القاهرة: ثاني ٢: ١٥٦.

الورقة الأولى من رسالة «المباحث المرضية...» مخطوطة دار الكتب المصرية

مسائل وأجوبتها
المعروف
باسم ألغاز في إعراب بعض آيات القرآن

اسم الرسالة

اسم الرسالة — كما جاء في صفحة العنوان — هو «ألغاز في إعراب بعض آيات القرآن» لكنّ الرسالة فيها إلى جانب الآيات القرآنية بعض الأحاديث[1]، فهذا الاسم لا ينطبق تماما على محتواها. وقد جاء عند بروكلمان أن اسمها: «مسائل في النحو وأجوبتها»[2] غير أن الرسالة فيها إلى جانب المسائل النحوية مسائل أخر[3]. فهذه التسمية تنقصها بعض الدقة أيضا. ولعل أدق الأسماء لهذه الرسالة هو ما أثبتناه لها في أعلى الصفحة، فهو الذي يصدق على مباحثها المختلفة، وهو أقرب من غيره لما جاء في مقدمتها التي بدئت بعد البسملة بما يأتي:

«... قال الشيخ جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري الحنبلي أما بعد حمد الله على أفضاله حمدا كثيرا طيبا كما يليق بجلاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله فإني ذاكر في هذه الأوراق مسائل سئلت عنها في بعض الأسفار، وأجوبة أجبت بها على سبيل الاختصار، ومسائل ظهرت لي في تلك السفرة، يعمّ إن شاء الله نفعها، ويعظم عند اللبيب وقعها، وبالله تعالى أعتصم وأسأله العصمة مّما يصم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم...»[4].

موضوعها

تقع هذه الرسالة في خمس وعشرين صفحة[5] مخطوطة، وقد اشتملت على نحو خمس وأربعين مسألة، معظمها يتعلق بإعراب آيات من القرآن، والكثير من هذا الإعراب يدور حول انتصاب كلمات فيه غموض أو يحتمل أكثر من توجيه. ومن أمثلته:

«مسألة: علام انتصب «عرفا» في قوله تعالى: «وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا[6]»؟ الجواب: «إن كانت[7] «المرسلات» الملائكة، والعرف المعروف، فـ(عرفا) إمّا مفعول لأجله، وإما منصوب على نزع الخافض وهو الباء. والتقدير: أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف، أو بالمعروف، وإن كانت[7] المرسلات «الأرواح أو الملائكة»

(١) ألغاز في إعراب آيات القرآن ١٨—١٩، ٢٠.

(٢) GALS II 20.

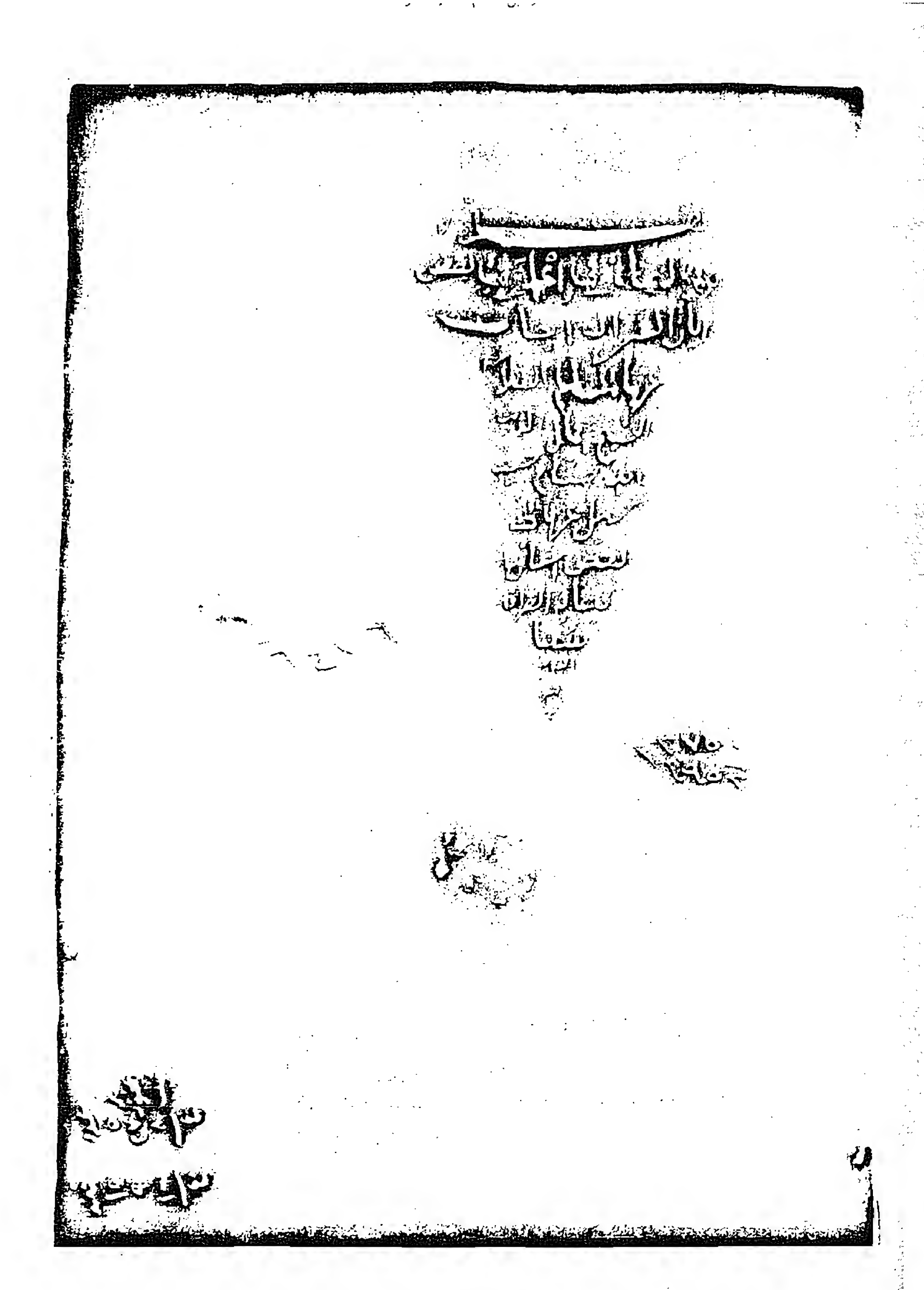
(٣) انظر: ألغاز في إعراب بعض آيات القرآن ١٥، ١٦، ١٧، ٢٠، ٢٣.

(٤) المصدر السابق ١.

(٥) في مخطوطة دار الكتب بالقاهرة رقم ٦٤٢٦هـ.

(٦) المرسلات، الآية الأولى.

(٧) في الأصل، كان، وما أثبته أرجح وهو ما جاء في مخطوطة أخرى ضمن مجموعة برقم ١٤٥٥.



صفحة عنوان رسالة« مسائل وأجوبتها» المعروفة ـ بألغاز في إعراب آيات من القرآن .

و«عرفا» بمعنى متتابعة فانتصابها على الحال، والتقدير: أقسم بالأرواح أو الملائكة المرسلة متتابعة[١]».

وقد لا يكون البحث في مسألة مقتصرا على توجيه النصب في كلمة، وإنما يتناول نواحي أخر من الإعراب في الآية كما في قوله:

«مسألة: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾[٢] ما معنى «ما» في «إنما»؟ وأين مفعولا «اتَّخذ»؟ وعلام ارتفع «مودّة» وعلام انتصب على القراءتين[٣]؟ وما توجيه تنوين «المودة» وترك تنوينه؟ وما موضع[٤] الظرف على قراءة النصب؟

الجواب: أمّا معنى «ما» فإنه يبنى على اختلاف القراءتين في «مودة» فمن رفعها فـ(ما) اسم موصول في موضع نصب اسما لأن، و(اتخذتم) صلة، والعائد محذوف، والتقدير: إنّ الذين اتخذتموه، ومن نصبها، فـ(ما) حرف كاف لا موضع له من الإعراب ولا ضمير محذوف.

وأمّا مفعولا (اتخذ) فعلى قراءة الرفع المفعول الأول محذوف وهو الهاء التي قدرناها عائدة على الموصول، والمفعول الثاني «أوثانا». وعلى قراءة النصب «أوثانا» مفعول أول. والمفعول الثاني محذوف أي: إنما اتخذتم أوثانا آلهة. ونظيره في حذف المفعول الثاني ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُم غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾[٥] وقوله: ﴿اتَّخَذُوْهُ وَكَانُوا ظَالِمِيْنَ﴾[٦] تقدير الأول: إنّ الذين اتخذوا العجل إلها. وتقدير الثاني: اتخذوه إلها.

وأما رفع (المودة) فعلى أنها خبر لإن، والتقدير: إن الذي اتّخذتموه مودة. وجعلوا نفس المودة مبالغة واتساعا، أو الأصل ذو مودة. وقيل: إنه مبتدأ، و«في الحياة» خبر إن. وساغ الابتداء بالنكرة لأجل الوصف بالظرف؛ أو للإضافة إليه. وقيل إنها خبر مبتدأ محذوف أي: هي مودة. ويردّه إنه لا حاجة إلى دعوى الحذف. ويردّ الذي قبله عدم الراجع من الجملة المخبر بها. وأما نصبها فعلى أنها مفعول لأجله أي: أنّهم اتّخذوها من دون الله للمودة فيما بينهم، لا لأن عندها نفعا ولا ضررا.

وأمّا تنوين (المودة) فهو الأصل. وأمّا ترك التنوين فعلى الإضافة وهو من الاتساع في الكلام.

---

(١) ألغاز في إعراب بعض آيات من القرآن، ١.

(٢) العنكبوت، من الآية ٢٥...

(٣) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ورويس برفع «مودة» وقرأ حفص، وحمزة، وروح بنصب مودة، انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ٣٤٥.

(٤) في الأصل: (وقع) ويجوز أن يكون تصحيفا لـ (موقع)، و(موضع) ورد في أواخر هذا النص.

(٥) الأعراف، من الآية ١٥٢.

(٦) الأعراف، من الآية ١٤٨.

«وأما موضع الظرف فحتمل لوجهين: أحدهما أن يكون ظرفا للمودة فيتعلق (إلها)[١] بها، ويكون خاليا من الضمير. وحينئذ فيجوز كون «في الحياة»[٢] ظرفا للمودة أيضا متعلق بها، لأن العامل الواحد يجوز أن يعمل في ظرفي زمان ومكان. والثاني أن يكون صفة للمودة لأنها نكرة فتتعلق بمحذوف ويكون فيه حينئذ ضمير عائد على الموصوف، ويكون «في الحياة» في موضع الحال من ذلك الضمير، وفيه على هذا أيضا ضمير ويتعلق أيضا بمحذوف...»[٣].

وقد يكون البحث في مسألة متعلقا بالمعنى اللغوي لكلمة من الكلمات في آية مثل:

«مسألة: ما الكفل؟ الجواب النصيب. قال الله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا، وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾[٤] فقيل: لم غاير بين الآيتين فقيل في الأولى: «نصيب» وفي الثانية «كفل»؟ فأجيب بأن يكون اللفظ وتنويعه أعذب من تكراره. فقيل: زعم بعضهم أن الكفل ليس النصيب مطلقا، بل النصيب من الخير، والكفل من الشر. فكان ذكره في الثانية أنسب. فقلت: هذا مردود بقوله تعالى: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ[٥]﴾...»[٦].

وربما كان متعلقا بناحية بلاغية فيها مثل:

«مسألة: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾[٧] والخمر لا يعصر. الجواب أنّ للنّاس في هذه الآية طريقتين: فمنهم من زعم أنه لا مجاز فيها. واختلف القائلون بالمجاز على طريقين: فمنهم من زعم أنه[٨] في الاسم وهو (خمرا) فادعى أنه أطلق وأريد به العنب، لأنه فرعه. وهذا القول هو المشهور بين الناس، ومنهم من زعم أنه في الفعل، وهو: أعصر، فادعى أنه اطلق وأريد به: استخرج، وإلى هذا ذهب ابن عزيز[٩] في غريبه. ومن قال: إنه لا مجاز في الآية نقل أن لغة عمان أنهم يسمّون العنب خمرا بالحقيقة»[١٠].

وفي مسألتين من مسائل هذه الرسالة كان موضوع البحث فيهما حديثين[١١]، أحدهما: «مسألة: في الحديث في مواقيت الحج. فيهلّ أهل المدينة من ذي الحليفة، وأهل الشام من الجحفة،

---

(١) كذا بالأصل وأغلب الظن أنها زائدة مصحفة عن كلمة (بها) التي بعدها.

(٢) من قوله تعالى: ﴿وقال إنما اتخذتم من دون الله أوثانا مودة بينكم في الحياة الدنيا...﴾ الآية السابقه.

(٣) ألغاز في إعراب بعض آيات القرآن ص ١٣، ١٤.

(٤) النساء، من الآية ٨٥.

(٥) الحديد، من الآية ٢٨.

(٦) ألغاز في إعراب آيات من القرآن ١٦.

(٧) يوسف، من الآية ٣٦.

(٨) في الأصل: «فمنهم من زعم أنها مشتملة على مجاز، ومنهم من زعم أنه» فالمميز بالأسود الثقيل حشو لا معنى له.

(٩) هو لإمام أبو بكر بن عزيز دره السجستاني صاحب كتاب «غريب القرآن»، توفي سن ٣٣٠ هـ.

(١٠) ألغاز في إعراب بعض آيات القرآن ١٥.

(١١) المصدر السابق ١٨-١٩، ٢٠.

وأهل نجد من قرن، وأهل اليمن من يلملم.. هن لهن[1] ولمن أتى عليهن من غير أهلهن... الضمير في «هن» للمواقيت المعينة... وكان حق الضمير المجرور باللام أن يكون ضمير المذكرين. الجواب من وجهين:

أحدهما أن الأصل: هنّ لهم[2]، وإنما عدل عن ضمير المذكرين إلى ضمير المؤنثات، لقصد التناسب كما فعل مثل ذلك في الدعاء المأثور «اللهم رب السموات وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن، وإنما كان قياسه: وما أضلوا.

الثاني أنه على حذف مضاف أي (هن لأهلهن)[3] أي هذه المواقيت لأهل هذه البلدان، يدلك على ذلك قوله: ولمن أتى عليهن من غير أهلهن فصرح بالأهل ثانيا. ونظيره في حذف المضاف وهو لفظ أهل: ﴿واسْأَلْ الْقَرْيَةَ[4]﴾...[5].

تاريخ تأليفها

جاء في نهاية هذه الرسالة ما يأتي: «وهذا آخر ما قصدناه من التكلم على هذه الأشياء التي سئلت عنها بالحجاز الشريف في عام سبعة وأربعين وسبعمائة، والله الموفق إلى الصواب، وإليه المرجع والمآب[6]...»

ولكن بروكلمان ذكر أنها ألفت عام ٧٣٧هـ/١٣٣٦م، ولعل هذا سببه السهو في كتابة الأرقام.

مخطوطاتها

أشار بروكلمان إلى ما وجده من مخطوطات هذه الرسالة بما يأتي:

في الأصل: ليدن ٢٢١[7].

في الملحق: الجزائر ١٢٧٠: ٢[8].

ويوجد غير ما ذكره بروكلمان نسخة في الأسكوريال تقع في ١٥ صفحة بخط صغير مسطرتها ٢٩ سطرا

---

(١) ورد بهذه الصيغة في إحدى الروايات، وروي أيضا: فهن لهن. انظر: فتح الباري ٤: ١٣١ وصحيح مسلم ٨:٨٣.

(٢) بالأصل (هو لهنّ)، والوجه ماأثبته انظر: صحيح مسلم ٨:٨٤.

(٣) انظر: فتح الباري ٤:١٣١

(٤) يوسف، من الآية ٨٢.

(٥) ألغاز في إعراب بعض آيات القرآن ١٨—١٩.

(٦) المصدر السابق ٢٤–٢٥.

(٧). GAL II 31

(٨). GALS II 20

وكلمات السطر نحو ١٣ كلمة. ونسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة تقع في ٢٥ صفحة بخط كبير مسطرتها ٢١ سطرا وكلمات السطر نحو عشر كلمات وعلى مصورة لهذه المخطوطة اعتمدت في دراسة هذه الرسالة وهي برقم ٦٤٢٦هـ. وتوجد نسخة أخرى ضمن مجموعة برقم ١٤٥٥ نحو - بدار الكتب المصرية بالقاهرة أيضا.

موقد الأذهان وموقظ الوسنان

من أكثر رسائل ابن هشام شهرة، جمع فيها طائفة من طرائف كتب النحو والأدب. وقد بدأها بقوله: «أمّا بعد حمد الله الفاتح عند الإعواز، المانح بالإيجاز، جاعل علم العربية في العلوم كالطّراز، فبه تفكّ مغلقات الألغاز، ويتضح ما في التنزيل من الإيجاز ودرجة الإعجاز. وصلواته على أفضل الأنبياء الذي أسكت بفصاحته الخطباء والشعراء والرّجاز، وعلى آله وأصحابه الذين من ائتم بهم فقد فاز. فقد جمعت في هذه الأوراق اليسيرة شذرة من الألغاز النحوية، ونبذة من النكت الأدبية، جعلتها لاستخراج الأحاجي عنوانا، وعلى حلّ ما لم أذكره معوانا، فالشيء يعرف بمثله، والوابل يستدل عليه بطلّه. والعذر في اختصاره أنني جمعته ما بين صلاتين، وبمقدار ما ينظم الناظم بيتا أو بيتين...

ورتّبته على أربعة فصول:

الأول في الأحاجي المعنوية، والثاني في الأحاجي اللفظية، والثالث في الإشارات الخفية، والرابع في التصحيفات اللوذعية.

وسميته: «موقد الأذهان وموقظ الوسنان»...»[1].

الفصل الأول

في هذا الفصل ذكر ستا من الأحاجي المعنوية التي يقصد بها تفسير المعنى. ربما كان أفضلها هو: «... وكقول أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري رحمه الله — وهو مما سئلت عنه قديما:

تجنب صديقاً مثل (ما) واحذر الّذي ... يكون كعمرو بين عُرْب وأَعْجُمِ[2]
فإن صديق السوء يُزْري وشاهدي: ... «كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ من الدَّمِ»

فأجبت بأنه يريد بالصديق الذي كعمرو المتكثر بما ليس عنده. فإن عمرا قد أخذ الواو في الخط في الرفع والجر وليست داخلة في هجائه. ومن ثم نسب الشاعر[3] إلحاقها له للظلم فقال:

أيها المدّعي سُلَيْماً سِفاها ... لست منها ولا قُلاَمَةَ ظِفْرِ
إنما أنت من سُلَيْمٍ كواو ... ألحقت في الهجاء ظلما بعمرو

وأمّا المشار إليه بـ(ما) فهو الصديق الناقص، وذلك أنه يريد (ما) الموصولة فإنها مفتقرة لصلة وعائد، أو (ما)

---

(١) موقد الأذهان وموقظ الوسنان، مخطوطة جامعة الملك سعود الورقة الأولى ب.

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٢:١٥٥.

(٣) أبو نواس انظر: ديوانه ٣٣٥، والخزانة ٢:٣٣، وحاشية الأمير على مغني اللبيب ٢:١١٣.

الاستفهامية فإنها تنقص إذا دخل عليها الجار بحذف ألفها نحو ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[1]، ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾[2] وغير ذلك. وأمّا الشاهد الذي أشار إليه فهو قوله:

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذي قد أذعته ... كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدم[3]

وهو من أبيات كتاب سيبويه وتقرير الشاهد أنّ الفعل تلحقه التاء إذا كان فاعله مؤنثا نحو قامت هند. ولا يجوز ذلك إذا كان مذكرا نحو: قال زيد. فكان ينبغي ألا يجوز كما شرقت صدر القناة. لأن الصدر مذكر. ولكنه لما أضافه للقناة سرى منها التأنيث إليه. وقريب من هذا المعنى والاستشهاد قول الآخر[4]:

عليك بأرباب الصدور فمن غدا ... مضافا لأرباب الصدور تصدّرا
وإياك أن ترضى صحابة ناقص ... فتنحطّ قدرا من علاك وتُحْقَرا
فرفع (أبو من) ثم خفض (مزمّل) ... يبيّن قولي مغريا ومحذّرا

أما قوله: فرفع (أبو من) فإنه يشير إلى قولهم: علمت زيدا أبو من هو. برفع الأب مع أن أفعال القلوب والظن[5] إنما يمتنع عملها فيما بعدها إذا استوجب صدر الكلام، تقول: (علمت زيدا قائما) فلا يجوز لك الرفع، و(في)[6] ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[7] لا يجوز إلا الرفع، لأن الاستفهام له صدر الكلام فيمنع أن يعمل ما قبله فيما بعده، لأن ذلك يخرجه عن الصدرية، ولمّا جاور (الأب) (من[8]) الاستفهامية اكتسب منها الصدرية، بل أبلغ من هذا أن (زيدا) لمّا كان نفس الأب المضاف لما له الصدر أجازوا رفعه. وأما قوله: (ثم خفض مزمل) فإنه يشير إلى قول امرىء القيس:

كأن ثبيراً في عَرَانِينِ وَبْلِهِ ... كبيرُ أناس في بجادٍ مزمّل

فإن «مزمّلا» صفة لكبير أناس وهو مرفوع لكنه لمّا جاور المخفوض خفض على الجوار[9]...».

---

(1) النمل، من الآية ٣٥.

(2) النازعات، الآية ٤٣.

(3) قائله الأعشى، انظر: ديوانه ١٢٣.

(4) هو أمين الدين المحلي. انظر: حاشية الدسوقي ٢:١٥٧.

(5) كذا بالأصل، ولعلها: أفعال اليقين والظن، لأن الظن من أفعال القلوب كما هو المشهور عند النحويين ومنهم المصنف. انظر: أوضح المسالك لابن هشام ١: ٢٩٤؛ ٣٠٤.

(6) غير موجودة بالأصل، والسياق يقتضيها.

(7) الكهف، من الآية ١٢.

(8) في الأصل (ما) وصوابه ما أثبته.

(9) موقد الأذهان وموقظ الوسنان، الورقة الثانية، وقد ذكر ابن هشام في المغني ٢:٥١٣ بيتي ابن حزم وعلق عليهما ببعض ما علق به عليهما هنا. وذكرهما البغدادي في «الخزانة» وأورد في تفصيل كل ما ذكره ابن هشام حولها في كتابيه «المغني» و «موقد الأذهان». واستحسن ما جاء في الثاني من بعض التفاصيل؛ انظر: الخزانة ٢: ٢٩، ٣٣٠.

وليست أحاجي هذا الفصل كلها في أبيات من الشعر بل إن بعضها نثر كقوله: «وما منصوب أبدا على الظرفية لا يخفضه سوى حرف...»[١].

الفصل الثاني

هذا الفصل هو أطول فصول الرسالة شغل منها نحو خمسيها[٢]. ذكر فيه ابن هشام من الأحاجي اللفظية اثنين وعشرين مثالا في أبيات ملغزة، ومعظم هذه الأبيات بها تكلف مقصود لتحقيق الإلغاز. وربما كان من أحسن أمثلة هذا الفصل: قوله: «البيت الثامن، قال الشاعر[٣]:

نعى النعاة أمير المؤمنين لنا ... يا خير من حج بيت الله واعتمرا
فالشمس طالعة ليست بكاسفة ... تبكي عليك[٤]، نجوم الليل والقمرا
حمّلت أمرا عظيما فاصطبرت له ... وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

نجوم مفعول: كاسفة، أي أن الشمس لحزنها وتغير ضوئها لم تكسف النجو والقمر، أي لم تطفها بنورها، فهما ظاهران معها. وقوله: تبكي عليك جملة حالية أو خبر ثان لليس. وقوله. يا عمرا مندوب حذفت منه هاء السكت...»[٥]

ونحن نلاحظ أن المؤلف سمّى المثال المكّون من ثلاثة أبيات بيتا، وذلك لأن المقصود هو البيت الثاني المشتمل على اللغز، وإن كان قد استطرد إلى الحديث عن: (يا عمرا) في البيت الثالث.

ومن أمثلة هذا الفصل الخالية من التكلف: «البيت السابع عشر:

ياهندُ ما نبغي لقاكم، قد ... رُمْتُ هُجْرَانَكم فَلَمْ أُطِقِ[٦]

ما مبتدأ موصول؛ ولقاكم خبر»[٧].

---

(١) موقد الأذهان وموقظ الوسنان. الورقة الأولى ب. والثانية أ.

(٢) المصدر السابق. الورقة ٣أ ــ ٥أ.

(٣) هو جرير، انظر: ديوانه ٢: ٧٣٦ والبيت الثاني كما ورد هنا هو ثالث الأبيات في الديوان. وكذلك في شواهد الكشاف ٤: ٤٢٢، وفي شواهد المغني للسيوطي ٢: ٧٩٢ رويت أيضا بهذ الترتيب، ولكن صدر الثاني من الأبيات روى هكذا:

حملت أمرا عظيما فاضطلعت به

كما روي صدر البيت الثالث برواية أخرى هي

فالشمس كاسفة ليست بطالعة.

وفي الكامل ٦٥٢، (تنعي) مكان (نعي).

(٤) في الديوان: (عليها)، وفي «شواهد الكشاف» (عليه).

(٥) المصدر السابق، ٣ب، ٤أ.

(٦) في هامش النسخة التي نقلت منها هذا النص أن قائله: هو الأحوص ولكن لم أجده في شعره نشرة بغداد لإبراهيم السامرائي، وكذلك نشرة القاهرة لعادل سليمان جمال.

(٧) موقد الأذهان وموقظ الوسنان، الورقة ٤ب.

الفصل الثالث

أورد فيه المؤلف ستة أمثلة مشتملة على إشارات بعيدة يحتاج إدراكها إلى ذكاء كبير ومعرفة واسعة بالشعر العربي. من هذه الأمثلة: «أن بعض الملوك أنعم على بعض الشعراء وقلبه إلى أهله مسرورا مع عبدين يحرسانه. وألزمهما أن يأتياه بأمارة منه دالة على سلامته، فلما توسطا به الطريق همّا بقتله فاتفق معهما على أن يعطيهما ما معه. وحلّفاه[1] ألاّ يكتب بذلك إلى الملك ولا يرسل إليه. فحلف لهما على ذلك وقال لهما: إذا اجتمعتما به فقولا له: إمارة سلامته قول أبي الطيب:

بأبي الشُّموسُ الجَانحِاتُ غَوارباً   اللاَّبِساتُ من الحرير جلابياً

فلما رجعا وذكرا له ذلك قبض عليهما فسئل عن ذلك فقال: أنّ هذا البيت لا مناسبة فيه فتأملت القصيدة فإذا فيها:

أظمتني الدنيـا فلمـا جئتُها   مستسقيـا مطرت عليّ مصائبـا
كيف الرجـاء من الخطوب تخلُّصا   مـن بعد ما أَنْشَبْنَ فيّ مخالبا[2]

فقرّرهما فأقرا بما فعلا فعاقبهما فردّا إليه المال..»[3].

الفصل الرابع

في هذا الفصل ذكر المؤلف ستة أمثلة من التصحيفات التي يحتاج الكشف عنها إلى دقة في الفهم ودربة على معرفة صور التصحيف المتعددة. وقد أورد من أنواع هذه التصحيفات قوله: «وكتب إلى المعتمد بن عباد شخص من الإخوان

وإذا صفـا لك مـن زمانك واحـد   فهـو المراد وأين ذاك الواحـد؟

فوقّع في الكتاب: وأين ذاك الواحد؟ صحّف تعرف. فلما قرأه طار سرورا، لأن تصحيف أين ذاك، أنت ذاك»[4].

وجاء فيها أيضا قوله: وذكر في مجلس التصحيف، فادّعى شاب حاضر معرفته، فقيل له: ما تصحيف: (نصحت فخنتني)؟ فقال (تصحيف حسن) قيل: فما هو؟ قال: قد أجبتكم، يعني بقوله:

---

(١) بالأصل: (وحلف) والسياق يقتضي ماأثبته وهو الموجود في المخطوطة المؤرخة، الورقة ٤.

(٢) انظر: ديوان المتنبي ١: ٢٥٢/٢٥١ والبيت الثاني مقدم به على النحو الآتي:

كيـف الرجـاء مـن الخطـوب تخلصـا   مـن بعـد مـا أنشبن فيّ مخالبـا
أوجدنني ووجـدت حزناً واحـدا   متناهيـا فجعلتـه لـي صاحبـا
ونصبني غـرض الرمـاة يصبني   مِحَـن أحدُّ مـن السيـوف مضاربـا
أظـمـتـنـي الـدنـيـا.....

(٣) موقد الأذهان، الورقة ٥ ب.

(٤) موقد الأذهان، الورقة ٦ أ.

(تصحيف حسن)، فانّهم في سرعة جوابه، فقال له شاعر من بلنسية، ما تصحيف: (بلنسية)؟ فقال «أربعة أشهر»، فقال الشاعر صدق ظني أنك تنتحل ما تقول، أي نسبة بين أربعة أشهر وبلنسية؟ فقال الشاب: وما علي إذا لم تفهم البقر؟ فتنبهوا بعد انصرافه فإذا أربعة أشهر: ثلث سنة فخجلوا منه»[1].

مخطوطات الرسالة

أشار بروكلمان إلى ما وجده من مخطوطات هذه الرسالة بما يأتي:

في الأصل: برلين ٦٧٤٨، ٦٧٤٩؛ باريس ٤١١٥ رقم ٢، ٤١٦٢، الإسكندرية ١٨٨ فنون رقم ٣، القاهرة أول: ٦٩، ١٠٤، ١٧٢، ٥٩٨[2].

في الملحق: القاهرة ثاني ٢: ٢٥٧، رابع ٢٤ ب، فاتيكان ثالث ٥٠٨، ٤٨٩، المتحف البريطاني — براون — ٥٦١٢ رقم ٢ المتحف البريطاني ثالث (٤٠) عاطف أفندي ٢٨٠٠ رقم ٥، الآصفية ٢: ١٦٥١ رقم ٩٢، رامبور ١: ٦٢٠ رقم ٣٨٧[3].

ويوجد غير ما تقدم من مخطوطات هذه الرسالة نسخة بمكتبة المسجد الأحمدي بطنطا تحت رقم جـ١٣٢، عـ١٠٥.

وبقسم مخطوطات جامعة الملك سعود الرياض ثلاث نسخ:

إحداها: برقم ١٩١ وتقع في خمس ورقات قياس ٢١×١٥سم، وهي نسخة حسنة تم نسخها سنة ١٠٧٠هـ.

والثانية: برقم ١٣٢٠ وتقع في ست ورقات قياس ٢٤×١٧سم، وكاتبها هو عبدالله عائض الحنبلي الذي أتم كتابتها سنة ١٢٧٨هـ وعليها اعتمدت في دراستي لهذه الرسالة لأنها أصح من غيرها. فما ذكرته من نصوصها هنا هو من هذه المخطوطة.

والثالثة: ضمن مجموعة برقم ٨٠٦، وهي آخر هذه المجموعة التي تشتمل على خمسة وعشرين مصنفا، ولهذه المخطوطة ميزة خاصة هي أنه قد ورد في نهايتها تاريخ تأليف هذه الرسالة. إلا أنه يعيبها أن بها نقصا كبيرا في الفصل الثاني. فإن أمثلته بها اثنا عشر[4] مثالا على حين أنها في النسخة التي اعتمدت عليها في دراسة هذه الرسالة اثنان وعشرون مثالا[5]، وكذلك وردت بمخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٣٤٤٢جـ

---

(١) المصدر السابق.

(٢) GAL II 30.

(٣) GALS II 20.

(٤) انظر: موقد الأذهان، مخطوطة جامعة الملك سعود بمجموعة رقم ٨٠٦ الورقة ٢—٣.

(٥) انظر: الورقة ٣أ—٥أ من هذه النسخة.

ضمن مجموعة[١].

تاريخ تأليفها

جاء في نهاية النسخة الثالثة من مخطوطات الرسالة المذكورة بجامعة الملك سعود المشار إليها سابقا ما يأتي:

«تم بحمد الله ونجز جمعه في التاسع والعشرين من جمادى الأولى ٧٣٧هـ»

فهذه العبارة تدل على أنه قد تم تأليف رسالة «موقد الأذهان» وابن هشام لم يبلغ الثلاثين من عمره، والرسالة ليست فيها أبحاث أصيلة مما نعهده في مؤلفات ابن هشام التي صنفها في الفترة الأخيرة من حياته، وإنما هي مجرد جمع لطائفة من الطرائف الأدبية والنحوية كما تدل على ذلك العبارة السابقة، وما جاء أيضا في مقدمتها التي أشرنا إليها فيما تقدم من البحث. وما ذكرناه من نصوصها.

نشرها

طبعات هذه الرسالة — التي علمت بها — طبعة بولاق ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م، ضمن مجموعة من ١٦٠—١٩٤، وهي بدار الكتب المصرية ٤٠٠ نحو[٢]، وطبعة القاهرة ١٢٧٩هـ، ضمن مجموعة أيضا[٣]. وطبعة مطبعة الحرمين سنة ١٣٢٢هـ[٤]. وهذه الطبعات نادرة لم استطع الحصول على نسخة لأية واحدة منها.

وقد قمت بتحقيق هذه الرسالة، ونشرها في مجلة كلية الآداب — جامعة الرياض — المجلد السابع ١٩٨٠هـ.

(١) انظر المخطوطة المذكورة الورقة ٨٠ ب وما بعدها.

(٢) أوائل المطبوعات العربية بدار الكتب المصرية ٦٤.

(٣) GALS II 20.

(٤) معجم سركيس ١: ٢٧٦.

له هذا موقد الأذهان وموقظ الوسنان للإمام العالم
العلامة جمال الدين ابن هشام الأنصاري

عدد أوراقه ثمانية
٨

عنوان رسالة «موقد الأذهان» مخطوطة جامعة الملك سعود

لما اذا اربعة اشهر تلك سنة فجاوا منه وكتب وزير ابن
عباد المعري اليه وهو يتسخط الاخوان واذا صفا لك
من زمانك واحد فهو المراد واين ذاك الواحد
فوقع في الكتاب واين ذاك الواحد صحف لتعرف فلما
قراه طار سرورا لان تصحيفه اين ذاك انت ذلك ومن
ملح ابن عباد هذا انه خرج مع وزرائه باشبيلية فاجتازوا
في الموضع الذي يباع فيه الخبز والحبس فالفوا هناك جارية
من احسن الناس وجها واكثرهم نداوةً وفحشًا
وتبرّجًا فاقبل على ابن عمار فقال الخبازين فقال
والحبّاسين فلم يعلم الحاضرون ما ارادا فسالوا ابن عمار
فقال انه قال الخباءُ زينٌ فقلتُ الخنا شينٌ فاين
هذه الاذهان الشريفة من رجل له ابن حسن سافر فطال
الغيبة فاستفتح المصحف تفاءلًا له بالقدوم فخرج له وحسن
مآب افترك اليتا من هذه اللفظة لاب الفتى سالما
فقال وحسن مات فاستدعى امه فاخبرها بموته
فرفعت صوتها بالبكا فتسامع الناس بذلك فلما كان من
الغد اقبل الفتى في اغبط حال وابهج منظر فسئل يوح
فاخبر بما تاوّل له على خطا المصحف فاستحمق وصار مثلا
وهذا اخر ما اوردناه في هذه الاوراق والعذر
في ايجازه قد سبق والوفا بما اشترطناه من الاختصار
احق

شعر

كتبته عن مدد قاصر • فانظر اليه نظر الساتر
وان تجد عيبا فسامح فما • زلت مقيلا عثرة العاثر
ومنك حظي سماح في خجلة • تقول قول البائس الحائر
جئت سقيما وضعيف القوى • مولاي يا مولاي كن جابري

تم ونجز بحمد الله [illegible] جمعه في التاسع والعشرين من جمادى الاولى سنة [illegible]

الصفحة الأخيرة من رسالة «موقد الأذهان» مخطوطة جامعة الملك سعود المؤرخة

الفصل الثالث

آثار منسوبة لابن هشام

1. الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية
2. شرح الجمل الكبرى
3. شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية
4. شوارد الملح وموارد المنح
5. مختصر الانتصاف من الكشاف
6. نزهة الطرف في علم الصرف
7. أثران لا وجود لهما

الرّوضة الأدبيّة
في
شواهد علوم العربية

نسب هذا الكتاب لابن هشام في كثير من المصادر، والدراسات المتأخرة، مع الإشارة إلى أنه شرح لشواهد كتاب «اللمع» **لابن جني**[1]. وفي معظمها ذكر لمخطوطته الوحيدة الموجودة في مكتبة برلين. وهي برقم ٦٧٥٢.

وفي مصورة هذه المخطوطة، وجدت على صفحة العنوان: «**كتاب الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية» تأليف العلامة ابن هشام**. وقد جاء في مقدمة الكتاب ما يأتي:

«بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذي شرّف من وفّقه بالعلم والعمل، وزيّنه بالهداية المقدّرة في الأزل. والصلاة والسلام على من أتاه الله جمل التفصيل وتفصيل الجمل، المفحم مصاقع البلغاء بالكلام المجيد المفصل، وعلى آله وأصحابه المنزهين عن الريب والزلل.

وبعد **فهذا كتاب ألفته في شواهد النحو**، كثير النفع قليل اللغو، نافع إن شاء الله تعالى لطلاّبه، مرفوع عن بدر فائدته ستر حجابه، **وسميته «الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية»**.

وكان قبلي العلاّمة ابن جني قد ألّف في ذلك كتابين لطيفين حصر بهما من هذا الفن القلب والعين، **فتطلّبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما فإذا هما لطيفان جدا، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة والفوائد ما لم يسبق إليه، ولم يعرّج في واحد منهما عليه.**

فأمّا الذي في أصول النحو فإنّه في كرّاسين صغيرين سمّاه: «لمع الأدلة» ورتّبه على ثلاثين فصلا:

الأول في معنى أصول النحو وفائدته، الثاني في أقسام أدلة النحو، الثالث في النقل، الرابع في انقسام النقل، الخامس في شرط نقل المتواتر، السادس في شرط نقل الآحاد، السابع في قبول نقل أهل الأهواء، الثامن في قبول المرسل والمجهول... الثلاثون في الاستدلال بعدم الدليل في شيء على نفيه.

وأما الذي في جدل النحو فإنه في كراسة لطيفة سمّاه: «بالإغراب في جدل الإعراب» ورتبه على اثني عشر فصلا:

---

(١) إسماعيل البغدادي: هدية العارفين ١:٤٦٥، GAL II 31 جورجي زيدان: تاريخ الأدب العربي ٣:١٤٣، محيي الدين عبد الحميد: ترجمته لابن هشام بأوائل كتبه، أوضح المسالك ١:٨، شرح شذور الذهب ٧، شرح قطر الندى ٩، مغني اللبيب ١:٧، عباس العزاوي: تاريخ الأدب العربي في العراق ١:١٦٨، عبد اللطيف حمزة: الحركة الفكرية في مصر ٢٣٠، رشيد العبيدي: مقدمته لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام ٢٥، وانظر: دائرة المعارف الإسلامية ١:٢٩٦

الأول في السؤال، الثاني في وصف السائل، الثالث في وصف المسئول به، الرابع في وصف المسئول منه، الخامس في وصف المسئول عنه، السادس في الجواب، السابع في الاستدلال... الثاني عشر في ترجيح الأدلة انتهى.

وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب، وأدخلته معزّوا إليه في خلل هذا الكتاب، وضمّنت خلاصة الثاني في مباحث العلة، وضممت إليه من كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف» جملة... وإلى الله الضراعة في حسن الختام والقبول، فلا ينفع العبد إلا ما منّ بقبوله والسلام»[1]

حقيقة الكتاب

عندما وقفت على ما ذكرته في النص السابق من مقدمة الكتاب شككت في حقيقته للأسباب الآتية:

١ — جاء في هذا النص أن كتاب «اللّمع في الأدلة» لابن جني. والمعروف أن «لمع» ابن جني في النحو[2] لا في الأدلة. أما «اللّمع في الأدلة» فهو لابن الأنباري[3].

٢ — وجاء فيه أن كتاب «الإغراب في جدل الإعراب» لابن جني أيضا. ولم ينسب أحد ممن ترجم لابن جني هذا الكتاب إليه. والكتاب بهذا الاسم إنما هو لابن الأنباري[4].

٣— في النص المذكور ما يفيد أن الكتابين اللذين نسبهما إلى ابن جني به يشبهان كتاب «الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية» موضوعا، وأن صاحبه اعتمد عليهما في تأليفه، وهذان الكتابان في أصول النحو، والروضة الأدبية — كما جاء في العنوان، وفي السطور الأولى من المقدمة— كتاب في الشواهد.

٤ — في السطور الأخيرة بالنص السابق ما يفهم منه نسبة كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن جني والكتاب المذكور معروف أنه لابن الأنباري.

مضيت في قراءة الكتاب فوجدت كلاما سبق لي العهد به يتصل بأدلة النحو وقضاياها جعلني أفزع إلى نسخة من كتاب «الاقتراح» للسيوطي. فأدهشني تطابق النصوص حرفيا بينه وبين هذا المسمى بـ«الروضة الأدبية». ومن أمثلته أيضا أنه ورد بمخطوطة الأخير عقب انتهاء المقدمة ما يأتي:

«والكلام في المقدمات. فيها مسائل: الأولى: أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل... وقولي: عن أدلة النحو يخرج كل صناعة سواه وسوى النحو. وأدلة النحو الغالبة أربعة. قال ابن جني في «الخصائص»: أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس. وقال ابن الأنباري في «أصوله»: أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال. فزاد

---

(١) كتاب الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية، مخطوط، الورقة ١ ب— ٣ب.

(٢) انظر: بغية الوعاة للسيوطي ١:١٣٦، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان المترجم ٢:٢٤٧.

(٣) انظر: بغية الوعاة ٢:٨٧.

(٤) انظر: المصدر السابق.

الاستصحاب. ولم يذكر الإجماع. فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية. كما هو رأي قوم. وقد تحصل مما ذكرناه أربعة. وقد عقدت لها أربعة كتب. وكل من الإجماع والقياس لا بدّ له من مستند كما هما في الفقه كذلك. ودونهما الاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير المعقود لهما الكتاب الخامس...»[1] وهذا الكلام بنصّه في «الاقتراح»[2].

وأخذت في المقابلة الشاملة فوجدت أبواب الكتابين، ومسائلها، وألفاظها واحدة. والمقدمة بها واحدة ابتداء من قوله: «فتطلبت هذين الكتابين...

وبهذا ثبت لديّ أنّ مخطوطة «الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية» الموجودة بمكتبة برلين ما هي إلا نسخة مزيفة من كتاب «الاقتراح» للسيوطي، لا تختلف عنه إلا في العنوان والنسبة لابن هشام. وإلا في الجزء الأول من المقدمة الذي ينتهي بهذه العبارة: «وكان قبلي العلامة ابن جني قد ألّف في ذلك كتابين لطيفين حصر بهما من هذا الفن القلب والعين».

---

(١) الروضة الأدبية، الورقة ٣ ب ٤أ.

(٢) انظر: الاقتراح للسيوطي ٥،٦.

كتاب الروضة الادبية
في شواهد علوم العربية
تاليف العلامة ابن
هشام

عنوان كتاب «الروضة الأدبية»

شرح الجمل الكبرى

الجمل في النحو أكثر كتب الزجاجي شهرة ومكانة، وهو من الكتب التي حظيت بعناية فائقة من النحاة في عصور مختلفة كان من مظاهرها تأليف شروحه الكثيرة[1]. وقد جاء في بعض المصادر والدراسات المتأخرة أن لابن هشام شرحا له[2]. وأنه توجد من هذا الشرح مخطوطة بالمكتبة الاحمدية بحلب مصورتها بمعهد المخطوطات العربية برقم ٩٧٦.

والكتاب في هذه المخطوطة يقع في ٢٠٩ ورقة قياس ١٨×١٤سم. **واسمه على صفحة العنوان: «كتاب شرح الجمل الكبرى» لابن هشام النحوي علاّمة الزمان. وعلى الهامش الأيسر للصفحة المذكورة كتب تاريخ وفاة ابن هشام مع اسمه كاملا. وفي أسفلها كتب البيتان الآتيان:**

سقى ابن هشام في الورى نوء رحمة … يجرّ على مثواه ذيل غمام
سأروي له من سيرة المدح مسندا … فما زلت أروي سيرة ابن هشام

وهما بيتان قالهما ابن نباتة في رثاء صاحبنا ابن هشام الأنصاري[3]. ومقدمة الشرح استهلت بما يأتي:

«بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم. إعرابه: الباء في بسم زائدة وهي من حروف المعاني التي تخفض...» وقد أعرب الشارح بعد ذلك بقية البسملة ثم ذكر عنوان أول باب وهو: (هذا باب أقسام الكلام)، وأعربه. وذكر أقسام الكلام مبدوءة بالعبارة الآتية: (قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي)، ثم أعربها وأعرب نصّ أقسام الكلام كلّه[4].

منهج هذا الشرح

أظهر خصائص المنهج الذي اتّبع في هذا الشرح هي:

١ — العناية بالإعراب فقد أعرب الشارح الشواهد الشعرية كلها، وأعرب كثيرا من الشواهد القرآنية والأمثلة الواردة بكتاب الجمل. كما أعرب البسملة وعناوين بعض الأبواب وبعض نصوصها. ومن أمثلة إعراب ما استشهد به من الشعر أنّ صاحب الجمل استشهد في باب النعت بقول الشاعر:

---

(١) ذكر ناشر كتاب الجمل — محمد بن أبي شنب — في مقدمته له ص ١٢ أنه روي أن بعض فضلاء المغاربة كان عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرون شرحا. وفي تاريخ الأدب العربي المترجم لبروكلمان ٢: ١٧٣—١٧٥ سبعة عشر شرحا للجمل ليس من بينها هذا الشرح المنسوب لابن هشام ولا شرح ابن هشام اللخمي.

(٢) حاجي خليفة: كشف الظنون ١: ٦٠٤، إسماعيل البغدادي: هدية العارفين ١: ٤٦٥، مازن المبارك: الزجاجي حياته وآثاره — مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م ٣٤، جـ ٣: ٤٣٧، رشيد العبيدي: مقدمته لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب ٢٥، فهرس المخطوطات العربية عباس، العزاوي: تاريخ الأدب العربي في العراق ١: ١٨٦.

(٣) انظر: بغية الوعاة للسيوطي ٢: ٧٠.

(٤) انظر: شرح الجمل الكبرى المنسوب لابن هشام، الورقة ١—٧.

لا يبعـدن قومـي الـذين هـم سمّ العـداة وآفة الجـزر
الـنـازلين بـكـل معـترك والـطيبـون معاقـد الأزر

فنسب الشارح هذا الشاهد لقائله وأعربه على الوجه الآتي:

«قال الشاعر وهي امرأة تسمى خرنق بنت عتبة[1]:

لا يَبْعَـدَنْ قومـي الذين هُـمُ سَمُ العُـدَاةِ وآفـةُ الْجُزْرِ

(لا): لفظها النهي ومعناه الدعاء، (يبعدن) جزم بلا التي معناها الدعاء، (قومي): فاعلون، لأن الفعل لا يتعدى لمفعول، لأنه بعد يبعد، ولو كان الفعل أبعد يبعد لكان متعديا إلى مفعول كقولك: يهد الله قومك. (الذين): نعت لقومي، (هم): ابتداء، و(سمّ): خبر الابتداء، (العداة) إضافة، و(آفة) معطوف على (سم) و(الجزر) إضافة، (النازلين): نصب بإضمار فعل أعني، وهو نصب على المدح، (بكل): خفض بالباء الزائدة (معترك). خفض بإضافة كل إليه و(الطيبون): خبر ابتداء مضمر (أي) هم الطيبون: فـ(هم) ابتداء مضمر و(الطيبون) خبره. ومعنى لا يبعدن: (لا) يهلكن، يقال: بَعد الرجل إذا هلك. ومعاقد نصب على التمييز. وقيل: على التشبيه بالمفعول به وهو الأظهر...»[2].

ومن أمثلة إعراب الشاهد القرآني أن الزّجاجي استشهد في باب البدل بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[3] فقال الشارح في إعرابه: «...«لله»: خفض باللام الزائدة. «على النّاس»: خفض بعلى. (حجّ): ابتداء وخبره في المجرور. (البيت). خفض بإضافة «حج» إليه. (من): بدل من «الناس». كأنه قال: ولله على من استطاع من الناس حج البيت ..«استطاع» فعل ماض.. صلة «من» وفيه ضمير فاعل[4]...»

ومن إعراب الأمثلة قوله في باب التوكيد: «... نقول: (رأيت زيدا نفسه)، إعرابه: (رأيت): فعل وفاعل، و(زيدا): مفعول به، (نفسه): توكيد لزيد. وتقول: (رأيت القوم كلّهم). (القوم): مفعول بهم، و(كلّهم): توكيد للقوم. و(مررت بإخوتك أجمعين). (مررت): فعل وفاعل، (بإخواتك): خفض بالباء الزائدة، و(أجمعين): توكيد لإخوتك. (جاءني إخوتك أجمعون)، (جاء) فعل ماض و(ي): مفعول به، وهو كناية المتكلم، (إخوتك): فاعلون، (أجمعون): توكيد....»[5].

---

(١) انظر: ديوانها ١٠-١٢، وكتاب سيبويه ١: ٢٤٦، ٢٤٩.

(٢) شرح الجمل الكبرى المنسوب لابن هشام، الورقة ٢٣.

(٣) آل عمران، من الآية ٩٧.

(٤) الجمل الكبرى المنسوب لابن هشام، الورقة ٢٩ ب، ٣٠أ.

(٥) شرح الجمل الكبرى المنسوب لابن هشام، ٢٧ ب.

أمّا إعراب عناوين ونصوص بعض الأبواب فقد سبقت الاشارة إليه[١].

٢ — التصرف في عبارة الأصل وبسطها وذلك في كثير من نصوص النصف الأول من الكتاب، ومن أمثلته قوله في باب النعت:

«الأسماء المعارف كلّها تنعت بالمعارف إلا الأسماء (المضمرة[٢]) فإنها لا تنعت، لأنها أقوى المعارف وذلك أنك لا تضمر الاسم إلا بعد ما تذكره، فقد تكرر ذكره بإعادة الضمير[٣] فكأنك ذكرته مرتين، فلذلك صار الضمير أقوى من المظهر، لأنك إنما تذكر المظهر مرة واحدة، فتقول في النعت: (هذا زيد الكريم). فـ(هذا): ابتداء، و(زيد): خبره، و(الكريم): نعت لزيد. و(جاءني هذا العاقل)، (جاءني). فعل ماض، والكناية مفعول بها، و(هذا): فاعل هو اسم مبهم، الاسم منه (ذا)، و(ها) للتنبيه، و(العاقل) نعت لهذا، ولا ينعت المبهم إلا بما فيه ألف ولام للتعريف أو ما أضيف إلى ما فيه ألف ولام»[٤].

فإذا قورن نصّ الشرح بما ورد بكتاب الجمل في الموضوع نفسه فإننا نجد الشارح غير حريص على عبارة الأصل، ولكنه تصرف فيها وأضاف إليها الإعراب، وفي مواضع أخر وبخاصة في النصف الثاني من الكتاب ينقل الشارح كلام الزجاج كما هو بنصه.

٣ — نسبة بعض الشواهد الشعرية — التي لم يذكر معها قائلها — إلى صاحبها وقد تقدم مثال لذلك[٥].

ومن هذا يتضح لنا أن أهم ما في هذا الشرح إنما هو الإعراب بصوره المختلفة التي مثّلنا لها وقد بلغت الشواهد الشعرية وحدها في كتاب الجمل نحو مائة وواحد وستين شاهدا.

نسبة شرح الجمل لابن هشام

نسبة كتاب «شرح الجمل الكبري» لابن هشام محل شك في نظري للأسباب الآتية:

١ — أن كتب التراجم القديمة لم تذكر هذا الكتاب لابن هشام بين كتبه التي ذكرتها له. وقد نسبت هذه الكتب له كتابي: «الشواهد الكبرى» و«الشواهد الصغرى» وقد أثبتّ فيما سبق[٦] أن المقصود بكتاب «الشواهد» هو كتاب «شرح شواهد ابن الناظم» المسمى: «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد».

٢ — أن البغدادي ذكر في بيانه لمصادر «الخزانة» بعض شروح أبيات الجمل للبطليوسي، ولابن هشام

---

(١) انظر ص ٣٣١.

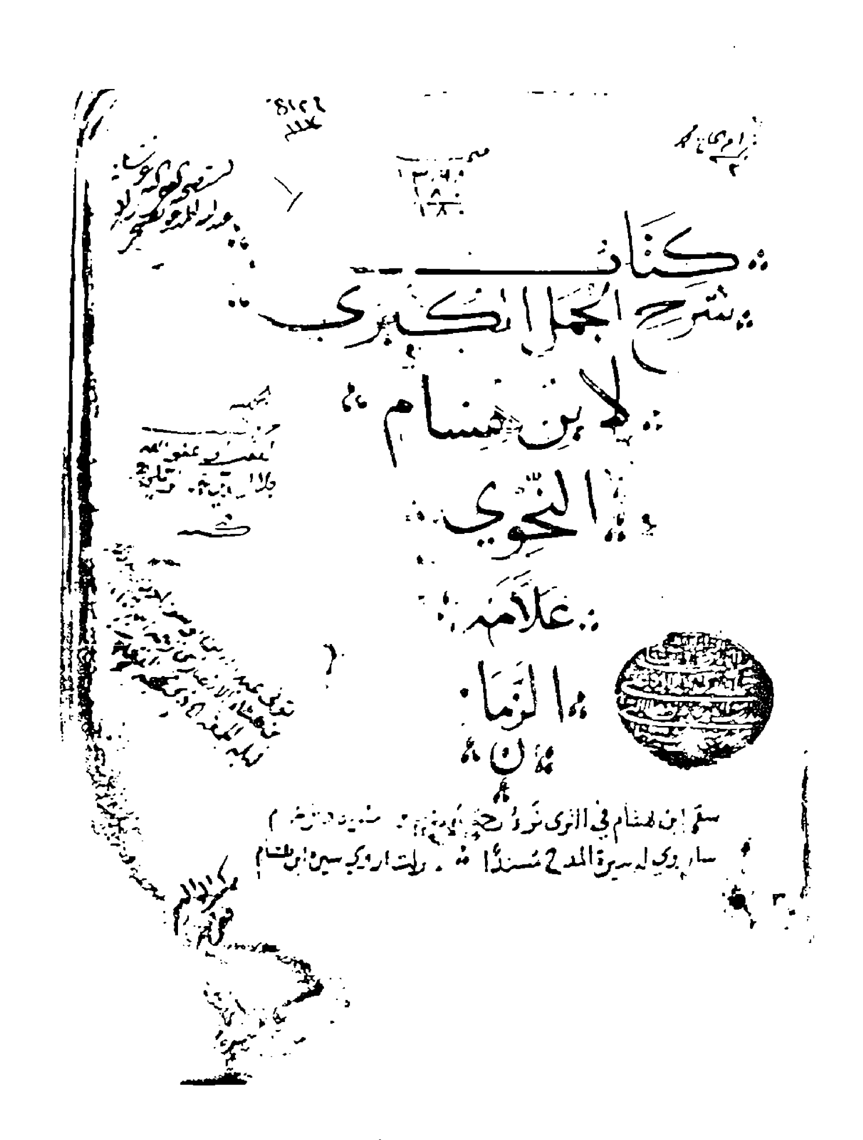
(٢) بالأصل: (المضمومة) وهو تصحيف.

(٣) بالأصل: فقد تكرر ذكره قبل الضمير ونكرر بإعادة الضمير. ولعل الوجه ماأثبته.

(٤) شرح الجمل الكبرى المنسوب لابن هشام — الورقة ٢٢. وما جاء في الجمل للزجاجي، ص ٢٩، هو: «واعلم أنه يجوز أن تنعت الأسماء كلها إلا المضمر، لأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف فقد استغنى عن النعت، لو قلت: (ضربته الكريم) أو (مررت به العاقل) على النعت لم يجز، فإن جعلته بدلا جاز.

(٥) انظر ص ٣٣٢.

(٦) انظر ص ٢١٧.


كتاب
شرح الجمل الكبرى
لابن هشام
النحوي
علامة
الزمان

عنوان «شرح الجمل الكبرى»

اللخمي، ولغيرهما، ولم يذكر شرح الجمل لابن هشام[1]. كما أنه أشار بـ«الخزانة» إلى معظم آثار ابن هشام — وبعضها يعد مفقودا — ولم يشر أية إشارة إلى الشرح المذكور[2].

٣— أنّه في «شرح شواهد شذور الذهب» للبجائي، لم يذكر هذا الكتاب منسوبا لابن هشام بين المصادر التي اعتمد عليها فيه، ولو كان لابن هشام هذا الشرح لكان أولى بالذكر من بعض المصادر التي قال عنها الفيومي — ناقلا عن البجائي —: «وبعد فإنّ كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» من أنفس ما ألّف في علم النحو، غير أن شواهده لم أر من تعرّض لشرحها فأردت أن أجعل عليها شرحا... ناقلا ذلك عن الإمام العيني مما ألّفه على شواهد الكتب الأربعة، ومن شرح أبيات الجمل للشيخ الفهري، ومن شرح شواهد المغني للإمام السيوطي، ومن شرح شواهد الجمل لابن هشام اللخمي، ومن الدماميني الكبير على المغني...»[3]

٤— أن صاحب «شرح الجمل الكبرى» يتابع الزّجاجي متابعة مطلقة، فليس له رأي معه، وذلك غير المعروف عن ابن هشام الأنصاري فإنه صاحب شخصية بارزة في شروحه لكتب الآخرين: ابن مالك، وابنه، وأبي حيان، ينقدهم ويخالفهم، وهؤلاء أعظم مكانة في النحو من الزجاجي.

وابن هشام لم يكن يرى الزجاجّي نحويا كبيرا لذلك لم يذكره في كتابه المغني إلا أربع مرات، على حين أنه ذكر ابن مالك أكثر من مائة وخمسين مرة، وأبا حيان نحو ست وثلاثين، وبدر الدين ابن مالك نحو ثلاث عشرة[4].

وقد أعرب صاحب «شرح الجمل الكبرى» قول الشاعر[5]:

لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالى خمسا

الذي استشهد به الزّجاجي على أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح ولم يعلق عليه بغير ذلك[6]. على حين أننا نجد ابن هشام قد انتقد الزجاجيّ في ذلك بكتابيه: «شرح الشذور» و«شرح القطر».

فقال في الأول عن اللغات الجائزة في (أمس): «الثانية إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقا وهي لغة بعض بني تميم وعليها قوله:

لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالى خمسا

(١) انظر: خزانة الأدب للبغدادي ١: ٨—١٢.

(٢) ذكر البغدادي في الخزانة من كتب ابن هشام ما يأتي: حواشي ابن هشام على الألفية أو شرحها له، شرح شواهد ابن الناظم، أوضح المسالك، شرح قصيدة بانت سعاد، شرح التسهيل، حواشي التسهيل، الجامع الصغير، شذور الذهب، شرح قطر الندى، القواعد لابن هشام، مغني اللبيب، موقد الأذهان وموقظ الوسنان، انظر لذلك على التوالي: تقليد الخزانة ١٣، ١٤، ٢٢، ٢٥، ٣١، ٣٨، ٦٨، ٨٣، ١٠٩، ١١٠، ١٢٣.

(٣) محمد علي الفيومي: شرح شذور الذهب ٢.

(٤) انظر: المغني طبعة دمشق ٢:٨٤٢، ٨٤٣، ٨٥٠.

(٥) لم ينسبها البغدادي، واستبعد ما ذكره المستوفي منه نسبتها للعجاج، انظر: الخزانة ٢:٢٢٢.

(٦) انظر: شرح الجمل الكبرى المنسوب لابن هشام، الورقة ١٦٧.

وقد وهم الزّجّاجيّ فزعم أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح واستدل بهذا البيت»[1].

وقال في الثاني: «وزعم الزّجاجيّ أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح، وأنشد عليه قوله. (مذ أمسا). وهو وهم والصواب ما قدمناه من أنه معرب غير منصرف[2]...»

فلو كان «شرح الجمل الكبرى» لابن هشام لكان أولى أن يذكر فيه هذا النقد لتعلقه بشيء ورد في موضوعه.

٥— أن إعراب صاحب «شرح الجمل الكبرى» للكلمات والأمثلة البسيطة الواضحة الإعراب كما تقدم[3] يخالف المعهود عن ابن هشام في مصنفاته التي بها إعراب من توجيه عنايته إلى ما هناك إشكال في إعرابه كما في «المغني» و«شرح الشواهد» والرسائل التي تناول فيها مسائل تتصل بالإعراب[4].

٦— تقدم إعراب صاحب «شرح الجمل الكبرى» لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ ذكر فيها للظرف وجها واحدا[5]. ولكن ابن هشام له رسالة خاصة بهذه الآية تناول فيها بعمق ما يحتمل من أوجه الإعراب في ظرفي هذه الآية. وقد سبق الحديث عنها[6].

٧— ربما كان أهم مما تقدم كله أن لصاحب «شرح الجمل الكبرى» اصطلاحات في الإعراب تخالف المعهود من اصطلاحات ابن هشام. من ذلك:

ا— وصفه حروف الجر الأصلية بالزائدة، وتسميته النفي جحدا، والمبتدأ ابتداء والمضارع مستقبلا كقوله: «وتقول في الجحد: ما لك عندي مال فأعطيك. ما. جحد، لك مجرور باللام الزائدة، عندي: ظرف، مال: ابتداء وخبره في الظرف. فأعطيك: فعل مستقبل منصوب بالفاء على جواب الجحد»[7].

ب— تسميته المنادى بالدعاء كقوله: «يا زيد والغلام، إعرابه: يا: حرف نداء، زيد: دعاء مفرد، والغلام: معطوف على زيد»[8].

جـ— تسميته حذف الحرف كعلامة إعراب طرحا، كقوله: «قَالَ تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ

---

(١) شروح شذور الذهب ٩٩، ١٠٠.

(٢) شروح قطر الندى ٢٤.

(٣) انظر: ص ٣٣٢.

(٤) انظر: ص ١٩١—٢١١.

(٥) انظر: ص ٣٣٢.

(٦) انظر: ص ٢١٠، ٢١١.

(٧) شرح الجمل الكبرى المنسوب لابن هشام، الورقة ١١٦، ١١٧.

(٨) المصدر السابق، الورقة ٩٩ب.

﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾»[1] اهـ: لفظه لفظ الأمر ومعناه الطلب، وجزمه **بطرح الياء** من يهدى»[2]. وقوله: «الزيدان لن يذهبا: فالزيدان: ابتداء، ولن: حرف ينصب الأفعال، ويذهبا نصب بلن ونصبه بطرح النون من يذهبان[3]».

د ــ تسميته واو المعية بواو الصرف كقوله في باب الواو: «الواو ينصب بها الفعل المستقبل إذا أردت بها غير معنى العطف، وتسمى واو الصرف، لأنها تصرف آخر الكلام على أوله. وذلك كقولك: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن). إعرابه: (لا): نهي، (تأكل): جزم بالنهي وفيه ضمير فاعل، (السمك): مفعول به، و (تشرب): نصب بواو الصرف وهو منصوب **بإضمار** أن»[4].

(١) الفاتحة، الآية ٦

(٢) شرح الجمل الكبرى المنسوب لابن هشام الورقة ٢٨ ب.

(٣) المصدر السابق، الورقة ١١٥ ب.

(٤) المصدر السابق الورقة ١١٨أ.

شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية

نسبه بروكلمان لابن هشام[1]، وقال: إنه توجد منه نسخة بليدن برقم ٢٢٦. وفي دائرة المعارف الإسلامية نسب أيضا له وقيل: إنه توجد منه مخطوطة بليدن برقم ٢٢٢[2]. وقد حصلت على مصورة لمخطوطة من هذا الشرح بليدن برقم or ٢٩٩١ جاء في أولها بعد البسملة:

أحمد ربّي حمدَ ذي إذعان ... معترفٍ بالقلب واللسان
مصلّيا على الرسول المُهتدَي ... بهديه في السر والإعلان
ثم الرِّضى عن آله وصحبه ... وتابعيهم بعدُ بالإحسان
وبعد إني مُلْغِزٌ مسائلا ... في النحو تعتاصُ على الأذهان
يخرجها فكر لبيب فطن ... يوردها بواضح البرهان
فيا أولي العلم الألى حازوا العلا ... عينَ الزمان جِلَّةَ الأعيان
حاجَيْتكم لتخبروا ما اسمان ... وأوّلٌ إعرابُه في الثاني
وذاك مبنيٌّ بكل حال ... ها هو للناظر كالعيان

يعني: الألف واللام الموصولة في مثل (جاء الضارب) و(مررت بالضارب) على القول بأنها اسم كالذي ويكون الإعراب الذي يستحقه الموصول إنما استقر في الاسم الواقع صلة...»[3].

وليس في هذه المخطوطة ذكر لصاحب القصيدة أو الشرح. ولكن المخطوطة المذكورة هي ضمن مجموعة بها عدة رسائل لابن هشام منها رسالة «قول القائل: فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار وقوله: الإعراب لغة البيان...» وقد وردت في الورقة الأخيرة من هذه الرسالة عبارة مقحمة لا تنسجم مع ما قبلها أو ما بعدها وهي: «القصيدة اللغزية في المسائل النحوية وشرحها لابن هشام»[4].

الشرح ليس لابن هشام

وقد أدّى بي البحث إلى وجود عدة أدلة على أن هذا الشرح ليس لابن هشام، وهذه الأدلة هي:

١ ــ شرح القصيدة اللغزية جاء في «الأشباه والنظائر» للسيوطي مسبوقا بهذه الكلمة: «ثم رأيت كراسة

(١) GAL II 31.
(٢) دائرة المعارف الإسلامية ١: ٢٩٧. وكذلك جاء في ترجمة محيي الدين لابن هشام بأوائل كتبه المنشورة.
(٣) شرح القصيدة اللغزية، الورقة ٢٥٣ ب.
(٤) رسالة: فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار ...، الورقة ٢٥٢ ب.

فيها ألغاز منظومة مشروحة ولم أعرف لمن هي، وها هي ذه... وفي الهامش تعليق على هذه الكلمة هو: «في حواشي الخضري على ابن عقيل: لأبي سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الأندلسي»[١].

٢ــ في فهرس المخطوطات العربية بالخزانة العامة بالرباط ما يأتي: «القصيدة اللغزية مع شرح عليها، كلاهما لابن لب الأندلسي المتوفى سنة ٧٨٣هـ. وهي في أبيات ٧٠، في مجموعة من ورقة ٨/ب ــ ١٨/أ[٢]...».

٣ــ جاء في إقليد الخزانة: «المنظومة النونية في الألغاز النحوية وشرحها لأبي سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الأندلسي»[٣].

٤ــ وقد ذكر البغدادي هذه المنظومة في موضعين من خزانته[٤] ونسبها لمؤلفها الذي أشار إليه صاحب الإقليد.

٥ــ في نهاية شرح القصيدة اللغزية وردت العبارة الآتية: «... **فهذا تمام الشرح في طِرْز على القصيدة اللغزية في المسائل النحوية مما قيده ناظمها إبانة لغرضه**. والله الموفق للصواب. انتهى»[٥] فهذه عبارة صريحة في أن صاحب الشرح هو صاحب القصيدة.

وبهذا يثبت لنا ثبوتا مؤكدا أن الشرح المذكور ليس لابن هشام وإنما هو لابن لبّ الأندلسي.

---

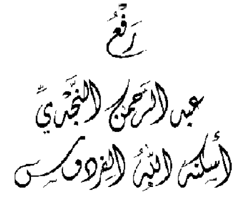
(١) الأشباه والنظائر ٢: ٢٩٧، ٢٩٨.

(٢) فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة برباط الفتح ٣٥٠.

(٣) عبد العزيز الميمني: إقليد الخزانة ١٢١.

(٤) الخزانة ٣: ٤٦٦؛ ٤: ١٠٣.

(٥) شرح القصيدة اللغزية، مخطوط بليدن، الورقة ٢٦١ب، الأشباه والنظائر ٤: ٣١٥.



شوارد الملح
وموارد المنح

هذا كتاب كبير يقع في أربع وستمائة صفحة بمخطوطته الموجودة في مكتبة برلين برقم ٢٠٩٧ : ٧[١] وقد جاء في أوله:

«بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ العلاّمة، والبحر الفهّامة، شيخ الإسلام والمسلمين، ووارث علوم الأولين ابن هشام الأنصاري تغمّده الله برحمته. الحمد لله الذي جعل الممكنات على وحدانيته دليلا، وصيّر لنا الاهتداء بها إلى معرفته سبيلا. والصلاة والسلام على صفوته الذي أقسم به في إقامة حقه محمد وآله كثيرا جزيلا.

وبعد فإني مذ تتبّعت تصانيف الفحول من التفاسير والأصول رأيت أنّ وصول الإنسان على (كذا) ما أعدّ له في دار الرضوان ليس إلا بالتحلي بذكر الرحمن، بعد التخلي عن سوء العقائد وأفعال الخذلان. فجال في صدري مدى الزمان، أن أحرّر شيئا مرغوبا لدى الإخوان، وأن أسميه بعد التمام بـ«شوارد الملح وموارد المنح» معترفا بأني أبو التقصير والنقصان، فإن الإنسان يساوق السهو والنسيان، على أنه لا يسع المجال لتحقيق الصواب. ومنه الاستعانة لفتح الأبواب، فإنه المفيض على السائلين. وهو نعم المولى ونعم النصير...»[٢].

موضوع الكتاب

الكتاب المذكور كتاب تفسير — يغلب عليه تأويلات المتصوفة وقصصهم — لآيات من كتاب الله تعالى تناسب مجالس الوعظ والتذكير. وإلى جانب هذا هناك طائفة من الأحاديث والأخبار والنكت متأثرة بهذا الاتجاه في اختيارها وعرضها. وهو يذكر الآية، أو الحديث مع سؤال من سائل، ويجيب عنه.

فمن الآيات المفسّرة في هذا الكتاب قوله تعالى: ﴿وإنْ مِنْ شَيءٍ إلاَّ يُسَبِّحُ بَحمْدِهِ ولَكِنْ لاَ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهم﴾[٣] وقد أجاب السائل بعدة أجوبة منها: «... جواب ثالث: أن الآية بعمومها، وأنّ كل شيء ناطق وصامت ومتحرك وساكن يسبّح الله تعالى تسبيحا يسمعه الله منه. وكذلك قال إبراهيم النخعي: كل شيء يسبّح الله تعالى حتى صرير الباب»[٤]. وانتقل من تسبيح الجمادات إلى خطابها ونطقها وذكر بعض آيات وأحاديث ونكت تتصل بذلك. ثم استطرد إلى اعتراض معترض هو: «إن كانت الجمادات تسبّح الله تعالى

---

(١) GAL II 31.

(٢) شوارد الملح وموارد المنح، الورقة الأولى ب، والورقة الثانية.

(٣) الإسراء، من الآية ٤٤.

(٤) شوارد الملح وموارد المنح، الورقة الثالثة.

فكيف تستحق دخول النار بقوله تعالى: ﴿... ناراً وَقُودُها النّاسُ والْحِجَارَةُ﴾[1]. وقد أجاب عن هذا الاعتراض بنحو ثمانية أجوبة، وأورد بعض النكت والحكايات المتصلة بهذا[2].

وقد عاد مرة أخرى إلى آية التسبيح هذه في موضع آخر من الكتاب فقال: «ويخرج الكلام إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيءٍ إلاَّ يُسبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ فاعترض وقال: الناطق قد علمنا تسبيحه بنطقه، الجماد الصامت كيف يتصور منه الكلام والنطق؟ الجواب، قد تقدم الكلام عليه في الجزء الأول بوجوه مستوفاة منها: وقيل: إن الله تعالى يخلق للجماد حالة تسبيحه آلة يسبح الله بها ويقدسه وذلك ممكن في القدرة كما سبّح الحصى في كفّ رسول الله صلى الله عليه وسلم تسبيحا سمعه الحاضرون منه، وشاهدوه، ثم دفعه إلى أبي بكر فسبّح، ثم إلى عمر فسبّح، ثم إلى عثمان فسبّح. اعترض فقال: لم لم يسبّح في كفّ علي كرم الله وجهه؟...»[3] وقد أفاض في الردّ على هذا الاعتراض، وأشار إلى أن للوعاظ أجوبة كثيرة هنا وذكر بعضها[4].

نسبة هذا الكتاب لابن هشام

أشك في نسبة هذا الكتاب لابن هشام لأسباب أهمها في نظري ما يأتي:

١ — أن كتب التراجم القديمة لم تذكر هذا الكتاب لابن هشام. وقد ذكره حاجي خليفة دون أن ينسبه لأحد[5]. وكأنّه لم يقف على مصدر موثوق به في ذلك، أو لم يقتنع بما ورد في الكتاب المذكور من نسبته لابن هشام إن كان قد رآه. وأوّل من ذكره لصاحبنا — فيما اطلعت عليه — هو إسماعيل البغدادي[6]، ثم جاء بعده من نسبه له[7].

٢ — أنه جاء على صفحة عنوان الكتاب اسمه واسم مؤلفه على النحو الآتي: «كتاب شوارد الملح وموارد المنح» تأليف ابن هشام الأنصاري تغمده الله تعالى برحمته. **وتحت هذا مباشرة كتبت العبارة التالية: وهذا من كلام ابن النويرة والعبّادي وابن الجوزي رحمهم الله تعالى آمين»**

وفي آخر الكتاب وردت هذه العبارة: «**تمّ كتاب «شوارد الملح وموارد المنح» من كلام ابن النويرة، والعبّادي، وابن الجوزي رضي الله عنهم**». فكيف نوفق بين هاتين العبارتين، وبين عنوان الكتاب ونسبته لابن هشام؟. وبينهما وبين قول مؤلف الكتاب في مقدمته: «... فجال في صدري مدى الزمان **أن أحرّر شيئا مرغوبا** لدى الإخوان وأن أسمّيه بعد التمام «شوارد الملح وموارد المنح».

فهذا التناقض أو الغموض الذي لا تفسير له في المقدمة أو الخاتمة أو في نص آخر من نصوص الكتاب أكبر الظن أن مصدره تزييف مضطرب له.

---

(١) ﴿ياأيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا..﴾ التحريم، من الآية ٦.

(٢) انظر: شوارد الملح وموارد المنح، الورقة ٨.

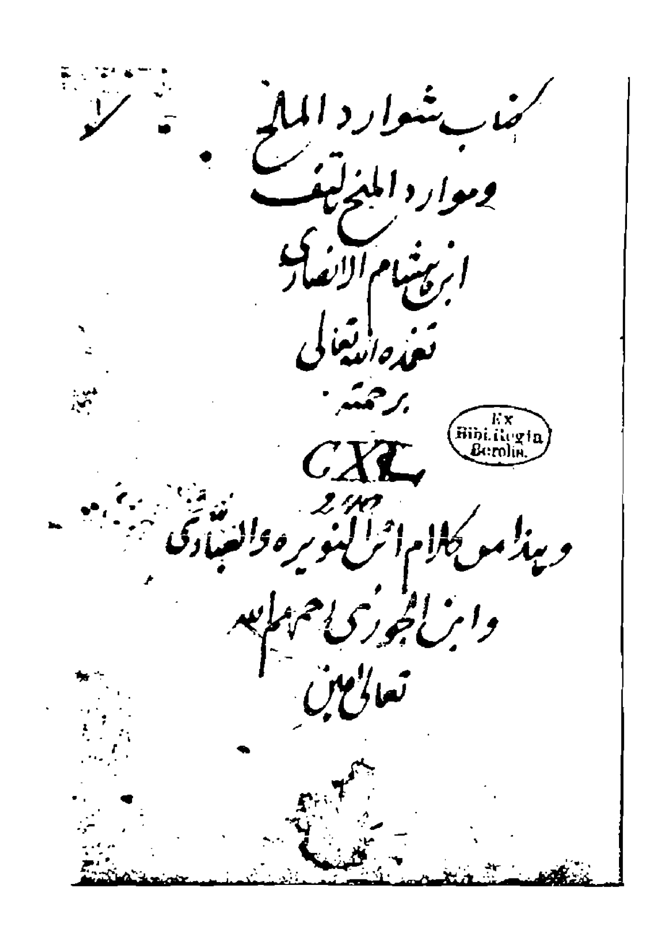
(٣) انظر: شوارد الملح وموارد المنح، الورقة ١٣١.

(٤) انظر: المصدر السابق، الورقة ١٣١ب—١٣٤

(٥) كشف الظنون ٢: ١٠٦٥.

(٦) هدية العارفين ١: ٤٦٥.

(٧) بروكلمان: GAL II 31، محي الدين عبد الحميد: ترجمته لابن هشام بأوائل كتبه، وانظر: دائرة المعارف الإسلامية ١: ٢٩٧.


كتاب شوارد الملح
وموارد المنح تأليف
ابن هشام الأنصاري
تغمده الله تعالى
برحمته

وهذا من كلام ابن النويره والصفادي
وابن الجوزي رحمهم الله
تعالى آمين

عنوان «شوارد الملح وموارد المنح»

٣ــ ورد بالكتاب ما يأتي: «... وفي لفظ آخر **سمعته إملاء من الشيخ الإمام برهان الدين رحمه الله تعالى بجامع دمشق مرفوعا إلى النبي**[١] ..»

وفي موضع آخر منه قال: «... **هذه الأربعة أخبار ذكرها الكمال الواعظ المراغي بجامع دمشق، وذكر أنها سماعه من شيخه أبي الفتوح الإسفراييني ببغداد يرفعها عن شيوخه** [٢].

وابن هشام لم تعرف له أية رحلة إلى دمشق، والمذكور له في آثاره هو رحلاته إلى الحجاز فقط وفي هذه الرحلات كان في سنّ يملي فيه، ولا يستملي وإذا كان هذا كلام آخرين روى عنهم فلم لم يذكرهم؟ مع أنّ الحرص على الإسناد واضح في النصين.

٤ــ أن الكتاب به كثير من القصص الخرافية والتأويلات البعيدة التي تأباها عقلية عالم محقق كابن هشام عرف بالمباحث الدقيقة، والاستدراكات العميقة، والتحقيقات البالغة[٣]. من ذلك:

«وقيل: إن صيادا كانت له ابنة وكان يصطاد ويدفع الصيد إليها ويرجع فيأخذ الشبكة فترده[٤] إلى الماء. فسألها أبوها عن ذلك فقالت: يا أبتي كلما أخذت سمكة أسمعها تقول. سبحان الله فأرق لها وأرحمها فأطلقها...

... قيل: إن الجنيد أهدى له طائر وكان بلبلا، فكان يصيح طول الليل، فأطلقه. فقال له بعض أصحابه: لم أطلقته؟ فقال: ناجاني وقال: كيف تتلذذ أنت بمناجاة الأحباب، وتغلق في وجهي الباب؟ فأطلقته. ثم قال: يا جنيد: خُذ على العهد أني لا عدت أبدا أغفل عن ذكر ربي فأخذ عليه العهد على ذلك. ثم عاهده الجنيد ألاّ يقطع زيارته. فمضى البلبل فغاب مدة ثم رجع الى زيارة الشيخ فكان يتردد كل قليل إليه. (هكذا) وأنه ألف الفقراء، فكان يدرج بينهم، ويجلس على سجاداتهم. ويضعون له على الصفرة (كذا) قوته فيأكل معهم وهم ينظرون إليه فألف بهم وألفوا به (كذا). فلما مات الجنيد تبع جنازته حتى ألحدوه فضرب الطير نفسه على الأرض حتى مات فدفنوه معه...»[٥].

ومن هذا النوع من التأويلات: نكتة: قال (أي الرسول عليه السلام): مثل أهل بيتي كسفينة نوح، شبّههم بسفينة نوح، وهو أن نوحا عليه السلام لما عمل السفينة وركب فيها القوم جنحت عن الجري ووقفت عن السير. فنزل جبريل عليه السلام ومعه أربع (كذا) مسامير من الجنة. فسمّر كل مسمار على جانب من جوانب السفينة فجرت وكان على رأس كل مسمار عين مكتوبة. الأول عين عتيق، الثاني عين عمر، الثالث عين عثمان، الرابع عين علي، فهو معنى قوله تعالى: «تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ»[٦] .. هذا قول من يرى تأويل هذه الآية...»[٧].

٥ــ أنه واضح من نصوص الكتاب التي ذكرناها أن أسلوبه يختلف تماما عن أسلوب ابن هشام الذي عرف بالدقة في الأداء، والسلامة في الصياغة، ووصف بالتمكن في اللغة، والاقتدار على التصرف فيها[٨].

---

(١) شوارد الملح وموارد المنح، الورقة ٢٠ ب.

(٢) المصدر السابق، الورقة ٣٠١ ب.

(٣) انظر: الدرر الكامنة لابن حجر ٢: ٤١٥ــ٤١٦

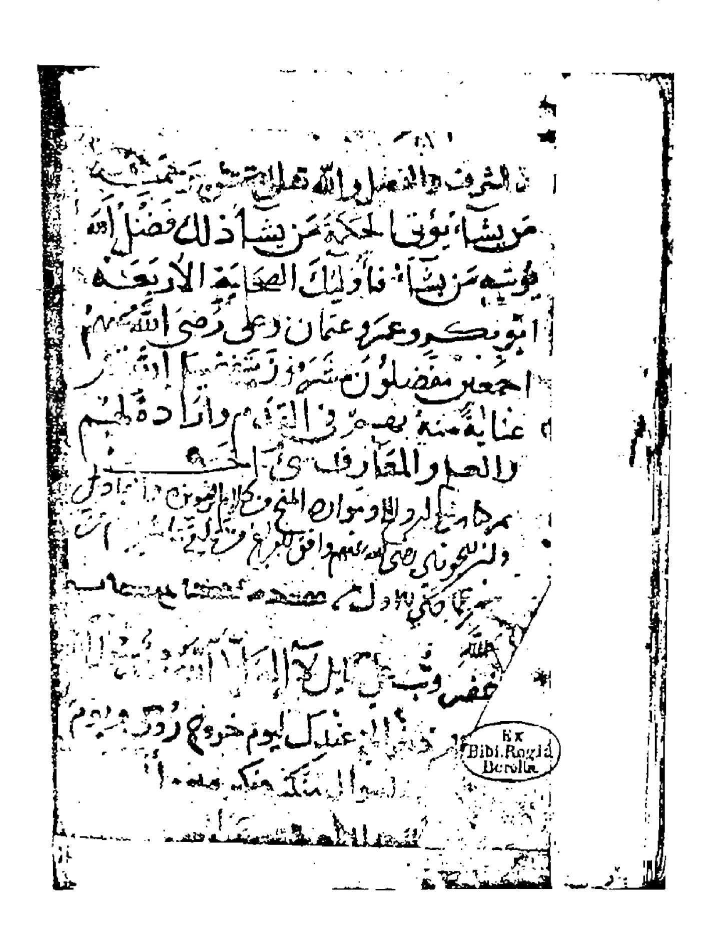
(٤) بالأصل: فتردها، والسياق يقتضي ما ذكرته.

(٥) شوارد الملح وموارد المنح، الورقة ٧ ب ــ ٨أ.

(٦) القمر، الآية ١٤.

(٧) المصدر السابق، الورقة ١٨٩ ب.

(٨) ابن حجر: الدرر الكامنة ٢: ٤١٦.


من يشاء يؤتي الحكمة من يشاء ذلك فضل الله
يؤتيه من يشاء فأولئك الصحابة الأربعة
أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم
أجمعين مفضلون

الصفحة الأخيرة من «شوارد الملح وموارد المنح».

كتاب نسبه لابن هشام كثيرون[1]. وذكر معظمهم مخطوطته الموجودة في مكتبة برلين وهي برقم ٧٩١ وتقع في ١١٢ ورقة، وعلى مصورة لهذه المخطوطة اعتمدت في دراسة هذا الكتاب الذي جاء في أوله:

«بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين وآله وصحبه أجمعين. وقد اختصرت في هذا الكتاب «الانتصاف من الكشاف» تصنيف الفقيه العالم الفاضل ناصر الدين أحمد المالكي. وحذفت منه ما وقعت الإطالة به من نقل كلام الزمخشري من غير كلام عليه إعجابا به واستحسانا له، فإن النسخ منه موجودة. وحذفت منه الإطالة في مقابلة سيئة الزمخشري في سبه أهل السنة منبها على العقيدة الصحيحة، وما يتعلق بالآية منها من دليل أو حمل على تأويل. ولم أدع شيئا من معنى الكتاب ولا من فوائده ونكته. وما وافق الصواب أبقيته بحاله، وما خالف ذلك بيّنت ضعفه واختلاله. قال محمود...»[2].

وقد أشار المؤلف في هذا النص إلى موضوع الكتاب ومنهجه فيه، ومن تمام ذلك أن نذكر أن المؤلف يأتي بكلام الزمخشري مسبوقا بكلمة: قال محمود. وبكلام ابن المنير — صاحب الانتصاف — مسبوقا بكلمة: قال أحمد. وبما له من تعليقات مسبوقة بكلمة: قلت...

وصاحب المختصر كثيرا ما يذكر كلام محمود فكلام أحمد دون أن يكون له تعليق عليهما. وهو في معظم تعليقاته ينتصر لمحمود.

الكتاب ليس لابن هشام

أقمت مدة أظنّ فيها أن كتاب «مختصر الانتصاف» لابن هشام وذلك تأثرا بما ورد في المراجع السابقة عنه، ولأن القراءة الأولى لميكروفيلم الكتاب على القاريء لم تكن كافية لإعطاء صورة دقيقة له. ولكنني لم أكن على يقين من ذلك، فقد حال دونه ما يأتي:

١ — أن هذا الكتاب لم يرد في كتب التراجم القديمة منسوبا لابن هشام، وأول من ذكره له — فيما أعلم — هو حاجي خليفة، ثم جاء بعده من نسبه إليه.

٢ — أن صاحب هذا المختصر ليست له به أقوال ذات قيمة، والشأن في المختصرات أنها أقل قدرا من الشروح والحواشي. وابن هشام عرف إماما كبيرا له إنتاجه العلمي الخاص، وله شروح وتعليقات على بعض مؤلفات غيره من الأئمة الأعلام حافلة بآرائه وانتقاداته. ولكنه لم يعرف أنه قام بتأليف شيء من المختصرات لإنتاج آخرين.

---

(١) حاجي خليفة: كشف الظنون ٢: ١٤٧٧، إسماعيل البغدادي: هدية العارفين ١: ٤٦٥، محيي الدين عبد الحميد: ترجمته لابن هشام بأوائل كتبه، أوضح المسالك ١: ٩، شرح شذور الذهب ٨ شرح قطر الندى ١٠، مغني اللبيب ١: ٨، رشيد العبيدي: مقدمته لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام ٢١. وانظر: دائرة المعارف الإسلامية ١: ٢٩٧، وفهرس الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية ١: ٦٥، وفهرس مكتبة الأزهر ١: ٢٩٣. GAL II 31

(٢) مختصر الانتصاف، الورقة الأولى ب.

مختصر الانتصاف عن الكشاف لابن المنير

عنوان« مختصر الانتصاف من الكشاف»

٣ــ أن مؤلف هذا المختصر لم يعلق على بعض آيات من القرآن لابن هشام فيها بحث قيّم أورده في بعض مصنفاته كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(١) وتسمية بعضهم هذه الواو الواقعة قبل ثامنهم واو الثمانية(٢). فابن هشام ناقش هذه المسألة في كتابين له: أحدهما مختصر وهو «الإعراب عن قواعد الإعراب»(٣) والثاني مبسوط وهو «المغني»(٤) فكيف لا يتعرض لها في الكتاب المذكور إذا كان من تأليفه؟

ولما طبعت الميكروفيلم وصار على هيئة كتاب قرأته للمرة الثانية فوقفت منه على ما يأتي:

١ــ لم أجد به ذكرا لابن هشام في عنوانه أو في مقدمته أو في خاتمته يدل على أن الكتاب له.

٢ــ وجدت عبارة مكتوبة على شكل عمودي مائل في الهامش الأعلى للورقة الأولى ب بخط أصغر من خط الأصل، أولها يقع فوق الفراغ الصغير بين البسملة وبين كلمة: الحمد لله رب العالمين. وهذه العبارة هي: «قال الشيخ الإمام العالم العلامة علم الدين العراقي رحمه الله تعالى». وقبلها شرطة صغيرة جدا مائلة إليها توضع عادة في اتجاه الكلمة أو العبارة التي كانت منسية ثم ألحقت. وعلم الدين العراقي هذا هو عبد الكريم بن علي المتوفى سنة ٧٠٤هـ. والذي نسب إليه حاجي خليفة وغيره(٥) تأليف كتاب «الإنصاف» وقيل: إنه جعله حكما بين «الكشاف» للزمخشري، و«الانتصاف» لابن المنير، وأنه قد عوتب في انتصاره به للزمخشري.

٣ــ تفحصت ذات مرة صفحة عنوان الكتاب بمصورة مخطوطة برلين ــ وهي صفحة مزدحمة بالكتابة حول اسم الكتاب من جميع الجهات تقريبا ــ فوجدت ما يأتي: «مختصر الانتصاف من الكشاف لابن المنير» للعراقي رحمه الله وقد كتبت كلمة للعراقي، فوق الياء والراء من كلمة: ابن المنير بخط أصغر من خط اسم الكتاب، وكلمة: رحمه الله، على شكل عمودي فوق ياء العراقي بخط أصغر منها، وجاءت كلمة: للعراقي رحمه الله تحت كلمة تمليك غير واضحة فيظن القاريء أنها تابعة لكلمة التمليك هذه وليست هي اسم المؤلف، لأن وضعها يخالف المألوف من كتابة اسم المؤلف تحت عنوان الكتاب بخط مماثل له غالبا. والعراقي هذا هو علم الدين العراقي الذي تحدثنا عنه في الفقرة السابقة.

وبذلك قوي لديّ أن كتاب «مختصر الانتصاف من الكشاف» ليس لابن هشام وإنما هو لعلم الدين العراقي وقد أكّد هذا عندي ما يأتي:

---

(١) الكهف، من الآية ٢٢.

(٢) انظر: مختصر الانتصاف، الورقة ٦٥أ.

(٣) انظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ١٢٢.

(٤) انظر: المغني ٢: ٣٦٢ــ٣٦٤.

(٥) حاجي خليفة، المصدر السابق ٢: ١٤٧٧، أحمد بدوي: الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام ١٢٣.

مقدمة «مختصر الانتصاف من الكشاف»

١ — جاء في الكتاب المذكور منسوبا لمؤلفه ما يأتي: «قلت... بل تأويله على ما ذكره شيخنا عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى...»[١]. وعز الدين بن عبد السلام توفى سنة ٦٦٠هـ[٢] قبل ميلاد ابن هشام بنحو خمسين سنة[٣]. وعلم الدين العراقي ولد سنة ٦٢٣هـ[٤] فهو الذي أدرك عز الدين بن عبد السلام، وكان في إمكانه أن يأخذ عنه.

٢ — وجدت في مجلة معهد المخطوطات العربية مقالا عن المخطوطات في بولونيا وفيه أن من مخطوطات معهد اللغات الشرقية بجامعة كراكوفيه نسخة من «مختصر الانتصاف من الكشاف» لناصر الدين أحمد المالكي وأن مؤلف هذا الكتاب هو: عبد الكريم بن علي الأنصاري[٥]. وعبد الكريم ابن علي هذا هو: علم الدين العراقي الذي ذكرنا نسبة الكتاب المذكور إليه فيما سبق. ويكون هذا الكتاب قد سمّي «الإنصاف» لانتصاره فيه للزمخشري، وسمّي أيضا «مختصر الانتصاف» لأن جله اختصار له.

وبعد، فقد كان معروفا أن ابن هشام لم يشغل نفسه بالتصنيف في التفسير، لذلك قيل له في آخر حياته — بعد أن ألف كتابه «المغني»: هلاّ فسّرت القرآن أو أعربته؟ فقال. لقد أغناني «المغني»[٦].

---

(١) مختصر الانتصاف من الكشاف. الورقة ٨ ب.

(٢) عبد القادر حمزة، الحركة الفكرية في مصر ٢٠٧، أحمد بدوي المصدر السابق ١٦٤.

(٣) كان ميلاد ابن هشام سنة ٧٠٨هـ. انظر: ابن هشام في كتابه المغني، مخطوطة، لعلي فودة ص ١—٢.

(٤) أحمد بدوي، المصدر السابق ١٢٣

(٥) مجلة معهد المخطوطات، المجلد الخامس، ج ١ ص ٢٠.

(٦) حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب ٢: ١٧٧.

نزهة الطرف في علم الصرف

ذكره لابن هشام الزركلي في الأعلام[١]، وعنه أخذ صاحب مقدمة تحقيق «الإعراب عن قواعد الإعراب»[٢] لابن هشام. والمعروف لدى جمهرة المتخصصين أن هذا الكتاب للميداني وليس لابن هشام.

(١) الأعلام ٤:١٩٥.

(٢) مقدمة تحقيق الإعراب عن قواعد الإعراب ٣٤.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

أثران لا وجود لهما

وقد نُسب لابن هشام كتابان آخران غير ما تقدم ليس لوجودهما أصل صحيح يعتمد عليه، وهما:

ا ــ شرح الجامع الصغير في الفروع للشيباني

ذكره لابن هشام حاجي خليفة[١]، وصاحب هدية العارفين[٢]، وبعض ما تابعهما. وقد بحثت عن هذا الكتاب ــ منسوبا لابن هشام ــ في كتب التراجم والفهارس المعروفة فلم أجد له ذكرا. وأرسلت خطابا لعالم كبير في تراث الفقه الحنفي ــ هو الشيخ أبو الوفاء الأفغاني رئيس لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر أباد الدكن بالهند ــ أسأله عما قد يعرفه عن هذا الكتاب فرد سيادته مشكورا بتاريخ ١٤ صفر ١٣٩١هـ بأنه راجع الفهارس الموجودة لديه فلم يجد بها هذا الشرح.

ب ــ غاية الإحسان في علم اللسان

ذكرته له خديجة الحديثي في كتابها: «أبو حيان النحوي»[٣] نقلا عن كتاب «تاريخ الأدب العربي في العراق» لعباس[٤] غزاوي.

ولم أجد في كل ما عثرت عليه من المراجع ــ القديمة والحديثة ــ من ذكر هذا الكتاب لابن هشام.

---

(١) كشف الظنون ١: ٥٦٣.

(٢) إسماعيل البغدادي: هدية العارفين ١: ٤٦٥.

(٣) أبو حيان النحوي ١٤٤.

(٤) تاريخ الأدب العربي في العراق ١:١٨٦.

الفصل الرابع

آثار مفقودة

1. التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل
2. التذكرة
3. حواشي الألفية
4. حواشي التسهيل
5. رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة
6. شرح التسهيل
7. شرح الشواهد الصغرى
8. عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب
9. تخليص الدلالة في تلخيص الرسالة

التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل(*)

نسب هذا الكتاب لابن هشام كثيرون وقالوا: إنه يقع في عدة مجلدات[1]. والتذييل والتكميل كتاب كبير لأبي حيان النحوي قيل: إنه يقع في عشرة مجلدات كبيرة شرح به تسهيل ابن مالك[2].

وقد جاء في فهرس المكتبة الآصفية كتاب باسم «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» قدم لتعريفه بالحديث عن تسهيل ابن مالك وعمن تناولوه بالشرح وأنّ منهم ابن هشام الأنصاري الذي ألف في شرحه كتاب «التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل» ويرجّح واضع الفهرس أن يكون هذا الكتاب هو الموجود في المكتبة وبه نقص من أوله، لأنه قد ختم بهذه العبارة:

«هذا آخر ما وجد من خط الشيخ رحمه الله تعالى وهو آخر ما ألفه من هذا الكتاب. نقلت هذا من خط ذكر أنه نقل من خط مصنفه رحمه الله. غفر الله لصاحبه وكاتبه وقارئه ولمن نظر فيه ودعا لكاتبه بالمغفرة والتوبة ولجميع المسلمين. فرغ من تعليقه صبيحة يوم الاثنين سادس شهر رمضان المعظم بمكة المشرفة — والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمّي وعلى آله وصحبه وسلم— أحد شهور سنة أربع وأربعين وسبعمائة. والحمد لله رب العالمين».

وعلق عليها بما يأتي: «يظهر من هذه العبارة أن الشرح المذكور قد صنف في ٧٤٤هـ. فغالبا يكون هذا الشرح هو شرح جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن هشام النحوي الذي كانت وفاته سنة ٧٦١هـ.

فالمسألة مجرد احتمال قائم على أن وفاة ابن هشام تأخرت عن تاريخ تأليف هذا الكتاب بما يسمح له القيام به، وأنه كان أحد الأئمة المعروفين الذين شرحوا التسهيل. وابن هشام لا ينفرد بهذا، فهناك أعلام آخرون تأخرت وفاتهم عن هذا التاريخ ولهم شروح حول التسهيل أشهرهم أبو حيان المتوفى سنة ٧٤٥هـ، وابن أم قاسم المرادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ، وابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ.

(*) ورد في المراجع المعروفة ذكر لعدد من كتب ابن هشام لم يُعثَر بعد— فيما أعلم— على شيء منها، وهي التي سيتناولها هذا الفصل بالبحث.

(١) ابن حجر: الدرر الكامنة ٢: ٤١٦، السيوطي: بغية الوعاة ٢:٩٦، ابن العماد: شذرات الذهب ٦:١٩٢، الشوكاني: البدر الطالع ١:٤٠١ حاجي خليفة: كشف الظنون ١:٤٠٦ إسماعيل البغدادي: الهدية ١:٤٦٥.

(٢) خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي ١١٣.

وربما كانت قراءة هذا الكتاب معينة على معرفة صاحبه. إلا أنني لم استطع الحصول على نسخة مصورة له[1].

والمخطوطة المذكورة قيل: إنها تقع في مجلدين: الأول تحت رقم ٦٩ فن النحو. والثاني الذي يبدأ بباب المستثنى يقع تحت رقم ٧٠[2].

(١) قيل لي: إن المكتبة ليس بها جهاز تصوير، ويلزم لتصويره نقله— بواسطة الحكومة المركزية— إلى دلهي لتصويره بها.
(٢) فهرس المكتبة الآصفية ٢: ٥٦٠، ٥٦١.

التذكرة

نسب هذا الكتاب لابن هشام كثيرون أيضا وقالوا: إنه في خمسة عشر مجلدا[١]. وفي «الأشباه والنظائر» للسيوطي نحو عشرين نصا منقولة منه[٢]. من أمثلتها:

قال ابن هشام في «تذكرته» هذا باب ما حملوا فيه الشيء على نقيضه وذلك في مسائل:

الثالثة: (أفضل) عدّوه بعن، حملا على (نقص) ودليله قوله[٣]:

لاهِ ابـنِ عَمِّـكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي، وَلا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخْزُوني

قال ابن هشام: هذا مما خطر لي قديما...

الثالثة عشرة: قالوا: كثر ما تقولنّ ذلك حملا على قلّما تقولن ذلك وإنما قالوا: قلما تقولن ذلك، لأن قلما تكون للنفي، انتهى[٤].

وقال في موضع آخر من تذكرته: كما يحملون النظير على النظير غالبا، كذا يحملون النقيض على النقيض قليلا. مثلا لا النافية للجنس حملوها على إنّ. وكم للتكثير أجروها مجرى رب التي للتقليل فصدروها وخصّوها بالنكرات.

وقالوا: (امرأة عدوة) فألحقوا فيها تاء التأنيث. وحكم فعول — إذا كان صفة للمؤنث وكان في معنى فاعل — ألاّ تدخله تاء التأنيث فقالوا: (امرأة صبور) و(ناقة رغوٌ[٥])، لأنهم أجروا (عدوة) مجرى (صديقة) وهي ضدها فكما أدخلوا التاء في (صديقة) أدخلوها في (عدوة).

وقالوا: (الغدايا) و(العشايا[٦]) فجمعوا (غدوة) و(غداة) على فعالى — وحكمه أن يقال فيه: (غداة)

---

(١) ابن حجر: الدرر الكامنة ٢:٤١٦، السيوطي: بغية الوعاة ٢:٦٩، ابن العماد: شذرات الذهب ٦:١٩٢— وقد ذكر أنه في خمسة مجلدات— الشوكاني: البدر الطالع ١:٤٠١، حاجي خليفة: كشف الظنون ١:٣٨٤ إسماعيل البغدادي: هدية العارفين ١: ٤٦٥.

(٢) الأشباه والنظائر ١: ٣٠، ٦٩—٧٠، ١٩٦—١٩٨، ٢٢٤، ٣٢٢، ٢:٢٨، ٤٠، ٥٨، ٥٩، ٨٩—٩٠، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ١٠١—١٠٢، ١٠٥، ١٣٥، ١٨١، ١٨٦، ٢١١، ٢١٢.

(٣) القائل ذو الإصْبَع العَدْوَانيُّ؛ انظر: المفضليات ١٦٠، ومجالس العلماء للزجاجي ٧١، والخصائص لابن جني، ٢:٢٨٨، والأمالي لابن الشجري ٢:٢٢٩، والمغني ١:١٤٧ وشواهد المغني للسيوطي ١:٤٣١، وشرح التصريح ٢:١٥٠، والخزانة ٢٢، ٤: ٢٤٣.

(٤) الأشباه والنظائر ١: ١٩٦—١٩٨.

(٥) ناقة رُغَوٌّ: كثيرة الرغاء.

(٦) جاء في اللسان— مادة: غدا مايأتي:

«.. وقالوا: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، والغداة لا تجمع على الغدايا ولكنهم كسروه على ذلك ليطابقوا بين لفظه، ولفظ العشايا، فإذا أفردوه لم يكسروه. وقال ابن السكيت في قولهم: إني لآتية الغدايا والعشايا: أرادوا جمع الغداة فأتبعوها العشايا للازدواج، وإذا أفراد لم يجز، ولكن يقال غداة وغدوات لا غير...»

و(غدوات) و(غدوة) و(غدوات)، لأنهم حملوها على العشايا وهي في مقابلتها، لأن الغداة أول النهار كما أن العشية آخره»[1].

وموضوع هذا المثال نموذج لبعض موضوعات كتاب «التذكرة» التي ليس لدينا صورة واضحة عنها، وهو موضوع لا نجده بهيئته هذه في كتب النحو المألوفة.

ومن الموضوعات الظاهرة — فيما ذكره السيوطي من نصوص هذا الكتاب — موضوعات تعنى بالفروق بين الأمور المتشابهة مثل: بعض حروف[2] العطف، أنواع تابع المنادى[3]، ما افترقت فيه أخوات إن[4]، ما افترق فيه إذ وإذا وحيث[5]، ما افترق فيه عطف البيان والنعت وبدل الكل من الكل والتأكيد[6].

وقد جاءت في «حاشية يس على شرح التصريح» بضعة نصوص من كتاب «التذكرة» منها هذا النص:

«ورأيت بخط المصنف في «التذكرة» من تحريره: كل مثنى واحده لا يكون في الواحد منه إلا واحد وضعا أو قصدا فإنه إذا أضيف لفظا أو تقديرا إلى لفظ واحد يتضمنهما بالجزئية أو شبهها ولم يلتبس جمعه لفظا بجمعه معنى كان الأرجح فيه الجمع ثم الإفراد ثم التثنية. ومثال ذلك ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[7] فهذا مثنى واحده قلب، وهو لا يكون في الواحد منه إلا واحد. ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوفه﴾[8]، وقد أضيف إلى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما بأنهما جزآه. وكذلك حكم النفس والعين المقصود بها النفس والأنف واللسان وما أشبه ذلك.

واحترزنا بقولنا: لا يكون في الواحد منه إلا واحد من قولك: قلعت أعينهما فهذا إذا أردت به قلعت عينا من كل منهما وجبت التثنية ولم يجز الجمع للبس. ولا أبعد أن يجوز الإفراد لأمن اللبس. ولا أستحضر ما يقول النحاة في ذلك. وقولي: وضعا نحو: (قلوبكما) أو قصدا استظهارا على نحو أعينهما إذا أردت به النفس من قوله سبحانه ﴿عَيْنَ الْيَقِينِ﴾[9] وعلى نحو ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[10] فإن اليد بطريق الوضع في الواحد منها

---

(١) الأشباه والنظائر ١: ١٩٨.

(٢) المصدر السابق ٢: ٩٧.

(٣) المصدر السابق ٢: ١٠١، ١٠٢.

(٤) المصدر السابق ٢: ١٨١.

(٥) المصدر السابق ٢: ١٨٦.

(٦) المصدر السابق ٢: ٢١١-٢١٢.

(٧) التحريم، من الآية ٤.

(٨) الأحزاب، من الآية ٤.

(٩) التكاثر، من الآية ٧.

(١٠) المائدة من الآية ٣٨.

أكثر من واحد. ولكن بطريق القصد ليس كذلك، لأنه قصد باليد اليمنى لا يكون في الواحد منهما إلا واحد. ومن ثم قرأ ابن مسعود ﴿أَيْمَانَهُمَا﴾[1]. وقولنا: فإنه إذا أضيف لفظا واضح، وتقديرا استظهارا على نحو قول الشاعر[2]:

رأيت ابني البكرين في حومة الوغى لعافري الأفواه عند عرين[3]

فإن التقدير: لعافري أفواهها. وقولنا: إلى لفظ واحد يتضمنها، احترازا من أن يضافا لمتفرق نحو ﴿عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وعيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾[4] وقوله: (حتى شرح الله صدري لما شرح له صدر أبي بكر وعمر). فهذا النوع يختار فيه الإفراد، ولو جيء فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يمتنع. وقولنا: بالجزئية، واضح، وقد مضت أمثلته، وهو متفق عليه. وقولنا: أو شبهها كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما: (ما أخرجكما من بيوتكما)؟ وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: (إذا آويتما إلى مضاجعكما) وفي حديث آخر: (هذه فلانة وفلانة يسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر)؟ وفي حديث علي وحمزة: (فضرباه بأسيافهما). وهذا كله شاهد للفراء ومن وافقه وهو ابن مالك على أن شبه الجزء كالجزء. وقولنا: لم يلتبس. احترازا من نحو: قبضت درهميكما. فإنه يجب فيه مطابقة ما أردت وإلا ألبس.

«ثم أعلم أن ما ذكرناه من اختيار الإفراد على التثنية هو قول ابن مالك. وكان النحاة لا يوافقون على ذلك. فقد قال الفارسي في «الإيضاح» بعد أن ذكر الجمع: وزعم يونس أنهم يقولون: — رأسيهما. وقال هميان بن قحافة — فجمع بين اللغتين في بيت[5]:

ظهراهما مثل ظهور الترسين

ولم يذكر في «الإيضاح» الإفراد رأسا. وفي «شرح الغاية» التثنية فصيحة في نحو: فتجالسا نفساهما. والإفراد قليل.

---

(١) هكذا وردت القراءة بتثنية الضمير المضاف إليه ولكن في «البحر المحيط» ٤٨٣/٣ عن هذه القراءة ما يأتي: «وأريد باليدين اليمينان بدليل قراءة عبد الله «والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم»

(٢) قائله مجهول، انظر: الهمع ١: ٥٠، والدرر اللوامع: ٢٥.

(٣) كذا بالأصل ولكن «الدرر اللوامع» ١: ٢٥ روى هكذا:

رأيت ابنيَ البكري في حومة الوغى كفاغري الأفواه عند عرين

وقد روى الشطر الثاني في «الهوامش» ١: ٥٠ هكذا ايضا:

كفاغري الأفواه عند عرين

(٤) المائدة، من الآية ٧٨.

(٥) قال البغدادي إن الرواية الصحيحة هي:

ومهمهين قَذَفين مَرْتين ظهراهما مثل ظهور الترسين

جبتهما بالنعت لا بالنعتين على مطار القلب سامي العينين

وأنهما من رجز لخطام المجاشعي: انظر: الخزانة ٣: ٣٧٤/٣٧٥.

ثم اعلم أن أبا علي قد قرب جواز جمع هذا النوع في التثنية فإنه قال: إنك تقول: نحن فعلنا، إذا كنتما اثنين كما تقول ذلك في الجماعة، وعلل هذا قوم بأن أكثر ما وقع ذلك في الأعضاء وهي الأصل فيه. وكثير من الأعضاء كاليدين والرجلين إذا ضم زوج منها إلى الآخر حصل الجمع حقيقة من حيث تصير أربعة فأطلق لفظ الجمع على كل شيء من اثنين كالرأسين إجراء للباب مجرى واحدا. قال عبد القاهر: وهذا يحكي عن البغداديين، وكان شيخنا يرتضيه.

واعلم أنه يجوز بعد مجيء الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه، فمن الأول قوله[1]:

خليلي لا تَهْلك نفوسكما أسى ... فإن لها فيما به دهيت أسى

ومن الثاني قوله[2]:

قلوبكما يغشاهما الأمن عادة ... إذا منكم الأبطال يغشاهم الذعر

وحمل عليه المبرد قوله[3]:

أقامت على ربعيهما جارتا صفا ... كميتا الأعالي جَوْنَتَا مصطلاهما

فأعاد الضمير المضاف إليه المصطلى على الأعالي لأنها مثناه من حيث المعنى، وهو توجيه حسن اهـ. ومن خطه نقلت. وسقته — مع طوله — لنفاسته»[4].

وهذا النص يعرفنا بنوع آخر من موضوعات «التذكرة» ويدلنا على أنها كتاب مبسوط تناول فيه ابن هشام المباحث بتفصيل مطوّل، ولذا كان في خمسة عشر مجلدا.

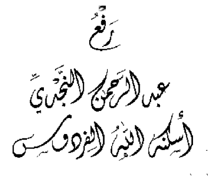
---

(١) قائله مجهول، انظر: معجم الشواهد ١:١٩٥.

(٢) قائله مجهول، انظر: المصدر السابق ١:١٥٣.

(٣) قائله الشمّاخ بن ضرار، انظر: ديوانه ٨٦، سيبويه ١:١٠٢، والخصائص ٢:٤٢٠، والمقاصد النحوية ٣:٥٨٧، والخزانة ٢: ١٨٩، ٣:٤٧٧.

(٤) حاشية يس على التصريح ٢: ١٢١،١٢٢.



حواشي الألفية

ذكرته لابن هشام بهذا الاسم بعض المراجع[1]، وفي بعضها الآخر ورد باسم حواشي الخلاصة. فقد جاء في «شرح التصريح»: والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى الاستثناء من قوله:

وحذف عامل المؤكد امتنع

قاله الموضح — أي ابن هشام — في بعض حواشيه على الخلاصة»[2].

ومن نصوص هذه الحواشي بالخزانة: «وهنا فائدة حسنة ذكرها ابن هشام في «حواشي الألفية» وهي: أنه ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمن فقط دون الاتحاد في النوع حتى يجوز: إن جئتني تحسن إليّ أكرمك. انتهى»[3].

---

(١) السيوطي: بغية الوعاة ٢:٦٩، ابن العماد: شذرات الذهب ٦:١٩٢، عبد القادر البغدادي: الخزانة ٢: ٤٥، ٣٧، ٣٧٥ علمت مؤخرا أنه توجد نسخة نادرة من هذه الحواشي بمكتبة أحمد تيمور باشا، انظر: نوادر المخطوطات العربية رقم ١٧٩.

(٢) خالد الأزهري: شرح التصريح ١:٣٣٠.

(٣) الخزانة ٢:٣٧٤.

حواشي التسهيل

هذه الحواشي وردت في عدد من المراجع منسوبة لابن هشام[١]. وفي مواضع كثيرة جدا من «شرح التصريح على التوضيح» لخالد الأزهري[٢]. وفي «حاشية يس على التصريح»[٣] ذكرت لابن هشام «الحواشي» فقط أو «حواشيه». وأغلب الظن أن المقصود بذلك هو «حواشي التسهيل» لأنها الحواشي التي عدّها الأزهري في مؤلفات ابن هشام، وأشار إلي أنها تقع في مجلدين[٤]، وفهم من ذلك أنها كاملة.

فممّا ورد في «شرح التصريح» من هذه «الحواشي» أن ابن هشام في «أوضح المسالك» مثّل لتنازع الفعل والاسم الذي يشبهه بقوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ﴾[٥]. فعلّق خالد الأزهري على ذلك[٦] قائلا: «وفي الجزء الأول من «شرح البحرين» عن صفوان بن عسّال أن النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم: هاؤم. فقال: الرجل يحبّ القوم ولمّا يلحق بهم؟ فقال: المرء مع من أحب. حديث حسن صحيح رواه الشافعي... ومعنى هاؤم. تعالوا اهـ. قال الموضح في «الحواشي»: فإن صح أنه يرد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الآية. ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين. وهذا المعنى متعين وظاهر في الآية. ولكني لا أستحضر الآن أحدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث. اهـ».

وورد به أيضا منها أن ابن هشام مثّل في «التوضيح» للاسم الممنوع من الصرف للعدل مع الوصف بقولهم: مررت بنسوة أخر، لأن أخر جمع لأخرى أنثى آخر بمعنى مغاير من باب اسم التفضيل فإن أصله أأخر. فقال الأزهري[٧] في تعليقه على هذا: «وفي جعل آخر من باب التفضيل إشكال، لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة. ومن ثمّ قال الموضح في «الحواشي» الصواب أن آخر مشابه لأفضل من جهات

---

(١) السيوطي: بغية الوعاة ٢: ٦٩، ابن العماد: شذرات الذهب ٦: ١٩٢؛ خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١: ١٢٥، ٢١٩، ٢٦٣، حاشية يس على شرح التصريح ١: ١٢، ٣٣٦، عبد القادر البغدادي: الخزانة ٢: ٨٣، ٤: ٤٣٢، الدسوقي: حاشية الدسوقي على المغني ٢: ٢٤٩.

(٢) شرح التصريح ١: ٣١، ٦٥، ٧٦، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٦٤، ٢٧٣، ٣١٠، ٣١٦، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤٥، ٣٥٢، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٤، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٩٥، ٣٩٨، ٢: ٢٩، ٣٢، ٦٠، ٧٢، ٨٩، ١١٤، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٦، ١٤٢، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٨، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٨، ٢٦١، ٢٧٠، ٢٧٣، ٣١٣، ٣٦٨، ٣٧٦.

(٣) حاشية يس علي شرح التصريح ١: ٤٧، ١١٤، ١٤٤، ١٤٦، ١٦٨، ١٧١، ١٨١، ٢٥١، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٦، ٣٧٣، ٣٩٣؛ ٢: ٤٠، ٤١، ٥١، ٥٤، ٥٧، ٦٠، ٦٢، ٨٠، ٨٣، ١٢٣، ١٣٠، ١٤٨، ١٩٣.

(٤) شرح التصريح ١: ٥ وقد جاء في بغية الوعاة— ٢: ٦٩— وفي شذرات الذهب— ٦: ١٩٢— أن لابن هشام عدة حواش على الألفية والتسهيل. وفي شرح التصريح— ١: ١٤٦— ذكر الأزهري رأيا لابن هشام بالحواشي في (ما) من قوله تعالى «فاقض ما أنت قاض»— طه، من الآية ٧٢— فعلّق على ذلك يس بقوله: «وفي حواش أخر قال...» ولكن الحواشي التي قال الأزهري: إنها تقع في مجلدين. والتي فهم أنها كاملة- واحدة فقط فالظن أنها هي التي تردد ذكرها كثيرا في «شرح التصريح» وفي «حاشية يس عليه» لأنهما ذكراها حتى الأبواب الأخيرة من كتابيهما.

(٥) الحاقة، من الآية ١٩.

(٦) شرح التصريح ١: ٣١٦.

(٧) المصدر السابق ٢: ٢١٥..

ثلاث: إحداها الوصف، والثانية الزيادة، والثالثة أنه لا يتقوم معناه إلا باثنين: مُغَايِر ومُغَايَر. كما أن أفضل إنما يتقوم معناه باثنين: مُفضَّل ومفضَّل عليه. فلمّا أشبهه من هذه الجهَات استحق أحكامه في جميع تصاريفه. وعلى هذا فكان ينبغي ألا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع أل والإضافة لمعرفة. فلما خولف بها عن ذلك كان عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة. فعلى هذا إذا قيل: مررت بنسوة أخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمد. ولا تقول: عن الآخر، لأنه نكرة، لجريه على نكرة نعتا. ولا عن آخرين لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة. وكثير غلط في المسألة. اهـ».

رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة

من الكتب التي ذكرها لابن هشام معظم من ترجم له[1] وقالوا: إنه يقع في أربعة مجلدات. وقد سبق للمؤلف شرح الألفية، وحواش له عليها. أمّا «رفع الخصاصة» هذا فإننا لا نعلم عنه شيئا، ولم نجد — فيما اطلعنا عليه — نصوصا منه. تعرّفنا به. وقد أشار حاجي إلى أنه حواش عليها. فهل هو الحواشي التي سبق ذكرها أم حواش غيرها!

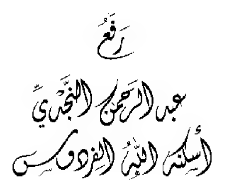
(١) ابن حجر: الدرر الكامنة ٢: ٤١٦، السيوطي: بغية الوعاة ٢: ٦٢، ابن العماد: شذرات الذهب ٦: ١٩٢، الشوكاني: البدر الطالع ١: ١٠٤، حاجي خليفة: كشف الظنون ١: ١٥٤، إسماعيل البغدادي: هدية العارفين ١: ٤٦٥.

شرح التسهيل

كتاب آخر لابن هشام يتعلق بتسهيل ابن مالك. ذكره له كثيرون. وقيل: إنه تركه مسودة ولم يكمل[1]. ولكن ورد للمؤلف في كتابه: «شرح اللمحة البدرية» ما يأتي. «وأنا أرى أنه لا ترتيب بين أبصع وأتبع خاصة وقد أوضحته في «شرح التسهيل»[2]. معنى ذلك أن كتاب «شرح التسهيل» ألّف قبل «شرح اللمحة» والكتاب الأخير خلّفه لنا ابن هشام كاملا. فكيف لم يكمل «شرح التسهيل» وترك مسودة؟

(١) ابن حجر: الدرر الكامنة ٢: ٤١٦، السيوطي: بغية الوعاة ٢: ٦٢، ابن العماد: شذرات الذهب ٦: ١٩٢، الشوكاني: البدر الطالع ١: ١٠٤، حاجي خليفة: كشف الظنون ١: ١٥٤، إسماعيل البغدادي: هدية العارفين ١: ٤٦٥

(٢) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ١٧٨.



شرح الشواهد الصغرى

سبق للمؤلف كتاب «الشواهد الكبرى» الذي أثبتنا أنه المسمى بـ«تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد». أمّا «شرح الشواهد الصغرى» الذي ذكره لابن هشام أهم من ترجم له[1] فلم أعثر على ما يعرفني بحقيقته.

(١) ابن حجر: الدرر الكامنة ٢:٤١٦، السيوطي: بغية الوعاة ٢:٦٩، ابن العماد: شذرات الذهب ٦: ١٩٢، الشوكاني: البدر الطالع ١:٤٠١.

لابن الحاجب كتاب مشهور في الصرف هو الشافية. وكتاب ابن هشام هذا متعلق به، ولعله الكتاب الوحيد لابن هشام في علم الصرف الذي نسبه إليه جل من ترجموا له قديما[1] وقالوا: إنه يقع في مجلدين. ولم أعثر على شيء يتصل بهذا الكتاب أكثر من ذلك.

---

(١) ابن حجر: الدرر الكامنة ٢: ٤١٦، السيوطي: بغية الوعاة ٢: ٦٩، ابن العماد شذرات الذهب ٦: ١٩٢، الشوكاني: البدر الطالع ١: ٤٠١، حاجي خليفة: كشف الظنون ٢: ١٠٢١، إسماعيل البغدادي: هدية العارفين ١: ٤٦٥.

تخليص الدلالة في تلخيص الرسالة

انفرد بروكلمان — فيما أعلم — بذكره لابن هشام. وقال: إنه توجد منه مخطوطة بمكتبة جامع القرويين بفاس تحت رقم ١٢١٠[(١)]. وقد انتهى بي البحث عن هذه المخطوطة إلى عدم وجودها بالمكتبة المذكورة[(٢)]

---

(١) GALS II 20.

(٢) أرسلت للمسؤول عن مكتبة جامع القرويين بفاس أسأله عن هذا وأطلب منه المساعدة على تصويره إن كان موجودا فلم يردّ عليّ، فاستعنت بالأستاذ الفاضل محمد إبراهيم الكتاني الذي تكرّم مشكورا واتصل بالمسئولين ثم كتب إليّ بتاريخ ٢٦ رجب ١٣٩٠ هـ بأن البحث انتهى به إلى عدم وجود هذا المخطوط بمكتبة جامع القرويين بفاس وأن بروكلمان أخطأ في ذكر وجوده بها.

الفصل الخامس

تقويم إنتاج ابن هشام

مصادر إنتاجه

العناية ببيان مصادر الإنتاج لعالم من العلماء لها أهمية كبيرة في دراسة هذا الإنتاج وتقويمه تقويما دقيقا. وتزداد أهميتها عندما تكون أبحاثنا حول أسلافنا، لأن كثيرا من مصادر إنتاجهم ما زال مخطوطا، أو ضاع من يد الزمن. فهي — مع إمدادها الباحث بسبب من أسباب وضوح التصور وعدالة الحكم— تلقى ضوءا على جانب من جوانب تراثنا.

وقد بينت في دراستي لكثير من آثار ابن هشام أهم المصادر التي وردت بها، وعددت من هذه المصادر أئمة النحو والقراءات واللغة الذين تكررت نقوله عنهم دون أن يحدّد كتبهم التي نقل منها، إذ كان هذا هو الأسلوب السائد في تأليف الأقدمين غالبا.

ولا أعتبر أنّ ما ذكرته عن هذه المصادر فيه إحاطة دقيقة بها، فإن أمام تحقيق هذه الغاية عقبات أهمها:

١— أنه لم يكن من شأن القدامي العناية الكبيرة ببيان المصادر التي اعتمدوا عليها في كل المواضع.

٢— أن ابن هشام من النحاة المتأخرين الذين جاءوا بعد حقبة طويلة من تاريخ النحو امتدت إلى نحو سبعة قرون، وهي حقبة حافلة بالتراث الضخم الذي ما زال الكثير منه دون فهرسة حديثة تسهّل الرجوع إليه. هذا فضلا عما بقي مخطوطا أو فقد من هذا التراث.

٣— أن هذه الدراسة ليست لكتاب واحد من كتب ابن هشام، وإنما هي لآثاره كلها، ولمذهبه النحوي أيضا.

لذا أظن أنّ استقصاء مصادر إنتاج ابن هشام كله استقصاء دقيقا إذا لم يكن متعذرا فإنه وراء متطلبات هذا البحث.

آثاره التي عني فيها بالمصادر

وأكثر آثار ابن هشام عناية بالمصادر: «المغني» و «تخليص الشواهد» ثم «شرح قصيدة بانت سعاد» وبعض الرسائل.

ففي كتاب «المغني» وردت المصادر الآتية:

١— أخبار النحويين: لأبي بكر التاريخي
٢— الأصول لأبي بكر بن السراج
٣— الإغفال لأبي علي الفارسي
٤— الأمالي: لابن الحاجب

٥ــ الأمالي: لابن الشجري
٦ــ الإيضاح البياني: للقزويني
٧ــ البديع: لمحمد بن مسعود الزكي
٨ــ البسيط: لابن ضياء الدين العلج
٩ــ البغداديات: لأبي علي الفارسي
١٠ــ التحفة: لابن مالك
١١ــ التذكرة: لأبي علي الفارسي
١٢ــ التذكرة: لأبي الفتح بن جني
١٣ــ التسهيل: لابن مالك
١٤ــ التصحيف: للعسكري
١٥ــ التمّام: لأبي الفتح بن جني
١٦ــ التوسعة: ليعقوب بن إسحاق السِّكيت
١٧ــ التوضيح: لابن مالك
١٨ــ جمال القراء: للسخاوي
١٩ــ الجمل: لابن خالويه
٢٠ــ الحجة: لأبي علي الفارسي
٢١ــ الحلبيات: لأبي علي الفارسي
٢٢ــ حواشي المفصل: للشلوبين
٢٣ــ الحواشي: لمبرمان
٢٤ــ الخصائص: لابن جني
٢٥ــ الخلاصة: لابن مالك
٢٦ــ الذخائر: للهروي
٢٧ــ الرسالة المعربة عن شرف الإعراب: لأبي طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني
٢٨ــ سر الصناعة: لابن جنّي
٢٩ــ سفر السعادة: للسخّاوي
٣٠ــ كتاب الشجرة للزجاج
٣١ــ شرح الإيضاح: لابن الخباز
٣٢ــ شرح الإيضاح: لابن عصفور
٣٣ــ شرح التسهيل: لابن مالك
٣٤ــ شرح الجزولية: لابن الخباز
٣٥ــ شرح الجمل: لابن سيده
٣٦ــ شرح الجمل: لابن عصفور

٣٧ــ شرح الجمل الصغير: لابن عصفور
٣٨ــ الشرح ....؟ لابن عصفور
٣٩ــ شرح الدرة: لابن الخباز
٤٠ــ شرح الدريدية: للمهدوي، ليس بالمهدوي المفسر
٤١ــ شرح العمدة: لابن مالك
٤٢ــ شرح قصيدة كعب: لابن هشام
٤٣ــ شرح الكافية: لابن مالك
٤٤ــ شرح المفصل: لابن الحاجب
٤٥ــ شرح المفصل: لابن يعيش
٤٦ــ شرح المنظومة: لابن الحاجب
٤٧ــ شرح المنظومة: لابن مالك
٤٨ــ كتاب الشوّاذ: لابن مهران
٤٩ــ الشيرازيّات: لأبي علي الفارسي
٥٠ــ الصحاح: للجوهري
٥١ــ الصحيح: للبخاري
٥٢ــ الصحيح: لمسلم
٥٣ــ كتاب العلل: لعيسى بن موهب
٥٤ــ الغرة: لابن الدّهان
٥٥ــ الفصيح: لثعلب
٥٦ــ الكافية: لابن مالك
٥٧ــ الكتاب: لسيبويه
٥٨ــ الكشّاف: للزمخشري
٥٩ــ اللوامح: لأبي الفضل الرازي
٦٠ــ المحتسب: لابن جني
٦١ــ المحكم: لابن سيده
٦٢ــ المسائل والأجوبة: لابن السّيد
٦٣ــ المستوفي: لأبي سعيد كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني
٦٤ــ المسند: للشافعي
٦٥ــ المصاحف: لابن الأنباري
٦٦ــ المفتاح: للسكاكي
٦٧ــ المفصل: للزمخشري
٦٨ــ المقرّب: لابن عصفور

٦٩ــ المنظومة الصغرى لابن مالك
٧٠ــ مناقب الشافعي: للرازي
٧١ــ نزهة الأديب: لأبي محمد الأسود
٧٢ــ نقد المقَّرب: لابن الحاج
٧٣ــ النهاية: لابن الخباز
٧٤ــ الهيثيات: لأبي علي الفارسي
٧٥ــ كتاب الوقف والابتداء: لأبي قاسم السجستاني

وأئمة النحو والقراءات كلهم تقريبا ــ متقدمين ومتأخرين ــ وردت أسماؤهم بكتاب «المغني» ولهم فيه أقوال ارتضاها أو ناقشها ابن هشام[1].

وفي «شرح قصيدة بانت سعاد» نجد الكتب الآتية:

١ــ الإصلاح: لابن السكيت
٢ــ الأفعال: لابن القوطية
٣ــ الأمالي: لابن الشجري
٤ــ الإيضاح لأبي علي الفارسي
٥ــ كتاب التحفة: لعبد المنعم الإسكندري
٦ــ التذكرة: لأبي علي الفارسي
٧ــ خلق الإنسان: لثابت
٨ــ سر الصناعة: لابن جني
٩ــ شرح أبيات الجمل: لابن سيده
١٠ــ شرح التكملة: للجرجاني
١١ــ شرح الحماسة: للتبريزي
١٢ــ شرح غريب الحديث: لعبد اللطيف البغدادي
١٣ــ الصحاح: للجوهري
١٤ــ الصحيح: للبخاري
١٥ــ كتاب الصناعتين: لأبي هلال العسكري
١٦ــ كتاب العروض: للزّجّاج
١٧ــ كتاب العين: للخليل
١٨ــ الفصيح: لثعلب
١٩ــ الكتاب: لسيبويه

(١) انظر، المغني، طبعة دمشق، ٢: ٨٣٩ــ٨٥٣.

٢٠ــ كتاب فعلت وأفعلت: لقطرب
٢١ــ الكامل: للمبرد
٢٢ــ المحكم: لابن سيده
٢٣ــ النهاية: لابن الخباز

وأئمة النحو واللغة الذين ذكرت لهم نقول في «شرح قصيدة بانت سعاد» كثيرون جدا. وقد ذكرت أهم هؤلاء في دراستي للكتاب المذكور.

أما الرسائل التي عني فيها ابن هشام ببيان مصادرها فقد سبق منها رسالة «إعراب لا إله إلا الله». ومن هذه الرسائل أيضا:

«رسالة توجيه النصب في قولهم: فضلا، ولغة، وخلافا، وأيضا، وهلّم جرا» فقد وردت بهذه الرسالة الكتب التالية:

١ــ الأمالي: لابن الحاجب
٢ــ ارتشاف الضرب: لأبي حيان
٣ــ الزاهر: لابن الأنباري
٤ــ شرح مشكلات الوسيط: لأبي عمرو بن الصلاح
٥ــ الصحاح: للجوهري
٦ــ العباب: للصاغاني
٧ــ المحكم: لابن سيده
٨ــ المختصر: للزجاجي

أما أئمة النحو والقراءات الذين نسبت إليهم أقوال بهذه الرسالة ولم تذكر لهم كتب فيها فهم: الأخفش، الزمخشري، ابن السكيت، الشاطبي، أبو شامة[1]، ابن عصفور، أبو علي الفارسي، أبو الفتح ابن جني[2].

وفي رسالة «فوح الشذا بمسألة كذا» وجدت الكتب التالية:

١ــ التسهيل: لابن مالك
٢ــ التعليق: للبستي
٣ــ شرح الإيضاح: لأبي البقاء
٤ــ شرح الخلاصة: لابن الناظم
٥ــ شرح كافية ابن الحاجب: لركن الدين الاستراباذي

---

(١) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المتوفي ٦٦٥ هـ.
(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٣: ١٨٧ــ٢٠٥.

٦— الفصول: لابن معطي
٧— المسائل: لابن الحسن

وفي هذه الرسالة أقوال عدد كبير من النحاة لم تذكر لهم كتب معها وهم: ابن أياز، وأبو بكر ابن طاهر، وابن خروف، والخليل بن أحمد، وابن أبي الربيع، وسيبويه، والسيرافي، والشلوبين، وأبو الطيب العبدي، وابن عصفور، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح ابن جني، وابن كيسان، والمبرد. هذا عدا من ذكره من أئمة الفقه[1].

والذي لاحظته في آثار ابن هشام أن كتبه التي لها طابع تعليمي مثل «شرح قطر الندى» و «شرح شذور الذهب» ليس فيها عناية تذكر بالمصادر. على حين أن بعض الرسائل الصغيرة جدا— وخاصة بالنسبة للكتابين السابقين — فيها من المصادر ما ليس فيها. وذلك يعود إلى أن موضوع هذه الرسائل مسألة أو مسائل محدودة إلا أن بها آراء مختلفة كثيرة فالتأليف فيها يستدعي عرض هذه الآراء المتعددة ونسبتها لأصحابها.

و «شرح بانت سعاد» ألّفه ابن هشام في أواخر حياته في موضوع محدود سبقه إلى التأليف فيه عدد من العلماء فحرص على أن يودع فيه من المعارف ما لم يسبق إليه. وكان من مظاهر ذلك عرض الآراء المتعددة في مباحثه ونسبتها لأصحابها. ومن هنا كانت العناية فيه بالمصادر ملحوظة.

أما «المغني» فهو أعظم آثار ابن هشام وأحفلها بالمصادر لما تفرد به من خصائص بين مصنفاته[2].

المصادر الأساسية في إنتاج ابن هشام

بالنظر في أسماء الكتب التي وردت بآثار ابن هشام **نجد أن المصادر الأساسية التي تكرر ذكرها في إنتاجه هي:**

١— الأصول: لأبي بكر بن السرّاج
٢— الأمالي: لابن الحاجب
٣— الأمالي: لابن الشجري
٤— الإيضاح: لأبي علي الفارسي
٥— البسيط: لضياء الدين بن العلج
٦— التحفة: لابن مالك
٧— التذكرة: لأبي علي الفارسي

---

(١) انظر: كتاب فوح الشذا بمسألة كذا— مخطوط— بمكتبة الظاهرية رقم ٣١٤٢ عام ١٧ طب. ومطبوع تحقيق أحمد مطلوب، وبالأشباه والنظائر ٣: ١٨٧—٢٠٥.

(٢) انظر ص ٣٧١، وانظر أيضا: ابن هشام في كتابه المغني، مخطوط، لعلي فودة ٧٨—١٠١.

٨ــ التسهيل: لابن مالك

٩ــ التمّام: لأبي الفتح بن جني

١٠ــ الحجة: لأبي علي الفارسي

١١ــ الحلبيات: لأبي علي الفارسي

١٢ــ الحواشي: لمبرمان

١٣ــ الخصائص: لابن جني

١٤ــ الخلاصة: لابن مالك

١٥ــ سر الصناعة: لابن جني

١٦ــ شرح الإيضاح: لابن عصفور

١٧ــ شرح التسهيل: لابن مالك

١٨ــ شرح الحماسة: للتبريزي

١٩ــ شرح الجمل: لابن عصفور

٢٠ــ شرح العمدة: لابن مالك

٢١ــ شرح الكافية: لابن مالك

٢٢ــ شرح المفصل: لابن يعيش

٢٣ــ الشيرازيات: لأبي علي الفارسي

٢٤ــ الصحاح: للجوهري

٢٥ــ صحيح البخاري

٢٦ــ العين: للخليل بن أحمد

٢٧ــ الغرّة: لابن الدّهان

٢٨ــ الفصيح: لثعلب

٢٩ــ الكافية: لابن الحاجب

٣٠ــ الكتاب: لسيبويه

٣١ــ الكشاف: للزمخشري

٣٢ــ المحتسب: لابن جني

٣٣ــ المحكم: لابن سيده

٣٤ــ المفصّل: للزمخشري

٣٥ــ المقّرب: لابن عصفور

٣٦ــ النهاية: لابن الخباز

ولا أستطيع ادعاء أن هذه الكتب وحدها هي أهم المصادر التي اعتمد عليها ابن هشام في إنتاجه. فقد يكون من الكتب التي لم يذكرها إلا مرة واحدة في بعض آثاره مالا يقل أهمية عما تكرر ذكره فيها. وقد يكون

هناك من الكتب التي أغفل ذكرها ما يعدل أو يفوق ما ذكره تأثيرا في تأليفه.

ونحن نفتقد في آثار ابن هشام عددا من المصادر المهمة مثل كتاب «البحر المحيط» لأبي حيان، وكتاب «التذييل والتكميل» له الذي ألف ابن هشام حوله كتابه: «التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل»[(١)]. أما كتاب «الارتشاف» لأبي حيان، فإن صاحبنا لم يذكره إلا مرة واحدة في رسالته: «توجيه النصب في قولهم: فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار...» ولا شك أن كتب أبي حيان كانت من المصادر التي رجع إليها ابن هشام واعتمد عليها.

وأهم أئمة النحو الذين وردت لهم أقوال بآثار ابن هشام دون أن تذكر لهم كتب هم: ابن خروف، السيرافي، الكسائي، ابن كيسان، المازني، ابن هشام الخضراوي، ابن هشام اللخمي، يونس بن حبيب.

ويتصل بمصادر إنتاج ابن هشام ما قيل: من أنه كان يأخذ ما يستحسنه من آراء أبي حيان دون أن ينسبها إليه. ففي «المغني» أن ابن عصفور قال: (على) و (عن) اسمان في قول الشاعر[(٢)]:

هون عليك فإن الأمور ... بكفّ الإله مقاديرها

وقوله[(٣)]:

ودع عنك نهبا صيح في حجراته ... ولكن حديث ما حديث الرواحل

وذلك كما في قوله[(٤)]

غدت من عليه بعد ما تم ظِمْؤُها ... تصل وعن قيض بزيزاء مَجْهَلِ

وقوله[(٥)]

فلقد أراني للرِّماح دريئةً ... من عن يميني مرة وأمامي

وإنما قال ذلك دفعا لتقدير مضاف، لأن فعل الفاعل المضمر المتصل لا يتعدى إلى ضميره إلا في باب ظن. والجار والمجرور بمنزلة المفعول به[(٦)].

(١) انظر ص ٣٥٥.

(٢) هو الأعور، انظر: شرح شواهد المغني ١: ٤٢٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٢٧١.

(٣) هذا البيت لامرىء القيس— وقد روي في «المغني»— ١: ١٥٠— هكذا: ولكن حديث— بالرفع. ونبه في الهامش على رواية النصب. ورواية النصب هذه وردت في «شرح شواهد المغني»— ١: ٤٤٠— وفي «الخزانة»— ٤: ٤٧١— وفي «شرح أبيات مغني البيب»— ٣: ٣٠٥— وفي الديوان تحقيق أبي الفضل ٩٤.

(٤) القائل هو «مزاحم العقيلي»، انظر: سيبويه ٢: ٣١٠، وشرح شواهد المغني ١: ٤٢٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ١: ٢٦٧.

(٥) القائل: قطري بن الفجاءة، انظر: شرح شواهد المغني ١: ٤٣٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٣١٠، والرواية في الأخير: ولقد ... انظر: أيضا معجم الشواهد ١: ٣٧٦.

(٦) انظر: المغني ٢: ٥٣٢.

ورد ابن هشام بأن هذا وهم من ابن عصفور، لأن معنى (على) الإسمية هو: فوق، ومعنى (عن) الإسمية هو: جانب. ولا يمكن تفسيرهما هذا التفسير في البيتين المشار إليهما[1].

وقد علق على ذلك الدماميني بقوله: «هذا الرد لأبي حيان، ولم ينسبه له المصنف، وفي النفس من ذلك شيء، لأنه حيثما يمر له أدنى غلط يصرح بالرد عليه، ويبالغ فيه، وإذا ذكر كلاما حسنا فيورده غير منسوب إليه. وما حق أبي حيان إلا أن يتمثل بقول القائل[2]:

إن يسمعوا سبَّة طاروا بها فرحاً ... عني، وما سمعوا من صالحٍ دفَنُوا[3]»

وما أظن هذا الحكم يستقيم إلا بعدة أمثلة[4] تقضي به، فلعل الدماميني وقف منها على ما لم نقف عليه. على أن الدماميني كان حريصا على تتبع ابن هشام حرص ابن هشام على تتبع أبي حيان.

وبعد فما أبرئُ الرجل من عيب، ولكني أحب أن أتأسى به في موقف له وهو أنه كان لايميل إلى.. التعجل في الاتهام بالسرقة الأدبية ذاهبا إلى أن ما يؤثر من بعض الموافقات بين الشعراء ربما كان من باب المواردة، مستظهرا بقول المتنبي: «إن الشعر ميدان، والشعراء فرسان، فربما اتفق توارد الخواطر، كما قد يقع الحافر على الحافر»[5].

---

(١) انظر: المغني ٢: ٥٣٢.

(٢) هو قعنب بن أم صاحب، انظر: سمط اللآلي ٣٦٢، وشرح ديوان الحماسة ٣: ١٢٤٥، وشرح شواهد المغني ٢: ٩٦٥.

(٣) حاشية الدسوقي على المغني ٢: ١٧٠.

(٤) من الأمثلة التي وقعت عليها في ذلك أن ابن هشام ذكر في «المغني» ٢: ٤٤٢ـــ أن الأخفش وابن عصفور استدلا لمذهبهما في زيادة كاف التشبيه في مثل: زيد كعمر، «بأنه إذا كان المتعلق: استقر، فالكاف تدل عليه. وإن كان فعلا مناسبا للكاف ـــ وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف. ثم عقب على ذلك بقوله: «والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار».
وقد علق خالد الأزهري في كتابه «موصل الطلاب» ٥٤/٥٥ على رأي ابن هشام هذا بأنه تابع فيه لأبي حيان.

(٥) ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، الورقة ٣٢ ب، ٣٣ أ.

تطوُّره الفكري

يساعد على تتبع التطور الفكري في إنتاج عالم معرفة تاريخ مصنفاته. والذي عرف تاريخ تأليفه من آثار ابن هشام هو:

١ــ «موقد الأذهان وموقظ الوسنان» رسالة تشتمل على طائفة من الطرائف الأدبية والنحوية، وتقع في ست ورقات، وتشتمل على أربعة فصول، وقد جاء في نهايتها أنها ألفت سنة ٧٣٧هـ(١).

٢ــ «مسائل وأجوبتها» رسالة تشتمل على خمس وأربعين مسألة جلّها في إعراب آيات من القرآن الكريم في إعرابها غموض أو احتمال أكثر من وجه. وهذه المسائل سئل عنها بالحجاز. وفي نهاية الرسالة ما يدل على أنها ألفت سنة ٧٤٧هـ(٢).

٣ــ «فوح الشذا بمسألة كذا» رسالة في استعمالات (كذا) وأحكامها. ألفها استدراكا على كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيان. وفي نهاية هذه الرسالة ــ مخطوطة المكتبة الظاهرية ــ أنها ألفت سنة ٧٥٢هـ(٣).

٤ــ «كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل» رسالة تناول فيها معنى كلمة (كأن) بهذا القول، وتوجيه إعرابه. وفي آخرها أنها ألفت سنة ٧٥٤هـ(٤).

٥ــ «شرح بانت سعاد» الذي جاء في آخره أن الفراغ من تأليفه كان في الثامن عشر من رجب سنة ٧٥٦هـ(٥).

٦ــ «مغني اللبيب» ألفه في صورته الأولى بمكة سنة ٧٤٩هـ، وفقد منه في منصرفه إلى مصر، ولما عاد لمكة سنة ٧٥٦هـ أعاد تأليفه للمرة الثانية وأتمه في ذي القعدة، وفي شهر رجب أتم ما ألحق به من الزوائد وهي كثيرة كما بينت ذلك في دراستي عنه(٦).

٧ــ «إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل»، رسالة في الرّد على من اعترض على أمثلة ابن هشام لبعض جموع تكسير شاذة وتأويلهم لها. وقد أشار المؤلف في هذه الرسالة إلى كتابه «المغني» بما يفهم منه أنها ألفت بعده(٧).

---

(١) انظر: ص ٣٢١.
(٢) انظر: ص ٣١٤.
(٣) انظر: ص ٣٠٥.
(٤) انظر: ص ٢٠٩.
(٥) انظر: شرح بانت سعاد ٨٨.
(٦) انظر: المغني ١: ٢٠٩: ٧٠٠، ابن هشام في كتابه المغني، مخطوط، لعلي فودة ٣٨، ٣٩، ١٠٣، ١٠٧ــ١١٠.
(٧) انظر: ص ٣٠١ من هذا البحث.

٨ــ «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» شرح به شواهد ابن الناظم على ألفية والده، ويعرف بـ «شرح الشواهد». وهو لم يكمل ولم ينص على تاريخ تأليفه، ولكن في دراستي عن هذا الكتاب ذكرت أنه وردت به إشارة إلى كتاب «شرح بانت سعاد» تدل على أنه ألف بعده، كما ذكرت أيضا أن البغدادي في «الخزانة» قال في تعليق له على بعض آراء ابن هشام: «والعجيب من ابن هشام، فإنه ذكر في «شرح الشواهد» ما قاله التبريزي وغفل عن كلام «المغني» هذا ...» وهذه العبارة تدل على أن «شرح الشواهد» ألف بعد «المغني» أيضا. واستنتجت من ذلك أن هذا الكتاب مما شغل به المصنف قبيل وفاته، وأن سر عدم إكماله ربما يعود إلى أن الموت فاجأة قبل أن يتمّه[١].

هذا هو ما وقفت على تاريخ تأليفه من مصنفات ابن هشام. ويلاحظ أنها كلها ألفت في العقد الأخير من حياته ما عدا الرسالة الأولى والثانية.

ومن هذه المصنفات ما يمثل قمة إنتاج ابن هشام: عمق تفكير وغزارة علم، واستحصاد ملكة، وهو «شرح بانت سعاد» و «مغني اللبيب». ففي الأول مباحث خلا عن أكثرها جميع مصنفاته، بل لم توجد في كتب نحو كما يقول البغدادي[٢]. أما الثاني فهو منهج جديد في التأليف لم يسبق إليه استوفى فيه أحكام الإعراب جملة وتفصيلا، وتكلّم على الحروف والمفردات والجمل. وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها. فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه كما قال ابن خلدون[٣]. ولذا خص البغدادي هذين الكتابين بالتأليف حولها.

فالعقد الأخير من حياة ابن هشام يمثل أخصب فترة في تاريخه الفكري.

التكرار في إنتاج ابن هشام

وفي بعض آثار ابن هشام نوع من التكرار إلى حد ما. كتأليف كتابين بينهما تقارب في الضمون ــ وإن اختلفا في المنهج ــ هما «شرح قطر الندى» و «شرح شذور الذهب»، وتأليف متن ثم القيام بشرحه كصنيعه في المؤلفين السابقين. ومما فيه وجه ما من وجوه التكرار إنشاء كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» ــ المسمى أيضا بـ «القواعد الكبرى» ــ في بعض أبواب «المغني»، وعمل مختصر له بعد ذلك هو «القواعد الصغرى» ثم إنشاء كتاب «مغني اللبيب» الذي اشتمل ــ فيما اشتمل عليه ــ على ما جاء في «القواعد الكبرى» و «الصغري».

وهذه الظاهرة في إنتاج ابن هشام كان من أسبابها ظروف العصر الذي عاش فيه والتي استدعت شيوع تأليف المتون وشروحها[٤]. ومن أسبابها أيضا وضوح الهدف التعليمي في بعض المؤلفات وما استلزمه من التدرج

---

(١) انظر: ص ٢٤٢، ٢٤٣ .

(٢) انظر: ص ١١٧.

(٣) انظر: ابن هشام في كتابه المغني، مخطوط، لعلي فودة ص ٣٨.

(٤) انظر: ص ٧.

فيها رعاية لمستويات الطلاب المختلفة. وقد خدم بروز الأسلوب التعليمي بخصائصه المختلفة في بعض مؤلفات ابن هشام تدريس النحو خدمة جليلةً عبْر ما يقرب من سبعة قرون. فمنذ ظهرت هذه المؤلفات وهي كتب الدرس المعتمدة في المؤسسات المتخصصة في دراسة العربية إلى يومنا هذا.

وهذه الظاهرة أيضا لون من ألوان التطور الفكري في إنتاج ابن هشام كما في كتابه «المغني» الذي تمثلت فكرته الأولى في إخراج مقدمة «الإعراب عن قواعد الإعراب»، فلما رأى احتفال الناس بها، وإقبالهم عليها ألف «المغني». وفي ذلك يقول: «فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله. ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة «الإعراب عن قواعد الإعراب» حسن وقعها عند أولى الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر[1]..

العدول عن رأي لآخر

ومن مظاهر التطور الفكّري عنده ما نجده في آثارة التي ألّفها في العقد الأخير من حياته من آراء تختلف عما ذهب إليه في المسائل نفسها بآثاره التي ألفها قبل ذلك.. ولهذا أمثلة كثيرة جدا مرّ[2] بعضها ومنها:

١ــ رافع المضارع

ابن هشام في كثير من كتبه اختار مذهب الفراء وأصحابه في رافع المضارع. من هذه الكتب: «شرح قطر الندى» وقد سبق في دراستي عنه ذكر ما قاله حوله[3].

ومنها: «شرح اللمحة البدرية» فقد قال فيها: «والرافع للمضارع نفس التجرد وفاقا للفراء، لا وقوعه موقع الاسم خلافا للبصريين، ولا حروف المضارعة خلافا للكسائي، ولا نفس مضارعته للاسم خلافا لثعلب»[4].

وفي «أوضح المسالك» قال: «رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء، لا حلوله محل الاسم خلافا للبصريين، لانتقاضه بنحو: (هلاّ تفعل...)»[5].

---

(١) ابن هشام: المغني ١: ١٠٠٩.

(٢) انظر ص ٢٣٣ مثلا.

(٣) انظر ص ٩٩

(٤) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ١٩٦ ب.

(٥) ابن هشام: أوضح المسالك ٣: ١٦٢.

وفي «الجامع الصغير» قال: «باب إعراب المضارع: يرفع لخلوه من ناصب وجازم..»[1].

ولكن ابن هشام في «المغني» يعدل عن هذا الرأي، إذ يعتبره من أخطاء المعربين ويختار مذهب البصريين فإنه قال: والتاسع (أي من الأخطاء الشائعة عند المعربين): قولهم في المضارع في مثل (يقوم زيد): فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم، **والصواب أن يقال: مرفوع لحلوله محل الاسم، وهو قول البصريين**، وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عرّبوا قالوا خلاف ذلك»[2].

٢ــ عمل (لا) المشبهة بـ (ليس) في المعرفة

اشترط ابن هشام في عدد كبير من كتبه لعمل (لا) النافية عمل ليس أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

فقال في «شرح قطر الندي»: «الحرف الثاني مما يعمل عمل ليس: (لا) كقوله[3]:

تعـزّ فـلا شيء على الأرض باقيـا ولا وزر ممـا قضـى اللّه واقيـا

ولإعمالها أربعة شروط: أن يتقدم اسمها، وألا يقترن خبرها بإلاّ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين...»[4].

وقال في «شرح اللمحة البدرية»: «أقول ومما يرفع المبتدأ وينُصب الخبر أيضا لا النافية وهي لغة أهل الحجاز أيضا ... ولإعمالها شروط: أحدها تنكير معموليها. فمن ثم لحّن أبو الطيب في قوله[5]:

إذا الجـود لم يرزق خلاصا من الأذي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا[6]

وقال في «أوضح المسالك»: «وأمّا (لا) فإعمالها إعمال ليس قليل، ويشترط له الشروط السابقة ما عدا الشرط الأول، **وأن يكون المعمولان نكرتين...**»[7]

وقال في «الجامع الصغير» في باب ما حمل على ليس: «... لا النافية **وتختص بالنكرات على الأصح..**»[8].

---

(١) ابن هشام: الجامع الصغير، مخطوطة باريس، الورقة ٢٩ ب.

(٢) ابن هشام: المغني ٢:٦٥٣.

(٣) القائل مجهول، انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٧٨/٣٧٧، حيث قال: والبيت مشهور في كتب النحو، ولم أقف على قائله. والله أعلم».

(٤) ابن هشام: شرح القطر ١٩٩ــ٢٠١.

(٥) انظر: ديوانه ٢:٤٦٦، والأمالي لابن الشجري، ١: ٢٨٢، ٢: ٢٤٤، وشرح التصريح ١:١٩٩.

(٦) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٨٠.

(٧) ابن هشام: أوضح المسالك ١: ٢٠٣.

(٨) ابن هشام: الجامع الصغير، مخطوطة باريس الورقة ١١ أ.

وقال في كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب»— في النوع الثالث من الكلمات وهو ما جاء على سبعة أوجه:— السابعة (لا) وتكون: نافية، وناهية، وزائدة، فالنافية تعمل في النكرات عمل إن كثيرا، نحو: لا إلّه إلا الله. وعمل ليس قليلا كقوله...»[1].

هذا ما ذهب إليه ابن هشام في هذه المسألة بخمسة من كتبه أغلب الظن أنه ألّفها كلها أو معظمها[2] قبل الفترة الأخيرة من حياته.

ولكننا نجد في ثلاثة من مصنفاته أنه أورد في المسألة المذكورة جواز إعمال (لا) في المعارف. وهذه الكتب الثلاث اثنان منها مما ألّفه في العقد الأخير من حياته وهما: «المغني» و «شرح الشواهد».

فقد ذكر في «المغني» الجهات التي تخالف فيها (ليس) (لا) العاملة عملها ومنها: «... الثالثة أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافا لابن جني وابن الشجري، وعلى ظاهر قولها جاء قول النابغة:

وحلّت سـواَد القلب لا أنا باغيـا سواهـا، ولا عن حبِّهـا متراخيـاً

وعليه بني المتبني قوله:

إذا الجـود لـم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا»[3]

وقال في «شرح الشواهد»: «إعمال (لا) النافية عمل ليس قليل وكثير، فالقليل (لا) التي ليس بها التاء وتختص هذه بالنكرات... قيل وقد تعمل في اسم معرفة كقوله:

وحلّـت سـواد القلب لا أنـا باغيـا سواهـا ولا عن حبهـا متراخيـا[4]

وكان مما علق به على هذا البيت قوله: «أما البيت الثالث فإنه للنابغة[5] الجعدي رضي الله عنه. وحمله بعضهم على ظاهرة فأجاز عملها في اسم معرفة وهو قول أبي الفتح في كتاب «التمّام» وابن الشجري وعلى ذلك يتخرج قول المتنبي[6]:

---

(١) ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب، طبعة الجوائب، ١١٧.

(٢) في ص ٣٨٠ ذكرت ستة مصنفات عرف أن ابن هشام ألفها في العقد الأخير من حياته، لذلك يستبعد أن يكون قد ألف أيضا الكتب الخمسة المذكورة هنا أو معظمها في هذه الفترة القصيرة.

(٣) ابن هشام: المغني ١: ٢٤٠.

(٤) ابن هشام: تخليص الشواهد، الورقة ٩٣ ب.

(٥) انظر: ديوانه ١٧١، والأمالي لابن الشجري، شواهد مغني اللبيب ٢:٦١٣، و «التصريح ١: ١٩٩.

(٦) انظر: ص ٣٨٣ من هذا البحث.

اذا الجودُ لم يُرْزَقْ خلاصا من الأذى ... فلا الحمدُ مكسوبا ولا المال باقيا...»[1]

أما الكتاب الثالث الذي أورد به جواز إعمال (لا) هذه في المعارف فهو «شرح شذور الذهب» حيث يقول: «... وربما عملت في اسم معرفة كقوله[2]:

أنكرتهـــا بعد أعوام مضينَ لها ... لا الـدارُ داراً، ولا الجيرانُ جيراناً

وعلى ذلك قول المتنبي:

إذا الجودُ لم يُرزَق خلاصا من الأذى ... فلا الحمد مكسوبا، ولا المال باقيا[3]

ومعنى ذلك أن ابن هشام ذهب في آخر حياته إلى أن عمل (لا) المشبهة بـ (ليس) في المعارف قليل لا شاذ. كما أنه ذهب هذا المذهب أيضا في كتابه «شرح الشذور» الذي لم يعرف تاريخ تأليفه، وإن كنت — فيما سبق— قد رجحت أن يكون مما ألف في مرحلة نضجه الفكري[4].

٣— تقسيم الفعل

نهج ابن هشام منهج البصريين في تقسيم الفعل إلى: ماض ومضارع وأمر. هذا ما نجده في كثير من كتبه. وقد صرح في «شرح اللمحة» بأن هذا المنهج هو الصحيح فإنه قال: «... ينقسم الفعل — باعتبارات مختلفة — إلى أقسام متعددة:

فينقسم — بحسب أمثلته— إلى ثلاثة: ماض وأمر ومضارع، وهذا هو الصحيح. وزعم الكوفيون أنّه نوعان: ماض ومضارع خاصة، وأن الأمر مضارع دخلت عليه لام الأمر فجزمته ثم حذفت وتبعتها حروف المضارعة»[5].

ولكن ابن هشام في كتاب «المغني» يعدل عن هذا الرأي، ويذهب مذهب الكوفيين فيقول:

«**وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو: قم واقعد، وأن لأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة ، وبقولهم أقول،** لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل،

---

(١) المصدر السابق، الورقة ٩٥ ب،

(٢) قائله مجهول، انظر: معجم الشواهد ٣٨٢.

(٣) ابن هشام: شرح شذور الذهب ١٩٧—١٩٨.

(٤) انظر: ص ٨٣.

(٥) ابن هشام: شرح اللمحة ١٩٠.

وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله: [١]

لِتَقُمْ أنت ياابنَ خير قريش كي لتقضي[٢] حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة[٣] ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[٤] وفي الحديث: «لتأخذوا مصّافكم» ولأنك تقول: (اغز) و (اخش) و (ارم) و (اضربا)، و (اضربوا) و (اضربي) كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كـ (بعت) و (أقسمت) و (قبلت)، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في (قم) لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليته، فإذا ادعى أن أصله: (لتقم) كان الدّال على الإنشاء اللاّم لا الفعل»[٥].

٤ــ لا أبا لزيد

في «شرح شذور الذهب» يرى ابن هشام في قول القائل: (لا أبا لزيد) و (لاغلامي لعمرو) أنّ الصحيح أنّه من باب الإضافة واللام مقحمة بدليل سقوطها في قول الشاعر[٦]:

أبا الموت الذي لا بدّ أني ملاق – لا أباك – تخوفيني[٦].

ولكنه في «شرح بانت سعاد» بعد أن بين أن هذا هو رأي سيبويه والجمهور، يستشكل عليهم بقول القائل: (لا أبا لي)، لأنه لا يجوز أن تعرب الأسماء الستة بالأحرف إذا كانت مضافة لياء المتكلم، ويرجح رأي هشام وابن كيسان وابن مالك في أن اللام غير زائدة، وأنها ومصحوبها متعلقان بكون محذوف صفة للأب،

---

(١) قائله غير معلوم. انظر: الإنصاف ٥٢٥، وشرح شواهد المغني ٢: ٦٠٢، والخزانة ٣: ٦٣٠. وشرح التصريح ١: ٥٥. ٢: ٢٤٦.

(٢) جاء البيت برواية أخرى في «المغني» ٢: ٥٠٢. وفي «شرح أبيات مغني اللبيب»، ٤: ٣٤٤، وفي الخزانة ٣: ٦٣٠، وفي شرح التصريح ٢: ٢٤٦، وهذه الرواية هي:

لتقم أنت ياابن خير قريش فلتقضي حوائج المسلمينا

أما في «شرح شواهد المغني»، ٢: ٦٠٢ فالرواية هي:

لتقم أنت ياابن خير قريش فلتقضّ حوائج المسلمينا

بتشديد الضاد. ورواية الإنصاف هي:

لتقم أنت يا ابن خير قريش فتُقَضّي حوائجُ المسلمينا

(٣) في «البحر المحيط» ٥/١٧٢: وقرأ عثمان بن عفان، وأبي، وأنس، والحسن، وأبو رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن قائد، والعباس بن الفضل الأنصاري: فلتفرحوا بالتاء على الخطاب. ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ... وقال ابن عطية وقرأ أبي: وابن القعقاع، وابن عامر، والحسن— على مازعم هارون— ورويت عن النبي صلى الله عليه، فلتفرحوا، وتجمعون، بالتاء فيهما على المخاطبة وهي قراءة جماعة من السلف.

(٤) يونس، من الآية ٥٨.

(٥) ابن هشام: المغني ١. ٢٢٧.

(٦) انظر: شرح شذور الذهب ٣٢٨. هو أبو حية النميري، انظر: الخصائص ١: ٣٤٥، واللسان مادة «أبي». وفي «الأمالي» لابن الشجري. ١: ٣٦٢— أنه للأعشى. ولكن لم أجده في ديوانه.

وأنهم نزلوا الموصوف منزلة المضاف لطوله بصفته، ولمشاركته للمضاف في أصل معناه، إذ معنى: أبوك، وأب لك شيء واحد.. أمّا ما استشكل به على هذا الرأي من أن الأسماء الستة لا تعرب بالحروف إلا إذا كانت مضافة، ومن أنهم يقولون: لا غلامي له فيحذفون النون فقد رُدَّ عليهما بأن شبيه الشيء جار مجراه[1].

٥ــ قد

جاء في «شرح شذور الذهب» عن (قد) أن لها أربعة معان هي: أن تكون حرف تحقيق، أو تقريب، أو تقليل، أو توقع[2].

وفي «المغني» ذكر أن لها خمسة معان: أحدها التوقع، الثاني تقريب الماضي من الحال، الثالث التقليل، الرابع التكثير، الخامس التحقيق، ونسب معنى سادسا لها إلى ابن سيده وابن مالك هو النفي وناقشهما فيه[3].

وإذا وازنا بين ما ورد في الكتابين عن المعاني المشتركة لـ (قد) فيهما وجدنا أن ما جاء في «المغني» أوفى تفصيلا كما أنه يخالف بعض الشيء ما ورد في «شرح الذهب». إلا أن ما جاء عن إفادة (قد) التوقع فيه اختلاف كبير بين الكتابين.

فقد جاء في «شرح الشذور»: «... والتي للتوقع تختص بالماضي، قال سيبويه: وأمّا (قد فعل) فجواب (هل فعل)، لأن السائل ينتظر الجواب: أي يتوقعه، وقال الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر. يريد أن الإنسان إذا سأل عن فعل أو علم أنّه يتوقع أن يخبر به، قيل: قد فعل، وإذا كان الخبر مبتدأ قال: فعل كذا وكذا، ولم يأت بقد فاعرفه»[4].

أما ما جاء في «المغني» فهو: «... أحدها: (أي أحد معاني قد): التوقع، وذلك مع المضارع واضح كقولك: (قد يقدم الغائب اليوم) إذا كنت تتوقع قدومه.

وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون، قال الخليل: يقال: (قد فعل) لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لأن الجماعة منتظرون لذلك، وقال بعضهم: تقول: (قد ركب الأمير) لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل: «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ»[5] لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع.

---

(١) انظر: شرح بانت سعاد ٧٣.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ٣٨.

(٣) انظر، المغني ١: ١٧١ــ١٧٥.

(٤) ابن هشام: شرح شذور الذهب ٣٨ــ٣٩.

(٥) المجادلة، من الآية ١.

وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعا، لا أنه الآن متوقع.

والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها لاتفيد التوقع أصلا، أما في المضارع فلإن قولك: (يقدم الغائب) يفيد التوقع بدون قد، إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له، وأما في الماضي فلإنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنه تدخل على ماهو متوقع لصح أن يقال في (لا رجل) بالفتح: إن (لا) للاستفهام، لأنها لا تدخل إلا جوابا لمن قال: هل من رجل؟ ونحوه. فالذي بعد (لا) مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد (قد) متوقع كذلك.

وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماض متوقع. ولم يقل: إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق»[1].

فنحن نلاحظ أنه في «المغني» أورد إفادة (قد) التوقع مع المضارع، وأشار إلى رأي من ينكر إفادتها التوقع مع الماضي، ثم ذكر رأيا ثالثا ظهر له، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا، ووضّح هذا الرأي في تفصيل. وهذا كله لا نجد شيئا منه في «شرح شذور الذهب».

٦ــ لمّا

سيأتي في موقف ابن هشام من أبي علي الفارسي أنه في «شرح قطر الندى» تابع سيبويه في القول بأن (لمّا) المستعملة في الماضي حرف، وأنه ردّ على الفارسي قوله: إنها اسم، ونقض ما استدل به على ذلك.

وفي «شرح بانت سعاد» عرض رأي سيبويه، والمخالفين له في حياد. ولكنه في «المغني» عرض رأي الفريقين، واختار القول باسميتها، وذكر ما رجح به هذا الرأي عنده[2].

طريقة عرض المسائل وعلاجها

ومن مظاهر التطور الفكري عند ابن هشام أيضا أسلوبه في مناقشة المسائل النحوية من استعراض آراء النحويين، متقدمين ومتأخرين في إحاطة كبيرة بها، ومناقشتها، واختيار ما يرجح لديه منها، أو الذهاب إلى رأي آخر فيها مع التعليل. فهذه سمة أكثر وضوحا في أسلوب ابن هشام بإنتاجه المتأخر.

ومن هذه المظاهر التي يتضح فيها تطور فكره تناوله بعض الموضوعات بطريقة أكثر تفصيلا، وأدق إحاطة بمسائلها من تناوله السابق لها. ولهذا أمثلة متعددة مرّت الإشارة إلى بعضها في دراسة كتاب «شرح بانت

---

(١) ابن هشام: المغني ١: ١٧١ــ١٧٢.

(٢) انظر: ص ١٤٣ــ١٤٤

سعاد»[١] وكتاب «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»[٢]. ومنه في كتاب «المغني»:

موضوع ما افترق فيه الفاعل والصفة المشبهة، في «أوضح المسالك» من هذه الفروق خمسة [٣]، أما في «المغني» فإن هذه الفروق أحد عشر[٤].

وروابط الخبر بالمبتدأ جاء منها في «أوضح المسالك» خمسة [٥]، لكنها في «المغني» عشرة[٦].

والأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة في «أوضح المسالك» ستة[٧] وهي في «المغني» عشرة[٨].

وعلامات الفعل اللازم في «أوضح المسالك» اثنتا عشرة[٩]، وفي «المغني» عشرون[١٠].

أما الرسائل فهي بصفة عامة مجال عرض التفاصيل الدقيقة للمسائل التي اشتملت عليها، لأن طبيعة موضوعاتها وهي تناولها عادة لمسألة واحدة أو مسائل محدودة من دواعي الإحاطة بالتفاصيل الكثيرة المختلفة لها، ومن خير الأمثلة لذلك رسالة «فوح الشذا في مسألة كذا» فقد اشتملت هذه الرسالة على خمسة فصول: الأول في ضبط موارد استعمالها، والثاني في كيفية اللفظ بها وتمييزها، والثالث في إعرابها، والرابع في بيان معناها عند النحويين، والخامس فيما يلزم بها عند الفقهاء[١١]. وتقع رسالة (كذا) هذه في نحو إحدى عشرة صفحة[١٢] مطبوعة على حين أن ما جاء عنها في المغني كان أقل من صفحتين[١٣].

---

(١) انظر: ص ١٣١ وما بعدها.

(٢) انظر: ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢: ٢٦٩—٢٧١.

(٤) انظر: المغني ٢: ٤٥٨—٤٦٤.

(٥) انظر: أوضح المسالك ١: ١٣٩، ١٤٠.

(٦) انظر: المغني ٢: ٤٩٨، ٥٠٢.

(٧) انظر: أوضح المسالك ٢: ١٦٨، ١٧١، ١٧٨، ١٧٩.

(٨) انظر: المغني ٢: ٥١٠—٥١٩.

(٩) انظر: أوضح المسالك ٢: ١٤، ١٥.

(١٠) انظر: المغني ٢: ٥١٩—٥٢٢.

(١١) انظر: ص ٣٠٣—٣٠٥.

(١٢) انظر: رسالة فوح الشذا مسألة كذا. بالأشباه والنظائر ٤: ١١١—١٢٢.

(١٣) انظر: المغني ١: ١٨٧—١٨٨.

مباحثه اللغوية

جلّ إنتاج ابن هشام في النحو والصرف، حتى «شرح بانت سعاد» كانت الغلبة فيه للمباحث النحوية على غيرها، إلاّ أنه توجد لصاحبنا مباحث لغوية أكثرها في الشرح المذكور ثم في «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» المعروف باسم «شرح الشواهد» وفي كتابه «المغني».

وقد سبقت أمثلة لما جاء في «شرح بانت سعاد» من هذه المباحث [1]. ومما جاء منها في «شرح الشواهد»:

«مسألة: كلا وكلتا عند البصريين مفردان لفظا مثنيان معنى، فلذلك يعود الضمير عليهما مفردا وهو الأكثر نحو ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [2] وقوله [3]:

كلانا غنيٌّ عن أخيه حياتَه ونحن إذا متنا أشدُّ تغانيا

ومثنى كقوله [4]:

كلاهما لا يطلعان الكِيحَا

والكيح بكاف مكسورة وياء منقلبة عن الواو وحاء مهملة: عرض الجبل، وجمعه أكواح. وقد اجتمعا في قول الفرزدق [5]:

ما بال لومكها إذ جئت تعتلها حتى اقتحمت بها أُسكفّة الباب
كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

يقال: عتله إذا حمله حملا عنيفا، ابن دريد: إذا جذبه جذبا عنيفا، ابن سيده: إذا جذبه جذبا عنيفا فحمله، صاحب العين: إذا أخذ بتلابيبه فجرّه فذهب به إلى بلية، ومنه ﴿خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ﴾ [6]. ويقال: **اقتحم** المنزل إذا هجمه، والأسكفّة بضم الهمزة وتشديد الفاء العتبة السفلي وهي عند ثعلب من استكفّ أي اجتمع وهو فاسد، لأن سين استكف زائدة، ووزنه استفعل، وأسكفّة أفعلّة ... وربو الأنف:

---

(١) انظر: ص ١١٩، ١٥٣ وما بعدها.

(٢) الكهف، من الآية ٣٣.

(٣) القائل هو: عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر انظر: ديوانه ٩٠، وشرح شواهد المغني ٢: ٥٥٥، وشرح أبيات مغني اللبيب، ٤: ٢٦٦، وفي الأخير ٤: ٢٧٠/٢٧١ أنه جاء أيضا في عدة أشعار لشعراء آخرين هم: أبيرد الرياحي، وحارثة بن بدر، وسيار بن هبيرة.

(٤) لم أعثر له على تتمة أو قائل.

(٥) انظر: ديوانه ٣٣، والخصائص لابن جنى ٢: ٤٢١، ٣: ٣١٤، وشرح شواهد المغني ٢: ٥٥٢ وشرح أبيات مغني اللبيب، ٤: ٢٦٠-٢٦١، والمقاصد النحوية ١: ١٥٧.

(٦) الدخان، الآية ٤٧.

ارتفاعه، وذلك يحصل عند التعب من الجري ونحوه، ويقال: ربا الفرس إذا انتفخ من عَدُوٍّ أو فزع..»[1]..

ونلاحظ في هذا النص أن ابن هشام أورد لكلمة (عتل) عدة تفسيرات لعدد من أئمة اللغة وهذا شيء لا نجده في بعض المعجمات.

ومن أمثلة هذا التتبع في إحاطة بالمباحث اللغوية إيراده برسالة «توجيه النصب في قول القائل: فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار. وقوله: الإعراب لغة البيان. وقوله: يجوز كذا خلافا لفلان، وقوله: قال أيضا، وقوله: هلم جرا» لما جاء في كتب اللغة عن «هلم جرا». فقد ذكر مايأتي:

«وأما قوله: هلم جراء. فكلام مستعمل في العرف كثيرا، وذكره الجوهري في «صحاحه» فقال في فصل الجيم من باب الراء، وتقول: كان ذلك عام كذا وهلم جرا إلى اليوم. هذا جميع ماذكر. وذكر الصاغاني في «عبابه» ما ذكره صاحب «الصحاح» ولم يزد عليه. وذكر ابن الأنباري (هلم جرا) في كتاب «الزاهر» وبسط القول فيه، وقال: معناه سيروا على هينتكم، أي تثبتوا في سيركم، ولا تجهدوا أنفسكم. قال: وهو مأخوذ من الجر وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى في السير:

قال الراجز[2]:

لطالما جررتكن جرّا حتى نوى الأعجف واستمرا

فاليوم لا آلو الركاب شرّا

قلت: الأعجف: الهزيل، ونوى: صار له نيّ بفتح النون وتشديد الياء وهو الشحم، وأما النيء بكسر النون وبالهمزة بعد الياء الساكنة فهو اللحم الذي لم ينضج. واستمر: كأنه استفعل من المرة بكسر الميم وهو القوة. ومنه قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ[3]﴾[4].

أما مباحثة اللغوية في كتاب «المغني» فهي كثيرة وقد ذكرت طائفة منها في دراستي عن كتاب «المغني»[5].

وابن هشام في مباحثة اللغوية لم يكن مجرد عالم محيط بأقوال اللغويين. وإنما كانت له تحقيقات في كثير من مسائل اللغة، ورأى في بعض أئمتها. من ذلك أنه بعد أن استعرض ما قيل حول قول القائل (هلم جرا) توقف في كون هذا التركيب عربيا وكان مما قاله في مناقشته:

---

(١) ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، الورقة ١٠، ١١ الوجه الأول.

(٢) لم أعثر على قائله.

(٣) النجم، من الآية ٦.

(٤) ابن هشام: رسالة توجيه النصب ...»، بالأشباه والنظائر ٣: ٢٠٠—٢٠١.

(٥) انظر: رسالة ابن هشام في كتابه المغني، مخطوط، لعلي فودة، ٦٧-٧١.

«والرابع أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب، حتى صاحب «المحكم» مع كثرة استيعابه وتتبعه. وإنما ذكره صاحب «الصحاح». وقد قال أبو عمر بن الصلاح في «شرح مشكلات الوسيط»: إنه لا يقبل ما تفرد به، وكان ذلك على ما ذكره في أول كتابه من أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم. فإن زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت، وأما صاحب «العباب» فإنه قلّد صاحب «الصحاح» فنسخ كلامه... وأمّا ابْن الأنباري فليس كتابه موضوعا لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب بل وضعه أن يتكلم على ما يجري من محاورات الناس. وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربيا، بأنَّه لم يصرح بأنَّه عربي، وكذلك لا أعلم أحدا من النحاة تكلم عليه غيره»[1].

ففي هذا النص تحقيق لغوي لعربية تركيب شائع، وفيه أيضا رأي في تقويم إمام من أئمة اللغة هو الجوهري ـــ الذي كان ابن هشام حريصا على تتبعه والكشف عن أوهامه، فقد ذكره في «شرح بانت سعاد» نحو سبع عشرة مرة خطّأه في نحو ثمان منها[2].

((1) ابن هشام: رسالة توجيه النصب بكتاب الأشباه والنظائر ٣:٢٠٢.

(٢) انظر: شرح بانت سعاد ١٤، ١٩، ٢٢؛ ٢٤، ٢٥، ٣٢؛ ٣٤، ٣٥، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٧٤.

الباب الثاني

مذهب ابن هشام النحوي

- موقف ابن هشام من المدارس النحوية التي سبقته
- ابن هشام وأشهر النحاة
- اجتهادات ابن هشام
- ابن هشام وأصول النحو

الفصل الأول

موقف ابن هشام من الدراسات النحوية التي سبقته

1 ابن هشام والبصريون
2 ابن هشام والكوفيون
3 طريقة المحققين

ابن هشام والبصريون

ارتبط تاريخ النحو العربي ارتباطا وثيقا بنحاة البصرة: هم روّاده الأول الذين وضعوا أسسه، وهم أيضا أبرز أئمته الذي أقاموا بناءه. فهذا النحو نشأ وشبّ بصريا. وقد اتفق الباحثون على أن أهم المعالم الظاهرة في النحو البصري هي:

١ــ **الإستقراء** والسماع من العرب الموثوق بعربيتهم، وما استلزمه هذا من انتقاء لمن تتلقى عنهم اللغة، ومن تدقيق وتثبت في الرواية.

٢ــ إقامة قواعد النحو على الكثير الشائع في الاستعمال العربي قرآنا وشعرا، وتأويل ما خالف ذلك.

٣ــ تغليب القياس، والتماس العلل لما قعدوا من قواعد[١].

وابن هشام بصريّ النزعة في أغلب مباحثه، ولهذا فهو ينسب نفسه للبصريين في نصوص متعددة منها:

١ــ في مسألة دعوى ترافع كل من المبتدأ والخبر قال: «... ولكون أسماء الشرط في قوة كلمتين[٢] بطل الاستدلال بها على صحة دعوى الترافع، وحقيقة هذه المسألة أن الكوفيين زعموا أن المبتدأ والخبر ترافعا، أي أن كلا منهما رفع صاحبه **ويرد عليه أصحابنا (أي البصريون)** باستلزامه أن يكون كل منهما مستحقا للتقديم والتأخير، لما علم من أن العامل رتبته التقديم والمعمول رتبته التأخير...»[٣].

٢ــ في اعتراض له على الزمخشري قال: «الثاني عشر: قول الزمخشري في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوتُ﴾[٤] فيمن رفع[٥] ﴿يدرك﴾ إنه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله: أي ﴿وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ يعني فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله، ثم يبتديء: ﴿يُدْرِكُكُمْ الْمَوتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾. وهذا مردود بأن سيبويه وغير من الأئمة نصّوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض،

---

(١) المزهر للسيوطي ١: ٢١١، ضحى الإسلام لأحمد أمين ٢: ٢٨٦-٢٩٣، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان- ترجمة عبد الحليم النجار ٢: ١٣١، ١٣٤، ٣١٣٥ مقدمة كتاب سيبويه لعبد السلام هارون ٧-٣٤، المدارس النحوية لشوقي ضيف ١٧-٢٢، من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ٣٤-٤٠، ٦٤-٧٦.

(٢) (من) الشرطية مثلا دالة على شيئين: أحدهما الشخص العاقل وهو معناها الوضعي، والثاني معنى الشرطية الذي عرض لها لتضمنها معنى إن الشرطية. انظر: المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية، مخطوط، لابن هشام.

(٣) ابن هشام: المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية ٢.

(٤) ﴿والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلا، أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة﴾ النساء، من الآية ٧٧، ٧٨.

(٥) ذكر أبو حيان، أنها قراءة طلحة بن سليمان، وأنها قراءة ضعيفة، انظر: ما قاله حولها في «البحر المحيط» ٣: ٢٩٩/٣٠٠.

تقول: «أنت ظالم إن فعلت» ولا تقول: (أنت ظالم إن تفعل) إلا في الشعر، وأما قول أبي بكر (بن السراج) في كتاب «الأصول»: إنه يقال: (آتيك إن تأتني) فنقله من كتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك لا على الحذف، بل على أنّ المتقدم هو الجواب، **وهو خطأ عند أصحابنا (أي البصريين[1]) لأن الشرط له الصدر**»[2]

٣— **وفي حذف الموصوف قال**: «... **واختلف في المقدر مع الجملة في نحو (منا ظعن ومنا أقام) فأصحابنا** يقدرون موصوفا، أي فريق، والكوفيون يقدرون موصولا، أي: الذي أو من. **وما قدرناه أقيس**، لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمها، ومثله: (ما منهما مات حتى لقيته) نقدره بأحد ويقدرونه بمن...»[3].

٤— وعما يشترط لموصولية (ذا) قال: «... والثالث: أن يتقدمها استفهام بما باتفاق، أو بمن على الأصح كقول لبيد[4]:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول

وقولـه[5]:

فمن ذا يعزّي الحزينا

والكوفيّ لا يشترط ما ولا من واحتج بقوله[6]:

أمنت وهذا تحملين طليق

أي: والذي تحملينه طليق، **وعندنا (أي معشر البصريين[7])** أن (هذا طليق) جملة اسمية، و(تحملين) حال،

---

(١) انظر: حاشية الدسوقي ٢:١٨٠.

(٢) ابن هشام: المغني ٢: ٥٤٥.

(٣) المصدر السابق ٢: ٦٢٦.

(٤) انظر: ديوانه ٢٥٤، وكتاب سيبويه ١: ٤٠٥، والأمالي لابن الشجري ٢: ١٧١، ٣٠٥، والمقاصد النحوية ١:٧، ٤٤٠، والخزانة ١:٣٣٩، وشرح شواهد المغني ١:١٥٠ والبيت بتمامه:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل

(٥) هو: أمية بن أبي الصلت، انظر: ديوانه ص ٦٣، والرواية به:

ألا إن قلبي لفي الظاعنين حزين فمن ذا يعزي الحزينا

والمقاصد النحوية .... ١: ٤٤١– هي: ألا إن قلبي لدى الظاعنين....

وقد نسبه أيضا إلى أمية بن أبي الصلت، ١:٤٤٢، وكذلك روي ونسب في «شرح التصريح» ١:١٣٩، وقيل في المرجع الأخير أن ابن مالك نسبه إلى أمية ابن أبي عائذ الهذلي

(٦) هو يزيد بن مُفْرغ الحميري، انظر ديوانه ١٧٠، والأمالي لابن الشجري ٢: ١٧٠، والمقاصد النحوية ١: ٤٤٢، وشرح التصريح ١: ١٣٩، ٢:٢٠٢ والبيت بتمامه.

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١: ١٣٩.

أي: وهذا طليق محمولا...»[1].

٥ــ ومن أحكام الفاعل عند البصريين وقوعه بعد المسند. وفي ذلك يقول: «وعن الكوفيّ جواز تقديم الفاعل تمسكا بنحو قول الزباء[2]:

ما للجمال مشيها وئيدا

وهو عندنا ضرورة، أو (مشيها) مبتدأ حذف خبره، أي يظهر وئيدا، كقولهم: (حكمك مسمّطا) أي حكمك لك مثبتا، قيل: أو (مشيها) بدل من ضمير الظرف[3].

وفي «المغني» في التعليق على استدلال الكوفيين لجواز تقدم الفاعل على المسند بهذا البيت ما يأتي: «... فيمن رفع (مشيها). وذلك عند الجماعة (أي البصريين) مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر، أي مشيها يكون وئيدا، أو يوجد وئيدا ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال، لأنه عائد على ما الاستفهامية، ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه»[4].

فتخريجات البصريين لهذا البيت التي أجازها ابن هشام في «أوضح المسالك» لم يرتض منها في «المغني» إلا أن يكون «مشيها» مبتدأ خبره محذوف. ومن جهة أخرى أشار الى أن (مشيها) تروى بغير الرفع.

٦ــ وعن مجيء (إن) المكسورة مخففة وجواز إعمالها قال: «الثالث؛ (أي من أوجه إن المكسورة الخفيفة): أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل الجملتين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافا للكوفيين، **لنا**[5] قراءة الحرميين وأبي بكر ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوفِّيَنَّهُم[6]﴾ وحكاية سيبويه: (إن عمرا لمنطلق...[7])».

٧ــ وللاستدلال على أن (هات) و(تعال) فعلان قال: «... علامة الأمر مجموع شيئين لا بد منهما:

---

(١) ابن هشام: أوضح المسالك ١: ١١٣ــ١١٧.

(٢) انظر: الأمالي للزجاجي ١١٦، والمقاصد النحوية ٢:٤٤٨، وشرح التصريح ٢٧١.

(٣) المصدر السابق ١: ٣٣٧ــ٣٣٩.

(٤) ابن هشام: المغني ٢:٥٨٢.

(٥) أي للبصريين. يدل على ذلك أن ابن هشام مثل في آخر هذا الوجه- المغني ١:٢٥- لإن المخففة من الثقيلة الداخلة على المضارع غير الناسخ بقول بعضهم: (إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه) ثم قال: وحيث وجدت إن وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد، وقد علق على ذلك الدسوقي في حاشيته- ١:٢٣- بقوله: «قوله فاحكم الخ» أي على مذهب البصريين لما تقدم من أن الكوفيين لا يجوزون تخفيف الثقيلة فيجعلون إن نافية».

(٦) هود من الآية ١١١، انظر: ماورد عن هذه القراءة من القراءات الثلاث الأخرى في «البحر المحيط» ٥/٢٦٦.

(٧) ابن هشام: المغني ١:٢٤، وانظر «حاشية الدسوقي» ٢: ٢٣، وفيها بيان المراد بقوله: (لنا).

أحدهما أن يدل على الطلب، والثاني أن يقبل ياء المخاطبة كقوله تعالى: ﴿فَكُلِي واشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً﴾[1] ومنه (هات) بكسر التاء، و(تعالَ) بفتح اللام خلافا للزمخشري في زعمه أنهما من أسماء الأفعال. **ولنا أنهما يدلان** على الطلب، ويقبلان ياء المخاطبة، تقول: هاتِي بكسر التاء، وتعالَيْ بفتح اللام..»[2].

ولنزعة ابن هشام البصرية هذه نجد اصطلاحاته النحوية وتعاريفه هي اصطلاحات وتعاريف البصريين إلا القليل منها. كما نجده يرجح آراءهم في أكثر المواضع التي منها:

١ــ إهمال (أن) الناصبة

قال عن رفع المضارع بعد (أن): ... وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن مُحَيْصِن[3]: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ[4]﴾ وقول الشاعر[5]:

أن تقرآن على أسماء ويحكمـا   مني السلام وألا تشعرا أحـدا

وزعم الكوفيون أن (أن) هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل. **والصواب قول البصريين**: إنها (أن) الناصبة أهملت حملا على (ما) أختها المصدرية..»[6]

٢ــ عامل الرفع في اسم كان وأخواتها

وفي عمل كان وأخواتها قال تعليقا على كلام أبي حيان في «اللمحة البدرية»: «أقول هذا خامس المرفوعات وهو اسم كان وأخواتها الاثنى عشر (كذا) المذكورة فإنها كلها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وفاعلها وتنصب الخبر ويسمى خبرها ومفعولها، وتسمى الأفعال أنفسها نواسخ، لأنها قد نسخت الحكم الثابت قبل دخولها، وهذا بالنسبة للخبر متفق عليه، ولا خفاء فيه، لأنه قد انتصب بعد الرفع،

---

(١) مريم، من الآية ٢٦.

(٢) ابن هشام: شرح شذور الذهب ٢٢.

(٣) في «البحر المحيط» ٢/٢١٣: وقرىء: أن يتم برفع الميم ونسبها النحويون إلى مجاهد. ولم أجد من نسبها إلى ابن محيصن، وقد نسبها ابن هشام إلى مجاهد في «شرح بانت سعاد» ص ٤٢.

(٤) البقرة من الآية ٢٣٣.

(٥) قائله مجهول. انظر: الإنصاف ٥٦٣، وهذا ثالث ثلاثة أبيات وردت به هي:

يا صاحبيَّ فَدَتْ نفسي نفوسَكُما   وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

أن تحملا حاجة لي خف مَحْمَلُها   وتصنعا نعمة عندي بها ويدا

أن تقرآن على أسماء ويحكما   مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

وكذلك وردت في كتاب المنصف ١:٢٧٨ ألا أن أول البيت الثاني هكذا:

أن تقضيا حاجة لي.

وانظر أيضا: شرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٤٣؛ وشواهد المغني ١:١٠٠، والمقاصد النحوية ٤:٣٨٠؛ وشرح التصريح ٢:٢٣٢، والخزانة ٣:٥٥٩ وقد وردت هذه الأبيات بها كما وردت في «الإنصاف» وقد ذكر البغدادي هنا رأي ابن هشام هذا واعتراض الدماميني عليه ودفاع الشمني عنه، انظر: الخزانة ٣: ٥٦١/٥٦٢. وقد ذكر البغدادي أن الصواب عكس ذلك؛ فإن القول بأنها هي المخففة هو قول البصريين، والقول بأنها الناصبة وقد أهملت هو قول الكوفيين، انظر ما قاله أيضا حول هذا في «شرح أبيات المغني» ١: ١٣٥/١٣٨.

(٦) ابن هشام: المغني ١:٣٠.

وأما الاسم فإنه في ظاهر الأمر لم يتغير عن الرفع الذي كان عليه قبل دخولها، وعلى هذا الظاهر بنى أهل الكوفة على عاداتهم، فقالوا: إن ذلك الرفع بعينه باق كما كان لم يتغير، **وقال أهل البصرة: إن هذا رفع غيره تجدد بدخول العامل اللفظي ويدل لهم أمران: أحدهما: أن كل فعل يرفع، وقد ينصب وقد لا ينصب، فإما أن ينصب ولا يرفع فلا.**

الثاني: اتصاله بها إذا كان ضميرا نحو ﴿كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[1] والضمير بالاستقراء إنما يتصل بعامله[2]».

٣ـ مجيء الوصف بوزن فاعل للنسب

تابع البصريين في تأويل بعض ما جاء في الصفات بوزن فاعل على النسبة إلى المصادر فقد علق على بيت كعب:

مـن كلِّ نَضَّاخةِ الذِّفـرى إذا عَرِقت عرضتُهـا طامسُ الأعـلامِ مجهـولُ

بما يأتي: «وقوله: طامس اسم فاعل من طمَس الطريقُ بفتح الميم ورفع الطريق، يطمس ويطمس طموسا إذا درس وانمحت أعلامه، وهو صفة لمحذوف أي همتها طريق طامس الأعلام. فإن قلت: أما يجوز أن يكون طامس فاعلا بمعنى مفعول كما قيل في ﴿ماءٍ دافقٍ﴾[3] وسر كاتم، و﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[4]. قلت: لا لوجهين، أحدهما أن الصحيح أن فاعلا لا يأتي بمعنى مفعول، أما ما أوردت فمؤول عند البصريين والبيانيين، أما البصريون فتأولوه على النسبة إلى المصدر التي هي الدفق والكتم والرضا، كما أن اللاّبن والتامر والدارع والنابل نسبة إلى اللّبن والتمر والدرع والنبل...»[5].

٤ـ إعمال أمثلة المبالغة

رجح رأيهم في إعمال أمثلة المبالغة فقال: «... الثالث مما يعمل في المفعول به أمثلة المبالغة وهي الخمسة المذكورة وإعمالها قول سيبويه ومن وافقه وهو الصحيح لما سنذكره من الشواهد»[6].

٥ـ موضع الإعراب في (امرىء)

وذكر اختلاف الكوفيين والبصريين في موضع الإعراب من كلمة (امرىء) لأن الحرف الأخير وما قبله

---

(١) الزخرف، من الآية ٧٦.

(٢) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٧٠.

(٣) الطارق، من الآية ٦.

(٤) الحاقة، من الآية ٢١.

(٥) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٥٠، ٥١.

(٦) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٩٧.

يكونان مضمومين في حالة الرفع، ومفتوحين في حالة النصب، ومكسورين في حالة الجر. وأشار إلى أن الكوفيين يذهبون إلى أنها معربة من مكانين ثم أتبع هذا بقوله: «وقال البصريون ـوهو الصوابـ: إن الحركة الأخيرة هي الإعراب وما قبلها إتباع لها...»[1].

وهناك من ترجيحاته لآراء البصريين ما لا يصرح فيه باسمهم، أو يشير به إليهم، ولكن المعروف في كتب النحو أنها من مذهبهم، وهذا يمثل الجانب الأكبر من متابعته لهم. وفي بعض هذه المواضع ينص على مخالفة ما اختاره لرأي الكوفيين، وفي بعضها لا ينصّ عليه. وإليك بضعة نماذج لذلك:

١ـــ ناصب المضارع بعد (حتى)

أورد عدة أمثلة لنصب المضارع بعد حتى ثم قال: «والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد (حتى) حتما، لا بحتى نفسها، خلافا للكوفيين، لأنها قد عملت في الأسماء الجر، كقوله تعالى ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[2] ﴿حَتَّى حِينٍ﴾[3]، فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال وهذا لا نظير له في العربية...»[4].

٢ـــ متى ينوب غير المفعول به عن الفاعل

أورد ضمن شروط جواز نيابة الظرف والمصدر عن الفاعل: ألا يكون في الكلام مفعول به قائلا: «... الثالث: ألاّ يكون المفعول به موجودا، فلا تقول: ضرب اليوم زيدا، خلافا للأخفش والكوفيين. وهذا الشرط أيضا جار في الجار والمجرور والخلاف جار فيه أيضا. واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قوماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[5]، وبقول الشاعر[6]:

وإنما يرضي المنيب ربه ما دام معنيا بذكرٍ قَلْبَه

فأقيم «بما» و(بذكر) مع وجود (قوما) و(قلبه).

وأجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة»[7].

---

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب ٣٤.

(٢) القدر، من الآية ٥.

(٣) يوسف، من الآية ٣٥؛ المؤمنون، من الآية ٢٥، ٥٤؛ الصافات من الآية ١٧٤، ١٧٨.

(٤) ابن هشام: شرح قطر الندى ٩٤.

(٥) الجاثية، من الآية ١٤.

(٦) قائله مجهول، انظر: المقاصد النحوية ٢: ٥١٩، وشرح التصريح ١: ٢٩١، وشرح الأشموني ٢: ٢٢٦.

(٧) ابن هشام: شرح قطر الندى ٢٦٣، ٢٦٤، وانظر ما قيل حول هذه القراءة في «البحر المحيط» ٨: ٤٥.

٣ــ ما يشترط في المبتدأ المكتفي بمرفوعه

ذكر في «شرح قطر الندى»[١] و«شرح شذور الذهب[٢]» ما أجازه البصريون من صور المبتدأ الوصف المكتفي بمرفوعه عن الخبر وهما الصورتان اللتان يعتمد فيهما على نفي أو استفهام، دون أن ينسب هذا الرأي لأصحابه البصريين أو يذكر رأي الكوفيين المخالف لهم.

٤ــ ياء (مطافيل)

علق على قول أبي ذؤيب[٣]

وإن حديثـا منـك لـو تَبْذُلِينَـه جَنَـى النَّحْــل في ألبان عـوذٍ مَطَافِلِ
مطافيــلَ أبْكَـارِ حديثٍ نِتَاجُهَـا يشاب بمــاءٍ **مثل** مـاء المفاصِــلِ

بأنّ ياء مطافيل ياء إشباع مثلها مثل ياء الصياريف في قول الشاعر[٤]:

نفي الدراهيم تنقـاد الصياريف[٥]

وهذا هو رأي البصريين إلا أنه لم يبين ذلك ولم يشر إلى رأي الكوفيين فيها.

٥ــ الصحيح أن: نعم، وبئس، وعسى، وليس أفعال

ذهب إلى أن الصحيح أن نعم، وبئس، وعسى، وليس أفعال، فقال: «ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته نصصت عليه، ونبّهت على أن الأصح فعليته ــ وهو أربع كلمات: نعم، وبئس، وعسى، وليس.

فأما نعم وبئس فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم ــ **وقد** بشر ببنت ــ: والله ما هي بنعم الولد. وقول آخر ــ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير ــ: نعم السير على بئس العير.

وأما ليس فذهب الفارسي في الحلبيات إلى أنها حرف بمنزلة (ما) النافية، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير.

وأما عسى فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترجٍّ بمنزلة لعل، وتبعهم على ذلك ابن السراج.

---

(١) انظر: شرح قطر الندى ١٦٧ــ١٦٩.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ١٨٠ــ١٨٢.

(٣) انظر: ص ١٢٤ من هذا البحث.

(٤) انظر: ص ١٢٥ من هذا البحث.

(٥) انظر: شرح بانت سعاد ٤٧.

والصحيح أن الأربعة أفعال، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنّ كقوله عليه الصلاة والسلام: (من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل)... وتقول: بئست المرأة حمالة الحطب، وليست هند مفلحة، وعست هند أن تزورنا.

وأما ما استدل به الكوفيون فمؤوّل على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير: ما هي بولد مقول فيه: نعم الولد. ونعم السير على عير مقول فيه: بئس العير...»[1].

الحق ليس دائما مع البصريين

وابن هشام على كثرة متابعته للبصريين وترجيح آرائهم كان يرى أن الحق ليس معهم دائما فهو في «شرح اللمحة البدرية» يرجح رأي سيبويه ومن تابعه في أنّ إضافة أفعل التفضيل إضافة محضة ويستشهد له بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[2] لأن اسم الله أعرف المعارف والظاهر أن أفعل صفة له[3]، ثم يقول: «وذهب الكوفيون، **وابن سراج والفارسي** إلى أن إضافته (أي أفعل التفضيل) غير محضة، واختاره **ابن عصفور**، وتبعه المؤلف (أي أبو حيان» **وهو لا يكاد يخالفه ظنا منه أنه لا يخرج عن مذهب البصريين، وأن الحق منحصر في مذهبهم، وكلا الأمرين غير صحيح...»**[4].

ولهذا نجد ابن هشام يخالف البصريين في مواضع كثيرة ستأتي نماذج لها عند الحديث عن موقفه من الكوفيين.

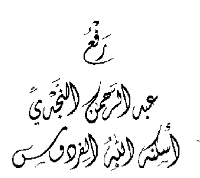
---

(١) ابن هشام: شرح قطر الندى ٣٥—٣٧.

(٢) المؤمنون، من الآية ١٤.

(٣) انظر: شرح اللمحة البدرية ١٧٠.

(٤) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ١٧٠.



ابن هشام والكوفيون

نشأ نحو الكوفة متأخرا عن نحو البصرة. فالكسائي والفراء— مؤسسا المذهب الكوفي —كانا تلميذين للأخفش أكبر النحاة البصريين بعد سيبويه.

ولم يحفظ لنا التاريخ من تراث الكوفيين في النحو إلا القليل، وأهم ما نشر منه إلى الآن هو كتاب «معاني القرآن» للفراء. وكتب النحو التي عنيت بالمذهب البصري، عرضت كثيرا من مسائل الخلاف بين أهل البلدين، وقد ألّف كتاب اشتمل على طائفة كبيرة من هذه المسائل هو كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري:

ويمكن القول أن أبرز خصائص نحو الكوفة هي:

١— التوسع في رواية لغات القبائل وأشعار العرب.

٢— القياس على القليل النادر من الاستعمال العربي فلا مانع عندهم من بناء قاعدة على شاهد واحد لها.

٣— الاستشهاد بالقراءات[١].

وابن هشام خالف الكوفيين في معظم آرائهم التي سبقت نماذج[٢] منها، وهذه المخالفة سمة واضحة في مصنفاته لنزعته البصرية. ولكن الذي يستحق التنويه هو موافقته لنحاة الكوفة في كثير مما ذهبوا إليه، ولذلك أمثلة تقدم بعضها[٣]، ومنها أيضا:

١— جملة البسملة

البصريون يرون جملة البسملة اسمية تقديرها: ابتدائي باسم الله. والكوفيون يرونها فعلية تقديرها: أبدأ باسم الله. ويعلق ابن هشام على رأي الكوفيين بأنه «... المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسملة مبتدأ له. فيقدر: باسم الله اقرأ، باسم الله أحلّ،

---

(١) ضحى الإسلام لأحمد أمين ٢: ٢٩٦، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار ٢: ١٩١؛ المدارس النحوية لشوقي ضيف ٩٥—١٠٠، ١٥٥؛ ١٦٥، من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ٦٤—٧٦.

(٢) انظر: ص ٤٠٠ وما بعدها

(٣) انظر: ص ٩٩ و ٣٨٥

باسم الله ارتحل. ويؤيده الحديث: (باسمك ربي وضعت جنبي[1])...»[2].

٢ــ نيابة حروف الجر بعضها عن بعض

مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك. وما أوهم هذا فإنهم يؤولونه تأويلا يقبله اللفظ كما في ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[3] حيث قالوا: إن «في» ليست بمعنى (على)، ولكن شبّه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء. وإما على تضمين الفعل معنى فعل: يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم (شربن) في قوله:

شربن بماء البحـــر

معنى (رَوِين) واما على إنابة كلمة عن أخرى شذوذا[4]. وقال ابن هشام[5]: «وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذا، **ومذهبهم أقل تعسفا**».

٣ــ مجيء الباء بمعنى (من) التبعيضية

ذهب إلى أن الباء قد تكون بمعنى من التبعيضية في قول الشاعر[6]:

سقاك بهــا المأمــون كأسا رويــة ... فأنهلك المأمــون منهــا وعلّكــا

وأن إثبات هذا المعنى لها هو: «قول الكوفيين والأصمعي والفارسي وبه قال الشافعي في ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ﴾[7] ويرجّحه قوله: (فأنهلك المأمون منها)[8].

وقد جاء في «المغني»[9] عن إفادة الباء هذا المعنى ما يأتي: «الحادي عشر: التبعيض أثبت ذلك

---

(١) هذا جزء من حديث اورده البخاري في صحيحه ٨: ٧١، جاء فيه: «إذا آوى أحدكم إلى فراشه فلينتفض فراشه ... ثم يقول: باسمك ربي وضعت جنبي، وبك أرفعه إن أمسكت نفسي فارحمها، وان أرسلتها فاحفظها مما تحفظ به الصالحين.

(٢) المغني ٢: ٣٧٩،٣٧٨.

(٣) طه، من الآية ٧١.

(٤) انظر: المغني ١:١١١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) هو كعب بن زهير انظر: ديوانه بشرح السكري ص ٣ــ وقد أشير في الحاشية إلى أن هذه الرواية هي رواية «الأحول» أما رواية السكري فهي: شربت مع المأمول كأسا روية ...

(٧) المائدة، من الآية ٦.

(٨) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٧،٦.

(٩) المغني ١:١٠٥.

الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل: والكوفيون وجعلوا منه ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ[1]﴾.

وقوله[2]:

شربن بماء البحر ثم ترفعت   متى لجج خضرٍ لهن نئيج

وقوله[3]:

فلثمت فاها آخذا بقرونها   شرْبَ النَّزيف ببردِ ماء الحشْرَجِ

قيل: ومنه ﴿وامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ﴾.

والظاهر أن الباء فيهن للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفا وقلبا، فإن (مسح) يتعدى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء، فالأصل: امسحوا رؤسكم بالماء، ونظيره بيت الكتاب:

كنواح ريش حمامةٍ نجديَّةٍ   ومسحتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ[4]

يقول: إن لثاتك تضرب إلى سمرة، فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد، فقلب معمولي مسح، وقيل في (شربن): إنه ضمن معنى روين، ويصح ذلك في «يَشْرَبُ بِهَا» ونحوه، وقال الزمخشري في (يشْرَبُ بِهاَ) المعنى يشرب بها الخمرَ كما تقول: شربت الماء بالعسل.

---

(١) الإنسان، من الآية ٦.

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين ١: ٥١٢٩، والرواية به:

تَـرَوَّتْ بماء البحر ثم تَنَصَّبَتْ   على حَبَشَّباتٍ لهن نئيجُ

وبه أيضا رواية الأصمعي:

شربن بماء البحر ثم ترفعت   مـتى جشـبـاتٍ.....

وأنه أنشده: متى لجج خضر

كما ذكر إنشاد توبة له:

شربن بماء البحر ثم تصعدت   متى لجج خضر لهن نئيج

وانظر أيضا: الخصائص ٢: ٨٥؛ والأمالي لابن الشجري، ٢: ٢٧٠، وشرح شواهد المغني ١: ٣١٨، والخزانة ٣: ١٩٣ وقد ذكر البغدادي رواية البيت كما رواه ابن هشام في «المغني» ثم قال: « ... وهذا على ما في كتب المؤلفين. وأما الثابت في شعر أبي ذؤيب من رواية أبي بكر القاري وغيره فهو:

تروت بماء البحر ثم تَنَصَّبَتْ   على جبشباتٍ لهن نئيج

وفي «شرح أبيات مغني اللبيب» ٢: ٣١١/٣٠٩ ذكر البغدادي رواية البيت كما جاء في المغني ثم أشار في شرحه إلى رواية القاري. وقد نسب في «المحتسب ٢: ١١٤ إلى أبي كبير.

(٣) في «شرح شواهد المغني» ١: ٣٢٠ــ ذكر السيوطي أنها من أبيات عزاها بعضهم لعبيد بن أوس الطائي ــ وأن صاحب «الصحاح» نسبها لجميل بثينة كما ذكر أيضا أنه رآها في ديوان جميل، وأنه وقف عليها مسندة من وجه آخر لعمر بن أبي ربيعة، وفي «شرح أبيات مغنى اللبيب» ذكر البغدادي نسبتها لجميل ونسبتها لعمر بن أبي ربيعة. والبيت المذكور ورد في ديوان جميل ٤٢، ولم أجده في ديوان عمر بن أبي ربيعة طبعة محيي الدين.

(٤) هو لخفاف بن ندبة السلمي، انظر: سيبويه ١: ٩، والإنصاف ٥٤٦، وشرح شواهد المغني ١: ٣٢٤.

٤ــ (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية

تابع الكوفيين في مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية، فقال. «والثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق نحو ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[1] والزمانية خلافا لأكثر البصريين. **ولنا** قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[2] والحديث. (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة[3]) وقول الشاعر:

تُخَيِّرْنَ مِنْ أزمانِ يَوْمِ حليمةٍ...»[4]

وقد جاء في «المغني» عن مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية ما يأتي: «(من) تأتي على خمسة عشر وجها: أحدها ابتداء الغاية... وتقع لهذا المعنى في غير الزمان...
قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه: وفي الزمان أيضا بدليل ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ وفي الحديث: (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة) وقال النابغة[5]:

تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يومِ حَلِيمَةٍ ... إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِب

وقيل: التقدير: من مضى أزمان يوم حليمة، ومن تأسيس أول يوم، وردّه السهيلي بأنّه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان[6].

٥ــ نيابة أل عن الضمير

ذهب مذهب الكوفيين في جواز نيابة أل عن الضمير فقد كان من تعليقه على بيت كعب:

أَكْرِمْ بها خَلَّةً لو أنّها صَدَقَتْ ... مَوْعُودَهَا أو لو ان النُّصْحَ مَقْبُولُ

قوله: «... الألف واللام في (النصح) خلف عن الضمير، والأصل: (لو أن نصحها) على إضافة المصدر إلى المفعول... ونيابة (أل) عن الضمير قال بها الكوفيون وبعض البصريين وهو ظاهر مذهب سيبويه، لقوله في: (ضرب زيد الظهر والبطن) فيمن رفع أن المعنى ظهره وبطنه، ولم يقل الظهر منه والبطن منه كما

---

(١) الإسراء، من الآية ١.

(٢) التوبة، من الآية ١٠٨.

(٣) هذا جزء من حديث رواه البخاري في «الاستسقاء» وهو بتمامه:

«حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أنس بن مالك أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يارسول الله هلكت المواشي، وقطعت السبل، فادع الله. فدعا الله فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة. فجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يارسول الله، تهدمت البيوت، وتقطعت السبل، وهلكت المواشي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم. اللهم على ظهور الجبال والآكام، وبطون الأودية ومنابت الشجر. فانجابت عن المدينة انجياب الثوب. انظر: فتح الباري ٣:١٦٣.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك ٢: ١٢٨،١٢٩.

(٥) هو النابغة الذبياني، انظر ديوانه ١١ من طبعة صادر بتاريخ ١٣٧٨ــ ١٩٥٩ والرواية به:

تورثن من أزمان يوم حليمة ... .

والمقاصد النحوية ٣:٢٧٠، وشرح شواهد المغني ١:٣٤٩.

(٦) المغني: ٣١٨ــ٣١٩.

يقول أكثر البصريين. ومن حجتهم قول طرفة[1]:

رحيبٌ قِطَابُ الجيب منها رفيقةٌ   بجَسِّ النَّدَامى بَضَّةُ الْمُتَجَرَّدِ

فجمع بين أل والضمير فدل على أنها ليست عوضا عنه. والجواب أن أل هنا لمجرد التعريف مثلها في الرجل، لا للتعريف والتعويض مثلها في ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هي المأوى﴾[2] كما أن الهاء في (جهة) لمجرد التأنيث مثلها في (مسلمة) لا للتأنيث والتعويض مثلها في (عدة). وأيضا فقد يجمع بين العوض والمعوض منه في الضرورة كقوله[3]:

أقول يا اللّهم يا اللّهما

وقوله:

هما نفثا في فيَّ من فَمَوَيْهِمَا[4]»[5]

٦ــ مجيء (إلاّ) عاطفة

وقال برأيهم في مجيء (إلا) حرف عطف في نحو قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إلا قليلٌ مِنْهُمْ﴾[6] فقد جاء في تعليقه عليه: «وارتفاع ما بعدها (أي إلا) في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين، ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو (ما جاءني أحد إلا زيد) كما في (نحو): أكلت الرغيف ثلثه، وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب. وعلى أنه معطوف على المستثنى منه، و(**إلا) حرف عطف عند الكوفيين**، وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفى بعد إيجاب، وهذا موجب بعد نفي. ورد بقولهم: ما قام إلا زيد، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير،

---

(١) انظر: ديوانه ٢٦، وشرح القصائد العشر ١٦٩، والخزانة ١: ٥٠٥/٥٥٦.

(٢) النازعات، الآية ٤١.

(٣) هو بتمامه:

إني إذا حادث ألمّا   أقول: يا اللهمّ يا اللهمّا

وقد جاء في «الخزانة» ١: ٣٥٨/٣٥٩ــ تعليقا على هذا الشاهد ما يأتي: «وقد زعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، قال: وقبله:

إن تغفر اللهم تغفر جما   وأيّ عبدٍ لك لا ألمّا

وهذا خطأ، فان هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد لاقرين له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت قاله عند موته، وقد أخذه أبو خراش وضمه إلى بيت آخر، وكان يقولها وهو يسعى بين الصفا والمروة وهما:

لا همّ هذا خامس إن تمّا   أتمّه الله وقد أتمّا

إن تغفر اللهم تغفر جماً   الخ .....

وقد تمثل به النبي صلى الله عليه وسلم وصار من جملة الأحاديث المسطورة في كتب الأحاديث، أورده السيوطي في «جامعه الصغير»... انظر: الجامع الصغير للسيوطي ٨٨١.

(٤) قائله الفرزدق وهو بتمامه:

هما نفثا في فيّ من فَمَوَيْهِما   على النّابح العاوي أشدَّ رجَام

انظر: ديوانه ٧٧١. وسيبويه ٢: ٨٣، ٢٠٢، ومجالس العلماء ٣٢٧، والخصائص ١: ١٧٠/٣: ١٤٧، والإنصاف ٣٤٥، والخزانة ٢: ٢٦/٢٧٠، ٣: ٣٤٦.

(٥) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٣٠.

(٦) النساء، من الآية ٦٦.

إذ الأصل، ما قام أحد إلا زيد»[1].

٧— مجيء (أن) شرطية

ورجح ما ذهبوا إليه من مجيء أن — بفتح الهمزة — شرطية، فقال: «وقد ذكر لأن معان أربعة أخر. أحدها الشرطية كـ(إن) المكسورة، **وإليه ذهب الكوفيون ويرجحه عندي أمور:**

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق فقريء بالوجهين قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾[2] ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾[3] ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُم الذِّكر صَفْحاً أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ﴾[4]. وقد مضى أنّه روي بالوجهين قوله[5]:

أتغضب أنْ أُذْنَا قُتيبةَ حُزَّتَا

والثاني: مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله[6]:

أبـا خُرَاشَةَ أَمَّـا أنت ذا نفــر ... فإن قَوْميَ لَـمْ تَأكُلْهم الضَّبــع

الثالث. عطفها على إن المكسورة في قوله[7]:

إمّـا أقمت وأمّـا أنت مرتحـلا ... فاللّـه يكلأ مـا تأتي ومـا تـذر

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة...»[8].

وإلى جانب موافقة ابن هشام للكوفيين في عدد من آرائهم بالمسائل الفرعية فقد وافقهم إلى حد كبير في أصل من أصول مذهبهم هو الاستشهاد بكثير من القراءات التي استشهدوا بها وعدل عنها البصريون، وستأتي نماذج لهذا عند بيان موقفه من الاستشهاد بالقراءات.

والذي لاحظته أن الجانب الأكبر من موافقات ابن هشام للكوفيين إنما كان بكتابيه: «شرح بانت سعاد» و«المغني» وهما مما صنفه في العقد الأخير من حياته كما قدمنا.

---

(١) ابن هشام: المغني ١: ٧٠.

(٢) البقرة، من الآية ٢٨٢.

(٣) المائدة، من الآية ٢.

(٤) الزخرف، الآية ٥.

(٥) القائل الفرزدق انظر: ديوانه— ٢: ٨١٥— وهو بتامه

أتغضب إن أُذْنَا قتيبة حُزَّتاَ ... جهارا ولم تغضب ليوم ابن خازم

انظر: أيضا سيبويه ١: ٤٧٩ وتفسير الطبري ٢٥/ ٥٠ الكامل: ٢: ٤٢١ شرح شواهد المغني ١: ٨٦ الخزانة ٣: ٦٥٥ شرح أبيات مغني اللبيب ١: ١١٧.

والرواية في غير الديوان.

أتغضب إن أُذْنَا قتيبة حُزَّتاَ ... جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم

(٦) انظر ص ١٨٤ من هـذا البحث.

(٧) قائله مجهـول، انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٩٨، وشواهد المغني: ١١٨، والخزانة ٢: ٨٢.

(٨) ابن هشام: المغني ٣٥/١، ٣٦.

طريقة المحققين[1]

وجد في تاريخ النحو العربي من كان مذهبه انتخاب الراجح من آراء البصريين والكوفيين. وكان ظهور أصحاب هذا المذهب في بغداد بعد هجرة العلماء إليها من البصرة والكوفة ونشوء جيل جديد تتلمذ على النحاة الوافدين من هذين البلدين رضي لنفسه أن يجمع بين ما يستحسنه من آراء شيوخه على اختلاف منابتهم. ولذلك يذهب كثير من الباحثين إلى وجود مدرسة بغدادية في النحو تقوم في الدرجة الأولى على الاختيار من آراء البصريين والكوفيين، وتوحيد هذا الاختيار في مذهب جديد[2].

ويرى بروكلمان — متابعا لابن النديم — أن أول رجال هذا المذهب هو ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ/ ٨٨٩م أو ٢٧٠هـ/ ٨٨٤م[3]. ولكن الحق أن أبرز العلماء الذين رفعوا راية الاتجاه الجديد هو أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٣هـ، وجاء بعده أعلام ساروا على النهج، وذلك على اختلاف بينهم في مدى ميلهم للمذهب البصري أو الكوفي[4].

ووجود من خلطوا بين مذهبي البصرة والكوفة حقيقة تاريخية أكّدتها المصادر المعتمدة[5]. وتسمية هؤلاء بالبغداديين ونسبة طائفة من الآراء إليهم باسمهم هذا حقيقة أخرى ترددت في بعض كتب النحو.

وابن هشام كان أحد الذين ذكروا آراء للبغداديين منها:

١ — في تعليقه على العطف بالفاء في قول امريء القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

ذكر ما ذهب إليه الأصمعي من أن الصواب روايته بالواو، لأنه لا يجوز أن تقول: جلست بين زيد فعمرو، كما ذكر ما أجيب به من أن التقدير: بين مواضع الدخول فمواضع حومل وأردف ذلك بقوله:
«وقال بعض البغداديين: الأصل، ما بين، فحذف (ما) دون (بين) كما عكس ذلك من قال[6].

يا أحسن الناس ما قَرْناً إلى قَدَم

---

(١) آثرت هذه التسمية متابعة لابن هشام في نص له نقله عنه السيوطي سأذكره في نهاية هذا الجزء من البحث.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ترجمة النجار ٢: ٢٢١—٢٢٢، مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ٧٠—٧١، أبو حيان النحوي لخديجة الحديثي ٣٠٤—٣٠٦، المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٤٥—٨٤٨.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ترجمة النجار، ٢: ٢٢١.

(٤) انظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٤٦—٢٤٨.

(٥) إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ٢: ١٣٥، ومدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ص ٧٠.

(٦) أنشده الفراء لأعرابي، وهو بتمامه:

ياأحسن الناس ماقرنا إلى قدم   ولا حبال محب واصل تصل

انظر: شرح شواهد المغني ١: ٤٦٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٧.

أصله: ما بين قرن، فحذف (بين) وأقام (قرنا) مقامها: ومثله (﴿مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[1] قال و(الفاء) نائبة عن (إلى)... وكون (الفاء) للغاية بمنزلة (إلى) غريب، وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله[2]:

وأنتِ التي حبّبتِ شَغْباً إلى بَـدَا إليَّ، وأوطانـي بلاد سِوَاهمـا

إذ المعنى: شغبا فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

حَلَلْتِ بهـذا حَلَّـةً ثـم حَلَّةً بهـذا، فطاب الواديان كلاهمـا[3]

وهذا معنى غريب، لأني لم أر من ذكره...»[4]

٢— ذكر أنه يجوز ترك تنوين اسم (لا) المطول (أي الشبيه بالمضاف) وقال إن هذا هو: «**قول البغداديين أجازوا لا طالع جبلا**، أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرّج الحديث: (لا مانعَ لما أعطيت ولا مُعْطيَ لمَا منعت). أما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكنّ الرواية إنما جاءت بغير تنوين»[5].

٣— أشار في موضعين من «المغني»[6] إلى إجازتهم العطف بالجر على محل معمول اسم الفاعل والصفة المشبهة المنصوب واستشهادهم لذلك بقول الشاعر[7]:

فظلَّ طُهـاةُ اللَّحْـمِ مَـا بين مُنْضجٍ صفيفَ شِوَاءٍ أو قديـرٍ مُعَجَّـلِ

فـ(قدير) عندهم معطوف على صفيف باعتبار المحل.

وقد رد ابن هشام استشهادهم بهذا البيت بأنه «خرّج على أن الأصل: «أو طابخ قديرٍ ثم حذف المضاف وأبقي جرّ المضاف إليه كقراءة بعضهم: ﴿واللَّهُ يُرِيدُ الآخرةِ﴾[8] بالخفض، أو أنه عطف على

---

(١) البقرة، من الآية ٢٦.

(٢) كثير عزة، انظر: ديوانه ١: ٨٤، وشرح الحماسة ٣: ٢٨٨، وشرح شواهد المغني ١: ٤٦٤، والخزانة ٤: ١٣٦.

(٣) رواية شرح الحماسة له:

وحَلّت بهذا حلة ثم أصبحت بهذا فطاب الواديان كلاهما

(٤) ابن هشام: المغني ١: ١٦١-١٦٢

(٥) المصدر السابق ٢: ٣٩٤—٣٩٥.

(٦) المصدر السابق ٢: ٤٦٠، ٤٧٤.

(٧) هو امرؤ القيس، انظر: ديوانه، تحقيق أبي الفضل، ٢٢، والرواية به

وظل طُهاةُ اللحم من بَيْنِ مُنْضِجٍ صفيفَ شواء أو قَدير معجّل

(٨) الأنفال، من الآية ٦٧.

صفيف، ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة كما قال[1]:

(بدا لي أنّي لَسْتُ مدركَ ما مضى)   ولا سَابِقٍ شيئا إذا كان جَائِياً[2]»

٤— أشار إلى رأيهم في إجازة نداء ما فيه أل في سعة الكلام لا في ضرورة الشعر فقط[3].

٥— ذكر أن البغداديين يعتبرون الجمع — لا المفرد — في تأنيث العدد وتذكيره، ولذلك يقولون: ثلاث اصطبلات، وثلاث حمامات، لأن الجمع مؤنث، وإن كان المفرد مذكرا[4].

٦— ذكر أنّ اسم المصدر إن لم يكن علما، ولم يكن ميميا لا يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين وعليه قوله[5]:

وبعد عَطَائِكَ المائةَ الرِّتاعا[6]

٧— ذكر من استعمالات (ليس) أن تكون حرفا عاطفا قائلا عنه: «الرابع أن تكون حرفا عاطفا أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على اختلاف بين النقلة واستدلوا بنحو قوله[7]:

أيـن المفـرُّ والإلـهُ الطالبُ   والأشرمُ المغلـوب ليس الغالبُ

وخرّج على أن (الغالب) اسمها، والخبر محذوف...»[8].

---

(١) زهير بن أبي سلمي، انظر: ديوانه ٢٨٧، وسيبويه ١: ٨٣، ٤١٨، ٤٢٩ وشرح شواهد مغني اللبيب١: ٢٨٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٢. ٢٤٢، ٢٤٣. وجاء فيه أن الأصمعي أنكر نسبة القصيدة لزهير، كما جاء فيه أيضا. أن نسبة البيت لصرمة الأنصاري هو الصحيح، وقيل لابن رواحة وقد نسبه سيبويه لصرمة ١: ١٥٤.

(٢) ابن هشام: المغني ٢: ٤٦٠.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣: ٨٥—٨٦. وقد جاء في «شرح التصريح» ٢: ١٧٣— أنّ ذلك هو رأي الكوفيين أيضا محتجين بالقياس والسماع: أما القياس فإنهم قاسوا (يا الرجل) على (يا الله). وأما السماع فقد أنشدوا:

فيا الغلامان اللّذان فرّا   إياكما أن تكسبانا شرا

وقالوا: إن هذا لا ضرورة فيه لتمكنه من أن يقول: (فيا غلامان). وأجاب المانعون: عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال، وعن السماع بالشذوذ.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٣: ٢١٦.

(٥) قائله القطامي، انظر: ديوانه ٤١ والخصائص لابن جني ٢: ٢٢١، والمقاصد النحوية ٣: ٥٠٥، وشرح التصريح ٢: ٦٤، والبيت بتمامه:

أكفرا بعد رد الموت عني   وبعد عطائك المائة الرتاعا

(٦) المصدر السابق ٢: ٢٤٢، ٢٤٣، وقد أشار أيضا إلى رأي الكوفيين والبغداديين في هذه المسألة بكتابه «شرح شذور الذهب» ص ٤١٢.

(٧) نسب لنفيل بن حبيب الخثعمي، انظر: شرح شواهد المغني ٢: ٧٠٥، وهداية السالك إلى أوضح المسالك ٣: ٣٩.

(٨) ابن هشام: المغني ١: ٢٩٦.

وفي أوضح المسالك ذكر من حروف العطف (ليس) عند البغداديين كقوله:

إنما يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الجمل...»[٢]

وإذا كانت هذه النماذج تدل على أن ابن هشام قد رجح بعض ما ذهب إليه البغداديون دون بعض في المسائل الفرعية كما أنه عرض بعض آرائهم دون أن يكون له موقف حيالها فإن ما تقدم في موقفه تجاه كل من نحاة البصرة ونحاة الكوفة يدل على أنه وافق البغداديين في الأصل الذي قام عليه مذهبهم وهو اتباع الحق من طريقي البصريين والكوفيين، وهذه طريقة المحققين التي فضّلها ابن هشام على غيرها وقال عنها السيوطي[٣]: «...فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل بل يقول: إنه شاذ أو ضرورة... **قال ابن هشام وهذه الطريقة طريقة المحققين وهي أحسن الطريقتين**».

---

(١) هو لبيد بن ربيعة العامري، انظر: شرح ديوانه ١٧٩، وهو بتمامه به:

فإذا جــوزيت فرضــا فاجْزِهِ إنمــا يجزى الفتـى ليــس الجملْ

أيضا روايته بالخزانة ٤:٦٨ وفي سيبويه ١:٣٧٠ روي كما يأتي:

وإذا أقـرضت قـرضـا فاجــزه إنمــا يجـزى الفتـى غير الجمل

وفي الخزانة ٤:٤٧٧ جاءت روايته هكذا

فـإذا أقـرضـت قـرضـا فاجْزِهِ إنمـا يجـزي الفتـى ليس الجمــل

وفي المقاصد النحوية ٤:١٧٦ روايته:

وإذا أقـرضت قرضـا فاجــزه إنمـا يجـزي الفتــى ليس الجمــل

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣:٣٨.

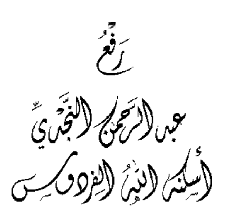
(٣) الاقتراح ١٠٢.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

ابن هشام وأشهر النحاة

١ سيبويه
٢ الأخفش
٣ أبو علي الفارسي
٤ الزمخشري
٥ ابن عصفور
٦ ابن مالك
٧ أبو حيان



سيبويه [1]

ورد اسمه في نحو مائة وواحد وخمسين موضعا من كتاب «المغني» [2]

وابن هشام يجلّ سيبويه فيحتج بأمثلة له في بعض المواضع التي منها:

١ـ في شرح بيت كعب

تسعى الوشاةُ جَنَابَيْها وقولهم إنك يا ابن أبي سلمي لمقتول

كان مما جاء به: «... وانتصاب جنابيها على الظرفية المكانية، لأنه مبهم، لأنه بمعنى الناحيتين، وهذا مبهم، ولا يخرجه عن الإبهام اختصاصه بالإضافة كما تقول: جلست مكان زيد، وقعدت موضعه، وهو[3] مكان عبد الله وموضعه. **وفي أمثلة سيبويه: هما خطان جنابتي أنفها، بالتأنيث، وأورده في صنف المبهم.** والإبهام فيه ظاهر كما ذكرنا[4]».

٢ـ أبو حيان يرى أنَّ (أن) المصدرية لا توصل بالأمر، وله ما استدل به[5] على رأيه. فكان مما رد به ابن هشام عليه قوله: «... ثم ما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه: **(كتبت إليه بأن قُمْ)** ..»[6].

٣ـ وذهب الكوفيون إلى أن (إن) المكسورة الهمزة لا تخفف، وأنه إذا قيل: (إن زيداً لمنطلق) فإن نافية، واللام بمعنى إلا. فكان مما دفع به ابن هشام هذا القول: **أنّ من النحويين من يعملها مع التخفيف، وأن سيبويه حكى: (إنْ عمراً لمنطلق)**[7].

وآراء سيبويه هي المرجحة على آراء الآخرين في كثير من مواطن الاختلاف. من ذلك:

---

* حرص ابن هشام في إنتاجه المتأخر بصفة خاصة على عرض آراء أئمة النحو ـ منسوبة إليهم ـ وذلك بالمباحث التي اشتمل عليها إنتاجه هذا. ويتناول هذا الفصل في إيجاز أشهر النحاة الذين ترددت أسماؤهم أكثر من غيرهم بكتابيه: «شرح بانت سعاد» و «المغني».

(١) اختلف المؤرخون في تاريخ وفاته، فقيل سنة ١٦١هـ، وقيل ١٧٧هـ، وقيل ١٨٠ هـ، وقيل ١٨٨هـ، وقيل ١٩٤هـ. وأرجح الأقوال أنه توفى سنة ١٨٠ هـ، انظر: مقدمة كتاب سيبويه لعبد السلام هارون ١٨.

(٢) انظر: المغني، طبعة دمشق ٢: ٨٤٥.

(٣) في الأصل: «وزيد مكان عبد الله وموضعه..» ولكن ما أثبته هو ما ورد في مخطوطة الظاهرية ٧٨أ، وفي طبعة جويدي ١٦٩.

(٤) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٧١.

(٥) انظر: المغني ١: ٢٩.

(٦) ابن هشام: المصدر السابق.

(٧) انظر: المصدر السابق ١: ٣٧.

١ــ انتصاب (حقًا) على الظرفية

رجح ابن هشام رأي سيبويه في انتصاب (حقًا) على الظرفية في قول الشاعر[١]:

أحقًا أن جيرتنا استقلوا (فنيتنا ونيتهم فريق)

على رأي المبرد في أنها مصدر لحق محذوفا. فقد ذكر أن رأي سيبويه هو الصحيح بدليل قوله[٢]:

أفي الحق أني مغرم بك هائم (وأنك لا خلّ هواك ولا خمر)

إذ أدخل عليها في، وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبر، والتقدير: أفي حق استقلال جيرتنا، والأوجه أن يكون فاعلا بالظرف لاعتماده كما في قوله: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[٣] »[٤].

٢ــ (أيّ) موصولة

رجح رأيه في أن (أيّ) موصولة في قوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ وفّند أقوال المخالفين له في ذلك وهم كثيرون[٦].

٣ــ صدارة (لا) النافية

اختلف في (لا) النافية هل لها الصدارة مطلقا، أو إذا وقعت في جواب قسم، أو ليس لها الصدارة مطلقا. رأي سيبويه أنه تكون لها الصدارة إذا تلقى بها القسم، ولهذا قال في قوله[٧]:

آليت حَبَّ العراق الدهر أَطعَمُهُ (والحبُّ يَأْكلهُ في القريةِ السُّوس)

إن التقدير: على حب العراق، فحذف حرف الجر وانتصب ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب: زيدا ضربته، لأن التقدير: لا أطعمه، وهذه الجملة جواب للقسم: آليت. وقد صوب ابن هشام

---

(١) هو العبدي سيبويه ١: ٤٦٨، أو المفضل النكري ــ الأصمعيات ٢٠٠ وصدره بها:

ألم تر أن جيرتنا استقلوا

أو المفضل السُّكرِيّ من عبد القيس، واسمه عامر بن معشر بن أسحم، أو هو عامر بن أسحم بن عدي الكندي، شرح شواهد المغني ١: ١٧٠/١٧١ وفي المقاصد النحوية ٢: ٢٣٥ــ نسب لرجل من عبد القيس، وللمفضل بن معشر البكري، ولعامر بن أسحم بن عدي الكندي.

(٢) هو عابد بن المنذر العسيري، انظر: شرح شواهد المغني ١: ١٧٢، وقيل: فائد بن المنذر القشيري، انظر: المقاصد النحوية ٣: ٨١، والأشموني ١: ٤٨٤.

(٣) إبراهيم، من الآية ١٠.

(٤) انظر: المغني ١: ٥٥، وتخليص الشواهد الورقة ١١٤.

(٥) مريم، من الآية ٦٩.

(٦) انظر: المغني ١: ٧٧ــ٨٨.

(٧) قائل المتلمس، انظر: ديوانه ٩٥، وسيبويه ١: ١٧، والمقاصد النحوية ٢/٥٤٨، والأمالي لابن الشجري ١: ٣٦٥، وشرح شواهد المغني ١: ٢٩٤؛ وشرح أبيات المغني ٢: ٢٥٩/٢٦٠.

رأي سيبويه هذا[1].

٤ـ (ألا) التي للتمني

يرى سيبويه أن (ألا) التي للتمني لا خبر لها لفظا ولا تقديرا. كما أنه لا يعطف على محل اسمها إجراء لـ «ألا» مجرى ليت. وقد خالف سيبويه في المسألتين المازني والمبرد. وابن هشام يرجح رأي سيبويه ولذلك ذهب في قول الشاعر[2]:

ألا عمر ولّى مستطاع رجُوعُه فيرأب ما أثأت يدُ الغفلات

إلى أنه يتعين تقدير رجوعه مبتدأ، ومستطاع خبر، والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنه خبر، وكذلك يمتنع عنده تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا، كما يمتنع تقدير مستطاع صفة على المحل أو تقدير جملة مستطاع رجوعه في محل رفع على أنها صفة على المحل نزولا على رأي سيبويه في ذلك كله[3].

٥ـ جواب الشرط في مثل: إن قام زيد أقوم

يذهب سيبويه في مثل: إن قام زيد أقوم أن الأصل: أقوم إن قام زيد، وأن جواب الشرط محذوف خلافا للمبرد في قوله: إنه على إضمار الفاء. وينتصر ابن هشام لرأي سيبويه بقوله: ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا[4].

٦ـ وزن (دم).

يرى سيبويه وأصحابه أن (دم) وزنها فَعْل بإسكان العين، محتجين بأمرين:

أحدهما: جمعه على دِمَاء ودُميٍّ مثل ظبي ودلو[5]ولو كان مثل عصا وقفا لم يجمع جمعها.

الثاني: أن الحركة زيادة فلا تدعى إلا بدليل.

ويرى المبرد أن وزنها فَعَل بتحريك العين وذلك لأمرين:

أحدهما: أن فعله دَمِيَ يَدْمَي كفرح يفرح فأصل الدم دَمَي كفرح.

---

(١) انظر: المغني ١: ٢٤٥.

(٢) قائله مجهول، انظر: معجم الشواهد ١: ٧٣.

(٣) انظر: المغني ٢: ٣٨١ــ٣٨٢.

(٤) انظر: المغني ٢: ٣٨٥.

(٥) في جمعها على ظِبَاء وظُبِيٌّ، ودِلاء ودُلِيٌّ

الثاني: أنهم لما رجّعوا إليه لامه قلبوها ألفا كقوله[1]:

غفلت ثم أتت تطلبه ... فإذا هي بعظامٍ وَدَمَا

ولو كانت العين ساكنة لصحت اللام كما في ظبي ودلو.

وقد رجح ابن هشام رأي سيبويه ورد على الدليل الأول للمبرد بما قاله أبو بكر من أن الكلام في الدم الذي هو الجوهر لا في الذي هو حدث. ورد على الثاني بما قاله أبو الفتح من أن المراد في البيت إما المصدر على حذف مضاف أي ذي دما. وإما الجوهر لكنه رد إليه اللام وبقيت العين متحركة. ثم قال: ويؤيد الثاني قوله[2]:

قد أقسموا لا يمنحونك نفعهم ... حتى تمدّ إليهمُ كف اليدا

واليد فَعْل بالإسكان عند المبرد وغيره من البصريين[3].

وإذا كانت متابعة ابن هشام لسيبويه هي الأكثر باعتباره مؤسس المدرسة البصرية فإن ما يستحق أن يعرف شيء عنه هو مخالفاته له التي منها:

١ــ جازم المضارع في مثل: ائتني أكرمك

اختلف في جازم الفعل في مثل: ائتني أكرمك على ثلاثة أقوال:

أحدها: للخليل وسيبويه وهو أنه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى (إن) **الشرطية** كما أن أسماء الشرط جزمت لذلك.

الثاني: للسيرافي والفارسي وهو أنه بالطلب لنيابته مناب الشرط المقدر كما نصب المصدر في مثل: ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه.

الثالث: للجمهور وهو أنه بشرط محذوف.

وقد رجح ابن هشام رأي الجمهور ورد رأي الخليل وسيبويه بأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما

---

(١) لم يسم قائله، انظر: مجالس العلماء للزجاجي ٣٢٦ والرواية به:

شُغلت ثم أتت ترشُفُهُ ... فإذا هي بعظام ودَما

والأمالي لابن الشجري ٢: ٣٤ــ والرواية به:

غَفَلت ثم أتت نطلبه ... فإذا هي بعظام ودَما

الخزانة ٣: ٣٥٢، واللسان، مادة أطم، وانظر أيضا، معجم الشواهد ١: ٣٣٧.

(٢) لم يسم قائله، انظر: الجمهرة لابن دريد، والمحكم لابن سيده، واللسان بداـ وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢: ٤٧ــ والرواية باللسان: قد أقسموا لا يمنحونك نفعه..

(٣) انظر: شرح بانت سعاد ٣٣.

خلاف الأصل، لكن معنى الأصل يتغير في التضمين لا في الحذف. وكذلك فإن تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غير واقع أو غير كثير[1].

٢ــ ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[2]

في نصب «أعمالا» من هذه الآية رأي لسيبويه وهو أنه مُشَبَّه بالمفعول به. وقد رده ابن هشام بأن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل، لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط، وقال: إن الصواب أنه تمييز[3].

٣ــ كيف

وسيبويه يرى أن (كيف) ظرف موضعه النصب دائما في نحو: كيف زيد، وكيف جاء زيد. والأخفش والسيرافي يريان أنها اسم غير ظرف موضعه الرفع مع المبتدأ والنصب مع غيره. ويرجح ابن هشام رأيهما بأن الإجماع أن يقال في البدل: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب[4].

٤ــ كلاّ

قال سيبويه وأكثر البصريين: إن (كلا) حرف معناه الردع والزجر ولا معنى لها إلا ذلك، ولذلك يجيزون الوقف عليها، والابتداء بما بعدها. وذهب الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها. وأثبتوا لها معنى ثانيا يصح عليه الوقوف دونها، والابتداء بها. وقد اختلفوا في تعيين هذا المعنى على ثلاثة أقوال:

أحدها: للكسائي ومتابعيه وهو أن تكون بمعنى حقا.

الثاني: لأبي حاتم ومتابعيه وهو أن تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية.

والثالث: للنضر بن شميل والفراء ومن وافقها، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة إي ونعم.

وقد رجّح ابن هشام رأي أبي حاتم وذكر أدلته على ذلك في بحث طويل[5].

٥ــ اتحاد العامل في الحال وصاحبها

إن المشهور في كتب النحو أنه يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها. وهذا ليس بلازم عند سيبويه. ويؤيد قوله أمور:

---

(١) انظر: المغني ١:٢٢٦.

(٢) الكهف، من الآية ١٠٣.

(٣) انظر: المغني ٢:٥٤٥.

(٤) انظر: المصدر السابق ١:٢٠٦.

(٥) انظر. المصدر السابق ١: ١٨٨ــ١٩٠.

أحدها: صحة قول القائل: أعجبني وجه زيد مبتسما. وصوته قارئا، فالحال منصوب بالفعل، وصاحب الحال معمول للمضاف أو لجار مقدر.

الثاني: قول الشاعر[1]:

لميـــة موحشـــا طـلـــل يـلـــوح كـأنّـــه خِلَـــلُ

فصاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو مرفوع بالابتداء، والناصب للحال هو الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً[2]﴾. فصاحب الحال هو (أمتكم) وهو معمول لإن، والحال منصوبة بحرف التنبيه أو اسم الإشارة.

وقد رد ابن هشام أدلة سيبويه هذه بما يأتي:

أ ــ أن صلاحية المضاف للسقوط في مسألتي الإضافة جعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل.
ب ــ أننا لا نسلم أن صاحب الحال في الأمر الثاني هو طلل بل ضميره المستتر في الظرف.
جـ ــ أما الآية فاتحاد العامل موجود فيها تقديرا إذ المعنى أشير إلى أمتكم.

وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا[3].

---

(١) انظر: ١٤٢ من هذا البحث.
(٢) المؤمنون، من الآية ٥٢.
(٣) انظر: المغني ٢: ٦٥٩ــ٦٦٠.

الأخفش [1]

أبرز نحاة البصرة بعد سيبويه. ذكر في نحو مائة وثلاثة وعشرين موضعا من «المغني»[2]. وأظهر ما يمتاز به هو كثرة مخالفاته للبصريين على الرغم من أنه ثاني كبار أئمتهم. وموقف ابن هشام منه متأثر إلى حد بعيد بموقفه من نحاة البصرة والكوفة. فقد خالفه في طائفة من المسائل التي خالف فيها البصريين والتي منها:

١ـ هل لكاف التشبيه متعلق؟

ذهب الأخفش إلى أن كاف التشبيه في مثل زيد كعمرو من حروف الجر التي لا متعلق لها، لأنه إذا كان المتعلق: استقر فإن الكاف لا تدل عليه. وإن كان فعلا مناسبا للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف. وقد رد عليه ابن هشام بأن الحق أن جميع حروف الجر الواقعة في موقع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار[3].

٢ـ هل من الروابط إعادة المبتدأ بمعناه؟

عدّ الأخفش من روابط الجملة بما هي خبر عنه إعادة المبتدأ بمعناه نحو: (زيد جاءني أبو عبد الله) إذا كان أبو عبد الله كنية له. واستدل بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[4]. وقد ذكر ابن هشام بأنّه ردّ على الأخفش بعدة ردود:

أحدها: أنَّ (الذين) يحتمل أن تكون مجرورة بالعطف على ﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾[5].

الثاني: إن سلّم أنها مبتدأ فالرابط العموم، لأن «المصلحين» أعم، أو ضمير محذوف والتقدير منهم.

الثالث: أن الحوفي ذهب إلى أن الخبر محذوف تقديره: مأجورون، والجملة المذكورة دليله[6]».

٣ـ التعدية بالهمزة

أجاز الأخفش التعدية بالهمزة في ظن وحسب وزعم قياسا على رأي وعلم بجامع أنها أفعال قلبية مثلها. فرد ابن هشام بأن الحق أن التعدية بالهمزة قياسية في الفعل القاصر سماعية في غيره. وأن هذا هو ظاهر

---

(١) توفي سنة ٢١٠، أو ٢١٥، ٢٢١هـ، انظر: أنباه الرواه ٢: ٣٦/٤٣، ومعجم الأدباء ١: ٢٢٤/٢٣٠، والبغية ٢:٥٩١.

(٢) انظر: المغني، طبعة دمشق، ٢:٨٣٩.

(٣) انظر: المغني ٢:٤٤٢ وهو يوافق في هذا أبا حيان كما جاء في ««موصل الطلاب»، ٥٤/٥٥.

(٤) الأعراف، من الآية ١٧٠.

(٥) ﴿والدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون﴾ الأعراف، من الآية ١٦٩.

(٦) انظر: المغني ٢:٥٠٠.

مذهب سيبويه[1].

٤ــ (أن) الخفيفة الزائدة لا تعمل

ذهب الأخفش إلى أنّ (أن) المفتوحة الخفيفة تأتي زائدة ناصبة للمضارع كما في قوله تعالى: ﴿وما لنا أن لا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾[2] ﴿وَمَا لَنَا أنْ لاَ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[3]. وقد رد ذلك ابن هشام بأن (أن) الزائدة لا تعمل، لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو (لو) في قول الشاعر[4]:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشرِّ مظلمُ

وكأن في قول الآخر[5]:

فَأَمْهَلَه حتَّى إذا أَنْ كأنّه ... مُعَاطى يَدٍ في لجة الماء غامر.

وعلى الاسم في قوله[6]:

ويوما توافينا بوجه مُقَسَّمٍ ... كأن ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ

بخلاف حرف الجر الزائد فإنّه كالحرف المعدّي في الاختصاص بالاسم. وذهب إلى أنها في الآيتين مصدرية وأن التقدير: ومالنا في أن[7]....

---

(١) انظر: المغني ٢:٥٢٣.

(٢) إبراهيم، من الآية ١٢.

(٣) البقرة، من الآية ٢٤٦.

(٤) هو المسيَّب بن علس، انظر: سيبويه ١:٤٥٥، وشرح شواهد المغني ١:١٠٩، والخزانة ٤: ٢٢٦/٢٢٤.

(٥) حقق السيوطي في «شرح شواهد المغني» ١:١١٤ــ هذا البيت فقال: صوابه:

فأمهلة حتى إذا أن كأنه ... معاطي يد من جمة الماء غارق.

وقد جاء في «شرح أبيات مغني اللبيب»ــ ١:٦٤ ما يأتي: «هو من قصيدة من شعر أوس بن حجر، لكنه من قصيدة فائية وفيه تحريف، وصوابه:

.... معاطى يد من جمة الماء غارف

والبيت بديوان أوســ تحقيق محمد يوسف نجمــ ص ٧١ من قصيدة فائية كما جاء في «شرح أبيات المغني».

(٦) القائل هو باغت بن صريم اليشكري، وقيل الأرقم بن علباء اليشكري، انظر: سيبويه: ١:٢٨١، وشرح شواهد المغني: ١١٢/١١١، وفي الأصمعيات ١٥٧ أنه العلباء بن أرقم بن العوف وفي الخزانة ٤:٣٦٥ وفي شرح أبيات مغني اللبيب ١: ١٦٠/١٥٩: وهذا البيت اختلف في قائله، فعند سيبويه: هو لابن صُريم اليشكري.. وكذا قال النحاس والأعلم، قال القالي في «أماليه» هو لأرقم اليشكري، وقال أبو عبيد البكري فيما كتبه على «أماليه» هو لراشد ابن شهاب اليشكري ... أقول: رأيت القصيدة التي أشار اليها لراشد وليس منها هذا البيت. وقال ابن المستوفي في «شرح أبيات المفصل»: هو لابن أصرم اليشكري، ووجدته لعلباء بن أرقم اليشكري، وقال ابن بري في «حاشية صحاح الجوهري» هو لباغت بن صريم اليشكري، ويقال: لعلباء بن أرقم اليشكري قاله في امرأته وهو الصحيح. وقيل لزيد بن أرقم، انظر الإنصاف ١:٢٠٢ وروايته فيه هي:

ويوما تلاقينا بوجه مقسم.....

وانظر أيضا: المقاصد النحوية٢: ٣٠١، ٤:٣٨٤.

(٧) انظر: المغني ١: ٣٣ــ٣٤.

هـ- أين الخبر في مثل: ما أحسن زيدا

ويجيز الأخفش في مثل: ما أحسن زيدا أن تكون (ما) موصولة أو موصوفة وخبرها محذوف وجوبا. فقال ابن هشام: إن الخبر لا يجب حذفه إلا إذا سد شيء مسده(١).

٦- (ما) المصدرية حرف لا اسم

اختلف في ما المصدرية هل هي حرف أو اسم، وذلك في نحو قوله تعالى: «وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ»(٢) وقول الشاعر(٣)

يسر المرء ما ذهبَ اللّيالي وكان ذهابهُن له ذهابا

فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة أن المصدرية. وذهب الأخفش إلى أنها اسم بمنزلة الذي واقع على ما لا يعقل وهو الحدث. والمعنى: والذي عنتموه، أي العنت الذي عنتموه، ويسر المرء الذي ذهبه الليالي، أي: الذهاب الذي ذهبه الليالي.

ويرد ابن هشام رأي الأخفش بأنه لم يسمع أعجبني ما قمته، وما قعدته، ولو صح ما ذكر لجاز ذلك، لأن الأصل أن يكون العائد مذكورا لا محذوفا(٤).

٧- تأنيث الفعل عند الفصل بإلا

يرى الأخفش أنه إذا كان الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث ففصل بإلا فإنه لا يجوز تأنيث الفعل معه إلا في ضرورة الشعر كقوله(٥):

ما برئت من ريبةٍ وذمّ في حربنا إلا بناتُ العم

وقد قال ابن هشام: إن الدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم(٦): ﴿إِنْ كَانَتْ إلا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾(٧) برفع «صيحة»، وقراءة جماعة من السلف(٨): ﴿فأصبحوا لا تُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهم﴾(٩) ببناء الفعل

---

(١) انظر رسالة: أنت أعلم ومالك، بالأشباه والنظائر ٤: ١٩.

(٢) آل عمران، من الآية ١١٨.

(٣) قائله غير معروف، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٤٢، الهمع ١: ٨١، ودرر ١: ٥٤.

(٤) انظر: شرح قطر الندى ٥٣-٥٥.

(٥) قائله غير معروف، انظر: المقاصد النحوية ٢: ٤٧١/٤٧٢، وشرح التصريح ١: ٢٧٩، وشرح الأشموني ٢: ١٦٦.

(٦) هي قراءة أبي جعفر، وشيبه، ومعاذ بن الحارث القاري وكان في هذه القراءة تامة، وما بعد الافاعل، وكان الأصل ألا تلحق الفعل التاء، لكون بعضهم جوزه في النثر على قلة، انظر: البحر المحيط ٧: ٣٧٢.

(٧) يس، من الآية ٢٩و٥٣.

(٨) هي قراءة الحسن، ومالك بن دينار، وأبي رجاء، والجحدري، وقتادة، وأبي حيوة، وابن أبي عبلة، وأبي بحرية «البحر المحيط» ٧: ٣٣٢ وانظر أيضا: البحر المحيط ٨: ٦٥.

(٩) الأحقاف، من الآية ٢٥.

للمجهول، ويجعل حرف المضارعة التاء ...»[1]

وهناك أمثلة أخرى لاعتراضات ابن هشام على الأخفش ذكرتها في رسالتي عن «المغني»[2]. وقد تقدم اعتراض آخر عليه في إجازته تقدم الحال على عاملها مع مناقشة طويلة لهذه المسألة في دراستي لرسالة ﴿وللّه على النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾[3].

وإذا كان ابن هشام قد خالف الأخفش في طائفة من آرائه الكثيرة التي خرج بها على البصريين فإنه قد وافقه في بعض آرائه هذه التي منها:

١ـ المقدر في: (ضربي زيدا قائما)

قال الأخفش في (ضربي زيدا قائما): إن التقدير: ضربي زيدا ضربه قائما. وقد ذكر ابن هشام أن تقديره أحسن من تقدير باقي البصريين: إذا كان أو إذ كان ـ قائما، لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة، ولأن التقدير من اللفظ أولى[4].

٢ـ المقدر في (أنت مني فرسخان)

قدر الأخفش في (أنت مني فرسخان): أنت بعدك مني فرسخان. وقد جعله ابن هشام أولى من تقدير الفارسي: أنت مني ذو مسافة فرسخين، لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف، وقدر الفارسي شيئين يحتاج معها إلى تقدير ثالث[5].

٣ـ (إذا) الفجائية حرف

يرى الأخفش أن إذا الفجائية حرف. فقال ابن هشام: يرجح هذا الرأي قولهم: خرجت فإذا إنّ زيدا بالباب، بكسر إنّ، لأنّ أنّ لا يعمل ما بعدها فيا قبلها[6].

ومن خلال تتبعي لموقف ابن هشام من آراء الأخفش لاحظت أنه يخالفه أكثر مما يوافقه.

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب ١٧٦.

(٢) انظر رسالتي: «ابن هشام في كتاب المغني»، مخطوط، ١٦٩ـ١٧١.

(٣) انظر: ص ٢١٠ من هذا البحث.

(٤) انظر: المغني ٢: ٦١٥؛٦١٧.

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: المغني ١: ٨٧.

أبو علي الفارسي[1]

يعتبره كثير من الباحثين أبرز إمام في اتجاه نحويّ جديد ظهر في بغداد، وقام على أساس الاختيار من **مذهبي** البصرة والكوفة[2]. وقد ذكر الفارسي في نحو ثمانية وتسعين موضعا من «كتاب المغني»[3]. كما أن ابن هشام ناقشه في بعض أعاريبه بإحدى رسائله[4]، ونقل عنه عددا من الأبيات الملغزة في «كتاب الألغاز»[5].

وقد التقى ابن هشام مع الفارسي في الأساس الذي قام عليه مذهبه النحوي، ووافقه في بعض المسائل التي منها:

١ــ حذف القول

يرى الفارسي أن حذف القول كثير في كلام العرب، ويقول: حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج. وقد تابعه ابن هشام في رأيه، وردد كلامه عن هذا النوع من الحذف في تقديراته التي أقامها عليه[6].

٢ــ زيادة التاء في (عنكبوت)

استدل ابن هشام على زيادة التاء في عنكبوت بأن الفارسي في «الإيضاح»ــ باب تحقير بنات الأربعةــ ذكر العنكب والعنكباء بإسقاط التاء فيهما وهما بمعناه[7].

٣ــ لماذا لا تحتاج (قل) لفاعل

ذهب الفارسي إلى أن (قلّ) في (قلما يقوم زيد) لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج إلى فاعل[8]، ووافقه ابن هشام في هذا الرأي، وقال: إنه قول المحققين[9].

---

(١) توفى سنة ٣٧٧هـ، أنباء الرواة ١: ٢٧٥/٢٧٣، ومعجم الأدباء ٧: ٤٩٨/٢٣٢ وتاريخ بغداد ٧: ٢٧٦/٢٧٥، وشذرات الذهب ٣: ٨٩/٨٨، والبغية ١: ٤٩٧.

(٢) انظر: ص ٤١١.

(٣) انظر: المغني، طبعة دمشق، ٢: ٨٤٧.

(٤) انظر رسالة: «فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار ...» بالأشباه والنظائر ٣: ١٨٨ــ١٩١.

(٥) انظر كتاب: ألغاز ابن هشام ٤، ٥.

(٦) انظر: شرح بانت سعاد ٦ والمغني: ٢: ٦٣٢.

(٧) انظر رسالة: «إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل» الورقة ٢أ. وفي تاج العروس ــ عنكب: وحكى سيبويه «العنكباء» مستشهدا على زيادة التاء في عنكبت.

(٨) في رسالة «فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار...» بالأشباه والنظائر ٣: ١٨٨ استشهد ابن هشام بقول الشاعر:

قلّما يبقى على هذا القلق … صخرة صماء فضلا عن رمق

ثم كان من تعليقه عليه: «... قال بعضهم: حدث لقلّ ــ حين كفت بما إفادة النفي كما حدث لإن المكسورة المشددة ــ حين كفت ــ إفادة الاختصاص ــ قلت: وهذا خطأ، فإن قلّ تستعمل للنفي قبل الكف يقال: قلّ أحد يعرف هذا إلا زيد بمعنى لا يعرف هذا إلا زيد، ولهذا تستعمل مع أحد».

(٩) انظر: المغنى ٢: ٦٧٤.

٤ـ أصل كلمة «حرام»

بني ما كان على فعال من أعلام الأعيان المؤنثة على الكسر عند الحجازيين تشبيها لها بنزال ودراك. وقد جعل من ذلك أبو حاتم قول امرىء القيس:

جاءت[1] لتصرعني فقلت لها اقصري   إني امرؤ صرعي عليك حرام

بكسر الميم. وقد رد ذلك ابن هشام، لأنه ليس للفعل، حرم فاعل أو فاعلة حتى يعدل عنه إلى حرام. وقال: إن الأولى قول الفارسي: إن أصله: حراميّ كقول الشاعر[2]:

(أطرباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ)   والدَّهْرُ بالإنسان دَوَّارِيُّ

ثم خفف[3].

٥ـ لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف

ذهب بعضهم في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا واجْعَلْنَا مُسْلِمَيْن لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾[4] إلى أن الظرف وهو: ومن ذريتنا كان صفة لأمة ثم قدم عليها فصار حالا. وقد رد ابن هشام هذا لما يلزم عليه من الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو علي الفارسي لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به[5]؟

ورغم موافقة ابن هشام لأبي علي الفارسي في بعض الأصول والفروع فقد خالفه في أمور كثيرة منها:

---

(١) في حاشية الدسوقي ٢:٣٠٢: «أن البيت هكذا في غالب النسخ. ولكنه في «نسخة المؤلف: جالت من الجولان كما أن في نسخة المؤلف. قتلي بدل صرعي، واقصدي ... بدل اقصري، والذي في نسخة المؤلف هو الموافق لأكثر روايات البيت».

وفي الأمالي لابن الشجري ـ ١: ٢٧/٢٨. أوله: جالت، وقال: إنّ الأصمعي قال: إن روايته بكسر الميم، ولو رواه بضمها على الأقواء كان أحب لّي. وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ٢:٩٥٩، روى في الأمالي لكنه بضم الميم، وذكر أن فيه إقواء، لأن قوافي القصيدة كلها مجرورة، وأنه هكذا جاء في الديوان. وفي شرح ديوان امرىء القيس، طبعة السندوبي ٢٠٢.

جالت لتصرعني فقلت لها اقصري   إني امرؤ صرعي عليك حرام

وقد ذكر شارح الديوان أن ابن الشجري قال: إن الأنسب أن يكون ألحقها ـ أي حرام ـ ياء النسب للمبالغة من حيث كانت وصفا كقولهم في الأحمر: أحمري ثم خفف الياء من حرام للضرورة. وقد ذكر ابن الشجري ـ ٢:٢٩ أنه بناء على هذا يجب إثبات الياء في الخط وقد روى البيت في الديوان تحقيق أبي الفضل إبراهيم، ١١٦، وهكذا:

جالت لتصرعني فقلت لها اقصري   إني امرؤ صرعي عليك حرامُ

بضم الميم ودون تعليق عليها مع أن القافية في غير هذا البيت بكسر الميم.

(٢) هو العجاج، انظر: ديوانه ٣١٠، وسيبويه ١:١٧٠، والخصائص ٣:٤، وشرح شواهد المغني ١:٤٨، والخزانة ٤:٥١١، شرح أبيات مغني اللبيب ١: ٥٤/٥٧.

(٣) انظر: المغني ٢: ٦٨٠ـ٦٨١.

(٤) البقرة، من الآية ١٢٨.

(٥) انظر: المغني ٢:٥٤٢.

١ــ الأصل في: كأنك بالدنيا لم تكن

قال أبو علي الفارسي في: «كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل»: إن الأصل كأن الدنيا لم تكن، والآخرة لم تزل، ثم جيء بالكاف حرفا لمجرد الخطاب لا موضع لها من الإعراب، كما أنها مع اسم الإشارة كذلك، وجيء بالباء زائدة في اسم كأن كما زيدت في أصل المبتدأ في قولهم: بحسبك درهم، وقولهم: خرجت فإذا بزيد. فرد عليه ابن هشام بأن في هذا التقدير أمرين مخالفين للظاهر وهما إخراج الكاف عن الاسمية إلى الحرفية، وإخراج الباء عن التعدية إلى الزيادة[١].

٢ــ لا يعمل في المفعول معه إلا ما يعمل في المفعول به

أجاز الفارسي أن يعمل في المفعول معه ما يعمل في الحال مِمَّا تضمن معنى الفعل دون حروفه كالإشارة والظرف، فيصح عنده أن تقول: هذا لك وأباك. كما أعمل الإشارة في قول الشاعر[٢]:

هذا ردائيَ مطويا وسربالا

ولكن ابن هشام يذهب إلى أنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما يصح له العمل في المفعول به موافقا لسيبويه ومن تابعه في ذلك[٣].

٣ــ توجيه إعراب

يرى الفارسي في قول القائل: فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار، أن **فضلا** منصوبة على الحالية أو المصدرية. وقد وافق ابن هشام أبا علي في هذا الإعراب ولكنه خالفه في توجيهه وناقشه مناقشة طويله[٤].

٤ــ ليس الطيب الا المسك

أبقى أبو علي (ليس) على عملها عمل كان في قولهم: (ليس الطيب إلا المسك) برفع المسك. وله فيه عدة تخريجات:

أحدها: أن في (ليس) ضمير الشأن اسمها. والجملة بعدها خبر لها.

والثاني: أن الطيب اسمها، وأن خبرها محذوف أي في الوجود، وأن المسك بدل من اسمها.

---

(١) انظر رسالة: كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل، بالأشباه والنظائر ٤: ١١.

(٢) لم يسم قائله، انظر: المقاصد النحوية ٣: ٨٦ والرواية به:

لا تَحْبسَنك أثوابي فَقَدْ جُمِعَتْ   هذا ردائي مطْويّا وسَرْبالاً

وشرح التصريح ١: ٣٤٣،

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢: ٥٤، وشرح التصريح على التوضيح ١: ٣٤٣/٣٤٤، ورسالة أنت أعلم ومالك بالأشباه والنظائر ٤: ١٩.

(٤) انظر: ص ١٩٨

الثالث: مثل الثاني ولكن (إلا المسك) نعت للاسم بمعنى غير المسك، ولا اختلاف بين الموصوف والصفة بالتعريف والتنكير، لأن تعريف الاسم تعريف للجنس فهو نكرة معنى، والتقدير ليس طيب غير المسك طيبا.

وقد رد ابن هشام هذه التأويلات بما نقل عن أبي عمرو بن العلاء من أن رفع خبر ليس إذا اقترن بإلا هو لغة بني تميم حملا لها على (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي[١].

٥ــ ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾

وذهب أبو علي في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوها﴾[٢] إلى أن انتصاب «رهبانية» من باب: (زيدا ضربته). وقد رد عليه ابن هشام بما اعترض به ابن الشجري من أن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء، وقال: إن المشهور أنه عطف على ما قبله، وابتدعوها صفة، وأن التقدير: وحب رهبانية. وأن أبا علي لم يجعله من باب العطف لاعتزاله، ولذلك قال: إن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل[٣].

٦ــ ﴿واللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ...﴾

وقال الفارسي في قوله تعالى: ﴿واللَّائِي يَئِسْنَ مِنْ الْمَحِيض مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ واللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾[٤]: إن التقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر. فضعف ابن هشام هذا التقدير لطوله، وقال: إن الأولى أن يكون: واللائي لم يحضن كذلك. ولا تعاد الجملة الثانية[٥].

٧ــ لمّا

ذهب سيبويه إلى أن (لمّا) حرف وجود لوجود، وذهب الفارسي إلى أنها ظرف بمعنى حين. وقد ردّ ابن هشام رأي الفارسي بقوله تعالى: ﴿فلما قَضَيْنَا عَلَيْه الْمُوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إلاَّ دَابَّةُ الأَرْض تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾[٦] وذلك لأنها لوكانت ظرفا لا حتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب، وليس معنا ما يصلح للعمل فيها إلا: «وقضينا» أو «دلّهم».

---

(١) انظر: المغني ١: ٢٩٤ــ٢٩٥.
(٢) الحديد، من الآية ٢٧.
(٣) انظر: المغني ٢:٥٧٧.
(٤) الطلاق، من الآية ٤.
(٥) انظر: المغني ٢: ٦١٥،٦١٨.
(٦) سبأ، من الآية ١٤.

ولا يجوز أن يكون العامل «قضينا» لأن من يرى أن (لمّا) اسم يقول: إنها مضافة إلى ما بعدها والمضاف إليه لا يعمل في المضاف. أو أن يكون «دلّهم» لأن ما بعد ما النافية لا يعمل فيما قبلها.

وإذا لم يكن لها عامل تعين ألا يكون لها موضع من الإعراب وهذا يقتضي أن تكون حرفا[1].

---

(١) انظر: شرح قطر الندى ٥٥. وقد سبق في ص١٤٣ في دراستي عن «شرح بانت سعاد» بيان أن ابن هشام عرض رأي سيبويه ومن خالفوه في هذه المسألة بالكتاب المذكور دون ترجيح، ولكنه في «المغني» مال الى ترجيح اسميتها، وقد أوردت ماذكره في تفصيل حول هذه المسألة في كتابه الأخير، وما جعله يميل إلى ترجيح اسمية (لمّا) وانظر: شرح التصريح ٢: ٣٩—٤٠.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الزمخشري [1]

من أكبر النحاة المتأخرين الذين عني ابن هشام بآرائهم وبخاصة في كتابه «المغني»، فقد ذكره في نحو مائة وستين موضعا منه [2]، وربما كان في مقدمة أسباب هذه العناية اهتمام الزمخشري في تفسيره: «الكشاف» بإعراب القرآن، وما حظي به هذا الكتاب من شهرة. على أن كتاب «المفصل» وبعض شروحه كانا من المصادر التي اعتمد عليها ابن هشام في كتابه المذكور [3].

وفي كتاب «شرح بانت سعاد» ورد اسم الزمخشري في اثني عشر موضعا [4]، كما تردد ذكره في بعض آثار ابن هشام الأخرى [5].

ومخالفات ابن هشام للزمخشري أكثر من موافقاته له، فإن معظم ما أشار إليه من آرائه خالفه فيه، من ذلك:

١ــ ﴿فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي﴾

ذهب الزمخشري في قوله، تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي﴾ [6] إلى أن «أواري» منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء في جواب الاستفهام، وقد ردّ عليه ابن هشام بأنه غالط في هذا، لأن مواراة السوأة لا تتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام، فإن العجز عن الشيء لا يكون سببا في حصوله، وقال: إن الفعل المذكور منصوب بالعطف على «أكون» [7].

٢ــ متى يقدر ضمير الشأن

في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُم هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ﴾ [8] يرى الزمخشري أن اسم إن ضمير الشأن. وقد ضعف ابن هشام هذا بأن ضمير الشأن خارج عن القياس، لعوده على المتأخر، ولتفسيره بالجملة. فلا ينبغي الحمل عليه مع إمكان غيره، وقال: إن الأولى أن يقدر عائدا على الشيطان، وإنه يؤيد هذا قراءة

---

(١) توفي سنة ٥٤٨هـ. انظر: البغية ٢: ٢٨٠.

(٢) انظر: المغني، طبعة دمشق، ٢: ٨٤٤.

(٣) انظر: ص ٣٧٣.

(٤) انظر: شرح بانت سعاد، طبعة ليبزج، ٢١٢، ٢١٣.

(٥) انظر ص ٦٠، ٨٣، ٢٤٢، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٥

(٦) المائدة، من الآية ٣١.

(٧) انظر: شرح شذور الذهب ٣٠٧، ٣٠٨.

(٨) ﴿يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ينزع عنهما لباسهما ليريهما سوآتهما إنه يراكم...﴾ الأعراف من الآية ٢٧.

بعضهم[1]: «وقيله» بالنصب، وضمير الشأن لا يتبع بتابع. والأصل توافق القراءتين[2].

٣ــ جهة نيابة أل عن الضمير

من يرى من النحويين نيابة أل عن الضمير في نحو: حسن الوجه يرى أنها نابت عنه من حيث هو ضمير لا من حيث هو مضاف إليه، وعبارتهم قد يتوهم منها الثاني، والزمخشري استحسن ذلك حتى جوز نيابتها عن المضاف إليه المظهر فقال في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[3]: إن الأصل: أسماء المسميات. وقد خالفه ابن هشام في هذا قائلا: إنه لا يعلم أحدا قال بهذا قبله. وذكر أن المشهور في الآية الكريمة قولان:

أحدهما: أن الأصل: مسميات الأسماء ثم حذف المضاف، وعاد الضمير من ﴿ثُمَّ عَرَضَهُم﴾[3] عليه، كما عاد على المضاف المحذوف في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾[4] الأصل أو كذي ظلمات يغشاه.

الثاني: أن الأسماء أريد بها المسميات فلا حذف البتة[5].

٤ــ ناصب (إذا) الفجائية

اختار الزمخشري رأي الزجاج في أن (إذا) الفجائية ظرف زمان، وذهب إلى أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إذا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[6] التقدير عنده: إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت.

وقد رد ابن هشام هذا الرأي وقال: إنه لا يعرف هذا لغير الزمخشري، وإن ناصب (إذا) هذه عند من يقول بظرفيتها هو الخبر المذكور في نحو: (خرجت فإذا زيد جالس) أو المقدر في نحو: (خرجت فإذا الأسد) أي حاضر، وإذا قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر[7].

---

(١) في «البحر المحيط» ــ ٤: ٢٨٤/٢٨٥ ــ: وقرأ اليزيدي: وقيله بنصب اللام عطفا على اسم إن إن كان الضمير يعود على الشيطان..

(٢) انظر: شرح بانت سعاد ص ٤٥، وأيضا المغني ٢: ٤٩١.

(٣) ﴿وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة﴾ البقرة من الآية ٣١.

(٤) النور، من الآية ٤٠.

(٥) انظر: شرح بانت سعاد ٣١، ووردت الإشارة إلى هذا بإيجاز في المغني ١: ٥٤.

(٦) الروم، من الآية ٢٥.

(٧) انظر: المغني ١: ٨٧. وقد وردت مناقشة طويلة حول هذه المسألة في بيان ما يحتمله كلام الزمخشري وفهم ابن هشام له وذلك في «شرح الدماميني للمغني» و «حاشية المنصف» للشمني عليه ١: ١٨٧ــ١٨٩، وحاشية الدسوقي على المغني ١: ٩٤، وانظر رأي ابن هشام في اذا الفجائية ص ٤٢٦ من هذا البحث.

٥ــ لام الابتداء، ولام القسم

قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[١]: إن التقدير ولأنت سوف يعطيك ربك، لأنه يذهب مذهب من يرى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر. وقال في «لأقسم»[٢] هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ولم يقدرها لام القسم، لأنها عنده ملازمة للنون.

وقد ضعّف ابن هشام ما قاله الزمخشري بأن فيه تكلُّفَيْن لغير ضرورة وهما تقدير محذوف، وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال، وهما لام الابتداء التي للحال وسوف، فإنه صرح بذلك في تفسير ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[٣] ونظّره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في «ياللّه».

أما قوله: إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون فقد ردّ عليه ابن هشام ببيان أحكامها فذكر أن لها ثلاث حالات:

إحداها: وجوب اللام وامتناع النون وذلك في ثلاثة مواضع: مع التنفيس كالآية السابقة، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو ﴿وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[٤] ومع الفعل المقصود به الحال نحو: ﴿لأُقْسِمُ﴾.

الثانية: امتناع اللام والنون وذلك مع الفعل المنفي نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُ﴾[٥].

الثالثة: وجوبهما وهذا فيما بقي نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ[٦]﴾[٧].

٦ــ ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ﴾

اختلف في (لا) من قوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[٨] هل هي ناهية أم نافية. والزمخشري ممن ذهب إلى أنها نافية وأن الفعل بعدها جواب الأمر.

وقد اعترض ابن هشام على هذا بأمرين:

---

(١) الضحى الآية ٥.

(٢) ذكر أنها قراءة في قوله تعالى﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾ــ القيامة، الآية الأولى، انظر: الكشاف ٤: ١٩٠ وقد جاء في البحر المحيط ٨ــ٢١٣ أنها قراءة الحسن وأن أبا الفتح خرجها على تقدير مبتدأ محذوف وتبعه على ذلك الزمخشري.

(٣) مريم، من الآية ٦٦. «حاصل ما قاله الزمخشري: فإن قلت: لم دخلت اللام على سوف مع أن فيه اجتماع علامة الحال والاستقبال، قلت: إن اللام انخلعت عن الابتداء، الكشاف ٤ــ٢٦٤.

(٤) آل عمران، الآية ١٥٨.

(٥) يوسف، من الآية ٨٥.

(٦) الأنبياء، من الآية ٥٧.

(٧) انظر: المغني ١: ٢٢٨ــ٢٣٠.

(٨) الأنفال، من الآية ٢٥.

أحدهما: ما يلزم عليه من شذوذ التوكيد بالنون، لاقتران الفعل بالنفي.

الثاني: ما يترتب عليه من فساد المعنى حسب القواعد، لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر فيكون التقدير: فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة. أما قول الزمخشري: إن التقدير: إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة فهو مخالف للقواعد، لأنه قدر الشرط من جنس الجواب، وإنما ينبغي تقديره من جنس الأمر، كما تقول في (ائتني أكرمك): إن التقدير: أن تأتني أكرمك[1].

٧ــ ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾

جوز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[2] أن تكون (ما) استفهامية. فاعترض ابن هشام بأنه يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جرّت، و(ما) هذه لم تحذف ألفها، ولذا يرى مع الكسائي أنها مصدرية. وقد عجب مما ذهب إليه الزمخشري في هذه الآية مع اعتراضه على من قال في ﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾[3]: إن المعنى بأيّ شيء أغويتني، لأن إثبات ألف (ما) الاستفهامية مع الجر قليل شاذ فلا يصح تخريج القرآن عليه[4].

٨ــ مجيء عائد الصلة ظاهرا خلفا عن الضمير

ذكر ابن هشام أن جملة الصلة قد يربطها بالموصول اسم ظاهر يخلف الضمير وذلك كقول الشاعر[5]:

فَيَارَبَّ لَيْلَي أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ... وَأَنْتَ الَّذي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

ولكن ذلك قليل ولهذ ضعّف ما قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ وجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[6] من أنه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية، لأنه يلزم أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل: كفروا به، إذ أن المعطوف على الصلة صلة يحتاج إلى رابط أيضا[7].

---

(١) انظر: المغني ١: ٢٤٦ــ٢٤٧.

(٢) يس، من الآية ٢٦، والآية ٢٧.

(٣) الحجر، من الآية ٣٩.

(٤) انظر: المغني ١:٢٩٩.

(٥) في شرح شواهد المغني ٢:٥٥٩، ذكر السيوطي أنه قيل عنه: إنه للمجنون وفي الحاشية أنه ليس في ديوانه. وفي شرح أبيات مغني اللبيب ٤:٢٧٦ ذكر البغدادي أن البيت لمجنون بن عامر. ولكن لم أجده في ديوانه تحقيق عبد الستار فراج طبعة مصر. وكذلك جاء في هامش الأشموني ١:١٤٦ أنه ليس في الديوان طبعة بولاق ١٢٩٤ هـ.

(٦) الأنعام، الآية ١.

(٧) انظر: المغني ٢:٥٠٤.

وقد ذكر ابن هشام هذه المسألة في «شذور الذهب» وأورد رأي الزمخشري في العائد بالآية المذكورة، وقال: إن مجيء الظاهر بها عائدا خير منه في قول الشاعر[1]:

سُعَادُ الَّتي أضناكَ حبُّ سعادا   وإعْرَاضُها عنكَ استمرَّ وزادا

لأن البيت فيه تكرار، وهو في الآية بمعناه لا بلفظه[2].

٩ـ الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي

قال الزمخشري: إن «إذ» متعلقة بـ «لمقت» الأولى في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾[3]، وإن «يَوْمَ» متعلق بـ (رَجْعِهِ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّه عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[4]، وإن «أيّاما» متعلقة بـ «الصِّيام» في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيامُ كَمَا كُتِبَ على الَّذِين مِنْ قَبْلِكُم لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾[5].

وقد رد ذلك كلّه ابن هشام بما يلزم عليه من الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وقال: إن الصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف تقديره: مقتكم إذ تدعون، وبرجعه يوم تبلي السرائر، وصوموا أياما[6].

وشبيه بهذا قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ والْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[7]: إن ﴿الْمَسْجِدِ﴾ معطوف على ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وإنه حينئذ من جملة معمول المصدر.

وقد رد ذلك ابن هشام بمثل ما رد به في ثلاث الآيات السابقة من أنه يلزم عليه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو هنا «كُفْرٌ» المعطوف على «صَدٌّ» وقال: إن الصواب خفض ﴿الْمَسْجِدِ﴾ بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على «به» ولا يكون خفض بالعطف على الهاء، لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض. وقد نظَّر ابن هشام هذا بقول المتنبي[8]:

وفاؤُكُما كالرَّبْعِ أشجاه طاسمُه   بأن تُسْعِدا، والدَّمْعُ أشفاه ساجمُه

---

(١) قائله غير معلوم، انظر «معجم الشواهد» ١: ٩٥.

(٢) انظر: شذور الذهب ص ١٤٢ـ١٤٣.

(٣) غافر، من الآية ١٠.

(٤) الطارق، الآية ٨، ٩.

(٥) البقرة، من الآية ١٨٣، ١٨٤.

(٦) انظر: المغني ٢: ٥٤٠، وانظر في ذلك الخصائص لابن جني ـ ٣: ٢٥٥/٢٥٦، فقد ذكر في توجيه الآية الأولى والثانية نفس ما ذهب إليه ابن هشام فيهما هنا.

(٧) البقرة، من الآية ٢١٧.

(٨) انظر: ديوانه ٤: ٤٣، ٣: ٣٢٥، طبعة السقا وشرح العكبري.

وقال: إن المتنبي أعرب: (وفاؤكما كالربع) مبتدأ وخبر. وعلق الباء بـ (وفاؤكما). فقال ابن جني: كيف تخبر عن اسم لم يتم؟ فأنشده قول الشاعر:

لسنا كمن جعلت إيادٍ دارَها تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّها أن يُحْصَدَا[1]

وذلك لأن (إياد) بدل من قبل مجيء معمول جعلت وهو: (دارها) وذهب ابن هشام إلى أن الصواب تعليق (دارها) و (بأن تسعدا) بمحذوف هو: جعلت، ووفيتما[2].

١٠ــ حول الجملة

وكما خالف ابن هشام الزمخشري في المسائل النحوية والإعراب خالفه أيضا في تفسير بعض الاصطلاحات والتقسيمات.

فالزمخشري بعد أن فرغ من تعريف الكلام قال عنه: ويسمى جملة، فظاهر هذا أنهما مترادفان عنده، ولكن ابن هشام يقول، الصواب أن الجملة أعم من الكلام، لأنها قد تكون مفيدة كالكلام، وقد تكون غير مفيدة كجملة الشرط، وجملة الجواب[3].

وزاد الزمخشري في أقسام الجملة: الجملة الشرطية. فرد ابن هشام ذلك قائلا: الصواب أنها من قبيل الجملة الفعلية، لأن صدرها في الأصل فعل[4].

ووافق ابن هشام الزمخشري في طائفة من آرائه التي منها:

١ــ من الفروق بين (لم) و(لمّا)

ذكر الزمخشري من الفروف بين (لم) و(لمّا) أن لمّا تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها نحو ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[5] أي أنهم إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه. وقد تابعه ابن هشام في إفادتها هذا المعنى، وقال: إن الاستعمال والذوق يشهدان به[6].

٢ــ تناسب الضمائر بعبارة واحدة فيما تعود إليه

يرى ابن هشام أن تناسب الضمائر المتكررة بعبارة واحدة فيما تعود إليه أولى من تنافرها، واحتج لذلك

---

(١) روى في الخصائص لابن جني ٢: ٤٠٢،٤٠٣ هكذا.

لسنا كمن حلّت إيادٍ دارها تكريتَ تَرْقُبُ حَبَّها أن يُحْصَدا

وقد جاء بهذه الرواية أيضا في الأمالي لابن الشجري ١: ١٩٤ــ وذكر فيهما التوجيه الذي ذكره ابن هشام منسوبا لابن جني، والبيت من قصيدة للأعشى ميمون البكري انظر: «الخصائص» لابن جني ٢: ٤٠٣، و«شرح أبيات المغني» ٧: ١٧١.

(٢) انظر: المغني ٢: ٥٤٠ــ٥٤١.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢: ٣٧٤.

(٤) المصدر للسابق ٢: ٣٧٦.

(٥) ص، من الآية ٨.

(٦) انظر: شرح قطر الندى ١١٥.

بقول الزمخشري في الآية الكريمة: ﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ﴾[1] : «إن الضمائر كلها لموسى، لما يؤدي إليه رجوع بعضها إليه، وبعضها إلى التابوت من تنافر النظم. فإن قلت: المقذوف في البحر والملقى إلى الساحل هو التابوت. قلت: ما ضرك لو قلت: هو موسى في جوف التابوت حتى لا يتنافر النظم[2] انتهى»

٣ــ (أم) تأتي محتملة للاتصال والانقطاع

ذهب ابن هشام إلى أن (أم) ترد محتملة للاتصال والانقطاع كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَالاَ تَعْلَمُونَ﴾[3] واحتج لذلك بقول الزمخشري في هذه الآية: «يجوز في (أم) أن تكون معادلة بمعنى: أيّ الأمرين كائن في سبيل التقرير، لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة، انتهى».

واستظهر له ببيت المتنبي[4] :

أُحَادٌ أم سُدَاسٌ في أُحَادِ ... لُيَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بالتَّنَادِي

الذي أعقبه بمناقشة طويلة لبيان هذا الاحتمال[5] فيه.

٤ــ (كلاً) بالتنوين

في قوله تعالى: ﴿كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾[6] قُرِئ «كَلاًّ[7]» بالتنوين. وقد جوز الزمخشري كونه حرف ردع نون كما في «سلاسلاً» من قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً وَسَعِيراً﴾[8]. ورد أبو حيان ذلك بأنه إنما صح التنوين في ﴿سَلاَسِلاً﴾ رجوعا إلى أصله في استحقاق التنوين، لأنه اسم وذلك حرصا على التناسب، أو على لغة من يصرف مالا ينصرف مطلقا، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل.

فانتصر ابن هشام للزمخشري قائلا: إن التوجيه عنده ليس منحصرا فيما اعترض عليه أبو حيان، بل جوز كون التنوين بدلا من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية، ثم إنه وصل بنية الوقف. وأنه جزم بهذا الوجه في

---

(١) طه، من الآية ٣٩.

(٢) انظر: شرح قصيدة بانت سعاد ٤٧.

(٣) البقرة، من الآية ٨٠.

(٤) انظر: ديوانه ٢: ٧٤ للعكبري.

(٥) انظر: المغني ١: ٤٧ــ٤٨.

(٦) ﴿واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا، كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا﴾مريم، الآية ٨١،٨٢.

(٧) هي قراءة أبي نهيك انظر: البحر المحيط ٦: ٢١٤.

(٨) الإنسان، الآية ٤.

«قواريرا»[١] وفي قراءة بعضهم[٢] : ﴿والليل إذا يسرٍ﴾ بالتنوين، وهذه القراءة مصححة لتأويله في (كَلاًّ) إذ الفعل ليس أصله التنوين[٤].

٥ــ ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾

ذكر ابن هشام مما يعترض به على المعرب مراعاته ما يقتضيه ظاهر الصناعة دون مراعاة المعنى، وأورد من أمثلة ذلك ما يتبادر في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[٥] من تعلق «مَعَ» ببلغ . وتابع الزمخشري في أنه لا يتعلق به، لاقتضائه أنهما بلغا معا حد السعي، كما أنه لا يتعلق بالسعي، لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بيانا، كأنه قيل: فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي. فقيل: مع من؟ فقيل: مع أعطف الناس عليه وهو أبوه، أي أنه لم تستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق[٦].

٦ــ رفع جواب الشرط

ذكر بعض المعربين في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾[٧] فيمن قرأ بتشديد[٨] الراء وضمها: أنه نظير بيت الشاعر [٩]

يـا أقـرعُ بن حابسٍ يـا أقـرعُ ... إنـك إن يُصْرَعْ أخـوك تُصْـرَعُ

فخرج بذلك القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر وهو رفع الجواب المسبوق بغير ماض أو مضارع منفي بلم.

وقد رد ذلك ابن هشام وقال: إن الصواب أنه مجزوم، وأن الضمة اتباع كالضمة في قولنا: لم يَشُدُّ،

---

(١) ﴿ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قوأريراً، قوارير من فضة ...﴾الإنسان، الآية ١٥ــ١٦. انظر «إتحاف فضلاء البشر» ٤٢٩

(٢) في «البحر المحيط» ٨: ٤٦٧: وقرأ أبو الدينار الأعرابي: والفجر، والوتر، ويسرٍ، بالتنوين في الثلاثة. قال ابن خالويه: هذا كما روى عن بعض العرب أنه وقف على آخر القوافي بالتنوين، وإن كان فعلا، وإن كان فيه ألف ولام قال الشاعر:

أقلِّـي اللـوم عـادل والعتـابًـا ... وقـولي إن أصبـت لقـد أصاباً

انتهى. وهذا ذكره النحويون في القوافي المطلقة إذا لم يترنم الشاعر، وهو أحد الوجهين اللذين للعرب إذا وقفوا على الكلم في الكلام لا في الشعر، وهذا الأعرابي أجرى الفواصل مجرى القوافي.

(٣) الفجر، الآية ٤.

(٤) انظر: المغني ١: ١٩٠.

(٥) الصافات، من الآية ١٠٢.

(٦) انظر: المغني ٢: ٥٣١.

(٧) آل عمران، من الآية ١٢٠.

(٨) في «البحر المحيط» ــ ٣: ٤٣: وقرأ الكوفيون وابن عامر: لا يضرُّكم بضم الضاد والراء المشددة من ضرَّيَضُرُّ واختلف أحركة الراء إعراب فهو مرفوع، أم حركة الراء اتباع لضمة الضاد وهو مجزوم؟

(٩) هو جرير بن عبد الله البجلي، انظر: سيبويه ١: ٤٣٦، وشرح شواهد المغني ٢: ٨٩٨، وذكر الأخير أن الصغاني نسبه لعمرو بن جشارم العجلي.

ولم يَرُدُّ، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾[1] إذا قدر ﴿لاَ يَضُرُّكُمْ﴾ جوابا لاسم الفعل.

واستظهر ابن هشام لهذا الرأي بأن الزمخشري امتنع من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط، فقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾[2] لا يجوز أن تكون «ما» شرطية لرفع «تود» مع أنه صرح في «المفصل» بجواز الوجهين في نحو: (إن قام زيد أقوم)، لأنه لما رأى الرفع مرجوحا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه.

أما في القراءة الشاذة[3] : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾[4] برفع يدرك، مع كون فعل الشرط مضارعا فإنه أجاز الرفع على حمل المضارع على ما يقع موقعه وهو أينما كنتم.

وذكر ابن هشام أن موقف الزمخشري قد يبدو ظاهره متناقضا عند كثير من الناس ولكن الصواب أنه ليس كذلك، لأن الأولى قراءة متفق عليها، والثانية شاذة[5].

---

(١) المائدة، من الآية ١٠٥.

(٢) آل عمران، من الآية ٣٠.

(٣) انظر ماجاء حول هذه القراءة في هامش صفحة ٣٩٧ من هذا البحث.

(٤) النساء، من الآية ٧٨.

(٥) انظر: المغني ٢: ٥٥٣.

ابن عصفور[1]

ابن عصفور ليس في الطليعة من كبار النحاة المتأخرين الذي تردد ذكرهم بكثرة ظاهرة في آثار ابن هشام. فاسمه ورد في نحو ست وستين موضعا من كتاب «المغني»[2] وفي نحو أربعة مواضع من كتاب «شرح بانت سعاد»[3]. ولكن الذي جعلني أعنى بالحديث عنه هنا أمران:

أحدهما: أن ابن هشام ربط بينه وبين أبي حيان في بعض المواطن بما يحدد طبيعة علاقتها[4].

الثاني: أن ابن هشام لم يكد يوافقه وإنما خالفه بكثرة ظاهرة منها:

١ــ الوقف على (إذن)

اختار ابن عصفور أن الوقف على (إذن) يكون بالنون. فقال ابن هشام: إن إجماع القراء السبعة على خلافه، وإن الجمهور يشبهونها بالمنون المنصوب فيقفون عليها بالألف[5].

٢ــ الغِراء

قال ابن عصفور بشذوذ (الغِراء) بالمد، مصدر غَرِيَ، فردّه ابن هشام قائلا: إن أبا عبيدة حكى: غاريت بين الشيئين غِراء أي واليت، وإنه أنشد كذلك قول الشاعر[6]

إذا قلت: مهلاً غارت العينُ بالبكـا غِرَاء، ومَـدَّتْهَا مدامِـعُ نُهَّـلُ

ولهذا فهو يرى أن المد قياسيّ، لأن غاريت غراء مثل قاتلت قتالا[7].

٣ــ كأنك بالدنيا لم تكن

في القول المأثور: (كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل) ذهب ابن عصفور إلى أن الكاف حرف خطاب اتصلت بـ(كأن) فأبطلت إعمالها، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية فدخلت على الفعلية، والباء في كلمة: (بالدنيا) و(بالآخرة) زائدة كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل عليه كأن، والذي حمله على دعوى زوال إعمال (كأن) ، أنه لم يثبت زيادة الباء في اسمها.

(١) توفي سنة ٦٦٣ هـ وقيل ٦٦٩هـ، انظر: فوات الوفيات ٢: ١٨٤/١٨٥، وشذرات الذهب ٥:٣٣٠، والبغية ٢:٢١٠.

(٢) انظر: المغني، طبعة دمشق، ٢:٨٤٧.

(٣) انظر: شرح بانت سعاد، طبعة ليبزج، ٢١٤٠.

(٤) انظر: ص ٤٠٤.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٣:٢٨٦.

(٦) هو كثير. انظر ديوانه ٢٢٥، والمقاصد النحوية ٤:٥٠٩، شرح التصريح ٢:٢٩٢، واللسان «غراء والرواية بالديوان واللسان هي:

إذا قلت أسلوا غارت العين بالبكا غـراء ومدتـها مـدامع حُفَّـلُ

(٧) انظر: أوضح المسالك ٣: ٢٤٠، ٢٤١.

وقد رد ابن هشام ما قاله ابن عصفور لاشتماله على أربعة أمور:

أحدها: إخراج الكاف عن الاسمية إلى الحرفية.

الثاني: إخراج الباء عن التعدية إلى الزيادة.

الثالث: دعوى إلغاء كأن ولم يثبت ذلك إلا عند اقترانها بما الزائدة كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾(١) وما يترتب على ذلك من دعوى أن الياء حرف تكلم في مثل: (كأني بك تفعل) لأنها ليست مبتدأ إذ أنها من ضمائر النصب والجر، ولو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبرا، وهو لا يصلح لذلك، لأنه لو قيل مكان كأني بك تفعل: أنا تفعل، لم يصح، لعدم الربط الذي يربط الخبر بالمبتدأ.

الرابع: ما يترتب عليه من تناقض، فإنه صرّح في قوله: (كأني بك تفعل) بأن (كأن) دخلت على الجملة الفعلية.

فإن ادعى أن الباء زائدة في (بك) والياء مبتدأ، الأصل: أنت تفعل، فلمّا دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلب ضمير جر، فقد بطل قوله: إنها دخلت على الجملة الفعلية.

وإن ادعى أن الباء متعلقة بـ(تفعل) فإنه لا يجوز في العربية أن يقال: عجبتُ مني، ولا عجبتَ منك، لأنه لا يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل والمفعول ضميرا عائدا إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل وقد تعدى إليه الفعل بالجار(٢).

٤ــ (اللاّم) و(قد) في جواب القسم

ذكر ابن عصفور أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريبا من الحال جيء باللام وقد جميعا نحو ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾(٣). وإن كان بعيدا جيء باللام وحدها كقوله(٤):

حلفتُ لهـا باللَّهِ حلفـةَ فاجِـرٍ ... لناموا فَمَـا إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صَالـي

وقد ردّ ابن هشام بأن الظاهر في الآية والبيت عكس ما قال ابن عصفور. فالمراد في الآية: لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو متصف به مذ عقل. والمراد في البيت: أنهم ناموا قبل مجيئه(٥).

---

(١) الأنفال. من الآية ٦.

(٢) انظر: رسالة «كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل» بالأشباه والنظائر ٤: ١١، ١٢، وانظر أيضا ص ٢٠٨ من هذا البحث.

(٣) يوسف. من الآية ٩١.

(٤) امرؤ القيس. انظر: ديوانه ١٦١. وشرح شواهد المغني ١: ٤٩٤، والخزانة ٤: ٤٩٤، والخزانة ٤: ٢٢١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧: ٣٣٢.

(٥) انظر: المغني ١: ١٧٣.

٥ـــ (كم) لها الصدارة

ذهب ابن عصفور في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِم مِنَ الْقُرُونِ﴾[١] إلى أن «كَمْ» فاعل، وأن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول: (ملكت كم عبيد) فيخرجها بهذا عن الصدرية.

وقد رد ابن هشام عليه بأن (كم) لها الصدرية، وتخريج كلام الله على اللغة الرديئة التي حكاها الأخفش خطأ عظيم، لأن كلام الله لا يُخَرَّجُ على مثل هذه اللغة. ثم قال: إن الفاعل ضمير اسم الله، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل. أو جملة (أهلكنا) على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقا، أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو: ظهر لي أقام زيد[٢].

٦ـــ دَعِـــي مَـاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيـهِ ولكِـــنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِيـــي[٣]

يرى الجمهور في هذا البيت أن (ماذا) كلّه مفعول (دعي) على أنّها موصول بمعنى الذي أو نكرة بمعنى أي شيء.

ويرى ابن عصفور أنها استفهام فليست مفعولا لدعي، لأن الاستفهام له الصدر، ولا لعلمت، لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه، لأن علمت حينئذ لا محلّ لها. بل (ما) اسم استفهام مبتدأ و(ذا) موصول خبر، و(علمت) صلة، وعلق (دعي) عن العمل بالاستفهام.

وقد رد ابن هشام عليه بأن قوله: «لم يرد أن يستفهم عن معلومها» لازم له إذا جعل (ماذا) مبتدأ وخبرا، وأن (دعوى) تعليق (دعى) مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنما أردت أنّه قدر الوقف على (دعى) فاستأنف ما بعده، ردّه قول الشاعر: (ولكن)، فإنها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا (دعي)، فالمعنى دعي كذا، ولكن افعلي كذا. والصواب عند ابن هشام هو ما ذهب إليه الجمهور[٤].

٧ـــ وصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها

ذهب ابن عصفور إلى أن السماع قد ورد بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها، واستدل لذلك

---

(١) السجدة، من الآية ٢٦.

(٢) انظر: المغني ١ :١٨٤.

(٣) جاء هذا البيت في ديوان المثقب العبدي ص ٢١٣ــ آخر أبيات قصيدته التي أولها:

أفاطـــم قبـــل بينـــك متعيني ومنعـــك مـــا سألتـــك أن تبينـــي

وقد ذكر المحقق أن هذا البيت لم يرد في مخطوطات الديوان ولكنه ذكر منسوبا في مراجع كثيرة للمثقب، وأشار إلى هذه المراجع. وذكر اعتراض البغدادي على السيوطي في نسبة هذا البيت للمثقب، كما ذكر ما وقع فيه العيني من تناقض حول نسبته مرة للمثقب وأخرى لسُحيم بن وثيل.

وقد ذكر المحقق أيضا أنه ورد في ديوان مزرِّد بن ضرار منسوبا إليه مع بيتين آخرين من هذه القصيدة، انظر: ص ٢١٣ــ٢١٥ من ديوان المثقب.

(٤) انظر: المغني ١: ٣٠١.

بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1] فهو يرى أن (ما) موصولة لا زائدة، وإلاّ لزم دخول اللام على اللام.

وقد رد ذلك ابن هشام بأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائدا، ولهذا اكتفى بالألف فاصلة بين النونات في (اذهبْنانِّ) وبين الهمزتين في قوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾[2] ويرى ابن هشام أن المثال الجيد لما ذهب إليه ابن عصفور، هو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾[3] ورد على ما يقال من احتمال أن تكون (من) موصوفة، بأن هذا محتمل في (ما) أيضا، ولذا تبقى الآية الثانية هي المثال الجيد، لأن ما يحتمل شيئا واحدا أولى في الاستدلال مما يحتمل شيئين، على أن احتمال الصفة لا يمنع الاستدلال، لأنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة. أما وجه وقوع الجملة القسمية — وهي إنشائية — صلة فإنما جاز لأن المقصود جملة الجواب وهي خبرية، وأما جملة القسم فهي تأكيد لها[4].

---

(١) هود، من الآية ١١١، وقد وردت فيها عدة قراءات، هذه أنسبها للاستشهاد بها هنا. انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٠.

(٢) البقرة، من الآية ٦

(٣) النساء، من الآية ٧٢.

(٤) انظر: المغني، ٢:٤٠٦.

ابن مالك [1]

أولى ابن هشام مؤلفات ابن مالك النحوية عناية كبيرة كان من مظاهرها تصنيفه عدة كتب ذات شأن حول بعض هذه المؤلفات [2]، ومثل هذه العناية لم يعطها ابن هشام لإنتاج نحوي آخر.

وآراء ابن مالك مبثوثة في مصنفات ابن هشام الأخرى بكثرة لا تنافسها فيه إلا آراء الزمخشري في بعض المواضع. فقد ورد اسم ابن مالك بكتاب «المغني» في نحو مائة وستين موضعا [3]. ومعظم آثاره تردد ذكرها في إنتاج ابن هشام [4] بما يجعلها في طليعة مصادره.

وموافقة ابن هشام لابن مالك في طائفة كبيرة من الآراء والتقسيمات والاصطلاحات نلمسها واضحة في كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك». ففي معظم أبواب هذا الكتاب — إن لم يكن في كلها — نجد قدرا كبيرا من الموافقة بينه وبين ما ورد في «الألفية» بالموضوعات نفسها. ففي باب الكلام وما يتألف منه — وهو أول الأبواب في الألفية والتوضيح. نجد بين هذين المؤلفين توافقا فيما يأتي:

١— تعريف الكلام
٢— تعريف القول
٣— استعمال الكلمة يراد بها الكلام
٤— علامات الاسم
٥— علامات الفعل
٦— أنواع الحرف
٧— علامة الفعل المضارع
٨— علامة الفعل الماضي
٩— علامة فعل الأمر

وإذا قارنا بين الكتابين في أبواب أخرى سنجد وجوها للموافقة غير قليلة. ولعل من أسباب هذه الموافقة أن كتاب ابن هشام شرح لكتاب ابن مالك، ولعل من أسبابها أيضا أن كثيرا مما توافقا فيه ليس لابن مالك نفسه إنما هو اختيار له مما انتهى إليه ائمة النحو عبر تاريخ طويل له. ولكن هذا لا يجعلنا نغفل عنصر تقدير ابن هشام لابن مالك وإعجابه به الذي كان من وراء تناوله بعض مصنفاته بتأليف عدد من الكتب حولها، والذي جعله يتابعه في طائفة من آرائه بكتبه الأخرى التي لا تتعلق بإنتاج ابن مالك. من هذه الآراء:

---

(١) توفي سنة ٦٧٢ هـ، انظر: البغية ١: ١٣٤.

(٢) انظر ص ٦.

(٣) انظر: المغني، طبعة دمشق ٢: ٨٥٠.

(٤) انظر ص ٣٧١ وما بعدها

١ـــ ما سبق ذكره في دراسة «شرح بانت سعاد»

من موافقته لابن مالك في إعراب قولهم: (لا أبا لكم)، وفي مجيء **(فقِر)** ثلاثيا بضم القاف وكسرها(١).

٢ـــ (قد) تدخل على ماض متوقع

ذهب ابن هشام إلى أن (قد) لا تفيد التوقع أصلا مع الماضي أو مع المضارع. وكان مما احتج به قوله: «وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة. فإنه قال: إنها تدخل على ماض متوقع، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة. وهذا هو الحق»(٢).

٣ـــ شرط اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه

ذكر ابن هشام من الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وبين أن شرط ذلك صلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز: أمة زيد جاء، ولا غلام هند ذهبت، ثم قال: «ومِن ثَمَّ رَدّ ابن مالك في «التوضيح» قول أبي الفتح في توجيه قراءة أبي العالية: ﴿لاَ تَنْفَعُ نَفساً إِيمَانُهَا﴾(٣) بتأنيث الفعل: إنّه من باب (قُطِعَتْ بَعْضُ أصَابِعِه(٤))، لأن المضاف لو سقط، لقيل: نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره نحو قولك: (زيدا ظلم) تريد أنه ظلم نفسه وهذا لا يجوز»(٥).

٤ـــ (أم) المنقطعة قد تعطف المفرد

من أحكام (أم) المنقطعة أنّها لا تقع إلا بين الجملتين، أمّا قولهم: (إنّها لإبل أم شاء) فمحمول عند النحويين على إضمار مبتدأ.

وخرق ابن مالك إجماع النحويين فادعى أن (أم) المنقطعة قد تعطف المفرد محتجا بما رواه من قول بعضهم: «إن لإبلا أم شاء» بالنصب. وحمل الجماعة هذه الرواية ـــ إن صحت ـــ على إضمار فعل، أي: أم أرى شاء.

وقد دافع ابن هشام عما ذهب إليه ابن مالك بما يأتي: «ولقوله ـــ أي ابن مالك ـــ رحمه الله وجه من النظر، وهو أنّ المنقطعة بمعنى بل والهمزة، وقد تتجرد لمعنى بل، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهي تعطف المفردات، بل لا تعطف إلا المفردات فإذا لم يجب لأم هذه أن تعطف المفردات فلا أقل

(١) انظر: ص ص ١٥١ ـ ١٥٣

(٢) ابن هشام: المغني ١: ١٧٢، وانظر أيضا ص ٣٨٧ـــ٣٨٨ من هذا البحث.

(٣) الأنعام. من الآية ١٥٨.

(٤) انظر: المحتسب لأبي الفتح عثمان بن جني ١: ٢٣٦/٢٣٨.

(٥) ابن هشام: المغني ٢: ٥١٤.

من أن يجوز.

فإن قيل، لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما في العطف ببل ولم يكن نادرا، ولا قائل بكثرته، بل الجمهور يقولون بامتناعه البتة، وابن مالك يقول بندوره.

قيل: الذي منع من كثرته أنّ تجرد (أم) المنقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على مفرد لفظا قليل. وتبين من هذا أنه كان ينبغي لابن مالك أن يقول: وقد تعطف المفرد إن تجردت عن معنى الاستفهام.

وقد يجاب بأنه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة وأنه لا يدخل إلا على المفردات، فكذا الاستفهام بأم التي هي في قوة الهمزة وبل»[1].

وقد أورد ابن هشام هذه المسألة في «المغني»[2] ذاهبا فيها مذهب الجماعة. فإنه قال: «ولا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد، ولهذا قدروا المبتدأ في (إنها لابل أم شاء) وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ وزعم أنها تعطف المفردات كبل، وقدّرها هنا ببل دون الهمزة، واستدل بقول بعضهم: (إن هناك لإبلا أم شاء) بالنصب فإن صحت روايته، فالأولى أن يقدر لشاء ناصبٌ، أي أم أرى شاء».

ومع تقدير ابن هشام لإنتاج ابن مالك، وموافقاته المختلفة له بكتابه: «أوضح المسالك» ومتابعته له في عدد من آرائه بآثاره الأخرى فإننا نجده قد خالفه في مسائل كثيرة جدا. ومن ذلك:

١ــ تأخر الحال عن صاحبها وجوبا في بعض المواطن

من أحكام الحال تأخرها وجوبا عن صاحبها في مواطن منها: أن تكون محصورة نحو ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِين﴾[3]، أو يكون صاحبها مجرورا بحرف غير زائد مثل (مررت بهند جالسة). وخالف في هذين الفارسي وابن جني وابن كيسان وأجازوا التقديم، وتابعهم ابن مالك قائلا: إن هذا هو الصحيح لوروده كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[4] وقول الشاعر[5]:

تسليت طراً عنكم بعد بينكم ... بذكراكم حتى كأنكم عندي

وقد رد ابن هشام على ابن مالك بأن البيت ضرورة، وأن «كَافَّةً» حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث، لأنه يترتب على ما ذهب إليه الناظم تقديم الحال المحصورة. وتعدي (أرسل) باللام، والأول ممتنع.

---

(١) ابن هشام: رسالة الاستفهام بكتاب الأشباه والنظائر ٤: ٧ــ٨.

(٢) انظر: المغني ١: ٤٦، ٤٧.

(٣) الأنعام، من الآية ٤٨؛ الكهف، من الآية ٥٥.

(٤) سبأ، من الآية ٢٨.

(٥) لم أقف على اسم قائله، انظر: المقاصد النحوية ٣: ١٦٠.

والثاني خلاف الأكثر[١].

٢- فعيل مطلقا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[٢] ذكر ابن هشام أن من أجوبة العلماء في حكمة تذكير «قريب» مع أنه صفة مخبر بها عن مؤنث وهو «رحمة» أن ابن مالك حكى عن بعض من عاصره أن فعيلا مطلقا يشترك فيه المذكر والمؤنث.

وقد علّق على ذلك ابن هشام قائلا: «وهذا القول من أفسد ما قيل، لأنه خلاف الواقع في كلام العرب، يقولون: امرأة ظريفة، وامرأة عليمة ورحيمة. ولا يجوز التذكير في شيء من ذلك. ولهذا قال أبو عثمان المازني في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[٣]: إنه فعول والأصل بغوي ثم قلبت الواو ياء، والضمة كسرة، وأدغمت الياء في الياء.

فأمّا قول الشاعر[٤]:

فتـور القيـام قطيـع الكـلا م تَفْتَـرُّ عـن ذي غُرُوب خَصِـر

فالجواب عنه من أوجه:

إحداها. أنه نادر

الثاني: أن أصله قطيعة ثم حذفت التاء للإضافة كقوله: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾[٥] وأصله: وإقامة، والإضافة مجوزة لحذف التاء كما توجب حذف النون والتنوين. نص على ذلك غير واحد من القراء.

الثالث: أنه إنما جاز لمناسبة قوله: فتور، ألا ترى أن فتورا فعول، وفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث»[٦].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢: ٨٨—٩٩. وقد علق على ذلك خالد الأزهري في «شرح التصريح على التوضيح» ١: ٣٧٩، ٣٨٠— بأن ابن هشام نقل في الحواشي عن ابن مالك أن إعراب كافة حال من الكاف هو ماقاله الزجاج .وأن ابن مالك رد عليه بأن الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتأتي غالبا إلا في أبنية المبالغة كعلامة. وكافة بخلاف ذلك. فإن حمل على (راوية) فهو حمل على شاذ. وأن ابن هشام لم يتعقب ابن مالك في ذلك.

وقد رد الأزهري على مااحتج به ابن هشام بأن تقديم المحصور بالاّ ليس ممتنعا عند الجميع فالموضح نفسه ذكر في باب الفاعل أن البصريين والكسائي والفراء وابن الأنباري أجازوا تقديم المفعول به المحصور بإلا. وأنه لا فرق بين المفعول به والحال. لأن الاقتران بإلا يدل على المحصور. أما تعدية أرسل باللام فهو كثير فصيح واقع في القرآن كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾. النساء، من الآية ٧٩.

(٢) الأعراف، من الآية ٥٦.

(٣) مريم، من الآية ٢٨.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) الأنبياء، من الآية ٧٣؛ والنور، من الآية ٣٧.

(٦) ابن هشام: رسالة ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ بكتاب الأشباه والنظائر ٣: ١١٣—١١٤.

٣ــ أهلــون

ممّا جمع بالواو والنون غير مستوف لشروط ذلك (أهلون). فقال ابن عصفور: ليس الأهلون خارجا عن القياس، لأن الأهل صفة بدليل قولهم: الحمد لله أهل الحمد. وقال ابن مالك: الذي سهّل قولهم: (أهلون) أنهم يقولون: فلان أهل لكذا فيصفون به.

وقد عقب ابن هشام على كلامها بأن فيه نظرا، لأن البحث في الأهل بمعنى ذي القرابة ونحوه، لا الأهل بمعنى المستحق للشيء، قال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وأَهْلُونا﴾[1] ﴿مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمُون أَهْلِيكُم﴾[2] ﴿بَل ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقلِبَ الرَّسُولُ والْمُؤْمِنُونَ إلى أَهْلِيهُم أبداً﴾[3]...[4].

٤ــ ﴿إنَّا كُلاً فيها﴾[5]

أعرب ابن مالك ﴿كلاّ﴾ في هذه القراءة حالا. فعلّق ابن هشام على ذلك بأن فيه ضعفين:

أحدهما: تنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى، وهو نادر كقول بعضهم: (مررت بهم كلا) أي جميعا.

الثاني: تقديم الحال على عاملها الظرفي.

ورأى أن الصواب إعرابها بدلا، وقال: إن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيدا للإحاطة، نحو: (قمتم ثلاثتكم) وإن بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير رابط[6].

وقد سبق[7] في دراستي لرسالة ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ إشارة إلى مناقشة مفصلة — لابن هشام في هذه الرسالة — لتقدم الحال على عاملها ذكر فيها أن هناك من يجيزه إذا كان العامل ظرفا وقد توسط الحال بين المبتدأ والخبر.

٥ــ الإضافة اللفظية لا تفيد التخصيص

قال ابن هشام: إنه جاء في كتاب «التحفة» لابن مالك ردّ على ابن الحاجب في ذهابه إلى أن إضافة مثل: (ضارب زيد) لا تفيد إلا تخفيفا، وقال: بل تفيد أيضا التخصيص، لأن ضارب زيد) أخص من (ضارب).

وقد عقب ابن هشام على كلام ابن مالك بأنه سهو، لأن (ضارب زيد) أصله: (ضارب زيدا) بالنصب، وليس أصله: (ضاربا) فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة[8].

---

(١) الفتح، من الآية ١١.

(٢) المائدة من الآية ٨٩.

(٣) الفتح، من الآية ١٢.

(٤) انظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، الورقة ١١.

(٥) ﴿قال الذين استكبروا إنا كل فيها إن الله قد حكم بين العباد﴾غافر، الآية ٤٨.

(٦) انظر: المغني: ٢:٥١٠.

(٧) انظر: ص ٢١٠—٢١١

(٨) انظر: المغني ٢:٥١١.

٦ــ جواب (لمّا)

ذهب ابن مالك وجماعة من النحويين إلى أن جواب (لمّا) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾[1] هو ﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾

ورد ابن هشام ذلك قائلا: إن الجواب جملة فعلية محذوفة، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، ويؤيد هذا عنده أن جواب (لمّا) لا يقترن بالفاء»[2]

٧ــ هل يشار إلى المصدر دون نعته بالمشار إليه؟

ذكر ابن هشام أن حذف حرف النداء مع اسمي الجنس والإشارة شاذ، ولهذا لحّن بعضهم المتنبي في قوله[3]:

هـذي بـرزتِ لنـا فهجتِ رسيسا ثـم انثنيتِ ومـا شفيتِ نَسِيسَا

فأجيب من لحّن بأن (هذي) ليست منادى، ولكنها مفعول مطلق. فرد ابن مالك بأنه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتا بالمصدر المشار إليه نحو: (ضربته ذلك الضرب).

وقد عقب ابن هشام على ما قاله ابن مالك بأنه وردت الإشارة إلى المصدر دون النعت المذكور وذلك في قول الشاعر[4].

يا عمـرو إنـك قـد مللتَ صحـابتي **وصحَابَتِيك** إخـال ذاكَ قليـلُ[5]

---

(١) لقمان، من الآية ٣٢.

(٢) انظر: المغني ٢:٥٨٣.

(٣) انظر: ديوانه طبعة السقا ١:١٢٩، ١:٣٥٧، والمقاصد النحوية ٤:٢٣٣، وحاشية يس على شرح التصريح ١:٣٢٧.

(٤) قائلة غير معلوم، انظر: معجم الشواهد ١:٢٩٨.

(٥) انظر: المغني ٢: ٦٤١ــ٦٤٢. وقد جاء في حاشية الشمني على المغني ٢:٢٦٤ــ تعليقا على هذا البيت ما يأتي: «... ومعنى البيت ــ على ما قاله المصنف ــ: إنك قد مللت صحابتي وصحابتيك إخالها قليلة فلا تَمل. وفي «الشرح» (للدماميني): الذي يظهر لي أن (ذاك) إشارة إلى الملل المفهوم من قوله: (مللت)، أو إلى الأمر الذي تضمنه هذا البيت. والمعنى: أنك قد مللت صحبتك إياي، وصحبتي إياك ــ فما إخاله وأظنه ــ وهذا الأمر قليل في الأصحاب. فقوله: (ذاك) مبتدأ أخبر عنه بـ (قليل)، وقوله: (إخال) جملة ألغي فعلها، وأتى بها بعد الجملة السابقة لبيان أن الإخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لا عن اليقين، كما تقول: زيد قائم أظن. وحينئذ فليست الإشارة بـ (ذاك) إلى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد بهذا البيت على ابن مالك فتأمله.

«وأقول: وجهه أن ذاك إشارة الى المصدر الذي هو (صحابتيك) فلم ينعت اسم الإشارة بالمشار إليه، بل أخبر عنه بقليل: إمّا على أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة حذفت ضرورة كما قال سيبويه في:

إني وجدت ملاك الشيمة الأدب

وفي

وما إخال لدنيا منك تنويل

: إن الأصل: لملاك، للدينا، وإمّا على أن تكون من إلغاء المتوسط، لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتض للإلغاء أيضا...»

٨ــ (إذا) لا تقع مفعولا به

ذهب ابن مالك إلى أن (إذا) وقعت مفعولا به في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: «إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت عليّ غضبى[١]».

فقال ابن هشام: إن الجمهور يرى أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية، وأن (إذا) في الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول أعلم، وتقديره: شأنك ونحوه[٢].

٩ــ (الرؤيا) قد تقع مصدرا لرأي البصرية

قال ابن هشام: إن رأي الحلمية مصدرها الرؤيا نحو ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾[٣]، وإنه لا تختص (الرؤيا) بمصدر الحلمية بل تقع أيضا مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾[٤]. فإن ابن عباس قال: إنها رؤيا عين[٥].

١٠ــ مجيء الواو للتقسيم

ذهب بعض النحويين ومنهم ابن مالك في كتابه «التحفة» إلى أن (الواو) تأتي بمعنى (أو) في التقسيم كقولنا: الكلمة. اسم وفعل وحرف، وقول الشاعر[٦]:

ونَنْصُرُ مولانا، ونعلم أنه ... كما النّاسِ مجرومٌ عليه وجارم

وقد رد هنا ابن هشام بأن الصواب أنها في ذلك بمعناها الأصلي، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت (أو) هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو[٧].

---

(١) الحديث كما جاء في «صحيح البخاري» ٧ــ٣٦: «عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت علي غضبي، قالت: فقلت: من أين تعرف ذلك، فقال: أما إذا كنت عني راضية فإنك تقولين: لا ورب محمد، وإذا كنت غضبي قلت: لا ورب إبراهيم، قالت: قلت: أجل والله يارسول الله ماأهجر إلا اسمك».

(٢) انظر: المغني ١: ٩٤ــ٩٥.

(٣) يوسف، من الآية ١٠٠.

(٤) الإسراء، من الآية ٦٠. وفي البحر المحيط ٦: ٦٦- «وقال صاحب التحرير: سألت أبا العباس القرطبي عن هذه الآية فقال: ذهب المفسرون فيها إلى أمر غير ملائم في سياق أول الآية، والصحيح: أنها رؤيا عين يقظة..»

وفي «لسان العرب» ــ مادة رأي ــ: قال ابن بَرّي: وقد جاء الرؤيا في اليقظة، قال الراعي:

فكبّر للرؤيا وهش فؤاده ... وبشر نفسا كان قبل يلومها

وعليه فسر قوله تعالى: «وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ» قال وعليه قول أبي الطيب:

ورؤياك أحلى في العيون من الغمض...»

(٥) انظر: أوضح المسالك ١: ٣٠٩ــ٣١١.

(٦) هو عمر بن براقة الهمداني، انظر: شرح شواهد المغني ١: ٥٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٥٧، وشرح التصريح ٢/٢١. وفيه أنه لعمر بن براقة النِّهمي بالنون المكسورة.

(٧) انظر: المغني ٢: ٣٥٨.

وقد سبقت أمثلة أخرى من مخالفات ابن هشام لابن مالك في دراستي عن كتاب «أوضح المسالك»[1] و«شرح بانت سعاد»[2] و«تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»[3]. كما أنني أشرت في رسالتي: «ابن هشام في كتابه المغني»[4] إلى نماذج غير هذه من نقد ابن هشام لابن مالك.

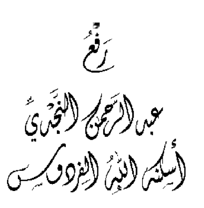
---

(١) انظر ص ٤٩، ٥٢

(٢) انظر ص ١٥٠

(٣) انظر: ص ٢٢٢

(٤) انظر ص ١٧٨



أبو حيان[1]

عرف ابن هشام بشدة مخالفته لأبي حيان، وأنه قلّما يذكره، إلا معترضا عليه. هذه حقيقة نصت عليها كتب التراجم[2]. وأكدها تتبع ما ورد في آثار صاحبنا عن شيخه. من ذلك:

١ ــ حذف الكون الخاص جوازا لدليل

أجاز بعض المفسرين في قوله تعالى ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[3] أن يكون الجار والمجرور متعلقين بـ(عالم) مقدر. فاعترض على ذلك أبو حيان بأن (في) لا تدل على (عالم) ونحوه من الأكوان الخاصة. وكذلك اعترض على قولهم في ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[4]: إن التقدير: مستقبلات لعدتهن، توهما منه أن الكون الخاص لا يحذف، وذهب إلى أن الصواب أن اللام للتوقيت، وأن الأصل لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف.

وقد رد عليه ابن هشام، بأن الكون الخاص يحذف جوازا إذا دل عليه بدليل. وأن اشتراط الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه. ومن جهة الآية الأولى فليس الدليل حرف الجر، وإنما الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم وهو ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾. وقال له: إذا كنت تجيز الحذف لدليل معنوي وهو دلالة السياق وحدها فكيف تمنعه مع وجود ما يسد مسده من دليل لفظي هو الجار والمجرور[5]؟

٢ ــ حسب

قال ابن مالك:

قَبْلُ، كَغَيْرٌ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ ... وَدُونُ، والْجهاتُ، أيضا، وَعَلُ
وأَعرَبُوا نَصْباً، إذا مَا نُكِّرَا ... قَبْلاً وما مِنْ بعده قد ذُكِرا

فذكر في البيت الأخير أن النحاة أعربوا (قبل) والأسماء التي بعده في البيت الأولى بالنصب مع التنكير، وذلك عند قطعها عن الإضافة لفظا ومعنى، وجعل هذا عاما في جميع هذه الأسماء ولكنه في الحقيقة لا ينطبق على (حسب)، لأنها عند قطعها عن الإضافة تكون مبنية على الضم لا منصوبة. فعلق على ذلك أبو حيان قائلا: ولا وجه لنصبها، لأنها غير ظرف، إلا أنّه نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة.

---

(١) توفي سنة ٧٤٥هـ. انظر: البغية ١:٢٨٣.

(٢) انظر: الدرر الكامنة ٢:٣٠٨، وبغية الوعاة ٢: ٢٦٩، وشذرات الذهب ٦:٢٩٢.

(٣) الأنعام، من الآية ٣.

(٤) الطلاق، من الآية ١.

(٥) انظر: المغني ٢: ٤٣٥ــ٤٣٦، ٤٤٨، ٤٤٩، وحاشية الدسوقي ٢: ٨٩، ١٠٠.

وقد عقب ابن هشام على تعليق أبي حيان بأنه إن أراد بكونها نكرة: قطعها عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذ منصوبة شائع، وأنها كانت مع الإضافة معرفة، وكلاهما غير صحيح لأنها عند قطعها عن الإضافة لا يجوز إعرابها بل يجب بناؤها على الضم، ولأنها نكرة مضافة، وغير مضافة. وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذ، وأيضا فلا وجه لتوقفه في تجويز انتصابها على الحال حينئذ، فإنه مشهور، حتى أنه مذكور في كتاب «الصحاح»، قال: تقول: (هذا رجل حسبك من رجل)، وتقول في المعرفة: (هذا عبدالله حسبك من رجل). فتنصب حسبك على الحال. ولا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك، لأن مراده التنكير الذي ذكره في قبل وبعد، وهو أن تقطع عن الإضافة لفظا وتقديرا وتنصب على الظرفية فتقول رأيت زيدا حسبا، وهذا لم يسمع[1].

٣ــ عبارة فيها عجمة ونقص

قال أبو حيان: «واسم الفاعل إن كان فيه الألف واللام عمل ماضيا ومستقبلا وحالا نحو: (جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا) وإن لم يكونا فيه لم يعمل ماضيا، لا تقول: (جاءني ضارب زيدا أمس) بل تجب إضافته، فتقول: **(ضارب زيد)** ...»[2].

وقد رد عليه ابن هشام قائلا: «قوله إن كان فيه (أل)[3] عبارة فيها عجمة ونقص. أما العجمة فجعله (أل) في اسم الفاعل، وكان الجيد أن يقال: بـ(أل)، أو إن كان مقرونا بـ(أل). وأما النقص فحقه أن يقيد (أل) بأن تكون موصولة، لأنها متى قدّرت للتعريف اقتضى القياس ألا تعمل شيئا. نص على ذلك أصحاب الأخفش سعيد، وهو الحق لمن تأمل. (و) قوله: لم يعمل، كان الأولى أن يقول: لم ينصب، لأنه يعمل في الفاعل ظاهرا أو مضمرا على الصحيح. والعذر له أن كلامه في عمل النصب ولهذا قال: لا تقول: جاءني ضارب زيدا أمس، بل تجب إضافته»[4].

٤ــ عطف الإنشاء على الخبر

ذهب أبو حيان إلى جوازه قائلا: إن سيبويه أجاز: (جاءني زيد ومن عمرو العاقلان) على أن يكون

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢ : ٢١٩ وحاشية حفيد ابن هشام، الورقة ٥٧ ب. والتصريح على شرح التوضيح ٢ : ٥٣. ٥٤. وقد عقب صاحب التصريح على ذلك بقوله: «وما ذكره الموضح من أن مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب أن يحمل عموم قوله:

.. وما من بعده قد ذكر

على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعل الآتية».

(٢) اللمحة البدرية ٥.

(٣) الذي في المصدر السابق، وفي شرح اللمحة البدرية ٩٣ هو: (الألف واللام).

(٤) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٩٦ ب.

(العاقلان) خبرا لمبتدأ محذوف، ويؤيده قوله[1]:

وإنّ شِفَائي عــبرةٌ مهراقــةٌ وهــل عند رسم دارس مــن معوَّل؟

وقوله[2]:

تناغي غزالا عند باب ابــن عامــر وَكَحِّلْ أماقيك الحسانَ بإثمــد

وقد رد ابن هشام على أبي حيان بأن ما نسبه لسيبويه — نقلا عن الصَّفّار — غلط فيه. وأن ما قاله سيبويه هو: واعلم أنه لا يجوز: (من عبدالله وهذا زيد الرجلين الصالحين) رفعت أو نصبت — أي على القطع - لأنك لا تثني بالوصف إلا على من أثبته بالإخبار عنه والعلم به، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة. فظن الصَّفّار أن اعتراض سيبويه على المثال من جهة النعت يجوّز العطف، فتصرف أبو حيان في كلام الصَّفّار أن اعتراض سيبويه على المثال من جهة النعت يجوّز العطف، فتصرف أبو حيان في كلام الصَّفّار فوهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصَّفّار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما، لأنه الذي اقتضاه المقام.

وأما قول الشاعر:

وإنّ شفائي عبرة مهراقة وهل ... .

---

(١) هو امرؤ القيس، انظر: ديوانه ٩، تحقيق أبي الفضل والرواية به:

وإن شفائـي عَبـرة إن سفحتُـها وهـل عنـد رسـم دارس مـن معوَّل

وسيبويه ١: ٢٨٤ والرواية به:

وإن شفــاء عيـرةٌ مـهراقــةٌ فهــل عنـد رســم دارس من معول

وبتعليقات السيرافي عليه:

ويروي: شفائي وهو أحسن، لأنه معرفة أي لأنه يلزم على رواية (شفاء) أن يكون الاسم نكرة غير مقربة من المعرفة والخبر نكرة مقربة من المعرفة والوجه في مثل هذه الحالة أن يكون الأول هو الخبر والثاني هو المبتدأ. وانظر أيضا «شرح القصائد العشر» للتبريزي والرواية به:

وإن شـفائــي عبــرة مـهراقـة فهـل عنـد رســم دارسٍ من معــول

وذكر البغدادي في الخزانة ٤: ٦١ رواية سيبويه:

وإن شـفـاء عبــرة مـهــراقـة

ثم علق على ذلك بقوله: والرواية المشهورة في البيت: وإن شفائي، بالإضافة الى ياء المتكلم وهذا هو المشهور المعروف. والبيت من أول معلقة امرىء القيس ولم يذكر شرّاحها تلك الرواية — أي وإن شفاء — إلا أن الخطيب التبريزي قال روي سيبويه هذا البيت: وإن شفاء عبرة، واحتج فيه بأن النكرة يخبر عنها بالنكرة ...».

وقد جاءت رواية البيت في شرح شواهد المغني ٢:٨٧٢ كرواية ابن هشام له.

(٢) انظر ما جاء حول هذا البيت في ص ٤٥٦.

فإن (هل) فيه نافية، مثلها في قوله تعالى: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾[1].

وأما قول الآخر:

تناغي غزالا عند باب ابن عامر   وكحل مآقيك ... ...

فيتوقف على النظر فيه، وقد يكون معطوفا على أمر مقدر يدل عليه المعنى، أي فافعل كذا وكحل، كما قيل في قوله تعالى: ﴿قَالَ: أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ، لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[2]: إن التقدير فاحذرني واهجرني مليا، وذلك لدلالة ﴿لأَرْجُمَنَّكَ﴾ على التهديد[3].

٥— (ما) نكرة موصوفة

قال أبو حيان: لم يثبت مجيء (ما) نكرة موصوفة، وأنه لا دليل في (سررت بما معجب لك) لاحتمال الزيادة. ولو ثبت نحو: (سرني ما معجب لك) لثبت ذلك.

وقد رد ابن هشام بأن (ما) لا تزاد بعد الباء إلا إذا كانت بمعنى السببية نحو ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ

---

(١) الأنعام، من الآية ٤٧. وهي بدون فاء قبل (هل). وقد جاءت بهذه الفاء في طبعة القاهرة ودمشق المحققتين وفي طبعة المغني مع حاشيتي الدسوقي والأمير، وفي بعض مخطوطاته، وخرّجت في طبعة دمشق على أنها من سورة الأحقاف، من الآية ٣٥. والتي بالأحقاف هي: ﴿فهل يهلك إلا القوم الفاسقون﴾ وقد أشار الشمني في حاشيته على المغني ٢: ١٨٠— إلى اختلاف النسخ المخطوطة في ذلك. وبين الصواب في الآية كما أثبته هنا.

(٢) مريم، الآية ٤٦.

(٣) انظر: المغني ٢: ٤٨٢/٤٨٥، وحاشية المنصف على المغني للشمني ٢: ١٧٥/١٨١. وقد أشار ابن هشام في شرح بانت سعاد ص ٩ إلى أن الصحيح أنه لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا الخبر على الإنشاء، وأما من أجاز فقد استدل بقول الشاعر:

تناغي غزالا .... وكحل ....

وقول الآخر:

ولا دليل في هذا، لأن الاستفهام مراد به الإنكار فهو مثله في ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحسان﴾— الرحمن، الآية ٦٠— فهو خبر لا إنشاء. وأما الأول فلا نسلمه إلا بعد الوقوف على ماقبله من الأبيات.

والبيت الأول هو لحسان بن ثابت. روى في ديوانه، تحقيق وليد عرفات ١: ٢٥/٢٦— مع شيء من الاختلاف في صدره، وهو من قصيدته التي يجيب بها قيس بن الخطيم على قصيدته التي يقول فيها:

تروح من الحسناء أم أنت مغتدى   وكيف انطلاق عاشق لم يزّود

وقد جاء في قصيدة حسان:

فلا تعجلن يا قيس واربع فإنما   قصارك أن تلقي بكل مهند
حسام وأرماح بأيد أعزة   متى ترهم يا ابن الخطيم تبلد
ليوث لدى الأشبال تحمي عرينها   مداعيس بالخطّيّ في كل مشهد
فقد ذاقت الأوس القتال وطرّدت   وأنت لدى الكُنَّات، كلّ مطرد
تناغي لدى الأبواب حورا نواعما   وكحل مآقيك الحسان بإثمد

وبهذه الرواية جاء في حاشية شرح بانت سعاد ١: ١٦٤/١٦٥ فهل يمكن أن تكون الجملة الإنشائية في البيت الأخير معطوفة على قوله: (فلا تعجلن) حتى يستقيم لابن هشام توقفه في الاستشهاد ببيت حسان على جواز عطف الإنشاء على الخبر؟

مِيثَاقَهُمْ﴾[1] ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[2] وهي في المثال للإلصاق[3].

وفي حرف (الميم) أثبت المصنف من أقسام (ما) النكرة الموصوفة، ومثل لها بالمثال المذكور أولا، كما استشهد لها بقول الشاعر[4]:

لما نافعٍ يسعى اللبيب، فلا تكن لشيء بعيدٍ نفعه الدهر ساعيًا[5]

٦ــ واو عاطفة لا واو قسم

في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ والشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا، ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أشدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عتيًّا، ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا، وَإِنْ مِنْكُمْ إلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيًا﴾[6]. قال ابن عطية في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إلاَّ وَارِدُهَا﴾: هو قسم، والواو تقتضيه.

فاعترض عليه أبو حيان بأنه يلزم من جعل الواو حرف قسم وجر، حذف المجرور وبقاء الجار، وحذف القسم مع كون الجواب منفيا وهو غير جائز.

وقد علق ابن هشام على ذلك بأنه تَوَهُّمٌ من أبي حيان لا يجوز على صغار الطلبة، لأن مراد ابن عطية هو: أنه جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لأنها عطفته على جواب قسم، والمعطوف على الجواب جواب[7].

٧ــ ﴿إنِّي لَيَحْزُنُني أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾[8]

يذهب أكثر النحاة إلى أن لام الابتداء تخلص المضارع للحال، وقد اعترض ابن مالك على ذلك، وكان مما استشهد به قوله تعالى: ﴿إني لَيَحْزُنُني أَنْ تَذْهَبُوا بَهَ﴾ لأن الذهاب كان مستقبلا، فلو كان الحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله، مع أنه أثره المترتب عليه.

وقال ابن هشام: إن التقدير: قصد أن تذهبوا، والقصد حال. وردّ تقدير أبي حيان: قصدكم أن تذهبوا، لأنه يقتضي حذف الفاعل في غير مواطن حذفه، إذ أن «أن تذهبوا» ــ على هذا التقدير ــ يكون منصوبا[9].

---

(١) المائدة، من الآية ١٣.
(٢) آل عمران، من الآية ١٥٩.
(٣) انظر: المغني ٢: ٥٦٧.
(٤) قائله غير معلوم. انظر: شرح شواهد مغني اللبيب ٢: ٧٠٧؛ ومعجم شواهد العربية ١: ٤٢٥.
(٥) انظر: المغني ١: ٢٩٧.
(٦) مريم، الآية ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١.
(٧) انظر: المغني ٢: ٤٠٤.
(٨) يوسف، من الآية ١٣
(٩) انظر: المغني ١: ٢٢٨.

٨ـــ ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[١]

ذهب الزجاج إلى أن (كُلَّ) في هذه الآية ظرف. وردّه أبو علي الفارسي بأن «كُلَّ مَرْصدٍ» مختص، وظرف المكان يشترط فيه أن يكون مبهما. وأجاب أبو حيان بأن هذا من جملة الظرف الملاقي لعامله المستثنى من اشتراط الإبهام، وذلك لأن «اقعدوا» ليس على حقيقته، بل معناه: ارصدوهم كل مرصد، وكما يصح، (ارصدوهم كل مرصد) يصح (قعدت كل مرصد) ويجوز: (قعد مجلس زيد) كما يجوز: (قعد مقعده).

وقد اعترض ابن هشام على أبي حيان بأن ما ذهب إليه مخالف لكلام النحويين، إذ أنهم اشترطوا توافق الظرف وعامله معنى ولفظا، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر. والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرف على خلاف القياس، لكونه مختصا. فينبغي ألا يتجاوز به محل السماع. وأما نحو: (قعدت جلوسا) فلا دافع له من القياس[٢].

٩ـــ اجتماع مراعاة لفظ (كِلاَ) ومعناها

استشهد له ابن هشام بقول الشاعر[٣]:

كلاهمـــا حين جـدّ السير بينهمـا   قـد أقلعـا، وكلا أنفيهمـا رابـي

واستشهد أبو حيان بقول الأسود بن يَعْفُر:[٤]

إن المنية والحتـــوف كلاهمـــا   يوفـــى المنية يرقبـان سوادي

وقد عقب ابن هشام على شاهد أبي حيان بأنه ليس بمتعين، لجواز كون (يرقبان) خبرا عن المنية والحتوف، ويكون ما بينهما إما خبرا أول، أو اعتراضا، ثم الصواب في إنشاده: (كلاهما يوفى المحارم) إذ لا يقال: إن المنية توفي نفسها[٥]

١٠ـــ الوصف بالمصدر

في قولهم: (فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار) لم يجز الفارسي أن يكون (فضلا) صفة لـ(درهما) وقد علل أبو حيان ذلك بأنه لا يوصف بالمصدر إلا إن أريدت المبالغة لكثرة ذلك الحدث من صاحبه. وهذا

---

(١) التوبة، من الآية ٥.

(٢) انظر: المغني ٢:٥٧٦،وحاشية الدسوقي على المغني ٢:٢١١.

(٣) هو الفرزدق، انظر: ديوانه ٣٣ والخصائص ٢: ٤٢١، ٣: ٣١٤ والمقاصد النحوية ١:١٥٧، وشرح التصريح ٢:٤٣ وشرح شواهد المغني ٢:٥٥٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤:٢٦٠.

(٤) انظر: المفضليات ٢١٦، والرواية به وشرح شواهد المغني: ١:٥٥٣.

إن المنيـة والحتـوف كلاهمـا   يوفـي المحـارمَ يَرْقُبَـان سَـوَادِي

(٥) انظر: المغني ١:٢٠٤. وقد جاءت رواية البيت في المفضليات ٢١٦ كما صوّبه ابن هشام.

ليس بمراد هنا. قال: وأمّا القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق، أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين.

وقد علق على ذلك ابن هشام قائلا: قلت: هذا كلام عجيب فإن القائل بالتأويل الكوفيون، ويؤولون عدلا بعادل، ورضى بمرضي، وهكذا يقولون في نظائرها. والقائل بالتقدير البصريون، يقولون: التقدير: ذو عدل، وذو رضى. وإذا كان كذلك فمن المحققون؟ ثم اختلف النقل عن الفريقين، والمشهور أن الخلاف مطلق، لكن قول ابن عصفور هو الذي في ذهن أبي حيان، ولكنه نسي فتوهم أن ابن عصفور قال: إنه لا تأويل مطلقا، فمن هنا — والله أعلم — دخل عليه الوهم...»[1].

وقد سبقت أمثلة من مخالفات ابن هشام لأبي حيان — غير ما ذكرته هنا — وذلك في دراستي عن كتاب «شرح اللمحة البدرية»[2]. كما أنني في رسالتي: «ابن هشام في كتابه المغني»[3] أوردت نماذج أخرى من هذه المخالفات.

موقف ابن هشام من أبي حيان

لابن هشام موقف من أبي حيان يختلف عن موقفه من النحاة جميعا. وهذا الموقف تبرز فيه الحقائق الآتية:

١ — أن ابن هشام عاصر أبا حيان، وكان أولهما في سن الشباب وطلب العلم والثاني إمام مشهور عرف بكثرة تلاميذه، وإقبال طلاب العلم الأذكياء على دروسه. ومع ذلك فإن ابن هشام لم يأخذ عن أبي حيان كما أخذ عنه معاصروه من شداة العلم. ولم تتجاوز صلته العلمية به سماعه ديوان شعر عليه. وقد أكدت هذه الحقيقة كتب التراجم فقالت في ترجمة ابن هشام: «... وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه»[4].

٢ — أن ابن هشام اشتد في مخالفته لأبي حيان ونقده، وفيما تقدم من النماذج دليل واضح على ذلك، ويؤكد هذه الحقيقة اختيار ابن هشام من إنتاج أبي حيان الوافر كتيّبين صغيرين هما: «اللمحة البدرية» و«الشذا في مسألة كذا» وتناولها بالشرح والتعليق تناولا حرص فيه على إظهار ما بهما من نقص وقصور وتتبع أبي حيان في كثير من آرائه[5].

---

(١) ابن هشام: رسالة فلان لايملك درهما فضلا عن دينار ... بكتاب «الأشباه والنظائر» ٣: ١٩٠.

(٢) انظر ص ٢٧٩

(٣) انظر: ابن هشام في كتابه المغني ١٨٣—١٨٦.

(٤) ابن حجر. الدرر الكامنة ٢: ٣٠٨، السيوطي: بغية الوعاة ٩٤٨٢ ابن العماد: شذرات الذهب ٦: ١٩١. وانظر GAL II 27 ودائرة المعارف الإسلامية ١: ٢٩٥.

(٥) انظر: ص ٣٩١، ٤٢٣.

٣ــ أن ذكر ابن هشام لأبي حيان في إنتاجه أقل بكثير من ذكره لأمثاله من ائمة النحو. فأبو حيان لم يرد اسمه في كتاب «المغني» إلا في نحو ستة وثلاثين موضعا[١]، على حين أن الزمخشري، وابن مالك قد ذكر كل منهما به في نحو مائة وستين موضعا[٢]. وفي كتاب «شرح بانت سعاد» ذكر جل أئمة النحو: متقدمين ومتأخرين إلا أبا حيان فإنه لم يرد اسمه في هذا الكتاب على الإطلاق[٣].

تفسير هذا الموقف

وقد حاول بعض الباحثين تفسير موقف ابن هشام من أبي حيان بما يأتي:

١ ــ عزاه بعضهم إلى المنافسة التي تنشأ عادة بين عالمين كبيرين سبق أحدهما إلى الشهرة، وجاء الآخر فأراد أن يثبت شخصيته، ويظهر تفوقه. وفي ذلك يقول الشوكاني[٤] «... ولعل ذلك ــ والله أعلم ــ لكون أبي حيان كان منفردا بهذا الفن (أي النحو) في ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده بعد صاحب الترجمة ــ يعني ابن هشام ــ وكثيرا ما ينافس الرجل من قبله في رتبته التي صار إليها، إظهارا لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمن كان قبله، أو التمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه. وإلا فأبو حيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله، ولا مثل صاحب الترجمة. وهكذا نافس أبو حيان الزمخشري فأكثر من الاعتراض عليه في النحو، لكون الزمخشري ممن تفرد بهذا الشأن، وإن لم يكن عصره متصلا بعصره.

وهذه دقيقة ينبغي لمن أراد إخلاص العمل أن يتنبه لها. فإنها كثيرة الوقوع، بعيدة الإخلاص».

ولكن هذا التفسير لا يعجب بعض العلماء فيعلق عليه بقوله: «ويظهر أن في هذا التوجيه من الإمام الشوكاني ــ رحمه الله ــ شيئا من التحامل على أبي حيان، وابن هشام اللذين رزقهما الله ــ سبحانه ــ حسن الجاه، ورفعة المنزلة، ووقع لكليهما من الحظوة ما يعز نظيره لغيرهما. وما ذلك ــ والله أعلم ــ إلا من طيب السريرة، وخلوص النية.

وإنما مرد ذلك ــ فيما أعتقد وما يجب أن يعتقد ــ إنما هو الإخلاص لهاته اللغة العربية السامية، والغيرة على صيانتها.

نعم يختلف الرد على المنتقد عليه ــ لطفا وعنفا ــ بحسب مزاج صاحبه حدة ولينا. وكل ميسر لما خلق له...»[٥].

---

(١) انظر: المغني، طبعة دمشق، ٢: ٨٤٢.

(٢) انظر: ص ٥٧١، ٥٨٧.

(٣) انظر: شرح بانت سعاد، طبعة ليبزج، ٢١٠ــ٢١٧.

(٤) البدر الطالع ١: ٤٠٠ــ٤٠٢.

(٥) محمد شمام: مقدمة حاشية الشنوابي على شرح مقدمة الإعراب ص هـ.

٢ — وأرجع عبد اللطيف حمزة[١] هذا الموقف إلى الاختلاف بين الرجلين في القدرات والمنهج فقال: «... امتازت كتب ابن هشام بالوضوح أولا، وبالدقة ثانيا. ومن أجل هاتين الصفتين خالف ابن هشام أستاذه في كثير من آرائه، كما خالفه في طرق أدائه. فقد كان أبو حيان معقدا بعض التعقيد، بينما كان ابن هشام واضحا كل الوضوح. وكان أبو حيان قوي الحافظة، معتمدا على الرواية والنقل، بينما كان ابن هشام أقدر منه على الاستنباط، وأبرع في القياس، وأكثر منه ميلا إلى المناقشة...»

وإذا أمكن أن يقال هذان التوجيهان في التعليل لشدة مخالفة ابن هشام لأبي حيان وانحرافه عنه، وفي التعليل أيضا لعدم اهتمامه بذكره في آثاره بالقدر الذي ذكر به أمثاله من أئمة النحو، فإن عزوف صاحبنا عن دروس أبي حيان يبقى في حاجة إلى تفسير مقبول، لأنه كان في مستهل حياته العلمية، ولم تتقد فيه بعد جذوة الطموح والمنافسة، كما أنه لم تنضج مواهبه، أو يتضح منهجه.

وربما كان من حق البحث لتقديم تفسير أكثر شمولا أن يضاف إلى ما سبق أمران:

أحدهما: أن أبا حيان عرف بحدة المزاج، وقصته مع ابن تيمية مشهورة، فقد كان يعظّمه ويمدحه بشعره، ثم أنقلب عليه، يسبّه، ويرميه بكل سوء وصار من أكثر الناس ذمّا له لاختلافه معه في مسألة يسيرة تناول فيها ابن تيمية سيبويه بشيء من النقد[٢].

وحدة مزاج أبي حيان هذه منعت بعض الناس من التلمذة عليه وكانوا راغبين فيها. فقد جاء في ترجمة الحافظ العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ أنه كان متشوقا للأخذ عن أبي حيان فبلغه عنه من طبائع أصحاب المزاج الحاد ما لم يرضه فغيّر عزمه[٣].

الثاني. أن أبا حيان كان يفضل نحاة بلاده الأندلس على غيرهم من نحاة الأقطار الأخرى ففي مقدمة — البحر المحيط —: «ولم ألق في هذا الفن — أي النحو — من يقارب أهل قطرنا الأندلسي فضلا عن المماثلة ولا من يناضلهم فيداني في المناضلة»[٤]. وربما كان هذا يعكس من التعصب الإقليمي والاعتداد بالنفس ما يقابل عند بعض الناس بمثله. ولعل منه ما قاله ابن هشام عن شيخه عبد اللطيف ابن المرحل: إن الانتفاع في زمانه كان بابن المرحل والاسم لأبي حيان[٥].

وبعد فهذه محاولة لتفسير موقف ابن هشام من أبي حيان قصدت بها الكشف عن عوامل لظاهرة بارزة في حياة صاحبنا وإنتاجه العلمي. ولعلّي سدّدت أو قاربت.

---

(١) الحركة الفكرية في مصر ٢٢٩.

(٢) ابن ناصر الدين الدمشقي: الرد الوافر ٦٣-٦٧، السيوطي: بغية الوعاة: ١: ٢٢؛ وابن العماد: شذرات الذهب ٦: ١٤٦ خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي ص ٥٨.

(٣) تقي الدين محمد بن فهد المكي: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ ٢٢١—٢٢٢، محمد الصباغ: مقدمة الباعث على الخلاص للحافظ العراقي ٩٢، من مجلة أضواء الشريعة.

(٤) أبو حيان: البحر المحيط ١: ٣.

(٥) انظر: ابن هشام في كتابه المغني لعلي فودة ص ١٠.

الفصل الثالث

اجتهادات ابن هشام

1 آراؤه
2 اختياراته

آراؤه

لابن هشام آراء كثيرة وردت في سياق يدل على أنه انفرد بها. والقطع بأن مثل هذه الآراء لم يسبق إليها ابن هشام أمر يحتاج إلى مراجعة متأنية في كتب النحو التي ألفت قبله، وفي الكتب المصنفة حول آثار ابن هشام التي وردت بها هذه الآراء وعنيت بذكر مصادره. والشق الأول من المراجعة فيه صعوبة لا تتحملها متطلبات هذا البحث. أما الشق الثاني فقد حاولت القيام به ما استطعت. ومن هذا النوع من الآراء ما يأتي:

١ــ هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

ذكر ابن هشام اختلاف النحويين في تقدير متعلق شبه الجملة في الخبر، والحال، والصفة، وأن الأكثرين ذهبوا إلى أنه الفعل، لأنه الأصل في العمل. وغيرهم قدر الوصف، لأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن تقليل المقدر أولى.

وقد علق على دعوي تقليل المقدر في الرأي الثاني بأنه ليس بشيء، لأن الحق أن الضمير لم يحذف بل نقل إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد...

وعقب على ذلك بقوله: «**والحق عندي** أنه لا يترجح تقديره اسما أو فعلا، بل بحسب المعنى كما سأبينه»...

ثم بين هذا الذي وعد به في موضع آخر فقال: «... وأما في البواقي نحو (زيد في الدار) فيقدر كونا مطلقا، وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: (الصوم اليوم) أو (في اليوم) و(الجزاء غدا) أو (في الغد). ويقدر كان أو استقر أو وصفها أن أريد المضي. هذا هو الصواب **وقد** أغفلوه[(١)].

٢ــ اشتراط الأولية لوجوب كسر همزة إن في مسألتي الحال وحيث

ذكر ابن هشام من مسائل وجوب كسر همزة (إنّ) ما يأتي:

«الرابعة أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وإنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لكارِهُونَ﴾[(٢)]، واحترزت بقيد الأولية من نحو (أقبل زيد وعندي أنه ظافر).

الخامسة: أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة ــ وهو إذ، وإذا، وحيث ــ نحو: (جلست حيث إن زيدا جالس)... واحترزت بقيد الأولية من نحو: (جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن).

---

(١) المغني ٢: ٤٤٧ــ٤٤٨.

(٢) الأنفال، من الآية ٥.

«ولم أر أحداً من النحويين اشترط الأولية في مسألتي الحال وحيث ولابد من ذلك»[1].

وقد جاءت في «المغني» مسألة اشتراط أولية (إنَّ) في جملة الحال لوجوب كسر الهمزة وذلك بعد الإشارة إلى ما قاله ابن عصفور في «شرح الجمل» من كسر همزة (إن) إذا وقعت بعد واو الحال. فإن ابن هشام علق على اشتراط الواو بأنه ليس لازما ثم أردف ذلك قائلا: «و**إنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية** بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[2]...»[3].

وفي «تخليص الشواهد» ذكر ابن هشام في باب (إنّ) البيت الآتي:

ما أعطياني ولا سألتُهما إلا وإني لحاجزي كرمي[4]

وكان مما علق به عليه قوله: «... والشاهد فيه كسر (إنّ) لوقوع جملتها حالا، ولا يقيد وجوب الكسر بدخول واو الحال خلافا لبعضهم بدليل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ الآية، فأمّا قراءة بعضهم[5] بالفتح فعلي تقدير حذف لام العلة، وزيادة اللام، أي: إلا لأنهم يأكلون الطعام[6]...

٣ــ هل تصدر الجملة الحالية بدليل استقبال؟

من شروط الجملة الواقعة حالا عند النحويين ألا تصدر بدليل استقبال.

وقد أورد ابن هشام هذا الشرط في كتابه «أوضح المسالك» فقال: «الثاني ــ أي من شروط الجملة الحالية ــ: أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال، وغلط من أعرب «سَيَهْدِين» من قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِين[7]﴾[8] حالا».

وأورده في «المغني» أيضا حيث ذكر من قيود الجملة الواقعة حالا انتفاء المانع، ثم قال: «والمانع أربعة أنواع: أحدها: ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستئناف. نحو: (زارني زيد سأكافئه) أو (لن أنسى له ذلك). فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن (السين) و(لن) مانعان، لأن الحالية لا تصدر بدليل استقبال. وأما قول بعضهم في ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾: إنّ ﴿سَيَهْدين﴾ حال كما

---

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب ٢٠٥.

(٢) الفرقان، من الآية ٢٠.

(٣) ابن هشام: المغني ٢: ٤٧١.

(٤) لكثير عزة، انظر: ديوانه ٢: ٦٦، وسيبويه ١: ٤٧٢، والمصون في الأدب ١٦٨، والمقاصد النحوية ٢: ٣٠٨.

(٥) انظر: البحر المحيط ٦: ٤٩٠.

(٦) ابن هشام: تخليص الشواهد، الورقة ١١٠ب، ١١١ب.

(٧) الصافات، من الآية ٩٩.

(٨) أوضح المسالك ٢: ١٠٣.

تقول: (سأذهب مَهْدِيا) فسهو...»[1].

ولكن ابن هشام في «رسالة اعتراض الشرط على الشرط» يقول: **وقد نص هو- أي ابن مالك-** على أن الجملة الواقعة حالا شرطها ألا تصدر بدليل استقبال، لما بينهما من التنافي ... والذي يتحرر لي أن الحال- كما ذكر النحاة- على ضربين: حال مقارنة، وحال منتظرة، وتسمى حالا مقدرة. فالأولى واضحة، والثانية: نحو ﴿ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[2] فإن الخلود ليس شيئا يقارن الدخول! وإنما هو استمرار في المستقبل، ويقدر النحويون ذلك: ادخلوها مقدرين الخلود، وكذلك ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمنين مُحَلِّقِين رُءُوسَكُمْ﴾[3] أي مقدّرين الحلق، فإنهم في حالة الدخول لا يكونون محلّقين ومقصّرين. إنما يقدّرون الحلق والتقصير. **فهذه الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال، لأنها مستقبلة**. بخلاف الحال الأولى... ويتضح على هذا بطلان تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال...»[4].

٤- الوصف بـ «إلا» وما بعدها يكون مخصّصا أو مؤكّدا

ذكر ابن هشام أن (إلاّ) بمعنى (غير) فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه. وأن مثال الجمع المنكر: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[5] فلا يجوز في (إلا) هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى لما يترتب على ذلك من إثبات التعدد بمقتضى مفهومه، ولا من جهة اللفظ، لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، ولذا لا يصح الاستثناء منه.

وأشار إلى رأي الشَّلَوْبين وابن الضائع في أن (إلاّ) في هذه الآية بمعنى (غير) التي يراد بها البدل والعوض. قائلين: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة. وهو: (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا) أي: رجل مكان زيد، أو عوضا من زيد[6].

ثم علق على ذلك ابن هشام قائلا: «وليس كما قالا: بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف. فهو في المثال مخصّص مثله في قولك: (جاء رجل موصوف بأنه غير زيد) وفي الآية مؤكّد مثله في قولك: (متعدد موصوف بأنه غير واحد). وهكذا الحكم أبدا: إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد. **ولم أر من أفصح عن هذا**[7].

---

(١) المغني ٢: ٤٣١-٤٣٢

(٢) الزمر، من الآية ٧٣.

(٣) الفتح، من الآية ٢٧.

(٤) رسالة اعتراض الشرط على الشرط، مخطوطة، الورقة ٢٢٧أ.

(٥) الأنبياء، من الآية ٢٢.

(٦) انظر: المغني ١: ٧٠-٧١.

(٧) ابن هشام: المغني ١: ٧١.

٥ــ جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط[١]

من شروط النحاة لوقوع الجملة صفة أن تكون خبرية، فإن جاء ما ظاهره غير ذلك كما في هذا البيت تأولوه على إضمار القول. فتقديره عندهم: جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هذا الكلام»[٢].

ولكن ابن هشام يذهب في بعض كتبه إلى أن هذه الجملة يمكن أن تكون استئنافية. فقد نقل عنه يس في حاشيته على «شرح التصريح» أنه ورد في كتابه: «التذكرة» تعليقا على تأويل النحويين لهذا البيت قوله: «**وما أدري ما الذي دلّ النحاة على أن هذا وصف. ويمكن أن يكون مستأنفا. وكأنّ قائلا قال: ماصفته؟ فقال: هل رأيت الذئب قط؟ أي هو مثله**»[٣].

٦ــ أخرج زيد وأزيد خرج؟

قال ابن هشام: إن النحويين يجعلون: (أخرج زيد)؟ لطلب التصديق فقط. ويرى أنه يحتمل أيضا أن يكون لطلب تصور النسبة، وذلك إذا كان المتكلم شاكّا في أن الواقع من زيد خروج أم دخول. فالسؤال ــ على ذلك ــ عن المسند وحده.

وقال: إنهم يجزمون برجحان الفعلية في مثل (أزيد خرج)؟ لأن طلب الهمزة للفعل أقوى. ولكنه يرى أنه متى قامت قرينة ناصّة على أن السؤال عن المسند إليه تعينت الاسمية، أو عن المسند تعينت الفعلية. وإلا فهو محتمل لهما مع ترجيح الفعلية لما ذكروا[٤].

٧ــ زيادة الباء مع المبتدأ

ذكر النحاة أن الباء تزاد مع المبتدأ في موضع واحد وذلك إذا كان المبتدأ لفظ «حسب» على اختلاف بينهم في خبره هل يشترط أن يكون نكرة مثل «حسبك درهم» كما ذكر ابن مالك، أو يجوز أيضا أن يكون معرفة مثل: «حسبك زيد» كما ذهب إليه الرضي[٥].

وقد ذكر ابن هشام زيادة الباء مع المبتدأ إذا كان لفظ (حسب)، **وأضاف إلى ذلك موضعين آخرين: المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائية، والمبتدأ المخبر عنه بـ (كيف). فإنه قال:**

«.. **والثالث ــ أي من مواطن زيادة الباء ــ المبتدأ، وذلك في قولهم: (بحسبك درهم)و (خرجت**

---

(١) هذا عجز بيت من الرجز وصدره

حتى إذا كاد الظلام يختلط

ولم ينسبه أحد إلى قائله، وقيل قائله: العجاج، انظر: المقاصد النحوية ٤: ٦١/٦٢، والخزانة ١: ٢٧٥/٢٧٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣: ٨.

(٣) حاشية يس على «شرح التصريح على التوضيح» ٢: ١١٢ــ١١٣.

(٤) انظر رسالة الاستفهام بكتاب الأشباه والنظائر ٤: ٣ــ٤.

(٥) انظر: شرح الأشموني ١: ٢٣٧ــ٢٣٨.

فإذا بزيد) و (كيف بك إذا كان كذا) ...» [١].

٨ــ أسماء المقادير

يعدها كثير من النحاة من ظروف المكان المبهمة، وبعضهم يراها غير مبهمة. وجعلها ابن هشام قسما مستقلا قال عنه: «والقسم الثاني ــ أي من ظروف المكان ــ أن يكون دالا على مساحة معلومة من الأرض كـ (سرت فرسخا) و (ميلا) و (بريدا). وأكثرهم يجعل هذا من المبهم. وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاما واختصاصا: أمّا الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة، فعلى هذا يصح فيه القولان» [٢].

٩ــ حذف نون الرفع

ذكر ابن هشام في كتابه «التذكرة» أن حذف نون الرفع على ثلاثة أنواع: واجب وذلك بعد الجازم والناصب، وجائز وذلك قبل نون الوقاية، ونادر لا يقع إلا في ضرورة أو شذوذ وذلك فيما عدا هذين نحو: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا) وقوله [٣]:

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي ... وجهك بالعنبر والمسك الذكي

ثم قال: «ومعتمد الأول عندي اقترانه بتؤمنوا [٤] وتحابوا فنوسب بينهن مع تشبيه (لا) في اللفظ بالناهية» [٥].

---

(١) ابن هشام: المغني ١: ١٠٩. وقد علق محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقاته بهامش «شرح الأشموني» ــ ١ ــ ٢٣٩ ــ على كلام ابن هشام هذا بأنه قد أنكر عليه من بعض شراحه زاعمين أن زيادة الباء في هذين الموضعين شاذة لا يقاس عليها؛ وحجتهم أن الرضيّ صرّح في كلامه بانحصار زيادتها مع المبتدأ في (حسب) كأنهم فرضوا أن الرضي استقرأ جميع الأساليب ولم يفته شيء ..... ثم ذكر أنه لم يجد لهذين الموضعين شواهد من كلام العرب. وأضاف: «وكل ما عثرت عليه إني وجدت في أخبار عبد الله بن علقمة من «كتاب الأغاني» ــ ٧: ٢٨٨/٢٨٩ ــ حدثنا عن ابن عاصم عن أبيه يقول في أوله: (فبينا نحن إذا بفتى يسوق ظعائن). وحديثا عن خالد بن الوليد يحدث به النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «فتبعناهم نطلبهم فإذا بغلام له ذوائب على فرس ذنوب في أخريات القوم ــ).

وحكى صاحب القاموس عن الفراء أنه يقال: (كيف لي بفلان).

(٢) ابن هشام: شذور الذهب ٢٣٤. وقد جاء في همع الهوامع ١: ١٩٩ ــ عن هذا النوع من ظروف المكان مايأتي: «... وهذا النوع اختلف فيه هل داخل تحت حد المبهم أم لا:

فالشلوبين على الثاني لأن المبهم ما لا نهاية له ولا حدود محصورة. وهذه الظروف المقدرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة، لأن الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي.

«والفارسي وغيره على الأول. لأنه إنما يرجع تقديرها الى السماع. ألا ترى أن (الغلوة) مائة باع، و (الميل) عشرة غلاء، و (الفرسخ) ثلاثة أميال، و (البريد) أربعة فراسخ، و (الباع) لا ينضبط إلا بتقريب، لأنه يزيد وينقص. فيلزم أن تكون هذه المقدرات غير محققة النهاية والحدود؛ بل تحديدها على جهة التقريب. قال أبو حيان: والصحيح أنه شبيه بالمبهم، ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه».

فما ذهب اليه ابن هشام في هذا النوع من ظروف المكان غير ما ذهب اليه هؤلاء.

(٣) قائله مجهول، انظر: معجم الشواهد ٢: ٥١٥.

(٤) في الأصل: اقترانه بتدخلوا، والوجه ما أثبته.

(٥) الأشباه والنظائر ٢: ٢٨.

١٠ــ عسى الغوير أبؤسا.

اختلف في ناصب (أبؤسا) في هذا المثل: فجعله سيبويه وأبو علي الفارسي (عسى) على أن (أبؤسا) خبر وذلك على خلاف الأصل في كون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، وقال الأعرابي: إن الناصب فعل محذوف، والتقدير: عسى الغوير يصير أبؤسا. والكوفيون قالوا: إن التقدير: أن يكون أبؤسا، وقيل التقدير: يكون أبؤسا، وفيه مجيء الفعل بعد (عسى) بغير (أن)، وإضمار (كان) غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل.

وقيل التقدير: عسى الغوير يأتي بأبؤس، وفيه ترك (أن) وإسقاط الجار توسعا[١].

وقد عقب ابن هشام على عرضه لهذه الآراء بقوله: «وتلخص أن أبؤسا خبر لعسى، أو لكان، أو لصار، أو مفعول به، وأحسن من ذلك كلّه أن يقدر: يبأس أبؤسا فيكون مفعولا مطلقا، ويكون مثله قوله تعالى: ﴿فطفق مسحا﴾[٢] أي يمسح مسحا وقول أبي دَهْبَلٍ الجُمَحيّ:

لأوشك صرفُ الدهر تفريقَ بيننا ... ولا يستقيم الدهر والدهر أعوج

أي لأوشك يفرق بيننا تفريقا، ثم حذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وأضيف إلى ظرفه»[٣].

وكان ابن هشام في «المغني» اختار أن الصواب في هذا المثل جعل الخبر محذوفا، والتقدير: يكون أبؤسا، وذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي[٤]. ولكنه في «تخليص الشواهد» عدل عن هذا الرأي معترضا عليه باعتراضين سبق ذكرهما.

١١ــ شرط (الفضلة) في ضابط الجملة المفسرة

قال ابن هشام في تعريف الجملة المفسرة: «الجملة الثالثة ــ أي مما لا محل له من الإعراب ــ: التفسيرية: وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه»[٥].

وقد علق على جعله (الفضلة) قيدا في التعريف بما يأتي:

«وقولي في الضابط: (الفضلة) احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع، لأنها خبر في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال

---

(١) انظر: تخليص الشواهد، الورقة ٩٩.

(٢) ص، من الآية ٣٣.

(٣) ابن هشام: تخليص الشواهد، ٩٩ ب.

(٤) انظر: المغني ١: ١٥٢. وقد علّق البغدادي على ذلك في الخزانة ــ ٤: ٧٩ ــ بقوله: «واعترض عليه بأنه إنما يكون ذلك إبقاء على الاستعمال الأصلي لو جعل التقدير: أن يكون ...، لأن الأصل في خبر «عسى» أن يكون بـ (أن) وعدمها قليل كما نصّ هو عليه».

(٥) ابن هشام: المغني ٢: ٣٩٩.

في نحو: (زيد ضربته) فقد قيل: إنها تكون ذات محل كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه ولابدّ منه»[١].

هذا. وقد قدّمت أمثلة كثيرة من آراء ابن هشام— غير ما أوردته هنا— وذلك في دراستي لآثاره. وبخاصة في دراستي لكتاب «شرح بانت سعاد»[٢]، ولرسالة «توجيه النصب في قولهم: فضلا ولغة واصطلاحا وخلافا وأيضا وهلم جرا»[٣]. ولرسالة «كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل»[٤].

أما في رسالتي: «ابن هشام في كتابه المغني» فقد بينت أن آراء ابن هشام بكتاب المغنى متنوعة:

فمنها ما يتصل بإضافة بعض أقسام جديدة لموضوعات استقرت على عدد معين في تقسيمها عند النحاة.

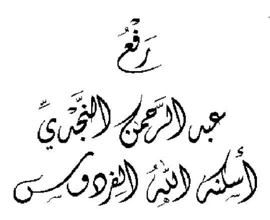
ومنها ما يتعلق بأحكام نحوية معروفة في بعض المسائل وذهابه فيها مذهبا آخر.

ومنها عدوله عن اصطلاح شائع معروف إلى اصطلاح آخر جديد يراه أكثر دقة وإحاطة.

ومنها ما يختص بتوجيه إعرابي في قول مسموع، أو في أداة من الأدوات، أو في بعض آيات القرآن. ومثلت لذلك كله بأمثلة لم أذكر شيئا منها هنا[٥].

---

(١) المصدر السابق ٢: ٤٠٠.
(٢) انظر ص ١٣١.
(٣) انظر ص ٢٠١.
(٤) انظر ص ٢٠٩.
(٥) انظر: ابن هشام في كتابه المغني لعلي فودة مخطوط ١٥٣—١٦١.



اختياراته

سبقت طائفة كبيرة من اختيارات ابن هشام في دراستي لآثاره، وفي بيان موقفه من المدارس النحوية وأئمة النحو المشهورين.

وسأعني هنا بإبراز اختياراته التي لم تنسب في إنتاجه لإحدى المدارس النحوية المعروفة، أو لإمام من أئمة النحو الذين سبق توضيح موقف ابن هشام من آرائهم، حريصا — ما استطعت — على التمثيل بما دعمه منها بأدلته، وظهرت فيه قوة حجته، أو شيء من إضافاته. من ذلك:

١— ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ ولاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلاَّ امْرَأَتَكَ﴾[١].

قرأ الأكثرون[٢] بنصب المستثني، وقرأ بعضهم[٣] برفعه، وبناء على ذلك اختلف النحويون في بيان المستثني منه، هل هو جملة الأمر، أو النهي. وقد وضح ابن هشام وجه الخلاف وما يترتب عليه[٤]. ثم قال:

«والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة[٥]. وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ في قراءة ابن مسعود. وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية «الحجر»[٦] ولأن المراد بالأهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام ﴿يَا نُوحُ إنَّه لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ، إنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ﴾[٧] ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر، والمستثني الجملة، ونظيره ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ، إلاَّ مَنْ تَوَلَّي وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾[٨]. واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال: وجاء النصب على اللغة الحجازية، والرفع على التميمية. وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدمته أولى، لضعف اللغة التميمية، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود، حكاه أبو عبيدة وغيره»[٩].

---

(١) هود، من الآية ٨١.

(٢) هم السبعة ما عدا ابن كثير وأبو عمرو. انظر: البحر المحيط ٥:٢٤٨، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ٢٥٩.

(٣) ابن كثير، وأبو عمرو: انظر المصدرين السابقين.

(٤) انظر: المغني ٢:٥٩٧.

(٥) وذلك يترتب على جعل الاستثناء من (أحد) في جملة النهي. إذ أن المستثني منه إذا كان غير موجب فإن رفع المستثني يكون أرجح من نصبه.

(٦) هي قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيلِ. واتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ، وَلاَ يَلْتَفِت مِنْكُم أَحَدٌ، وامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ الحجر، الآية ٦٥.

(٧) هود من الآية ٤٦.

(٨) تتمتها ﴿العذاب الأكبر﴾ الغاشية، الآية ٢٢—٢٤.

(٩) ابن هشام: المغني ٢:٥٩٨.

وقد علق الشمني على توجيه ابن هشام الرفع على الرأي الذي اختاره بقوله: «قال بدر الدين ابن مالك: وجعل ابن خروف من هذا القبيل - يعني قبيل المستثنى المنقطع الآتي جملة- ﴿إِلاَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الأَكْبَرَ﴾ على أن يكون (من) مبتدأ، ويعذبه الله الخبر، ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط. ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن كثير، وأبي عمرو ﴿إِلاَّ امْرَأَتُكَ أَنّه مُصِيبُها مَا أَصَابَهُم﴾ وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في الرفع والنصب من ﴿فَأَسْرِ بأَهْلِكَ﴾ وهو أولى من أن يستثنى المنصوب من أهلك والمرفوع من أحد»[1].

فأساس اختيار ابن هشام هو ما أجازه ابن الناظم، ولكن لابن هشام من التوجيه والترجيح مالا نجده عند ابن الناظم[2].

٢- تقدير مفعولي (زعم) المحذوفين

قال ابن هشام في تعليقه على بيت كعب:

ولا تمسّك بالوعد الذي زعمت ... إلا كما تمسك الماء الغرابيل

«وقوله: زعمت إمّا بمعنى تكفّلت .. وإما بمعنى قالت ... والتقدير على هذا الوجه: زعمت أنها تفي، أو الذي زعمت الوفاء به واقعا. والأول أولى، لأن صاحب العين ذكر أن الغالب وقوع زعم على أن وصلتها، وأن وقوعه على الاسمين خاص بالشعر كقوله[3]:

زعمتني شيخا ولست بشيخ ... إنما الشيخ من يدب دبيبا

وقال الله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمونَ﴾[4] أي أنهم شركائي، وهذا أولى من أن يكون التقدير: تزعمونهم شركاء، لما ذكرنا، ولأنه قد جاء في مكان آخر: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُم فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾[5] ....»[6]

---

(١) الشمني: حاشية المصنف من الكلام على المغني ابن هشام ٢:٢٤٥.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم ١١٥.

(٣) قائله أبو أمية أوس الحنفي، انظر: شرح شواهد المغني ٢: ٩٢٢/٩٢٣، والمقاصد النحوية ٢:٣٧٩، وشرح التصريح ١:٢٤٨ وحاشية الصبان ٢:٢٢.

(٤) القصص، من الآية ٦٢،٧٤.

(٥) الأنعام: من الآية ٩٤.

(٦) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٣٦.

وقد أشار ابن هشام إلى هذه للمسألة في «شرح شذور الذهب» حيث قال: «... يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل، ويمتنع ذلك لغير دليل، مثال حذفها لدليل قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أي تزعمونهم شركاء، كذا قدّروا، والأحسن عندي أن يقدر: أنهم شركاء وتكون أن وصلتها سادة مسدّهما، بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُم أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ..﴾

٣ــ مفرد عوارض

في تعليق ابن هشام على بيت كعب:

تجلـو عوارض ذي ظلـم اذا ابتسمت ... كأنـه مَنْهـل بالرّاح معلـول

كان مما قاله: «اختلف في مفرده ــ أي عوارض» على قولين:

أحدهما: أنه (عارضة). قاله عبد اللطيف بن يوسف البغدادي في «شرح غريب الحديث».

والثاني: أنه (عارض) ثم اختلف هؤلاء فقيل: هو جمع شاذ. ذكر ذلك جعفر النحاس. قال في شرح قول عنترة[٢]:

وكـأنّ فـارَة تَاجِـرٍ بقسيمـةٍ ... سبقت عوارضَهـا إليـك من الفـم

لا يكاد فواعل يجيء جمعا لفاعل، وربما جاء جمعا له كما يجي، جمعا لفاعلة، لأن الهاء زائدة، قالوا: هالك في هوالك، وعراض وعوارض انتهى.

«والصواب: أنه جمع لـ (عارض)، وأنه قياس، أما الأول فلقول جرير[٣]:

أتـذكر يـوم تصقـل عارضيـا ... بفـرع بِشَامـة، سقـى البشـام

وأما الثاني: فلأنه اسم، وإنما يكون جمع فاعل على فواعل شاذا إذا كان صفة للعاقل كـ (هالك)، وفارس، ورجل سابق، وناكس. فإما إن كان فاعل اسما كحاجب، وكاهل، وعارض، وحائط، ودافق، أو

---

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب ٣٧٧.

(٢) انظر: ديوانه ١٤٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٢٩.

(٣) انظر: ديوانه؛ تحقيق نعمان ١: ٢٧٩، وطبعة الصاوي ٥١٢، والرواية به.

أتنسـى إذ تودعنـا سليمـى ... بفـرع بشامـة سقـى البشام

صفة لمؤنث كحائض، وطالق، وطامث، أو لغير العاقل كـ (نجم طالع) و (جبل شاهق) فجمعه على فواعل قياسي»[1].

٤ـ شفهِيّ لا شفوي

ذكر ابن هشام أنه يجوز عند النسب لمثل: يد، دم، وشفه ردّ اللام وتركها. فتقول: يدويّ أو يديّ، ودمويّ، أو دمّي، وشفيّ أو شفهِي. وأن هذا ما قاله الجوهري وغيره.

أما قول ابن الخباز: إنه لم يسمع إلا (شفهي) بالرد فأجاب عليه أن المسألة قياسية لا سماعية. ثم قال: «ومن قال: إن لامها واو فإنه يقول إذا رد: شفوي، والصواب ما قدمناه، بدليل شافهت والشفاه»[2].

٥ـ متى يجوز تقدم معمول المصدر عليه؟

ذكر النحاة من شروط عمل المصدر ألا يتقدم معموله عليه[3]، وذهب المبرد والسيرافي إلى جواز تقدم معمول المصدر الذي لا ينحلّ بحرف مصدري[4]، وقد تابعهما ابن هشام في هذه المسألة فقال تعليقا على منع تعلق الجار والمجرور بالمصدر في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾[5] لتقدمهما عليه: «وفيه نظر، لأن المصدر هنا ليس في تقدير فعل وحرف مصدري، إذ ليس فيه معنى الحدوث، بل هو مثله في قولك: (لزيد

---

(١) ابن هشام: شرح بانت سعاد ١٧. وفي شرح القصائد العشر للتبريزي ٣٢٩، ورد تعقيبا على ذلك مايأتي:

«.. وقال الأصمعي: العوارض: منابت الأضراس واحدها عارض، وهذا الجمع الذي على فواعل لا يكاد يجيء إلا جمع فاعلة نحو ضاربة وضوارب، إلا أنهم ربما جمعوا فاعلا على فواعل لأن الهاء زائدة كهالك وهوالك. فعلي هذا جَمَع عارضا على عوارض وقد علق على ذلك محي الدين في الصفحة نفسها بما يأتي:

«ما ذكره المؤلف وأي التبريزي هنا كلام غير دقيق، وبيان ذلك أن الاسم الذي على زنة فاعل إما أن يكون اسما غير صفة. وإما أن يكون صفة، والصفة إما أن تكون لعاقل أو لغير عاقل، والتي للعاقل إما إن تكون لمؤنث أو لمذكر. فمثال ما كان على فاعل وهو اسم: كاهل وعاتق وجارك وحائط. ومثال ما كان صفة لغير عاقل صاهل وناهق وبارك. ومثال ما كان صفة لمؤنث عاقل: حائض ونافس وطالق. وهذه الأنواع الثلاثة تجمع على فواعل باضطراد، تقول: كواهل، وعواتق، وجوارك، وحوائط، وصواهل، ونواهق، وبوارك، وحوائض، ونوافس، وطوالق.

فأما الذي لا يجمع على فواعل باطراد فهو ما كان صفة لمذكر عاقل كقائم، وقاعد، وقد جاءت كلمات من صفات المذكرين العقلاء مجموعة هذا الجمع نحو: فوارس. وهوالك، وحواج بيت الله ودراجه. ولكن القياس هو ما قدمناه

والعارض الذي جمعه عنترة على عوارض اسم غير صفة فهو من المطرد

وفي «اللسان» مادة عرض: وقيل: عارض الفم ما يبدو منه عند الضحك قال كعب:

تجلو عوارض ذي ظلم

وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أم سليم لتنظر إلى امرأة فقال: شمِّي عوارضها. قال شمر: هي الأسنان التي في عرض الفم، وهي ما بين الثنايا والأضراس واحدها: عارض.. وقال ابن السكيت: الناب والضرس الذي يليه، وقال بعضهم: العارض ما بين الثنية إلى الضرس واحتج بقول ابن مقبل:

هزئت مية أن ضاحكتها فرأت عارض عود قد ثرم

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك ٣:٢٨٢.

(٣) انظر: شرح قطر الندى ٣٧٤.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢:١٢.

(٥) يونس، من الآية ٢.

معرفة بالنحو وذكاء في الطب)، ولا يقدح ذلك في عمله في الظرف، وإن قدح في عمله في الفاعل والمفعول الصريح، لأن الظرف يعمل فيه رائحة الفعل، وهذا الموضع قد وهم فيه كثير حتى أنهم احتاجوا إلى تقدير عامل للظرف في قوله تعالى: ﴿لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾[1]، وقول الحماسي[2]:

وَبَعْضُ الْحِلمِ عند الْجَهْـ ـلِ لِلـــذِّلَّــةِ إِذْعَـــانُ[3]

وقال في موضع آخر من «شرح بانت سعاد» تعليقا على بيت كعب:

ضخـــم مقلّدهـــا عبـــل مُقيّدها في خَلْقها عن بناتِ الفحل تفضيـــل

«قوله: في خلقها .. البيت» (الخلق) بمعنى الخلقة، و(عن) بمعنى (على) وهي متعلقة بـ (تفضيل) وإن كان مصدرا، إلا أنه ليس منحلا لأن والفعل. ومن ظن أن المصدر لا يتقدمه معموله مطلقا فهو واهم، وعلى هذا[4] فاللاّم من قول الحماسي:

وبعض الحلم عند الجهـــ ـــل للـــذلـة إذعــــان

متعلقة بـ (إذعان) المذكور، لا بإذعان مقدر...»[5].

٦ــ حذف المفعول أو المفعولين اقتصارا

قال النحاة: إنّ حذف المفعول اقتصارا ممتنع بالإجماع، أمّا حذف المفعولين اقتصارا فلهم فيه ثلاثة مذاهب:

سيبويه والأخفش يمنعون هذا النوع من الحذف مطلقا، وقد تابعهم على ذلك ابن مالك.

والأكثرون يجيزونه مطلقا، لقوله تعالى: ﴿واللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾[6] ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾[7] ﴿وَظَنَنْتُم ظَنَّ السَّوْءِ﴾[8] وقولهم: (من يسمع يخل) والأعلم يجيزه في أفعال الظن دون أفعال

---

(١) الكهف، من الآية ١٠٨.

(٢) هو الفِند الزِّمّاني واسمه: شُهْل بن شيبان بن ربيعة بن زِمّان. انظر: الأمالي لأبي علي القالي ١ :٢٦. وشرح ديوان الحماسة ٣٨/٣٢. وشرح شواهد المغني ٢ :٩٤٤، والرواية به.

وبـــعض الحـــلم يـــوم الجهـــ ـــل لـــلــــذلــــة إذعــــــان

وانظر أيضاً: الخزانة ٢ :٥٧، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢ :٢٣٢.

(٣) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٤٠.

(٤) بالأصل: (هذه). ولكن بمخطوطة الظاهرية، الورقة ٦١أ، وبطبعة ليزج ــ ١٢٧: (هذا) وهو الصواب.

(٥) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٥٤.

(٦) البقرة، من الآية ٢١٦؛ وآل عمران؛ من الآية ٦٦؛ والنور، من الآية ١٩.

(٧) النجم، الآية ٣٥.

(٨) الفتح، من الآية ١٢.

العلم[1].

أما البيانيون فإنهم لا يسمّون هذا حذفا. وابن هشام في كتابه «المغني» يعقد لذلك موضوعا يجعل عنوانه: «بيان أنّ الشّيء قد يظن أنه من باب الحذف، وليس منه» يبيّن فيه هذا الرأي ويختاره، كان مما قاله فيه: «جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارا واقتصارا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه— أي الحذف اقتصارا— بنحو ﴿كُلُوا واشْرَبُوا﴾[2] أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين (من يسمع يخل) أي تكن منه خيلة..

والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه، أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام، فيقال: حصل حريق أو نهب.

«وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيتقصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوي، إذ المنوى كالثابت، ولا يسمى محذوفا، لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له. ومنه ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[3] ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ والَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[4] ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا﴾[5] ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[6] إذ المعنى: ربّي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتصف ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية هنالك..[7].

٧— عمل حرف التشبيه في الظرف

في شرح ابن هشام لبيت كعب

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا   إلا أغنّ غضيض الطّرف مكحول

كان مما قاله عن (غداة): إنّ «عاملها التّشبيه، إذ المعنى: أنّها تشبه غداة بانت ظبيا من صفته كيت وكيت. فإن قلت الحرف الحامل لمعنى التّشبيه مقدّر بعد (إلاّ) وما بعد (إلاّ) لا يعمل فيما قبلها إذا كان فعلا مذكورا بالإجماع، فما ظنّك به إذا كان حرفا محذوفا. قلت: المخلّص من ذلك أن يقدّر حرف التّشبيه قبلها، وقبل الظّرف أيضا داخلا على (سعاد) أي وما كسعاد، في هذا الوقت إلاّ ظبي أغنّ. فإن قلت: هذا عكس

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١:٣٢٤.

(٢) البقرة، من الآية ٦٠، والأعراف، من الآية ٣١، والطور، من الآية ١٩، والحاقة، من الآية ٢٤ والمرسلات، من الآية ٤٣.

(٣) البقرة، من الآية ٢٥٨.

(٤) الزمر، من الآية ٩.

(٥) الأعراف، من الآية ٣١.

(٦) الإنسان، من الآية ٢٠.

(٧) ابن هشام: المغني ٢: ٦١١—٦١٢.

المراد، قلت: بل هو محصّل للمراد على وجه أبلغ، وذلك أنّهم إذا بالغوا في التشّبيه عكسوه فجعلوا المشبّه أصلا في ذلك المعنى، والمشبّه، به فرعا عليه، وفي ذلك من المبالغة مالا خفاء فيه... فإن قلت: عكس التشبيه خلاف الأصل، فلا يدّعي إلاّ بدليل، قلت: دليله تعذّر إعماله في الظّرف إلاّ على هذا الوجه...»[1].

وفي كتاب «المغني» بيّن ابن هشام آراء النحاة في تعلّق الظّرف والجار والمجرور بأحرف المعاني. وأورد تقدير العامل في بيت كعب السابق عند بعض من قالوا بجواز التعلق مطلقا[2]، ثم قال:

«وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رضي الله تعالى عنه أنّ المختار تعلّق الظّرف بمعنى التشبيه الّذي تضمّنه البيت، وذلك على أن الأصل: وماكسعاد إلا ظبي أغنّ، على التّشبيه المعكوس للمبالغة، لئلاّ يكون الظّرف متقدّما في التّقدير على اللّفظ الحامل لمعنى التشبيه، وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون. وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله[3]:

كـأن قلـوب الطّيـر رطبـا ويابسـا لـدى وكـرها العنّـاب والحشف البالي

مع أن الحال شبيه بالمفعول به، فعمله في الظرف أجدر.

فإن قلت: لا يلزم من صحة إعمال المذكور صحة إعمال المقدر، لأنه أضعف.

قلت: قد قالوا (زيد زهير شعرا وحاتم جودا) وقيل في المنصوب فيهما: إنّه حال، أو تمييز وهو الظاهر. وأيا كان فالحجّة قائمة به، وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله في الحالين، وذلك في قوله[4]:

تـعيّـرنا أنّـنا عـالـة ونحـن صعاليكَ أنتم ملوكـا

إذ المعنى تعيّرنا أننا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم..[5]»

٨ــ الفاء لا تأتي للاستئناف

ذهب بعض النحويين إلى أن الفاء قد تأتي للاستئناف: كما في قول الشاعر[6]:

أَلَمْ تَسْأَلْ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ وهـل تُخْبِرَنْك اليـوم بيـداءُ سَمْلَقُ

---

(١) ابن هشام: شرح بانت سعاد ١٣.

(٢) انظر: المغني ٢: ٤٣٧—٤٣٨.

(٣) القائل امرؤ القيس، انظر: ديوانه ١٦٦، والمصون ٦٦، وشرح شواهد المغني ٢: ٩٥.

(٤) قائله مجهول، انظر، شرح شواهد المغني ٢: ٨٤٤.

(٥) ابن هشام: المغني ٢: ٤٣٨—٤٣٩.

(٦) قائله جميل بن معمر. انظر: ديوانه ١٤٤، وسيبويه: ١: ٤٢٢ هـ، ومجالس العلماء للزجاجي ٢٠٤، وشرح شواهد المغني ١: ٤٧٤، والخزانة ٣: ٦٠١/٦٠٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٥٦/٥.

فإن التقدير فهو ينطق، إذ لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، أو للسببية لنصب.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[1] أي فهو يكون حينئذ.

وقول الآخر[2]:

الشِّعْـرُ صَعْبٌ وَطَوِيـلٌ سُلَّمُـه ... إذا ارتقـى فيه الذي لا يعلمُـه
زلّت بـه إلـى الحضيض قدمـه ... يريـد أن يعربـه فيعجمُـه

أي فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف، لأنه لا يريد أن يعجمه. ثم قال ابن هشام تعليقا على ما ذكر عن (الفاء) في هذه النصوص والتوجيه الإعرابي لما بعدها: «والتحقيق أن الفاء في ذلك كلّه للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة، لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر: قوله: يريد، وإنما يقدر النحويون كلمة هو، ليبيّنوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف...[3]».

هذه طائفة من النماذج لنوع من اختيارات ابن هشام غير الذي تقدم في موقفه من المدارس النحوية المختلفة ومن أئمة النحو المشهورين.

ومما ذكرناه من آراء ابن هشام واختياراته بنوعيها يتضح لنا أن ابن هشام كان إمام نحويا مجتهدا لم يتقيد بمدرسة نحوية بعينها أو مذهب إمام دون غيره، وإنما كان يتحرى الحق— ما استطاع— في آرائه واختياراته.

---

(١) يس، من الآية ٨٢.

(٢) هو الحطيئة انظر: ديوانه ١١١، وشرح شواهد المغني ١: ٤٧٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٥٧/٦٠. وقد ذكر البغدادي في «شرح أبيات المغني» أن الجوهري وسيبويه وغيرهما نسبها إلى رؤبه ولكنه رجع إلى ديوان رؤبة فلم يجدهما به.

(٣) ابن هشام: المغني ١: ١٦٧—١٦٨.

الفصل الرابع

ابن هشام وأصول النحو

1 السماع
2 القياس

السماع

أولاً: القرآن الكريم

القرآن الكريم هو أعلى نصوص العربية فصاحة وتوثيقا، ولذلك كان بقراءاته أصح أصول اللغة والنحو. قال البغدادي[1] عنه: «... فكلامه عزّ اسمه أفصح كلام، وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه كما بيّنه ابن جني في أول كتابه «المحتسب» وأجاد القول فيه...»

وابن هشام ربما كان أكثر النحاة — متقدمين ومتأخرين — اعتمادا على القرآن الكريم فيما خلف من آثار. فالعناية بالشواهد القرآنية في مصنفاته ظاهرة تلفت نظر الباحث، وقد بلغت هذه العناية قمتها في تأليفه أجلَّ كتبه شأنا وهو «المغني» الذي أقامه على استعمالات القرآن.

وكان من مظاهر هذه العناية — أيضا — إحاطته الكبيرة بمواطن الاستشهاد في كتب الله، ودرايته — التي ينفرد بها أحيانا — بمدى استعمال كثير من الأساليب أو الكلمات فيه، أو بكيفية مجيئها به. من ذلك:

١ — اعتراض الشرط على الشرط

أورد في رسالة: «اعتراض الشرط على الشرط» شواهد بعض النحاة لهذا الأسلوب، وبيّن رأيه فيها، وأشار إلى الاختلاف في صحة الأسلوب المذكور ثم قال: «... وأجازه الجمهور، واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة، وقد بيّنا أنها ليست مما نحن فيه في وِرْدٍ ولا صَدْر[2].

وإنما الدليل في قوله سبحانه: ﴿وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ...﴾ إلى قوله: ﴿لَعَذَّبْنَا﴾[3]، فالشرطان وهما: (لولا) و(لو) قد اعترضا، وليس معهما، إلاّ جواب واحد، فقام عنهما، وهو ﴿لعذّبنا﴾[3].

«وفي آية أخرى على مذهب أبي الحسن رحمه الله وهي قوله سبحانه: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الموتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ﴾[4]. فإنه زعم أن قوله جل ثناؤه: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ على تقدير الفاء أي: فالوصيةُ. فعلى مذهبه يكون مما نحن فيه، وإما إذا رفعت ﴿الْوَصِّيَةُ﴾ بـ﴿كُتِبَ﴾ فهي كالآيات السابقات في حذف الجوابين.

وهذان الموطنان خطرا لي قديما ولم أرهما لغيري[5]...»

---

(١) الخزانة ١: ٤.

(٢) انظر: رسالة اعتراض الشرط على الشرط، مخطوطة، الورقة ٢٢٣ ب — ٢٢٤ ب.

(٣) ﴿ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤوهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لو تزيلوا لعذّبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما﴾ الفتح من الآية ٢٥.

(٤) البقرة، من الآية ١٨٠.

(٥) ابن هشام: رسالة اعتراض الشرط على الشرط الورقة ٢٢٤ب—٢٢٥أ.

٢ـــ أفعال الشروع

وذكر في «شرح الشذور» من أفعال الشروع: (هبّ) و(هلهل)[١] ثم قال: «وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع، **وطفق أشهرها، وهي التي وقعت في التنزيل وذلك في موضعين:**

أحدهما: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[٢] أي: شرعا يخيطان ورقة على أخرى كما تخصف النعال ليستترا بها. وقرأ أبو السّمال العدوي: ﴿وَطَفَقا﴾ بالفتح[٣]، وهي لغة حكاها الأخفش، وفيها لغة ثالثة: طَبِق، بباء مكسورة مكان الفاء.

والثاني: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾[٤] أي: شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحا، أي: يقطعها قطعا»[٥].

٣ـــ لــدن

ذكر في «المغني»: أن جر (لدن) بمن أكثر من نصبها، **حتى أنها لم تجيء في التنزيل منصوبة**[٦]. وذكر هذا أيضا في كتاب «تخليص الشواهد» وذلك عند تعليقه على قول الشاعر:

ومـا زلت من ليلـى لـدن أن عرفتهـا لكالهائـم المقصي بكـل مَـرَاد[٧]

---

(١) انظر: شرح الشذور ١٨٩، ١٩١، ١٩٢. وقد عدّ (هلهل) من أفعال الشروع أيضا خالد الأزهري في «شرح التصريح» ١: ٢٠٣. ولكن ابن هشام في «الجامع الصغير»، الورقة ١١ أ، أوردها مع أفعال المقاربة. وجاء في لسان العرب ـــ مادة: (هلل) ـــ ويقال: هلهلت أدركه: كما يقال كدت أدركه. وهلهل يدركه أي: كاد يدركه. وقد جاءت في الهمع ـــ ١: ١٢٨ ـــ من أفعال المقاربة.

(٢) الأعراف، من الآية ٢٢، وطه، من الآية ١٢١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٤: ٢٨٠. وانظر ص ٤٩١

(٤) ص، من الآية ٣٣.

(٥) ابن هشام: شرح الشذور ١٩٢.

(٦) انظر: المغني ١: ١٥٦

(٧) ورد هذا البيت في الخزانة ٤: ٣٣٠ على النحو الآتي:

ومـا زلـت مـن ليـلى لـدن أن عرفتهـا لكالهائـم المقصـي بكـل مُـذاد

وعلق عليه البغدادي بقوله: هكذا رواه ابن جني في «سر الصناعة» ونسبه لكثير عزة. والمذاد مصدر ميمي بمعنى الذود وهو الطرد. ووقع في «المغني» وغيره: بكل مَرَاد. بفتح الميم والراء. وهو المكان الذي يذهب فيه ويجاء من الرود وهو التردد في المجيء والذهاب والرود أيضا طلب الكلأ، أي العشب. والهائم من الإبل الذي يصيبه داء الهُيام بالضم وهو الجنون .. شبه نفسه في طرد ليلى له، بالبعير الذي يصيبه داء الهيام فيطرد عن الإبل خشية أن يصيبها ما أصابه...

والبيت قافيته مغيرة، وصوابه: بكل سبيل. وأول القصيدة:

ألا حَـيِّـيا ليلى أجدَّ رحيلي وآذن أصحـابي غـدا بقفـول

ومنها:

أريـد لأنسـى ذكـرها فكأنمـا تمثـل لـي ليـلى بكـل سبيل

وروي البيت أيضا هكذا:

ولا زلت من ليـلى لـدن طرّ شاربـي الـى اليـوم كالمقصـي بكـل سبيـل

... وظن ابن هشام في «شرح أبيات ابن الناظم» ـــ ١١٦ أ ـــ أن البيت بالرواية الأولى بالقافية الدالية ليس من شعر كثير، فإنه قال: «ولكثير عزة بيت يشبه هذا في معناه وغالب لفظه فلا أدري من الأخذ من صاحبه، وقد يكونان تواردا عليه»

انظر: تخليص الشواهد ١١٥أ ـــ ١١٦أ، وشرح شواهد المغني ٢: ٦٠٥، وديوان كثير ١: ٢٣٥، والمقاصد النحوية ٢: ٢٤٩.

فقد كان مما عقّب به عليه: «وفيه استعمال (لدن) بغير (من) **ولم تأت في التّنزيل إلا مقرونة بها**»[1]

٤ــ خبر (إذا) الفجائية

أشار إلى أن خبر (إذا) الفجائية يجوز ذكره نحو: (خرجت فإذا زيد جالس)، ويجوز حذفه نحو: (خرجت فإذا الأسد)، ثم قال: «**ولم يقع الخبر معها في التّنزيل إلا مصرّحا به نحو:** ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾[2]، ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾[3] ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾[4] ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾[5]، ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾[6] ...»[7].

٥ــ (ما) العاملة عمل (ليس)

ذكر أن (ما) المستوفية لشروط عملها عمل (ليس) يكون اسمها وخبرها معرفتين نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[8]، ونكرتين نحو: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[9] ــ على أن «أحد» اسمها، و(حاجزين» خبرها. ويحتمل: أن «أحد» فاعل «منكم» لاعتماده على النفي، و«حاجزين» نعت ــ ومختلفين نحو ﴿ما هَذَا بَشَراً﴾[10]. ثم قال: «**ولم يقع في القرآن إعمال «ما» صريحا في غير هذه المواضع الثلاثة، على الاحتمال المذكور في الثاني**»[11].

٦ــ الظروف المركبة والأحوال

مثل لما ركب من ظروف الزمان والأحوال بعدة أمثلة منها قول القائل: (فلان يأتينا صباح مساء)، و(سهّلت الهمزة بين بين)، وقول العرب: (تساقطوا أخول أخول) أي: متفرقين[12]. ثم قال: «**ولم يقع في التنزيل تركيب الأحوال ولا تركيب الظروف**، وإنما وقع فيه تركيب الأعداد، نحو ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾[13] ...﴾[14].

---

(١) ابن هشام: تخليص الشواهد، الورقة ١١٥ ب.
(٢) طه، من الآية ٢٠.
(٣) الأنبياء، من الآية ٩٧.
(٤) يس، من الآية ٢٩.
(٥) الأعراف من الآية ١٠٨، الشعراء من الآية ٣٣.
(٦) النازعات، الآية ١٤.
(٧) ابن هشام: المغني ١:٨٧.
(٨) المجادلة، من الآية ٢.
(٩) الحاقة، الآية ٤٧.
(١٠) يوسف، من الآية ٣١
(١١) ابن هشام: شذور الذهب ١٩٣ــ١٩٤.
(١٢) المصدر السابق ٧٢ــ٧٧.
(١٣) يوسف، من الآية ٤.
(١٤) ابن هشام: شرح شذور الذهب ٧٨.

٧— لاَ مَسَاسِ

ذكر صياغة اسم فعل الأمر على وزن فعال مثل: حذار. وبيّن شروط هذه الصياغة قياسيا، ثم قال: «**ولم يقع في التنزيل فعال أمرا إلا في قراءة الحسن**: ﴿**لا مَسَاسِ**﴾[1] بفتح الميم وكسر السّين، وهو في دخول (لا) على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش – أي لا يرتفع–: (لا لعا). وفي «معاني القرآن العظيم» للفراء: ومن العرب من يقول: لا مَسَاسِ، يذهب به مذهب دراك، ونزال. وفي كتاب «ليس» لابن خالويه: لا مساس مثل دراك، ونزال، وهذا من غرائب اللغة...»[2].

٨— وصل الضمير

القاعدة أنه متى تأتّى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله، وقد استثنى من هذه القاعدة صورتان: الأولى منهما أن يكون هناك ضميران أولهما أعرف من الثاني وليس مرفوعا...[3]. قال ابن هشام تعليقا على هذه المسألة: «واتفقوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبيا، نحو (سلنيه) و(أعطنيه)، **ولذلك لم يأتِ في التنزيل إلا به**، كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[4] ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا﴾[5] ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾[6]...»[7].

٩— رفع اسم التفضيل معمولا ظاهرا

من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل إلا أنه ينفرد بأمور منها أن عمله في المرفوع الظاهر ليس مطردا، لا تقول: (مررت برجل أحسن منه أبوه) إلاّ في لغة ضعيفة حكاها سيبويه[8].

قال ابن هشام: «واتفقت العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل. وضابطها: أن يكون أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي، والفاعل مفضّلا على نفسه باعتبارين، وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم: (ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)، وقول العرب. (ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد) —وبهذا المثال لقّبت المسألة بمسألة الكحل— وقوله[9]:

---

(١) قراءة الجمهور: ﴿قال فاذهب فإن لك في الحياة أن تقول لا مِسَاسَ﴾طه، من الآية ٩٧ بكسر الميم وفتح السين. أمّا بفتح الميم وكسر السين فهي قراءة الحسن، وأبي حيوة، وابن أبي عبلة، وقعنب. انظر: البحر المحيط ٦: ٢٧٥.

(٢) ابن هشام: شرح شذور الذهب ٩٤.

(٣) انظر: شرح قطر الندى ١٣١.

(٤) هود، من الآية ٢٨.

(٥) محمد، من الآية ٣٧.

(٦) البقرة، من الآية ١٣٧.

(٧) ابن هشام: شرح قطر الندى ١٣٢.

(٨) انظر: شرح شذور الذهب ٤١٤—٤١٥.

(٩) قائله مجهول، انظر: معجم الشواهد ١:٤١٣، والهمع ٢:١٠٢، والرواية به: ماعلمت امرءا.

مـا رأيت امـرأ أحب إليه البذلُ   منه إليك يـا ابـن سنـان

ولم يقع هذا التركيب في التنزيل...»[1]

١٠ــ من صيغ فعل الشرط وجوابه

من صيغ فعل الشرط وجوابه أن يكون الأول ماضيا، والثاني مضارعا نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾[2]. قال خالد الأزهري: «وفي الخاطريات» لابن جني قال أبو بكر: إنما حَسُن، لأن الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع، فكأنه قال: (مَنْ يُرِدْ نَزِدْ) وليس مثل قولك: (إن آتيتني آتك) قال الموضح ــ يعني ابن هشام ــ **فتتبعت ما ورد به التنزيل من ذلك فإذا فعل الشرط فيه كلمة: (كان)...»**[3].

من هذه النماذج يتبين لنا بوضوح أن ابن هشام كان معنيا بتتبع استعمالات الأساليب والكلمات العربية في كتاب الله، وأن ذلك كان مظهرا كبيرا من مظاهر اهتمامه الشديد بالشواهد القرآنية.

ثانيا: القـراءات

عناية ابن هشام بالقراءات في الاستشهاد من عنايته بالقرآن، اعتمد عليها كثيرا في مؤلفاته، وأولاها اهتماما ملحوظا، فكانت أهم أدلته على عدد كبير من المسائل التي منها:

١ــ إسكان الواو والياء المستحقتين للفتح

في تعليقه على بيت كعب

أرجـو وآمُـلُ أن تَدْنُـو مودَّتُهـا   ومـا إخالُ لدينـا منـك تَنْـوِيـلُ

كان مما علل به لإسكان واو (تدنو) مع وجود (أن) الناصبة قبلها: أن الفتحة أجريت مجرى الضمة للضرورة، وذكر أن المبرد قال: إن ذلك من أحسن الضرورات، وأنه قد جاء في أخف من الواو وهو الياء في قوله[4]:

فآليت لا أرثـي لهـا مـن كلالـة   ولا مـن حفـا **حتى تلاقي** محمـدا

---

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب ٤١٥ــ٤١٦.

(٢) الشوري، من الآية ٢٠.

(٣) خالد الأزهري: شرح التصريح ٢: ٢٤٨ــ٢٤٩.

(٤) هو أعشى قيس من قصيدته التي أولها:

ألـم تغتمـض عينـاك ليـلة أرمـدا   وعـادك مـا عـاد السليـم المُسَهَّـدا

والبيت روايته في الديوان، ط محمد حسين ١٨٥، وط بيروت ٤٨ هكذا:

فآليـت لا أرثـي لهـا مـن كلالـة   ولا مـن حَفًي حتـى تـزور محمـداً

وبهذه الرواية لا يكون في البيت شاهد.

وأشار إلى ما يحتمل من أن يكون أصله: (حتى تلاقين) وما يشهد لهذا الاحتمال وما يرد عليه. ثم قال: «... بل قد جاء إسكان الواو في النثر كقراءة بعض السلف[1]: ﴿أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾[2]. بل قد جاء إسكان الياء في النثر في الاسم — مع أن الياء أخف من الواو، والاسم أخف من الفعل — كقراءة جعفر بن محمد[3]: ﴿مِنْ أَوسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُم﴾[4] وقريء أيضا: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِي مِنْ وَرَائِي﴾[5] ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافِّي﴾[6]. بياء ساكنة جمع صافية...»[7]

٢ — لا يحمل على ضمير الشأن إذا أمكن غيره

ذكر ابن هشام أن ضمير الشأن خارج عن القياس، لعوده على المتأخر، ولتفسيره بالجملة، فلا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره. ثم قال: «... ولهذا كان الأولى في الضمير المنصوب بـ«إنَّ» من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾[8] أن يقدر عائدا على الشيطان لا ضمير الشأن خلافا للزمخشري، ومما يؤيد ذلك قراءة بعضهم[9]: «وَقَبِيلَهُ» بالنصب، وضمير الشأن لا يتبع بتابع، والأصل توافق القراءتين[10].

٣ — حذف عائد الموصول

عائد الموصول يحذف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، وقد ذكر ابن هشام دليل حذف العائد المنصوب قراءة حمزة، والكسائي، وشعبة: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِم﴾[11] بحذف الهاء، ولم يورد غير هذا الشاهد لهذه المسألة في «شرح قطر الندى»[12].

٤ — حذف الفعل إذا أجيب به استفهام مقدر

بين ابن هشام مواطن حذف الفعل، وذكر منها وقوعه في جواب استفهام مقدر «كقراءة الشاميّ وأبي

(١) هو الحسن البصري، انظر: البحر المحيط ٢:٢٣٦، وهو أحد القراء الأربعة عشر.

(٢) ﴿إلا أن يعفون أو يَعْفُو الذي بيده..﴾ البقرة، من الآية ٢٣٧.

(٣) هو جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زيد العابدين بن علي بن الحسن بن علي ابن أبي طالب أحد الأئمة الاثني عشر على مذهب الإمامية. توفي ١٦٨هـ، انظر: حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد، التيمورية ٢:٧٧.

(٤) المائدة، من الآية ٨٩.

(٥) مريم، من الآية ٥.

(٦) ﴿فاذكروا اسم الله عليها صواف﴾ «الحج من الآية ٣٦، أما «صوافي» فهي قراءة كثيرين منهم: الحسن البصري. انظر: البحر المحيط ٦:٣٦٩.

(٧) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٤٢.

(٨) الأعراف، من الآية ٢٧.

(٩) هو يحيى بن المبارك اليزيدي، انظر: البحر المحيط ٤: ٢٨٤-٢٨٥، وهو أحد القراء الأربعة عشر توفي سنة ٢٠٠هـ.

(١٠) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٤٥.

(١١) في قراءه غير هؤلاء ﴿وما عملته أيديهم﴾ يس، من الآية ٣٥.

(١٢) انظر: شرح قطر الندى ١٥٠.

بكر ﴿يُسَبِّحُ له فيها بالغدو والآصال رِجَالٌ﴾[1] وقوله[2]:

لِيُبْكَ[3] يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ

أي: يسبّحه رجال، ويبكيه ضارع، وهو قياسي وفاقا «للجرمي وابن جنى»[4].

وقد علق خالد الأزهري على قياسية هذا الحذف عند الجرمي وابن جني بأنه لا ينقاس عند الجمهور، وأن المرفوع في الآية والبيت خبر لمبتدأ محذوف تقديره: المسبح له رجال. والباكي ضارع، صرّح الأول أبو حيان، وبالثاني صاحب البسيط[5].

٥ــ وقوع الالتفات في جملة واحدة

في بيت الأعشى:

فآليت لا أرثي لها من كلالة ولا من حفا حتى تلاقي محمدا

(١) النور، من الآية ٣٦.

(٢) نسب هذا البيت للحارث بن نهيك، وللبيد الصحابي، ولمزرد أخي الشماخ، ولضرار النهشلي، والمهلهل.

انظر: سيبويه ١: ١٤٥. والمحتسب لابن جني ١: ٢٣٠، والخصائص ٢: ٣٥٢، والخزانة ١: ١٤٧، وشرح التصريح ١: ٢٧٤، وقد جاء في الخزانة ١: ١٥٠ عن هذا البيت ماياتي:

«... وهذا البيت من أبيات لنهشل بن حرّي على ما في «شرح أبيات الكتاب» لابن خلف في مرثية يزيد وهي:

لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل حشا جدث تسفي عليه الروائح
لقد كان ممن يبسط الكف بالندى إذا ضن بالخير الأكف الشحائح
فبعدك أبدى ذو الضغينة ضغنه وسدّ لي الطرف العيون الكواشح
ذكرت الذي مات الندى عند موته بعاقبة إذ صالح العيش طالح
إذا أرقٌ أفنىَ من الليل ما مضى تمطى به ثنى من الليل راجح
ليبك يزيد ضارع لخصومة

وفي الخزانة ١٥٢ عن هذه البيت أيضا ما يأتي:

«تتمة: نسب النحاس هذه الأبيات في «شرح أبيات الكتاب» وتبعه ابن هشام للبيد الصحابي، وحكى الزمخشري أنها لمزرد أخي الشماخ، وقال ابن السيرافي هي للحارث بن ضرار النهشلي يرثي يزيد بن نهشل، وقال النبلي إنها لضرار النهشلي. وذكر البعلي أنها للحارث بن نهيك النهشلي، وقيل هي لمهلهل. والصواب أنها لنهشل بن حرّي كما في «شرح أبيات الكتاب» لابن خلف، وكذا في «شرح أبيات الإيضاح» والله أعلم

(٣) في الخزانة ١: ١٤٧ ذكر البغدادي أن الفعل (ليبك) «روى بالبناء للمفعول، والبناء للفاعل ثم قال عن الرواية الثانية «وهذه الرواية هي الثابتة عند العسكري وعدّ الرواية الأولى غلطا، فإنه قال في كتاب «التصحيف فيما غلط فيه النحويون»: ومما قلبوه وخالفهم الرواة قول الشاعر.

ليبك يزيد ضارع ... البيت

وقد رواه خالد والأصمعي وغيرهما بالبناء للفاعل من البكاء ونصب يزيد ومثله في كتاب «فعلت وأفعل» لأبي حاتم السجستاني قال: أنشد الأصمعي: لِيَبْكِ يزيد ضارع أي بالبناء للفاعل ولم يعرف: لِيُبْكَ يزيد، أي بالبناء للمفعول. وقال هذا من عمل النحويين والشاهد صدر بيت وعجزه:

ومُخْتَبِطٌ مِماَ تَطِيحُ الطَّوائِحُ

وهو لنهشل بن حرّى كما جاء في «الخزانة» وقد نسب للحارث بن نهيك، والحارث بن ضرار، ولبيد، ومزرد، انظر: معجم الشواهد ١: ٨٣.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك ١: ٣٤٢ــ٣٤٤.

(٥) انظر: شرح التصريح على التصريح ١: ٢٧٤، وصاحب البسيط هو: ضياء بن العلج.

ذكر ابن هشام: أنه يحتمل أن فيه التفاتا من الغيبة إلى الخطاب، وأن الأصل: حتى تلاقين، ثم قال: ويشهد له أنه خاطبها في البيت بعده بقوله:

متى مـا تناخي عند باب ابن هاشم   تراحي وتلقـي مـن فواضلـه نـدى

ولكنه يبعده أن الالتفات لا يوجد في جملة واحدة إلا نادرا كقراءة الحسن ﴿إياك يُعْبَدُ﴾[1]...[2]».

٦ــ تعريف (غدوة) بأل

ذكر ابن هشام: أن (غداة) تُعرفّ تارة بأل كما في قوله تعالى: ﴿بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾[3] وتارة بالإضافة كما في قول كعب:

ومـا سعادة غـداة البين إذ رحلـوا   إلا أغـنّ غضيض الطرف مكحـول

وأنها في ذلك مخالفة لـ(غدوة) فالغالب تعريفها بالعلَمية، تقول «جئتك يوم الجمعة غدوة».. ثم قال. «وربما عرّفت بأل كقراءة ابن عامر: ﴿بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾...»[4].

٧ــ (أو) قد تأتي للإضراب مطلقا

من معاني (أو) التي أوردها ابن هشام في كتاب «المغني» أن تكون للإضراب مثل (بل) وقد ذكر أن سيبويه اشترط لذلك أمرين: أن يتقدمها نفي أو نهي، وأن يعاد العامل نحو: (ما قام زيد أو ما قام عمرو)... ثم قال. «وقال الكوفيون، وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان: تأتي للإضراب مطلقا، احتجاجا بقول جرير[5]:

---

(١) ﴿إياك نَعْبُدُ﴾ الفاتحة، من الآية ٥.

(٢) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٤٢، وقد قال البغدادي حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢ : ٢٧٤. في تعليقه على هذا البيت مايأتي:

«كذا أورده الزمخشري في «مفصله» وأما الثابت في ديوانه من عدة طرق وروايات إنما هو:

فمالـك عنـدي مشتكـي مـن كلالـة

وعليها يكون تلاقي خطابا لناقته لاغير منصوبا بحذف النون وعليه يكون الالتفات قوله: فمالك.. وقد علق على قول ابن هشام: إن الالتفات لا يوجد في جملة واحدة بقوله: لا يخفي أن الالتفات في البيت وقع في ذيل الكلام بخلاف الآية، فإنه وقع بين جزئي كلام، فإن (إياك) مبتدأ وقد استعير في موضع أنت، وجملة يعبد خبره! والأول جائز، والثاني ممنوع. وقد جاء في هذه القراءة الشاذة فليس البيت مثل الآية...»

وانظر ص ٤٨٧ هـ من هذا البحث ما جاء حول تحقيق رواية هذا البيت كما جاء في الديوان.

(٣) الكهف، من الآية ٢٨.

(٤) ابن هشام: شرح بانت سعاد ١١ــ١٣. وقد جاء في تاج العروس، مادة (غدا) أنّ (غدوة) علم للوقت، وأن النحويين قالوا: إنها لا تنون، ولا يدخل فيها الألف واللام، وإذا قالوا: (الغداة) صرفوا، قال الله تعالى: ﴿بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدونَ وجْهَهُ﴾ وهي قراءة جميع القراء إلا ما روى عن ابن عامر فإنه قرأه بالغدوة». وهي شاذة.

(٥) انظر: ديوانه ٢ : ٧٤٥، والرواية به: ....   لـم تُخْـصَ عِـدَّتُهـم إلا بعـدّاد

مـاذا تـرى في عيـال قد برمت بهـم لـم أحص عدتهـم إلا بعـداد
كانـوا ثمانين أو زادوا ثمانيـة لـولا رجاؤك قـد قتلت أولادي

وقراءة أبي السّمال[1]: ﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾[2] بسكون واو (أو)..»[3]

٨ــ أحد الفواصل بين (أمّا) والفاء

بيّن ابن هشام أنّه يفصل بين (أمّا) و(الفاء) بواحد من أمور ستة كان خامسها الاسم المعمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: (أما زيدا فاضربه) وقد استشهد لذلك: بقراءة بعضهم[4]: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[5] بالنصب»[6].

٩ــ حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره

إذا حذف المضاف فإن المضاف إليه يخلفه في إعرابه غالبا نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[7] أيْ: أَمْرُ رَبِّكَ. وقد يبقى على جره، **وشرطه في الغالب**: **أن يكون المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم**: (ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) أي: ولا مثل أخيه. ومنه قول الشاعر[8]:

أكـل امـرىء تحسبين امـرأ ونـارٍ توقـد بالليل نـارا

قال ابن هشام: «ومن غير الغالب قراءة ابن جماز[9] ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾[10] بجر الآخرة ــ أي عمل الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفا، بل المعطوف جملة فيها المضاف[11].

---

(١) هو قعنب بن أبي قعنب، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة «غاية النهاية في طبقات القراء» ٢: ٣٧.

(٢) البقرة، من الآية ١٠٠.

(٣) ابن هشام: المغني ١: ٦٤.

(٤) جاء في «البحر المحيط» ٧: ٤٩١ عن هذه القراءة ما يأتي: «وقرىء ثمود» بالنصب ممنوعا من الصرف. والحسن. وابن أبي إسحاق. والأعمش. «ثموداً» منونة منصوبة، وروى المفضل عن عاصم الوجهين انتهى».

(٥) فصلت، من الآية ١٧.

(٦) ابن هشام: المغني ١: ٥٧ــ٥٨.

(٧) الفجر، من الآية ٢٢.

(٨) هو أبو داود الايادي، انظر: ديوانه ٣٥٣: الإنصاف ٢: ٧٤٣، والأشموني محيي الدين ٣: ٤٨٨، وأبو داود (فقط) سيبويه ١: ٣٣، وفي شرح شواهد المغني ٢: ٧٠٠ نسب لأبي داود حارثة بن الحاج وكذلك في شرح التصريح ٢: ٥٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢٧، ٥: ١٤٢. وقد نسب في الكامل ١: ١٤٧ لعدي بن يزيد.

(٩) هو سليمان بن مسلم بن جماز، وقيل: سليمان بن سالم بن جماز أقرأ بحرف أبي جعفر، ونافع، قيل: توفي بعد ١٧٠ هـ «غاية النهاية في طبقات القراء» ١: ٣١٥.

(١٠) الأنفال، من الآية ٦٧.

(١١) ابن هشام: أوضح المسالك ٢: ٢٢٤.

١٠ــ حذف إحدى ياءي: (يستحي)

أورد ابن هشام في «شرح قصيدة بانت سعاد» قول الشاعر[١]:

تقول: يا شيخ أما تستحي ... من شربك الرّاح على المكبر
فقلت: لو باكرت مشمولةً ... صَفْرًا كلون الفرس الأشقر
رحتِ وفي رجليك مَا فيهما ... وقد بدا هَنْكِ من المئزَر

ثم قال: «في البيت الأول شاهد على أنه يقال: استحي يستحي كاستي يستبي، وقد قرأ يعقوب[٢]، وابن محيصن[٣]: ﴿إِنَّ اللَّه لاَ يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا﴾[٤] بياء واحدة، وقد رويت عن ابن كثير[٥]. وهي لغة تميم، والأصل: بياءين فنقلت حركة العين إلى الفاء فالتقى ساكنان، فقيل: حذفت اللام، فالوزن: يستفع، وقيل: حذفت العين، فالوزن: يستفل...»[٦].

هذه عدة نماذج من استشهاد ابن هشام بالقراءات المتواترة والشاذة في مسائل مختلفة، وهي تصور موقفه بوضوح إزاء هذا الأصل الكبير من أصول اللغة والنحو.

ومن تمام جلاء هذا الموقف أن نذكر هنا أن ابن هشام لم يتابع البصريين في رفضهم بعض القراءات.

فقد اختار ابن هشام صحة الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله والمضاف إليه بالمفعول اعتمادا على قراءة طعن فيها جمهور البصريين:

فقال: «زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر. والحق أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السعة:

إحداها: أن يكون المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعوله كقراءة ابن عامر.

---

(١) هو الأقيشر الأسدي، واسمه المغيرة بن عبد الله، انظر: حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد التيمورية ١:٥٢٥.

(٢) يعقوب بن إسحاق الحضرمي أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة ومقرئها. توفي سنة ٢٠٥هـ. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢: ٣٨٦/٣٨٨.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مقرىء أهل مكة مع ابن كثير، وقيل: اسمه عمر، وقيل: عبد الرحمن بن محمد، وقيل: محمد بن عبد الله... قال أبو عبيد وكان من قراء مكة: عبد الله بن كثير،وحميد بن قيس. ومحمد بن محيصن، وكان ابن محيصن أعلمهم بالعربية وأقواهم عليها، وعن ميمون بن عبد الملك سمعت أبا حاتم يقول: ابن محيصن من قريش، وكان نحويا.. وقال ابن مجاهد: كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه..... توفي سنة عشرين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وعشرين ومائة:«غاية النهاية في طبقات القراء» ٢:١٦٧.

(٤) البقرة، من الآية ٢٦.

(٥) هو عبد الله بن كثير أحد القراء السبعة، وإمام أهل مكة في القراءة توفي سنة ١٢٠هـ، غاية النهاية في طبقات القراء ١: ٤٤٣/٤٤٥.

(٦) ابن هشام: شرح بانت سعاد ٢٣.

﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[1] ..»[2].

وأجاز ابن هشام العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مستشهدا بقراءة خطّأها البصريون ومن تابعهم فقال: «ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفا كان أو اسما، نحو ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[3] ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾[4] وليس بلازم وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس، والحسن، وغيرهما[5] ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[6] ...»[7].

---

(١) ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ الأنعام، من الآية ١٣٧. أمّا قراءة ابن عامر فقد جاء عنها في كتاب «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ص ١٠٧، ما يأتي: «ابن عامر: «وكذلك زين» بضم الزاي وكسر الياء. «قتل» برفع اللام. «أولادهم» بنصب الدال. «شركائهم» بخفض الهمزة...».

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك ٢:٢٢٦.

جاء عن هذه الآية في كتاب «الحجة في القراءات السبع»، لابن خالويه ١٢٥ مايأتي: «تقرأ بفتح الزاي، ونصب «قتل»، ورفع «شركائهم». وبضم الزّاي، ورفع— في الأصل: وفتح وهو خطأ— «قَتْل»، ونصب ««أولادهم» وخفض «شركائهم».

فالحجة لمن قرأ بفتح الزّاي: أنّه جعل الفعل للشركاء فرفعهم به، ونصب القتل بتعدي الفعل إليه، وخفض «أولادهم» بإضافة القتل إليه.

والحجة لمن قرأه بضم الزاي: أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، ورفع به القتل، وأضافه إلى (شركائهم» فخفضه، ونصب «أولادهم» بوقوع القتل عليهم، وحال بين المضاف والمضاف إليه وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر....

وإنما حمل القارئ بهذا عليه: أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتّبع الخط».

وهذا هو رأي جمهور البصريين في هذه القراءة ولأبي حيان الأندلسي في البحر المحيط ٤: ٢٢٩/٢٣٠ بحث نفيس عنها، عرض فيه القراءة المذكورة وبين رفض جمهور البصريين لها لمخالفتهاقاعدتهم في عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر، وأشار إلى من يجيز هذه المسألة اعتمادا على هذه القراءة المتواترة الواردة عن عربي صريح محض هو ابن عامر. وذكر طعن ابن عطية والزمخشري فيها، وتقبيح أبي علي الفارسي لها ورد عليهم ردا عنيفا. وأورد مانسب إلى ابن جني من أقوال معتدلة في هذه المسألة.

وانظر أيضا ما ورد عن هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧—٤٣٦، وفي كتاب القراءة واللهجات ١٣٢—١٣٨. لعبد الوهاب حمودة. والخزانة ٣٥٤/٣٥٥. والدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ١٠٤—١٦٥ مسألة الفصل بين المتضايفين.

(٣) فصلت، من الآية ١١.

(٤) البقرة، من الآية ١٣٣.

(٥) هو حمزة كما جاء في كتاب التيسير في القراءات السبعة للداني، ص ٩٣، فقد ورد به عن هذه الآية مايأتي: «قرأ الكوفيون» تساءلون» بتخفيف السين. والباقون بتشديدها. حمزة: ««والأرحام» بخفض الميم، والباقون بنصبها».

(٦) النساء، من الآية ١.

(٧) ابن هشام: أوضح المسالك ٣:٦١.

وجاء عن هذه الآية في كتاب الحجة في القراءات السبع ٩٤، ٩٥ مايأتي: «قوله تعالى: ««والأرحام» يقرأ بالنصب والخفض، فالحجة لمن نصب: أنه عطفه على «الله» تعالى، وأراد: واتقوا الأرحام: لا تقطعوها، فهذا وجه القراءة عند البصريين لأنهم أنكروا الخفض، ولحنوا القارئ به وأبطلوه من وجوه،: أحدها: أنه لا يعطف بالظاهر على مضمر مخفوض إلا بإعادة الخافض، لأنه معه كشيء واحد لا ينفرد به، ولا يحال بينه وبينه، ولا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض،.... فأمّا الكوفيون فأجازوا الخفض، واحتجوا للقارئ بأنه أضمر الخافض، واستدلوا بأن العجاج كان إذا قيل له: كيف تجدك؟ يقول: خير عافاك، يريد: بخير.... وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض، فقد عرفه غيرهم وأنشد:

رسم دار وقفت في طلله   كدت أقضي الحياة من جلله

أراد: ورب رسم دار.

ولأبي حيان في «البحر المحيط» ٣: ١٥٥/١٥٩، بحث آخر جيد عن هذه القراءة. ذكر فيه أن الجر قراءة حمزة، والنخعي، وقتادة، والأعمش، وأن ظاهرها أنها معطوفة على المضمر المجرور من غير إعادة الجر، وعلى هذا فسرها الحسن والنخعي ومجاهد. وأشار إلى طعن الزمخشري وابن عطية فيها، وما قاله سيبويه والزجاج والمازني حول هذه المسألة ورد عليهم جميعا، ودافع عن حمزة وقراءته دفاعا مجيدا.

ومن وقوف ابن هشام مع القراءات الثابتة، ورفضه ما يوجه إلى بعضها من طعن، أن ياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم يجوز فيها الفتح والإسكان إلا في أربع مسائل: هي إذا كان المضاف مقصورا، أو منقوصا، أو مثنى، أو جمع مذكر سالم فإن الياء تكون واجبة الفتح، ويندر إسكانها بعد الألف كما في قراءة نافع: ﴿وَمَحْيايْ﴾[1] وقد كسرت بعدها في قراءة الأعمش: ﴿هيَ عصايِ﴾[2].

وقد ذكر ابن هشام أن هذا الكسر يطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم، واستشهد له بقراءة حمزة: ﴿بِمُصْرِخِيٍّ إني﴾[3] بكسي الياء في الوصل[4]. وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء[5].

وقد طعن النحاة في قراءة حمزة هذه وعدّوها غلطا منه[6]، وكان ممن طعن فيها أبو العلاء المعري، فقال ابن هشام في «الحواشي»: «والمعري له قصد في الطعن على علماء الإسلام، ولعل الذين كسروا لغتهم إسكان ياء الإضافة فالتقى معهم ساكنان»[7].

من هذا يتبين لنا أن ابن هشام كان يأخذ بالقراءة الثابتة عن ثقة، ويقيس عليها ما دام لها وجه في العربية يمكن الحمل عليه، ولا يعبأ بطعن النحاة فيها لمخالفتها قاعدة لهم.

وابن هشام يسير في طريق سلكه من قبله ابن جني، وابن مالك، وأبو حيان.

ثالثا: الحديث

الاستشهاد بالحديث قضية عنيَ بها علماء العربية قديما وحديثا. وكان ممن تكلّم فيها من القدامى: أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان الأندلسي، والبدر الدمّاميني، والسيوطي، وعبد القادر البغدادي[8].

---

(١) الأنعام، من الآية ١٦٢.

(٢) طه، من الآية ١٨.

(٣) إبراهيم، من الآية ٢٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢: ٢٣٧—٢٣٨.

(٥) انظر: التيسير في القراءات السبع، ١٣٤.

(٦) انظر حاشية يس على شرح التصريح ٢: ٦٠.

(٧) انظر: شرح التصريح على الترضيح ٢: ٦٠.

وقد جاء عن هذه القراءة في كتاب الحجة في القراءات السبع ١٧٨ مايأتي: قوله تعالى: ﴿ومَا أَنْتُمَ بِمُصْرِخيّ﴾تقرأ بفتح الياء وكسرها... والحجة لمن كسر أنه جعل الكسرة بناء لا إعرابا، واحتج بان العرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح، وإن كان الفتح عليهم أخف، وأنشد شاهدا لذلك:

قال لها هل لك ياتا فيِّ قالت له: ما أنت بالمرضيّ»

وأبو حيان في البحر المحيط ٥: ٤١٩/٤٢٠ قال عن هذه القراءة مايأتي: «وقرأ يحيي بن وثاب، والأعمش، وحمزة: «بمصرخيٍّ» بكسر الياء، وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة ثم أورد ما قاله الفراء، وأبو عبيد، والزجاج، والنحاس، والزمخشري في تخطئة هذه القراءة وردّ عليهم ردا جيدا ذكر فيه رأي قطرب، وأبي عمرو بن العلاء في تصويبها. وأنظر أيضا «الخزانة»— ٢: ٢٥٧/٢٦٠ «والدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، القسم الأول ٣٢—٤٥.

(٨) الاقتراح للسيوطي ١٧—١٨، وخزانة الأدب للبغدادي ١: ٤—٧.

أمّا في عصرنا فقد كتبت عنها أبحاث متعددة يعدّ في طليعتها: بحث محمد الخضر حسين المنشور ضمن كتابه: «دراسات في العربية وتاريخها»[١] «وبحث سعيد الأفغاني بمؤلفه. «في أصول النحو»[١].

ومن خلال ما كتب هؤلا جميعا نجد أن للنحاة إزاء هذه القضية وجهات نظر مختلفة:

١ — فمنهم من منع الاستشهاد بالحديث مطلقا. وأبرز من أبان عن ذلك أبو حيان الذي ذكر أن هذا المنع هو وجهة نظر واضعي علم النحو وائمته المتقدمين والمتأخرين. وأن بعض المتأخرين الأذكياء علل ذلك بأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، لذا نجد الحادثة الواحدة تروى عن الرسول بألفاظ مختلفة مثل: (زوجتكها بما معك من القرآن)، (ملكتكها بما معك)، (خذها بما معك)، وغير ذلك من الألفاظ الواردة فيها. فمن المقطوع به أن الرسول لم يلفظ بهذه الكلمات جميعا، بل يحتمل أنه لم يقل شيئا منها، وإنما عبر بمرادف لها[٣].

الثاني: وقوع اللحن فيما روى من الحديث، لأن كثيرا من رواته كانوا أعاجم.

٢ — ومنهم من أجاز الاستشهاد بالحديث مطلقا، وقد كان رائد هذا الاتجاه هو ابن مالك الذي حمل عليه أبو حيان كثيرا، لأنه يرى أنه استحدث في أصول النحو ما ليس منها[٥]. وممن دافع عن وجهة نظر ابن مالك هذه قديما البدر الدماميني، وقد رد على أبي حيان بأن جواز النقل بالمعنى إنما هو من باب التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه وأنهم كانوا مع هذا يتحرّون الضبط فيغلب على الظن أنها لم تبدل، واليقين ليس بمطلوب، على أن الخلاف في جواز النقل إنما هو فيما لم يدوّن، أما ما دوّن فلا يجوز تبديل شيء من ألفاظه[٦].

٣— وهناك وجهة نظر ثالثة تجيز الاحتجاج بالأحاديث التي عرف اعتناء رواتها بألفاظها لغرض خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته مثل كتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، وصاحب هذه الوجهة هو الشاطبي[٧].

ويعد أوفى ما كتب في هذه القضية على الإطلاق — فيما اطلعت عليه — هو بحث محمد الخضر حسين

---

(١) من ص ١٦٦—١٨٠.

(٢) من ص ص ٤٦—٥٨.

(٣) الاقتراح للسيوطي ١٧—١٨، وخزانة الأدب للبغدادي ١: ٥—٦.

(٤) الاقتراح للسيوطي ١٦—١٨ وخزانة الأدب للبغدادي ١: ٤—٦.

(٥) خزانة الأدب للبغدادي ١:٧، ودراسات في العربية وتاريخها ١٦٨، ١٧١—١٧٢.

(٦) خزانة الأدب ١:٦.

(٧) اطلعت أخيراعلى كتاب «موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف» لخديجة الحديثي وهذا الكتاب بنحو منحى محمد الخضر حسين الذي كان أساسا لموقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة من هذه القضية. وقد ادعت صاحبة هذا الكتاب أن ابن هشام أكثر من الاستشهاد بالحديث كثرة فاقت استشهاد ابن مالك— انظر ص ٢٢ من الكتاب المذكور— دون أن تسند هذه الدعوي بدليل....

الذي عرض فيه بالتفصيل وجهة نظر المانعين، والمجوزين، وانتهى إلى ترجيح وجهة النظر الثانية. إلاّ أنه وضع لذلك بضعة ضوابط حدّد بها الأحاديث التي يجوز الاستشهاد بها، وهي ضوابط المقصود منها التعريف بما روي بألفاظه دون تبديل فيها[1].

موقف ابن هشام

ذكر عدد من الباحثين أن ابن هشام كان ممن أكثر من الاستشهاد بالحديث[2]. وحين نرجع إلى كتب ابن هشام المشهورة نجد أن الأحاديث التي وردت بكل منها كانت على النحو الآتي:

١— في «شرح قطر الندى» نحو سبعة عشر حديثا.
٢— في «شرح شذور الذهب» نحو واحد وعشرين حديثا.
٣— في «أوضح المسالك» نحو خمسة وعشرين حديثا.
٤— في «شرح قصيدة بانت سعاد» نحو عشرين حديثا.
٥— في «المغني» نحو واحد وستين حديثا.

وهذه الأعداد من شواهد الحديث تعدّ قليلة إذا قيس كل منها بما ورد في الكتاب نفسه من شواهد الشعر[3]. فربما يكون ما قيل: من أن ابن هشام استكثر من الاستشهاد بالحديث متأثرا بما نقل من أن أبا حيان قال عن ابن مالك في شرحه لكتابه: «التسهيل». «وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية..»[4] فمن المحتمل أن قائل هذا القول قد قارن بين ما ورد في «التسهيل» من أحاديث، وبين ما ورد منها في بعض كتب ابن هشام السابقة فوجد هذا قد زاد عليه. فاستمد تعليقه على ابن هشام من تعليق أبي حيان على ابن مالك...

وما أظن أن أبا حيان عني بتعليقه هذا شواهد كتاب «التسهيل» التي لم تزد عن خمسة أحاديث[5]، ولكن أغلب الظن أنه قصد بذلك مصنفات أخر لابن مالك أهمها — فيما يبدو لي —: «شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح» الذي يحدد موقف ابن مالك من قضية الاستشهاد بالحديث تحديدا واضحا. وربما كان مما يستظهر به لذلك أن عبارة أبي حيان عن موقف ابن مالك قد وردت بصورة أخرى ذكرتها صاحبة كتاب: «أبي حيان النحوي» نقلا عن كتاب «التذييل والتكميل» لأبي حيان هي: «قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية...»[6].

---

(١) دراسات في العربية وتاريخها ١٧٧—١٨٠.

(٢) انظر: دراسات في العربية وتاريخها ١٦٨، وأصول النحو ص ٥٠، وأبو حيان النحوي ٤٣٤.

(٣) شواهد الشعر في «شرح قطر الندى» نحو ١٥٠ شاهدا، وفي «شرح شذور الذهب» نحو ٢٤١ شاهدا، وفي «أوضح المسالك» نحو ٥٨٣ شاهدا، وفي «شرح قصيدة بانت سعاد» نحو ٤٠٠ شاهدا. وفي المغني» نحو ٩٥٠ شاهدا.

(٤) الاقتراح ١٧.

(٥) انظر كتاب: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٤٠٦.

(٦) أبو حيان النحوي ٤٣٠.

إن دراسة موقف ابن هشام من هذا الموضوع ينبغي أن تقوم على معرفة مدى اعتماده على الأحاديث في الاستشهاد بناء على تتبع دقيق لذلك في نخبة من مصنفاته. وعلى ما يمكن أن يلتمس له من تعليق يعبر عن وجهة نظره تجاه هذه القضية. والشق الأول من هذه الدراسة قدّمنا نتائجه فيما ذكرنا من عدد الأحاديث بكتبه المشهورة. أما الشق الثاني فقد تيسر لي منه ما يأتي:

١ ــ جمهور النحاة يوجب حذف الخبر بعد (لولا) مطلقا، وأوجب بعضهم ذكره إذا كان كونا خاصا ولا دليل عليه، واستدل بالحديث: «لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لأسّست البيت على قواعد إبراهيم»(١). وقد أورد ابن هشام في التعليق على هذا الشاهد الرد الآتي: «وأما (لولا قومك حديثو عهد) فلعلّه مما يروى بالمعنى»(٢).

وفي حاشية الدسوقي جاء تعليقا على كلام ابن هشام هذا ما يأتي: «(قوله فلعله الخ) فيه أن هذا فتح باب لردّ الاستدلال بحديث رسول الله، والذي فتحه أبو حيان فكان يرد على ابن مالك في كل حديث استدل به بذلك الرد: (قوله فلعله مما يروى بالمعنى) أي لعله من جملة الأحاديث المروية بالمعنى وحينئذ فلا يكون فيه دليل، لاحتمال ألا يكون هذا لفظه عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدي إلى عدم الاستدلال بالأحاديث النبوية على الأحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى، لتطرق الاحتمال المذكور إلى كل حديث استدل به منها. وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزرا له في الرد على ابن مالك حيث استدل على بعض أحكام النحو بالألفاظ الحديثية اهـ دماميني»(٣).

٢ ــ من مسائل وصل الضمير وفصله ما اختلف أوصله واجب أم راجح؟ وذلك إذا اجتمع ضميران أولهما أعرف وهو منصوب بفعل غير قلبي. فسيبويه يرى أن وصله واجب نحو ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾(٤) ﴿إن يَسْأَلْكُمُوهَا﴾(٥) ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾(٦). ومذهب جماعة منهم الناظم والزمخشري أن ذلك راجح. واستدل

---

(١) انظر: المغني ٢: ٦٠٤.

(٢) ابن هشام: المغني ٢: ٦٠٥.

وقد أورد ابن هشام هذا التعليق أيضا منسوبا للجمهور في أوضح المسالك ١: ١٥٨. فعلق على ذلك خالد الأزهري في شرح التصريح ١: ١٧٩. بما يأتي: «قال ابن أبي الربيع: لم أر هذه الرواية ــ يعني بهذا اللفظ ــ من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك: (لولا حدثان قومك) و (لولا حداثة قومك) (لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية) ونحو ذلك نقله المرادي عنه في شرح النظم.

والحديث المذكور روى في مختصر صحيح مسلم ١: ٢٠١ بالرواية الآتية: «.... لولا أن قومك حديث عهدهم في الجاهلية.» وفي موضع ثان ١: ٢٠٢ هكذا: «.. لولا أن الناس حديث عهدهم بكفر...» وفي موضع ثالث ١: ٢٠٢/٢٠٣: «لولا حدثان قومك بالكفر...».

(٣) حاشية الدسوقي ٢: ٢٣٨.

(٤) هود، من الآية ٢٨.

(٥) محمد، من للآية ٣٧.

(٦) البقرة، من الآية ١٣٧.

الناظم بالحديث الوارد في العبيد والإماء: «إن اللّٰه مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُم»[1] قال ابن هشام تعليقا على استشهاد ابن مالك بهذا الحديث. «**وَلو كنّا على ثقة من أنه روي بلفظه لم يكن فيه دليل**، لأن بعده: «ولو شاء لَمَلَّكَهُم إياكم» والفصل فيه واجب، لأن الضمير المقدم غير أعرف، فلعلّ الفصل في الأول للتناسب»[2].

٣— من اللغات الجائزة في (الأب) مضافا إلى غير الياء القصر. وقد قال ابن هشام في الاستشهاد لهذه اللغة: «وشاهد القصر ما ثبت في صحيح البخاري من قوله: حدثنا يعقوب الرقي، حدثنا ابن علية، حدثنا سليمان التيمي، حدثنا أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، يوم بدر: ما صنع أبو جهل؟ فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد فقال له. أنت أبا جهل، قال ابن عليه، قال سليمان: هكذا قالها أنس: قال: أنت أبا جهل قلت: فهذا أمر أوضح الأدلة وقويها (كذا) روى **بلفظه لا بمعناه**[3]».

ومن خلال هذا العرض لموقف ابن هشام من الاستشهاد بالحديث يتبين لنا ما يأتي:

١— أن ابن هشام لم يكثر من الاستشهاد بالحديث إذا وازنا بين عدد ما ورد منه في كتبه المشهورة وبين عدد ما ورد بها ذاتها من شواهد الشعر.

٢— أن ابن هشام له من أقواله ما يرى فيه أن الحديث الذي يحتج به في النحو هو ما ثبت أنه روي بلفظه لا بمعناه.

إلى أي حد التزم ابن هشام في شواهده من الحديث بهذا الضابط؟ ذلك موضوع آخر.

رابعـاً: الشعر

سعة اطلاع ابن هشام على الشعر العربي، ودرايته به من الحقائق التي يؤكدها إنتاجه أثرين رائعين

(١) انظر: تخليص الشواهد— مخطوط، الورقة ١٩، ٢٠أ.

(٢) ابن هشام: تخليص الشواهد، ومخطوط، الورقة ٢٠أ.

(٣) ابن هشام: تخليص الشواهد، مخطوط، الورقة ٨أ.

روى هذا الحديث في صحيح البخاري ٥:٩٥ على الوجه الآتي:

«... وحدثني عمرو بن خالد، حدثنا زهير عن سليمان التيمي عن أنس رضي الله عنه، قال: قال النبي: من ينظر ما صنع أبو جهل، فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، قال: أأنت أبو جهل؟ قال: فأخذ بلحيته...» حدثني محمد بن المثني، حدثنا بن أبي عدي عن سليمان التيمي عن أنس رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر: من ينظر ما فعل أبو جهل؟ فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، فأخذ بلحيته، فقال: أنت أبا جهل...»

وفي فتح الباري لابن حجر ٨: ٢٩٦—٢٩٧ ورد الآتي:

«أنت أبا جهل» كذا للأكثر وللمستملي وحده: (أنت أبو جهل). والأول هو المعتمد في حديث أنس هذا. فقد صرح إسماعيل بن علية عن سليمان التيمي بأنه هكذا نطق بها أنس، وسيأتي ذلك في أواخر غزوة بدر. ولفظه: فقال: أنت أبا جهل. قال ابن علية: قال سليمان: هكذا قالها أنس، قال: (أنت أبا جهل) انتهى. وقد أخرجه ابن خزيمة. ومن طريقه أبو نعيم عن محمد بن المثني شيخ البخاري فيه. فقال فيه: (أنت أبو جهل) وكأنه من إصلاح بعض الرواة. وكذلك نطق بها يحيى القطان، أخرجه الإسماعيلي من طريق المقدمي عن يحيى القطان عن التيمي فذكر الحديث وفيه: قال: أنت أبا جهل. قال المقدمي: هكذا قال يحيى القطان. وقد وجهت الرواية المذكورة بالحمل على لغة من يثبت الألف في الأسماء الستة في كل حالة كقوله:

إن أباها وأبا أباها

متصلين اتصالا وثيقا بهذا الفن من فنون القول، هما: «شرح قصيدة بانت سعاد»، و«تخليص الشواهد». ففيهما من المباحث اللغوية والأدبية وتحقيق الشواهد ما يدل على غزارة علمه بالشعر.

وقد كان لذلك أثره في كثرة شواهده، فاستشهد في «شرح قصيدة بانت سعاد» — على صغر حجمه — بنحو أربعمائة بيت، أمّا «المغني» فقد بلغت شواهده به نحو تسعمائة وخمسين.

وابن هشام أحسن استثمار ذخيرته الشعرية استثمارا جيدا كما فعل في قصيدة الأعشى التي مطلعها:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا   وبت كما بات السليم مسهّدا

فإنه استشهد بغالب أبياتها[١].

ونحن نجد بين شواهد ابن هشام كثيرا من أشعار المولدين أمثال أبي نواس، وابن الرومي، وأبي تمام، وابن المعتز، وأبي فراس، والمتنبي، والمعري، وقد بينت ما ذكره من شعر هؤلاء في دراستي لبعض آثاره عند حديثي عن شواهده بها. وابن هشام يذكر هذا النوع من الشعر على سبيل التمثيل لا الاستشهاد فهو يشير إلى ذكر الخبر بعد «لولا» في بيت أبي العلاء المعري[٢]:

يذيبُ الرُّعْبُ منه كُلَّ عَضْبٍ   فلولا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

ثم يقول. «وليس ذكر هذا البيت للاستشهاد بل للتمثيل، لأن المعري لا يحتج بشعره[٣]». وأكثر من أنشد له شعرا من المولدين هو المتنبي الذي ذكره في نحو ثلاثة وعشرين موضعا بكتابه «المغني» وقد علّق على أحد أبياته في كتابه تخليص الشواهد بقوله: «وأما بيت المتنبي فإنما ذكرته تمثيلا لا استشهادا، إذ لا تقوم حجة بكلامه[٤]».

والاحتجاج بالشعر المجهول قائله من القضايا التي لصاحبنا موقف حيالها تحدث عنه السيوطي فقال:

وفي تعاليق ابن هشام على الألفية: استدل الكوفيون على جواز مد المقصورة للضرورة بقوله: [٥]

---

(١) انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ١٠، وخزانة الأدب ١:٨٦.

(٢) انظر: «شروح سقط الزند» القسم الأول السفر الثاني ١٠٤.

(٣) ابن هشام: تخليص الشواهد، الورقة ٦١ب.

(٤) المصدر السابق، الورقة ٨٥ أ.

(٥) قائله: أبو المقدام، بيهس بن صهيب من شعراء بني أمية انظر: سمط اللآلي ٨٧٤. والإنصاف ٢: ٧٤٦ وابن الأنباري ٧٤٦، والمقاصد النحوية ٤: ٥٠٧.

قد علمت أخت (١) بني السَّعْلاَء

وعلمت ذاك مع الجراء أن نعم مأكولا على الخواء
يالك من تَمَر ومن شِيْشاَء يَنْشَبُ في المَسْعَل واللّهَاء

فمدّ: (السعلا) و (الخوا) و (اللها) وهي مقصورات، قال والجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه.

لكن ذكر في شرحه الشواهد (٢) مايخالف ذلك، فإنه قال: «طعن عبد الواحد الطّراح في كتابه «بغية الآمل» في الإستشهاد بقوله:

لا تكثرن إني عسيت صائما

قال: وهو بيت مجهول، لم ينسبه الشرّاح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به. ولو صحّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين» (٣).

وهذا التناقض في موقف ابن هشام كان يمكن أن يقال في تسويغه: إنّ لابن هشام رأيا في أحد الكتابين عدل عنه في الآخر. إلا أنني وجدت له في كتاب: «شرح الشواهد» المشار إليه سابقا كلاما يشبه ما انتقده على عبد الواحد الطرّاح. فقد علّق على احتجاج الكوفيين لجواز دخول لام الابتداء على خبر لكن بقول الشاعر (٤):

ولكنني من حبّها لعميد

بما يأتي: «والكوفيون قاسوا على بيت لا يعرف قائله، ولا تتمته، ولا نظيره، مع احتماله للتأويل...» (٥).

قال البغدادي معلقا على رد ابن هشام على الطراح: «أقول: الشاهد الذي جهل قائله إن أنشده ثقة كسيبويه، وابن السراج، والمبرد، ونحوهم فهو مقبول يعتمد عليه، ولا يضر جهل قائله، فإن الثقة لو لم يعلم أنه

---

(١) روايته في «سمط اللآلي».

قد علمت أم بني السعلاء

وبالإنصاف: قد علمت أم أبي السّعلاء

(٢) انظر: تخليص الشواهد الورقة ١٠٠.

(٣) السيوطي: الاقتراح ٢٧—٢٨.

(٤) قائله مجهول. انظر: الإنصاف ٢٠٩، والرواية به: إنني من حبها لكميد، الخزانة ٤: ٣٤٣ وشرح شواهد مغني اللبيب ٢: ٦٠٥؛ والمقاصد النحوية ٢: ٢٤٧، وأعجب العجب في شرح لامية العرب ٣٤، وقد جاء البيت كاملا في ابن عقيل هكذا.

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد

(٥) ابن هشام: تخليص الشواهد، الورقة ١١٥ ب.

من شعر من يصح الاستدلال بكلامه لما أنشده[1]».

وابن هشام قدّم لرده على الطرّاح بقوله: «أمّا البيت الأول فمشهور، وطعن فيه عبد الواحد...»[2]. فهل عني ابن هشام بشهرة البيت المذكور إنشاد ثقاة[3] له مثل الذين أشار إليهم البغدادي في تعليقه. وعلى هذا فهو يرى التفريق بين مجهول ومجهول على الوجه الذي وضّحه صاحب الخزانة؟

---

(١) البغدادي: الخزانة ٤:٧٧.

(٢) ابن هشام: تخليص الشواهد، الورقة ٩٩ب، ١٠٠أ.

(٣) أنشده أبو علي الفارسي، وابن جني، انظر: الخصائص، ١:٩٨.

القياس والتعليل

القياس هو حمل غير المنقول على المنقول في حكمه لعلة[١]. والقياس والتعليل هما الأساس المتين الذي قام عليه صرح النحو العربي ابتداء من عهد الخليل بن أحمد[٢]. ومع تفرع قواعد علم النحو، وتشعب مسائله زاد الاعتماد على القياس والتعليل حتى صارا مدار هذا العلم[٣].

وقياسات ابن هشام وتعليلاته وافرة تحفل بها آثاره وبخاصة في مباحثه المبسوطة، ومناقشاته لغيره من النحويين. ومن ذلك:

١ — لام الابتداء، متى تكون لها الصدارة؟

ناقش ابن هشام بدر الدين بن مالك في مسألة دخول اللام على خبر (إن) إذا تقدم معموله عليه. فقال في كتابه: «التذكرة»: «زعم بدر الدين بن مالك أن (اللام) لا تدخل على خبر (إن) إذا تقدم معموله عليه، فلا تقول: (إنّ زيدا طعامك لآكل) وكأنه رأى أن (اللام) لا يتقدم ما بعدها عليها، لأن لها الصدر. والحكم فاسد، والتعليل كذلك على تقدير أن يكون قد رآه.

أمّا فساد الحكم فلأن السماع جاء بخلافه، قال تعالى: ﴿وإنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ﴾[٤] وقال الشاعر[٥]:

فإني إلى قوم سواكم لأميل

وأمّا فساد التعليل فلأن هذه اللاّم مؤخرة من تقديم، فهي إنّما تحمي ما هو في حيزها الأصلي أن يتقدم عليها، لا ما هو في حيزها الآن. وإلاّ لم يصح: (إن زيدا لقائم)، ولا (إن في الدار لزيدا). ألا ترى أن العامل في خبر (إنّ) هو إنّ عند البصريين. والعامل في اسمها هي بإجماع النحاة. فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت (إنّ)»[٦].

٢ — (خلا) إذا سبقت بـ(ما)

(خلا) إذا سبقت بـ(ما) تتعين فعليتها، لأن (ما) هذه مصدرية، ويكون ما بعد (خلا) منصوبا كما في قول لبيد[٧]:

---

(١) الاقتراح للسيوطي ٣٨.

(٢) المدارس النحوية لشوقي ضيف ٤٨.

(٣) الايضاح في علل النحو للزجاجي ٦٤—٦٦.

(٤) الروم، من الآية ٨.

(٥) هو الشنفري، أول أبيات لاميته، انظر ص ١٢٥ من هذا البحث.

(٦) ابن هشام: الأشباه والنظائر للسيوطي ١: ٢٢٤.

(٧) انظر: شرح ديوانه ٢٥٦.

ألا كـــل شيء مـا خلا الله باطـل وكـــل نعيــم لا محالــة زائـــل

وذكر ابن هشام أن الجرمي، والربعي، والكسائي، والفارسي، وابن جني زعموا أنه يجوز (ما خلا الله) بالجر على تقدير (ما) زائدة. ثم قال: «فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد، لأن (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده، نحو ﴿عَمَّا قليل﴾[1] ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[2]. وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه»[3].

٣ــ (بلى) لا يجاب بها عن الإيجاب

(بلى) حرف جواب يختص بالنفي، ويفيد إبطاله سواء كان مجردا نحو ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا، قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[4]، أم مقرونا بالاستفهام، حقيقيا كان نحو (أليس زيد بقائم) فتقول: بلى. أو توبيخيا نحو ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى﴾[5] أو تقريريا نحو ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[6].

وذهب بعض النحويين أن الاستفهام التقريري خبر موجب، فاستشكل عليهم ابن هشام بأن (بلى) لا يجاب بها عن الإيجاب اتفاقا. ثم قال: «ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد. ففي صحيح البخاري، في كتاب الأيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: (أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى)[7]. وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: (أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلى. قال: فلا إذن)[8] وفيه أيضا أنه قال: (أنت الذي لقيتني بمكة؟ فقال له المجيب: بلى).

«وليس لهؤلاء ان يحتجوا بذلك، لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل[9]».

ولابن هشام عدد كبير من الأقيسة في الباب الثامن من «المغني» الذي أقامه على جملة من القواعد مقتبسة من قواعد علم الأصول. فالقاعدة الأولى من هذه القواعد الإحدى عشرة وهي: أن الشيء قد يعطى

---

(١) المؤمنون، من الآية ٤٠.

(٢) آل عمران، من الآية ١٥٩.

(٣) ابن هشام: المغني ١:١٣٤.

(٤) التغابن، من الآية ٧.

(٥) القيامة، من الآية ٣،٤.

(٦) الأعراف، من الآية ١٧٢.

(٧) الحديث بتمامه كما ررد في صحيح البخاري ٨:١٦٣ هو «.... حدثني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم مضيف ظَهْرَهُ إلى قُبَّةٍ من أَدَمٍ يَمَانٍ إذ قال لأصحابه أترضون ن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى: قال أفلم ترضوا أن تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا: بلى، قال فوالذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة.

(٨) الحديث بتمامه كما ورد في صحيح مسلم بشرح النووي ١١:٦٨ هو:

«وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الوهاب وعبد الأعلى، وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم، ويعقوب الدَّوْرَقي جميعا عن ابن عُلَيَّة ــ واللفظ ليعقوب ــ قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن دواد بن أبي هند عن الشعبي، عن النعمان بن بشير: قال: انطلق بي أبي يحملني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله اشهد أني قد نحلت النُّعْمان كذا وكذا من مالي فقال: أَكُلَّ بنيك قد نحلت مثل ما نحلت النعمان؟ قال: لا قال: فأشهد على هذا غيري، ثم قال: أيسرك أن يكونوا إليك في البر سَوَاءً؟ قال: بلى. قال: فلا إذاً»

(٩) ابن هشام: المغني ١:١١٤.

حكم شبيهه في المعنى، أو في اللفظ، أو فيهما، ذكر من صورها نحو خمس وعشرين صورة[١].

ومن طرائف أقيسته وتعليلاته المتأثرة بثقافة في الأصول والفقه أنه ذكر أن (إمّا) الشرطية يلزم مجيء الفاء بعدها نحو ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾[٢]، وأنها قد تحذف في ضرورة الشعر كما في قوله[٣]:

فَـأمَّـا القتال لا قتــال لديكـــم ... ولكـنّ سيرا في عــراض المواكب

كما حذفت في جواب (من) من قول[٤] الآخر

مــن يفعــل الحسنات الله يشكرهـــا ... والشر بالشر عنـد الله مثـلان

ثم قال: «فإن قلت: حذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فأمّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُم أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[٥]. قلت: الأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف. ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا، كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف. ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على القول الصحيح، هذا قول الجمهور»[٦].

---

(١) انظر: المغني ٢: ٦٧٤—٦٨٢.

(٢) البقرة. من الآية ٢٦.

(٣) القائل هو الحارث بن خالد المخزومي.

انظر الأمالي للشجري ١:٢٨٥، وشرح شواهد المغنى ١:٦٧٧، والمقاصد النحوية ١:٥٧٧، والخزانة ١: ٢١٧/٢١٨.

(٤) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت انظر: سيبويه ١:٤٣٥، والخصائص ٢:٢٩، والرواية بها: والشر بالشر عند لله سيان وشرح شواهد المغني ١:١٧٨ والخزانة ٣:٦٤٤ وفيها أن جماعة نسبوه أيضا لكعب بن مالك الأنصاري. وشرح التصريح ٢: ٢٥٠.

(٥) آل عمران، من الآية ١٠٦.

(٦) ابن هشام: المغني ١:٥٦.

الخاتمة

بدأت هذا البحث بتمهيد موجز عن تطور دراسات النحو في عصر ابن هشام، تحدثت فيه عن الحركة النحوية في ظل الأيوبيين والمماليك. وعن كبار النحويين المعاصرين لابن هشام، وأشهر مؤلفاتهم، ومنهج التأليف في النحو. وقد صدرت تمهيدي بلمحة عن الحياة العلمية في مصر بعد سقوط بغداد.

وتناولت بعد ذلك آثار ابن هشام بدراسة مفصلة شاملة عنيت فيها بالتعريف بكل أثر منها، وبيان أبرز خصائصه، وقيمته، وبالمقارنة بين ما تشابه أو افترق من هذه الآثار في وجه من الوجوه يحتاج إلى المقارنة، وبينها وبين ما تربطه به صلة من آثار الآخرين. وعنيت في هذه الدراسة أيضا بالكشف عن مخطوطات مؤلفات ابن هشام في مكتبات العالم المختلفة، وعن طبعات ما طبع منها.

وشملت دراستي التعريف بما ألّف حول مصنفات ابن هشام من شروح لها، وحواش عليها، وتعليقات حول شواهدها، ومختصرات، ومنظومات أحيانا. كما شملت بيان شأن ما له شأن منها. وذكرت ما عرفته من مخطوطات هذه المؤلفات كلها، ومن طبعات المطبوع منها.

ودراستي لآثار ابن هشام امتدت إلى عدد من الرسائل في خبايا مؤلف لآخر، وامتدت إلى عدد آخر كثير من المخطوطات المجهولة أو النادرة. هذا إلى تحقيق نسبة طائفة من المصنفات ذاع بين المتخصصين أنها لابن هشام، وتحقيق أسماء طائفة أخرى.

ثم تناولت إنتاج صاحبنا بتقويم عام له تتبعت فيه مصادره، والتطور الفكري فيه، معتمدا على المعروف من تواريخ بعض مؤلفاته، وعلى ما تم لي العثور عليه من تواريخ بعضها الآخر، وعلى المقارنة بين آرائه في المسائل المشتركة بمصنفاته. وبيّنت أن للرجل مباحث لغوية ذات أصالة إلى جانب مباحثه النحوية.

واهتممت في هذا البحث أيضا ببيان مذهب ابن هشام النحوي، فوضحت موقفه من المدارس المختلفة في البصرة والكوفة وبغداد، ومن أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين، وأبرزت ما له من آراء واختيارات، وانتهيت من هذا إلى أن الرجل إمام نحوي كبير مجتهد. كما حددت وجهته إزاء أصول النحو المختلفة من قرآن، وقراءات، وحديث، وشعر، وقياس وتعليل.

وفي ضوء دراستي: لابن هشام آثاره، ومذهبه النحوي، تبيّن أن هذا الرجل بمؤلفاته المتعددة قد أثّر في الدراسات النحوية من بعده تأثيرا كبيرا كان أقوى مظاهره هذه المؤلفات الكثيرة المتنوعة المتعلقة بإنتاجه وذلك عبر تاريخ طويل امتد إلى عصرنا هذا.

ويمكن أن أجمل ما اشتمل عليه هذا البحث فيما يأتي:

١ — دراسة آثار ابن هشام — عدا المغني — دراسة منهجية تناولت الجوانب المختلفة لكل أثر من هذه الآثار.

٢— التعريف بطائفة من مطبوعات ومخطوطات ابن هشام كانت غير معروفة، ومنها بعض المخطوطات الهامة.

٣— تحقيق نسبة عدد من مؤلفات ابن هشام، وكشف أوهام بعضهم حول مصنفات منسوبة إليه، وتحقيق أسماء مصنفات أخرى.

٤— إلقاء ضوء على مصادر إنتاجه، وبيان التطور الفكري فيه.

٥— تحديد مذهبه النحوي في ضوء موقفه من المدارس النحوية المختلفة، ومن أئمة النحو على اختلاف عصورهم. ووجهة نظره في أصول النحو المعروفة.

٦— إظهار أثره في الدراسات النحوية من بعده.

* * * *

ولله الحمد الكثير على ما هدى إليه ووفق

* * * *

المصادر

1 المخطوطات
2 المطبوعات

الأسطواني، محمد سعيد بن علي، **لب لباب شرح نبذة الإعراب**. مخطوطة الظاهرية برقم ٥٨٦٧.

الأميوطي اللخمي، إبراهيم بن محمد. **مختصر شرح بانت سعاد**. مخطوطة دار الكتب القطرية.

البركلي زلف نكار، محمد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب. **كاشف القناع والنقاب بإزالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب**. مخطوطة قسم مخطوطات جامعة الملك سعود برقم ١٥٣٨.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. **حاشية بانت سعاد**. مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٩ القصائد النبوية.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، **حاشية شرح بانت سعاد**. مصورة مخطوطة كوبر يللي بالجامعة الأمريكية ببيروت رقم ١٣٠١، ١٣٠٢.

التافلاني، محمد أفندي. **ريحانة الألباب بشرح تحفة الطلاب**. مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٧٨.

الجانكي، سعيد بن محمد بن سليمان. **كاشف النقاب عن الإعراب عن قواعد الإعراب**. مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٧٠.

ابن جماعة، أبو عبد الله عز الدين محمد، **شرح أوثق الأسباب**. مخطوطة قسم مخطوطات جامعة الملك سعود برقم ١٠٣ ص.

الحزيري، محمد بن علي. **درر الفرائد وغرر الفوائد على شرحي القواعد للكافيجي وخالد**. مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٠.

أبو حيان، أثير الدين. **اللمحة البدرية**، مخطوطة دار الكتب المصرية بالقاهرة، برقم ١٢٢٢ نحو.

سويدان، عبد الله بن علي، **وسيلة الطلاب إلى قواعد الإعراب**. مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٦٣.

العطار، حسن، **حاشية علي شرح قواعد الإعراب للأزهري**. مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٤٣.

العلوي اليمني، إسماعيل إبراهيم. **السراج المنير شرح الجامع الصغير**. مخطوطة المكتبة الأهلية بباريس برقم ٤١٦٠.

ابن عنقا، محمد أبو هزاع الحسيني الحسني. **المنهل المري من حواشي ابن عنقا على شرح القواعد للأزهري**. مخطوطة المتحف البريطاني برقم ٣٧٦٢.

فوده، علي. **ابن هشام الأنصاري في كتابه «المغني»** رسالة الماجستير.

الكافيجي، محمد بن سليمان. **شرح الإعراب عن قواعد الإعراب**. مخطوطة قسم مخطوطات جامعة

الملك سعود برقم ١٠٩٨.

المحلي، جلال الدين محمد بن أحمد. **شرح قواعد الإعراب**. مخطوطة قسم مخطوطات جامعة الملك سعود برقم ٢٤٠.

ابن هشام، عبد الله يوسف. **اعتراض الشرط على الشرط**. مخطوطة جامعة ليدن ضمن مجموعة رقم ٧٤٠.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **الإعراب عن قواعد الاعراب**. مخطوطة قسم مخطوطات جامعة الملك سعود ضمن مجموعة برقم ٢١٤٠.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **إعراب لا إله إلا الله**. مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٢٨٨ مجاميع.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل**. مخطوطة قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود برقم ٨٠٦ مجاميع.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، مخطوطة مكتبة عارف حكمت برقم ٣٠ نحو.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **توجيه النصب في قولهم «فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار... الخ»**. مخطوطة مكتبة جامعة ليدن ضمن مجموعة برقم ٢٢٨٨.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **الجامع الصغير**. مخطوطة المكتبة الأهلية بباريس برقم ٤١٥٩.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **الجامع الصغير**. مخطوطة المكتبة التيمورية برقم ٦٦٩ نحو بدار الكتب المصرية بالقاهرة مصورة معهد المخطوطات.

ابن هشام، (الحفيد) أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف، **حاشية على التوضيح**، مخطوطة المتحف البريطاني— الملحق— رقم ٩٦٤.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية**. مخطوطة مكتبة برلين برقم ٦٧٥٢.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **شرح الجمل الكبرى**. مخطوطة معهد المخطوطات العربية برقم ٩٧٦ مصورة المكتبة الأحمدية بحلب.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **شرح القصيدة اللغزية**. مخطوطة ليدن برقم ٢٩٩١.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **شرح اللمحة البدرية**، مخطوطة حفيد ابن الشارح بمكتبة سوهاج برقم ١٣٨ نحو.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **شوارد الملح وموارد المنح**. مخطوطة مكتبة برلين برقم ٢٠٩٧:٧.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **فوح الشذا بمسألة كذا**. مخطوطة المكتبة الظاهرية دمشق برقم ٣١٤٢ عام ١٨ خاص طب.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **كتاب ألغاز**، مخطوطة دار الكتب المصرية بالقاهرة ضمن مجموعة

برقم ٦٥٤٧.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية**. مخطوطة دار الكتب المصرية ثاني ٢:١٥٦.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **مختصر الانتصاف من الكشاف**. مخطوطة مكتبة برلين برقم ٧٩١.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **مسائل وأجوبتها**. المعروفة باسم ألغاز في إعراب بعض الآيات القرآنية مخطوطة دار الكتب المصرية ضمن مجموعة برقم ١٤٥٥ نحو.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. مسائل وأجوبتها. رسالة معروفة باسم ألغاز في إعراب بعض آيات القرآن مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٦٤٢٦هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **موقد الأذهان وموقظ الوسنان**. مخطوطة قسم مخطوطات جامعة الملك سعود ضمن مجموعة برقم ٨٠٦.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **موقد الأذهان وموقظ الوسنان**، مخطوطة قسم مخطوطات جامعة الملك سعود برقم ١٣٢٠.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. **نكتة يسيرة مختصرة من قواعد الإعراب**. مخطوطة المتحف البريطاني ضمن مجموعة برقم ٩٠٣٠.

المطبوعات

ابن أبي الصلت، أمية بن عبد الله بن أبي الصلت. **ديوان أمية بن أبي الصلت**- جمع بشير يموت، بيروت- المكتبة الأهلية ١٩٣٤م.

الأحوص، عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري. **شعر الأحوص الأنصاري**. جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠م.

الأحوص، عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري. **شعر الأحوص الأنصاري**. جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي، بغداد، مكتبة الأندلس ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي. **الحماسة**. القاهرة- المكتبة الأزهرية- مطبعة السعادة، الطبعة الثالثة ١٣٤٦ هـ ١٩٢٧م.

الأزهري، خالد بن عبد الله. **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**. القاهرة- المطبعة العثمانية ١٣٥٥هـ.

الأزهري، خالد بن عبد الله. **شرح التصريح على التوضيح**. القاهرة، دار إحياء الكتاب العربي- عيسى البابي الحلبي وشركاه د.ت.

الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن جديد. **شرح الأشموني على ألفية بن مالك**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة- شركة مكتبة مصطفى الحلبي ١٩٤٦م.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين. **الأغاني**. القاهرة- دار الكتب المصرية ١٩٢٧.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، **الأصمعيات**. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، القاهرة — دار المعارف الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧م.

الأعشى الكبير، ميمون بن قيس بن جندل، **ديوان الأعشى الكبير**. تحقيق محمد محمد حسين، القاهرة — مكتبة الآداب بالجماميز ١٩٥٠م.

الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**. دمشق — مطبعة الجامعة ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٤م.

الأفغاني، سعيد، **من تاريخ النحو**. بيروت — دار الفكر للطباعة والنشر د. ت.

امرؤ القيس، أبو وهب بن جندج بن حجر بن الحارث بن عمرو، **ديوان امرىء القيس**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة — دار المعارف ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٨م.

امرؤ القيس، جندح بن حجر، **ديوان امرىء القيس**. تحقيق حسن السندوبي، القاهرة — المكتبة التجارية الكبرى الطبعة الرابعة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م.

الأمير، محمد بن محمد، **حاشية الأمير على مغني اللبيب**. القاهرة — المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٦هـ.

أمين، أحمد، **ضحى الإسلام**. القاهرة — مكتبة النهضة- الطبعة السابعة ١٩٦٤م.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفا محمد، **أسرار العربية**. تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق، مطبعة الترقي ١٩٥٧م.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة — المكتبة التجارية الكبرى — الطبعة الثالثة ١٩٥٥م.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة — دار نهضة مصر ١٩٦٧م.

الأنصاري، أحمد مكي، **الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين**، القاهرة— دار المعارف ١٩٧٣م.

أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة العربية**، القاهرة — الإنجلو المصرية — الطبعة الثالثة ١٩٦٦م.

أوس بن حجر؛ أبو شريح أوس بن حجر بن مالك، ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، بيروت — دار صادر الطبعة الثانية ١٩٦٧م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، **صحيح البخاري**. القاهرة — مكتبة الجمهورية العربية د. ت.

بدوي، أحمد أحمد، **الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام**. القاهرة — مكتبة نهضة مصر د.ت.

بروكلمان، كارل، **تاريخ الأدب العربي**. ترجمة عبد الحليم النجار، القاهرة، دار المعارف — الطبعة الثانية ١٩٦٨م وما بعدها.

ابن بطوطة، **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**. القاهرة — المكتبة التجارية ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.

البغدادي، إسماعيل، **إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون**. طهران — الطبعة الثالثة ١٣٧٨ هـ.

البغدادي إسماعيل، **هدية العارفين**. طهران — الطبعة الثالثة ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. القاهرة — طبعة بولاق ١٠٩٣هـ.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة — دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧م وما بعدها.

البكري الأندلسي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، **سمط اللآلي**. تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة — لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦م.

تيمور: أحمد تيمور باشا، **نوادر المخطوطات العربية**، نشر صلاح الدين المنجد.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**. تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة — ومكتبة الهلال ببيروت والمكتب العربي بالكويت، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨م.

الجبوري، عبد الله، **المستدرك على الكشاف**. بغداد. مطبعة المعارف — **الطبعة الأولى** ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥م.

جرير، جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي، **ديوان جرير**. شرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٩م.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير حمد بن محمد، **غاية النهاية في طبقات القراء**. مصر — طبعة براجستراستر ومكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٥٢ هـ = ١٩٣٩م «أوفست».

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة — دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة— مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٦هـ.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة — مطابع دار الكتاب العربي ١٩٦٥م.

حاتم الطائي، أبو سفانة حاتم بن عبد الله بن سعد، **ديوان حاتم الطائي**. بيروت دار الكتاب العربي — الطبعة الأولى ١٩٦٨م.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**. تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة — دار الكتب الحديثة ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧م.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**. الهند، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**. القاهرة — المطبعة السلفية ١٣٨٠هـ.

الحديثي، خديجة، **أبو حيان النحوي**. بغداد، مكتبة النهضة، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ ١٩٦٦م.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، **درة الغواص في أوهام الخواص**. بغداد، مكتبة المثنى — «أوفست».

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، **مقامات الحريري**. نشر باعتناء دي ساسي باريس ١٨٢٢هـ بيروت للطباعة والنشر ١٩٧٨م.

حسان، بن ثابت، **ديوان حسان**، تحقيق وليد عرفات، طبعة أمناء سلسلة جب التذكارية ١٩٧١م.

الحطيئة، جرول بن أوس، **ديوان الحطيئة**. شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، القاهرة — شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨م.

حمزة، عبد اللطيف، **الحركة الفكرية في مصر**. القاهرة — نشر دار الفكر العربي — الطبعة الثانية ١٩٦٨م.

حمودة، عبد الوهاب، **القراءات واللهجات**، القاهرة — مكتبة النهضة المصرية، ١٣٦٨هـ = ١٩٤٨م.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين، **البحر المحيط**. الرياض — مكتبة ومطابع النصر.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **الحجة في القراءات السبع**. تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت — دار الشروق ١٩٧١م.

الخرنق، بنت بدر بن هفان أخت طرفة، **ديوان الخرنق بنت بدر**. القاهرة — وزارة الثقافة، مركز تحقيق التراث ونشره ١٩٦٩م.

الخضر حسين، محمد، **دراسات في العربية وتاريخها**. دمشق — المكتب الإسلامي ودار الفتح ١٣٧٩ هـ = ١٩٦٠م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ بغداد**. الخانجي — القاهرة ١٣٤٩ هـ = ١٩٣١م.

الخطيب التبريزي، أبو زكريا، **محيي** بن علي بن محمد بن الحسين، **شرح القصائد العشر**. تحقيق محمد **محيي**الدين عبد الحميد، القاهرة — محمد علي صبيح، الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤م.

ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، بيروت — مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الثالثة ١٩٦٧م.

ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة ١٩٧٢م.

خليفة، حاجي، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

الداني، أبو عمر عثمان بن سعيد، **التيسير في القراءات السبع**. تصحيح أوتر يرتزل، استانبول ١٩٣٠م طبعة مكتبة المثنى ببغداد (أوفست).

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين، **جمهرة اللغة**. المعارف العثمانية — حيدر أباد الدكن (١٣٥١ هـ (أوفست).

الدسوقي، محمد عرفة، **حاشية الدسوقي على المغني**. القاهرة —البابي الحلبي ١٣٠٥هـ.

الدماميني، محمد بن أبي بكر، **شرح الدماميني على المغني**. القاهرة — المطبعة البهية بمصر ١٣٠٥هـ.

الدمشقي، ناصر الدين، **الرد الوافر**. تحقيق زهير الشاويش، بيروت — المكتب الإسلامي ١٣٩٣هـ.

ذو الرمة، أبو الحارث غيلان بن نهيس بن مسعود، **ديوان ذي الرمة**، شرح أحمد بن حاتم الباهي — رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، دمشق — مجمع اللغة العربية ١٩٧٢م.

رتسمان، ستيفن، **تاريخ الحروب الصليبية**. ترجمة السيد الباز العريني، بيروت — دار الثقافة، الطبعة الأولى ١٩٦٧م = ١٩٦٩م.

الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسين الزبيدي، **تاج العروس**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، الكويت — وزارة الإرشاد والأنباء، ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥م.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الإيضاح في علل النحو**. تحقيق د. مازن المبارك، القاهرة، دار العروبة ١٣٨٨ هـ = ١٩٥٩م.

الزجاجي، أبو عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل. تحقيق محمد بن أبي شنب، باريس – مطبعة كلنسكسيك ١١ شارع ليل – الطبعة الثانية.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **مجالس العلماء للزجاجي**. تحقيق عبد السلام هارون،

الكويت — وزارة الإرشاد والأنباء ١٩٦٢م.
الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، **الكشاف**. القاهرة — مكتبة ومطبعة البابي الحلبي — الطبعة الأخيرة ١٣٨٥هـ = ١٩٦٦م.
الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، **أعجب العجب شرح لامية العرب**.بيروت — دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ.
زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح، **ديوان زهير بن أبي سلمى**. شرح أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن الشيباني، ثعلب، القاهرة — دار الكتب المصرية، ١٣٦٣ هـ = ١٩٤٤م.
زيدان، جورجي، **تاريخ آداب اللغة العربية**. تحقيق شوقي ضيف، القاهرة — دار الهلال ١٩٥٧م.
أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت، **النوادر في اللغة**. تحقيق سعيد الخوري الشرتوني، بيروت — دار الكتاب العربي الطبعة الثانية ١٩٦٧م.
أبو زيد القرشي، محمد بن أبي الخطاب، **جمهرة أشعار العرب**. تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة — دار نهضة مصر للطباعة والنشر د. ت.
السجاعي، أحمد بن أحمد، **حاشية على شرح القطر**. القاهرة. البابي الحلبي وأولاده. الطبعة الأخيرة ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩م.
السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان، **المعمرون والوصايا**. تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة — دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) ١٩٦١م.
السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**.بيروت — مكتبة الحياة د. ت.
ابن سعيد المغربي، نور الدين أبو الحسن على بن محمد، **المُغرب في حلى المغرب**. تحقيق شوقي ضيف، القاهرة — دار المعارف ١٩٥٥م.
السكري، الحسن بن حسين، **شرح ديوان كعب بن زهير**. القاهرة — الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥م.
السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبد الله، **شرح أشعار الهذليين**. تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة — **مكتبة** دار العروبة ١٩٦٥م، بيروت — مكتبة خياط ١٩٦٥م.
سركيس، يوسف إلياس، **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة**. القاهرة — الفجالة — مطبعة سركيس ١٣٤٦ هـ = ١٩٢٨م.
ابن سلام الجمحي، محمد، **طبقات فحول الشعراء**. تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة — مطبعة المدني، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤م.
سلامة بن جندل، أبو مالك سلامة بن جندل بن عمرو التميمي. **ديوان سلامة بن جندل**. رواية الأصمعي، وأبي عمرو الشيباني، تحقيق فخر الدين قبادة، حلب — المكتبة العربية ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٨م.
سيبويه، أبو بشر عمرو، **الكتاب**، القاهرة — المطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ.
سيبويه، أبو بشر عمرو، **كتاب سيبويه**. تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة — دار القلم، ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦م.

السيرافي، يوسف بن الحسن بن عبد الله المرزبان، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق محمد علي الريح هاشم، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر**. الهند — الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح في علم أصول النحو**. الهند — الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **حسن المحاضرة**. القاهرة — المطبعة الشرفية ١٣٢١هـ.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **شرح شواهد المغني**. دمشق — لجنة التراث العربي ١٣٦٦ هـ = ١٩٦٦م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، **القاهرة** – دار إحياء الكتب العربية – الطبعة الثالثة.

ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسيني، **الأمالي الشجرية**. الهند — ١٣٤٩هـ.

الشماخ، الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان، **ديوان الشماخ بن ضرار الصحابي الغطفاني**. بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، القاهرة — مطبعة السعادة ١٣٢٧هـ.

الشُّمُنِّي، الإمام تقي الدين أحمد بن محمد، **حاشية المنصف من الكلام على مغني ابن هشام**. القاهرة، طبعة المطبعة البهية ١٣٠٥هـ.

الشنفري، بن الأوس بن الغوث، **لامية العرب**. تحقيق محمد بديع شريف، بيروت، دار مكتبة الحياة ١٩٦٤م.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جميع الجوامع**. القاهرة — الخانجي، الطبعة الاولى ١٣٢٨م.

الشمني، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع على همع الهوامع**. القاهرة، الخانجي، مطبعة كردستان العلمية الأولى ١٣٢٨ هـ = ١٩١٠م.

الشبنواني، أبو بكر إسماعيل، **حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام**. تحقيق محمد شمام. تونس ١٣٧٣هـ.

الشوربجي، محمد جمال الدين، **قائمة بأوائل المطبوعات المحفوظة بدار الكتب المصرية حتى سنة ١٨٦٢م**. القاهرة — دار الكتب المصرية ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.

الشوكاني، محمد بن علي، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**. القاهرة — مطبعة السعادة، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ.

الصباغ، محمد، **مقدمة الباعث على الخلاص**. للحافظ العراقي من مجلة أضواء الشريعة، العدد الرابع، الرياض — كلية الشريعة ١٣٩٣هـ.

الصبّان، محمد بن علي، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية بن مالك**. القاهرة — دار إحياء الكتب العربية د.ت.

ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**. القاهرة — دار المعارف ١٩٦٨م.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل القرآن**. القاهرة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤م.

طرفة، **طرفة** بن العبد بن سفيان بن سعد، **نشرة باريس ١٩٠٠م.**

طرفة بن العبد، أبو عمر طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، **ديوان طرفة بن العبد**. تحقيق علي الجندي، القاهرة — مكتبة الإنجلو المصرية ١٩٥٨م.

طلس، محمد أسعد، **الكشاف عن مخطوطات خزائن الأوقاف ببغداد**. بغداد، مطبعة العاني ١٣٧٢ هـ = ١٩٥٣م.

الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.

عابدين، عبد المجيد، **دراسات عن تاريخ العروبة في وادي النيل**. القاهرة — عالم الكتب «سلسلة» ١٩٦١م.

عاشور، سعيد عبد الفتاح، **الحركة الصليبية**. القاهرة — الإنجلو المصرية ١٩٧١م.

العباسي، بدر الدين أبو الفتوح عبد الرحيم بن عبد الرحمن، **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة — المكتبة التجارية الكبرى ١٣٦٧ هـ = ١٩٤٧م.

عبد الحميد، محمد محيي الدين، **هداية السالك إلى أوضح المسالك**. بيروت — دار إحياء التراث العربي ١٩٦٦م.

عبد الله بن معاوية، **شعر عبد الله بن معاوية**، جمعة عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة— بيروت ١٩٧٦م.

عديّ بن زيد، عدي بن زيد حماد، **ديوان عدي بن زيد العباديّ**. تحقيق محمد جبار المعيبد — بغداد، دار الجمهورية ١٩٦٥م.

ابن عزيز، أبو بكر محمد بن عزيز العزيز السجستاني، **غريب القرآن**. المسمى بنزهة القلوب، القاهرة — محمد علي صبيح وأولاده. ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

عبيد بن الأبرص، أبو زياد عبيد بن الأبرص، **ديوان عبيد الأبرص**. تحقيق وشرح حسين نصار، القاهرة — مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٧م.

العبيدي، رشيد عبد الرحمن، **مقدمة كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب**. بيروت — دار الفكر ١٣٩٠ هـ = ١٩٥٣م.

العجّاج، أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر، ديوان العجاج. رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عزه حسن ،بيروت – دار الشروق ١٩٧١م.

عزاوي، عباس، **تاريخ الأدب العربي في العراق**. بغداد — مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٣٨١ هـ

= ١٩٦١م.

عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**. **القاهرة** — مطبعة السعادة الطبعة الأولى ١٩٧٣م

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة عشر ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

علقمة، علقمة بن عبده التميمي، **شرح ديوان علقمة الفحل**. تحقيق أحمد صقر، القاهرة — المحمودية، الطبعة الأولى ١٣٥٣ هـ = ١٩٣٥م.

علقمة الفحل، **ديوان علقمة الفحل**. تحقيق لطفي الصقال، درية الخطيب، راجعه فخر الدين قبارة، حلب — دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ = ١٩٦٠م.

العليمي، يسن، **حاشية يسن على شرح التصريح على التوضيح**، (مطبوعة على هامش شرح التصريح)، القاهرة — دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه).

ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي، **شذرات الذهب**. مكتبة القدسي — القاهرة ١٣٥٠هـ.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. بيروت — المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع.

عنترة العبسي، عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية، **ديوان عنترة**. دراسة وتحقيق محمد سعيد مولوي، بيروت — المكتب الإسلامي ١٩٧٠م.

عواد، كوركيس، **المباحث اللغوية في مؤلفات العراق بين المحدثين**. بغداد، مطبعة العاني ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥م.

العود، جران، **ديوان جران العود النميري**. تحقيق القسم الأدبي، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٥٠ هـ = ١٩٣١م.

العيني، محمود، **فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد**. القاهرة ١٢٩٧هـ.

الفرزدق، همام بن غالب، **ديوان الفرزدق**، بيروت — دار صادر ١٩٦٠م.

فينسك وآخرون، **دائرة المعارف الإسلامية**. ترجمة محمد ثابت الفندي وآخرين، القاهرة ١٩٣٣م.

الفيروزابادي، مجد الدين، **القاموس المحيط**. القاهرة — المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة — ١٣٥٧ هـ = ١٩٣٨م.

الفيومي، شمس الدين محمد علي، **شرح شواهد شذور الذهب**. القاهرة – مصطفى البابي الحلبي ١٩٣٤م.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري، **كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني**. الهند— حيدر أباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ -١٩٤٩م.

العيني، محمود علي، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**. بهامش الخزانة، القاهرة، بولاق، الطبعة الأولى ١٠٩٣هـ.

العزي، أحمد سيف، **حاشية ألغاز ابن هشام**. القاهرة ١٣٠٤ هـ.

الغزي، نجم الدين، **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**. تحقيق جبرائيل سليمان جبور، بيروت—

الجامعة الأمريكية ١٩٤٥م.
الفارسي، أبو علي، **الإيضاح العضدي**. تحقيق حسن الشاذلي فرهود، القاهرة – مطبعة دار التأليف ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.
الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة، شرح ديوان الفرزدق. جمع وتعليق عبد الله الصاوي ، القاهرة – المكتبة التجارية د.ت.
القفطي، علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**. القاهرة – دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠م.
ابن قيس الرقيات، عبد الله، **ديوان عبد الله بن قيس الرقيات**. تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، بيروت – دار صادر ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨م.
ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبكر الدمشقي، **بدائع الفوائد**. إدارة الطباعة المنيرية د.ت.
الكتبي، صلاح الدين محمد بن شاكر، **فوات الوفيات**. القاهرة – مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١م.
كثير عزة، كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، **ديوان كثير عزة**. جمع وشرح إحسان عباس بيروت — دار الثقافة ١٩٧١م.
كحالة، رضا، **معجم المؤلفين**. دمشق — مطبعة الترقي ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.
لبيد، أبو عقيل لبيد بن ربيعة، **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ**. تحقيق إحسان عباس، الكويت — وزارة الإرشاد والأنباء ١٩٦٢م.
لوبون، غوستاف، **حضارة العرب**. ترجمة عادل زعتر، القاهرة — دار إحياء الكتب العربية — الطبعة الثالثة ١٩٥٦م.
ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة — دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨م.
المالكي، تقي الدين محمد بن فهد، **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**. طبعة حسام الدين القدسي.
المبارك، مازن، **الزجاجي، حياته وآثاره**. دمشق — مجلة المجمع العلمي العربي م ٣٤٢ ج ٤٣٧.
المبرد، محمد بن يزيد، **الكامل في اللغة والآداب**، تحقيق أحمد محمد شاكر وزكي مبارك، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ = ١٩٣٧م.
المتلمّس الضبعي، **ديوان شعر المتلمّس الضبّعي**. **رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي**. تحقيق حسن كامل الصيرفي، المجلد الرابع عشر من مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨م.
المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين، **شرح ديوان المتنبي**. شرح عبد الرحمن البرقوقي،القاهرة — المكتبة التجارية الكبرى ١٩٣٠م.
المُثَقِّب العبدي، عائذ بن مِحْصَنْ، **ديوان شعر المثقّب العبدي**. تحقيق حسن كامل الصيرفي، المجلد السادس عشر من مجلة معهد المخطوطات العربية ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.
مجنون ليلى، قيس بن الملوح بن مزاحم، **ديوان قيس**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة — مكتبة مصر د.ت.

محب الدين أفندي، **شرح شواهد الكشاف، بآخر تفسير الكشاف**، القاهرة — شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦م.

محمد، الإمام، **الموطأ**. الباكستان، كراتشي، طبعة نور محمد.

المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٩٥٨م.

المرزوقي، أحمد بن محمد، **شرح ديوان الحماسة**. تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧م.

مسلم، الإمام بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم، شرح النووي**. القاهرة — المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ.

ابن مفرغ، يزيد بن زياد بن ربيعة، **ديوان يزيد بن مفرغ الحميري**. تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح — بيروت — مؤسسة الرسالة ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م.

المفضل، أبو العباس المفضل بن محمد، **المفضليات**. تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، القاهرة — دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٩٦٤م.

المقريزي، أحمد بن علي، **البيان والإعراب عمّا بأرض مصر من الأعراب**. تحقيق عبد المجيد عابدين، القاهرة، عالم الكتب (سلسلة) ١٩٦١م.

المقريزي، أحمد بن علي، **الخطط المقريزية**. بغداد، مكتبة المثني، طبعة جديدة بالأوفست.

مكرم، عبد العال سالم، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**. القاهرة — دار المعارف ١٩٦٨م.

الملا علي القاري، نور الدين علي بن محمد بن سلطان، **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**. تحقيق محمد الصبّاغ، بيروت، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

المنذري، **مختصر صحيح مسلم**. تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، الكويت — الدار الكويتية للطباعة والنشر ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٩م.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب. بيروت، دار صادر– ودار بيروت **١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م**.

الميمني، عبد العزيز، **إقليد الخزانة**. لاهور — جامعة البنجاب ١٩٢٧م.

النابغة الجعدي، أبو عبيدة قيس بن عبدالله، **ديوان النابغة الجعدي**. تحقيق عبد العزيز رباح، دمشق — المكتب الإسلامي ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤م.

النابغة الذبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب، **ديوان النابغة الذبياني**. تونس — الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٦م.

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، **شرح ألفية ابن مالك**. بيروت — مطبعة القديس جاورجيوس ١٣١٢هـ.

أبو نواس، أبو علي الحسن بن هانيء، **ديوان أبي نواس**. تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، القاهرة — مطبعة مصر ١٩٥٣م.

هارون، عبد السلام، **مقدمة كتاب سيبويه**.القاهرة — دار القلم ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦م.

هارون، عبد السلام محمد، **معجم شواهد العربية**. القاهرة — مكتبة الخانجي، ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢م.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **اعتراض الشرط على الشرط**. رسالة ضمن كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، طبعة الهند الثانية ١٣٥٩هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **الإعراب عن قواعد الإعراب**. الآستانة – مطبعة الجوائب ١٣٩٩هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **الإعراب عن قواعد الإعراب**. القاهرة — طبعة بولاق ١٢٥٣ هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **الإعراب عن قواعد الإعراب مع موصل الطلاب للأزهري**. القاهرة — المطبعة العثمانية ١٣٥٥هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **الإعراب عن قواعد الإعراب**. تحقيق رشيد العبيدي، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٠ هـ = ١٩٥٩م.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **أنت أعلم ومالك**. رسالة ضمن كتاب «الأشباه والنظائر للسيوطي»، الهند، الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **إن رحمة الله قريب من المحسنين**. رسالة ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي، الهند— الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **إنما**. رسالة ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي، الهند، الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار إحياء التراث العربي— الطبعة الخامسة ١٩٦٦م.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **توجيه النصب في قولهم**: **فضلا**، **ولغة**، **واصطلاحا**، **وخلافا**، **وأيضا**، **وهلم جرا**. رسالة ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي، الهند، الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **الجامع الصغير**. تحقيق محمد شريف سعيد الزنبق، دمشق— مطبعة الملاح. الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨م.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته**. رسالة ضمن كتاب «الأشباه والنظائر للسيوطي» الهند، الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف،**شرح شذور الذهب**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة — مطبعة السعادة. الطبعة العاشرة ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥م.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف،**شرح قصيدة بانت سعاد**. القاهرة — دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٤٥هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **شرح قصيدة بانت سعاد** تحقيق أغناطيوس جويدي ليبنرج ١٨٧١م.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **شرح قطر الندى وبل الصدى**. تحقيق محمد محيي الدين عبد

الحميد، القاهرة — مطبعة السعادة — الطبعة الثانية عشرة ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦م.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **شروط التنازع**. رسالة مطبوعة ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي، الهند — الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **الفرق بين قولنا : والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا بتكرار لا وبدون تكرارها**. رسالة ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي، الهند — الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **فوح الشذا بمسألة كذا**. رسالة ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي، الهند— الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **فوح الشذا بمسألة كذا**. تحقيق أحمد مطلوب، بغداد ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٣م.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل**. رسالة ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي، الهند — الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **كتاب ألغاز**. نشر بهامش حاشية أحمد سيف الغزي، القاهرة ١٣٠٤هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق — دار الفكر — الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة — مطبعة المدني د.ت.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا**. رسالة ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي، الهند، الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

ياقوت الحموي، أبو عبد الله عبد الله الرومي، **معجم الأدباء**. تحقيق أحمد فريد الرفاعي، مكتبة عيسى البابي الحلبي — القاهرة ١٣٥٥ هـ = ١٩٣٦م.

ابن يعيش، **المفصل**.

المراجع الأجنبية:

C. Brockelmann, Geschichte der arabischen Litteratur, I-II, Leiden 1943-1949 und Suppl. I-III, Leiden 1937-1947.

Entries of manuscripts acquired since 1912 which have not yet been published in a printed catalogue — The British Museum.

Supplement to the Catalogue of the Arabic Manuscripts in the British Museum.

٣ـ الفهارس والدوريات

- فهرس دار الكتب المصرية ــ دار الكتب المصرية ــ القاهرة ١٣٤٥ هـ /١٩٢٦م.
- فهرس الفنون المنوعة لمكتبة الاسكندرية.
- فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية الى سنة ١٣٦٦ هـ ــ ١٩٤٧م ــ الجزء الرابع ــ مطبعة الأزهر ١٣٦٧ ــ ١٩٤٨.
- فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود.
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الشعر): د. عزة حسن ــ دمشق ١٣٨٤هـ /١٩٦٤م.
- فهرس المخطوطات العربية ــ المحفوظة في الخزانة العامة برباط الفتح (المغرب الأقصى) القسم الثاني (١٩٢١ ــ ١٩٥٣) ــ الجزء الأول.
- فهرس المخطوطات العربية بمكتبة صوفيا الوطنية: عز الدين يوسف ــ بغداد.
- فهرس مخطوطات المسجد الأحمدي بطنطا ــ مطبعة جامعة الاسكندرية سنة ١٩٦٤م ــ إعداد علي سامي النشار وزميليه.
- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس (خزانة جامع الزيتونة) ــ دار الفتح للطباعة والنشر ــ الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م بيروت ــ إعداد: عبد الحفيظ منصور.
- فهرس المكتبة الآصفية: بحيدر آباد الدكن ــ بالهند ــ ١٣٥٧هـ.
- فهرس مخطوطات المكتبة الظاهرية ــ قسم النحو ــ مخطوط.
- فهرس مخطوطات مكتبة عارف حكمت ــ بالمدينة المنورة ــ مخطوط.
- فهرس مخطوطات المكتبة العباسية بالبصرة: علي الخاقاني.
- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.
- مجلة معهد المخطوطات العربية ــ معهد المخطوطات ــ القاهرة.
- مجلة المعهد العلمي العراقي ــ بغداد.

الكشافات

كشاف الآيات

آل عمران

النساء

الأعراف

الأنفال

التوبة

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
٩٢	وَلاَ عَلَى الَّذِين إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ	١٣٢
	لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْه تَوَلَّوْا	١٣٢
١٠٣	وَصَلِّ عَلَيْهِمْ أَنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ	١٣٨
١٠٨	مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ	٤٠٨
١١٢	وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ	٤٥
١١٧	الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ في سَاعَةِ الْعُسْرَةِ	١٢٠
١١٨	ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ اللأَرْضُ بِماَ رَحُبَتْ	٥٤
١٢٤	أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيَمَانًا	١٦
١٢٨	بالْمُؤْمِنِين رَءُوفٌ رَحِيمٌ	١٢٠، ٢٠٦

يونس

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
٢	أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً	٤٧٥
١٠	وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	٢٦٤
٢٤	فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَّمْ تَغْنَ بالأَمْسِ	٨٠
٢٤	كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ	٢٦٥
٥٨	فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا	٣٨٦
٦٢	أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ	٢٥٤
٧١	فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ	٨٠
٨٩	وَلاَ تَتَّبِعَانِّ	٢٤٧
٩٩	لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً	١٧٢هـ

هود

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
١٤	وَأَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ	٢٣٤
٢٨	أَنُلْزِمُكُمُوهَا	٤٨٦، ٤٩٧
٤٦	يَانُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ	٤٧٢

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
٤٣	لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلأَمَنْ رَحِمَ	٢٩٦
٨١	فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ.	٤٧٢
١١١	وَإِن كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ	٣٩٩، ٤٤٤
١١٣	وَلاَ تَرْكَنُوا	١٣٧
	يوسف	
٣١	مَا هَذَا بَشَراً	٤٨٥
٤	إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً	٤٨٥
١٣	إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ	٤٥٧
٢٥	وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ	١٤٣
٣٥	حَتَّى حِينٍ	٤٠٢
٣٦	إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً	٣١٣
٤٠	أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ	٢٣٤
٦٥	هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا	١٣٢
٨٢	وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ	٣١٤
٨٥	تَاللَّه تَفْتَؤُا	٣٣٤
٨٦	إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ	١٣٦
٩١	تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا	٤٢٢
١٠٠	هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ	٤٥١
	ابراهيم	
١٠	أَفِي اللَّهِ شَكٌّ	٤١٨
١٢	وَمَالَنَا أَن لاَ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ	٤٢٤
٢٢	بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي	٤٩٤
٣٣	دَائِبَيْنِ	٢٤٧
	الحجر	
١١	إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ	٥٨

الأنبياء

الحج

رقم الآية	المستشهد به منها	رقم الصفحة
	النمل	
٨	نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ	٢٦٤
١٨	حَتى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ	١٥٠
٢٠	مَا لِيَ لاَ أَرَى الهُدْهُدَ	١٣٤
٤	بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ	٣١٧
٤٢	أَهَكَذَا عَرْشُكِ	٣٠٣هـ
٥٥	بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ	١٣٥
	القصص	
١٢	وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ	١٢٤
١٥	فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ	١٦٤
٢٨	أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَ عُدْوَانَ عَلَيَّ	١٦
٦٢، ٧٤	أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُم تَزْعُمُونَ	٤٧٣
٧٦	مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ	٢٥٤
٨٧	وَلاَ يَصُدُّنَّكَ	٢٤٧
	العنكبوت	
١٢	وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ	٢٠١
٢٥	وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَاناً مَوَدَةَ بَيْنِكُم	٣١٢
٤٤	خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ	٦٨
٥١	أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا	٥٥
	الروم	
٨	وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ	٥٠٢
٢٥	ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ	٤٣٣

كشاف الحديث الشريف

كشاف الأشعار

كشاف الأرجاز

كشاف المسائل النحوية

رقم الصفحة

أ

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

ظ

ع

غ

ف

رقم الصفحة

رقم الصفحة

كشاف المباحث اللغوية وبعض الفوائد

الفوائد

كشاف الأعـلام

رقم الصفحة رقم الصفحة

ب

رقم الصفحة

ت

ث

جـ



رقم الصفحة

رقم الصفحة

د



ر

ز



ص

ض

ط

ع

رقم الصفحة

ق

ك

ل

م

رقم الصفحة

رقم الصفحة

و

ي

كشاف البلاد والأماكن

رقم الصفحة — رقم الصفحة

أ



ب

ت

ج

ح

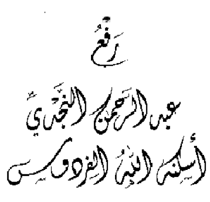
خ

د

رقم الصفحة **رقم الصفحة**

هـ

ي



كشاف المكتبات

١ــ آصفية: فهرست الكتب العربية والفارسية والأوردية بالمكتبة الآصفية بحيدر أباد بالهند: (فهرست كتب عربي فارسي وأوردو، مخزونة كتبخانة آصفية سركار على، حيدر أباد ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٤٧هـ)

٢ــ استانبول: المخطوطات الشرقية بمكتبة جامعة استانبول ١٩٣٤م.

٣ــ إسكندرية: فهرست مخطوطات المكتبة البلدية في الإسكندرية بقلم أحمد أبو علي الأمين الوطني ١ ــ ٦ الإسكندرية ١٩٢٦ ــ ١٩٢٩م.

٤ــ أسكوريال أول: فهرست المكتبة العربية ــ الإسبانية بالأسكوريال من عمل كاسبري في جزأين ١٧٦٠ ــ ١٧٧٠م.

٥ــ أسكوريال ثاني: المخطوطات العربية بمكتبة الأسكوريال من عمل دير نبورج ١ باريس ١٨٨٤، ٢ باريس ١٩٠٣م، ٣ من عمل ليفي بروفنسال، باريس ١٩٢٨م.

٦ــ أمبروزيانا أول: المخطوطات العربية الجنوبية في ميلانو من عمل جريفيني، روما ١٩٠٨م.

٧ــ أمبروزيانا ثان: فهرست المخطوطات العربية التي ضمت حديثا إلى مكتبة أمبروزيانا بميلانو.

٨ــ أوبسالا أول بالسويد: فهرست المخطوطات العربية والفارسية والتركية بمكتبة جامعة أوبسالا من عمل تورنبرج ١٨٤٩م.

٩ــ باتافيا أول: فهرست المخطوطات العربية بمكتبة جمعية الفنون في باتافيا بهولاندة من عمل فاندنبرج سنة ١٨٧٣م.

١٠ــ باتافيا ثان: ذيل للفهرست السابق يحتوي على المخطوطات المحفوظة في متحف جمعية الفنون من عمل رونكل ١٩١٣م.

١١ــ باتنه بالهند: فهرست المخطوطات العربية بمكتبة خان بهادر خدابخش بترتيب مولوى عبد الحميد، باتنه ١٩١٨م (فهرست دست كتب قلمي ليبراري موقوفة خان بهادر خدابخش مسمى بمفتاح الخفية مرتبة مولوى عبد الحميد، باتنه ١٩١٨ ــ ١٩٢٢م).

١٢ــ باريس أول: فهرست المخطوطات العربية ضمن قسم المخطوطات بالمكتبة الأهلية بباريس من عمل دي سلان ١٨٨٣ ــ ١٨٩٥م.

١٣ــ برلين: هرست آلورد للمخطوطات العربية بمكتبة برلين الملكية جـ ١ــ١٠ سنة ١٨٨٧ م وما بعدها.

١٤ــ برنستون: فهرست المخطوطات العربية بمكتبة جامعة برنستون من عمل لتمان ١٩٠٧م.

١٥ــ برنستون = جاريت: فهرست المخطوطات العربية من مجموعة جاريت بجامعة برنستون من عمل فيليب حتى ١٩٣٨م.

١٦ــ بريل: فهرست مجموعة من المخطوطات العربية والتركية في بيت بريل بليدن من عمل هوتسما ١٨٨٦م، وطبعت طبعة ثانية مزيدا فيها ١٨٨٩م (وذكرت هذه المخطوطات بترتيب آخر وبزيادة ٤٠٣ رقم في

فهرست مجموعة برنستون- جاريت بالولايات المتحدة.

١٧- بطرسبرج أول: فهرست المخطوطات الشرقية بمكتبة بطرسبرج العامة ١٨٥٢م.

١٨- بطرسبرج ثالث: فهرست المخطوطات العربية بمعهد المتحف الآسيوي بلينينغراد ١٩٣٢م.

١٩- بطرسبرج رابع: فهرست آخر من عمل كراتشكو ١٩١٧ - ١٩٢٦م.

٢٠- بطرسبرج خامس: فهرست مجموعات علمية بمعهد اللغات الشرقية ١٨٧٧-١٨٩١م.

٢١- بودليانا: فهرست للمخطوطات العربية بمكتبة بودليانا ١٧٨٧، ١٨٢١، ١٨٣٥م.

٢٢- بولونيا: ملاحظات على مخطوطات مجموعة مارسيلي في بولونيا ١٨٨٥م.

٢٣- تلمسان: فهرست المخطوطات المحفوظة بمكاتب الجزائر الهامة ١٩٠٧م.

٢٤- توبنجن: فهرست المخطوطات العربية في مكتبة جامعة توبنجن ١٩٠٧م، ١٩٣٠م.

٢٥- الجزائر أول: فهرس عام لمخطوطات المكتبات الفرنسية العامة بالجزائر، من عمل فانيان ١٨٩٣م.

٢٦- الجزائر ثان: فهرست المخطوطات المحفوظة بمكتبات الجزائر الهامة، الجامع الكبير، من عمل محمد بن شنب ١٩٠٩م.

٢٧- جوتا: فهرست المخطوطات العربية بمكتبة جوتا ١٨٧٧، ١٨٩٢م.

٢٨- جوتنجن: فهرست المخطوطات في دولة بروسية ١- هانوفر، ٢- جوتنجن، ٣- برلين ١٨٩٤م.

٢٩- داما زاده: دفتري كتبخانة داماد زاده قاضي عسكر ملامراد، استانبول ١٣١١هـ.

٣٠- دحداح = برلين - بريل: رشيد الدحداح، فهرست مجموعة من المخطوطات العربية النفيسة والكتب النادرة، باريس ١٩١٢م.

٣١- دمشق العمومية: سجل جليل يتضمن تعليمات المكتبة العمومية في دمشق الخ، دمشق ١٢٩٩هـ.

٣٢- رامبور أول: فهرست كتاب عربي بمكتبة رامبور ١٩٠٢م.

٣٣- رامبور ثان: فهرست كتب عربي موجودة كتبخانة رياست رامبور، مجلد دوم، حصة أول، رامبور ١٩٢٨م.

٣٤- الرباط أول: المخطوطات العربية بالرباط من عمل ليفي بروفنسال (مكتبة المدرسة العليا للغات العربية ولهجات البربر في الرباط جـ ٧) الرباط ١٩٢٢م.

٣٥- سباط: مكتبة المخطوطات الخاصة ببولس سباط جـ ١-٢ القاهرة ١٩٢٨م، جـ ٣ القاهرة ١٩٣٤م.

٣٦- سرفيلي: دفتري كتبخانة سرفيلي مدرسة استانبول ١٣١١هـ.

٣٧- سليم أغا: دفتري كتبخانة حاجي سليم أغا باستانبول ١٣١٠هـ.

٣٨- سليمانية: دفتري كتبخانة سليمانية، استانبول ١٣١٠هـ.

خطي فارسي وعربي تأليف ابن يوسف شيرازي، طهران أرسال ١٣١٣ نا ١٣١٥ مطبعة مجلس بجاب رسيد.

٤٠ــ الظاهرية: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية التاريخ وملحقاته، وضعه يوسف العش (مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م).

٤١ــ عاطف: دفتري كتبخانة عاطف أفندي، استانبول ١٣١٠هـ.

٤٢ــ قليج علي: علي باشا: دفتري كتبخانة قليج علي باشا استانبول ١٣١٠هـ.

٤٣ــ عمومية: كتبخانة عمومية باستانبول، من عمل ريشر.

٤٤ــ فاتيكان ثالث: المخطوطات العربية الإسلامية بمكتبة الفاتيكان ١٩٣٥ من عمل جورج ليفي دلافيدا.

٤٥ــ فاس أول: فهرس الكتب العربية بمكتبة جامع القرويين بفاس من عمل بل ١٩١٨م.

٤٦ــ فيلادلفيا: المخطوطات الشرقية في مجموعة جون لويس بمكتبة فيلادلفيا بأمريكا ١٩٣٧م.

٤٧ــ القاهرة أول: فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية (بدار الكتب المصرية) جـ ١ــ٧ القاهرة ١٣٠٦ــ١٣٠٩هـ.

٤٨ــ القاهرة ثان: فهرست الكتب العربية الموجودة في دار الكتب المصرية لغاية شهر سبتمر ١٩٢٥، جـ ٢ــ٤ سنة ١٩٢٦ــ١٩٣٤م.

٤٩ــ القاهرة رابع: فهرس مكتبة مكرم ١٩٣٣م.

٥٠ــ قولة: فهرس مكتبة قولة جـ ١ــ٤ القاهرة ١٩٣١ــ١٩٣٢م.

٥١ــ كمبردج ثالث: ذيل فهرست المخطوطات الإسلامية المحفوظة في مكتبة جامعة كمبردج ١٩٢٢م.

٥٢ــ كوبرلي: كوبرلي زاده محمد باشا كتبخانة دفتر استانبول.

٥٣ــ ليبزج أول: فهرست المخطوطات الإسلامية والمسيحية الشرقية واليهودية والسماريتانية بمكتبة ليبزج ١٩٠٦م.

٥٤ــ ليبزج ثان: فهرست المخطوطات بمكتبة ليبزج ١٩٣٨م.

٥٥ــ ليدن: فهرست المخطوطات الشرقية بمكتبة أكاديمية ليدن ١٨٥١ــ ١٨٧٧ــ ١٨٨٨ــ ١٩٠٧م.

٥٦ــ المتحف البريطاني أول: فهرس المخطوطات المحفوظة بالمتحف البريطاني، القسم الثاني المخطوطات العربية في ٣ أجزاء، لندن ١٨٤٦ــ١٨٧٩م.

٥٧ــ المتحف البريطاني ثان: ذيل فهرست المخطوطات العربية بالمتحف البريطاني، لندن ١٨٩٤م.

٥٨ــ المتحف البريطاني ثالث: فهرست وصفي للمخطوطات العربية المستجدة بعد ١٨٩٤ بالمتحف البريطاني، لندن ١٩١٢م.

٥٩ــ مدريد أول: فهرست المخطوطات العربية بالمكتبة الأهلية بمدريد من عمل روبلس، مدريد

٦٠ــ مشهد: فهرس كتبخانه مباركه أستان قدسي رضوي مشهد بتركيا ١٣٤٥هـ.
٦١ــ المكتب الهندي أول: فهرست المخطوطات العربية بمكتبة المكتب الهندي، لندن ١٨٧٧م.
٦٢ــ الموصل: مخطوطات الموصل لداود الحلبي بغداد ١٩٢٧م.
٦٣ــ ميونخ أول: المخطوطات العربية والفارسية في مكتبة ميونخ ١٨٦٦م.
٦٤ــ هامبورج: فهرست المخطوطات الشرقية ما عدا العبرية بمكتبة هامبورج ١٩٠٨م.
٦٥ــ هاويت (بهالة): المخطوطات العربية في مجموعة هاويت ١٩٠٦م.
٦٦ــ دي يونج: فهرست المخطوطات الشرقية بمكتبة الأكاديمية العلمية، بليدن، باتافيا ١٨٦٢م.

آثار ابن هشام

١ــ اعتراض الشرط على الشرط
٢ــ الإعراب عن قواعد الإعراب (القواعد الكبرى)
٣ــ إعراب لا إله إلاّ الله
٤ــ إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل
٥ــ أنت أعلم ومالك
٦ــ إن رحمة الله قريب من المحسنين
٧ــ إنّما
٨ــ أوضح المسالك
٩ــ التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل
١٠ــ تخليص الدلالة
١١ــ التذكرة
١٢ــ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد
١٣ــ توجيه النصب في قولهم: فضلا، ولغة، واصطلاحا، وخلافا، وأيضا، وهلم جرا
١٤ــ الجامع الصغير
١٥ــ حواشي الألفية
١٦ــ حواشي التسهيل
١٧ــ رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة
١٨ــ الروضة الأدبية
١٩ــ شرح التسهيل
٢٠ــ شرح الجمل الكبرى
٢١ــ شرح حقيقة الاستفهام، الفرق بين أدواته
٢٢ــ شرح شذور الذهب
٢٣ــ شرح قصيدة بانت سعاد
٢٤ــ شرح القصيدة اللغزية
٢٥ــ شرح قطر الندى
٢٦ــ شرح اللمحة البدرية
٢٧ــ شروط التنازع